

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالقاهرة
الدراسات العليا
قسم اللغويات

تشهد اللجنة العلمية المشكلة لمناقشة الطالب/ ياسين مهدي علي عوض الله، في رسالته التي تقدم بها للحصول على درجة التخصص (الماجستير) في اللغويات، وموضوعها: مشكل الإعراب عند ابن هشام (ت ٧٦١هـ) (جمعًا ودراسةً)، بأن الطالب المذكور قد قام بتصويب الأخطاء، ومراجعة الملحوظات التي وجهت إليه في أثناء المناقشة، وقد تكونت لجنة المناقشة والحكم من السادة الأساتذة:

١- فضيلة الأستاذ الدكتور/ بسيوني سعد أحمد لبن
أستاذ اللغويات المتفرغ في الكلية (مشرفا أصليا)
....

٢- فضيلة الأستاذ الدكتور/ محمد محمد محمد سعيد
أستاذ اللغويات المتفرغ في الكلية (مناقشا داخليا)..................................

٣- فضيلة الأستاذ الدكتور/ مأمون مؤنس إبراهيم خالد
أستاذ ورئيس قسم اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية بنات ببني سويف (مناقشا خارجيا)
....

جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بالقاهرة

الدراسات العليا

قسم اللغويات



مشكل الإعراب عند ابن هشام (ت ٧٦١هـ)

(جمعًا ودراسةً)

رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص (الماجستير) في اللغويات

إعداد الباحث

ياسين مهدي علي عوض الله

المعيد في كلية اللغة العربية بالقاهرة

تحت إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور

بسيوني سعد أحمد لبن

أستاذ اللغويات المتفرغ في الكلية

مشرفا أصليا

فضيلة الدكتور

أحمد نجيب عبد الوهاب

مدرس اللغويات في الكلية

مشرفا مساعدا

١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ

وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩

سورة النمل، من الآية ١٩

شكر وتقدير

إلى أساتذتي الأجلاء ذوي العلم والفضل:

فضيلة الأستاذ الدكتور/ بسيوني سعد أحمد لبن

من شرفت الرسالة بإشرافه عليها، وتعلمت منه الأدب قبل العلم، ووسعني بفضله وكرمه وإحسانه، وتحمل مني كثيرا، فجزاه الله عني وعن طلاب العلم خيرا.

وفضيلة الدكتور/ أحمد نجيب عبد الوهاب

صاحب الخلق الرفيع، والسجايا الكريمة، فالشكر موصول له؛ لقبوله الإشراف على هذا البحث، فجزاه الله عني وعن طلاب العلم خيرا.

وفضيلة الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم عبد الله

الذي أفاض عليَّ من علمه وكرمه وإحسانه؛ فاقترح عليَّ هذا البحث، فجزاه الله عني وعن طلاب العلم خيرا.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصالحين، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد:

فإن اللغة العربية أشرف اللغات على الإطلاق؛ إذ بها نزل القرآن الكريم، على أفصح العرب أجمعين، سيدنا محمد-ﷺ-، ولقد اهتم علماؤنا بهذه اللغة؛ لأنها لغة القرآن الكريم.

والقرن الثامن الهجري من القرون الزاهرة التي بلغ فيها هذا الاهتمام ذروته، ونبغ فيه علماء كثيرون، ومن هؤلاء العلماء: ابن هشام الأنصاري-رحمه الله-الذي استوى علم النحو على يديه، وفاق الأقران بل الشيوخ؛ ولذلك وقع اختياري على موضوع بعنوان:

(مشكل الإعراب عند ابن هشام (ت ٧٦١هـ) (جمعـًا ودراسة))

ولم يكن ابن هشام أول من استخدم هذا المصطلح في كتبه، بل سبقه إليه علماء كثيرون؛ فسموا به بعض مؤلفاتهم، ومنهم:

أبو علي الفارسي: فإن له كتابا يسمى: المسائل المشكلة المعروفة بـ(البغداديات)، ومنهم: العكبري، فإنه له كتاب سماه: (إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي)، وغير ذلك.

ومن الرسائل التي تناولت المشكل الإعرابي في أحد جوانب الدراسة فيها، رسالة بعنوان: (توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا) للباحث عبدالعزيز بن علي بن علي، وهي رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ١٤١٧هـ، تحت إشراف الدكتور/ محمد سيدي الحبيب.

وقد اخترت هذا الموضوع لأمور:

أولا: أن هذا الموضوع يتعلق بابن هشام، وهو عالم ذو مكانة عالية في علوم اللغة العربية، وبخاصة علما (النحو والصرف).

ثانيا: أن هذه المسائل المشكلة متناثرة في كتبه المختلفة؛ فقمت بجمعها في هذا البحث، ودراستها دراسة متأنية؛ تيسيرا لمن يريد الاطلاع عليها.

ثالثا: دقة ابن هشام في عرضه هذه المسائل، وعمق دراسته، مما يقتضي دراستها وتناولها.

رابعا: اهتمامه بجمع آراء العلماء في مسائله، ومناقشتهم فيها، مع التعليل والترجيح.

خامسا: كثرة ذكره للشواهد على اختلافها، مع دراستها وتوجيهها.

وقد اشتملت الخطة على مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، ثم فهارس مفصلة.

أما المقدمة ففيها:

الحديث عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره وقيمته العلمية، ومنهج السير فيه.

وأما التمهيد ففيه ما يأتي:

أولا: حياة ابن هشام وآثاره

ثانيا: التعريف بالمشكل

ثالثا: منهج ابن هشام في عرض المشكلات النحوية.

ثم جاءت الفصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: المشكل من الأسماء:

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: الممنوع من الصرف:

وفيه مطلب واحد بعنوان:

منع صرف (عباقريَّ)

المبحث الثاني: المرفوعات:

وفيه مطلب واحد بعنوان:

إعراب كلمة (غير) في بيت من الشعر

المبحث الثالث: المنصوبات: وفيه اثنا عشر مطلبا:

المطلب الأول: نصب كلمة (فضلا)

المطلب الثاني: نصب كلمة (لغة)

المطلب الثالث: نصب كلمة (خلافا)

المطلب الرابع: نصب كلمة: (أيضا)

المطلب الخامس: نصب كلمة: (جرًّا)

المطلب السادس: المفعول المقدم الذي اقترن عامله بالفاء

المطلب السابع: تسمية سيبويه (المفعول معه) مفعولا به

المطلب الثامن: إعراب كلمة (أسفا)

المطلب التاسع: إعراب جملة: (والشمس طالعة) حالا

المطلب العاشر: اسم (لا) النافية للجنس

المطلب الحادي عشر: تقدم خبر (ما) الحجازية على اسمها

المبحث الرابع: المستثنى في كلمة الشهادة

المبحث الخامس: الاشتغال: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المشغول عنه بعد أداة مختصة بالأفعال

المطلب الثاني: المشغول عنه الذي بعده أمر أو نهي

المبحث السادس: المجرورات:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: إضافة اسم الفاعل إلى الظرف في قوله-تعالى: (مالك يوم الدين)

المطلب الثاني: إضافة الشيء إلى نفسه

المطلب الثالث: إضافة المصدر إلى مفعوله

المطلب الرابع: إضافة المصدر إلى (مثل) في قوله-تعالى-: (فجزاء مثل)

المبحث السابع: التوابع: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النعت: وفيه مسألة واحدة:

وقوع الاسم الجامد نعتا لاسم الإشارة

المطلب الثاني: العطف: وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: تأويل العطف في قولهم: (أنتَ أعلمُ ومالُكَ)

المسألة الثانية: عطف (الملائكة) في قوله: (ولا الملائكة المقربون)

المسألة الثالثة: عطف: (ولا أصغر)، (ولا أكبر) على (مثقال)

المسألة الرابعة: العطف على اسم (إن) قبل مجيء الخبر

المسألة الخامسة: قوله–تعالى–: (والمقيمين) بين العطف والقطع

المسألة السادسة: العطف على معمولي عاملين مختلفين

المبحث الثامن: الأسماء المبنية: وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الضمير، وفيه مسألة واحدة بعنوان:

عود الضمير إلى كلمة (كل)

المطلب الثاني: لزوم اسم الإشارة المثنى الألف

المطلب الثالث: الاسم الموصول: وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حذف العائد المنصوب

المسألة الثانية: حذف العائد المجرور

المطلب الرابع: الظروف: وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: ظروف الغايات

المسألة الثانية: (إذ)

المطلب الخامس: (كم)

المطلب السادس: (مهما)

المبحث التاسع: إعمال الصفة المشبهة:

وفيه مطلب واحد بعنوان: وصف معمول الصفة المشبهة

المبحث العاشر: إعمال اسم التفضيل: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر

المطلب الثاني: الجمع بين إضافة اسم التفضيل و(من) الجارَّة

الفصل الثاني: المشكل من الأفعال

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الفعل المضارع: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: رافع المضارع

المطلب الثاني: اتصال الفعل المضارع بنون التوكيد الخفيفة

المبحث الثاني: الفعل الماضي: وفيه مطلب واحد بعنوان:

حذف حرف الجر مع الفعل (دخل)

المبحث الثالث: الأفعال الناسخة: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة

المطلب الثاني: دخول (إلا) على خبر الفعل الناسخ

المبحث الرابع: أفعال المقاربة: وفيه مطلب واحد، بعنوان:

وقوع المصدر المؤول خبرا عن اسم الذات في قولهم: عسى زيد أن يقوم.

الفصل الثالث: المشكل من الحروف:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحروف الناسخة: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حذف حرف الجر مع (أنَّ) و(أنْ)

المطلب الثاني: كَأن بين البساطة والتركيب

المطلب الثالث: ارتباط خبر (ليت) باسمها

المبحث الثاني: حروف العطف وفيه مطلب واحد:

(الفاء): وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: مجيء الفاء للتعقيب

المسألة الثانية: الفاء الاستئنافية

المبحث الثالث: حروف الشرط:

وفيه مطلب واحد بعنوان: مجيء (لو) مصدرية

الفصل الرابع: المشترك:

وفيه مبحث واحد بعنوان: (ما) بين الاسمية والحرفية

الخاتمة: وقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

الفهارس، وهي على النحو التالي:

أولا: فهرس الآيات القرآنية.

ثانيا: فهرس القراءات القرآنية.

ثالثا: فهرس الأحاديث النبوية.

رابعا: فهرس الآثار والأمثال وأقوال العرب.

خامسا: فهرس الأشعار والأرجاز.

سادسا: فهرس أجزاء الأبيات.

سابعا: ثبت المصادر والمراجع.

ثامنا: فهرس موضوعات البحث.

وقد سرت في بحثي على منهج يشتمل على ما يأتي:

أولا: جمعت المسائل المشكلة في كتب ابن هشام المختلفة، ثم وضعت كلا منها تحت العنوان الذي يناسبه.

ثانيا: قمت بذكر تمهيد لكل مسألة ذكرت في هذا البحث.

ثالثا: قمت بذكر نص الإشكال كاملا، ثم ذكرت وجه الإشكال.

رابعا: قمت بدراسة المسائل التي ورد فيها الإشكال، بتأصيل ما قاله ابن هشام، وجمع آراء العلماء فيها، مع التعليل والترجيح، معتمدا في ذلك على المصادر المختلفة.

خامسا: قمت بذكر جواب ابن هشام عن الإشكال، وبيان من سبقه إليه، مع ذكر أجوبة العلماء السابقين لابن هشام واللاحقين له عن الإشكال بقدر المستطاع، ودراسة ذلك بالتفصيل، مع بيان ترجيح ابن هشام رأيا على رأي، وإبداء رأيي بقدر المستطاع.

سادسا: توثيق الآيات القرآنية، بذكر اسم السورة، ورقم الآية فيها.

سابعا: توجيه القراءات القرآنية، وتوثيقها من مصادرها المختلفة.

ثامنا: تحقيق الأبيات الشعرية، بذكر اسم القائل، والبحر العروضي، وموضع الشاهد، ووجه الاستشهاد، وذكر ذلك من المصادر والمراجع المختلفة.

وبعد...

فهذا جهدي المتواضع، فإن كنت قد وفقت فبها ونعمت، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني بشر يصيب ويخطئ، وأسأل الله أن يصلح لنا جميعا القول والعمل، وأن يهدينا ويصلح بالنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ولا أنسى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من قدم لي نصحا، أو علمني شيئا.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

والحمد لله رب العالمين.

التمهيد: وفيه:

أولا: حياة ابن هشام وآثاره: ويشمل:

التعريف بابن هشام، ويشمل:

اسمه ونسبه:

كنيته ولقبه:

مولده ونشأته:

مكانته العلمية:

شيوخه:

تلاميذه:

مؤلفاته:

وفاته:

ثانيا: التعريف بالمشكل

ثالثا: منهج ابن هشام في عرض المشكلات النحوية

التعريف بابن هشام

اسمه ونسبه:

أما اسمه فهو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام[١].

وأما نسبه، فهو: الأنصاري(نسبة إلى الأنصار)، والمصري (نسبة إلى مصر)، وهو الشافعي؛ لأنه كان على مذهب الشافعية في سنوات طويلة من حياته، وهو الحنبلي؛ لأنه تحول إلى مذهب الحنابلة، بعد أن حفظ (مختصر الخرقي) في الفقه الحنبلي، وذلك قبل وفاته بخمس سنوات[٢].

كنيته ولقبه:

وكنيته: (أبو محمد، وابن هشام)، ولقبه: جمال الدين، قال ابن حجر: " **جمال الدّين أَبُو مُحَمَّد النحوي الْفَاضِل الْمَشْهُور.** "[٣].

واشتهر بين الناس بـ(ابن هشام الأنصاري)، أو بـ (جمال الدين ابن هشام)، هذا ما عرف به، وتميز به عن غيره.

---

(١) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي (٣/ ٥)، والوفيات لابن رافع (٢/ ٢٣٤)، والسلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي (٤/ ٢٤٨)، والمنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تغري بردي (٧/ ١٣٢)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة له أيضا (١٠/ ٣٣٦).

(٢) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي (٣/ ٦)، والدرر الكامنة ٩٣/٣.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة ٩٣/٣.

مولده ونشأته:

ولد ابن هشام في ذي القعدة في عام (٧٠٨هـ)[١]، وقد نشأ ابن هشام في القاهرة، ولما بلغ سن التعلم ذهب إلى العلماء والشيوخ، فتلقى عنهم العلوم المختلفة، حتى ذاع صيته، واشتهر بين الناس بعلوم اللغة العربية، وبخاصة علما (النحو والصرف)[٢].

مكانته العلمية:

تميز ابن هشام بشخصية علمية قوية فاقت أقرانه، وتقلد زعامة علوم اللغة العربية خاصة علمي (النحو والصرف)، إضافة إلى تمكنه في علوم الشريعة كالتفسير والفقه، وقد أثنى عليه علماء عصره وغيرهم، ومنهم صلاح الدين الصفدي، وذلك حيث قال: "الشيخ الإمام العالم العلامة، حجة العرب، أفضل المتأخرين، جمال الدين أبو محمد الأنصاري الحنبلي المصري، شيخ النحو، ومن قام في أمره بالإثبات والمحو، أظهر فيه الإبداع وصنف، وقرط الأسماع وشنف، ونظر ودقق، وتعمد لأن تعمق وحقق، ورجح الأضعف، لذهنه المتوقد وأوهى الأقوى من الأقوال، وسهل المتعقد، وكد وكدح، وصد عن الباطل، وأطرب لما صدح، وناقض شيخنا أثير الدين وحجه، وعدل بمذاهبه عن المحجة، وكاد يميت ذكر أبي حيان، ويردي كل من جاء من جيان، فلو عاصره سيبويه لحاكم الكسائي إليه، وفصل أمر المسألة الزنبورية بين يديه، وفصل فصول كتابه وخلعها عليه، أو الفارسي لأجلب عليه بخيله ورجله، أو ابن جني لما كتم، سر الصناعة من أجله، أو ابن مالك لكان له مملوكاً، وجعل به طريق التسهيل للناس مسلوكاً."[٣].

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣/ ٩٣)، والمنهل الصافي (٧/ ١٣٢)، والسلوك لمعرفة دول الملوك (٤/ ٢٤٨)، مفتاح السعادة لطاش زاده ٩٦٢هـ ١/١٨٣-١٨٥، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨/ ٣٢٩).

(٢) ينظر: توجيه بعض التراكيب المشكلة لابن هشام صـ٦، تحقيق: د. عبد الله الحسيني.

(٣) أعيان العصر وأعوان النصر (٣/ ٥).

ووصفه تاج الدين السبكي بأنه "**نحوي هذا الوقت.**"[١].

وقال ابن خلدون: " **ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين ابن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة، وتكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها وسماه بالمغني في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول، وقواعد انتظم سائرها، فوقفنا منه على علم جم، يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها، وكأنه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني، واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه، والله يزيد في الخلق ما يشاء.**"[٢].

وقال ابن حجر: "**وَانْفَرَدَ بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، وَالتَّحْقِيق الْبَالِغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التَّصَرُّف فِي الْكَلَام، والملكة الَّتِي كَانَ يتَمَكَّن بهَا من التَّعْبِير عَن مَقْصُوده بِمَا يُرِيد مسهبا وموجزا، مَعَ التَّوَاضُع وَالْبر والشفقة ودماثة الْخلق ورقة الْقلب.**"[٣].

شيوخه:

وتلمذ ابن هشام لجماعة من الأئمة في القرن السابع الهجري ومنهم:

١- الشيخ بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة (ت ٧٣٣) [٤]، وقد روى ابن هشام عنه (الشاطبية) في القراءات[٥].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ٢٨١).

(٢) المقدمة لابن خلدون: تحقيق: عبد الله محمد الدرويش ٢/٣٧٠.

(٣) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣/ ٩٣-٩٤).

(٤) ينظر: السابق (٣/ ٩٣).

(٥) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر (٣/ ٦)، الدرر الكامنة (٣/ ٩٣).

٢- الشيخ عمر بن أبي اليمن علي بن سالم بن صدقة اللخمي المالكي الشهير بتاج الدين الفاكهاني (ت ٧٣٤هـ)[١]، وقد قرأ ابن هشام عليه جميع شرح (الإشارة في النحو) إلا الورقة الأخيرة[٢].

٣- الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف المعروف بابن المرحل (ت ٧٤٤هـ)، وذكر أن الاسم في زمنه لأبي حيان، والانتفاع بابن المرحل[٣].

٤- أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، وقد سمع منه ابن هشام ديوان زهير، ولم يلازمه ولم يقرأ عليه[٤].

٥- علي بن عبد الله بن أبي الحسن تاج الدين التبريزي (ت ٧٤٦هـ)[٥]، وهو أحد الأئمة الجامعين لكثير من العلوم، وقد حضر ابن هشام دروسه، وتعلم منه[٦].

٦- شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن نمير الشهير بابن السراج (ت ٧٤٩هـ)[٧]، الكَاتِب المجود المقريء، تلا عليه ابن هشام القرآن الكريم [٨].

تلاميذه:

وتلمذ لابن هشام كثير من الناس، ومنهم:

١- عَليّ بن أَبِي بكر بن أَحْمد البالسي الْمصْرِيّ نور الدّين النَّحْوِيّ (ت ٧٦٧هـ)[٩].

---

(١) ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (٢/ ٨٢).

(٢) السابق (٣/ ٩٣).

(٣) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٣/ ٣٠).

(٤) ينظر: الدرر الكامنة (٣/ ٩٣).

(٥) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر (٣/ ٤٠٦-٤٠٨).

(٦) ينظر: الدرر الكامنة (٣/ ٩٣).

(٧) ينظر: السابق (٥/ ٥٠٢).

(٨) السابق (٣/ ٩٣).

(٩) ينظر: الدرر الكامنة (٤/ ٣٩).

٢- محمد بن محمد بن إبراهيم البلبيسي مجد الدين الإسكندراني الأصل (ت ٧٧٩هـ)[١].

٣- محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويري (ت ٧٨٦هـ)[٢].

٤- إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن يحيى بن أحمد اللخمي الشافعي (ت ٧٩٠)[٣].

٥- جلال بن أحمد بن يوسف الثيري المعروف بالتباني (ت ٧٩٣هـ)[٤].

٦- ولده محب الدين محمد بن عبد الله بن يوسف (ت ٧٩٩هـ).

٧- إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي ثم المصري(ت ٨٠٢)[٥].

مؤلفاته:

لابن هشام مؤلفات كثيرة: أولا:

مؤلفاته المطبوعة:

١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب[٦].

٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك[٧].

---

(١) ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر (١/ ١٦٨).

(٢) ينظر: السابق (١/ ٢٩٦).

(٣) ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤٢٧).

(٤) ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر (١/ ٤٢٤)، والدرر الكامنة ٢/ ٩٧-٩٩.

(٥) ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/ ١١١-١١٢)، وينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١/ ١٥٣)، وبغية الوعاة (١/ ٤٢٧).

(٦) حقق كثيرا، وممن حققه: مازن المبارك، ومحمد حمد الله، طبعة دار الفكر دمشق الأولى ١٩٦٤، وطبعة: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٩ – ١٩٩٨، ونشر بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين، طبعة ١٩٩١م المكتبة العصرية.

(٧) حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت.

٣- اعتراض الشرط على الشرط[١].

٤- الإعراب عن قواعد الإعراب[٢].

٥- إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل[٣].

٦- الألغاز النحوية[٤].

٧- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد[٥].

٨- الجامع الصغير في علم النحو[٦].

٩- شرح جمل الزجاجي[٧].

١٠-شذور الذهب في معرفة كلام العرب[٨]، وشرحه[٩].

١١-شرح قصيدة بانت سعاد[١٠].

١٢- قطر الندى وبل الصدى[١١]، وشرحه[١٢].

١٣- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية[١٣].

---

(١) حقق هذه الرسالة: د. عبد الفتاح الحموز، الناشر: دار عمار – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

(٢) حققه: علي فودة نيل، الناشر: جامعة الرياض–الطبعة الأولى- ١٩٨١ م

(٣) حققه: د. هاشم طه شلاش، مجلة كلية الآداب، بغداد، العدد ١٦، ١٩٧٣.

(٤) حققه: موفق فوزي الجبري ط١- ١٩٩٧.

(٥) حققه: د. عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٦.

(٦) حققه: الدكتور: أحمد محمود الهرميل طبعة: ١٩٨٠–مكتبة الخانجي.

(٧) حققه: الدكتور علي محسن، طبعة عالم الكتب ١٩٨٥.

(٨) نشرته مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٣٨.

(٩) حققه: الشيخ محمد محيي الدين وممن نشره: دار الطلائع ٢٠٠٤.

(١٠) نشرته: مطبعة مصطفى البابي الحلبي الثالثة- ١٩٥٧، وممن حققها: الدكتور عبد الله عبد القادر، الطبعة الأولى ٢٠١٠–المكتبة الإسلامية.

(١١) نشرته: دار الوطن ١٩٩٩.

(١٢) نشر بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية- الطبعة السابعة- ١٩٥٤.

(١٣) حققه: د. هادي نهر، ممن نشره: دار اليازوري للنشر والتوزيع–عمان.

١٤-فوح الشذا بمسألة كذا[١].

١٥- توجيه بعض التراكيب المشكلة[٢]، و نشرباسم: (المسائل السفرية)[٣].

١٦- أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن[٤].

١٧- مسائل في النحو[٥]: وهي ثلاث مسائل:

أ- تعدد ما بعد (إلا).

ب- تعقيب على الزمخشري في حديثه عن عطف (الملائكة) في قوله-تعالى-: ﴿ لَن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾[٦].

جـ- شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته.

١٨- موقد الأذهان وموقظ الوسنان[٧].

١٩-الحكمة في تذكير (قريب)[٨] في قوله-تعالى-: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾[٩].

٢٠- رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ(من) الشرطية[١٠].

---

(١) حققه: د. أحمد مطلوب، مستل من مجلة كلية الآداب من بداية ص٦٦، ١٩٦٣ عدد٦.

(٢) حققه الدكتور عبد الله الحسيني، مطبعة السعادة ط١-٢٠٠٦.

(٣) حققه: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

(٤) حققها الدكتور محمد نغش، طبعة الجامعة الإسلامية- ١٩٨٣ط١.

(٥) نشرت بتحقيق: د. طه محسن، مجلة المورد، المجلد الخامس والعشرون، العددان الثالث والرابع، ١٩٩٧، من ص ١٠٧.

(٦) النساء: ١٧٢.

(٧) حققه الدكتور وليد السراقبي، مجلة عالم الكتب، من بداية ص٢٧٧، مجلد ١٤-عدد٣-١٩٩٣.

(٨) حققه الدكتور عبد الفتاح الحموز-دار عمار-١٩٨٥ط١.

(٩) الأعراف: ٥٦.

(١٠) حققها الدكتور مازن المبارك، دار ابن كثير- دمشق-ط١ ١٩٨٧.

٢١-نكتة الإعراب[١].

٢٢-نزهة الطرف في علم الصرف[٢].

٢٣- رسالة (كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل)[٣].

ولابن هشام رسائل كثيرة مطبوعة ضمن كتاب (الأشباه والنظائر)[٤]، منها:

١- إعراب قوله-تعالى-[٥]: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [٦].

٢- رسالة في قولهم: (أنت أعلَم ومالُك)[٧].

٣- رسالة في (الشروط التي بها يتحقق تنازع العاملين أو العوامل)[٨].

٤- رسالة في (الكلام في (إنما) [٩].

٥- مسألة[١٠] في قوله-تعالى-: ﴿وَقِيلِهِۦ﴾[١١].

---

(١) حققه ماهر المنجد، مجلة عالم الكتب، مجلد ١٤-عدد١-١٩٩٣-من ص٣١.

(٢) حققه الدكتور عبد المجيد هريدي مكتبة الزهراء القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.، نقلا عن شرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٩٦٦)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٢٢٧).

(٣) حققها الدكتور محمد المحرصاوي في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة-عدد ١٥-١٩٩٧- بداية من ص ٨٣.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي - ط المجمع ٣/ ٤٤٧، ٤/٣،٤/٣٢، ٤/٥١، ٤/٦٠، ٤/٦٧، ٤/٧١، ٤/٧٨، ٤/٢٢٨، ٤/٢٥٤، ٤/٢٨١.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر (٤/ ٥١).

(٦) آل عمران: ٩٧.

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر (٤/٣٢).

(٨) ينظر: السابق ٤/٢٥٤.

(٩) ينظر: السابق ٤/٢٣٩.

(١٠) ينظر: السابق ٤/٦٧.

(١١) الزخرف: ٨٨.

مؤلفات مخطوطة منسوبة إليه:

وهناك مؤلفات مخطوطة نسبت إلى ابن هشام، منها:

١- حواشٍ على الألفية[(١)].

٢- رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم[(٢)].

٣- رسالة في قول السهيلي: "أول ما أقول إني أحمد الله"[(٣)].

٤- رسالة في كاد، وأخواتها[(٤)].

٥- شوارد الملح وموارد المنح[(٥)].

٦- مختصر الانتصاف من الكشاف[(٦)].

وقد نسب إليه كتابان: الأول: الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية[(٧)]، وبعد البحث تبين- والله أعلم- أن هذا الكتاب نسخة مزيفة من كتاب (الاقتراح) للسيوطي[(٨)]؛ وذلك لأنه كالاقتراح

---

(١) وهي برقم: (١٨٧) نحو (تيمور).

(٢) محفوظة في مكتبة برلين برقم: ٦٨٨٤، نقلا عن مقدمة شرح شذور الذهب للجوجري ١/٢٠.

(٣) وهي ضمن مجموعة رسائل تحت رقم: ١٠٢ مجاميع (تيمور).

(٤) محفوظة بدار الكتب المصرية برقم: ٦٩٧، نقلا عن مقدمة شرح اللمحة البدرية ص ١٠٤.

(٥) ينظر: هدية العارفين (١/ ٤٦٥).

(٦) منه نسخة بمكتبة برلين رقم: ٧٩١، نقلا عن تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٢٣.

(٧) قد نشره الدكتور نسيب نشاري ضمن كتاب سماه: (مقالات هامة لابن هشام) نشر: دار الجيل-بيروت- الطبعة الأولى ١٩٩١م- من صفحة/ ٩١.

(٨) ينظر: ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي د. علي فودة (ص: ٣٢٩).

بحروفه[١]، إضافة إلى ذلك: أنه نقل عن كتاب لابن هشام يسمى: (تعاليق ابن هشام على الألفية)[٢].

والثاني: **(إعراب لا إله إلا الله)**[٣]، وبعد البحث تبين أن هذه الرسالة قد حققت أكثر من مرة منسوبة إلى ابن الصائغ[٤].

مؤلفاته المفقودة:

وله كتب قد فقدت منها:

١- عُمْدَة الطَّالِب فِي تَحْقِيق تصريف ابْن الْحَاجِب (مجلدان) [٥].

٢- رفع الْخَصَاصَة عَن قراء الْخُلَاصَة (أَربع مجلدات) [٦].

٣- تَعْلِيق على أَلفية ابْن مَالك[٧].

٤- التَّحْصِيل وَالتَّفْصِيل لكتاب التذييل والتكميل (عدَّة مجلدات) [٨].

---

(١) في كتاب الاقتراح في أصول النحو ط القلم (ص: ١٨): "فتطلبت هذين الكتابين، حتى وقفت عليهما فإذا هما لطيفان جدا.". وهذا ما في هذا الكتاب: ص٩٣، واستمر ذلك إلى صـ١٣٠ من الاقتراح عند قول السيوطي: "ولا يهتم بتأويله."، وهذا نهاية (الروضة) صـ١٣٦.

(٢) ينظر: مقالات هامة لابن هشام صـ١٣٥، والاقتراح ١٢٥.

(٣) حققها الدكتور: حسن موسى الشاعر، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الحادية والعشرون – العددان الحادي والثمانون والثاني والثمانون – المحرم – جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ.

(٤) قد حققها الدكتور: رباح اليمني مفتاح لابن الصائغ الزمردي، واسمها: (المرقاة لإعراب لا إله إلا الله)، ونشرت بمجلة الدراسات اللغوية مجلد ٢–عدد٢–٢٠٠٠م، من بداية صـ١٠٧، ونشرها أيضا الدكتور أحمد عبد الكريم عبد المعطي عام ٢٠٠٤ (عن مركز جمعة الماجد)، وأعاد الدكتور حسن الشاعر نشرها لابن الصائغ عام ٢٠٠٣–دار عمار.

(٥) ينظر: الدرر الكامنة ٣/٩٤.

(٦) ينظر: السابق ٣/٩٤.

(٧) ينظر: الدرر الكامنة ٣/٩٣.

(٨) ينظر: السابق ٣/٩٤.

٥- شرح الشواهد الْكُبْرَىٰ وَالصُّغْرَىٰ[١].

٦- التذكرة في النحو، وقد حقق مختصره[٢].

٧- حواشٍ علىٰ التسهيل[٣].

٨- شرح البردة، وغير ذلك[٤].

وفاته: توفي ابن هشام في ذي القعدة في عام (٧٦١ هـ)[٥]، ودفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفيّة خارج باب النصر في القاهرة[٦].

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة ٣/٩٤.

(٢) قد حقق جابر بن عبد الله السريع كتاب: (مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري) لمحمد بن جلال الدين التباني، نشر: مؤسسة الرسالة ناشرون-بيروت-٢٠١٣م.

(٣) ينظر: شرح التصريح (١/ ٣٠٧).

(٤) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣/ ٩٣-٩٤)، والجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد (١/ ٧٧)، وبغية الوعاة (٢/ ٦٩).

(٥) ينظر: ذيول العبر للذهبي والحسيني (٤/ ١٨٧)، الوفيات لابن رافع (٢/ ٢٣٤) ، والوفيات لابن قنفذ (ص: ٣٦١)، والدرر الكامنة (٣/ ٩٥)، والمنهل الصافي (٧/ ١٣٢)، و البدر الطالع (١/ ٤٠٠).

(٦) ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١٠/ ٣٣٦).

التعريف بالمشكل

المشكل في اللغة: اسم فاعل من الفعل المضارع الرباعي: (يُشْكِلُ) ومصدره: الإشكال، قال في كتاب (العين): **"وأَشْكَلَ الأمر، إذا اختلف، وأمر مُشْكِلٌ شاكِلٌ: مُشْتَبَهٌ مُلتَبَسٌ، وشَاكَلَ هذا ذاك من الأمور، أي: وافقه وشابهه."[١].**

فمادته تدور حول الالتباس والاشتباه، قال الأزهري: **" وَقَالَ شمر: الشُّكْلة: الحُمْرَةُ تختلط بالبياض، وَهَذَا شيءٌ أشكلُ، وَمِنْه قيل لِلْأَمْرِ المشتبِهِ: مُشْكِلٌ."[٢].**

وقال الجرجاني: " المُشكِلُ: هو ما لا يُنال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب، المُشكِلُ: هو الداخل في أشكاله، أي: في أمثاله وأشباهه."[٣].

وفي الاصطلاح: **"الإشكال والمُشكِلُ: يعبر بها النحاة عما لا يظهر وجهه من الأساليب والأقوال."[٤].**

فتبين مما سبق أن **المُشكِلُ**: هو ما خفي وجه تنزيله وفق القواعد النحوية، ويحتاج إلى توضيح الوجه الإعرابي، أو توضيح سبب إعرابه بوجه دون وجه، ونحو ذلك.

---

(١) العين (٥/ ٢٩٦).

(٢) تهذيب اللغة (١٠/ ١٦).

(٣) التعريفات (ص: ٢١٥).

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية صـ ١٢١ للدكتور: محمد سمير نجيب، مؤسسة الرسالة دار الفرقان– الطبعة الأولى– ١٩٨٥م.

منهج ابن هشام في عرض المشكلات النحوية

وتتمثل أهم عناصر منهجه فيما يأتي[١]:

أولا: يقوم ابن هشام بعرض المسألة التي فيها الإشكال، ويتناولها من جميع جوانبها، ثم يعرض الإشكال الذي يراه فيها مبينا وجه الإشكال، ثم يناقشه ويجيب عنه في أكثر المسائل، ومن ذلك قوله: " وَأما (أَنْت أعلمُ وَمَالُك) فمشكلٌ؛ لِأَنَّهُ إِن عُطِفَ على (أَنْت) لزِمَ كَونُ (أعلم) خَبرًا عَنْهُمَا، أَو على (أعلم) لزِمَ كَونُهُ شَرِيكَه فِي الخبريَّة، أَو على ضمير (أعلم) لزم-أَيْضا-نِسْبَة الْعلم إِلَيْهِ، والعطف على الضَّمِير الْمَرْفُوع الْمُتَّصِل من غير توكيد وَلَا فصل، وإعمال (أفعل) فِي الظَّاهِر، وَإِن قدر مُبْتَدأ حذف خَبره لزم كَون الْمَحْذُوف (أعلم).

وَالْوَجْه فِيهِ: أَن الأَصْل: (بِمَالك)، ثمَّ أنيبت (الْوَاو) مناب (الْبَاء)؛ قصدا للتشاكل اللَّفْظِيّ لَا للاشتراك الْمَعْنَوِيّ، كَمَا قصد بالْعَطْف فِي نَحْو: (وأرجلكم) فِيمَن خفض على القَوْل بِأَن الْخَفْض للجوار، وَنَظِيره: بِعْت الشَّاء شَاة ودرهما، وَالْأَصْل: شَاة بدرهم، وَقَالُوا: النَّاس مجزيون بأعمالهم إِن خير فَخير[٢]، أَي: إِن كَانَ فِي عَمَلهم خير، فحذفت (كَانَ) وخبرها."[٣].

فتبين أنه قد ذكر الإشكال، وقام بتوجيهه، وقوله: "**والوجه فيه: أَن الأَصْل: (بِمَالك)، ثمَّ أنيبت**

---

(١) تم استخلاص أهم النقاط الرئيسية التي سرت عليها في وصف منهجه من عدة كتب، منها: مناهج البحث والتأليف عند النحاة للدكتور حمدي عبد الفتاح ط٢٠١٦، ومنهج ابن القواس بين شرحي الألفية والكافية للدكتور محمد المحرصاوي ط٢٠٠٦.

(٢) مجمع الأمثال (٢/ ٣٤١)، وقد قدرت (كان) محذوفة لأن (إن) الشرطية تقتضي الدخول على الفعل، ينظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (١/ ٣١٠)، وهناك وجه آخر في هذا بالنصب على أن خيرا خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: "إن خيرا فخير.".

(٣) مغني اللبيب ٥٩٤، ورسالة ابن هشام:(أنت أعلم ومالك) في الأشباه والنظائر للسيوطي ٤/٣٢-٥٠.

(الْوَاو) مناب (الْبَاء)؛قصدا للتشاكل اللَّفْظِيّ لَا للاشتراك الْمَعْنَوِي" يدل على ترجيح هذا الرأي على غيره.

وأحيانا يذكر ابن هشام الإشكال ولا يجيب عنه، ومن ذلك ما قاله فيما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة: **"الْعَاشِر: أَنَّه يجوزُ إتباعُ معمولِهِ بِجَمِيعِ التوابعِ، وَلَا يُتبعُ معمولُها بِصفةٍ، قَالَهُ الزّجاجُ ومتأخرو المغاربةِ، وَيُشْكِلُ عَلَيْهِم الحَدِيثُ فِي صفةِ الدَّجَّالِ: "أَعورُ عينِهِ الْيُمْنَى"[١]."[٢].**

فتبين أنه قد ذكر الإشكال من غير توجيه.

ثانيا: قد يذكر عدة مسائل مشكلة في موضع واحد، ثم يعود فيفصل الحديث عن وجه الإشكال والإجابة عنه، في كل مسألة على حدة.

أما المسائل المُجمَلَة فذلك حيث قال : **"سَأَلَنِي بعض الإخوان وَأَنا على جنَاح سفر عَن تَوْجِيه النصب فِي نَحْو قَول الْقَائِل: (فلانٌ لَا يملكُ درهما فضلا عَن دِينَار) ، وَقَوله: (الإعرابُ لُغَة: البيانُ، وَاصْطِلَاحا: تغييرُ الآخرِ لعاملٍ، والدليلُ لُغَة: المرشد، والإجماعُ لُغَة: العزمُ، والسنّةُ لُغَة: الطريقةُ، وَقَوله: (يجوزُ كَذَا خِلافاً لفُلانٍ)، وَقَوله: (وَقَالَ أَيضا)، وَقَوله: (هَلُمَّ جَرّا)، وكلُّ هَذِه التراكيب مُشْكِلَةٌ، ولَسْتُ على ثِقَة من أَنَّها عَرَبِيَّة، وإِنْ كَانَت مَشْهُورَة فِي عرْفِ النَّاس."[٣].**

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري ٤/١٦٧، وهو رقم: ٣٤٤١، باب (باب قول الله﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ [مريم: ١٦] "، وفي سنن الترمذي تحقيق شاكر، ٤/٥١٤ رقم: ٢٢٤١، ومسند البزار ١٢/١١٠، رقم: ٥٦٢٠.

(٢) مغني اللبيب ٤٣٩.

(٣) توجيه بعض التراكيب المشكلة لابن هشام، صـ٢١-٢٢، تحقيق: د. عبد الله الحسيني هلال، وهي محققة بعنوان: المسائل السفرية، تحقيق: د. حاتم الضامن صـ ١١. والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي – ط المجمع (٣/ ٤٤٧-٤٦٤).

وأما تفصيل هذه المسائل فمنه ما ذكره في توجيه قول العلماء: (يجوز كذا خلافا لفلان)، وذلك حيث قال: " **وَيشكل علىٰ هَذَا أنّ فعله المقدّر إمّا اخْتلفُوا، أَو خالفوا، أَو خَالَفت.**

فَإِن كَانَ (اخْتلفُوا) أشكل عَلَيْهِ أَمْرَانِ:

أَحدهمَا: أنّ مصدر (اخْتلف) إنّما هُوَ الِاخْتِلَاف لَا الْخلاف.

[ثانيهما] (١): أنّ ذَلِك يَأْبَىٰ أَن يَقُول بعده: لفُلَان؛ لأن اختلف لا يتعدىٰ باللام.

وإنْ كَانَ (خالفوا) أَو (خَالَفت) أشكل عَلَيْهِ أنّ (خَالف) لَا يتَعَدَّىٰ باللامِ، بل بِنَفسِهِ."(٢).

ثالثا: استخدم ابن هشام طريقة السؤال والجواب في عرض بعض المسائل، وهذا أسلوب يقوم علىٰ تنشيط الذهن، وجذب الانتباه.

من ذلك: حديثه عن إعراب (إذ) في **قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾**(٣)، وذلك حيث قال: "**إن قيل: كيف وقوع الماضي وهو(إذ) ظرفا للمستقبل وهو(ينفع) المنفي (بلن)؟**

فقد أجيب عنه بأمور:

---

(١) ما بين معكوفين من تعديلي، وفي الكتاب:"الثاني".

(٢) التراكيب المشكلة ٥٧، وقد نقل المسألة برمتها محمد بن احمد الشهير ب(وحي زاده) (٩٤٠ – ١٠١٨ م = ١٥٣٣ – ١٦٠٩ م)، في شرحه على المغني الذي سماه: (مواهب الاديب شرح مغني اللبيب)، نسخة مصورة منه رقم (٢٠٠٠) بمكتبة فيض الله التركية، وقد نقلها في لوحة رقم (٤٨)، ينظر في ترجمته: الأعلام ٨/٦، وكشف الظنون ١٧٤٧/٢.

(٣) الزخرف: ٣٩.

أحدها: أن (إذ) بمعنى (إذا)، وهذا خطأ لأن(ظلمتم) لا يكون يوم القيامة، فلا يصح: اشتراككم في العذاب إذ ظلمتم." (١).

فتبين من النص السابق أنه عرض المسألة في صورة سؤال، ثم بدأ في الجواب عنها.

رابعا: شرح ابن هشام بعض الأبيات من المنظومات العلمية لبعض العلوم، فقد قام بشرح بعض أبيات (الشاطبية) في القراءات، وذلك حيث قال : " من الْمُشْكلِ قَولُ الشاطبي-رَحمَه الله-:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً(٢)

ونقول فِيهِ: لَا يجوز فِي (مهما) أَن تكون مَفْعُولا بِهِ لـ(تصل)؛ لاستيفائه مَفْعُوله، وَلَا مُبْتَدأ لعدم الرابط."(٣).

وقام بتوجيهها نحويا حيث قال: " وَأما هُنَا فَيتَعَيَّن كَونهَا ظرفا لـ(تصل) بِتَقْدِير: وَأيّ وَقت تصل بَرَاءَة، أَو مَفْعُولا بِهِ حذف عَامله، أَي: وَمهما تفعل، وَيكون (تصل) و (بدأت) بدل تَفْصِيل(٤)من ذَلِك الْفِعْل." (٥).

---

(١) مختصر تذكرة ابن هشام لمحمد بن جلال الدين التباني صـ٥٢٤.

(٢) هذا شطر من بيت من الشاطبية صـ٩، وهي منظومة من بحر الطويل، والبيت بتمامه:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً ... لِتَنْزِيْلِهاَ بالسَّيْفِ لَسْتَ مُبَسْمِلَا

وهو يذكر أن سورة (براءة) لا تذكر فيها البسملة وصلا ولا ابتداء بقراءتها.

(٣) المغني ٣٢٥.

(٤) بدل التفصيل: إذا أبدل اسم من اسم تضمن معنى الاستفهام أو الشرط، وورد في النحو الوافي (٣/ ٦٨٤): أنه نوع من بدل الكل من الكل.

(٥) المغني ٣٢٥.

خامسا: اهتمام ابن هشام بالتلازم بين المعنى والصناعة النحوية؛ فلا يرجح أحدهما على حساب الآخر، من ذلك قوله: " **وأشكل من الْآيَتَيْنِ[١] قَوْله -تَعَالَى-: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [٢]، وَلَو ظفر بهَا أَبُو حَيَّان لم يعدل إِلَى الِاعْتِرَاض بِبَيْت عنترة[٣]، وَالْجَوَاب عَنْهَا: أَن جملَة (لَا يَسَّمَّعُونَ) مستأنفة أخبر بهَا عَن حَال المسترقين، لَا صفة لكل شَيْطَان، وَلَا حَال مِنْهُ؛ إِذْ لَا معنى للْحِفْظ من شَيْطَان لَا يسمع، وَحِينَئِذٍ فَلَا يلْزم عود الضَّمِير إِلَى (كل) وَلَا إِلَى مَا أضيفت إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَائِد إِلَى الْجمع الْمُسْتَفَاد من الْكَلَام." [٤].**

تبين من النص أن ابن هشام جعل جملة: (لا يسمعون) جملة مستأنفة، ولم يجعلها صفة لـ(كل شيطان)، ولا حالا منه؛ لأن ذلك يؤدي إلى معنى فاسد؛ وهو: أن السماء حفظت من شيطان لا يسمع، فرد ابن هشام الوجه الإعرابي لأدائه إلى فساد المعنى.

وما وجه به ابن هشام هو ما اختاره الزمخشري، وذلك حيث قال: " **فبقي أن يكون كلاماً منقطعاً مبتدأ اقتصاصاً لما عليه حال المسترقة للسمع، وأنهم لا يقدرون أن يسمعوا إلى كلام الملائكة.**

---

(١) الآيتان هما: ﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ﴾، ﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾ كما في حاشية الدسوقي ١/٤٥٦.

(٢) الصافات: ٧-٨.

(٣) بيت عنترة المقصود هو قوله:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ ... فَتَرَكْنَ كُلَّ حديقةٍ كَالدِّرْهَمِ

قال عنه السيوطي في شرح شواهد المغني١/٤٨٣: "وقوله: (جادت ... البيت) أورده المصنف في (كلّ) شاهدا على عدم مراعاة المعنى في ضميرها، حيث قال: فتركن، ولم يقل فتركت.". وقال ذلك ابن هشام لأن الاعتراض بالآية أقوى من الاعتراض بالبيت، وعارض الدسوقي هذا الكلام فقال: "وهذا تحامل من المصنف على أبي حيان؛ لأن أبا حيان عرف الجواب عن الآية، لأن الجواب مذكور في الكشاف، وهو معلوم لأبي حيان، لأنه فسر القرآن بتفسير عظيم، فلما عرف جوابها لم يعترض بها." مغني اللبيب بحاشية الدسوقي ١/٤٥٥-٤٥٦.

(٤) مغني اللبيب ٢٦١-٢٦٣.

أو يتسمعوا وهم مقذوفون بالشهب مدحورون عن ذلك، إلا من أمهل حتى خطف خطفة واسترق استراقة؛ فعندها تعاجله الهلكة بإتباع الشهاب الثاقب." [١].

سادسا: اهتمامه بمصطلحات سيبويه وتبيين المراد من كلامه، وسعى بقوة إلى حل مشكلات كتابه، ومن ذلك: **"ليعلم أن تسمية سيبويه (المفعول معه) مفعولا به مشكلة، والناس فيها فريقان."**[٢].

ثم أخذ يبين أقوال الناس، ويذكر توجيهه لذلك.

ومن الاهتمام بمسائل كتاب سيبويه قول ابن هشام: **"وَمِمَّا يشكل على مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ قَوْله:**

وهَوِّنْ عليكَ فإِنَّ الأُمورَ ... بكَفِّ الإلهِ مَقاديرُها

فَليسَ بآتِيكَ مَنْهِيُّها ... ولا قاصِرٍ عنكَ مأْمورُها[٣]

لِأَن (قَاصِر) عطف على مجرور الْبَاء، فَإِن كَانَ (مأمورها) عطفا على مَرْفُوع (لَيْسَ) لزم الْعَطف على معمولي عاملين، وَإِن كَانَ فَاعِلا بـ(قاصر) لزم عدم الارتباط بالمخبر عَنهُ؛ إِذْ التَّقْدِير حِينَئِذٍ: فَلَيْسَ منهيها بقاصر عَنْك مأمورها.

وَقد أُجِيب عَن الثَّانِي بِأَنَّهُ: لما كَانَ الضَّمِير فِي (مأمورها) عَائِدًا على الْأُمُور، كَانَ كالعائد على المنهيات؛ لدخولها فِي الْأُمُور.."[٤].

---

(١) الكشاف ٤/٣٥-٣٦.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، ط المجمع (٤/ ٤٩).

(٣) البيت من المتقارب، وهو للأعور الشني (بشر بن منقذ) في ديوانه صـ٢٤ صنعة وتحقيق: السيد ضياء الدين الحيدري، وقد نسب إليه في الكتاب لسيبويه (١/ ٦٣)، و شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٣٧) للسيرافي، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/ ١٦٢)، و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٢٥)، و البديع في علم العربية (١/ ٣٨٥)، و شرح شواهد المغني (١/ ٤٢٧).

(٤) المغني ٤٦٣.

سابعا: كان ابن هشام يقوم بتفصيل المذاهب النحوية، واستيعاب آراء العلماء فيما يعرضه من مسائل، وكان ينسب هذه الآراء إلى أصحابها غالبا؛ مما يؤكد أمانته العلمية، ودقته التامة، وهو-في عرضه هذه المذاهب-يقوم باستقصائها بشكل تام، ويقوم بتفصيل الأحكام النحوية بما لا مزيد عليه، ويناقش هذه الآراء بطريقة جيدة، ويختار بعضها، ويرد بعضها بالحجة والدليل:

من ذلك ما أورده في قولهم: (لا أبا لك)، وذلك حيث قال: **""وقوله:**

(لا أبا لكم) (١)

(لا) نافية للجنس، و(أبا) اسمها، وهو معرب، والكاف والميم مضاف إليه، و(اللام) زائدة لتأكيد معنى الإضافة، فلا تتعلق بشيء، وأقحمت بين المتضايفين، كما أقحمت بينهما في قوله:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي ... وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا (٢)

وهي معتد بها من وجه دون وجه، أما وجه الاعتداد: فإن اسم (لا) التبرئة لا يضاف إلى المعرفة، فهذه (اللام) مزيلة لصورة الإضافة، وأما وجه عدم الاعتداد فهو: أن ما قبلها معرب بدليل ثبوت الألف، وإنما يعرب اسم (لا) إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف، هذا قول سيبويه والجمهور(٣)، ويشكل

---

(١) هذا جزء من بيت من قصيدة (بانت سعاد) لكعب بن زهير، والبيت بتمامه:

فَقُلْتُ خَلّوا سَبِيلِي لَا أَبَا لَكُمْ ... فَكُلّ مَا قَدّرَ الرّحْمَنُ مَفْعُولُ

(٢) البيت من الكامل، وهو لسعد بن مالك في: العمدة في محاسن الشعر وآدابه (١/ ٨٧)، وديوان الحماسة لأبي تمام صـ٩٠، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ١٩٢)، و الحلل في شرح أبيات الجمل (ص: ١٧٥)، والشاهد فيه: يا بؤس للحرب حيث أقحمت اللام بين المتضايفين، والدليل على إقحامها نصب (بؤس)، والمنادى ينصب إذا كان مضافا.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٢٧٦-٢٨٠، وينظر: المقتضب (٤/ ٣٧٣-٣٧٤)، والأصول في النحو (١/ ٣٨٩)، واللامات (ص: ١٠٠-١٠٣)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١٧-٢٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ١٤)، وشرح القصائد العشر (ص: ١٢٨)، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٤٩، والمفصل (ص: ١٠٧)، والمحاجاة بالمسائل النحوية ١١٢-١١٣، وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٢٩)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٨١)، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٧١٤، وترشيح العلل ١٥٢، وشرح الجمل لابن الفخار ١٠٢٥/٣.

عليه قولهم: (لا أبا لي)؛ ولا يجوز أن تعرب الأسماء الستة بالأحرف إذا كانت مضافة للياء، وذهب هشام وابن كيسان وابن مالك[١] إلى أن اللام غير زائدة، وأنها ومصحوبها صفة للأب، فيتعلق بكون محذوف مرفوع أو منصوب، وأنهم نزلوا الموصوف منزلة المضاف؛ لطوله بصفته، ولمشاركته للمضاف في أصل معناه، إذ معنى (أبوك) و(أب لك) شيء واحد، ويشكل عليه أن الأسماء الستة لا تعرب بالحروف إلا إذا كانت مضافة، وأنهم يقولون: لا غلامي له، فيحذفون النون، ويجاب عنها: بأن شبيه الشيء جارٍ مجراه، وعلى القولين فيحتاج إلى تقدير الخبر، وذهب الفارسي[٢] وابن يسعون[٣] وابن الطراوة إلى أن (اللام) غير زائدة[٤]، وأنها ومجرورها خبر، فيتعلق بكون محذوف مرفوع، وأن اسم (لا) مفرد مبني، ولكنه جاء على لغة[٥] من يقول:

إن أباها وأبا أباها...[٦]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٢.

(٢) وافق الفارسي قول الجمهور بكون (اللام) مقحمة بين المتضايفين في: التعليقة على كتاب سيبويه (٢/ ٢٥-٣١)، والشيرازيات ١٧٢، والمسائل الحلبيات (ص: ٣١١)، والمسائل المنثورة ٩٥-٩٦، ومختار التذكرة٢٠٨، ٤٠٤، والإيضاح ١٩٧.

(٣) تبع ابن يسعون أبا علي فنقل عنه وجهين في إعراب هذه الكلمة: الأول: كون (اللام) مقحمة بين المتضايفين كما قال الجمهور، والثاني: أن تكون (لك) صفة لأب، ينظر ذلك في: المصباح لابن يسعون لوحة (٦٧-٦٨) مخطوطة رقم (١٢٧١) بمكتبة راغب باشا التركية.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤١٥، التذييل والتكميل ٥/٢٥٥، وشرح الجمل لابن الفخار ٣/١٠٢٦.

(٥) وهم: بنو الحارث وبطن من ربيعة كما في سر الصناعة ٢/٣٣٩ يلزمون المثنى الألف في أحوال الإعراب الثلاثة، ويحمل الأسماء الستة عليه فيجعلها بالألف أيضا.

(٦) من الرجز، والبيت بتمامه:

إن أَبَـاهَـا وأَبَـا أَبَـاهَـا ... قَدْ بَلَـغَـا فـي المَـجْـدِ غَـايَـتَـاهَـا

وهذا البيت في ديوان أبي النجم العجلي صـ ٤٥٢ جمع وشرح وتحقيق د محمد أديب عبد الواحد، ونسبه بعضهم إلى رؤبة وألحق بديوانه صـ١٦٨، والشاهد فيه: أن بعض العرب وهم: بنو الحارث وبطن من ربيعة كما في سر

ويرده أمران: أحدهما: أن الذي يقول: (جاءني أباك) بعض العرب، والذي يقول: (لا أبا لزيد) جميع العرب، والثاني: قولهم: (لا غلامي لي) بحذف النون."[١].

ثامنا: استدلال ابن هشام بالأصول النحوية:

وتشتمل على: استدلاله بالسماع، والإجماع، والقياس، والعلل النحوية.

أولا: استدلاله بالسماع:

اهتم ابن هشام بالسماع اهتماما كبيرا، وأبدى احتراما شديدا له، مما يدل على ذلك قوله في قراءة (عباقري): **" ولولا أنَّ السماعَ وردَ بـ(عَبَاقِرِيَّ) لم يُتَفَوَّهْ بِهِ، ولكن وردَ فوجبَ قَبُولُهُ."**[٢].

وقد استدل بجميع أنواع **السماع: القرآن الكريم وقراءاته المتواترة والشاذة، والحديث النبوي، وكلام العرب شعرا ونثرا.**

ومن استدلاله بالقرآن:

استدلاله على وجوب حذف الألف من (ما) الاستفهامية إذا خفضت بقوله-تعالى-: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ [٣].[٤].

الصناعة ٣٣٩/٢ يلزمون المثنى الألف في أحوال الإعراب الثلاثة، ويحملون الأسماء الستة عليه فيجعلونها بالألف أيضا.

(١) **شرح قصيدة (بانت سعاد) لابن هشام صـ ٢٨٨-٢٩٠ ، تحقيق: عبد الله عبد القادر.**

(٢) **رسالة إقامة الدليل على صحة التمثيل لابن هشام لوحة رقم ٦٨، ٦٩، مخطوطة في جامعة الملك سعود في مجموع رقم ٨٠٦. وينظر في القراءة: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه صـ١٥١، والمحتسب ٢٠٥/٣.**

(٣) **النبأ: ١.**

(٤) **ينظر: كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب (ص: ١٠٨)، وينظر: مغني اللبيب (ص: ٢٩٦).**

ومنها: **استدلاله** بقوله-تَعَالَىٰ-: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [١]، وَكَذَلِكَ بقَوْله-تَعَالَىٰ-: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾[٢].

استدل بهما على أن كلا من الاسمين المرفوعين: (السارق)، و(الزانية) مبتدأ خبره محذوف، وتقديره فيهما : وفيما يتلى عليكم، وليس فعل الأمر خبرا في كلا الجملتين؛ لمخالفة ذلك للقياس.

ثم قال: " **والقراء السَّبْعَة قد أَجمعُوا على الرّفْع فِي الْمَوْضِعَيْنِ**[٣]. "[٤].

استدلال ابن هشام بالقراءات الشاذة:

استدلاله بقراءة عثمانَ [٥]-رضي الله تعالى عنه -ونصرِ بنِ عاصمٍ، والجحدريِّ، ومالكِ بنِ دينارٍ، وأبي طعمةَ، وابنِ محيصنٍ، وآخرينَ: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفَارِفَ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيَّ حِسَانٍ ﴿٧٦﴾ ﴾[٦].

استدل بهذه القراءة على منع صرف (عباقري)؛ لكونه لا نظير له في الآحاد.

---

(١) المائدة: ٣٨.

(٢) النور: ٢.

(٣) ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ص: ٥٣٤).

(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ١٩٤).

(٥) ينظر: إقامة الدليل على صحة التمثيل لوحة رقم ٦٨، ٦٩، مخطوطة في جامعة الملك سعود في مجموع رقم ٨٠٦، وينظر في القراءة: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه صـ١٥١، والمحتسب ٣/٢٠٥.

(٦) الرحمن: ٧٦.

ومنها قوله في تأييد رأي من قال بورود (لو) مصدرية: " وَيشْهد للمثبتين قِرَاءَة بَعضهم: ﴿ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُوا ۝٩ ﴾[1] بحَذْف النُّون [2]؛ فعطف (فَيُدْهِنُوا) بِالنّصب على (تدهن) لما كَانَ مَعْنَاهُ: أَن تدهن."[3].

استدلاله بالحديث:

استدل ابن هشام بالحديث، ومنه استدلاله به على إجازة ورود المصدر مضافا إلى المفعول، ورفعه فاعله، وذلك حيث قال: **" وَمن مَجِيئه فِي النثر الحَدِيث: " وَحج الْبَيْت من اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا " (٤). " (٥)**

ومنه: ما قاله فيما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة: **"الْعَاشِر: أَنَّه يجوزُ إتباعُ معمولِهِ بِجَمِيعِ التوابعِ، وَلَا يُتبعُ معمولُها بِصفةٍ، قَالَهُ الزّجاجُ ومتأخرو المغاربةِ، وَيُشْكِلُ عَلَيْهِم الحَدِيثُ فِي صفةِ الدَّجَّالِ: "أَعورُ عينِهِ الْيُمْنَى"[6]."[7].**

---

(١) القلم: ٩، ووردت القراءة في الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٦).

(٢) في الكتاب (٣/ ٣٦) قال سيبويه: " وزعم هارون أنها في بعض المصاحف: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُوا﴾.

(٣) مغني اللبيب ٢٦٥.

(٤) جزء من حديث رواه الإمام عبد الرزاق في مصنفه باب(من ترك الصلاة)، حديث رقم/ ٥٠١٢، (٣/ ١٢٥)، وحديث رقم/ ٩٢٧٩، باب وجوب الغزو ١٧٣/٥.

(٥) المغني ٥٠٤.

(٦) جزء من حديث رواه البخاري ١٦٧/٤، وهو رقم: ٣٤٤١، باب (باب قول الله:﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا ﴾ [مريم: ١٦]، وفي سنن الترمذي تحقيق شاكر، ٥١٤/٤ رقم: ٢٢٤١، ومسند البزار ١١٠/١٢، رقم: ٥٦٢٠.

(٧) مغني اللبيب ٤٣٩.

استدلاله بالشعر:

استدل ابن هشام بالشعر، ومنه استدلاله على إجازة ورود المصدر مضافا إلى المفعول، ورفعه فاعله، **وذلك حيث قال: " الْإِتْيَان بالفاعل بعد إِضَافَة الْمصدر إِلَى الْمَفْعُول شَاذ حَتَّى قيل: إِنَّه ضَرُورَة كَقَوْلِ الأقيشر الأسدي:**

أَفْنَى تِلادي وما جَمَّعْتُ من نَشَبٍ ... قَرْعُ القَواقِيزِ أَفْواهُ الأَبَارِيق [١]

فِيمَن رَوَاهُ بِرَفْع (أَفْوَاه)، وَالْحق جَوَاز ذَلِك فِي النثر إِلَّا أَنه قَلِيل، وَدَلِيل الْجَوَاز هَذَا الْبَيْت؛ فَإِنَّهُ رُوِيَ بِالرَّفْع مَعَ التَّمَكُّن من النصب، وَهِي الرِّوَايَة الْأُخْرَى." [٢].

وكان يستدل على بعض القواعد بشعر كبار الشعراء المولدين، ويهتم بتوجيه كلامهم، كأبي نواس، والمتنبي، فقد اهتم بتوجيه قول أبي نواس:

غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ ... ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ[٣]

فقد استدل بهذا البيت على جواز أن يكون : (غير مأسوف) مبتدأ؛ لأن (غير) بمعنى حرف النفي، أي: ما مأسوف؛ لأن الشيء يعطى حكم ما أشبهه في معناه[٤]**.**

---

(١) البيت من البسيط، اللغة: في لسان العرب (٥/ ٣٩٦): التِّلادُ: الْمَالُ الْقَدِيمُ الْمَوْرُوثُ. والنَّشَبُ: الضِّياع وَالْبَسَاتِينُ الَّتِي لَا يَقْدِرُ الإِنسان أَن يَرْحَلَ بِهَا. وَالْقَوَاقِيزُ: جَمْعُ قاقُوزَة، وَهِيَ أَوَانٍ يُشْرَبُ بِهَا الْخَمْرُ. والشاهد في البيت: قرع القواقيز أفواهُ، على رواية رفع (أفواه) حيث أضيف المصدر إلى المفعول ورفع الفاعل، وهذا عندهم قليل، أو ضرورة.

(٢) المغني ٥٠٤.

(٣) البيت من بحر المديد، وهو لأبي نواس الحكمي، وهو ليس ممن يحتج بهم، ولكن أوردوا هذا البيت مثالا لإجراء (غير قائم) مجرى (ما قائم)؛ لكونه بمعناه، وهو منسوب إليه في المقاصد النحوية (١/ ٤٨٢)، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٦/٤، وبغير نسبة في أمالي ابن الشجري (١/ ٤٧)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (٢/ ٨٤٢)، و أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٣٧).

(٤) ينظر: المغني ٦٣٨.

واهتم بتوجيه قول المتنبي:

أَبْلَىٰ الهَوَىٰ أسفاً يَوْم النَّوىٰ بَدني ... وَفرَّقَ الهَجْرُ بينَ الجَفْنِ والوَسَنِ(١)

حيث أعرب قوله: (أسفا) مفعولا مطلقا، واستشكل إعرابه مفعولا لأجله؛ لأن النحاة يشترطون اتحاد الفاعل؛ وقد اختلف الفاعل، لأن (أبلىٰ) فاعله (الهوىٰ)، و(أسفا) فاعله الشاعر، وحق ما خالف ذلك عند كثير من النحاة أن يجر باللام.

استدلاله بأقوال العرب:

استدل ابن هشام بأقوال العرب، ومنه استدلاله علىٰ ورود اللام المقحمة بين المتضايفين بقول العرب: **لا غلامي لك**(٢).

ومنه: أنه استدل علىٰ نيابة الواو مناب الباء بقولهم: **بِعْت الشَّاء شَاة ودرهما**(٣).

وتقدير الكلام: بعت الشاة شاة بدرهم.

ثانيا: استدلال ابن هشام بالإجماع:

استدل ابن هشام بإجماع النحاة، وذلك حيث قال: "**ليسَ في أسماءِ الاستفهامِ ما يضافُ إلَّا (أيّ) عندَ الجميعِ، و(كم) عند الزجاج.**" (٤).

---

(١) بيت من البسيط، وهو للمتنبي في ديوانه صـ١ تحقيق د. عبد الوهاب عزام، وفي اللامع العزيزي شرح ديوانه لأبي العلاء ١٣٩٨/٢، وفي شرح التبريزي ٣٠٢/٥، والنوى: البعد، والأسف: الحزن، والوسن: النوم.

(٢) ينظر: شرح بانت سعاد صـ٢٨٩ تحقيق د. عبد الله عبد القادر.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٥٩٤.

(٤) كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب (ص: ١٠٩).

واستدل بإجماع العرب، وذلك حيث قال: **" أن الذي يقول: (جاءني أباك) بعض العرب، والذي يقول: (لا أبا لزيد) جميع العرب."(١).**

ثالثا: استدلاله بالقياس:

أخذ ابن هشام يستخدم القياس في تقرير مسائله:

ومن اهتمامه بالقياس قوله: **"فَأَما تَرْجِيح النصب فَفِي مسَائِل: مِنْهَا: أَن يكون الْفِعْل الْمَذْكُور فعل طلب، وَهُوَ: الْأَمر وَالنَّهْي وَالدُّعَاء، كَقَوْلِك: زيدا اضربه، وزيدا لَا تهنه، واللهم عَبدك ارحمه؛ وَإِنَّمَا يتَرَجَّح النصب فِي ذَلِك؛ لِأَن الرّفْع يسْتَلْزم الْإِخْبَار بِالْجُمْلَةِ الطلبية عَن الْمُبْتَدَأ؛ وَهُوَ خلاف الْقيَاس؛ لِأَنَّهَا لَا تحْتَمل الصدْق وَالْكذب."(٢).**

تبين لنا من هذا النص أن الرأي إذا كان مخالفا للقياس عند ابن هشام، يكون مرجوحا، وما وافق القياس أولى منه.

ومنه: رده على من قال بأن نصب (لغة) في قولهم: الإعراب لغة، على إسقاط الخافض، **رد عليهم فقال: " أن إسقاط حرف الجر هنا ليس بقياس." (٣).**

ومنه قوله في باب العطف: "" **فإنْ قلتَ: فما تصنعُ في (المقيمينَ) منْ قولِهِ-تعالَى-في سورةِ النساءِ: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ**

---

(١) شرح بانت سعاد صـ٢٨٩ تحقيق د. عبد الله عبد القادر.

(٢) شرح قطر الندى لابن هشام صـ ١٩٣.

(٣) السابق ٤١.

وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ ﴾[١]؟ فإنَّهُ جاءَ بالياءِ، وقدْ كانَ مقتضَى قياسِ ما ذكرتُ: أنْ يكونَ بالواوِ؛ لأنَّهُ معطوفٌ على المرفوعِ، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ."[٢].

فـ(المقيمون) بالواو هو القياس لو كان معطوفا على (الراسخون)، وأما بالياء فتوجيهه: أنه نصب على القطع بتقدير فعل: أمدح.

رابعا: استدلال ابن هشام بالعلل النحوية:

اهتم ابن هشام كثيرا بالعلل النحوية، فهو يبين بها سبب ترجيحه وجها على وجه، أو رأيا على رأي، أو اعتراضه عليه، أو تصحيحه له، ومن ذلك:

أولا: ذكر ابن هشام أن (عباقري) ممنوع من الصرف؛ لكونه لا نظير له في الآحاد، وذلك حيث قال: " **وربَّما وردَ على وجهٍ خارجٍ عن الثلاثةِ فيستحقُّ-أيضًا-منعَ الصرفِ؛ لكونِهِ لا نظيرَ لهُ في الآحادِ، ويكونُ الشذوذُ في الصيغةِ لا في منعِ الصرفِ، فلذلك قُرِئَ (عَبَاقِرِيَّ) ممنوعَ الصرفِ.**"[٣].

ثانيا: استدل على أن (عباقري) جمع لا مفرد بعلة **(المشاكلة)** لـ (رفارف) والتناسب بينهما، وذلك حيث قال: " **الذين قرأوا بذلك قرأوا (رفارف) بالجمع، فالظاهرُ أنَّهم أرادوا ازدواجَ الجمعينِ وتناسُبَ المتعاطفينِ.**"[٤].

---

(١) النساء: ١٦٢.

(٢) شرح شذور الذهب ٨٣.

(٣) إقامة الدليل على صحة التمثيل لوحة رقم ٧٣.

(٤) السابق ٦٩.

ثالثا: استدل ابن هشام بعلة **(التشبيه أو الشبه)،** استدل بها على إقحام اللام بين المتضايفين في قولهم: (لا أبا لي) على رأي الجمهور، أو كون اللام صفة عند ابن مالك، علل ذلك فقال: **" ويجاب عنهما: بأن شبيه الشَّيء جار مجراه."[١].**

ومعنى هذا: أن العرب لا تعرب الأسماء الستة بالحروف إذا أضيفت إلى الياء؛ بل بحركات مقدرة، ولكن شبه قولهم: (لا أبا لي) بقولهم: (لا أبا لك) ووجه الشبه: إضافة كل منهما إلى ما بعده، ودخول (لا) النافية للجنس على كل منهما، و(لا) النافية للجنس لا تضاف إلى المعرفة، فلذلك أقحمت اللام فيهما.

رابعا: استدل ابن هشام بعلة (الحمل على المعنى).

وقد استدل بها على تسمية سيبويه المفعول معه مفعولا به، حيث قال: **" والقول عندي: إن بعض الأمثلة يكون الاسم فيه على معنى (مع)، ويسمى مفعولا معه، وبعضها يكون فيه على معنى (الباء) ويسمى مفعولا به، وأن سيبويه إنما أراد ذلك." [٢].**

وتسمى: **علة (الحمل على المعنى).**

ومعنى هذا: أنه لما حمل سيبويه الكلام على معنى (الباء) سماه مفعولا به، ولما حمل الكلام على معنى (مع) سماه مفعولا معه.

---

(١) شرح بانت سعاد ٢٨٩.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، ط المجمع (٤/ ٤٩).

الفصل الأول: المشكل من الأسماء

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: الممنوع من الصرف: وفيه مطلب واحد بعنوان:

منع صرف (عباقريٍّ)

المبحث الثاني: المرفوعات: وفيه مطلب واحد بعنوان:

إعراب كلمة (غير) في بيت من الشعر

المبحث الثالث: المنصوبات: وفيه اثنا عشر مطلبا:

المطلب الأول: نصب كلمة (فضلا)

المطلب الثاني: نصب كلمة (لغة)

المطلب الثالث: نصب كلمة (خلافا)

المطلب الرابع: نصب كلمة: (أيضا)

المطلب الخامس: نصب كلمة: (جرًّا)

المطلب السادس: المفعول المقدم الذي اقترن عامله بالفاء

المطلب السابع: تسمية سيبويه (المفعول معه) مفعولا به

المطلب الثامن: إعراب كلمة (أسفا)

المطلب التاسع: إعراب جملة: (والشمس طالعة) حالا

المطلب العاشر: اسم (لا) النافية للجنس

المطلب الحادي عشر: تقدم خبر (ما) الحجازية على اسمها

المبحث الرابع: المستثنى في كلمة الشهادة

المبحث الخامس: الاشتغال: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المشغول عنه بعد أداة مختصة بالأفعال

المطلب الثاني: المشغول عنه الذي بعده أمر أو نهي

المبحث السادس: المجرورات:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: إضافة اسم الفاعل إلى الظرف في قوله-تعالى: (مالك يوم الدين)

المطلب الثاني: إضافة الشيء إلى نفسه

المطلب الثالث: إضافة المصدر إلى مفعوله

المطلب الرابع: إضافة المصدر إلى (مثل) في قوله-تعالى-: (فجزاء مثل)

المبحث السابع: التوابع: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النعت: وفيه مسألة واحدة:

وقوع الاسم الجامد نعتا لاسم الإشارة

المطلب الثاني: العطف: وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: تأويل العطف في قولهم: (أنتَ أعلمُ ومالَكَ)

المسألة الثانية: عطف (الملائكة) في قوله: (ولا الملائكة المقربون)

المسألة الثالثة: عطف: (ولا أصغر)، (ولا أكبر) على (مثقال)

المسألة الرابعة: العطف على اسم (إن) قبل مجيء الخبر

المسألة الخامسة: قوله-تعالى-: (والمقيمين) بين العطف والقطع

المسألة السادسة: العطف على معمولي عاملين مختلفين

المبحث الثامن: الأسماء المبنية: وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الضمير، وفيه مسألة واحدة بعنوان:

عود الضمير إلى كلمة (كل)

المطلب الثاني: لزوم اسم الإشارة المثنى الألف

المطلب الثالث: الاسم الموصول: وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حذف العائد المنصوب

المسألة الثانية: حذف العائد المجرور

المطلب الرابع: الظروف: وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: ظروف الغايات

المسألة الثانية: (إذ)

المطلب الخامس: (كم)

المطلب السادس: (مهما)

المبحث التاسع: إعمال الصفة المشبهة:

وفيه مطلب واحد بعنوان: وصف معمول الصفة المشبهة

المبحث العاشر: إعمال اسم التفضيل: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر

المطلب الثاني: الجمع بين إضافة اسم التفضيل و(من) الجارّة

المبحث الأول: الممنوع من الصرف: وفيه مطلب واحد:

منع صرف (عباقريٍّ)

يمنع الاسم من الصرف لعلل كثيرة، منها: أن يكون من صيغ منتهى الجموع بشرط ألَّا تتصل به الهاء كـ(فرازنة)، وهو كما قال أبو الفداء: **"كلُّ جمعٍ ثالثُهُ ألفٌ بعدها إمّا حرفانِ: كمساجدَ، أو ثلاثةٌ أوسطها ساكن: كمصابيح."**[١].

وقد ذكر ابن هشام إشكالا في منع صرف (عباقريَّ) في قراءة ابن محيصن والجحدري وغيرهما: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفَارِفَ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيَّ حِسَانٍ ﴿٧٦﴾﴾[٢] بتشديد الياء وفتحها، مع أن بعد ألفها أربعة أحرف، وليس فيها ساكن-أيضا-.

قال ابن هشام: **"وأما قوله: إنَّ الزيادةَ في (عَبَاقِرِيَّ) في تقديرِ الانفصالِ، فقد-لعمري-نصُّوا أنَّ الياءَ المشدَّدَةَ في تقديرِ الانفصالِ ولكنْ في بابِ التصغيرِ دونَ بابِ التكسيرِ كما قدمنا، والفرقُ بين البابينِ أنَّ التكسيرَ أثقلُ من التحقيرِ فخُصَّ بمزيدٍ من التخفيفِ، ولولا أنَّ السماعَ وردَ بـ(عَبَاقِرِيَّ) لم يُتَفَوَّهْ بهِ، ولكن وردَ فوجبَ قَبُولُهُ؛ وهي قراءةُ عثمانَ -رضي الله تعالى عنه -ونصرِ بنِ عاصمٍ، والجحدريِّ، ومالكِ بنِ دينارٍ، وأبي طعمةَ، وابنِ محيصنٍ، وآخرينَ، ورُوِيَتْ عن النبيِّ-صلى الله عليه وسلم[٣]- ذكرَ ذلك كلَّه الإمامُ أبو بكر بن مجاهدٍ في كتاب (الشواذِّ)، وإنما الذي يمكن الاعتراضُ**

---

(١) الكناش في النحو والصرف لأبي الفداء الملك المؤيد ١/١٢٧.

(٢) الرحمن: ٧٦، وفي تفسير الكشاف (٤/ ٤٥٤)" والرفرف: ضرب من البسط. وقيل البسط وقيل الوسائد، وقيل كل ثوب عريض رفرف. ويقال لأطراف البسط وفضول الفسطاط."، وفي تفسير ابن عطية (٥/ ٢٣٦): "والعبقري: بسط حسان فيها صور وغير ذلك، تصنع بعبقر، وهو موضع يعمل فيه الوشي والديباج ونحوه قال ابن عباس: العبقري: الزرابي. وقال ابن زيد: هي الطنافس، وقال مجاهد: هي الديباج الغليظ.".

(٣) ينظر في القراءة: معاني الفراء ٣/١٢٠، و فضائل القرآن للقاسم بن سلام ٣١٣، وجامع البيان للطبري ٢٣/٨٥، ومختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه صـ١٥١، والمحتسب ٣/٢٠٥، ومفردة ابن محيصن المكي لأبي علي الحسن بن علي الشهير بالأهوازي المتوفى في عام ٤٤٦هـ، نشر في مجلة الأحمدية العدد الثاني والعشرين محرم ١٤٢٧هـ بتحقيق د. عمار أمين الددو صـ ١٥٣-١٥٤، و الكامل في القراءات العشر

به ما أشرتُ أنا إليهِ في الجوابِ الذي كتبته من أنَّه يجوزُ أنْ يكونَ جمعا لـ(عبقر)، فيكون: (عبقر وعباقر) كـ(جعفر وجعافر)، ثم نُسِبَ إليه مع بقاءِ صيغةِ الجمعِ شذوذا، كما قيل في النسب إلى مدائن: (مدائني)، وقد رأيت الزمخشريَّ ذكر هذا الوجهَ ولم يذكرْ سِواه(١)، وهو عندي بعيدٌ بل باطلٌ:

أمَّا بُعْدُهُ: فلأنَّ الذين قرأوا بذلك قرأوا (رفارف) بالجمع، فالظاهرُ أنَّهم أرادوا ازدواجَ الجمعينِ وتناسُبَ المتعاطفينِ، وعلى هذا التأويلِ يكون (عَبَاقِرِيَّ) مفردا كـ(مدائنيّ) لا جمعا كـ(كراسيّ) ، ولأنَّه قد وُصِفَ بـ(حسان) وهو جمعٌ، كما وُصِفَ (رَفَارِفَ) بـ(خضر) وهو جمعٌ ، فإنْ ذهبتَ إلى أنَّ حسانًا صفةٌ للمتعاطفينِ جميعا لا للمعطوفِ وحدَهُ مع دعواك أنَّه مفردٌ على أنْ يكونَ بمنزلةِ قولِهم: (شابت مفارقُه)(٢)، وقولِهِ (٣):

يا ليلةً خُرْسَ الدَجاجِ سَهِرتُها

على قول من يرى أنَّ خُرسًا جمعُ (خرساء)، فقد تجاوزتَ حدًا وتعسفت جدًا، وقلتَ ما لا يرتضيه مرتضٍ، وخرجتَ عن الظاهرِ لغيرِ مقتضٍ.

والأربعين الزائدة عليها ٦٤٤، وشواذ القراءات للكرماني صـ٤٦١، و إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٥٢٨.

(١) قال الزمخشري: " وعباقرى، كمدائنى: نسبة إلى عباقرى في اسم البلد: وروى ابو حاتم: عباقرى، بفتح القاف ومنع الصرف، وهذا لا وجه لصحته.". الكشاف تحقيق شيحا: ١٠٧٤.

(٢) عبر العرب بقولهم: (شابت مفارقه) بالجمع، في حين أنهم يريدون شخصا واحدا، فالأصل: شاب مفرقه.

(٣) البيت من الطويل وهو هنا منكسر الوزن والصحيح إضافة حرف قبل (يا) كما في المذكر والمؤنث٢/٢٨٨ والمخصص ٥/١١٠:

فيا لَيْلةً خُرْس الدَّجاجِ طَوِيلةً ... ببَغْدانَ مَا كادَتْ عَن الصُّبْح تَنجَلِي

وهو مجهول القائل في الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٣٨٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري٢/٤١، ٢٨٨، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٢٤٨، والمسائل البصريات (١/ ٥٦٣)، والتمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري (ص: ١٦٥)، والصحاح (٢/ ٥٦١)، والمخصص (٥/ ١١٠). والشاهد فيه: خرس الدجاج حيث جاء لفظ خرس جمعا لأنه حمل الخرس على لفظ الدجاج حين كانت جمع دجاجة.

وأما بُطلانُهُ: فلأنَّ القارئينَ بذلك قرأوا بمنعِ الصرفِ، ولا سبيلَ لذلك إذا كان من باب (مدائنيّ)، وإنما يتأتىٰ إذا قدر أنه من باب (كرسيّ وكراسيّ).

فإن قلت: منعُ الصرفِ مشكلٌ علىٰ قولك -أيضًا- لأنَّ الجمعَ الذي يستحقُّ منعَ الصرفِ هو الذي بعدَ ألفِهِ حرفانِ: كـ(مساجد ودوابّ وجوارٍ)، أو ثلاثةٌ أوسطها ساكنٌ نحو: (دنانير وطواويس).

قلتُ: الجمعُ لمنعِ الصرفِ هو صيغةُ منتهىٰ الجموعِ، والغالبُ أنْ يأتيَ علىٰ أحدِ ثلاثةِ أوجهٍ: الوجهينِ المذكورينِ، و(مَفَاعِلَة) كـ(ملائكة وفرازنة)، ورُبَّما وردَ علىٰ وجهٍ خارجٍ عن الثلاثةِ فيستحقُّ-أيضًا- منعَ الصرفِ؛ لكونِهِ لا نظيرَ لهُ في الآحادِ، ويكونُ الشذوذُ في الصيغةِ لا في منعِ الصرفِ، فلذلك قُرِئَ (عَبَاقِرِيَّ) ممنوعَ الصرفِ، وكذلك تقولُ في قولِ منْ قال: عناكيب، وإنما صُرِفَ نحو (ملائكة وفرازنة) لموازنتِهِ للآحاد من نحوِ: (طواعية وكراهية)، لا لأنَّهُ ليسَ صيغةَ منتهىٰ الجموعِ، وأنْ يكونَ بغيرِ هاءٍ، وذلك دليلٌ علىٰ أنَّ الذي بالهاء من صيغِ منتهىٰ الجموعِ."[1].

وهكذا تبين أن ابن هشام قد قبل القراءة لثبوتها وتورع عن الطعن فيها، وهذا يحمد له، وقام بتوجيه منع الصرف في (عباقري) بأنه قد حمل علىٰ ما لا نظير له في الآحاد وهو صيغة منتهىٰ الجموع، وأن الشذوذ في الصيغة لا في منع الصرف، وهو عنده جمع لعبقري، ورد الوجه الذي أورده الزمخشري: أن (عباقري) اسم منسوب إلىٰ عباقر جمع عبقر، وهو اسم لبلد كـمدائني منسوب إلىٰ مدائن.

---

(١) إقامة الدليل على صحة التمثيل لوحات رقم ٦٧- ٧٣ مخطوطة في جامعة الملك سعود في مجموع رقم ٨٠٦.
وقال الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي (٨/ ١٣٨-١٣٩):
قال ابن هشام ومن خطه نقلت ما محصله: إنّ كونه من النسبة إلى الجمع شذوذا كمدائني باطل فانّ من قرأ بها قرأ رفارف خضر يقصد المجانسة، ولو كان كما ذكر كان مفرداً، ولا يصح منع صرفه كمدائني، والرواية صحيحة عن النبيّ صلي الله عليه وسلم، وهي بمنع الصرف فهو من باب كرسي وكراسي، وهو من صيغة منتهى الجموع لكنها خالفت القياس في زيادة ما بعد الألف على المعروف كما ذكره السهيلي.

الإشكال من وجهين:

الأول: على قول من يرى أن الياء في (عباقري) ياء النسب، فهو منسوب إلى عباقر التي مفردها عبقر، وذلك كـ(مدائني) نسبة إلى مدائن، أي أنه نسب إلى علم على بلد قد جاء بصيغة الجمع، وهذا قول الزمخشري[١]، وذكره الأزهري فقال: **"وَقَالَ شَمِر: قرئ: (وعباقَريّ) بِنصب الْقَاف كَأَنَّهُ مَنْسُوب إِلَى عباقَر."**[٢].

فأجروا نسبة (عباقري) إلى عباقر، كما نسبوا (مدائني) إلى مدائن، وقد عارض ابن هشام هذا الوجه واستبعده وأبطله؛ لأنه لا يحقق التناسب بين لفظي (رفارف) و(عباقري)، لأن (رفارف) جمع، و(عباقري) قد أولوه على هذا الوجه بمفرد، وأنه لا يمنع من الصرف إلا ما كان جمعا، ولا يمكن ذلك على هذا الوجه-أيضا-للتأويل بتقديره مفردا.

وأنكر النحاس هذا الوجه حيث قال: **" فأما (عباقري) في الجمع فمحال؛ والعلة في امتناع جواز (عباقري) أنه لا يخلو من أن يكون منسوبا إلى عبقر فيقال عبقري أو يكون منسوبا إلى عباقر فيرد إلى الواحد فيقال-أيضا-عبقري، كما شرط النحويون جميعا في النسب إلى الجمع أنك تنسب إلى واحده، فتقول في النسب إلى المساجد: مسجدي وإلى العلوم: علمي وإلى الفرائض: فرضي فإن قال قائل فما يمنع من أن يكون (عباقر) اسم موضع ثم ينسب إليه كما يقال: معافري؟**

قيل له: إن كتاب الله جل وعز لا يحمل على ما لا يعرف، وتترك حجة الإجماع."[٣].

---

(١) قال الزمخشري: " وعباقرى، كمدائنى: نسبة إلى عباقرى في اسم البلد: وروى ابو حاتم: عباقرى، بفتح القاف ومنع الصرف، وهذا لا وجه لصحته.". الكشاف تحقيق شيحا: ١٠٧٤.

(٢) تهذيب اللغة ١٨٨/٣. وعباقري يروى بفتح القاف وكسرها.

(٣) إعراب القرآن للنحاس تحقيق: غازي (٤/ ٣١٨).

والثاني: على قول من يرى أن (عباقري) ممنوع من الصرف لأنه جمع مفرده عبقري، فكيف يمنعونه من الصرف وقد جاء بعد ألفه أربعة أحرف؟

ومن هؤلاء: الفراء حيث قال: **"(الرفارف) قَدْ يكون صوابًا، وأمَّا (العباقري) فلا؛ لأن ألف الجماع لا يكون بعدها أربعة أحرف، ولا ثلاثة صحاح.**"(١).

وسار على ذلك الزجاج(٢)، والطبري(٣)، والواحدي(٤).

فيكون بذلك قد خالف صيغ منتهى الجموع التي تأتي على ما يشبه مفاعل أو مفاعيل أي: يشترط أن يكون بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن.

الجواب عن الإشكال:

أولا: توجيه ابن جني:

حكم ابن جني على (عباقري) بأنه شاذ قياسا، جائز استعمالا، وذلك حيث قال: **" وأما ترك صرف (عباقري) فشاذ في القياس، ولا يستنكر شذوذه في القياس مع استمراره في الاستعمال، كما جاء عن الجماعة: ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ (٥)، وهو شاذ في القياس مع استمراره في الاستعمال، نعم، إذا كان قد جاء عنهم: (عنكبوت وعناكيب)، و(تخربوت وتخاربيت)، كان عباقري أسهل منه؛ من حيث كان فيه حرف مشدد، يكاد يجري مجرى الحرف الواحد ومع ذلك أنه في آخر**

---

(١) معاني القرآن للفراء (٣/ ١٢٠).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ١٠٤).

(٣) ينظر: تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٢٢/ ٢٧٨).

(٤) ينظر: التفسير البسيط (٢١/ ٢٠٦).

(٥) المجادلة: ١٩.

الكلمة، كياءي بخاتي وزرابي. وليس لنا أن نتلقىٰ قراءة رسول الله "صلىٰ الله عليه وسلم" إلا بقبولها، والاعتراف لها."[١].

ووافقه ابن هشام في ذلك فاعتبر أن المنع من الصرف هنا في (عباقري) لأنه قد حمل علىٰ ما لا نظير له في الآحاد وهي صيغة منتهىٰ الجموع، وأن الشذوذ في الصيغة لا في منع الصرف.

وزاد عليه أن (عباقري) من باب الجمع كـ(كرسي وكراسي)، فكلامه صريح في الدلالة علىٰ أن الياء ليست للنسب كمدائن ومدائني.

ثانيا: توجيه أبي حيان:

يرىٰ أبو حيان أن منع الصرف هنا للمجاورة والمشاكلة: أي: لما جاور (عباقري) (رفارف) منع من الصرف، قال: " **فَأَمَّا مَنْعُ الصَّرْفِ مِنْ (عَبَاقِرِيَّ)، وَهِيَ الثِّيَابُ الْمَنْسُوبَةُ إِلَىٰ عَبْقَرٍ، وَهُوَ مَوْضِعٌ تُجْلَبُ مِنْهُ الثِّيَابُ عَلَىٰ قَدِيمِ الْأَزْمَانِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِمُجَاوَرَتِهَا، وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ يَمْنَعُ التَّصَرُّفَ مِنْ يَاءَيِ النَّسَبِ وَجْهٌ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ.**"[٢].

وقال: " **وَقَدْ يُقَالُ: لَمَّا مَنَعَ الصَّرْفَ (رَفَارِفَ)، شَاكَلَهُ فِي (عَبَاقِرِيَّ)، كَمَا قَدْ يُنَوَّنُ مَا لَا يَنْصَرِفُ لِلْمُشَاكَلَةِ، يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْمُشَاكَلَةِ.**"[٣].

وقد وافقه في ذلك السمين في الدر[٤]، وابن عادل في اللباب[٥].

---

(١) المحتسب (٢/ ٣٠٦).

(٢) البحر المحيط في التفسير ط العلمية (٨/ ١٩٨).

(٣) السابق: الصفحة نفسها.

(٤) ينظر: الدر المصون (١٠/ ١٨٧-١٨٨).

(٥) ينظر: اللباب (١٨/ ٣٦٤).

وهذا ما فسره ابن هشام بـ(ازدواجَ الجمعينِ وتناسُبَ المتعاطفينِ)، لكن لابن هشام أن كل توجيه للآية على وجه ما هو من قبيل الجمع، لا من قبيل ما يأؤه للنسب مع بقاء صيغة الجمع شذوذا، كما يظهر من كلام أبي حيان، ووافق ابن هشام في كل ما ذهب إليه الشهاب الخفاجي(١)، بل نقله بخطه.

ثالثا: توجيه الألوسي:

نقل الألوسي توجيهات ابن جني وأبي حيان وابن هشام(٢).

وزاد على ذلك وجها:

وهو: أنه نصب على محل رفرف، والفتحة في (عباقري) لأنه مضاف، قال: " **وأما منع الصرف فليس بمتعين ليرد، بل وجهه: أنه نصب على محل (رفرف) على حد:**

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا...(٣)

---

(١) ينظر: حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (٨/ ١٣٨-١٣٩).

(٢) ينظر: تفسير الألوسي: (روح المعاني) (١٤/ ١٢٣-١٢٤).

(٣) البيت من الرجز، والبيت بتمامه:

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْراً غائرا ... فَواسِقاً عَن قَصْدها جَوائرا

وهو منسوب إلى رؤبة بن العجاج في الكتاب ٩٤/١، وفي شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩٧/١، وليس في ديوانه، وبغير نسبة في تصحيح الفصيح ١٩٨، والخصائص ٤٣٤/٢، والشاهد قال أبو سعيد: " الشاهد في نصب (غورا غائرا) بإضمار فعل، كأنه قال: يذهبن في نجد ويسلكن غورا غائرا.". شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٧١).

وإضافته إلى (حِسانٍ) مثل إضافة (حور) إلى (عين) في قراءة عكرمة[١]، كأنه قيل: عباقري مفارش، أو نمارق حسان، فهو من باب أخلاق ثياب؛ لأن أحد الوصفين قائم مقام الموصوف."[٢].

الترجيح:

وهكذا نرى أن ابن هشام قد استقصى المسألة نحويا وصرفيا، وأحسن في ذلك وأجاد، وأؤيده فيما ذهب إليه؛ وهو: أن (عباقري) منع الصرف لأنه جاء على صيغة لا نظير لها في الآحاد العربية، وذلك حيث جاء بعد ألفه أربعة أحرف، وليس في أوسطها حرف مد، وهذا خروج عن القياس، ولكن ورد به الاستعمال في القراءة، وإن كانت شاذة فقد ورد فيها، والله أعلى وأعلم.

---

(١) في شواذ القراءات للكرماني صـ٤٦٢: وعن مجاهد: وحور عين بالرفع والإضافة. وفي البحر المحيط ط العلمية (٨/ ٢٠٦): "وقرأ قتادة : وحور عين بالرفع مضافاً إلى عين؛ وابن مقسم : بالنصب مضافاً إلى عين ؛ وعكرمة : وحوراء عيناء على التوحيد اسم جنس ، وبفتح الهمزة فيهما.".

(٢) تفسير الألوسي (روح المعاني) (١٤/ ١٢٤).

المبحث الثاني: المرفوعات:

وفيه مطلب واحد: إعراب كلمة (غير)

أقصد في قول الشاعر:

غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ ... ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ[١]

فإن ابن هشام أورد عليه إشكالا، وأذكر أولا بعض أحكام (غير)، فأقول: (غير): اسم ملازم للإضافة معنى، وهو اسم موغل في الإبهام، لذا لا يتعرف بالإضافة، وقد ذكر ابن هشام أن له استعمالين:

أولا: أن يكون صفة، إما للنكرة، وهذا هو الأصل، كقوله-تعالى-: ﴿ نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ ﴾[٢]، وإما للمعرفة القريبة من النكرة، كقوله-تعالى-: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾[٣]؛ وذلك لأن (الذين) معرفة تدل على الجنس، والمعرفة الجنسية قريبة من النكرة، ولأنها وقعت بين ضدين.

ثانيا: أن تكون استثناء فتعرب إعراب الاسم الذي يتلو (إلا)، فتنصب في نحو: جاء القوم غير زيد، وترفع وتنصب في نحو: ما جاء القوم غير زيد[٤].

وقد ذكر ابن هشام أن هناك إشكالا في إعرابها في بيت من الشعر، وذلك حيث قال: " **من مُشكل التراكيب الَّتِي وَقعت فِيهَا كلمة (غير) قَول الحكمِي:**

---

(١) البيت من بحر المديد، وقد سبق تخريجه ص٢٤، ونسبته لأبي نواس الحكمي، وهو ليس ممن يحتج بهم، ولكن أوردوا هذا البيت مثالا لإجراء (غير قائم) مجرى (ما قائم)؛ لكونه بمعناه.

(٢) فاطر: ٣٧.

(٣) الفاتحة: ٧.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ١٦٤-١٦٥.

غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ ... ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ

وَفِيه ثَلَاثَة أوجه:

أَحدهَا: أَن (غير) مُبْتَدأ لَا خبرَ لَهُ، بل لما أضيف إِلَيْهِ مَرْفُوع يُغني عَن الْخَبَر؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي معنى النَّفْي، وَالْوَصْف بعده مخفوض لفظا، وَهُوَ فِي قُوَّة الْمَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ، فَكَأَنَّهُ قيل: مَا مأسوف على زمن يَنْقَضِي مصاحبا للهم والحزن، فَهُوَ نَظِير: مَا مَضْرُوب الزيدان، والنائب عَن الْفَاعِل الظّرْف، قَالَه ابْنُ الشجري[1]، وَتَبعهُ ابْنُ مَالك[2].

وَالثَّانِي: أَن (غير) خبرٌ مقدمٌ، وَالْأَصْلُ: زمنٌ يَنْقَضِي بالهم والحزن غيرُ مأسوفٍ عَلَيْهِ، ثمَّ قدمت (غير) وَمَا بعْدهَا، ثمَّ حذف (زمن) دون صفته، فَعَاد الضَّمِير الْمَجْرُور بـ(على) على (غير) مَذْكُور، فَأتى بِالِاسْمِ الظَّاهِر مَكَانَهُ، قَالَه ابْنُ جني[3]، وَتَبعهُ ابْنُ الْحَاجِب[4].

فَإِن قيل: فِيهِ حذفُ الْمَوْصُوفِ مَعَ أَنَّ الصّفةَ غيرُ مُفْردَةٍ، وَهُوَ فِي مثلِ هَذَا مُمْتَنع؛ قُلْنَا: فِي النثرِ، وَهَذَا شعرٌ؛ فَيجوز فِيهِ، كَقَوْلِه:

(أنا ابْنُ جَلَا وطَلاَّع الثَّنَايَا) [5]

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٤٧-٤٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٧٥).

(٣) رأي ابن جني في التذييل والتكميل (٣/ ٢٧٨)، وتذكرة النحاة صـ ٤٠٥.

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٣٧).

(٥) شطر بيت من الوافر، والبيت بتمامه:

أنا ابنُ جَلاَ وطلاّع الثنّايا ... متى أَضَعِ العِمامةَ تَعْرِفونِي

ونسب لسحيم بن وثيل اليربوعي في الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٠٧)، والأصمعيات (ص: ١٧)، والمعاني الكبير في أبيات المعاني (١/ ٥٣٠)، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص: ٤٩٣)، والشاهد فيه: أنا ابن جلا، حيث حذف الموصوف مع أن الصفة جملة، وشرط حذف مثل ذلك أن يكون بعضا مما قبله من مجرور بمن أو في، والحذف هنا ضرورة، والتقدير: ابن رجل جلا الأمور.

أَي: أَنا ابْن رجل جلا الْأُمُور، وَقَوله:

(ترْمِي بكَفَّيْ كَانَ من أرمَى البَشَر) (١)

أَي: بكفي رجل كَانَ.

وَالثَّالِث: أَنه خبر لمَحْذُوف، و(مأسوف) مصدر جَاءَ على مفعول كالمعسور والميسور وَالْمرَاد بِهِ اسْم الْفَاعِل، وَالْمعْنَى: أَنا غير آسَف على زمن هَذِه صفته، قَالَه ابْن الخشاب، وَهُوَ ظَاهر التعسف."(٢).

وجه الإشكال:

ورد لفظ (غيرُ) في البيت مرفوعا، فإن أعرب مبتدأ، فالظاهر أنه لا خبر له، وقد ذكر ذلك ابن الشجري حيث قال: " **بيت سئلت عنه:**

غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ ... ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ

فقيل: بم يرتفع (غير)؟"(٣).

---

(١) هذا من الرجز، وقبله:

(مالكَ عندى غيرُ سَهْمٍ وحَجَرْ ... وغيرُ كَبْدَاءَ شديدةِ الوَتَرْ)

قال العيني: في المقاصد النحوية (٤/ ١٥٥٨): "أقول: لم أقف على اسم راجزه."، وفي رواية أخرى: جادت بكفي، وهو غير منسوب في المقتضب ٢/١٣٩، ومجالس ثعلب ٨٨، والأصول في النحو ٢/١٧٨، والشاهد فيه: بكفي كان، حيث حذف المضاف إليه وأقام المضاف مقامه، وشرط الحذف إذا كانت الصفة جملة: أن يكون المنعوت بعضا مما قبله من مجرور بمن أو في، والتقدير: بكفي رجل كان، والحذف هنا ضرورة.

(٢) مغني اللبيب ١٦٦-١٦٧.

(٣) أمالي ابن الشجري (١/ ٤٧).

وأسبق من ورد عنه الإشكال في هذا البيت هو ابن جني، حيث نقل عنه أبو حيان أن ابنه سأله عن هذا البيت فأجابه، قال في ذلك أبو حيان: **" وسأل عالي بن أبي الفتح أباه (أبا الفتح بن جني) عن قوله: (غير مأسوف) البيت."** [١].

وقد ذكر أبو نزار هذا البيت في المسألة التاسعة من (المسائل العشر المتعبات إلى الحشر)، وقد أجاب عنها ابن بري في (جواب المسائل العشر)[٢]، وذكرها السخاوي ضمن المسائل العشر -أيضا- في سفر السعادة وسفير الإفادة[٣]، وهي عند ابن الحاجب في الأمالي[٤].

أجوبة الإشكال:

ذكر ابن هشام ثلاثة أجوبة عن هذا الإشكال، وهي على النحو الآتي:

أولا: أن (غير) مبتدأ لا خبر له، وهو في معنى حرف النفي (ما)، وقد أضيف إلى اسم المفعول (مأسوف)، وهو في قوة المبتدأ، و(على زمن) نائب فاعل سد مسد الخبر، كأنه قيل: ما مأسوف على زمن، وهذا رأي ابن الشجري حيث قال: **" فقيل: بم يرتفع (غير)؟ فأقول: إن قوله: (مأسوف) مفعول من الأسف، وهو الحزن، (وعلى) متعلّقة به، كقولك: أسفت على كذا أسفا، وحزنت عليه حزنا، ولهفت عليه لهفا، وأسيت عليه أسى، وموضع قوله: (بالهمّ) نصب على الحال، والتقدير: ينقضي مشوبا بالهمّ، و(غير) رفع بالابتداء، ولما أضيفت إلى اسم المفعول، وهو مسند إلى الجارّ والمجرور، استغنى المبتدأ عن خبر، كما استغنى (قائم ومضروب) في قولك: (أقائم أخواك؟)، و(ما مضروب غلاماك)، عن خبر، من حيث سدّ الاسم المرفوع بهما مسدّ الخبر، لأن (قائم ومضروب) قاما مقام**

---

(١) التذييل والتكميل (٣/ ٢٧٨)، وينظر: تذكرة النحاة صـ ٤٠٥.

(٢) ينظر: جواب المسائل العشر لابن بري صـ ٨٨، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي.

(٣) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي ٢/ ٨٤٢.

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٣٧-٦٣٨).

(يقوم) و(يضرب)، فتنزّل كلّ واحد منهما مع المرفوع به منزلة الجملة، وكذلك إذا أسندت اسم المفعول إلى (الجارّ والمجرور)، سدّ الجارّ والمجرور مسدّ الاسم الذي يرتفع به." [١].

وهذا رأي أبي نزار، ووافقه ابن بري[٢]، ونقل ذلك السخاوي[٣]، وابن مالك[٤]، والرضي[٥]، وبهاء الدين بن النحاس[٦]، وأبو حيان[٧]، والمرادي[٨]، وابن عقيل[٩]، وناظر الجيش[١٠]، وغيرهم[١١].

وتأصيل ذلك أن (غير) أشبهت (ما) في معناها؛ لدلالتها على النفي فأعطيت حكمها، فكان (غير مأسوف) في معنى (ما مأسوف)، فجاز إعرابها مبتدأ، والجار والمجرور نائب فاعل مسد الخبر، فكأن الوصف قد اعتمد على النفي بـ(غير)، فجاز الابتداء به، قال ابن هشام: **" قد يُعْطى الشَّيْء حكم مَا أشبهه فِي مَعْنَاهُ، أَو فِي لَفظه، أَو فيهمَا."[١٢].**

---

(١) أمالي ابن الشجري (١/ ٤٧).

(٢) ينظر: جواب المسائل العشر لابن بري صـ ٨٨، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي.

(٣) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي ٢/ ٨٤٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٥.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٢٦.

(٦) ينظر: التعليقة على المقرب لابن النحاس صـ ١٤٤.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٧.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٤٧١.

(٩) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٩١).

(١٠) تمهيد القواعد ٢/ ٨٦٦.

(١١) ينظر: شرح التسهيل لابن عطاء الله التنسي ٨٠١هـ صـ٢٤٣، تحقيق ودراسة إلى باب الفاعل، لفريدة حسن محمد، دكتوراه بجامعة أم القرى، تعليق الفرائد للدماميني ٣/ ٢٣-٢٤، المقاصد النحوية (١/ ٤٨٣)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٧٩-١٨٠)، والأشباه والنظائر للسيوطي - ط المجمع (٣/ ٢٩٩، وما بعدها)، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي ٣/ ٩٦٠-٩٦٢، تحقيق مصطفى الصادق العربي مطابع الثورة بنغازي، و خزانة الأدب (١/ ٣٤٥ وما بعدها).

(١٢) مغني اللبيب (ص: ٦٣٨).

ثم قال: " **جَوَاز (غير قَائِم الزيدان) لما كَانَ فِي معنى: (مَا قَائِم الزيدان)، وَلَوْلَا ذَلِك لم يجز؛ لِأَن الْمُبْتَدَأ إِمَّا أَن يكون ذَا خبر، أَو ذَا مَرْفُوع يُغني عَن الْخَبَر، وَدَلِيل الْمَسْأَلَة قَوْله:**

غَيْرُ لاَهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْوَ ... وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سَلْمِ [١]

وَهُوَ أحسن مَا قيل فِي بَيت أبي نواس:

غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ ... ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ. "[٢]

وهذه القاعدة قد ذكرها ابن مالك بعد أن أورد البيتين، حيث قال: "**وإلى نحو هذا أشرت بقولي: وأُجْرِيَ في ذلك: (غير قائم) مجرى: (ما قائم).**"[٣].

وذكر ذلك-أيضا-الرضي[٤]، وأبو حيان[٥]، و البغدادي [٦].

ثانيا: أن يكون (غير مأسوف) خبرا مقدما، والمبتدأ محذوف، وأصل الكلام: زمنٌ يَنْقَضِي بالهم والحزن غيرُ مأسوفٍ عَلَيْهِ، ثم حصل في الكلام تقديم الخبر وهو (غير)، ثم حذف المبتدأ: (زمن)، وبقيت صفته (ينقضي)، ثم أتى بالاسم الظاهر مكان الضمير (عليه)، فصار: (على زمن)، وقد نسبه ابن هشام إلى ابن جني، وتبعه فيه ابن الحاجب.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو غير منسوب إلى قائل معين في شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٥/١، والتذييل والتكميل (٣/ ٢٧٧)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٩٠)، وتمهيد القواعد (٢/ ٨٦٧)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٨٠)، والشاهد فيه: غير لاه عداك، حيث جاز الابتداء بالوصف لما اعتمد هنا على النفي بغير، فغير لاه بمعنى : ما لاه عداك.

(٢) مغني اللبيب ٦٣٩.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٧٥).

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٢٦).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٧/٣.

(٦) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٥/٤.

وقد صححت هذه النسبة إلى ابن جني، حيث نقل عنه أبو حيان ذلك فقال: "**وسأل عالي بن أبي الفتح أباه (أبا الفتح بن جني) عن قوله: (غير مأسوف) البيت، فأجابه: بأن المقصود ذم الزمان الذي هذه حاله، فكأنه قال: زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، فـ(زمان): مبتدأ، و(ينقضي): صفته، و(غير): خبر للزمان، ثم حذفت المبتدأ مع صفته، وجعلت إظهار الهاء مؤذنًا بالمحذوف، لأنك إنما جئت بالهاء لما تقدمها ذكر ما ترجع إليه، فصار اللفظ بعد الحذف والإظهار:**

غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ ... ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ." [(١)].

وقد ذكر ذلك ابن الحاجب-أيضا-حيث قال: " **وأولى ما يقال: إنه أوقع المظهر موقع المضمر لما حذف المبتدأ من أول الكلام. فكأن التقدير: زمن ينقضي بالهم والحزن غير متأسف عليه. فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر به أتى به ظاهرا مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك، وهو وجه حسن لا بعد في مثل ذلك.**"[(٢)].

وقد عارض أبو حيان هذا الرأي فقال: "**وهذا التخريج بعيد جدًا متكلف، وهي عادة ابن جني وشيخه في مجيئهما بالتخريجات المتمحلة المتكلفة التي لا يكاد يلحظها العرب.**"[(٣)].

وسبب هذا الاعتراض أن في هذا الوجه تقديما وتأخيرا، وحذفا؛ ففيه حذف الموصوف وبقاء صفته، مع أن الصفة جملة، ولا يجوز هذا إلا بشرط: أن يكون الموصوف بعض اسم مجرور بـ(من) أو (في)، فالمجرور بـ(من) ذكره السيرافي، حيث قال: " **وهذا الحذف يحسن ويكثر مع (من) كقولك:**

---

(١) رأي ابن جني في التذييل والتكميل (٣/ ٢٧٨)، وتذكرة النحاة صـ ٤٠٥.

(٢) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٣٨).

(٣) التذييل والتكميل (٣/ ٢٧٨).

(منّا ظعن ومنّا أقام) في الكلام والشعر، وذلك أنهم جعلوا (من) بمعنى (البعض)، فكأنك قلت: (بعضنا ظعن وبعضنا أقام). "[١].

وذكر ابن مالك أن (في) قد تقوم مقام (من)[٢].

وقد اعتذر ابن هشام عن ذلك هنا بأن: هذا ممنوع في النثر، أما في الشعر فيجوز، كأنه حمله على الضرورة[٣].

ثالثا: أن المبتدأ محذوف، و(غير) خبر له، و(مأسوف) اسم مفعول بمعنى المصدر، مثل: ميسور، ومعسور، ولكن المراد به هنا اسم الفاعل، والتقدير: أنا غير آسف على زمن هذه صفته، ذكره ابن هشام، ونسبه إلى ابن الخشاب، ونقله عنه عبد القادر البغدادي[٤]، وقد نسب هذا الرأي عند الدماميني في (شرح التسهيل) إلى ابن الخباز[٥]، ورده (المُرَابط الدَّلَائي) حيث قال: **" وفي شرح الدماميني: بدل (ابن الخشاب) ابن الخباز، قلت: والصواب الأول."**[٦].

وقد رده ابن هشام؛ لأنه-عنده-ظاهر التعسف.

والتعسف هنا في جعل (مأسوف) مصدرا وهو قليل، وقد عقب الدماميني على هذا فقال: **" ظاهر التعسف: أي: الأخذ على غير الطريق من جهة جعل (مأسوف) مصدرا، وهو قليل، وأنا أقول: إن ثبت بطريق معتبر مجيء هذا المصدر المعين من كلام العرب فلا نزاع في قبوله، ولا تعسف حينئذ؛ إذ**

---

(١) شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٢٥).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٢٣).

(٣) ينظر: مغني اللبيب ١٦٦.

(٤) ينظر: خزانة الأدب (١/ ٣٤٦).

(٥) ينظر: تعليق الفرائد ٣/ ٢٤.

(٦) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ٣/ ٩٦٢، لمحمد المرابط بن محمد بن أبي بكر، أبو عبد الله الدلائي، المتوفى: ١٠٨٩هـ.

ليس في ذلك إلا حذف المبتدأ لقرينة، وهو كثير مقيس، وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل، وهو مسموع-أيضا-كزيد عدل، وعمرو صوم، وإن لم يثبت عن العرب استعمال المأسوف مصدرا، فهذا الإعراب غير مقبول البتة، والله أعلم."[١].

ومعنى هذا: أن نيابة المصدر مناب اسم المفعول، أو اسم الفاعل، أو العكس، يقتصر في كل ذلك على السماع، فإن ورد قلنا به، وإلا فلا.

الترجيح:

والرأي المختار في ذلك هو الرأي الأول، بأن (غير) مبتدأ، وهو في معنى حرف النفي (ما)، وقد أضيف إلى اسم المفعول (مأسوف)، وهو في قوة المبتدأ، و(على زمن) نائب فاعل سد مسد الخبر، كأنه قيل: ما مأسوف على زمن، وهذا رأي كثير من النحويين كما ذكر، وهو ما اختاره ابن هشام، حيث قال: **" جَوَاز (غير قَائِم الزيدان) لما كَانَ فِي معنى: (مَا قَائِم الزيدان)، وَلَوْلَا ذَلِك لم يجز؛ لِأَن الْمُبْتَدَأ إِمَّا أَن يكون ذَا خبر، أَو ذَا مَرْفُوع يُغني عَن الْخَبَر، وَدَلِيل الْمَسْأَلَة قَوْله:**

غَيْرُ لاَهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْوَ ... وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سَلْمِ [٢]

وَهُوَ أحسن مَا قيل فِي بَيت أبي نواس:

غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ ... ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ. "[٣]

هذا والله-تعالى-أعلى وأعلم.

---

(١) حاشية الدماميني (شرح الدماميني على مغني اللبيب) ٢/٧٩، صححه وعلق عليه أحمد عزو عناية.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) مغني اللبيب ٦٣٩.

المبحث الثالث: المنصوبات: وفيه أحد عشر مطلبا

المطلب الأول: نصب كلمة (فضلا)

المطلب الثاني: نصب كلمة (لغة)

المطلب الثالث: نصب كلمة (خلافا)

المطلب الرابع: نصب كلمة: (أيضا)

المطلب الخامس: نصب كلمة: (جرا)

المطلب السادس: المفعول المقدم الذي اقترن فعله بالفاء

المطلب السابع: تسمية سيبويه (المفعول معه) مفعولا به

المطلب الثامن: إعراب (أسفا) في بيت المتنبي

المطلب التاسع: إعراب جملة: (والشمس طالعة) حالا

المطلب العاشر: اسم (لا) النافية للجنس

المطلب الحادي عشر: تقدم خبر (ما) على اسمها

المطلب الأول: نصب كلمة (فضلا)

أي: في قولهم: (لا يملك درهما فضلا عن دينار): وفضلا: مصدر للفعل (فَضَلَ)، من باب: فعَلَ يفْعُلُ، وهي بمعنى: زاد، وتعرب فضلا هنا إما:

مفعولا مطلقا لفعل محذوف، وإما: حالا من معمول الفعل المذكور، وساغ مجيئها حالا من النكرة؛ لوقوعها في سياق النفي، وسيأتي كل هذا بالتفصيل.

وذكر ابن هشام أن معنى هذا التركيب: فلان لا يملك درهما ولا دينارا، وأن عدم ملكه للدينار أولى من عدم ملكه للدرهم، لأن الدرهم أقل من الدينار، وهو لا يملكه، فكيف يملك دينارا؟

قال ابن هشام: **" أمّا قَوْله: (فلانٌ لَا يملكُ درهما فضْلاً عَن دينارٍ) فَمَعْنَاه: أَنَّه لَا يملكُ درهما وَلَا دِينَارا، وأنَّ عَدَمَ مُلْكِهِ للدينارَ-بالنسبة إلى قيمة الدرهم لا إلى جنسه-أولى من عَدَمِ مُلْكِهِ للدرهَم، وكأنَّه قَالَ: لَا يملك درهما فَكيف يملك دِينَارا؟"[١].**

وابن هشام في هذا تابع أبا حيان في تفسير معنى هذا التركيب[٢].

وقال القطب الشيرازي في شرح المفتاح: **"واعلم أن (فضلا) إنما يستعمل في موضع يستبعد فيه الأدنى، ويراد به استحالة ما فوقه؛ فلهذا يقع بين كلامين متغايرين، لكن أكثر استعماله أن يجيء بعد النفي." [٣].**

---

(١) التراكيب المشكلة ٢٣، وينظر: المسائل السفرية ١١، والفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة (ص: ٥٥)، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي – ط المجمع (٣/ ٤٤٧-٤٦٤).

(٢) ينظر: حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (١/ ٢٠٠).

(٣) مفتاح المفتاح أو شرح المفتاح لقطب الدين الشيرازي لوحة رقم ١٢، مخطوطة بمكتبة فيض الله رقم ١٨٤٢، في الأعلام ١٨٧/٧: "القُطْب الشِّيرازي (٦٣٤ - ٧١٠ هـ = ١٢٣٦ - ١٣١١ م) محمود بن مسعود بن

وجه الإشكال:

أولا: ما توجيه نصب (فضلا)؟ **ثانيا:** وهل يجوز مجيء الحال من النكرة؟ **ثالثا:** ولماذا لم يعرب (فضلا) صفة؟ **رابعا:** وما توجيه هذا التخريج؟ وكيف ينزل على المعنى المراد؟

الجواب عن الإشكال:

أولا: توجيه نصب (فضلا):

نصبت (فضلا) من وجهين[١] منقولين عن أبي علي الفارسي، وقد سبق أبو حيان ابن هشام إلى نقلهما عن الفارسي[٢]:

الوجه الأول: أن تكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف يقع نعتا لـ(درهما)، وأجاز على وجه مرجوح أن يعرب ذلك الفعل حالا، وتقديره: فلان لا يملك درهما يفضل فضلا عن دينار.

الوجه الثاني: أن تكون حالا، عاملها الفعل (يملك)، وصاحبها ضمير المصدر محذوفا، وتقديره: يملكه أي: يملك الملك، وقد ذكر ذلك أبو حيان[٣].

وحمل ابن هشام هذا على نظيره في قول الشاعر:

هذا سُراقةُ للقُرْآن يَدْرُسُهُ ... والمرءُ عند الرُّشا إن يلقها ذيب[٤]

مصلح الفارسيّ، قطب الدين الشيرازي: قاض، عالم بالعقليات، مفسر."، وينظر: حاشية الطيبي على الكشاف ٦٧١/١، والمصباح المنير(٢/ ٤٧٦).

(١) ينظر: التراكيب المشكلة ٢٤-٢٥.

(٢) ينظر: نواهد الأبكار ٢٠٠/١.

(٣) ينظر: السابق ٢٠٢/١.

(٤) من البسيط، وهو مجهول القائل، وهو من شواهد الكتاب ٦٧/٣، والأصول لابن السراج ١٩٣/٢، و شرح كتاب سيبويه (٣/ ٢٦٥)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٩١)، والبديع في علم العربية (١/ ٦٤٠)،و شرح الرضي على الكافية (١/ ٣٠٤).

فالهاء فيه ضمير المصدر، كما قال أبو سعيد السيرافي: **"و (الهاء) في (يدرسه) للمصدر تقديره: للقرآن يدرس درسا، وكني عن الدرس، ولو قلنا: ضربته زيدا على هذا التأويل لجاز تقديره: ضربته الضرب زيدا وكني عنه، لأن الضرب قد دل عليه ضربت، ولا يحسن أن تكون (الهاء) ضمير القرآن، لأن القرآن وإن كانت فيه (اللام)، فقد جعل بمنزلة المفعول، واللام في صلة (يدرس)؛ ولو قلت: القرآن يدرسه لم يجز أن ينصب القرآن بـ(يدرس)، و(الهاء) ضميره."[١].**

أو يكون صاحب الحال (درهما)، وهو نكرة، فنأتي إلى السؤال الثاني:

ثانيا: ويقال هنا: كيف يأتي الحال من النكرة؟

وقد أجاز ابن هشام مجيء الحال من النكرة هنا، وذكر لها توجيهين:

أولا: على قول سيبويه والخليل[٢]، الذين يجوزان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ، وقد ذكر ذلك أبو حيان[٣].

قال سيبويه في كتابه: **" وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائما، وهو قول الخليل رحمه الله."[٤].**

وقال: **"ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة، كما جاز حالا للمعرفة."[٥].**

وقد ورد استعماله في الحديث: **" وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَاماً. "[٦].**

---

(١) شرح كتاب سيبويه (٣/ ٢٦٥).

(٢) ينظر: التراكيب المشكلة ٢٧.

(٣) ينظر: نواهد الأبكار ٢٠٢/١.

(٤) الكتاب لسيبويه (٢/ ١١٢).

(٥) السابق (٢/ ١١٣-١١٤).

(٦) في موطأ مالك ت الأعظمي (ج٢/ ١٨٦)، باب (صلاة الإمام وهو جالس)، حديث رقم٤٤٧/١٣٧: " عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِساً، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَاماً، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنِ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا

ثانيا: وأما على قول المانعين[١] مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ:

فقد ذكر ابن هشام أن لها هنا مسوغين:

الأول: كونها في سياق النفي؛ فتفيد العموم، ويصح مجيء الحال منها.

الثاني: ضعف الوصف بـالمصدر(فضلا)؛ لأن الوصف بالمصدر على خلاف القياس[٢].

ثالثا: لماذا لم يعرب فضلا صفة؟

إذا كان (درهما) نكرة وهو منصوب، و(فضلا) كذلك، وقد تطابقا، فلماذا لم يعرب فضلا نعتا؟

أجاب ابن هشام عن هذا بأن (فضلا) قد جاء منصوبا دائما، سواء أكان ما قبله منصوبا كالمثال السابق، أم مرفوعا كقول الشاعر:

قَلَّما يبْقَى على هَذَا القَلَقْ... صخرةٌ صمّاءُ فَضْلاً عَن رَمَقْ[٣]

أم مجرورا كقولك: فلان لا يهتدي إلى ظواهر النحو فضلا عن دقائق البيان[٤].

رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِساً، فَصَلُّوا جُلُوساً»، وينظر: صحيح البخاري (ج١/ ١٣٩)، حديث رقم/٦٨٨، باب(إنما جعل الإمام ليؤتم به)، والرقمان/ ١١١٣، ١٢٣٦.

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٢٨/٢: " قد تقدم التنبيه على أن الحال خبر في المعنى، وأن صاحبه مخبر عنه، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ، وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالا لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة، فإن ورد عن العرب شيء منه حُفظ ولم يُقس عليه، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتا.".

(٢) ينظر: التراكيب المشكلة ٣٠.

(٣) هذا البيت من الرمل، وهو مجهول القائل، وقد نقله السيوطي في نواهد الأبكار ١٩٩/١ عن أبي حيان، ونقله أبو حيان عن الأستاذ أبي الرضي مساعد بن محمد بن عبد الواحد الأنصاري المرسي الذي استدل به على أن هذا التركيب مسموع، ولم يؤيده أبو حيان، واستشهد ابن هشام به هنا على أن (فضلا) قد نصب وما قبله (صخرة صماء) مرفوع، وهذا دليل على أن (فضلا) يرد منصوبا دائما.

(٤) ينظر: التراكيب المشكلة ٣٢.

رابعا: وكيف ينزل على المعنى المراد؟ وما توجيه هذا التخريج؟

أجاب ابن هشام عنه بأن المثال مما يتسلط فيه النفي على قيد المسند إليه أو المتعلق، وهذا ذكره أبو حيان-أيضا-[١]، والراجح في مثل ذلك أن المنفي هو القيد، ولكن القيد هنا (فضلا)، فلو قدرنا نفيه لكان المنفي الدرهم لا الدينار، وليس ذلك مرادا، ولكن يخرج هذا المثال على الوجه المرجوح وهو نفي المقيد، وهو الدرهم، وقد ذكر ذلك فقال: " **فإنّ فضلا مقيِّدٌ للدرهم، أو معمول للمقيد له على الإعرابين السابقين، فَلَو قدّر النَّفْي مسلطاً على الْقَيْد اقْتضى مَفْهُوم خلاف الْمُرَاد، وَهُوَ أنّه يملك الدِّرْهَم وَلكنه لَا يملك الدِّينَار، ولمّا امْتنع تعيّن الْحمل على الْوَجْه الْمَرْجُوح، وَهُوَ تسليط النَّفْي على المقيّد، وَهُوَ الدِّرْهَم، فَيَنْتَفِي الدِّينَار، لأنّ الَّذِي لَا يملك الأقلَّ لَا يملك الأكثرَ، فإنّ الْمُرَاد بالدرهم لَيْسَ الدِّرْهَم الْعرفِيّ، لأنّه يجوز أنْ يملك الدِّينَار من لَا يملكهُ، بل الْمُرَاد مَا يُسَاوِي من النُّقُود درهما، فَهَذَا تَوْجِيه التَّخْرِيج."**[٢].

لكن ابن هشام عارض ذلك فقال: "**وأمّا الِاعْتِرَاض عَلَيْهِ فَمن جِهَة أنّ الْقَيْد لَيْسَ نفس الدِّينَار حَتَّى يصير الْمَعْنى: لَا يملكُ درهما فيكفَ يملك دِينَارا؟ وإنّما الْقَيْد قَوْله: (فضلا عَن دِينَار)، وَالْكَلَام لم يسق لنفي ملك الزَّائِد على الدِّينَار، بل لنفي ملك الدِّينَار نَفسه، ثمَّ يلْزم عَن ذَلِك انْتِفَاء ملك مَا زَاد عَلَيْهِ."**[٣].

تبين من خلال النص أن القيد (فضلا عن دينار)، وعليه فقد انتفى الزائد عن الدينار لا الدينار نفسه.

ويرى ابن هشام أن في هذا الكلام حذفا حدث الإشكال بسببه، بأن يكون أصل الكلام جملتين مستقلتين ثم حدث هذا الحذف، وذلك بأن يكون الكلام جوابا عن سؤال سائل قال: أيملك فلان

---

(١) ينظر: نواهد الأبكار ٢٠١/١.

(٢) التراكيب المشكلة ٣٧-٣٨.

(٣) السابق ٣٨.

ديناراً؟ أو تعقيبا على متكلم قال: فلان يملك درهما، قال في ذلك ابن هشام: " **وَلَكَ فِي تَقْدِيره وَجْهَان: الأول: أنْ يُقال: أَخْبَرتك بِهَذَا زِيَادَة عن الإخبَار عَن دِينَار استفهمت عَنهُ، أَو أَخْبَرتك بِملكه لَهُ، ثمَّ حذفت جملَة (أَخْبَرتك بِهَذَا) وَبَقِي معمولها وَهُوَ (فضلا)، كَمَا قَالُوا: (حِينَئِذٍ الآنَ) بِتَقْدِير: كَانَ ذَلِك حِينَئِذٍ واسمع الآنَ، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كلٍّ مِنْهُمَا معمولها، ثمَّ حُذف مجرور (عَن) وجارّ (دِينَار)، وأدخلت (عَن) الأولى على (الدِّينَار) كَمَا قَالُوا: (مَا رأيتُ رجلا أحسنَ فِي عينِهِ الكحلُ مِن زيدٍ)، وَالْأَصْل: مِنْهُ فِي عين زيد، ثمَّ حذف مجرور (من) وَهُوَ الضَّمِير، وجارّ الْعين وَهُوَ (فِي) ، وَدخلت (من) على الْعين.**

الثَّانِي: أنْ يُقدر: فضل انْتِفَاء الدِّرْهَم عَن فلَان عَن انْتِفَاء الدِّينَار عَنهُ. وَمعنى ذَلِك: أَن تكون حَال هَذَا الْمَذْكُور فِي النَّفْي مَعْرُوفَة عِنْد النَّاس، وَالْفَقِير إنّما يَنْفِي عَنهُ فِي الْعَادة ملك الْأَشْيَاء الحقيرة لَا ملك الْأَمْوَال الْكَثِيرَة، فوقوع نفي ملك الدِّرْهَم عَنهُ فِي الْوُجُود فَاضل عَن وُقُوع نفي الدِّينَار عَنهُ، أَيّ أَكثر مِنْهُ، و(فضلا) على التَّقْدِير الأول حَال، وعَلى الثَّانِي مصدر، وهما الْوَجْهَانِ اللَّذَان ذكرهمَا الْفَارِسِي لكنّ تَوْجِيه الإعرابين مُخَالف لما ذكر وتوجيه الْمَعْنى مُخَالف لما ذكرُوا، فإنّه إنّما يَتَّضِح تطابق اللَّفْظ وَالْمعْنَى على مَا وجهت لَا غير. "[١].

تبين من خلال النص أن التقدير على الوجه الأول وهو (الحال) أن تقول للسائل: أخبرتك بهذا حال كونه يفضل فضلا عن دينار استفهمت عنه.

والتقدير على أن يكون (فضلا) مفعولا مطلقا: نفي ملك الدينار يفضل فضلا عن نفي ملك الدينار عنه.

---

(١) التراكيب المشكلة ٣٩-٤٠.

الترجيح:

تبين مما سبق أن (فضلا) في قولهم: (فلان لايملك درهما فضلا عن دينار) لها إعرابان منقولان عن الفارسي:

أحدهما: أنها مفعول مطلق لفعل محذوف، وتقدير الكلام: فلان لايملك درهما يفضل فضلا عن دينار .

ثانيهما: أنها حال من ضمير المصدر محذوفا: أي: لا يملك الملك، أو أنها حال من الدرهم، وقد ساغ مجيئها من النكرة؛ لكونها في سياق النفي.

هذا، والراجح-فيما أرى-أن يكون (فضلا) مفعولا مطلقا لفعل محذوف: تقديره: يفضل فضلا:

أولا: لأن: (فضلا) مصدر؛ وإعرابه مفعولا مطلقا أولى من إعرابه حالا؛ لأن مجيء المصدر حالا على خلاف الأصل، وما كان على الأصل أولى.

ثانيا: إذا أعرب مفعولا مطلقا لا يحتاج الكلام إلى تأويل بخلاف إعرابه حالا؛ فيلزم حينئذ: بيان مسوغات مجيء الحال من النكرة، والله أعلم.

المطلب الثاني: نصب كلمة (لغة)

أقصد في قولهم: الإعراب لغة: البيان، وهذا التركيب وما أشبهه مما يجري على ألسنة اللغويين والنحاة والفقهاء والأصوليين والمفسرين، ويذكرون نحو ذلك في تعريفات المصطلحات المختصة بكل فن من هذه الفنون، فأراد ابن هشام هنا أن ينزلها من حيث الإعراب والمعنى على قواعد النحو.

وجه الإشكال:

وهذا نحو قولهم: الإعراب لغة: البيان، فما توجيه نصب (لغة)؟

الجواب عن الإشكال:

قد ذكر ابن هشام في توجيه نصب (لغة) ونحوه خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون (لغة) ونحوه منصوبا على إسقاط حرف الجر[١]، ويشهد لهذا قولهم: الإعراب في اللغة: البيان، ثم حذف حرف الجر، وعلى هذا الوجه إشكالات، أو اعتراضات: **الاعتراض الأول**: أن إسقاط حرف الجر هنا ليس بقياس[٢]، وإنما قياسه باب (أنَّ) وباب (أنْ)، قال في ذلك ابن مالك: " **واطرد حذف حرف الجر مع (أنّ) و(أنْ)**."[٣]، واشترطوا فيها أمن اللبس[٤].

الاعتراض الثاني: أن (لغة) جاء نكرة، ولو كان مما حذف فيه حرف الجر لصار قولهم: الإعراب في اللغة: (الإعراب اللغة) بأن يكون باقيا على تعريفه، لكنهم ألزموه التنكير، ولا وجه لذلك[٥].

واستدل ابن هشام بقول القائل:

---

(١) ينظر: التراكيب المشكلة ٤١.

(٢) ينظر: السابق ٤١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٥٠)، وينظر: الكناش ٨٨/٢، والمقاصد النحوية ٩٩٩/٢، وشرح السيرافي ٣٩١/٣، والارتشاف ٢٠٨٩/٤، وشرح الكافية للرضي ٥٠٣/١.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ١٨٠/١.

(٥) ينظر: التراكيب المشكلة ٤٢.

تمُرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجُوا ... كلامُكُمُ عليَّ إذنً حرامُ[١]

فقد بقي (الديار) على تعريفه بعد سقوط الخافض، ونصب لأنه في موضع نصب.

الاعتراض الثالث: أن سقوط حرف الجر لا يقتضي النصب إلا إذا كان ما بعده في موضع نصب[٢]، وقد يكون في موضع رفع فيرفع، نحو: قوله-تعالى-:﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ۝٦﴾ [٣]،فإن التقدير في غير القرآن: كفى الله، فيرتفع لفظ الجلالة على الفاعلية، ومن هنا حكم ابن هشام وغيره على قول الكوفيين في: ما زيد قائما: إن نصب (قائما) على إسقاط الخافض[٤] بأنه خطأ، وقد قال في ذلك ابن يعيش: " **وذهب الكوفيون إلى أن خبر (ما) في قولك: (ما زيد قائما) ليس منتصبا بـ (ما)، وإنما هو منصوب بإسقاط الخافض، وهو (الباء) كأن أصله: (ما زيد بقائم)، فلما سقطت (الباء) انتصب الاسم، وهذا غير مرضي؛ لأن الخافض إذا سقط إنما ينتصب الاسم بعده إذا كان الجار والمجرور في موضع نصب، فإذا سقط الخافض، وصل الفعل أو ما هو في معناه إلى المجرور فنصبه، فالنصب إنما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض،ألا ترى أنك تقول: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [٥]، فيكون الاسم مجرورا بالباء، فإذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعا، نحو: (كفى الله)؛ لأنه لم يكن**

---

(١) من الوافر، وهو لجرير في ديوانه بشرح محمد بن حبيب ٢٧٨/١، لكن الرواية فيه: أتمضون الرسوم ولا تُحيَّا، والرواية المذكورة رواية الاقتضاب ٣٠٧/٢، والبديع ٤٣٥/١، وشرح المفصل ٤٥٥/٤، والشاهد: تمرون الديار حيث حذف حرف الجر فنصب ما بعده بالفعل، واستشهد ابن هشام به هنا على بقاء لفظ (الديار) على تعريفه بعد سقوط الجار.

(٢) ينظر: التراكيب المشكلة ٤٢-٤٣.

(٣) النساء: ٦.

(٤) ينظر: التراكيب المشكلة ٤٣.

(٥) الرعد ٤٣.

موضعها نصبا بل رفعا، وكذلك تقول: "بحسبك زيد"، فإذا سقط الخافض، قلت: "حسبك زيد" بالرفع؛ لأنه كان في موضع مبتدأ."[١].

ولو اعترض معترض فقال: لا يوجد هنا متعلق لحرف الجر، فإن ابن هشام قد أجاب بأن متعلقه مقدر بـ(أعني) محذوفة معترضة بين المبتدأ والخبر[٢].

وأقول: لقد استطرد ابن هشام في هذا الوجه فسأل سؤالين: هل يجوز تعلق هذا الجار بالاسم بعده إن كان مصدرا، وهل يجوز إن كان اسم فاعل؟

وأجاب بالمنع في كليهما؛ وذلك لفساده من جهتي الصناعة والمعنى:

أما فساده من جهة الصناعة: فلأن المصدر لا يتقدم عليه معموله[٣]، وكذلك اسم الفاعل؛ لأن (أل) موصولة؛ ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول[٤].

وأما فساده من جهة المعنى؛ فلأنه يصبح التقدير: الإعراب البيان الحاصل في اللغة، لا في غيرها، والدليل الذي يرشد في اللغة لا في غيرها، وليس ذلك بمراد، وعليه فإن استطراد ابن هشام هنا ليغلق كل باب يمكن من خلاله قبول هذا الوجه، ولكنه وجه ساقط من أول الأمر بكل التقديرات فيه؛ لكثرة الاعتراضات السديدة عليه، ولذلك فقد حكم ابن هشام على هذا الوجه بالضعف.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٩).

(٢) ينظر: التراكيب المشكلة ٤٤.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٥٢٣)، و اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٥١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٨٢)، و شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٠٨)، و الكناش في فني النحو والصرف (١/ ٣٢٥)، و تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ١١٧).

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٣، و التذييل والتكميل (١٠/ ٣٥٥).

الوجه الثاني: أن يكون تمييزا، وهو يأتي نكرة، فلا يشكل تنكيره[١]، ولكن ابن هشام منعه هنا؛ لأن التمييز لا يخرج عن وجهين: الأول: أن يكون تمييزا للمفرد، كقولهم: هذا رطل زيتا، أو يكون تمييزا للنسبة: طاب زيد نفسا، وليس في الكلام هنا نسبة ولا اسم مبهم وضعا.

ثم افترض ابن هشام سؤالا فقال: " **فإنْ قلتَ: أليسَ الْإِعْرَاب فِي الحدِّ الْمَذْكُور يحْتَمل اللّغَوِيّ والاصطلاحي فَهُوَ مبهمٌ.؟**"[٢].

والسر في هذا السؤال: أنه لما كان تعريف (الإعراب) المذكور فيه دلالة على المعنى اللغوي، وعلى المعنى الاصطلاحي، فهو اسم مشترك[٣]، فأصبح مبهما؛ فيحتاج-حينئذ-إلى تمييز، كأنه قال: ما الذي يمنع من كونه محتاجا إلى (تمييز مفرد)؛ فإنه اسم مبهم لكونه مشتركا؟ فلماذا لم يحمل على نظيره المبهم مثل: ألفاظ العدد، ونحوه؟

وأجاب ابن هشام عنه بما ملخصه: أن الاسم المشترك ليس مبهما في نفسه باعتبار الوضع، بل هو معين، والسياق هو الذي يحدد المراد منه، وهذا بخلاف الألفاظ المبهمة فإنها وضعت على ذلك من أول الأمر، وذلك مثل: عشرين، ونحوه[٤].

ثم افترض ابن هشام وجها آخر: وذلك بأن يكون من تمييز النسبة، وذلك بتقدير مضاف: (شرح الإعراب)، فيكون قد حمل على قولهم: أعجبني طيبه أبا[٥].

---

(١) ينظر: التراكيب المشكلة ٤٨.

(٢) السابق ٤٨.

(٣) قال زكريا الأنصاري في الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة (ص: ٨٠): "الْمُشْتَرَك اللَّفْظِيّ مَا وضع لمعنيين فَأَكْثر: كالقرء للطهر وَالْحيض.".

(٤) ينظر: التراكيب المشكلة ٤٨-٤٩، وما ذكره ابن هشام هنا قد نقله عن ابن الحاجب في أماليه، ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٠٧-٨٠٨).

(٥) ينظر: التراكيب المشكلة ٤٩.

واعترضه ابن هشام: بأن تمييز النسبة الواقع بين المضاف والمضاف إليه لا يكون إلا فاعلا في المعنى، وذلك نحو: أعجبني طيب زيد أبا[١]، فإن معناه: أعجبني طيب أبي زيد، وكذلك في نحو: لله دره فارسا[٢]، مما يصلح لدخول (من): لله دره من فارس، وهو-أيضا-في معنى الفاعل، أما في المثال الذي معنا: فإن (شرح الإعراب) من التعلق بالمفعول، والوارد في اللغة ذكر المضاف، وهو قد حذف هنا، وعلى هذا الوجه كما مر اعتراضات سديدة تؤدي إلى الحكم بضعفه.

الوجه الثالث: أن يكون مفعولا مطلقا، والتقدير: الإعراب تغيير الآخر بحسب العامل اصطلحوا على ذلك اصطلاحا[٣]،ثم حذف عامله، واعترض المصدر(اصطلاحا) بين المبتدأ والخبر، وذكر ابن هشام أن هذا قول ابن الحاجب، وهو له حيث قال: " **قولنا: (الدليل لغة)، وشبهه مثل: (السنة لغة)، و(الإجماع لغة)، (القياس لغة)، (الحكم لغة)، منصوب على المصدر؛ لأن معنى مثل قولهم: الإجماع لغة: العزم، أي: مدلول الإجماع لغة؛ لأن الدلالة تنقسم إلى: دلالة شرع وإلى دلالة عرف وإلى لغة، فلما كانت محتملة، وذكر أحد المحتملات، كان مصدرا من باب المصدر المؤكد لغيره[٤]، وكان قياسه أن يأتي بعد الجملة؛ ولكنه يقدم للقصد إلى أنه بيان دلالة الإجماع؛ لأنه لو أخر لكان صالحا لكل واحد منهما."[٥].**

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٧١).

(٢) قال الرضي في شرح الرضي على الكافية (٢/ ٦٤)"والحق، أن التمييز في نحو: لله در زيد فارسا، و: ويلم لذات الشباب معيشة ٦، عن نسبة في شبه جملة، أيضا، لأن فيه معنى الفعل، أي: عجبا من زيد فارسا، وعجبا من لذات الشباب معيشة.".

(٣) ينظر: التراكيب المشكلة ٥٠.

(٤) قال ابن الناظم في شرحه على ألفية ابن مالك (ص: ١٩٦): "المؤكد نفسه: هو الآتي بعد جملة، هي نص في معناه نحو: (له على ألف عرفًا) أي: اعترافًا؛ ويسمى مؤكدًا نفسه، لأنه بمنزلة إعادة ما قبله، فكأن الذي قبله نفسه، والمؤكد غيره: وهو الآتي بعد جملة صائرة به نصا، نحو: (أنت ابني حقا) [١٠٦] ويسمى مؤكدا غيره؛ لأنه يجعل ما قبله نصا بعد أن كان محتملا، فهو مؤثر، والمؤكد به متأثر، والمؤثر والمتأثر غيران.".

(٥) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٥٢).

تبين من خلال النص أن ابن الحاجب جعله مفعولا مطلقا مؤكدا لغيره.

وعارض ابن هشام هذا الوجه بأنه: لو صح ذلك في قولهم: (اصطلاحا)، لما صح في قولهم (لغة)؛ لأن (اصطلاحا) مصدر، أما (لغة) فليست مصدرا، بل هي اسم للألفاظ المسموعة.

وأما قول ابن الحاجب: **"كان مصدرا من باب المصدر المؤكد لغيره.": فقد** عارضه ابن هشام بأن المصدر المؤكد لغيره لا يجوز أن يتقدم، نحو: حقا أنت ابني، ولا أن يتوسط عند الجمهور، نحو: (أنت حقا ابني)، وإن كان الزجاج يجيز ذلك[١].

الوجه الرابع: أن يكون مفعولا لأجله، والتقدير: تفسير الإعراب لأجل بيان الاصطلاح[٢]، وعارضه ابن هشام بأن (لغة) ليس مصدرا (كما ذكر)، والمفعول لأجله يشترط فيه أن يكون مصدرا[٣]، نحو قولك: قمت إجلالا له، وقد قال في ذلك الزمخشري: **"وفيه ثلاث شرائط: أن يكون مصدراً، وفعلاً لفاعل الفعل المعلل، ومقارناً له في الوجود."**[٤].

ومن هنا حكم على ذلك الوجه بالضعف.

---

(١) قال أبو حيان في التذييل والتكميل (٧/ ٢١١): "وقوله والأصح منع تقديمهما يعني أنه لا يجوز أن تقول: اعترافاً له علي دينار، ولا: حقا هو ابني، على الصحيح؛ وسبب ذلك أن العامل في هذا المصدر هو فعل يفسره مضمون الجملة المتقدمة من جهة المعنى؛ إذ تقديره: أعترف بذلك اعترافاً، وأحقه حقا، فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل، فكما لا يجوز تقديم ما عمل فيه معنى الفعل على معنى الفعل كذلك لا يجوز تقديم هذا المصدر على الجملة المفسرة ما كان عاملاً فيه. والذي منع التقديم هو الزجاج ومن أخذ بمذهبه.".

(٢) ينظر: التراكيب المشكلة ٥٢.

(٣) تنظر تلك الشروط في: المنتخب الأكمل على كتاب الجمل للخفاف ٢/٦٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣/٣٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦٧١، وشرح الجزولية للأبذي من أول باب المقصور والممدود إلى آخر السفر، تحقيق: محمد بن جمل صـ٩٧، والتذييل والتكميل٧/٢٣٩، وارتشاف الضرب ٣/١٣٨٥، وشرح التسهيل للمرادي ٤٧٤، وشرح قطر الندى لابن هشام ٢٢٨، وشرحه للمحة البدرية ٢/٢٠٦-٢٠٧، وشرح ابن عقيل ٢/١٨٦، وغير ذلك.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٨٧).

الوجه الخامس: قال ابن هشام: "وهو الظاهر: أن يكون حالا على تقدير مضاف من المجرور، ومضافين من المنصوب، والأصل: تفسير الإعراب موضوع أهل الاصطلاح، أو موضوع أهل اللغة، ثم حذف المتضايفان، على حد حذفهما في قوله-تعالى-: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ **[(١)]، أيّ: من أَثَرِ حافرِ فرسِ الرسولِ.".**

يظهر من كلام ابن هشام أنه رجح هذا الوجه، وإن كان فيه تقدير لأكثر من محذوف، وقام بالتنظير لهذا الوجه الإعرابي من ثلاثة أوجه: **الأول**: وهو حذف مضافين، فقد حمله على قوله-تعالى-: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾، فإنهم قدروه مضافين محذوفين: من أثر حافر فرس الرسول[(٢)].

وقد عارضه الرازي[(٣)]، وأبو حيان[(٤)] بأن **"الإضمار خلاف الأصل"**.

الثاني: أن يكون فيه حذف مضاف واحد، وذلك بنسبة الوضع إلى الاصطلاح واللغة مجازا[(٥)]، وجعل ذلك نظير قولهم: (كنتُ أظنُّ العقربَ أشدَّ لسعةً من الزنبورِ فَإِذا هُوَ إِيّاها)[(٦)]، على رأي ابن

---

(١) طه: ٩٦.

(٢) ينظر في ذلك: تفسير مقاتل بن سليمان (٣/ ٣٨)، و تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (١٦/ ١٤٩)، والخصائص (٢/ ٣٦٢)، و المحتسب (١/ ١٨٨)، و الهداية الى بلوغ النهاية (٧/ ٤٦٩٠)، و غرائب التفسير وعجائب التأويل (٢/ ٧٢٩).

(٣) ينظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٢/ ٩٦).

(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير ط العلمية (٦/ ٢٥٥).

(٥) ينظر: التراكيب المشكلة ٥٤.

(٦) ينظر في المسألة الزنبورية: مجالس العلماء للزجاجي (ص: ١٠)، وعمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص: ٥٥)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٤٨)، والإنصاف (٢/ ٥٧٦)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٩٧)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (٢/ ٥٣٥)، وغير ذلك، وقد رجح ابن هشام هنا وجهين: الأول: أن (إياها) مفعول لفعل محذوف: فإذا هو يشبهها، فلما حذف انفصل الضمير، أو أن الأصل: فإذا هو هي، ثم أنيب ضمير النصب مناب ضمير الرفع.

الْحَاجِب، فإنّه أعرب (إيّاها) حَالا علىٰ أنّ الأَصْل: فَإِذا هُوَ مَوْجُود مثلهَا[١]، ثم حذف المضاف (مثل)، فاتصل الضمير، فصار محله نصبا، بعد أن كان جرا، وتخريج (لغة) علىٰ الحال أسهل من هذا؛ لأنها نكرة، وأصل الحال أن تكون نكرة، بخلاف الضمير، فإنه معرفة[٢].

الثالث: جعل المثال في التنكير (بعد حذف المضافين منه) نظير قولهم: قضية ولا أبا حسن لها، فإن أصله: ولا مثل أبي الحسن، ثم حذف (مثل)، وأنيب (أبو الحسن) عنه فحذفت أداة التعريف[٣]، وابن هشام تابع في هذا ابن الحاجب في تنظيره للمسألة الزنبورية، وذلك حيث قال: **" وهذه تشبه قولهم: قضية ولا أبا حسن لها، فإن التقدير: ولا مثل أبي حسن، والمعنىٰ عليه، فحذف (مثل)، وأقيم المضاف إليه مقامه، فوجب إعرابه بإعرابه وهو النصب."[٤].**

الترجيح:

تبين مما سبق أن في إعراب (لغة) في قولهم: (الإعراب لغة) ونحوه خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون (لغة) ونحوه منصوبا علىٰ إسقاط حرف الجر.

الوجه الثاني: أن يكون تمييزا، وهو يأتي نكرة، فلا يشكل تنكيره.

الوجه الثالث: أن يكون مفعولا مطلقا، تقديره: اصطلحوا علىٰ ذلك اصطلاحا.

الوجه الرابع: أن يكون مفعولا لأجله، والتقدير: تفسير الإعراب لأجل بيان الاصطلاح.

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٧٥).

(٢) ينظر: التراكيب المشكلة ٥٥.

(٣) ينظر: السابق ٥٣-٥٤.

(٤) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٧٥).

الوجه الخامس: أن يكون حالا على تقدير مضاف من المجرور، ومضافين من المنصوب، وهذا هو الوجه المختار عند ابن هشام، وفيه توجيهات سديدة، لكن يؤخذ عليه كثرة التقدير للمحذوف، لكنه المختارعنده، وأختار ما اختاره ابن هشام، والله–تعالى–أعلى وأعلم.

المطلب الثالث: نصب كلمة (خلافا)

في قولهم: (يجوز كذا خلافا لفلان)، يظهر أن قولهم: (خلافا) مصدر، وقد نصب، فتوجيه النصب عندهم على أحد وجهين: أحدهما: أن يكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف: خالف في ذلك خلافا، والثاني: أن يكون حالا، وذلك بتأويله بالمشتق، أي: مخالفا، أو بحذف مضاف: ذا خلاف[١].

وجه الإشكال:

قال فيه ابن هشام: " وَيشكل على هَذَا أَنّ فعله المقدّر إمّا اخْتلفُوا أَو خالفوا أَو خالَفت، فَإِن كَانَ (اخْتلفُوا) أشكل عَلَيْهِ أَمْرَانِ: أَحدهمَا: أَنّ مصدر (اخْتلف) إنّما هُوَ الِاخْتِلَاف لَا الْخلاف.

الثَّانِي: أَنّ ذَلِك يَأْبَى أَن يَقُول بعده: لفُلَان؛ لأن اختلف لا يتعدى باللام.

وإنّ كَانَ (خالفوا) أَو (خَالَفت) أشكل عَلَيْهِ أَنّ (خَالف) لَا يتَعَدَّى باللامِ بل بِنَفسِهِ."[٢].

تبين من خلال النص أن الإشكال من ثلاثة أوجه: الوجهان **(الأول والثاني)** إذا افترضنا أن الفعل اختلف، فمصدره الاختلاف لا الخلاف، وأنه يتعدى بـ(في) مثلا لا باللام، وذلك كقوله-تعالى-: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾[٣]، **والوجه الثالث**: إن كان الفعل (خالف) فإنه

---

(١) قال الدماميني في تحفة الغريب لوحة (٩): "و(خلافا) إما مصدر، أي: خالفوا في ذلك خلافا، واللام للتبيين، كما في: سقيا لك، وإما حال، أي: أقول ذلك خلافا للكوفيين، أي: ذا خلاف، أو مخالفا.". ومن خلال نصه يتبين متابعته ابن هشام في كل ما ذهب إليه، وتابعهما على ذلك، الشمني في حاشيته ٥٢/١، وابن الملا(١٠٣٢ هـ = ١٦٢٣ م) في (منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب)، نسخة مصورة بمكتبة فيض الله رقم (١٩٩٩)، لوحة رقم (٤١)، وحاشية الدسوقي ٤٦/١، وينظر: حاشية الأمير ٢٢/١، وينظر: شرح الدماميني، تحقيق: أحمد عزو ١٠١/١، ونقل الوجهين كذلك مصطفى رمزي صاحب (غنية الأريب شرح مغني اللبيب) نسخة مصورة بمكتبة نور عثمانية تحت رقم (٤٦٠٠)، في لوحة رقم (١٥).

(٢) التراكيب المشكلة ٥٧، وقد نقل المسألة برمتها محمد بن احمد الشهير بـ(وحي زاده) (٩٤٠ – ١٠١٨ م = ١٥٣٣ – ١٦٠٩ م)، في شرحه على المغني الذي سماه: (مواهب الاديب شرح مغني اللبيب)، نسخة مصورة منه رقم (٢٠٠٠) بمكتبة فيض الله التركية، وقد نقلها في لوحة رقم (٤٨)، ينظر في ترجمته: الأعلام ٨/٦، وكشف الظنون ١٧٤٧/٢.

(٣) الشورى: ١٠.

يتعدى بنفسه، لا باللام، تقول: خالفتك في هذا الأمر، وفي القرآن: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ﴾ (١).

توجيه الإعراب والجواب عنه:

الوجه الأول: خرجه ابن هشام على أن يكون من باب: (سقيا له)، وهو أن يكون مفعولا مطلقا قد حذف فعله الناصب له المقدر من جنسه: سقاك سقيا، ودلالة هذا المصدر على الدعاء، ولما كان فعل هذا المصدر متعديا بنفسه، لم يقدروا اللام متعلقة بالمصدر المذكور، بل بمحذوف، واللام تكون للتبيين، وتكون مبينة لمفعولية غير ملتبسة بفاعلية(٢)، قال في ذلك سيبويه: **"وأمّا ذكرُهم (لك) بعد (سقيا) فإنّما هو ليبيِّنوا المعنَّى بالدعاءِ."(٣).**

ومعنى أن (اللام) تبيين أن ما بعدها في تقدير الانقطاع عما قبلها، قال في ذلك ابن الشجري: **"ومن هذا الضّرب قولهم في الدعاء: سقيا لك ورعيا، يريدون: سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا، وقولهم: لك، يسمّيه النحويون تبيينا، فهو في تقدير الانقطاع، والتعلّق بمحذوف، أي: هذا لك."(٤).**

وقدر ابن هشام فعلا: أعني له، وهذا عند السيرافي حيث قال: ""**والبيان (بلك) أن تقدر: (أعني) كما تقدر ذلك في: سقيا لك، وإذا أردت هذا المعنى فليس (لك) بنعت ولا خبر."(٥).**

---

(١) هود: ٨٨.

(٢) ينظر: المغني ٢٢٤.

(٣) الكتاب لسيبويه (١/ ٣١٢)، نص سيبويه على أن اللام للتبيين، وينظر: اللامات (ص: ١٢٢)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ١٤٨)، والتعليقة على كتاب سيبويه (٢/ ٣٣)،

(٤) أمالي ابن الشجري (٢/ ٩٨).

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٢٤)، وينظر: التذييل والتكميل (٣/ ٧٠).

وقدر المحذوف اسما: إرادتي له[١]، وقدره السيرافي-أيضا-: (دعائي بهذا لك)[٢]، وقدر الرضي: (هو لك)[٣].

وعدل ابن هشام عن تقدير الفعل إلى تقدير الاسم؛ لأن (أعني) يتعدى بنفسه، لا بحرف الجر.

وخالف ابن مالك النحويين في ذلك فقدره متعلقا بالمصدر المحذوف، حيث قال: " **فـ(اللام) في: سقيا له، وشبهه، متعلقة بالمصدر، وهي للتبيين.**"[٤].

وقد عارضه ابن هشام فقال: " **وَقَالَ ابْن مَالك فِي شرح (بَاب النَّعْت) من (كتاب التسهيل): (اللَّام) فِي: سقيا لَك مُتَعَلقَة بِالْمصدرِ، وَهِي للتبيين، وَفِي هَذَا تهافت؛ لأَنهم إِذا أطْلقُوا القَوْل بِأَن (اللَّام) للتبيين، فَإِنَّمَا يُرِيدُونَ بهَا أَنَّهَا مُتَعَلقَة بِمَحْذُوف استؤنف للتبيين.**"[٥].

وما قيل في اللام مع (سقيا له) يقال في (اللام) مع (خلافا)، لذلك يعاب على الأمير قوله في قول ابن هشام في الكلام عن (إنْ): " **تكون مُخَفّفَة من الثَّقِيلَة فَتدخل على الجملتين فَإِن دخلت على الاسمية جَازَ إعمالها خلافًا للكوفيين.**"[٦]، **قال الأمير: "اللام للتقوية متعلقة بالمصدر."**[٧].

---

(١) قال في الكتاب (١/ ٢٤٦): "ونظيرُ الكاف فى رُوَيْدَ فى المعنى لا في اللفظ لك التي تجيء بعد هَلُمَّ، فى قولك: هَلُمَّ لك، فالكاف ههنا اسمٌ مجرورٌ باللام، والمعنى فى التوكيد والاختصاص بمنزلة الكاف التى فى رُوَيْدَ وأشباهها كأَنه قال: هَلُمَّ، ثم قال: (إرادتى بهذا لك)، فهو بمنزلة سَقياً لك."، وينظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ١٤٨).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ١٤٨).

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ١٥٩).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٢١).

(٥) مغني اللبيب (ص: ٢٢٤).

(٦) المغني ٣٥.

(٧) حاشية الأمير ١/٢٢.

وأنكر ابن هشام أن تكون للتقوية[١].

وبناء على أن (خلافا لفلان) قد قيس على (سقيا له)، فلا يجوز في (اللام) ومجرورها أن يكونا في محل نعت؛ لأن الفعل لا يوصف، فكذلك ما يقوم مقامه[٢].

الوجه الثاني: أن يكون حالا، وقال فيه ابن هشام: " أنّ يكون حالاً، والتقدير: أقول ذلك خلافاً لفلان، أي: مخالفا له، وحذفُ القول كثير جداًّ؛ حتى قال أبو علي: (هو من حديث البحر، قل ولا حَرَج)، ودلَّ على هذا العامل أنّ كلَّ حكم ذكره المصنّفون فهم قائلون به، فكأنّ القولَ مقدّر قبلَ كلِّ مسألةٍ."[٣].

ظهر من خلال النص أن ابن هشام ذكر توجيهين للمصدر بإعرابه حالا هنا على أن يكون العامل فعلا محذوفا يقدر بالقول، الأول: أن يكون المصدر نفسه حالا، وأجازه الزمخشري فقال: " **وقد يقع المصدر حالاً، كما تقع الصفة مصدراً في قولهم: قم قائماً، وقوله:**

ولا خارجاً من في زور كلام[٤]

وذلك: قتلته صبراً، ولقيته فجاءه، وعياناً، وكفاحاً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً، وعدواً ومشياً، وأخذت عنه سمعاً، أي: مصبوراً، ومفاجئاً، ومعايناً."[٥].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٢٢٤).

(٢) ينظر: السابق ٢٢٤.

(٣) التراكيب المشكلة ٥٨-٥٩.

(٤) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره:

على حَلْفةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مسلماً

وهو للفرزدق في ديوانه ص٥٣٩ تحقيق: علي فاعور، والشاهد فيه: (خارجا) حيث وقع اسم الفاعل موقع المصدر، فهو مفعول مطلق، وأصل التقدير: ولا يخرج خروجا.

(٥) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٩٠).

ومعلوم أن في وقوع المصدر حالا خلافا[١].

والثاني: أن يؤول بالمشتق، فيؤول باسم الفاعل: مخالفا، أو بتقدير مضاف: ذا خلاف، كما ذكر الدماميني[٢].

وكلام ابن هشام في هذه المسألة تدل على ترجيحه وجه الحال فيها، وأتبعه في ذلك، والله-تعالى-أعلى وأعلم.

---

(١) ينظر ذلك في: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٢٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٠)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٢٣١)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٣٨٤)، وشرح المكودي على الألفية (ص: ١٣٥)، و دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٩/ ٥٦٦).

(٢) ينظر: تحفة الغريب لوحة (٩)، وشرح الدماميني على المغني تحقيق: أحمد عزو عناية ١/١٠١.

المطلب الرابع: نصب كلمة: (أيضا)

هذا اللفظ مصدر للفعل (آض)، وله معنيان: الأول: أن يكون بمعنى: (عاد) أو (رجع)، فيكون فعلا تاما، ذكره ابن هشام ونسبه إلى ابن سيده[١]، وابن السكيت[٢]، وذكر أنه المستعمل هنا[٣]، والثاني: أن يكون بمعنى (صار) فيكون ناقصا مثل (صار) و(كان)، وأخواتها ذكر ذلك الزمخشري[٤]، والجزولي[٥]، وابن الحاجب[٦]، وابن مالك[٧]، وغيرهم[٨]، وكلا المعنيين ذكرا في كتاب العين المنسوب إلى الخليل، وذلك حيث قال: " **أيض: والأَيْضُ: صَيرورة الشيء شيئاً غيرَه، وتَحَوُّلُه عن الحالة، ويقال: آضَ سَواد شعره بَياضاً، قال:**

حتى إذا ما آضَ ذا أعرافِ ... كالكَوْدَنِ المُوكَف بالإكافِ[٩]

---

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٢٥٥)، والمخصص (٣/ ٣٦)، وينظر: مجالس ثعلب ٢١٨، والدلائل في غريب الحديث (١/ ٣٣١)، وجمهرة اللغة (١/ ٥٨)، والزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ١٦٨)، و معجم ديوان الأدب (٤/ ٢٠٣)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٦٩)، والصحاح (٣/ ١٠٦٥)، ومجمل اللغة لابن فارس (ص: ١٠٨)، ومقاييس اللغة (١/ ١٦٤)، وكتاب الأفعال للسرقسطي (١/ ١١٧)، والإبانة في اللغة العربية (٢/ ١٥٣-١٥٤)، وكتاب الأفعال لابن القطاع (١/ ٦٢)، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (١/ ٧٥).

(٢) ينظر: إصلاح المنطق (ص: ٢٤٢).

(٣) ينظر: التراكيب المشكلة ٦٠.

(٤) ينظر: المفصل ٣٤٩.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية ١٠٤.

(٦) ينظر: الكافية في علم النحو (ص: ٤٧).

(٧) ينظر: تسهيل الفوائد ٥٣، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٤.

(٨) ينظر: الكناش ٢/ ٣٧، والبديع ١/ ٤٦٠.

(٩) من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ١/ ١٦٩-١٧٠، وهو منسوب إليه في أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص: ٧١)، والمحتسب ٢/ ٨٢، والكودن: الهجين، والموكف بالإكاف، الموضوع عليه إكافه، وهو: البرذعة، والشاهد: آض ذا أعراف، حيث ورد الفعل(آض) بمعنى: صار وتحول.

ويقال: افعَل هذا أيضاً أي: عُدْ لِما مَضَى، وتفسير أيضاً زيادةٌ، كأنَّه من: آضَ يَئِيضُ أي: عاد يعود."[١].

وقال ابن سلام: " **وَقَوله: (آضت) أَي: صَارَت."[٢].**

وجه الإشكال:

ما وجه انتصاب (أيضا) في قولهم: (وقال أيضا)؟

الجواب عن ذلك:

ذكر ابن هشام ثلاثة أوجه لانتصاب (أيضا) وهي على النحو الآتي:

الوجه الأول: أن يكون (أيضا) منصوبا على الحال من فاعل (قال)، والتقدير: قال راجعا إلى القول، ولم ينسبه ابن هشام إلى قائل معين[٣]، وذكره نافيا له، وذلك حيث قال: **"وانتصاب (أَيْضا) فِي الْمِثَال الْمَذْكُور لَيْسَ على الْحَال من ضمير (قَالَ) كَمَا توهمه جمَاعَة من النَّاس فزعموا أَنّ التَّقْدِير: وَقَالَ أَيْضا أَي: رَاجعا إِلَى القَوْل."[٤].**

والحق أن هذا القول للسمين الحلبي في شرحه على الشاطبية، وذلك حيث قال: **"قوله: (وأيضا) مصدر لـ(آض يئيض) أي: رجع، فمعنى قول القائل: (وقال أيضا)، (وفعل أيضا): أي: فعل راجعا، فـ(أيضا) مصدر واقع موقع الحال."[٥].**

---

(١) العين (٧/ ٧٦).

(٢) غريب الحديث لابن سلام (٣/ ٨٦) المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ) المحقق: د. محمد عبد المعيد خان ، وفي أدب الكاتب لابن قتيبة (ص: ٥٩):"ويقولون " قال ذلك أيضاً، وفعل ذلك أيضاً " وهو مصدر " آضَ إلى كذا " أي: صار إليه، كأنه قال: فعل ذلك عَوْداً."، وينظر له: الجراثيم (٢/ ٣٠٨)، المعاني الكبير في أبيات المعاني (١/ ٤١).

(٣) ولم ينسبه–كذلك–المحققان إلى أحد، ينظر: المسائل السفرية ٣٠، والتراكيب المشكلة ٦٢،

(٤) التراكيب المشكلة ٦٢.

(٥) العقد النضيد في شرح القصيد ٤٣١/١.

فقوله: **"مصدر وضع موضع الحال"** يدل على أن العامل في هذه (الحال) هو الفعل الذي ذكر في قوله: (قال أيضا)، وفي قوله: (فعل أيضا)، وصاحبه الضمير في الواقع فاعلا في المثالين.

وهذا-أيضا-رأي علاء الدين البخاري، وذلك حيث قال: **"وَ(أَيْضًا) نُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ: (آضَ يَئِيضُ) إذَا رَجَعَ، وَيَنُوبُ عَنْ الْحَالِ، تَقُولُ: فَعَلْت ذَاكَ أَيْضًا، أَيْ: أَيْضًا عَائِدًا إلَيْهِ."**[١].

وقد عارض ابن هشام رأي السمين الحلبي فقال: **" وَهَذَا لَا يحسن تَقْدِيره إلاّ إِذا كَانَ هَذَا القَوْل إِنَّما صدر من الْقَائِل بعد صُدُور القَوْل السَّابِق له؛ حَتَّى يَصح أَنْ يُقَال: إِنَّه قَالَ رَاجعا إِلَى القَوْل بَعْدَمَا فرغ مِنْهُ، وَلَيْسَ ذَلِك بِشَرْط فِي اسْتِعْمَال (أَيْضا)، أَلا ترى أَنَّك تَقول: قلتُ اليومَ كَذَا، وَقلت أمسِ أَيْضا. وَكَذَلِكَ تَقول: كتبت اليومَ، وكتبت أمسِ أَيْضا."**[٢].

ومعنى كلام ابن هشام: أنه يلزم على رأي السمين أن يشترط في استعمال (أيضا) الترتيب الزماني الحالي، وليس من شروطها ذلك.

ما يشترط في استعمالها:

ولكن يشترط في استعمالها عنده أن تذكر بين شيئين بينهما توافق[٣]، قال ابن الأثير: **"تقول: فعلت ذلك أيضًا إذا كنت قد فعلته بعد شيء آخر، كأنك أفدت بذكرها الجمع بين الأمرين أو الأمور."**[٤].

ويشترط-كذلك-استغناء أحدهما عن الآخر، وبناء على ذلك: فلا يجوز جاء زيد أيضا، إلا أن يتقدم شخص آخر، ولا يجوز: جاء زيد ومضى عمرو أيضا؛ وذلك لعدم التوافق بينهما، ولا يجوز اختصم

---

(١) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ١٢٧)، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠هـ)، تنظر ترجمته في الأعلام للزركلي (٤/ ١٣).

(٢) التراكيب المشكلة ٦٢.

(٣) ينظر: التراكيب المشكلة ٦٥.

(٤) الشافي في شرح مسند الشافعي (٢/ ١٦٩)، وينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٧/ ٣٨٤).

زيد وعمرو أيضا، وذلك لأن (اختصم) من الأفعال التي تدل على اشتراك الفعل بين شيئين فأكثر؛ فلذلك يلزم ذكر شخصين بعدها[١].

الوجه الثاني: أن يكون (أيضا) مفعولا مطلقا حذف عامله، والتقدير: وقال فلان أئيض إلى الإخبار أيضا، أي: أرجع إليه رجوعا، قال في ذلك ابن هشام: **"وذلك أنك قلت: وقال فلان، ثم استأنفت جملة فقلت: أرجع إلى الإخبار رجوعا، ولا أقتصر على ما قدمت، فيكون مفعولا مطلقا."[٢].**

وقد سبق ابنَ هشام إلى هذا الوجه أبو السعادات بن الأثير، ونسبه إلى ابن السكيت فقال: **"وقوله: (أيضًا) منصوب لأنه مصدر: (آض يئيض) أي: عاد ورجع، قاله ابن السكيت."**[٣]. وذكر هذا الوجه-أيضا-الدماميني[٤]، والعيني[٥]، والشمني[٦]، والسيوطي[٧]، والقسطلاني[٨]، وابن حجر الهيتمي[٩]، والرملي[١٠]، وشيخ زاده[١١]، والدسوقي[١٢]،والأمير[١٣].

---

(١) ينظر: التراكيب المشكلة ٦٥، وينظر الكليات (ص: ٢٢٤)، فقد نقل الشروط والأوجه عن ابن هشام.

(٢) التراكيب المشكلة ٦٢.

(٣) الشافي في شرح مسند الشافعي (٢/ ١٦٩)، وينظر: إصلاح المنطق (ص: ٢٤٢).

(٤) ينظر: شرح الدماميني للمغني تحقيق: أحمد عزو ٢٨/١، وينظر: مخطوطة تحفة الغريب لوحة (٤).

(٥) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٦/ ١٦٧).

(٦) ينظر: حاشية المغني للشمني ١٣/١.

(٧) ينظر: تنوير الحوالك شرح موطأ مالك (١/ ٩٤)، والأشباه والنظائر ٤٧٨/٣.

(٨) ينظر: إرشاد الساري (٢/ ١٥٨).

(٩) ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج ومعه حواشي الشرواني والعبادي (٦/ ٣١٥).

(١٠) ينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٥/ ٤٢٤).

(١١) ينظر: شرح قواعد الإعراب (١/ ٣٥).

(١٢) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني ١٢/١.

(١٣) ينظر: حاشية المغني للأمير ٥/١.

وقد عقب الدماميني على وجه المصدرية فقال: **"و(أيضا) مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا كما قال بعضهم."**[١].

فتبين من خلال النص أن هذا المفعول المطلق جعله بعضهم مما حذف عامله في الخبر وجوبا سماعا، وذلك نحو: (حمدا وشكرا لا كفرا)، ذكرها ابن هشام وجعلها من **"المصادر المسموعة التي كثر استعمالها ودلت القرائن على حذف عاملها."**[٢]، وقد قال ابن مالك بعد ذكره هذا ونحوه: **" يستغنى بذكر المصدر الذي له فعل عن فعله في الخبر والدعاء والأمر والنهي."**[٣].

ثم قال ابن مالك بعد أن استشهد لذلك ونحوه: **" فإضمار الناصب في هذا وما أشبهه لازم؛ لأن المصدر بدل من اللفظ به، فذكره جمع بين البدل والمبدل منه، والفراء يرى ذلك مطردا غير متوقف على سماع خبرا"**[٤].

فكأن المصدر هنا بدل عن الفعل، وذكر ابن مالك أن الفراء يجعل ذلك المصدر قياسا لا سماعا.

وقد ذكر محقق التراكيب المشكلة هذا الوجه[٥]، وأورد وجها آخر: وهو أن يكون هذا مما حذف عامله جوازا، وهو المصدر المؤكد لفعله على قول من يجيز حذف عامله كابن الناظم في قوله: **"يجوز حذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل."**[٦]. ونقله عنه ابن هشام[٧].

---

(١) شرح الدماميني للمغني تحقيق: أحمد عزو ٢٨/١، وينظر مخطوطة تحفة الغريب لوحة (٤).

(٢) أوضح المسالك ٢٢٢/٢.

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٦١).

(٤) شرح الكافية الشافية ٦٦٢/٢.

(٥) ينظر: التراكيب المشكلة ٦٣، لكنه لم ينسبه وقد نسبته إلى الدماميني.

(٦) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٩٣).

(٧) ينظر: أوضح المسالك٢١٦/٢.

الوجه الثالث: أن يكون حالا حذف عاملها وصاحبها، والتقدير: أخبر أيضا، قال في ذلك ابن هشام: "أو التقدير: أخبر أيضا، أو أحكي أيضا، فيكون حالا من ضمير المتكلم."[١].

وذكر المحقق أن هذا مما حذف فيه الحال لدليل مقالي[٢]؛ وذكر هذا لأن ابن هشام قدره بلفظ راجع إلى القول: أحكي أيضا، أو أخبر أيضا، قال خالد الأزهري: " **والدليل المقالي: ما مرجعه إلى القول.**"[٣].

ونقل هذا الوجه عن ابن هشام الدماميني[٤]،والشمني[٥]، والسيوطي[٦]، وابن حجر الهيتمي[٧]، والرملي[٨]، وأبو البقاء[٩]، والدسوقي[١٠]، والأمير[١١].

واستدل ابن هشام على أن العامل في (أيضا) محذوف بأمرين: **الأول:** استدل بقولهم: عنده مال وأيضا علم؛ فليس في هذا الكلام فعل يصلح أن يكون عاملا فيه[١٢].

والثاني: ما ذكره أبو شامة المقدسي في إعراب (أيضا) في قول الشاطبي:

---

(١) التراكيب المشكلة ٦٤.

(٢) ينظر: السابق ٦٤.

(٣) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٤٩٨).

(٤) ينظر: شرح الدماميني للمغني تحقيق: أحمد عزو ٢٨/١، وينظر: مخطوطة تحفة الغريب لوحة (٤).

(٥) ينظر: حاشية المغني للشمني ١٣/١.

(٦) ينظر: تنوير الحوالك شرح موطأ مالك (١/ ٩٤)، والأشباه والنظائر ٤٧٨/٣.

(٧) ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج ومعه حواشي الشرواني والعبادي (٦/ ٣١٥).

(٨) ينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٥/ ٤٢٤).

(٩) ينظر: الكليات (ص: ٢٢٤).

(١٠) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني ١٢/١.

(١١) ينظر: حاشية المغني للأمير ٥/١.

(١٢) ينظر: السابق ٦٤.

كَكُنْتُ تُرَاباً أَنْتَ تُكْرِهُ وَاسِعٌ ... عَلِيمٌ وَأَيْضاً تَمَّ مِيقَاتُ مُثِّلَا[١]

قال فيه أبو شامة: " **(أيضا) أي: أمثل النوع الرابع ولا أقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة، وهو مصدر (آض) إذا رجع.**"[٢].

وقد عقب ابن هشام على كلامه فقال: "**فـ(أيضا) على تقديره حال من ضمير (أمثل) الذي قدره.**"[٣].

وجه استدلال ابن هشام بكلام أبي شامة: أنه قدر العامل محذوفا، وهو (أمثل)، وسار ابن هشام على نحو ما قدر.

الترجيح:

مما سبق يتبين أن ابن هشام ذكر ثلاثة أوجه في المسألة، وقد رد الوجه الأول، وهو أن يكون (أيضا) حالا، وعاملها الفعل السابق لها، وظاهر كلامه يقتضي التسوية بين الوجهين الآخرين؛ بدليل قوله: "**والذي يظهر لي أنه مفعول مطلق حذف عامله، أو حال حذف عاملها وصاحبها.**"[٤].

والذي أراه أن تقدير كونه مفعولا مطلقا أولى من تقديره حالا؛ وذلك لأمرين:

الأول: أن الحذف فيه أقل من وجه الحال، ففيه حذف واحد وهو حذف العامل، وفي وجه الحال حذفان: حذف العامل وصاحبه.

---

(١) متن الشاطبية (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع) (ص: ١٠).

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٨١).

(٣) التراكيب المشكلة ٦٥.

(٤) التراكيب المشكلة ٦٢.

والثاني: أن إعرابه مفعولا مطلقا إبقاء له على الأصل، وينبغي ألا يخرج المصدر عن أصله ما أمكن ذلك، وأما إعرابه حالا فجائز، وإن كان خارجا عن القياس في رأي بعضهم[١].

هذا، والله-تعالى-أعلى وأعلم.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٢٨، ٣٣٠.

المطلب الخامس: نصب كلمة: (جرا)

أقصد في قولهم: هَلُمَّ جَرّا):

معنى هذا التركيب:

ومعنى هذا التركيب مأخوذ عن المفضل بن سلمة، وذلك حيث قال: "**قولهم: (هَلُمَّ جَرّا): أي: تعالوا على هينتكم، كما يسهل عليكم من غير شِدة وصعوبة، وأصل ذلك: من الجرِّ في السوق، وهو: أن تُترك الإبل والغنم ترعى في مسيرها، وقال الراجز:**

لَطالَمَا جَرَرْتُكُنَّ جَرَّاً ... حتى نَوَى الأَعْجَفُ واستَمَرَّا

فاليَوْمَ لا آلو الرِّكابَ شَرَّا"[١].

وقد تبعه في ذلك أبو بكر بن الأنباري[٢]، ونقله ابن هشام عنه[٣].

وذكره-أيضا-أبو منصور الأزهري[٤]، وأبو هلال العسكري[٥]، وسلمة بن مسلم[٦]، والميداني[٧]، وابن منظور[٨].

---

(١) الفاخر (ص: ٣٢-٣٣)، والرجز وارد في هذا الكتاب وفي المصادر المذكورة دون نسبة، والعجف في اللسان٩/٢٣٣: "ذهاب السمن والهزال"، وفي لسان العرب أيضا (٥/ ١٦٥): "واستمرَّ بِالشَّيْءِ: قَوِيَ عَلَى حَمْلِه.".

(٢) ينظر: الزاهر ٣٧١/١.

(٣) ينظر: التراكيب المشكلة ٦٦-٦٧.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (١٠/ ٢٥٧).

(٥) ينظر: جمهرة الأمثال (٢/ ٣٥٥).

(٦) ينظر: الإبانة في اللغة العربية (٢/ ٣٧٠).

(٧) ينظر: مجمع الأمثال (٢/ ٤٠٣).

(٨) ينظر: لسان العرب (٤/ ١٣١).

وذكر ابن هشام تفسير أبي حيان له فقال: **" وَقَالَ أَبُو حيّان فِي (الارتشاف): و(هَلُمَّ جرًّا) مَعْنَاهُ: تعال على هَيّنتكم متثبتين. "**[١].

وقد عارض ابن هشام تفسير المفضل وابن الأنباري من وجهين: الأول: أن فيه إثبات معنى لـ(هَلُمَّ) لم يثبته لها أحد، والثاني: أنه لا ينطبق على المراد بهذا التركيب.

وعارض أبا حيان من وجهين: الأول: أنه لا ينطبق على المراد، والثاني: إفراده (تعال) مع أنه خطاب للجماعة، وما وصل إلينا من كتاب (الارتشاف) على خلاف ما نص عليه ابن هشام، فقد قال أبو حيان: **" (وهلم جرا) معناه: تعالوا على هينكم مثبتين. "** [٢].

ونص أبي حيان يدل على أنه ذكر (تعالوا) بالجمع ولم يفردها، فلعل ابن هشام قد وصلت إليه نسخة محرفة ورد فيها هذا الخطأ، والله أعلم.

ويتركب هذا التركيب من لفظين: الأول: (هلم)، والثاني: (جرا)، أما (هلم) فهو لفظ مركب من (ها) التنبيه حذفت ألفها، و(لم) عند البصريين، وذكر ابن مالك أن رأي البصريين أقرب إلى الصواب[٣]، ويتركب من (هل) و(أم) عند الكوفيين، وله استعمالان: قال في ذلك الزمخشري: " **هَلُمَّ: مركبة من (حرف التنبيه) مع (لُمَّ) محذوفة منها ألفها عند أصحابنا، وعند الكوفيين من (هل) مع (أُمَّ) محذوفة همزتها، والحجازيون فيها على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وبنو تميم**

---

(١) التراكيب المشكلة ٦٩.

(٢) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٠٧).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩١).

يقولون: هلما هلموا هلمي هلممن، وهي على وجهين: متعدية كـ(هات)، وغير متعدية بمعنى: (تعال) و(أقبل)، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾[١]، وقال: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[٢]."[٣].

وأما (جرا) فهو مصدر الفعل (جر-يجر)، ومعناه مأخوذ عند المفضل بن سلمة[٤]، وابن الأنباري من الجر "**وهو: أن تترك الإبل والغنم ترعى في السير.**"[٥].

وقال ابن دريد: "**جر الشَّيْء يجره جرا إِذا سحبه.**"[٦].

هل هذا التركيب عربي؟

ذكر ابن هشام أن هذا التركيب مأخوذ عن الجوهري في صحاحه، وأنه قد انفرد به، وهو عنده حيث قال: "**وتقول: كان ذلك عامَ كذا وهلمَّ جَرًّا إلى اليوم.**"[٧].

وذكر أن الصاغاني نقله عنه في عبابه[٨].

ثم توقف ابن هشام في أن يكون هذا التركيب عربيا محضا؛ وسبب توقفه أربعة أمور:

أولا: أن لـ(هلم) معنيين: الأول: معنى(تعال) فتكون قاصرة، والثاني: معنى (أحضر)، فتكون متعدية، ولا مساغ لأحد المعنيين هنا[٩].

---

(١) الأنعام: ١٥٠.

(٢) الأحزاب: ١٨.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ١٩٣).

(٤) ينظر: الفاخر (ص: ٣٣).

(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٣٧١).

(٦) جمهرة اللغة (١/ ٨٧).

(٧) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/ ٦١١).

(٨) ينظر: التراكيب المشكلة ٦٦.

(٩) ينظر: السابق ٧٠.

ثانيا: أن فيها لغتين: **الأولى**: الإفراد دائما، فتكون اسم فعل، وهي لغة أهل الحجاز، **والثانية**: اتصال ضمائر المفرد والمثنى والجمع بها، وهي لغة تميم، فتكون فعلا، يقولون: هلم، وهلما، وهلموا، ولكن (هلم جرا) التزموا فيها الإفراد، ولا يعرف هذا، ولم يسمع فيها التثنية والجمع(١).

ثالثا: هذا التركيب معناه الإنشاء؛ لأنه اسم لفعل الأمر، والكلام قبله خبر؛ وعطف الخبر على الإنشاء ضعيف(٢).

رابعا: أن هذا التركيب لم ينقل عن أئمة اللغة الذين يعتمد عليهم، وقد انفرد به الجوهري، وقد نقل عن أبي عمر بن الصلاح في (**شرح مشكل الوسيط**): أنه لا يقبل ما انفرد به(٣). وذكر أن ابن سيده صاحب كتاب (**المحكم**) لم يتعرض له، وأن ابن الأنباري لا يعول على كتابه؛ لأنه وضعه لتفسير كلام الناس في زمانه في القرن الرابع، وكانت اللغة قد فسدت.

وأقول: ما ذهب إليه ابن هشام غير مسلم له؛ لما يأتي:

أولا: أما قوله: " **إنّ أَئِمَّة اللُّغَة الْمُعْتَمد عَلَيْهِم لم يتَعَرَّضُوا لهَذَا التَّرْكِيب، حَتَّى صَاحب (المحكم) مَعَ كَثْرَة استيعابه وتتبعه.**"(٤)، فغير مسلم له؛ وذلك لأنه قد ورد ذكره عنهم، فهذا الكلام مذكور في كتاب (العين) للخليل بن أحمد، وهو إمام العربية وراويتها، قال الخليل: "**والمَجَرُّ: الجَرُّ، وكان عاماً أولَ كذا فهلم جَرّاً إلى اليوم.**"(٥).

---

(١) ينظر: السابق ٧٢.

(٢) ينظر: التراكيب المشكلة ٧٢.

(٣) قال ابن الصلاح: "قلت: ولا التفات إلى قول الجوهري صاحب كتاب (صحاح اللغة): "سائر الناس جميعهم"؛ فإنه ممن لا يقبل ما ينفرد به، وقد حُكم عليه بالغلط في هذا من وجهين: أحدهما في تفسير ذلك بالجميع. والثاني: أنه ذكره في فصل (سير) وحقه أن يذكره في فصل (سار)." شرح مشكل الوسيط (١/ ٩).

(٤) التراكيب المشكلة ٧٢.

(٥) العين (٦/ ١٤).

ثم نقله المفضل بن سلمة[١]، وابن الأنباري[٢]، والزجاجي[٣]، وأبو منصور الأزهري[٤]، والصاحب بن عباد[٥]، وأبو هلال العسكري[٦]، وابن فارس[٧]، وسلمة بن مسلم[٨]، والميداني[٩]، وابن منظور[١٠].

وهذا دليل على أن الجوهري لم ينفرد بذلك، فقد سبقه إليه الخليل، وغيره.

وأما ما ذكره عن ابن سيده صاحب المحكم فقد جانبه الصواب فيه؛ لأن ابن سيده قد ذكر هذا الكلام، وذلك حيث قال: **"وَقَوْلهمْ: (هَلُمَّ جَرّاً) مَعْنَاهُ: على هينتك."[١١].**

وأما ما قاله عن كتاب ابن الأنباري فإن ما نقل عن أعلام اللغة دليل على أنه فسره على تقدير أنه لفظ عربي، وإن لم يصرح به، وقد ذكر ابن هشام هذا حيث قال: **"وَقد يكون تَفْسِيره لَهُ على تَقْدِير أَنْ يكون عربيًا، فإنَّه لم يُصَرح بأنَّه عربيّ."[١٢].**

---

(١) ينظر: الفاخر (ص: ٣٢).

(٢) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٣٧١).

(٣) ينظر: مختصر الزاهر ١/٢١١-٢١٢.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (١٠/ ٢٥٧).

(٥) ينظر: المحيط في اللغة – عالم الكتب (٦/ ٤٠١).

(٦) ينظر: جمهرة الأمثال (٢/ ٣٥٥).

(٧) ينظر: مجمل اللغة لابن فارس (ص: ١٧٢)، ومقاييس اللغة (١/ ٤١٢).

(٨) ينظر: الإبانة في اللغة العربية (٢/ ٣٧٠).

(٩) ينظر: مجمع الأمثال (٢/ ٤٠٣).

(١٠) ينظر: لسان العرب (٤/ ١٣١).

(١١) المحكم والمحيط الأعظم (٧/ ٢٠٠).

(١٢) التراكيب المشكلة ٧٣.

ثانيا: أن هذا التركيب قد ورد به السماع والنقل الصحيح، فقد ورد في الحديث الشريف[1]، وأيضا ورد في الشعر، فأما كتب الحديث والآثار ففي (**المدونة الكبرى**) للإمام مالك: **"قَالَ مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: إنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ-كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الْجِنَازَةِ وَالْخُلَفَاءُ كُلُّهُمْ هَلُمَّ جَرًّا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَابْنُ عُمَرَ."[2].**

وفي الموطأ: **"مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ؛ أَنَّهُ قَالَ: جَلَدَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَبْداً، فِي فِرْيَةٍ ثَمَانِينَ.**

قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: فَسَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ ذلِكَ. فَقَالَ: أَدْرَكْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، وَالْخُلَفَاءَ هَلُمَّ جَرّاً. فَمَا رَأَيْتُ أَحَداً جَلَدَ عَبْداً، فِي فِرْيَةٍ، أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ."[3].

وفي كتاب (الأم): **"أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَعَى أَبُو بَكْرٍ عَامَ حَجَّ؛ إذْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ -ﷺ-ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ وَالْخُلَفَاءُ هَلُمَّ جَرًّا يَسْعَوْنَ كَذَلِكَ."**[4].

وفي المستدرك: **"عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ خُطْبَةَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَالْخُلَفَاءِ هَلُمَّ جَرًّا إِلَى يَوْمِي هَذَا، فَمَا سَمِعْتُ الْكَلَامَ مِنْ فَمِ مَخْلُوقٍ أَفْخَمَ وَلَا أَحْسَنَ مِنْهُ مِنْ فِي عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا"[5].**

وأما في الشعر: فقد قال أبو عبيد البكري: " **وقال في ذلك عائذ:**

---

(١) ينظر: لسان العرب (٤/ ١٣١).

(٢) المدونة (١/ ٢٥٣).

(٣) موطأ مالك ت الأعظمي (ج٥/ ١٢٠٩)، باب (المشي وراء الجنازة) رقم الحديث: ٧٦٣/ ٢٥٦، وينظر: مصنف عبد الرزاق الصنعاني حديث/ ١٣٧٩٤، باب (العبد يفتري على الحر) (ج٧/ ٤٣٨).

(٤) الأم للشافعي (٢/ ١٩١)، ومسند الشافعي باب (السعي) رقم الحديث/٩٨٠، (ص: ١٢٩).

(٥) المستدرك على الصحيحين للحاكم باب(ذِكْرُ الصَّحَابِيَّاتِ مِنْ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِنَّ) رقم/ ٦٧٣٢ (ج٤/ ١٢).

إذا جاوزت مقفرةً رمتني ... إلى أخرى كتلك هلم جرا." [١].

ونقل ذلك الميداني[٢]، وأبو حيان[٣].

وذكر أبو حيان شاهدا آخر، وهو قول المؤرج التغلبي:

المطعمين لدى الشتاء ... سدائفًا ملنيب تمرا

في الجاهلية كان سو ... ددوائل فهلم جرا[٤]

توجيه ابن هشام لهذا التركيب:

نقل ابن هشام عن ابن الأنباري ثلاثة أوجه إعرابية لكلمة (جرا) في قولهم: (هلم جرا): الأول: أن تكون مفعولا مطلقا على قياس قواعد الكوفيين، الثاني: أن تكون حالا على قياس قواعد البصريين[٥]، الثالث: أن تكون تمييزا.

---

(١) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال (ص: ١١٠)، فهذا البيت من بحر الوافر، وقد أورده البكري لرجل جاهلي يسمى عائذ بن يزيد.

(٢) مجمع الأمثال (٢/ ٤٠٣).

(٣) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٠٧).

(٤) السابق (٥/ ٢٣٠٧)، وهذا البيت من بحر الكامل، وقد نسبه أبو حيان إلى المؤرج التغلبي.

(٥) في مختصر الزاهر ١/٢١١-٢١٢: " قال الزجاجي: "أما قوله عن الكوفيين: إنهم ينصبون (جرا) على المصدر؛ لأن في (هلم) معنى: (جروا)؛ لأنه لا خلاف بين أهل اللغة والنحويين أن معنى (هلم): تعال وأقبل، وليس بمعنى: (جر) و(جروا) إذا أمر بالتثبت والتوقف.

وأما حكايته عن البصريين أنهم ينصبونه على الحال فصحيح، كأنه قال: هلموا متثبتين، أي: في هذه الحال، وأما حكايته عنهم إذا قالوا: أقبل عبد الله مشيا، وركضا، أنهم ينصبونه على أنه مصدر وضع موضع الحال فهو كما قال، إلا أنهم قالوا-أيضا-: وجائز أن ينصبه بإضمار فعل، فيكون التقدير: أقبل عبد الله يركض ركضا، ويمشي مشيا، فيكون عندهم وجهان: أحدهما موافق لمذهب الكوفيين، والآخر ما انفردوا به، وهذا مسطر في كتبهم.".

وقد وجه ابن هشام المعنى، وبناء على توجيه المعنى وجه الإعراب، وذلك على النحو الآتي:

أن (هلم) هذه هي القاصرة التي بمعنى: تعال وأقبل، ولكن حدث فيها تجوزان:

الأول: أن الإتيان هنا ليس المجيء الحسي، ولكن معناه: الاستمرار على الشيء والمداومة عليه، وقد استدل على ذلك بقوله–تعالى–: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾ [١]، فإنه ليس المراد بالانطلاق الذهاب الحسي، بل انطلاق الألسنة بالكلام، فكذلك هنا، ولذلك أعربوا (أن) في الآية تفسيرية؛ لأنها تأتي بعد جملة فيها معنى القول[٢].

الثاني: أن جملة (هلم) إنشائية طلبية لفظا، خبرية معنى؛ لأنه عبر عن الخبر بالإنشاء، وذلك مثل قوله–تعالى–: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[٣]، وبهذا يجاب عن عطف الإنشاء على الخبر هنا.

والجر: السحب، وليس المراد هنا الجر الحسي، بل يراد العموم والشمول، وذلك كما يقولون: هذا الحكم منسحب على كذا، أي: شامل له[٤].

وأما عن تأويل وجهي الإعراب هنا وهما: (أن يكون مصدرا أو حالا)، فقد قال ابن هشام: " **فَإِذا قيل: (كَانَ ذَلِك عَام كَذَا وهَلُمَّ جرّاً) ، فكأنّه قيل: واستمرَّ ذَلِك فِي بَقِيَّة الأعوام استمراراً، فَهُوَ مصدر، أَو: استمرّ مستمرّاً فَهُوَ حَال مُؤَكدَة. وَذَلِكَ ماشٍ فِي جَمِيع الصُّور، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يفهمهُ النَّاس من هَذَا الْكَلَام.**"[٥].

وبتقديره الفاعل: (واستمر ذلك) فقد قدرا مفردا، ويجاب به عن التزام إفراده واستتار ضميره.

---

(١) ص: ٦.
(٢) ينظر: التراكيب المشكلة ٧٨.
(٣) العنكبوت: ١٢.
(٤) ينظر: التراكيب المشكلة ٧٩.
(٥) السابق ٧٩.

وأما الوجه الثالث وهو (النصب على التمييز) فلم يتحدث عنه ابن هشام، وهذا قد يكون دليلا على أنه حكم عليه بالضعف، أو أنه اكتفى بالحديث عن مثل هذا فيما تقدم، حيث قال: " **ولكنّه مُمْتَنع من جِهَة أنّ التَّمْيِيز هُوَ تَفْسِير للمفرد كرطل زيتاً، أَو تَفْسِير للنسبة كطابَ زيدٌ نفسا، وَهنا لم تتقدم نِسْبَة الْبَتَّةَ وَلَا اسْم مُبْهَم وضعا.**"[١].

وقد يجوز على تأويل ابن هشام: واستمر ذلك جرا، أن يكون تمييز نسبة محولا عن الفاعل، وأن يكون الأصل: واستمر جر ذلك الحكم وشموله، والله أعلم.

الترجيح:

ذكر ابن هشام ثلاثة أوجه لإعراب (جرا): النصب على المصدر أو الحال أو التمييز، ونص على اثنين في آخر كلامه، ولم يرجح أحدهما، وتجاهل وجه (التمييز)، وأعود فأقول: إن وجه النصب على أن يكون مفعولا مطلقا في مثل ذلك قد ورد كثيرا، وكذلك وجه الحال، لكن سيبويه جعل نصب المصدر على الحال على خلاف القياس، وذلك حيث قال: " **باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانتَصب لأنه موقوعٌ فيه الأمرُ، وذلك قولك: قَتلتُهَ صَبْراً، ولقَيتُه فُجاءةً ومفاجأَةً، وكفاحاً ومكافحةً، ولقيته عِيانًا، وكلّمتُه مُشافَهةً، وأتيتُه رَكْضاً وعَدْواً ومَشْياً، وأخذتُ ذلك عنه سَمْعاً وسَماعاً. وليس كلُّ مصدرٍ وإنْ كان فى القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يوُضَعُ هذا الموضعَ؛ لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعِلٍ إذا كان حالاً.**"[٢].

وفي مثل هذا خلاف بين النحاة[٣]، فالأظهر أنه مفعول مطلق، وإن كان ورود الحال على هذا النحو باطراد يجعله وجها قويا، والله أعلى وأعلم.

---

(١) التراكيب المشكلة ٤٨.

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٣٧٠).

(٣) ينظر ذلك في: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٢٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٠)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٢٣١)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٣٨٤).

المطلب السادس: المفعول المقدم الذي اقترن فعله بالفاء

وأقصد بذلك (كُلًّا) في قول سيبويه: "**وتقول: كلَّ رجلٍ يأْتيك فاضربْ، " نصبٌ "؛ لأنَّ (يأتيك) ههنا صفةٌ، فكأَنكّ قلت: كلَّ رجل صالحٍ اضربْ.**"[١].

فقد وقع لفظ (كل) منصوبا مضافا إلى (رجل) النكرة، ووصف بالفعل (يأتيك)، فاستشكل ابن هشام نصب (كل) بالفعل (فاضرب)؛ وقد تأخر عنها، واتصلت به الفاء، فأشبه الكلام جملتي الشرط والجواب، فكيف عمل الفعل: (اضرب) فيما قبل الفاء، وقد بين ذلك فقال: "**قال (س)- رحمه الله-: (كلَّ رجل يأتيك فاضرب)، واستشكل من وجهين:**

أحدهما: أن (كُلاً) في العموم إذا وصلت بفعل أو ظرف، وجعل ما بعدها مستحقا بالصلة أو الصفة جاريةٌ مجرى الشرط، فقولك:(اضرب) جواب؛ فكيف عمل فيما قبل (كل)؟

والثاني: أن (الفاء) منقطع ما بعدها عما قبلها؛ فلا يصلح لأن تعمل فيه، ولا أن تطلبه؛ ومن ثم رد الخليل على يونس[٢] حيث ذهب إلى أن الاستفهام مع الشرط كالقسم معه، يبنى الثاني على المتقدم بقوله-سبحانه وتعالى-: ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾[٣]؛ لأن الفاء تقطع ما بعدها عما قبلها، فلا يكون دليلا على الجواب، ومن ثم كان من يقول: (أنت ظالم إن فعلت) غيرَ قائل: أنت ظالم فإن فعلت، قال الصفار: والذي ظهر فيها بعد البحث أن (زيدا فاضرب) أصله: تنبه فاضرب زيدا، حذف (تنبه)، وقدم (زيد) إصلاحا للفظ.

و شرح المكودي على الألفية (ص: ١٣٥)، و دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٩/ ٥٦٦).

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ١٣٦).

(٢) ينظر: السابق (٣/ ٨٣).

(٣) الأنبياء: ٣٤.

ع: كما في: أما زيدا فاضرب، وكذا (كل رجل..) المثال أصله: تنبه فاضرب كل رجل يأتيك، فليس جوابا، ولا (الفاء) أصلها أن تدخل هنا، إنما دخلت لربط هاتين الجملتين."[١].

وجه الإشكال:

في مثال سيبويه: كلَّ رجل يأتيك فاضرب، حيث أعرب (**كُلًّا**) منصوبة بالفعل: (فاضرب)، وذلك حيث قال سيبويه: "**وتقول: كلَّ رجلٍ يأْتيك فاضربْ، " نصبٌ " لأنَّ (يأتيك) ههنا صفةٌ، فكأَنكّ قلت: كلَّ رجل صالحٍ اضربْ.**"[٢].

تبين من خلال النص أن سيبويه نصب (**كُلاً**) بـ(اضرب)، وأن (يأتيك) صفة لـها، وكأن (الفاء) هنا لا وجود لها عند سيبويه، ولذلك قدر الكلام بإسقاطها، والنصب بالفعل بعدها.

وقد استشكل ابن هشام كلام سيبويه من وجهين: الأول: أن (**كُلاً**) تفيد العموم، وقد وصفت بالفعل بعدها، ومن أجل أنها نكرة موصوفة؛ فقد تضمنت معنى الشرط لذلك[٣]؛ وقد نقل ذلك أبو حيان عن ابن خروف فقال: " **قَالَ ابْنُ خَرُوفٍ: قَوْلُهُ: كُلَّ رجل يأْتِيكَ فَاضْرِبْ، بِمَنْزِلَةِ: زَيْدًا فَاضْرِبْ، إِلَّا أَنَّ هُنَا مَعْنَى الشَّرْطِ لِأَجْلِ النَّكِرَةِ الْمَوْصُوفَةِ بِالْفِعْلِ.**"[٤].

وبناء على ذلك:

فإن جعلنا ما بعد (الفاء)، وهو: (فاضرب) جوابا، فكيف يعمل فيما قبلها، وهو: (كل)؟

---

(١) مختصر التذكرة ٥٦٦-٥٦٧.

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ١٣٦).

(٣) أما عن تضمن النكرة الموصوفة معنى الشرط فينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٤٩٤)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٦٩)، والمفصل (ص: ٤٧)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٥١)، والبديع في علم العربية (١/ ٨٨)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٤٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٥٠)، والكافية (ص: ١٦)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٢٦٩)، الكناش (١/ ١٤٨).

(٤) البحر المحيط في التفسير ط العلمية (١/ ٣٣١).

وكما لا يجوز للذي نصب بفعل الشرط أو بجوابه أن يتقدم عليهما[١]؛ فكذلك ما هو بمعناه، واعتباره جوابا يحول دون عمله فيما قبل الفاء؛ وذلك لأن فعل الجواب معمول لفعل الشرط-على خلاف في ذلك-لا العكس[٢].

الوجه الثاني: أن الفاء تقطع ما قبلها عما بعدها، ومعنى ذلك: أنها استئنافية دخلت للعطف بين الجمل، وما بعدها كلام مستأنف لا يعمل فيما قبله.

وقد جعلت الفاء ما بعدها منقطعا عما قبلها كما في قوله-تعالى-: ﴿ **أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ** ﴿٣٤﴾ ﴾[٣]، وقد استدل سيبويه بهذه الآية ردا على يونس، وذلك حيث قال: "**وأمَّا يونس فيقول: أإن تأتني آتيك، وهذا قبيحٌ يكره في الجزاء وإن كان في الاستفهام. وقال-عزَّ وجلَّ-: ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾.** "[٤].

وأصل المسألة عند سيبويه: أنه إذا اجتمع شرط واستفهام، فمذهب سيبويه أن الجواب مبني على الشرط، فيستحق الجزم، والاستفهام دخل عليهما معا، ومذهب يونس أن الجواب يبنى على الاستفهام، فلا يجزم، بل هو مؤخر والنية به التقديم، فاستدل سيبويه بالآية ردا عليه؛ لأنه لو قدر تقديم الجواب هنا لفسد المعنى ، وقد عقب ابن عصفور على هذا فقال: " **والصحيح مذهب سيبويه بدليل قوله-تعالى-: ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾؛ لأنّه لا يجوز أَن يكون التقدير: أَفهم**

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٢٧٤).

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢٣٧)، وتتميم شرحه لبدر الدين ٧٩/٤.

(٣) الأنبياء: ٣٤.

(٤) الكتاب ٨٣/٣.

الخالدون فإن متَّ؛ لأنَّ الذي يقول: أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ، فيحذف الجواب لدلالة ما تقدَّم عليه لا يقول: أنتَ ظالمٌ فإن فعلتَ فإنَّ الفاءَ حرف استئناف تمنع ما قبلها أن يفسره ما بعدها."[١].

الجواب عن الإشكال:

أولا: جواب ابن هشام:

وأجاب ابن هشام عن ذلك فقال: " **قال الصفار: والذي ظهر فيها بعد البحث أن (زيدا فاضرب) أصله: تنبه فاضرب زيدا، حذف (تنبه)، وقدم (زيد) إصلاحا للفظ.**

وكذا (كل رجل..) المثال أصله: تنبه فاضرب كل رجل يأتيك، فليس جوابا، ولا (الفاء) أصلها أن تدخل هنا، إنما دخلت لربط هاتين الجملتين."[٢].

وتفسير ما ذكره ابن هشام أن تكون (الفاء) هنا نظير قولهم: (زيدا فاضرب)، وهي عاطفة جملة (كل رجل يأتيك اضرب) على جملة محذوفة، وتقديرها: (تنبه)، وتكون الفاء رابطة ما بعدها بما قبلها[٣]، ويكون أصل الكلام: (تنبه فاضرب كل رجل يأتيك)، فلما حذف الفعل الأول كرهوا أن تكون (الفاء) في صدر الكلام، فقدموا المفعول عليها إصلاحا للفظ، وإصلاح اللفظ هنا لئلا تقع الفاء صدرا؛ لأنها موضوعة على أن تكون في وسط الكلام بين المفردات والجمل، وقد حمل ابن هشام هذا المثال على نظيره: (زيدا فاضرب)، وأصل ذلك عند السيرافي حيث قال: " **فإذا قلت: " زيدا اضرب " فتقديره: اضرب زيدا، وإذا أدخلت (الفاء)؛ فلأن حكم الأمر أن يكون الفعل فيه مقدّما، فلما قدمت الاسم أضمرت فعلا، وجعلت (الفاء) جوابا له، وأعملت ما بعد الفاء في الاسم؛ لأنك قدمت الاسم عوضا من الفعل المحذوف، الذي ينبغي أن يكون مصدّرا به في الأمر،**

---

(١) شرح الجمل ٢/٣١٧.

(٢) مختصر التذكرة ٥٦٦-٥٦٧.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٢٦٤).

وتقدير الكلام: تأهب فاضرب زيدا، أو: تعمد فاضرب زيدا، وما أشبه ذلك، فلما حذفت (تأهب) قدمت (زيدا) ليكون عوضا من المحذوف، وأعملت فيه ما بعد (الفاء)، كما أعملت ما بعد الفاء في جواب (أمّا) فيما قبلها، وقدمت الاسم على (الفاء) في جواب (أمّا) عوضا من الفعل المحذوف الذي قامت (أمّا) مقامه، وهو قولك: (مهما يكن من شيء فقد ضربت زيدا)، فإذا نقلته إلى (أمّا) قلت: (أما زيدا فقد ضربت)."[١].

لكن السيرافي جعل التقديم هنا بمثابة التعويض عن هذا الفعل المحذوف؛ وقد حمل هذا على (أما) التي نابت عن الفعل المحذوف، وكانت عوضا عنه.

وذكر مثل هذا الحكم في نظير ذلك الفارسي[٢]، وأبو حيان[٣]، والمرادي[٤]، والسمين[٥].

واستدل السيرافي على أن الفعل المؤخر هو الناصب للاسم المقدم بقولهم: بزيد فامرر؛ فإن هذا المثال لا يحتمل التأويل، بل العامل في الجار والمجرور الفعل المتأخر عنهما[٦].

الجواب الثاني: جواب الرماني:

وقد جعل الرماني (الفاء) في مثل ذلك زائدة، بأن يكون المفعول مقدما على فعله، وأصل التقدير: كل رجل يأتيك اضرب، وقد ذكر ذلك الرماني حيث قال: **"وتقول: (كل رجل يأتيك فاضرب) بالنصب؛ لأنه ليس ههنا فعل في تقدير المجزوم، وإنما الفعل صفة للنكرة، و(الفاء) دخلت على شبه الجزاء من جهة إيجاب الثاني بالأول، كما يجب في الجزاء، ودخولها في الصفة كدخولها في**

---

(١) شرح كتاب سيبويه (١/ ٤٩٢).

(٢) ينظر: المسائل البصريات (١/ ٦٦٦).

(٣) ينظر: البحر المحيط في التفسير ط العلمية (١/ ٣٣١).

(٤) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٧٣-٧٤).

(٥) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٣١٤).

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٤٩٢).

الصلة إذا قلت: (الذي يأتيني فله درهم)، فكما لم تمتنع من الخبر لم تمنع من العمل، وتقول: (أيهم جاءك فاضرب)، فلا يجوز إلا الرفع؛ لأن (أيا)من حروف المجازاة، وليس كذلك (كل رجل)، ويوضح هذا أنه يجوز أن تسقط الفعل الأول في: (كل رجل)؛ لأنه ليس على معنى الشرط والجواب، فبان أن (الفاء) لا تمنع الفعل من عمله في هذا؛ لأنها زائدة لا عمل لها، فهي بمنزلة: (أما زيد فضربت)."[١].

ويتضح من خلال النص أن الرماني فسر كلام سيبويه على أن الفاء في مثل ذلك حكمها حكم الزائدة التي لا عمل لها.

وقد نقل ابن جني عن أبي علي أن (الفاء) في مثل: (زيدا فاضرب) زائدة، فكذلك الحكم فيما أشبهه[٢].

والقائلون بزيادة (الفاء) بنوا ذلك على مذهب الأخفش، لأنه هو الذي يقول بزيادتها[٣].

وقد عقب ابن هشام على زيادة الفاء في مثل ذلك فقال: **"وزائدة عِنْد الْفَارِسِي، وَفِيه بعد."**[٤].

ووجه الحكم عليه بالبعد: أن الحكم بالزيادة خلاف الأصل، كما ذكر الشمني[٥].

الوجه الثالث:

أن تكون (أما) مقدرة، كأنه قيل: مهما يكن من شيء فكل رجل يأتيك اضرب، ونسبه ناظر الجيش إلى بعض الكوفيين[٦]، والمثال هنا حمل على قياس ما قاله ابن هشام في قوله-تعالى-: ﴿بَلِ

---

(١) شرح الرماني تحقيق: محمد إبراهيم يوسف ٣٦٩-٣٧٠.

(٢) ينظر: سر الصناعة ١/٢٧٠-٢٧١.

(٣) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (١/ ٣١).

(٤) المغني ١٧٣.

(٥) ينظر: حاشية الشمني ٢/ ٤.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد (٢/ ١٠٥٢).

ﭐللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾(١)، وقد عقب ابن هشام على هذا الوجه فقال: **" جَوَاب لأما مقدرَة عِنْد بَعضهم، وَفِيه إجحاف."(٢).**

ووجه الإجحاف: أن (أما) نائبة عن فعل محذوف، وقد حذفت؛ فيكون في الكلام حذف على حذف، ذكر ذلك الشمني(٣).

الترجيح:

مما سبق تبين أن الفاء في قول سيبويه: كل رجل يأتيك فاضرب، وهي نظير: زيدا فاضرب، لكن ابن خروف استحسن النصب في: كل رجل(٤)؛ ووجه الاستحسان أنه نكرة موصوفة بالفعل، فحسن دخول الفاء فيها، بخلاف: زيدا فاضرب، وقد اختلف النحاة في (الفاء) على ثلاثة أقوال(٥):

الأول: أنها زائدة، ونسب ذلك إلى الفارسي(٦)، واستبعده ابن هشام.

الثاني: أنها جواب لـ(أما) مقدرة، وفيه إجحاف عند ابن هشام(٧).

الثالث: أنها عاطفة ورابطة بين جملتين حذفت إحداهما، والتقدير: **تنبه فاضرب كل رجل يأتيك**، فحذف: (تنبه)، وقدم المفعول لكيلا تقع (الفاء) صدرا(٨)؛ لأن أصل وضعها أن تكون بين شيئين

---

(١) الزمر: ٦٦.

(٢) المغني ١٧٣.

(٣) ينظر: حاشية الشمني ٢/٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير ط العلمية (١/ ٣٣١).

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١٧٣.

(٦) نقله عن الفارسي ابن جني في سر الصناعة ١/٢٧٠-٢٧١.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ١٧٣.

(٨) ينظر: الجنى الداني (ص: ٧٣).

تعطف بينهما، وهذا يقتضي أن تكون وسط الكلام، وعلى هذا فالفعل (اضرب) ليس جوابا، وهذا رأي الصفار في هذه المسألة، وقد اختاره ابن هشام ورجحه، وهو الذي أقول به وأختار، والله أعلم.

المطلب السابع: تسمية سيبويه (المفعول معه) مفعولا به

المفعول معه عرفه ابن هشام فقال: **" وهو اسمٌ فَضْلة، تالٍ لـ(واوٍ) بمعنى: (مَعَ)، تاليةٍ لجملة ذات فعل، او اسم فيه معناه وحروفه كـ (سِرْتُ وَالطَّرِيقَ) و(أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ). "[١].**

وقد استشكل ابن هشام تسمية سيبويه (المفعول معه) مفعولا به، وذلك حيث قال: **"ليعلم أن تسمية سيبويه (المفعول معه) مفعولا به مشكلة، والناس فيها فريقان: فمنهم من تأولها وهو (ابن مالك)، فقال حين ذكر أن (الباء) تأتي للمصاحبة ما نصه: "ولمساواة هذه الباء لـ(مع) قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به " [٢]انتهى.**

ومنهم من أجراها على ظاهرها[٣]، والقول عندي: إن بعض الأمثلة يكون الاسم فيه على معنى (مع)، ويسمى مفعولا معه، وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولا به، وأن سيبويه إنما أراد ذلك، وها أنا مورد كلامه لتتأملوه: قال-رحمه الله-: " وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به "[٤] ثم قال: " وذلك قولك: (ما صنعت وأباك)، (ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)، وإنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها، ومثل ذلك: (ما زلت وزيداً حتى فعل) أي: ما زلت بزيد حتى فعل، فهو مفعول به، وما زلت أسير والنيل، أي: مع النيل. "[٥]. فانظر إلى كلامه-رحمه الله-حيث قال مفعولا معه ومفعولا به، ثم فسر بعض الأمثلة بـ(مع) وبعضها بـ(الباء)، وأنه حيث قدر أحد الأمرين

---

(١) أوضح المسالك (٢/ ٢٣٩).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٤٧).

(٣) أجراها أبو حيان على ظاهرها، ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٨٣)، والتذييل والتكميل (٨/ ١٠٠)، وشرح التسهيل للمرادي ٥١٤، والمساعد ٥٣٩/١، وتمهيد القواعد (٤/ ٢٠٤٤). وموصل النبيل ٥٨٨/٢.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٢٩٧).

(٥) ينظر: الكتاب (١/ ٢٩٨).

يكون ذلك المعنىٰ إما متعينا، أو أظهر من المعنىٰ الآخر، فمن تأمل هذا الكلام بالإنصاف علم أن مراده ما ذكرت."[١].

وجه الإشكال:

أن سيبويه سمى المفعول معه مفعولا به، وذلك حيث قال: " باب ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ ويَنتصب فيه الاسمُ؛ لأنَّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به، كما انَتصب (نَفْسَه) في قولك: امرأً ونفسَه، وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأَبَاك، ولو تُركت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضعَها، إنَّما أردتَ: ما صنعتَ مع أَبيك، ولو تُرِكَت الناقةُ مع فصيلِها، فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأَبُ كذلك، والواوُ لم تغيِّر المعنىٰ، ولكنَّها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها، ومثل ذلك: ما زلت وزيداً حتىٰ فَعلَ، أي ما زلتُ بزيد حتىٰ فعل، فهو مفعول به. وما زلت أَسِيرُ والنَّيلَ، أي مع النِّيل، واستَوَىٰ الماء والخَشَبَةَ، أي بالخَشَبَةِ. وجاء البَرْدُ والطَّيالِسَةَ، أي مع الطَّيالسةِ."[٢].

تبين من خلال النص أن سيبويه قدر بعض الأمثلة بـ(مع)، وسمىٰ المنصوب مفعولا معه، وقدر بعضها بالباء، وسمىٰ المنصوب مفعولا به، وهذا يدل علىٰ أن هذه الأمثلة يصلح في بعضها تقدير الباء، ويصلح في بعضها تقدير (مع)، ولا يصلح التقديران للمثال الواحد في كل موضع، قال الرماني: **"وليس كل موضع يصلح فيه هذا لو قلت: لو تُرِكَت الناقة وفصيلها لرضعها، لكان تقديره بـ(مع) صحيحا، ولا يصلح أن يقدر بالباء؛ لأن الملاصقة لا معنىٰ لها ههنا، فلا يصلح: لو تركت الناقة بفصيلها لرضعها في موضع (الواو)، كما صلح في الأول."**[٣].

---

[١] الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، ط المجمع (٤/ ٤٩).

[٢] الكتاب لسيبويه (١/ ٢٩٧-٢٩٨).

[٣] شرح الرماني لكتاب سيبويه: ٢/٦١٣.

الجواب عن الإشكال:

وفي الجواب عن ذلك ثلاثة أجوبة للعلماء:

أولا: جواب ابن مالك:

ذكر ابن هشام أن ابن مالك تأول ما ذكره سيبويه، وقد صحت نسبة ذلك إلى ابن مالك، وذلك حيث قال: " **وربما سمّاه سيبويه مفعولا به، فمن ذلك قوله في أول أبوابه: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به". هذا نصه. وقوله بعد أن مثّل بما زلْت وزيدا: " أي: ما زلت بزيد حتى فعَل." ثم قال: (وهو مفعول به)، قلت: وهذا من أجل أن (الباء) تساوي (مع) في الدلالة على المصاحبة كقولك: بعت الفرس بسَرّجه ولجامِه، والدارَ بأثاثِها، أي مع سراجه ولجامه، ومع أثاثها."(١).**

تبين من خلال النص أن مرجع هذه التسمية ما مثل به سيبويه من الأمثلة، ففي قولك: ما صنعت وأباك، أي: مع أبيك، فـ(مع) للمصاحبة، فقدره بـ(مع)، وسماه مفعولا معه، وفي قولك: ما زلت وزيدا حتى فعل: أي: ما زلت بزيد، فـ(الباء) للإلصاق، فقدره بالباء، وسماه مفعولا به؛ والإلصاق والمصاحبة معناهما متقارب، وهذا هو تعليل ابن مالك لهذه التسمية عند سيبويه.

والحق أن هذا التعليل لابن السراج، وذلك حيث قال: **"قال سيبويه: إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها والفصيل مفعول معه، والأب كذلك والواو لم تغير المعنى. ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها. ومثل ذلك: ما زلت وزيدًا، أي: ما زلت بزيد حتى فَعَلَ فهو مفعول به، فقد عمل ما قبل الواو فيما بعدها والمعنى معنى الباء، ومعنى "مع" أيضا يصلح في هذه المسألة؛ لأن الباء يقرب معناها من معنى "مع" إذ كانت الباء معناها الملاصقة للشيء، ومعنى "مع" المصاحبة ومن**

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٤٧).

ذلك: ما زلت أسير والنيل واستوىٰ الماء والخشبة أي: مع الخشبة وبالخشبة، وجاء البرد والطيالسة، أي: مع الطيالسة."[١].

وقال الرماني: **"وتقول: ما زلت وزيدا حتىٰ فعل؛ فيصلح أن يقدر بـ(مع)، و(بالباء) لتقارب معناهما في الأصل، مع أن كل واحد منهما يصلح في هذا الكلام؛ وذلك أن (الباء) للإلصاق، و(مع) للمصاحبة، فكأنك قلت: لصقت به حتىٰ فعل، أو صاحبته حتىٰ فعل."[٢].**

وقد تابعهما في هذا التفسير ابن الأثير[٣]، وقد تبين أن أصل التعليل الذي ذكره ابن مالك عند ابن السراج والرماني، لكن يختلف تعليل ابن مالك عما ذكروه من جهة أنه أراد توجيه كلام سيبويه علىٰ وجه لا يخرج كلامه عما أقروه واصطلحوا عليه، وذلك أن ما كل ما مثل به سيبويه من قبيل (المفعول معه).

ثانيا: جواب ابن عصفور:

ذكر ناظر الجيش أن ابن عصفور حمل كلام سيبويه علىٰ أن المنصوب في الأمثلة (مفعول معه)، وهو متضمن معنىٰ (المفعول به)، وذلك حيث قال: **" وأما ابن عصفور فحمل كلامه علىٰ ظاهرة المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد (الواو) بمعنىٰ (مع) المتضمن معنىٰ (المفعول به)."[٤].**

وهذا الكلام عند ابن عصفور في المقرب، وذلك حيث قال: **"فأما المفعول معه فهو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنىٰ: (مع)، المضمن معنىٰ المفعول به، وذلك نحو قولك: ما صنعت وأباك،**

---

(١) الأصول في النحو (١/ ٢١٠).

(٢) شرح الرماني: ٢/٦١٣.

(٣) قال في البديع في علم العربية (١/ ١٨١): "وتقول – في هذا الباب – ما زلت وزيدا حتّى فعل، أي: ما زلت بزيد، فهو مفعول به، فقد عمل ما قبل" الواو" فيما بعدها، والمعنى معنى" الباء" ومعنى" مع" يصلح أيضا في هذه المسألة؛ لأنّ" الباء" يقرب معناها من معنى" مع"؛ من حيث الملاصقة، والمصاحبة.".

(٤) تمهيد القواعد (٤/ ٢٠٤٤).

ألا ترى أن (الواو) بمعنى (مع)، الأب في المعنى: مفعول به، كأنك قلت: ما صنعت بأبيك، ولو لم ترد هذا المعنى لكان الاسم الذي بعد (الواو) معطوفا على الاسم الذي قبله."[١].

وقد عارض ناظر الجيش ذلك فقال: "**وما قاله غير ظاهر؛ إذ لا يتأتى له هذا التقدير في أكثر صور مسائل الباب، وقوله: إن المعنى: (ما صنعت بأبيك) لا يلزم منه كون (الأب) مفعولا به؛ لأن (الباء) يجوز أن تكون بمعنى (مع)، والمراد: ما صنعت مع أبيك؟ فإن قيل: المراد من هذا السؤال هو: ما أوقعت من الصنع بأبيك؟ أجيب: بأن الباء تكون حينئذ معدية ويكون الأب مفعولا به في المعنى."[٢].**

تبين من خلال النص أن وجه الاعتراض أن تقدير (الباء) لا يطرد في كل مسائل الباب، وأنه لا يلزم على معنى (الباء) أن يكون المنصوب هنا مفعولا به.

ثالثا: جواب أبي حيان:

أما أبو حيان فقد ذكر كلام سيبويه ولم يعقب عليه، وكأنه أجرى عبارته على ظاهرها كما ذكر ابن هشام، وقد قال في ذلك أبو حيان: " وسيبويه يسميه مفعولاً معه ومفعولاً به."[٣].

وذكر ذلك المرادي[٤]، وابن عقيل[٥]، وخالد الأزهري[٦].

---

(١) المقرب ١٥٨/١، وينظر: تقريب المقرب ٦٥.

(٢) تمهيد القواعد (٤/ ٢٠٤٤).

(٣) ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٨٣)، والتذييل والتكميل ١٠٠/٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٥١٤.

(٥) ينظر: المساعد ٥٣٩/١.

(٦) ينظر: موصل النبيل ٥٨٨/٢.

رابعا: جواب ابن هشام:

أجاب ابن هشام عن هذه المسألة بأن سيبويه قدر (الواو) في بعض الأمثلة بـ(مع)، وسماها: (مفعولا معه)، وقدر بعضها بـ(الباء)، وسماها (مفعولا) به، وذلك حيث قال: **" والقول عندي: إن بعض الأمثلة يكون الاسم فيه على معنى (مع)، ويسمى مفعولا معه، وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولا به، وأن سيبويه إنما أراد ذلك."**[١].

وأنه إذا قدر معنى فإنه رجحه، قال في ذلك ابن هشام: **" فانظر إلى كلامه-رحمه الله-حيث قال مفعولا معه ومفعولا به، ثم فسر بعض الأمثلة بـ(مع) وبعضها بـ(الباء)، وأنه حيث قدر أحد الأمرين يكون ذلك المعنى إما متعينا، أو أظهر من المعنى الآخر، فمن تأمل هذا الكلام بالإنصاف علم أن مراده ما ذكرت."**[٢].

الترجيح:

تبين مما سبق اختلاف العلماء حول مصطلح سيبويه في تسمية المفعول معه مفعولا به، ثم تبين أن ابن هشام ذكر أن سيبويه ذكر (المفعول معه) حيث قدر الواو بمعنى: (مع)، وذكر (المفعول به) حيث قدر الواو بمعنى: (الباء)، والجامع بين الوجهين: أن كلاهما مفعول، وينتصب الاسم بعده، وهذا أوضح ما قيل في كلام سيبويه-رحمه الله-، وسيبويه معذور في ذلك، فإن مصطلحات النحو في عهده كانت في طور النشأة والتكوين، وقد سمى سيبويه (الحال) مفعولا فيه، وصفة، وخبرا، ذكر ذلك ابن مالك فقال: **" وكثيرا ما يسميه سيبويه خبرا وقد يسميه مفعولا وصفة؛ فمن تسميته**

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي – ط المجمع (٤/ ٤٩).

(٢) السابق ٤/٩٥.

خبرا قوله: هذا باب ما ينتصب لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته، وذلك فيها عبد الله قائما، وعبد الله فيها قائما."[١].

وما ورد عند سيبويه من نحو ذلك فإنه يتسامح فيه، كما سمى سيبويه (التوكيد) و(عطف البيان) صفة، وغير ذلك، قال في ذلك ابن هشام في معرض حديثه عن قولهم: (مررت بهذا الرجل): **" وأما تَسْمِيَة سِيبَوَيْهٍ لَهُ نعتا فتسامح، كَمَا سمى (التوكيد) و(عطف الْبَيَان) صفة."**[٢].

هذا، والله-تعالى-أعلى وأعلم.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٢٣).

(٢) المغني ٥٣٦.

المطلب الثامن: إعراب كلمة (أسفا)

وأقصد إعرابها في قول المتنبي:

أَبْلَى الهَوَى أسفاً يَوْم النَّوى بَدني ... وَفرَّقَ الهَجْرُ بينَ الجَفْنِ والوَسَنِ[١]

المفعول لأجله عرفه ابن مالك فقال: **" وهو المصدر المعلَّل به حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقا أو تقديرا."**[٢].

وقد اشترطوا له شروطا ملخصها: أن يكون مصدرا، وأن يكون معللا به، وأن يتحد مع حدثه في الزمن والفاعل[٣]، وأن يكون مصدرا قلبيا عند ابن الخباز[٤].

وإن فقد شرطا من ذلك جر باللام.

وقد ذكر ابن هشام بيتا للمتنبي ظاهره مخالف للشرط الرابع، وهو: اتحاد الفاعل، فعده ابن هشام من المشكل، وذلك حيث قال: **" وَقَالَ المتنبي:**

أَبْلَى الْهَوَى أَسَفًا يومَ النَّوَى بَدَنِي

---

(١) جزء بيت من البسيط، وهو للمتنبي في ديوانه صـ١ تحقيق د. عبد الوهاب عزام، وفي اللامع العزيزي شرح ديوانه لأبي العلاء ١٣٩٨/٢، وفي شرح التبريزي ٣٠٢/٥، والبيت بتمامه:

أبلى الهَوَى أسفاً يَوْم النَّوى بَدني ... وَفرَّقَ الهَجْرُ بينَ الجَفْنِ والوَسَنِ

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد لابن مالك صـ ٩٠، وشرحه له: (٢/ ١٩٦).

(٣) تنظر تلك الشروط في: المنتخب الأكمل على كتاب الجمل للخفاف ٦٥١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤/٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٧١/٢، وشرح الجزولية للأبذي من أول باب المقصور والممدود إلى آخر السفر، تحقيق: محمد بن جمل صـ٩٧، والتذييل والتكميل٢٣٩/٧، وارتشاف الضرب ١٣٨٥/٣، وشرح التسهيل للمرادي ٤٧٤، وشرح قطر الندى لابن هشام ٢٢٨، وشرحه للمحة البدرية ٢٠٦/٢-٢٠٧، وشرح ابن عقيل ١٨٦/٢، وغير ذلك.

(٤) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٢٠٨/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٤٣٠).

وَالتَّقْدِير: آسَف أسفا، ثمَّ اعْترض بذلك بَين الْفَاعِل وَالْمَفْعُول بِهِ، أَو إبلاء أَسف، أَو لأجل الأسف، فَمن لم يشْتَرط اتِّحَاد الْفَاعِل فَلَا إِشْكَال، وَأما من اشْتَرَطَهُ فَهُوَ على إِسْقَاط لَام الْعلَّة توسعا، كَمَا فِي قَوْله-تَعَالَى-: ﴿تَبۡغُونَهَا عِوَجٗا﴾ [١]، أَو الِاتِّحَاد مَوْجُود تَقْديرا؛ إِمَّا على أَن الْفِعْل الْمُعَلل مُطَاوع (أبلى) محذوفا، أَي: فبليت أسفا، وَلَا تقدر: (فبلي بدني)، لِأَن الِاخْتِلَاف حَاصِل، إِذْ الأسف فعل النَّفس لَا الْبدن، أَو لِأَن الْهوى لما حصل بتسببه كَانَ كَأَنَّهُ قَالَ: أبليت بالهوى بدني."[٢].

وجه الإشكال:

في قوله: (أَبْلَى الْهَوَى أَسفًا) حيث أعرب بعضهم (أسفا) مفعولا لأجله، مع فقد شرط من شروط نصب المفعول لأجله، وهو: اتحاد الفاعل؛ لأن (أبلى) فاعله (الهوى)، و(أسفا) فاعله الشاعر، وحق ما خالف ذلك عند كثير من النحاة أن يجر باللام.

وقد سبق ابن الحاجب إلى بيان ذلك في هذا البيت، وذلك حيث قال: " **(أسفا): يجوز أن يكون مفعولا من أجله، وكان القياس يقتضي مجيء اللام، إذ ليس هو لفاعل الفعل المعلل.**"[٣].

وهذا مبني على قول من اشترط اتحاد الفاعل، وهم متأخرو النحاة كما ذكر أبو حيان[٤]، وابن هشام[٥]، وخالد الأزهري[٦].

---

(١) آل عمران: ٩٩.

(٢) مغني اللبيب ٥٢٩، وينظر شرح اللمحة البدرية ٢٠٧/٢.

(٣) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٤٨).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٧/ ٢٤٠).

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٢٢٦/٢.

(٦) ينظر: شرح التصريح ٥١١/١.

ومنهم الأعلم الشنتمري حيث قال: **"فإن كان المصدر لغير الأول لم يجز حذف حرف الجر منه؛ لأنه لا يشبه المصدر المؤكد لفعله، كقولك: قصدتك لرغبة زيد في ذلك؛ لأن الراغب غير القاصد، فلا يجوز: قصدتك رغبة زيد في ذلك."**(١).

وممن اشترط ذلك: الزمخشري(٢)، وابن الدهان(٣)، وابن الأثير(٤)، والجزولي(٥)، وابن معطٍ(٦)، وابن الخباز(٧)، وابن الحاجب(٨)، وأبو علي الشلوبين(٩)، وابن عصفور(١٠)، وابن مالك(١١)، وغيرهم(١٢).

وسبب اشتراط الاتحاد في فاعل الفعل المعلل أن المفعول لأجله علة له فهو يقتضيه، وقد بين ابن يعيش ذلك فقال: **" وأما اشتراط كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل، فلأنه علة وعذر لوجود الفعل، والعلة معنىً يتضمنه ذلك الفعل، وإذا كان متضمنا له، صار كالجزء منه، يقتضي وجودُه وجودَه. فإذا كان ذلك كذلك، فإذا فعل الفاعل هذا، فقد فعل ذاك، نحو: "ضربته تقويما له، وتأديبا"، فكما أن الضرب لك، فكذلك التقويم والتأديب لك، إذ هو معنىً داخل تحته، ولو جاز أن يكون المفعول له لغير**

---

(١) تحصيل عين الذهب ٢٢٧.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٨٧).

(٣) ينظر: شرح اللمع ٤٢٥.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ١٧٢).

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو (ص: ٢٦١).

(٦) ينظر: الدرة الألفية لابن معطٍ صـ ٣٣، يقول فيها:

مقارنا للفعل فعل الفاعل... أعم منه لا بلفظ العامل

(٧) ينظر: توجيه اللمع ١٩٧/١.

(٨) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٤٨)، الكافية في علم النحو (ص: ٢٣).

(٩) ينظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ١٠٨٠/٣.

(١٠) ينظر: شرح الجمل: ٣٤/٣.

(١١) ينظر: تسهيل الفوائد لابن مالك صـ ٩٠، وشرحه له: (٢/ ١٩٦).

(١٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٥١٠)، و التذييل والتكميل (٧/ ٢٤٠).

فاعل الفعل، لخلا الفعل عن علة، وذلك لا يجوز، لأن العاقل لا يفعل فعلا إلا لعلة، ما لم يكن ساهيا أو ناسيا."[١].

وأشار ابن هشام إلى أن بعض النحاة لا يشترط اتحاد المفعول لأجله بالمعلل له في الفاعل، وأنه لا إشكال عندهم في هذه الشواهد، ونسب ذلك إلى ابن خروف[٢]، ونسبه إليه ابن مالك[٣] وأبو حيان[٤]، قال ابن هشام: **"وزعم ابن خروف أنه لا يشترط اتحاد الفاعل، وهو ظاهر قول سيبويه[٥]، ويشهد له قول امرئ القيس:**

أَرَىٰ أُمَّ عَمْرٍو دَمعُهَا قَد تَحَدَّرَا ... بُكاءً عَلَىٰ عَمرو وَمَا كَانَ أَصبَرَا[٦]

فإن فاعل(التحدر): (الدمع)، وفاعل (البكاء): (أم عمرو)، وحمل عليه بعضهم قوله-تعالى-: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[٧]، فالمُرئي هو الله-تعالى- والخوف والطمع من المخلوقين." ثم ذكر البيت، وأشار إلى أن من منع ذلك أوَّل هذه الشواهد[٨]، فالبيت قدر فيه: نصب (بكاء) في موضع الحال[٩]، والمصدران في الآية على الحال-أيضا-[١٠]، والتقدير: خائفين وطامعين،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٥١).

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢/٢٢٦، والمغني ٥٢٨، وشرح اللمحة البدرية ٢/٢٠٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٩٧).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٧/ ٢٣٩).

(٥) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/١٣٨٣: " وأجاز ابن خروف نصبه مع تغاير الفاعل وقال: «لم ينص على منعه أحد م المتقدمين»، وظاهر قول سيبويه يشعر بالجواز.".

(٦) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه صـ٦٩ تحقيق محمد أبو الفضل، والشاهد فيه: عدم اتحاد فاعل الفعل المعلل والمفعول لأجله، فإن فاعل (التحدر): (الدمع)، وفاعل (البكاء): (أم عمرو).

(٧) الروم: ٢٤.

(٨) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٢/٢٠٧.

(٩) ينظر: التذييل والتكميل (٧/ ٢٤٢).

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل (٧/ ٢٤٢).

وقدر ابن مالك أن معنى يريكم: يجعلكم ترون، ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع في التقدير، فيتحد الفاعل[١].

ومال الرضي إلى رأي ابن خروف حيث قال: " **وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل، وهو الذي يقوي في ظني وإن كان الأغلب هو الأول، والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين علي-رضي الله عنه-في نهج البلاغة: "فأعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة، واستتماما للبلية."[٢]. والمستحق للسخطة إبليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى، ولا يجوز أن يكون (استحقاقا) حالا من المفعول؛ لأن (استتماما) إذن يكون حالا من الفاعل، وكذا (إنجازا للعدة)، ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول، وكذا قول العجاج[٣]:**

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ

مَخافةً وزَعَلَ المَحْبورِ... والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ القبورِ

فإن الهول بمعنى الإفزاع لا الفزع، والثور، ليس بمفزع بل هو فزع."[٤].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٩٧).

(٢) ينظر: شرح نهج البلاغة للشيخ محمد عبده٢٢/١، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩٧/١ تحقيق محمد أبو الفضل.

(٣) هذا رجز للعجاج في ديوانه تحقيق د. عزة حسن صـ٢٣٣-٢٣٤، وفي ديوانه ٣٥٤/١-٣٥٥، تحقيق د. عبد الحفيظ، قال في شرح أبيات سيبويه صـ٣٧: " والعاقر: الرملة التي لا تنبت سيئا، والجمهور: العظيمة المرتفعة. يقول: يركب هذا الثور كل رملة عاقر عظيمة، لمخافته من الرماة، ولزعله. والزعل: النشاط، والمحبور: الفرح. يريد أن نشاطه كنشاط الفرح المسرور، والهبور: جمع هبر، وهو مطمأن في الرمل يهول النازل فيه، والتهول أن يعظم الشيء في عينك حتى يهولك أمره. يريد إنه يركب كل شيء يهول ركوبه من أجل خوفه من الرماة، فإذا ركبه وهو آمن منهم، هان عليه ما يلقى من الشدة.". وقال أبو علي القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٤٧): "الشاهد فيه: نصب "مخافة، وزعل، والهول" على "المفعول له"، والتقدير: "للمخافة وللزعل وللهول"، فحذف الجار، ووصل "الفعل" فنصب، ولا يجوز مثل هذا: حتى يكون المصدر من معنى الفعل المذكور قبله، فيضارع المصدر المؤكد لفعله."، ولكن الرضي استدل به على أن اتحاد الفاعل غالب لا لازم.

(٤) شرح الرضي على الكافية (١/ ٥١١).

وتبين من خلال النص ميل الرضي إلى ما ذهب إليه ابن خروف، وقد استدل على ذلك بعدة شواهد من النثر والشعر.

وعارض البغدادي رأيه في الرجز فقال: " **وَقد فسره شرَّاح أَبْيَات الْكتاب بـ(الفزع)، وَهُوَ الْمَشْهُور، وَعَلِيهِ فالفاعل مُتحد.**"[١].

الجواب عن الإشكال:

أولا: أنه على إسقاط حرف الجر (لام العلة) توسعا، والتقدير: (لأسف)، ذكره ابن هشام[٢].

وهذا عند ابن الحاجب من الضرورة الشعرية، حيث قال: "**أسفا: يجوز أن يكون مفعولا من أجله، وكان القياس يقتضي مجيء اللام، إذ ليس هو لفاعل الفعل المعلل، فيكون حذفها لضرورة الشعر، وقد جاء مثل ذلك.**"[٣].

ثانيا: أن الاتحاد موجود تقديرا، ويؤول ذلك على أوجه: الأول: أنه (مفعول لأجله) معمول لفعل محذوف مطاوع للفعل المذكور، والتقدير: أبلى الهوى فبليت أسفا، ذكر ذلك ابن هشام[٤].

الثاني: أن الهوى لما كان سببا لحصول البلى، وكان القائل هو الذي قام بالهوى، كان كمن أبلى نفسه بسبب الهوى، كأن التقدير: أبليت بالهوى بدني، ذكر ذلك ابن هشام، وهذا-أيضا-من كلام ابن الحاجب، وذلك حيث قال: ""**ويجوز أن يقال: إن الهوى لما كان من سبب المتكلم، فكأنه هو الذي أبلى نفسه. فيكون "أسفا" فعلا لفاعل الفعل المعلل في المعنى.**"[٥].

---

(١) خزانة الأدب (٣/ ١١٦).

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٥٢٩.

(٣) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٤٨).

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٥٢٩.

(٥) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٤٨).

الثالث: أنه أسند الفعل إلى الهوى قصدا للمبالغة، ذكر ذلك ابن الحاجب فقال: " **ويجوز أن يقال: إنه جعل الهوى أسفا مبالغةٍ، كأن الحب نفسه صار له أسف على من تعلق به، فيكون لذلك فعلا لفاعل الفعل المعلل أيضا.**"[١].

ثالثا: أنه ليس مفعولا لأجله، لكنه مفعول مطلق، وتأويله من وجهين: **الأول**: أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، وأجاب به شراح الديوان.

قال أبو العلاء المعري: " **وانتصب (أسفاً) على المصدر، ودل على فعله ما تقدمه من قوله: أبلى الهوى؛ لأن إبلاء الهوى بدنه يدل على أسفه، فكأنه قال: أسفت أسفاً، ومثله كثير في التنزيل؛ كقوله-تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[٢].**"[٣].

وذكر ذلك الواحدي[٤]، والعكبري[٥]، والبرقوقي[٦].

وقوله: "**ودل على فعله ما تقدمه.**" لئلا يعترض بأنه حذف لم يدل عليه دليل.

وعارضه ابن هشام بأن ابن مالك يمنع حذف المصدر المؤكد[٧]، قال ابن مالك: " **المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه، وحذفه منافٍ لذلك فلم يجز.**"[٨].

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٦٤٩/٢.

(٢) النمل: ٨٨.

(٣) معجز أحمد للمعري ٩/١-١٠.

(٤) ينظر: شرح ديوان المتنبي للواحدي صـ ٥ تحقيق: فريدريخ ديتريصي.

(٥) ينظر: شرح ديوان المتنبي للعكبري (٤/ ١٨٥).

(٦) ينظر: شرح البرقوقي ٣١٧/٤، ولم يعلق عليه التبريزي في شرحه ٣٠٢/٥، وينظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٠/٧.

(٧) ينظر: المغني ٥٢٨.

(٨) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٥٧).

الثاني: أو يكون على حذف مضاف، وتقديره: أبلى إبلاء أسف، وهذا قول ابن الحاجب، وقد عارضه حيث قال: **ولا يستقيم أن يكون مصدرا إلا على تأويل حذف مضاف، كأنه قيل: إبلاء أسف، وهو ضعيف، لأنه يؤدي إلى أن يكون متعلقات الفعل كلها مصادر، كقولك: ضربت يوم الجمعة، وفيه إخراج للأبواب عن حقائقها."**[١].

رابعا: أنه حال، وذلك لأن ابن هشام قد ذكره فيما يحتمل ثلاثة أوجه: المصدرية، والحالية، والمفعول لأجله[٢].

لكن وقوع المصدر حالا وإن كان قد ورد كثيرا، لكنه على خلاف القياس؛ لأنه اسم معنى، لئلا يلزم الإخبار باسم معنى عن جثة[٣]، ولا ضرورة تدعو إليه هنا.

الترجيح:

بعد عرض الآراء السابقة في اتحاد المفعول لأجله بالمعلل له في الفاعل يتبين لنا أن هذا رأي كثير من النحاة المتأخرين كالأعلم الشنتمري وابن الحاجب وابن مالك وغيرهم، ولم يتضح عند المتقدمين كسيبويه، وقد يحمل بيت المتنبي على أنه مما أسقط فيه الجار توسعا أو ضرورة كما نص علي ذلك ابن الحاجب وابن هشام، ويمكن حمل بيت المتنبي على أنه في موضع على أنه مفعول مطلق، لأن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج، ورأي ابن مالك بمنع حذف عامل المصدر المؤكد نص عليه في شرح الكافية الشافية، وأطلق الحكم في التسهيل فقال: " **ويُحذف عامل المصدر جوازا لقرينة لفظية أو معنوية."**[٤]**، هذا، والله-تعالى-أعلى وأعلم.**

---

(١) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٤٩).

(٢) ينظر: المغني ٥٢٨-٥٢٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٢٨.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٨٣).

المطلب التاسع: إعراب جملة: (والشمس طالعة) حالا

الحال: عرفه الأبذي فقال: **"هو الاسمُ المنصوبُ المفسّرُ لما انبهمَ من الهيئات."**[١].

وتكون مفردا، نحو: جاء محمد ضاحكا، وجملة اسمية، نحو: جاء محمد وهو ضاحك، وجملة فعلية، نحو: جاء محمد يضحك، أو وقد ضحك، وهي في كل هذه الأمثلة تبين هيئة الفاعل حين مجيئه، وتبين-أيضا-هيئة المفعول نحو: ضربت زيدا وهو قائم، ولا للحال إذا كان جملة من رابط يربط بينها وبين جملة صاحب الحال، ويربطها بها شيئان: الأول الضمير كما مثلنا، والثاني: الواو حيث إنها تغني عن الضمير، نحو: جاء زيد ومحمد قائم، وفي كل ذلك تفصيل ليس هذا محله[٢].

وقد ذكر ابن هشام إشكالا في الحال التي ليست بيانا لهيئة الفاعل ولا المفعول، كقولهم: جاء زيد والشمس طالعة، وذلك حيث **قال ابن هشام: " وَمِمَّا يشكل قَوْلهم فِي نَحْو: (جَاءَ زيدٌ وَالشَّمْسُ طالعةٌ): إِن الْجُمْلَة الاسمية حَال؛ مَعَ أَنَّهَا لَا تنْحَلُّ إِلَى مُفْردٍ، وَلَا تبين هَيْئَة فَاعلٍ وَلَا مفعولٍ**[٣]**، وَلَا هِيَ حَالٌ مُؤَكدَةٌ**[٤].

فَقَالَ ابْنُ جنِّي: تَأْوِيلُهَا: جَاءَ زيد طالعةً الشَّمْسُ عِنْد مَجِيئِه[٥]**، يَعْنِي: فَهِيَ كالحالِ والنعتِ السببيِّين، كـ(مَرَرْت بِالدَّار قَائِمًا سكانُها وبرجلٍ قَائِمٍ غلمانُه).**

---

(١) الحدود في علم النحو (ص: ٤٧٩). تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٢) ينظر في ذلك: تسهيل الفوائد ١١٢، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٣٥٩وما بعد ذلك، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٧١٨)، وما بعد ذلك، والتذييل والتكميل ٩/١٦٤وما بعدها.

(٣) هذا كلام صدر الأفاضل حيث قال: "الوجه الثاني: أن الحال بيان هيئة الفاعل أو المفعول؛ وهذه المصدرة بالواو ليست به؛ ألا ترى أنك إذا قلت: تقلدت سيفي والشمس طالعة: وطلوع الشمس ليس ببيان هيئة المتقلد." التخمير ١/٤٤٣.

(٤) في أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٦٧): "لأن الحال المؤكدة شرطها أن يكون معنى الحال مفهوماً من الجملة التي قبلها.".

(٥) في سر الصناعة ٢/٢٨٨: " فقوله-عَزَّ اسْمُهُ-: ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ ﴾ آل عمران: ١٥٤ في تقدير: يغشى طائفة منكم مهمّةً طائفة منكم أخرى أنفسُهم في وقت غشيانه تلك الطائفة

وَقَالَ ابْنُ عمرون(١): هِيَ مُؤَوَّلَة بِقَوْلِكَ: (مُبَكِّرًا)، وَنَحْوه.

وَقَالَ صدرُ الأفاضلِ تلميذُ الزَّمَخْشَرِيّ: إِنَّمَا الْجُمْلَةُ مفعولٌ مَعَه(٢)، وَأثبتَ مَجِيءَ الْمَفْعُولِ مَعَه جملَةً.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَفْسِير قَوْله-تَعَالَى-: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾(٣) فِي قِرَاءَة من رفع (الْبَحْر)(٤)، هُوَ كَقَوْلِه:

وقَد أغتَدي وَالطّيرُ في وُكُنَاتِهَا(٥)

الأولى، ولا بد من هذا التقدير، كما أن قولك: جاءت هند وعمرو ضاحك في تقدير: جاءت هند ضاحكًا عمرو في وقت مجيئها، حتى يعود من الجملة التي هي حالٌ ضميرٌ على صاحب الحال.

(١) ابْنُ عَمْرُوْنَ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي عَلِيّ الحَلَبِيُّ، إِمَامُ النَّحْوِ بِحَلَب، جَمَالُ الدِّيْنِ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي عَلِيّ بنِ أَبِي سَعْدٍ بنِ عَمْرُوْنَ الحَلَبِيُّ، تِلْمِيْذُ المُوَفَّقِ بنِ يَعِيْش، سَمِعَ مِنْ: عُمَرَ بنِ طَبَرْزَذَ، وَغَيْرِهِ، وَتَخَرَّجَ بِهِ أَئِمَّة؛ كَشَيخِنَا بَهَاءِ الدِّيْنِ ابْنِ النَّحَّاسِ. حَدَّثَ عَنْهُ: عَبْدُ المُؤْمِنِ الحَافِظُ، مَاتَ: فِي رَبِيْعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِيْنَ وَسِتِّ مائَةٍ. سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٥١.

(٢) في التخمير ١/٤٤٤ قد جعل الواو هنا واو الظرف لا واو المفعول معه، وذلك حيث قال: "كما أن الواو في قولك: جئت والشمس طالعة للمفعول فيه لا الحال.".

(٣) لقمان: ٢٧.

(٤) هي قراءة الجمهور، في السبعة في القراءات (ص: ٥١٣): "فَقَرَأَ أَبُو عَمْرو وَحده (وَالْبَحْر) نصبا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ﴾ رفعا.".

(٥) هو شطر بيت من الطويل، وتمامه:

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

وقائله امرؤ القيس وهو في ديوانه ص٥٣بتحقيق عبد الرحمن المصطاوي. والشاهد فيه: والطير في وكناتها حيث وقعت الجملة حالا، وقد خلت من ضمير يربطها بما قبلها، فقيل في ذلك: استغنت بواو الحال عن الضمير، وفي شرح المفصل للزملكاني ص ٣٣٣ تحقيق عبدالعزيز بن محمد الحكمي رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، قال الزملكاني تعقيبا على البيت: كأنه قال مبتكرا والله أعلم.".

وَجِئْتُ والجيشُ مصطفٌّ وَنَحْوهمَا من الْأَحْوَالِ الَّتِي حُكْمُهَا حُكْمُ الظُّرُوفِ، فَلذَلِكَ عُرِّيَتْ عَن ضميرِ ذِي الْحَالِ، وَيجوزُ أَنْ يُقَدَّرَ: وبحرُها، أَي: وبحرُ الأَرْضِ."[١].

وجه الإشكال:

استشكل ابن هشام قولهم: (جاء زيد والشمس طالعة) من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن جملة: (والشمس طالعة) لا تؤول في الظاهر عنده بمفرد، وسبب الحاجة إلى تأويلها بمفرد أنها وقعت موقعه، لأنها جملة لها محل من الإعراب؛ حيث وقعت حالا؛ ولا بد من تقديرها بمفرد؛ لأنه الأصل فيها[٢]، قال في ذلك السيوطي: **" وفر من جعلهَا حَالا؛ لِأَنَّهَا لَا تنْحَل إِلَى مُفْرد يبين هَيْئَة فَاعل وَلَا مفعول وَلَا هِيَ مُؤَكدَة."**[٣].

الوجه الثاني: أن الحال تبين هيئة الفاعل، كما تقول: جاء زيد وهو ضاحك، أو المفعول نحو: ضربت زيدا وهو قائم، أما قولهم: والشمس طالعة فإن الحال هنا ليست مبينة لهيئة مجيء زيد، فليس زيد هنا صاحب الحال، قال في ذلك صدر الأفاضل: **" أن كل حال لا بد لها من ذي حال، وهذه المصدرة بالواو لها منه بد؛ فلا تكون حالا."**[٤].

وقال: **" الحال بيان هيئة الفاعل أو المفعول؛ وهذه المصدرة بالواو ليست به؛ ألا ترى أنك إذا قلت: تقلدت سيفي والشمس طالعة: وطلوع الشمس ليس ببيان هيئة المتقلد."**[٥].

---

(١) مغني اللبيب ٤٤٤.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٤٩٢.

(٣) همع الهوامع ٢/٢٤٢.

(٤) التخمير ١/٤٤٢.

(٥) السابق ١/٤٤٣.

وقد ذكر ذلك-أيضا-ابن النحوية في حاشيته على الكافية[١].

الوجه الثالث: أنها ليست حالا مؤكدة، وسبب ذلك كما بين ابن الحاجب: **"لأن الحال المؤكدة شرطها: أن يكون معنى الحال مفهوماً من الجملة التي قبلها."**[٢].

ومعنى الحال هنا لا يمكن أن يفهم من الجملة قبلها.

الجواب عن الإشكال:

وذكر ابن هشام أربعة أجوبة للنحاة:

أولا: جواب ابن جني:

أوَّل ابن جني هذه الجملة ونحوها بتقدير ضمير يربطها بما قبلها، وذلك حيث قال: " **فقوله-عَزَّ اسْمُهُ-:** ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ [٣]

في تقدير: يغشى طائفة منكم مهمّةً طائفة منكم أخرى أنفسُهم في وقت غشيانه تلك الطائفة الأولى، ولا بد من هذا التقدير، كما أن قولك: جاءت هند وعمرو ضاحك في تقدير: جاءت هند ضاحكًا عمرو في وقت مجيئها، حتى يعود من الجملة التي هي حالٌ ضميرٌ على صاحب الحال."[٤].

---

(١) ينظر: ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب ١/١٥٣-١٥٤، دراسة تحقيق: حسن محمد عبد الرحمن، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى. في الأعلام للزركلي (٧/ ١٤٦): محمد بن يعقوب بن إلياس، بدر الدين، المعروف بابن النحوية: عالم بالعربية المتوفى ٧١٨هـ، من أهل دمشق.

(٢) في أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٦٧).

(٣) آل عمران: من الآية ١٥٤.

(٤) سر صناعة الإعراب (٢/ ٢٨٨).

وسبب ذلك التقدير، أن ابن جني يشترط للحال إذا كان جملة أن يكون به ضمير رابط، وذلك لأن الأصل في الربط بين الجمل الضمير، وهو قد خالف النحويين في ذلك[١]؛ حيث إنهم يعتبرون الواو هي الرابطة، ويكتفون بها في مثل ذلك، وقد بين أبو حيان مخالفته للنحويين حيث قال: "**وذهب ابن جني إلى أنه لا بد من تقدير الضمير الرابط مع الواو، فإذا قلت: جاء زيد والشمس طالعة، فتقديره: وقت مجيئه، وحذف الضمير، ودلت الواو على ذلك، والجمهور على أن الجملة خالية من الضمير، ولا يُقدَّر محذوف.**"[٢].

وقد نقل عنه ذلك ناظر الجيش في كتابه[٣].

ثانيا: جواب صدر الأفاضل[٤]:

وقد نقل ابن هشام عن صدر الأفاضل أنه جعل الجملة في تقدير المفعول معه، والحق أن ابن هشام قد جانبه الصواب في هذا النقل؛ وذلك لما يلي:

أولا: ما ورد عند صدر الأفاضل في كتابه أنه قدر الجملة مفعولا فيه، لا مفعولا معه، وذلك في ثلاثة مواضع عنده: في الموضع الأول حيث قال: " **وعندي أنه يجوز أن تكون هذه الواو واو الظرف،**

---

(١) فالحال لا بد لها من رابط يربطها بما قبلها، وإذا كانت جملة اسمية فلها عندهم ثلاثة أوجه: الأول: أن تكون الجملة بالواو وفيها ضمير يعود إلى صاحب الحال، نحو جاء زيد وهو ضاحك، الثاني: أن تحذف الواو ويكتفى بالضمير، نحو: جاء زيد وجهه مسرور، الثالث: أن يكتفي بالواو فقط ويحذف الضمير، نحو: جَاءَ زيد وَالشَّمْس طالعة، هذا من كتاب الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي صـ ١٥٦. وينظر: دلائل الإعجاز ت شاكر (١/ ٢١٤).

(٢) ارتشاف الضرب٣/١٦٠٥، والتذييل والتكميل ٩/١٧٣.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٥/ ٢٣٣٥).

(٤) قدمت جواب صدر الأفاضل؛ لأني وجدت في تمهيد القواعد أن كلام ابن عمرون كان ردا على اعتراض صدر الأفاضل.

ألا ترىٰ أنك إذا قلت: جئت والشمس طالعة فمعناه: جئت وقت طلوع الشمس، وأنا في هذه المسألة غير ثابت القدم، أقدم رجلا وأؤخر أخرىٰ، ويشهد لكونه (ظرفا) وجوه.."[١].

وفي الموضع الثاني قال: " **والذي غر النحويين منه أنهم وجدوا قولهم: جئتك والشمس طالعة يرجع معناه إلىٰ معنىٰ قولك: جئتك حال طلوع الشمس فسموه واو الحال، وقد غفلوا عن أن قولك: حال طلوع الشمس ظرف لا حال، وإذا كان له واو الصرف فلا علينا أن تكون معها واو الظرف."**[٢].

وفي الموضع الثالث حين تكلم عن الواو في: جاء البرد والطيالسة بالنصب، وذكر أنها واو الحال، حيث قال: **"فالواو هنا-في الحقيقة-للحال لا للمفعول معه، كما أن الواو في قولك جئت والشمس طالعة للمفعول فيه، لا للحال."**[٣].

ثانيا: ما نقله ناظر الجيش عن ابن عمرون، وهو جواب اعتراض صدر الأفاضل علىٰ قولهم: جاء زيد والشمس طالعة، وذلك حيث قال: " **ونقل ابن عمرون أنّ صدر الأفاضل قال: الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول، وأنت إذا قلت: (تقلّدت سيفي والشمس طالعة) لم يكن طلوع الشمس مبيّنا لهيئة المتقلّد، ولا المتقلّد، والواو واو المفعول فيه، لا الحال، والنحويون سهوا في واوين أحدهما هذه، قال ابن عمرون: لمّا لم يقف علىٰ المسألة نسب القوم إلىٰ السّهو، وبيان الحال سهل؛ لأنّ معناه: (مبكرا) وشبهه مما يساعد عليه المعنىٰ."**[٤].

وما سبق دل علىٰ أن (والشمس طالعة) عنده في محل ظرف، لا مفعول معه، وهو مردود عليه، فقد عارضه علم الدين اللورقي الأندلسي؛ حيث إن إعرابه مبني علىٰ الشبه بين الحال والظرف، وعلىٰ توهم تقدير الحال بالوقت هنا، ورد عليه اللورقي في ذلك حيث قال: **"وأما قوله: إن الحال نوع من**

---

(١) التخمير ١/٤٤٢.

(٢) التخمير ١/٤٤٣.

(٣) السابق ١/٤٤٤.

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٥/ ٢٣٣٨).

الظرف فخطأ أيضا؛ لأن الظرف ما كان من أسماء الزمان منصوبا مقدرا بـ(في)، والحال ليست من أسماء الزمان أصلا، قال الجرجاني[١]: هذه اللفظة التي هي قولهم: في حال كذا توهم بعض الناس أنه كالتوقيت لمجيئه، فإنه بمنزلة أن تقول: جاءني في الوقت الذي كان فيه راكبا، وهذا خطأ، لأن المراد بالحال هو الصفة والهيئة لا الوقت، يدلك على هذا أن الحال جواب كيف، وكيف لا يسأل بها عن الوقت، بل عن الوصف والهيئة، فإذا قلت: كيف زيد؟ فمعناه، أسقيم هو أم صحيح؟

ولا يريد أهو في طلوع الشمس أم في حال غروبها؟

أقول: ومما يدل على أن الحال غير الظرف أنك تجمع بين الحال وظرف في كلام واحد، فيه فعل واحد، نحو: جاء زيد اليوم راكبا، والفعل الواحد لا يكون له ظرفا زمان."[٢].

وخلاصة ما ذكره اللورقي في الرد عليه: أن الحال ليست من أسماء الزمان، وأنها تقع في جواب (كيف) التي يسأل بها عن الهيئة لا عن الوقت، والجمع بين الظرف والحال لفعل واحد يدل على اختلافهما، لأن الفعل لا يعمل في ظرفين.

ثالثا: جواب ابن عمرون:

وقد أول ابن عمرون (جاء زيد والشمس طالعة) بتقدير مفرد، كأنه قال: جاء زيد مبكرا مع طلوع الشمس، وذلك في رده على صدر الأفاضل الذي نقله ناظر الجيش، حيث قال: **"قال ابن عمرون: لمّا لم يقف على المسألة نسب القوم إلى السّهو، وبيان الحال سهل؛ لأنّ معناه: (مبكرا) وشبهه مما يساعد عليه المعنى."[٣].**

---

(١) هذا النص في شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني صـ٨٢ تحقيق خديجة محمد حسين، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى.

(٢) المحصل في شرح المفصل لعلم الدين اللورقي صـ ١٠٨، دراسة وتحقيق عبيد بن أحمد المالكي، رسالة دكتوراه، من باب (التحذير) إلى نهاية خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس).

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٥/ ٢٣٣٨).

وقدره ابن فلاح بـ(موافقا)، بعد أن ذكر الآية: ﴿يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ﴾، والبيت: (والطير في وكناتها)، حيث قال: "**فإن قيل: فكيف يصح أن يكون قوله: والشمس طالعة، وما شاكله صفة هيئة الفاعل؟**

قلنا: التقدير: موافقا طلوع الشمس، وموافقا اهتمام طائفة أنفسهم، وموافقا كون الطير في وكناتها، والموافقة صفة هيئة الفاعل."[١].

ونقل ذلك أبو حيان[٢]، وبهاء الدين السبكي[٣]، والصبان[٤].

وأصل هذا مأخوذ من كلام الإمام عبد القاهر في كتاب مفقود له يسمى: (المسائل المشكلة)، نقل عنه الإسفندري هذا النص، حيث قال: "**قلت: وقد ذكر عبد القاهر في مسائله المشكلة: الحال زيادة في الخبر وبيان للصفة والهيئة التي تكون في وقوع الفعل، وهذه الزيادة لا تكون مستقلة خبرا بنفسها، فإذا قلنا: جئته والشمس طالعة، يجب ألا يؤخذ فيه بظاهر العبارة، أعني: أنهم وإن كانوا يقولون في مثل هذه الجمل: إنها للحال، فليس المعنى أنها حال على الحقيقة، بل على أن لها شبها بالحال، من حيث كان طلوع الشمس مقارنا للمجيء كالركوب، وإن لم يكن حالا في الحقيقة، لأن طلوع الشمس لا يكون منك في حال شيء، ولا يكون خبرا عنك.**"[٥].

---

(١) شرح الكافية في النحو لمنصور بن فلاح اليمني ٦٧١/٢، دراسة وتحقيق: نصار بن محمد، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٦٠٥)، التذييل والتكميل (٩/ ١٦٨).

(٣) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/ ٥٥٥).

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٢٨٢).

(٥) شرح المفصل للإسفندري(المقتبس في توضيح ما التبس) ٩٦/١، لفخر الدين علي بن عمر الإسفندري ٦٩٨هـ، من أول (باب المفعول فيه) حتي نهاية باب (ومن أصناف الاسم الخماسي)، تحقيق مطيع الله بن عواض السلمي دكتوراه بأم القرى.

ومن لفظة عبد القاهر: **"مقارنا للمجيء"** يتبين أنها أصل لكل من أول هنا بقوله: مقارنا، أو موافقا، أو مبكرا، والله أعلم.

رابعا: جواب الزمخشري:

أن هذه الجمل لما أشبهت الظروف حذف منها الضمير، وكانت الواو هي الرابطة، وذلك حيث قال: **" فإن قلت: زعمتَ أنّ قوله: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ﴾ حال في أحد وجهي الرفع، وليس فيه ضمير راجع إلى ذي الحال. قلت: هو كقوله:**

وقَد أغتَدي وَالطّيرُ في وُكُنَاتِهَا(١)

وجئت والجيشُ مصطفٌّ، وما أشبهَ ذلكَ منَ الأحوالِ التي حكمُها حكمُ الظروفِ، ويجوز أن يكون المعنى: وبحرها، والضمير للأرض. "(٢).

ذكر هنا وجهين: اكتفى بالواو في الأول، وقدر الضمير في الآية في الوجه الثاني.

وهذا-أيضا-كلامه في المفصل: **" ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع إلى ذي الحال إجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه، تقول أتيتك وزيد قائم، ولقيتك الجيش قادم. "**(٣).

---

(١) والشاهد فيه: (والطير في وكناتها) حيث وقعت الجملة حالا، وقد خلت من ضمير يربطها بما قبلها، فقيل في ذلك: استغنت بواو الحال عن الضمير.

(٢) الكشاف تحقيق شيحا ٨٣٩.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٩٢)، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣١): قال ابن يعيش: " وقوله: "إجراء لها مجرى الظرف"، فيعني بالظرف "إذ"، وقد شبه سيبويه واو الحال بـ "إذ" وقدرها بها. وذلك من حيث كانت "إذ" منتصبة الموضع، كما أن الواو منتصبة الموضع، وأن ما بعد "إذ" لا يكون إلا جملة كما أن الواو كذلك. وكل واحد من الظرف والحال يقدر بحرف الجر، فإذا قلت: "جاء زيد وسيفه على عاتقه"، كأنك قلت: "جاء زيد في هذه الحال"، والحال مفعول فيها كما أن الظرف كذلك. فكما أن الجملة بعد "إذ" لا تفتقر إلى ضمير يعود إلى ما قبلها، فكذلك ما بعد الواو، وهذا معنى قوله: "لانعقاد الشبه بينهما". ٣١/٢.

وأصل ذلك: تقدير سيبويه في هذه الآية، حيث قال: " **وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت: إن زيدا منطلقٌ وعمرا ظريفٌ، فحملته على قوله-عز وجل-: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾[١]. وقد رفعه قومٌ على قولك: لو ضربتَ عبدَ الله وزيدٌ قائم ما ضرك، أي: لو ضربت عبد الله وزيدٌ في هذه الحال، كأنه قال: ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلامٌ والبحر هذا أمره، ما نفدت كلمات الله."**[٢].

أعربه حالا وقدر المعني الذي يتناسب: والبحر هذا أمره.

توجيه آخر للزمخشري:

وقد نقل الإسفندري توجيها آخر للزمخشري: وذلك حيث قال: " **قال صاحب الكتاب: قولك: أتيتك وزيد قائم ليست الحال هنا بيان هيئة الفاعل ولا المفعول، ولكنها بيان لازم الفاعل والمفعول، وقد استمر في كلام العرب العبارة عن الملزوم باللازم، فاللازم هنا زمان الإتيان، فكأنه هنا بيان ذاتها."**[٣].

فهو بيان لازم الفاعل والمفعول هنا.

وقد نقل ذلك أيضا حسام الدين السنغاقي في كتابه[٤].

---

(١) لقمان: ٢٧.

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٤٤).

(٣) المقتبس في توضيح ما التبس ٩٦/١.

(٤) ينظر: شرح السنغاقي (الموصل في شرح المفصل) ٢/ ٥٥٦ لحسين بن علي بن حجاج السنغاقي ٧١٤هـ تحقيق أحمد حسن أحمد نصر من (قسم الأسماء) إلى نهاية (مبحث الكنايات)، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى.

الترجيح:

ومما سبق يمكن القول بأن مثل قولهم: جاء زيد والشمس طالعة يعرب حالا، ولا يصح إعرابه ظرفا، وأن (الواو) حلت عند الجمهور مكان الضمير الرابط، ويمكن أن يقدر: جاء زيد مقارنا طلوع الشمس، أو موافقا، أو جاء مبكرا، وقد زال الإشكال، والله أعلم.

المطلب العاشر: اسم (لا) النافية للجنس

اشترط سيبويه في **(لا) النافية للجنس** أن يكون معمولها نكرة، وذلك حيث قال: **"ولا تعمل (لا) إلا في النكرة، تُجعل معها بمنزلة: (خَمسَةَ عَشَرَ)."**[١].

وبناء على ذلك فاللام عند سيبويه[٢] في قول العرب: (لا أبا لك) مقحمة بين المتضايفين حتى يكون (أبا) في صورة النكرة فيصح دخول (لا) عليه، وإعمالها فيه، والدليل على نية الإضافة وجود (الألف) في: (أبا)؛ وذلك لأن قياس كلام العرب في: (الأسماء الستة) إذا كانت مفردة أن يحذف منها الحرف الأخير فيقولون: (لا أب لك)، وقد ذكر ابن هشام مذاهب النحاة في توجيه قولهم: (لا أبا لك) بإثبات الألف في: (أبا)، وأورد عليها إشكالا، وذلك حيث قال: **"وقوله[٣]: (لا أبا لكم)، (لا) نافية للجنس، و(أبا) اسمها، وهو معرب، والكاف والميم مضاف إليه، و(اللام) زائدة لتأكيد معنى الإضافة، فلا تتعلق بشيء، وأقحمت بين المتضايفين، كما أقحمت بينهما في قوله:**

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي ... وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا [٤]

وهي معتد بها من وجه دون وجه، أما وجه الاعتداد: فإن اسم (لا) التبرئة لا يضاف إلى المعرفة، فهذه (اللام) مزيلة لصورة الإضافة، وأما وجه عدم الاعتداد فهو: أن ما قبلها معرب بدليل ثبوت الألف،

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٨٨).

(٢) ينظر: السابق (٢/ ٢٧٦).

(٣) هذا جزء من بيت من قصيدة (بانت سعاد) لكعب بن زهير، والبيت بتمامه:

فَقُلْتُ خَلّوا سَبِيلِي لَا أَبَا لَكُمْ ... فَكُلّ مَا قَدّرَ الرّحْمَنُ مَفْعُولُ

(٤) البيت من الكامل، وهو لسعد بن مالك في: العمدة في محاسن الشعر وآدابه (١/ ٨٧)، وديوان الحماسة لأبي تمام صـ٩٠، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ١٩٢)، و الحلل في شرح أبيات الجمل (ص: ١٧٥)، وقوله: "وضعت أراهط" الأراهط: جمع رهط، وهم العشيرة والقوم، وفي مقاييس اللغة (٢/ ٤٥١): أَيْ أَرَاحَتْهُمْ مِنَ الدُّنْيَا بِالْقَتْلِ. والشاهد فيه: يا بؤس للحرب حيث أقحمت اللام بين المتضايفين، والدليل على إقحامها نصب (بؤس)، والمنادى ينصب إذا كان مضافا.

وإنما يعرب اسم (لا) إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف[١] ، هذا قول سيبويه والجمهور[٢]، ويشكل عليه قولهم: (لا أبا لي)؛ ولا يجوز أن تعرب الأسماء الستة بالأحرف إذا كانت مضافة للياء، وذهب هشام وابن كيسان وابن مالك[٣] إلى أن اللام غير زائدة، وأنها ومصحوبها صفة للأب، فيتعلق بكون محذوف مرفوع أو منصوب[٤] ، وأنهم نزلوا الموصوف منزلة المضاف؛ لطوله بصفته، ولمشاركته للمضاف في أصل معناه، إذ معنى (أبوك) و(أب لك) شيء واحد، ويشكل عليه أن الأسماء الستة لا تعرب بالحروف إلا إذا كانت مضافة، وأنهم يقولون: لا غلامي له، فيحذفون النون، ويجاب عنهما: بأن شبيه الشيء جارٍ مجراه، وعلى القولين فيحتاج إلى تقدير الخبر، وذهب الفارسي[٥] وابن يسعون[٦] وابن الطراوة إلى أن (اللام) غير زائدة[٧]، وأنها ومجرورها خبر، فيتعلق بكون محذوف مرفوع، وأن اسم (لا) مفرد مبني، ولكنه جاء على لغة[٨] من يقول:

---

(١) وذلك مثل: لا طالب علم ممقوت، ولا طالبا علما ممقوت.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٢٧٦-٢٨٠، وينظر: المقتضب (٤/ ٣٧٣-٣٧٤)، والأصول في النحو (١/ ٣٨٩)، واللامات (ص: ١٠٠-١٠٣)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١٧-٢٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ١٤)، وشرح القصائد العشر (ص: ١٢٨)، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٤٩، والمفصل (ص: ١٠٧)، والمحاجة بالمسائل النحوية ١١٢-١١٣، وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٢٩)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٨١)، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٧١٤، وترشيح العلل ١٥٢، وشرح الجمل لابن الفخار ٣/١٠٢٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٢.

(٤) كأنك قلت: لا أبا لك كائن، فتكون لك صفة للنكرة، والخبر: كائن.

(٥) سار الفارسي على قول الجمهور في: التعليقة على كتاب سيبويه (٢/ ٢٥-٣١)، والشيرازيات ١٧٢، والمسائل الحلبيات (ص: ٣١١)، والمسائل المنثورة ٩٥-٩٦، ومختار التذكرة٢٠٨، ٤٠٤، والإيضاح ١٩٧.

(٦) اتبع ابن يسعون أبا علي فنقل عنه وجهين في إعراب هذه الكلمة: الأول: وفاقا لقول الجمهور، والثاني: أن تكون (لك) صفة لأب، ينظر ذلك في: المصباح لابن يسعون لوحة (٦٧-٦٨) مخطوطة رقم (١٢٧١) بمكتبة راغب باشا التركية.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤١٥، التذييل والتكميل ٥/٢٥٥، وشرح الجمل لابن الفخار ٣/١٠٢٦.

(٨) وهم: بنو الحارث وبطن من ربيعة كما في سر الصناعة ٢/٣٣٩ يلزمون المثنى الألف في أحوال الإعراب الثلاثة، ويحمل الأسماء الستة عليه فيجعلها بالألف أيضا.

إن أباها وأبا أباها...[١]

ويرده أمران: أحدهما: أن الذي يقول: (جاءني أباك) بعض العرب، والذي يقول: (لا أبا لزيد) جميع العرب.

والثاني: قولهم: (لا غلامي لي) بحذف النون، واعلم أن قولهم: (لا أبا له) كلام يستعمل كناية عن المدح والذم، ووجه الأول: أن يراد نفي نظير الممدوح بنفي أبيه، ووجه الثاني: أن يراد أنه مجهول النسب، والمعنيان محتملان هنا، أما الثاني فواضح؛ لأنهم لما لم يغنوا عنه شيئا أمرهم بتخلية سبيله ذاما لهم، وأما الأول فعلى وجه الاستهزاء."[٢].

وجه الإشكال:

تبين من خلال نص ابن هشام أنه ذكر ثلاثة آراء للعلماء في هذا التركيب، وقد استشكل منها رأيين:

الأول: رأي سيبويه الذي يجعل (أبا) مضافا إلى (الكاف)، و(اللام) مقحمة بينهما.

---

(١) من الرجز، والبيت بتمامه:

إن أَبَاهَا وأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

في ديوان أبي النجم العجلي صـ ٤٥٢ جمع وشرح وتحقيق د محمد أديب عبد الواحد، ونسبه بعضهم إلى رؤبة وألحق بديوانه صـ١٦٨، ونسبه آخرون إلى رجل من أهل اليمن، ونسب أبياتا تلحق هذا البيت (يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا ...) صاحب الدلائل في غريب الحديث قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد (المتوفى: ٣٠٢هـ) تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص نسبهما إلي أبي النجم ١/ ٤٢٢. والشاهد فيه: أن بعض العرب وهم: بنو الحارث وبطن من ربيعة كما في سر الصناعة ٢/٣٣٩ يلزمون المثنى الألف في أحوال الإعراب الثلاثة، ويحمل الأسماء الستة عليه فيجعلها بالألف أيضا.

(٢) شرح قصيدة (بانت سعاد) لابن هشام صـ ٢٨٨-٢٩٠ ، تحقيق: عبد الله عبد القادر.

ووجه الإشكال عليه: أنهم يقولون: (لا أبا لي)؛ والأسماء الستة إذا أضيفت إلى (ياء المتكلم) حذفت منها الحرف الأخير: الألف) أو (الواو) أو (الياء) في أحوال الإعراب الثلاثة: الرفع أو النصب أو الجر؛ لئلا يؤدي إلى الثقل باجتماع حرفي علة.

والثاني: رأي هشام وابن كيسان وابن مالك، وهو: أن تكون (اللام) ومجرورها صفة، ونزل الموصوف منزلة المضاف.

والإشكال عليه من وجهين: الأول: أن الأسماء الستة إذا كانت مفردة لا تعرب بالحروف، بل بالحركات، والثاني: أنهم يقولون: لا غلامي له فيحذفون النون من المثنى؛ كأنهم يشيرون بذلك إلى أنه مضاف.

وقد رد ابن هشام الرأي الثالث: وهو أحد رأيي الفارسي، ورأي ابن الطراوة، وابن يسعون، وهو: أن اللام ومجرورها خبر (لا)، وقد جاءت (أبا) بالألف على لغة (القصر): لغة من يجعل الأسماء الستة بالألف في أحوال الإعراب الثلاثة، وهم بنو الحارث بن كعب وبطن من ربيعة[١].

وقد رده من وجهين: أحدهما: أن الذي يقول: (جاءني أباك) بعض العرب، وهم بنو الحارث بن كعب، والذي يقول: (لا أبا لك) جميع العرب.

والثاني: قولهم: (لا غلامي لي) بحذف النون، فلو صح حمل (أبا) على القصر لأنه على صورة المقصور، فلا يصح حمل (لا غلامي له) عليه؛ لأنه على صورة المثنى بدليل حذف (النون) بلا تأويل[٢].

---

(١) ينظر: سر الصناعة ٣٣٩/٢.

(٢) ينظر: شرح بانت سعاد ٢٨٩-٢٩٠.

دراسة وتفصيل:

الرأي الأول: رأي سيبويه والجمهور:

يرىٰ الخليل وسيبويه، وتبعهما جمهور النحاة[١]: أن قولهم : (لا أبا لك) قد أضيف (أبا) إلىٰ الضمير: (الكاف)، ودخلت (اللام) لإصلاح اللفظ؛ وذلك أن (لا) النافية لا تعمل في المعارف، فدخلت اللام لتفصل بين (أبا) و(الكاف)؛ حتىٰ لا يكون علىٰ صورة المعرفة، فيقبح دخول(لا) عليه، وإعمالها فيه، وقد قال في ذلك سيبويه: " **اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: (لا غلامَ لك) كما يقع من المضاف إلىٰ اسم، وذلك إذا قلت: لا مثلَ زيد. والدليل علىٰ ذلك قول العرب: (لا أبا لك)، ولا (غلامَيِّ لك)، ولا (مُسلمَيِّ لك)، وزعم الخليل-رحمه الله-أن (النون) إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة، وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك، في معنىٰ: لا أبالك، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا كسقوطه في: لا مثل زيد، فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم علىٰ حاله قبل أن تجيء (اللام)؛ إذ كان المعنىٰ واحدا**"[٢].

أدلة هذا الرأي:

أولا: أن (لا أبا لك) و(لا أباك) معناهما واحد، وإنما جيء بـ(اللام) توكيدا للإضافة[٣].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٧٦-٢٨٠، وينظر: المقتضب (٤/ ٣٧٣-٣٧٤)، والأصول في النحو (١/ ٣٨٩)، واللامات (ص: ١٠٠-١٠٣)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١٧-٢٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ١٤)، وشرح القصائد العشر (ص: ١٢٨)، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٤٩، والمفصل (ص: ١٠٧)، والمحاجاة بالمسائل النحوية ١١٢-١١٣، وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٢٩)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٨١)، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٧١٤، وترشيح العلل ١٥٢، وشرح الجمل لابن الفخار ١٠٢٥/٣.

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٧٦-٢٧٧).

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٨٣)، والمقتضب (٤/ ٣٧٤)، والأصول في النحو (١/ ٣٨٩)، واللامات (ص: ١٠٠).

ثانيا: أن (لا أبا لك) حمل على المنادى في إقحام (اللام) كما في قولهم: (يا بؤس للحرب)، و(يا بؤس للجهل)[١].

ثالثا: ثبوت الألف في: (أبا) دليل على الإضافة؛ لأن الأسماء الستة لا تعرب بالحروف إلا إذا كانت مضافة[٢].

رابعا: سقوط النون من المثنى في: (لا غلامي لك) دليل على الإضافة.

الرأي الثاني: رأي هشام وابن كيسان وابن مالك:

ذهب هشام، وابن كيسان، وابن مالك إلى أن هذه الأسماء ليست مضافة، بل هي مفردة، و(اللام) ومجرورها صفة لها، وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد، والنون من المثنى، والخبر محذوف[٣]، قال في ذلك ابن مالك بعد أن رد وجه الإضافة: **"ولكنهم قصدوا إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجر ومجرورها، ولم يفصل بينهما، وذلك أن الصفة يتكمل بها الموصوف كما يتكمل المضاف بالمضاف إليه، فإذا انضم إلى ذلك كون الموصوف معلوم الافتقار إلى المضاف إليه، وكون الصفة متصلة بالموصوف، وكونها باللام التي يلازم معناها الإضافة غالبا، وكون المجرور صالحا أن يضاف إليه الأول، تأكد شبه الموصوف بالمضاف، فجاز أن يجرى مجراه فيما ذكر من الحذف والإثبات."**[٤].

وقد بين ابن مالك في هذا النص أوجه الشبه بين الموصوف والمضاف، وهي: أن الصفة تكمل الموصوف بتخصيصه إن كان نكرة، وبتوضيحه إن كان معرفة، كما يكتمل المضاف بإسناده إلى المضاف إليه بتخصيصه بالإضافة أو تعريفه، وإضافة إلى ذلك فقد دخلت (اللام) التي معناها

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٧٨).

(٢) ينظر: الخصائص (١/ ٣٤٢).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥٤/٥.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٦١-٦٢).

الإضافة غالبا، وصلاحية المجرور بها للإضافة إليه، وكون المضاف مفتقر إلى المضاف إليه كما تتصل الصفة بالموصوف؛ فتأكد بكل ذلك شبهه بالمضاف فأجري مجراه.

أدلة ابن مالك:

أولا: على القول بالإضافة فإما أن تكون محضة فيلزم عليها كون اسم (لا) معرفة؛ وهو غير جائز، وإما أن تكون غير محضة فيلزم عدم النظير؛ لأن الإضافة غير المحضة تأتي في الأسماء العاملة عمل الفعل كـ(محمد ضارب زيدا)، والأسماء المعطوفة على ما لا يدخل إلا على النكرة: كـ(رب رجل وأخيه)، ويلزم-أيضا- تأكيد غير المحضة، وهي لا يعتنى بها فتؤكد[١].

ثانيا: لا عذر في مثل ذلك بفصل (اللام) بينهما لفظا؛ وذلك لوجود نية الإضافة، ووجودها كاف في التعريف.

ثالثا: احتجاجهم بقولهم: يا بؤس للحرب، أو للجهل سهله كون إضافته محضة، ويمكن تقدير أن في آخره (ألفا) قد حذفت للضرورة.

رابعا: أنه لو كان هناك نية للإضافة لحذفت (الألف) وكسر ما قبل ياء المتكلم إشعارا باتصالها بالياء تقديرا، نحو: لا أبِ لي، ولا أخِ لي، ولكنهم قالوا: لا أبا لي؛ فدل على عدم الإضافة.

الرأي الثالث: رأي الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة:

يرى الفارسي-في أحد قوليه[٢]-وابن يسعون نقلا عن الفارسي[٣]، وابن الطراوة أن (اللام) ومجرورها هي الخبر، وثبتت الألف في (أبا) على لغة القصر: لغة من يجعل الأسماء الستة بالألف في

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٦١-٦٢).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ٢٥٥).

(٣) اتبع ابن يسعون أبا علي فنقل عنه وجهين في إعراب هذه الكلمة: الأول: وفاقا لقول الجمهور، والثاني: أن تكون (لك) صفة لأب، ينظر ذلك في: المصباح لابن يسعون لوحة (٦٧-٦٨) مخطوطة رقم (١٢٧١) بمكتبة راغب باشا التركية.

أحوال الإعراب الثلاثة، وقد نقل ذلك (ابن جني) عن (أبي علي الفارسي) فقال: **"وأنشد أبو علي عن أبي الحسن:**

تقول ابنتي لما رأتني شاحبا ... كأنك فينا يا أبات غريب[١]

قال: فهذا تأنيث (أبا)، وإذا كان كذلك جاز جوازًا حسنًا أن يكون قولهم: (لا أبا لك): (أبا) منه اسم مقصور، كما كان ذلك في: (أخا لك)؛ ويحسنه أنك إذا حملت الكلام عليه جعلت: (له) خبرًا، ولم يكن في الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر، غير أنه يؤنس بمعنى إرادة الإضافة قول الفرزدق:

...ظَلَمْتَ ولكنْ لا يدَيَّ لكَ بالظُّلْمِ[٢]

فلهذا جوزناهما جميعًا."[٣].

تبين من خلال النص أن الفارسي يجيز في (لا أبا لك) وجهين: الأول: سار فيه على رأي الجمهور، وهو: أن (اللام) مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، والثاني: أن (أبا): الألف فيه لام الكلمة، وقد جاء على اللغة المذكورة.

---

(١) هذا البيت نسب في نوادر أبي زيد لرجل اسمه أبو الحدرجان، واختلفوا في الألف في (أبات)، فعند الفارسي أنه رد لام الكلمة كما في كتاب الشعر ١٧٠-١٧١، وأورده الجوهري في الصحاح ٢٢٦١/٦ على أنه أراد: يا أبتاه، فقدم الألف على التاء، وعند أبي حيان في الارتشاف ٢٢٨١/٥ أنه أراد: يا أبت، فأقحم الألف زيادة.

(٢) عجز بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه تحقيق: فاعور، صـ٥٨٧، والبيت بتمامه:

ولوْ كُنْتَ مَوْلى الظِّل أوْ في ظلالِهِ ... ظَلَمْتَ ولكنْ لا يدَيْ لكَ بالظلْمِ

واستشهد به الفارسي على الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام المقحمة توكيدا للإضافة.

(٣) الخصائص (١/ ٣٣٩)

أدلة هذا الرأي:

أولا: استدل ابن يسعون[١] على امتناع الإضافة هنا بما منعه سيبويه في الكتاب في قولهم: لا أخا-فاعلم-لك، حيث لا يجوز الفصل هنا عند سيبويه.

وقد عارض ذلك أبو حيان فقال: " **فلا دليل في ذلك؛ لأن الفصل بين المتضايفين بجملة الاعتراض سائغ.**"[٢].

ثانيا: قد جعل ابن يسعون قولهم: (لا يدي لك) من قبيل ما قاله النحويون بالقياس، ولم يرد به السماع من كلام العرب، وذلك حيث قال: "**(وقولهم: لا غلامي لك) قياس من النحويين على (لا أبا لك).**"[٣].

وقد جعل أبو حيان ذلك باطلا، ثم قال: " **بل نقلوه من العرب، وحكى ذلك سماعًا الدينوري والسيرافي.**"[٤].

واستدل على وروده ببيت الفرزدق السابق: **(لا يدَيْ لكَ بالظُّلْمِ).**

ثالثا: وذكر أبو حيان أن ابن الطراوة استدل على كون المذكور خبرا بأنه لو كان (الخبر) محذوفا لكان زمانا أو مكانا، وهذا باطل، ووجه بطلانه أنك لم ترد نفي الأب في زمان أو مكان فحسب، ويكون (الأب) و(الأخ) مثبتين في غير هذا، وليس المراد ذلك.

---

(١) ينظر ذلك في: المصباح لابن يسعون لوحة (٥٠) مخطوطة رقم (١٢٧١) بمكتبة راغب باشا التركية.

(٢) التذييل والتكميل (٥/٢٥٨).

(٣) المصباح (٥٠).

(٤) التذييل والتكميل (٥/ ٢٥٩)

وعارضه أبو حيان فقال: " **وأما ما استدل به ابن الطراوة فليس التقدير كما ذكر، بل التقدير: لا أبا لك في الوجود، وإذا نفي أن يكون للمخاطب أب في الوجود كان معناه ومعنى "لا أبا لك" -إذا جعلت (لك) خبرًا-واحدًا.** " [١].

رابعا: استشهد ابن الطراوة على أن (لك) هو الخبر بقول سليمان بن عبد الملك: " **أشهد أنه لا أبا له ولا ولد ولا صاحبة، وأشهد أن الخلق جميعاً عباده.** "[٢]، وذلك حين سمع أعرابيا يقول:

رَبَّ العِبادِ، مَا لَنا وَمَا لَكا ... قَدْ كُنْتَ تَسْقِينا فَمَا بدَا لَكا

أَنْزِلْ عَلَيْنَا الغَيْثَ، لَا أَبَا لَكا[٣]

وقد عارض أبو حيان ذلك فقال: " **وأما تفسير سليمان قول الأعرابي على معنى الإخبار بالمجرور فلا يمنع من إجازة الوجه الآخر، بل حمل الكلام على أحد محتمليه.** "[٤].

هذا، وقد سبق أن ذكرنا أن ابن هشام رد هذا الوجه[٥]؛ لأن قولهم:(لا أبا لك) يتكلم بها كل العرب، بخلاف: جاءني أباك، وأنهم يقولون: لا غلامي لك؛ فإن صح حمل الأول على أنه لغة، فماذا يصنعون في هذا؟

---

(١) التذييل والتكميل (٥/ ٢٥٩)

(٢) ينظر: الكامل في اللغة والأدب (٣/ ١٥٩).

(٣) هذا رجز مجهول القائل، وهو في: الكامل (٣/ ١٥٩)، والعقد الفريد (٢/ ١٠٠)، ونثر الدر في المحاضرات (٣/ ٤١)، ومحاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء (٢/ ٤٩٠)، ومجمع الأمثال (١/ ١٣٣)، واستشهد به ابن الطراوة على أن (لك) يكون خبرا على كل حال، وعليه فليست اللام زائدة وليس هنا إضافة.

(٤) التذييل والتكميل (٥/ ٢٥٩).

(٥) ينظر: شرح بانت سعاد ٢٨٩-٢٩٠.

وقد رده أبو حيان من وجه آخر، وهو: " **أن (لا أبا لك) و(لا أخا لك) جاء على لغة القصر، و (لك) في موضع الخبر، فيحتاج إلى إثبات أن قائل (لا أبا لك) و(لا أخا لك) إذا استعملوهما مفردين لم يحذفوا لاميهما، وذلك شيء لا يعرف أحد نقله عن أرباب هذه اللغة.**"[١].

وتابعهما في ذلك ناظر الجيش[٢].

جواب ابن هشام عن الإشكال:

وقد أجاب ابن هشام عن رأي سيبويه ورأي ابن كيسان وابن مالك فقال: " **ويجاب عنهما: بأن شبيه الشيء جارٍ مجراه، وعلى القولين فيحتاج إلى تقدير الخبر.**"[٣].

ولا شك أن هذا الجواب مأخوذ من قول ابن مالك: " **الصفة يتكمل بها الموصوف كما يتكمل المضاف بالمضاف إليه، فإذا انضم إلى ذلك كون الموصوف معلوم الافتقار إلى المضاف إليه، وكون الصفة متصلة بالموصوف، وكونها باللام التي يلازم معناها الإضافة غالبا، وكون المجرور صالحا أن يضاف إليه الأول، تأكد شبه الموصوف بالمضاف، فجاز أن يجرى مجراه فيما ذكر من الحذف والإثبات.**"[٤].

الترجيح:

ومما سبق ظهر لنا أن ابن هشام أجاب بجواب واحد عن رأيي الجمهور وابن مالك، وهذا الجواب دليل على أنه سوى بينهما، فلم يرجح أحدهما على الآخر، ولكنه رد رأي الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة، وظهر ذلك من تعبيره بقوله: "**ويرده أمران.**"[٥].

---

(١) التذييل والتكميل (٥/ ٢٥٨).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد (٣/ ١٤٢٣).

(٣) شرح قصيدة بانت سعاد ٢٨٩.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٦٢).

(٥) ينظر: شرح قصيدة بانت سعاد ٢٨٩.

وبناء على ذلك: فلا أرى حرجا في قبول رأي الجمهورالذين قالوا بأن قولهم : (لا أبا لك) قد أضيف (أبا) فيه إلى الضمير: (الكاف)، ودخلت (اللام) لإصلاح اللفظ؛ وذلك أن (لا) النافية لا تعمل في المعارف، فدخلت اللام لتفصل بين (أبا) و(الكاف)؛ حتى لا يكون على صورة المعرفة ، على أن مثل ذلك مما خالف قياس كلام العرب، لكن ورد به السماع، فلا حرج أن يقبل، ويحفظ ولا يقاس عليه.

هذا، والله-تعالى-أعلم.

المطلب الحادي عشر: تقدم خبر (ما) الحجازية على اسمها

تعمل (ما) في لغة أهل الحجاز عمل (ليس)؛ فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وشبهت (ما) بـ(ليس) في العمل، لاشتراكهما في الدلالة على النفي، والدخول على المبتدأ والخبر، وكان القياس فيهما ألا تعمل؛ وذلك لأنها من الحروف المشتركة لا المختصة، فهي تدخل على الأسماء (ما قائم محمد)، والأفعال: (ما قام محمد)[١]، ويشترط في إعمال (ما) عمل (ليس) شروط:

الأول: ألا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم ألغي عملها، كقولك: ما قائم محمد، وقال العكبري: "**وَيبْطل عَملهَا بِتَقْدِيم مَعْمُول الْخَبَر كَقَوْلِك: مَا طعامَكَ زيدٌ آكل؛ لأنَّ مَعْمُول الْخَبَر لَا يَقع إلاَّ حَيْثُ يَقع الْعَامِل فتقديمه كتقديم الْعَامِل.**"[٢].

الثاني: ألا ينتقض النفي بـ(إلا)، فإن انتقض ألغيت، نحو: ما محمد إلا قائم.

الثالث: ألا تدخل عليها (إن) النافية، فإن قلت: ما إن زيد قائم بطل عملها، لأن (إن) كفتها عن العمل، و(إن) تكون للنفي مثلها، ونفي النفي إثبات[٣].

وقد ذكر ابن هشام إشكالا في بيت للفرزدق ظاهره أن (ما) عملت مع تقدم خبرها على اسمها، وذلك حيث قال: " **زَعَمَ ابن مالك[٤] وابنُه[٥] أنّ (ما) قد تَعمَلُ مَعَ تقدُّم خبرها، كقوله:**

---

(١) ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو للأعلم الشنتمري صـ١٢٨، تحقيق د. حسن هنداوي.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٧٧).

(٣) ينظر في إعمال (ما) وشروطها في : الكتاب ٥٧/١، وما بعدها، والمقتضب (٤/ ١٨٨) وما بعدها، والأصول في النحو (١/ ٩٧)، ومجالس العلماء للزجاجي (ص: ٢٤١)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي(١/ ٣٢٢)، وعلل النحو (ص: ٤٥١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١١٢)، والإنصاف (١/ ١٣٤)، والفصول الخمسون ٢٠٨، وشرحها لابن إياز ٥٠٣/٢، وغير ذلك كثير.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٥٧)، شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٦٩).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٠٤).

(فأصبَحُوا قد أعادَ اللهُ نِعمتَهم ... إذْ هُمْ قريشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ)[١]

وهذا البيتُ حملَهُ سيبويه على ما ذكرنا من إعمال (ما) مع تقدّم خبرِها، وهو مُشكلٌ؛ لأن الفرزدق تميميٌّ، وبنو تميم لا يعملون (ما) مع تأخُّرِ خبرها، فكيف مع تقدّمه.

وقد أُجيب: بأنّه أرادَ أنْ يتشبه بالحجازيين فلم يَدْرِ ما شرطُ إعمالِها عندهم، وبأنَّهُ أرادَ أنْ يُخَلِّصَ الكلامَ للمدح، لأنَّك إذا قُلْتَ: ما مثلُكَ أحدًا، فنفيت الأحدية، احتمل المدح والذمَّ، فإن نصبتَ المثل ورفعتَ (أحدًا) تعيَّنَ للمدح.

وفي الجوابين نظرٌ؛ لأن الشاعرَ إذا جازَ أنْ يَغْلطَ في لغةٍ غيره جازَ أنْ يَغْلَطَ في لغةِ نفسهِ، وزالتِ الثّقةُ بكلامهِ، ولأنّ السياقَ يعيّن الكلامَ للمدحِ.

وقال غيرُ سيبويه: لا إعمال في البيت، ثم قيل: (مثلَهم) مبتدأ، وفتحتُه بناء؛ لإبهامهِ ولإضافتِه لمبني، مثل: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ۝٢٣﴾ [٢] فيمن قرأه بالفتح، وقيل: حالٌ من (بشر) وحُذِفَ الخبرُ، والأصل: ما في الوجود بَشرٌ مثلُهم، برفع (مثل) على الصفة للنكرة، ورُدَّ بأن معاني الأفعال لا تعمل مضمرة، وقيل: ظرف، والمعنى: ما بَشَرٌ في مكان مثل مكانهم، ثم أنيبَتِ الصفةُ عن الموصوف، والمضافُ إليه عن المضاف. ورُدَّ بأنّ الصفة إنّما تخلف الموصوف إذا اختصَّتْ بجنسهِ؛ ولهذا جازَ: رأيتُ كاتبًا، وامتنع: رأيتُ طويلاً."[٣].

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه صـ ١٦٧، شرح أ. علي فاعور، والشاهد فيه: (ما مثلهم بشر)؛ حيث إن الظاهر عند سيبويه تقديم خبر (ما): مثلهم، على اسمها: بشر، وهو عنده شاذ، لا يكاد يعرف، وفيه تأويلات أخرى ستأتي.

(٢) الذاريات: ٢٣.

(٣) تخليص الشواهد ٢٨١-٢٨٣ بتصرف يسير.

وجه الإشكال:

في قوله: (**ما مثلهم بشر**)، حيث إن ظاهر هذا البيت إعمال (ما) الحجازية مع تقدم خبرها على اسمها، وهذا لا يجوز؛ لأن (ما) عامل ضعيف، فإذا تقدم خبرها على اسمها ألغي إعمالها، قال عبد القاهر: "**اعلم أن (ما) فرع على (ليس) فلا يتصرف تصرفه، لا يجوز أن تقول: ما منطلقا زيد، فتعمل (ما) مع تقديم الخبر على الاسم، كما تقول: ليس منطلقا زيد؛ إذ الفرع لا يقوى قوة الأصل، وليس الشيء إذا شبه بالشيء أجري مجراه في كل شيء.**"[١].

وقد نسب ابن هشام إعمال (ما) مع تقدم خبرها إلى ابن مالك وابنه، أما ابن مالك فإنه قال: "**وقد تعمل متوسطا خبرها، وموجبا بـ(إلا)، وفاقا لسيبويه في الأول، وليونس في الثاني.**"[٢].

ويتضح من كلامه تعبيره بصيغة التقليل، وقد أجاز ذلك-أيضا-ابن الأثير[٣].

وظاهر كلام ابنه بدر الدين خلاف ما نقل عنه، وذلك حيث قال-بعد ذكر بطلان عملها لو انتقضت الشروط المذكورة-: "**وكذلك لو تقدم الخبر، لأن (ما) عامل ضعيف، لا قوة لها على شيء من التصرف، فلذلك لم تعمل حال تقدم خبرها على الاسم إلا فيما ندر من قول الفرزدق.**"[٤].

وأجاز ابن مالك إعمال (ما) مع تقدم خبرها بناء على الإجماع السكوتي من العرب على صحة هذا التركيب في بيت الفرزدق؛ فلم يعترض عليه أحدهم، ولو كان مخالفا عندهم لنقل اعتراضهم عليه[٥]، قال في ذلك ابن مالك: "**والجواب عن الثاني: أن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئته، ولو جرى شيء**

---

(١) المقتصد ٤٣٣/١.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٥٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٦٩).

(٣) ينظر: البديع ٥٦٩/١.

(٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٠٤).

(٥) ينظر: الاقتراح في أصول النحو طبعة القلم (ص: ١٦٤).

من ذلك لنقل، لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك لو اتفق، ففي عدم ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده، والله أعلم."[١].

ويتضح من خلال ما سبق أن ابن هشام نسب إعمال (ما) مع تقدم الخبر إلى ابن مالك وابنه، ولم ينسبه إلى سيبويه، فلم يقل -مثلا-: زعم سيبويه وابن مالك. إلى آخره، بل قال: **"وهذا البيت حمله سيبويه على ما ذكرنا"**، وحمل سيبويه البيت على ذلك لا يعني إجازته له، ولكن ابن مالك هو الذي نسب إلى سيبويه إجازة إعمال (ما) مع تقدم خبرها، استنباطا من قوله: **"وهو كقول بعضهم: هذه ملحفة جديدة، في القِلَّةِ."**[٢]. وهو في ذلك تابع للمازني والمبرد، وقد نقل الزجاجي ذلك عن المازني حيث قال: **" قال أبو عثمان: زعم سيبويه في بيت الفرزدق:**

(فأَصبَحُوا قد أعادَ اللهُ نِعمتَهم ... إذْ هُمْ قريشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ)

إن بعض العرب إذا قدم خبر ما نصب بها، وهذا وهمٌ منه؛ لأنه قال: بعض العرب يشبه (ما) بـ(ليس)، فكما يقدم خبر (ليس) كذلك يقدم خبر (ما)، وهذا لا يجوز؛ لأن (ليس) فعل، و(ما) حرف جاء لمعنى، وكان القياس أن يكون (ما) بما بعده مبتدأ وخبرا، وهي لغة بني تميم." [٣].

ونسبة القول بإجازة إعمال (ما) مع تقدم خبرها إلى سيبويه غير مسلم لهم؛ وذلك لأن سيبويه عقب على ذلك فقال: "وهذا لا يَكاد يُعْرَف، كما أنّ ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [٤]ذلك، ورُبَّ شيء هكذا، وهو كقول بعضهم: هذه ملحفة جديدة، في القِلَّةِ."[٥].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١.

(٢) الكتاب ٦٠/١.

(٣) مجالس العلماء للزجاجي (ص: ٨٩)، وينظر رأي المبرد في المقتضب ١٩٢/٤، والانتصار لابن ولاد ٥٦.

(٤) ص: ٣.

(٥) الكتاب ٦٠/١.

وذكر السيرافي أن سيبويه حكىٰ ما سمع، حيث قال: " **قال أبو سعيد: حكىٰ سيبويه أن بعض الناس نصب (مثلهم) وجعله علىٰ وجه الخبر في هذا البيت، ثم استبعده وقال: (هذا لا يكاد يعرف)، إلا أنه حكىٰ ما سمع.** "[١].

وقال أبو علي القيسي: " **وسيبويه-رحمه الله-إذا تكلم في الشواذ في كتابه، فمن عادته في كثير منها، أن يقول: "ربَّ شيءٍ هكذا"، يريد، أنه قليل نادر، كقوله في باب (ما)** "[٢].

والشيء الذي لا يكاد يعرف شاذ نادر لا يقاس عليه، وقال أبو حيان: **"وإنما قال: "وزعموا أن بعضهم قال". ثم قال: "وهذا لا يكاد يعرف"، نفىٰ المقاربة، والمقصود نفي العرفان كقوله: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[٣]، فإذا كان قوله هذا فكيف ينسب إليه أنه أجاز نصب الخبر مقدمًا؟ وقد نص النص الذي لا يحتمل التأويل أنه يرفعه، وأن مثل: (وإذ ما مثلهم بشر) لا يكاد يعرف، فكيف يبنىٰ علىٰ ما لا يكاد يعرف قانون، فيسوغ نصب الخبر تسويغًا جائزًا؟ هذا تحميل لكلامه ما لا يحتمله.** "[٤].

وقال المرادي: " **ونسبه ابن مالك إلىٰ سيبويه، وفي نسبته إليه نظر، لأن سيبويه إنما حكاه عن غيره.** "[٥].

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢٩/١.

(٢) إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٩٢).

(٣) النور: ٤٠.

(٤) التذييل والتكميل ٢٧٢/٤.

(٥) الجنى الداني (ص: ٣٢٣).

أجوبة الإشكال:

الجواب الأول:

أن إعمال (ما) مع تقدم خبرها شاذ لا يقاس عليه، وهذا رأي سيبويه حيث قال: **"وزعموا أنّ بعضَهم قال، وهو الفرزدق:**

فأَصبَحُوا قد أعادَ اللهُ نِعمتَهُم ... إذْ هُمْ قريشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وهذا لا يَكاد يُعْرَف، كما أنّ: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [١] كذلك، ورُبَّ شيء هكذا، وهو كقول بعضهم: هذه ملحفة جديدة، في القِلَّةِ."[٢].

وقد نسبه إلى سيبويه ابن ولاد[٣]،والرماني[٤]، وأبو علي القيسي[٥]، وابن عصفور[٦]، وابن هشام[٧]، وناظر الجيش[٨]، وخالد الأزهري[٩].

---

(١) ص: ٣.

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٦٠).

(٣) ينظر: الانتصار لابن ولاد صـ ٥٥.

(٤) ينظر: شرح الرماني لكتاب سيبويه المجلد الأول تحقيق: محمد إبراهيم يوسف ١/ ٢٤٠، رسالة بجامعة أم القرى.

(٥) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٩٢).

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٦.

(٧) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٢٨٢).

(٨) ينظر: تمهيد القواعد (٣/ ١٢٠٤).

(٩) ينظر: شرح التصريح (١/ ٢٦٥).

الجواب الثاني: أنه نصبه ضرورة؛ لأنه أراد أن يخلص الكلام للمدح، ذكره ابن عصفور[١]، ونسبه أبو حيان إلى الأعلم الشنتمري[٢]، ونسبه البغدادي إليه أيضا[٣]، وهو للأعلم حيث قال: "**وَالَّذِي حمله عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ أصحّ عِنْدِي وَإِن كَانَ الفرزدق تميمياً؛ لأَنّه أَرَادَ أَن يخلّص الْمَعْنى من الإِشْتِرَاك؛ فلم يبال إفساد اللفظ مع إصلاح المعنى وتحصينه، وَذَلِكَ أَنه لَو قَالَ: (وإِذْ مَا مثلهم بشر) بِالرَّفْع لجَاز أَن يتوهّم أَنه من بَاب مَا مثلك أحدا إِذا نفيت عَنهُ الإنسانية والمروءة، فَإِذا قَالَ: مَا مثلهم بشر بِالنّصب لم يتَوَهَّم ذَلِك، وخلص الْمَعْنى للمدح دون توهّم الذمّ، فتأمّله تَجدهُ صَحِيحا.**"[٤].

وعارضه ابن عصفور فقال: "**وهذا باطل؛ لأنَّ ما قبله وما بعده يدلّ على أنّه قصد المدح.**"[٥].

الجواب الثالث: أنه خطأ من الفرزدق، حيث إنه تميمي لا عمل لـ(ما) عنده، ولكنه أراد أن يتشبه بالحجازيين فلم يعلم شرط إعمالها عندهم، فأخطأ، وقد ذكر ذلك السيرافي[٦]،

---

(١) ينظر: شرح الجمل ٥٦/٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٦٨).

(٣) ينظر: خزانة الأدب: ١٣٤/٤.

(٤) تحصيل عين الذهب تحقيق د. زهير عبد المحسن ص٨٥-٨٦.

(٥) شرح الجمل ٥٦/٢.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٢٩).

والفارسي[١]،والرماني[٢]، وعبد القاهر الجرجاني[٣]، والأعلم الشنتمري[٤]، وأبو البركات الأنباري[٥]، والعكبري[٦]، وابن معطٍ[٧]، وابن إياز[٨]، والنيلي[٩]، وابن النحاس[١٠].

وعارض ابن عصفور تخطئة الفرزدق فقال: **" وهذا باطل؛ لأنَّ العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته.".**

ونقل ذلك عنه أبو حيان[١١].

وأجاب ابن مالك عنه بسكوت العرب عن تخطئته، فيعد ذلك إجماعا سكوتيا[١٢].

وذكر البغدادي أن العربي لا يمكن أن يغلط لسانه، وإنما يجوز غلطه في المعاني [١٣].

---

(١) ينظر: التعليقة ١/٩٧.

(٢) ينظر: شرح الرماني ١/٢٤١.

(٣) ينظر: المقتصد ١/٤٣٣.

(٤) ينظر: النكت ١/٢٨٦.

(٥) ينظر: أسرار العربية (ص: ١٢١).

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٧٧).

(٧) ينظر: الفصول الخمسون ٢٠٨.

(٨) ينظر: شرح الفصول لابن إياز صـ٢/٥٠٤، تحقيق محمد صفوت، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة رقم ٢٨٤٧.

(٩) ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٢/٣٦.

(١٠) ينظر: التعليقة على المقرب ٢٠٨.

(١١) ينظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٦٧).

(١٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٣، و الاقتراح في أصول النحو، طبعة القلم، (ص: ١٦٤).

(١٣) ينظر: خزانة الأدب ٤/١٣٤.

الجواب الرابع: أن (مثلهم) مبتدأ، وقد اكتسب المضاف من المضاف إليه البناء، ففتحته فتحة بناء، وذلك كما خرج بعضهم الفتح في (مثل) في قوله-تعالى-:﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾[1]، وهذا قول ابن عصفور، وقد رجحه[2].

وذكر ذلك ابن إياز[3]، وأبو حيان[4]، وابن هشام[5]، وناظر الجيش[6]، وخالد الأزهري[7]، والسيوطي[8].

وعبر عن ذلك الزمخشري فقال: **"فتح (مثلهم) لأنه أضافه إلى غير متمكن."**[9].

وقد أجاز الزمخشري البناء في (مثل) لوقوعها موقع حرف التشبيه (كأن)، وذلك حيث قال: **"ويجوز أن يبنيه لوقوعه موقع (كأن) للتشبيه، على تقدير: (كهم)."**[10].

وعارض ابن مالك بناء (مثل)، وذلك حيث قال: **" ولا ينبغي لـ(مثل) أن يجرى مجرى (غير)؛ لأنه وإن وافقه في أن دلالته على معناه لا تتم إلا بما يضاف إليه، فقد خالفه بمشابهة التام في الدلالة في قبول**

---

(١) الذاريات: ٢٣.

(٢) ينظر: شرح الجمل ٢/٥٧، والمقرب ١/١٠٢.

(٣) ينظر: شرح الفصول ٢/٥٠٤.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٦٨).

(٥) ينظر: أوضح المسالك (١/ ٢٨٢)، ومغني اللبيب ٤٨٧، وتخليص الشواهد ٢٨٣.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد (٣/ ١٢٠٦).

(٧) ينظر: شرح التصريح (١/ ٢٦٥).

(٨) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي – ط المجمع (١/ ٤٩٢).

(٩) المحاجاة بالمسائل النحوية تحقيق د. بهيجة باقر صـ ١٤٢.

(١٠) السابق صـ١٤٣.

التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه، وكل ما استشهدوا به على البناء مخرّج على الإعراب أحسن تخريج."[١].

الجواب الخامس: أن (مثلهم) حال من (بشر)، والخبر محذوف، وتقدير الكلام: ما في الوجود بشر مثلهم، فمثلهم في -الأصل-صفة، فلما حذف الخبر وتقدمت الصفة على الموصوف أعربت حالا، كما يقولون: فيها قائما رجل، وهذا رأي المازني[٢]والمبرد[٣].

وقد نقله عنهما كثير من النحويين[٤].

وعلى هذا الوجه اعتراض من وجهين: الوجه الأول: أن العامل في الحال الخبر، وهو عامل معنوي؛ وقد حذف على هذا الرأي، ولا يجوز عمله محذوفا؛ لأنه لا دليل على حذفه كما ذكر ابن السيرافي[٥]؛ وذلك لأن معاني الأفعال لا تعمل مضمرة، وقد ذكر ذلك ابن هشام[٦]، وابن خروف[٧]، وغيرهما.

وقد سبق ابن ولاد إلى ذكر ذلك[٨]، ونقله الفارسي[٩].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٦٣).

(٢) ينظر: مجالس العلماء ٩٠.

(٣) ينظر: المقتضب ١٩٢/٤.

(٤) ينظر في ذلك: شرح السيرافي ٣٢٩/١، والمسائل المنثورة ١٩٤، والتعليقة ٩٥/١، وشرح الرماني ٢٤٠/١، والمقتصد ٤٣٣/١-٤٣٤ ، والنكت ٢٨٦/١، وشرح أبيات الجمل للبطليوسي ٢٣٢، وأسرار العربية ١٢١/١، وشرح الجمل لابن خروف٥٨٩/٢، واللباب ١٧٧/١، والتخمير ٥٢٣/١، والفصول ٢٠٨، وشرح الفصول ٥٠٤/٢، وشرح العوامل المائة النحوية في علم العربية لخالد الأزهري صـ١٨١، وغير ذلك.

(٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه (١/ ١١٣).

(٦) ينظر: تخليص الشواهد ٢٨٣.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٥٨٩/٢.

(٨) ينظر: الانتصار ٥٦.

(٩) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه (١/ ٩٦).

الوجه الثاني: أن الحال تكون فضلة يستغنى عنها، وهنا ليست كذلك، وهذا لابن مالك حيث قال: **"والجواب عن الأول أن الحال فضلة، فحق الكلام أن يتم بدونها، ومعلوم أن الكلام هنا لا يتم بدون (مثلهم)، فلا يكون حالا."**[١].

الجواب السادس: أنه ظرف، وفيه وجهان: الوجه الأول: أن يكون ظرفا بمعنى: بدل، فيكون معنى (ما مثلهم): ما بدلهم، ونسب ابن عصفور ذلك للكوفيين[٢].

الوجه الثاني: أنه-في الأصل-صفة لظرف، والتقدير: ما بشر في مكان مثل مكانهم، ثم أنيبت الصفة (مثل) عن الموصوف (مكان)، وأنيب المضاف (مثل) عن المضاف إليه (مكانهم).

وقد عارض ابن عصفور ذلك فقال: **" وهذا باطل؛ لأنّه تقدَّم أنّه لا يحذف الموصوف إلا إذا كانت الصفة خاصة، و(مثل) ليس من الصفات الخاصة، أو يتقدَّم ما يدلّ على المحذوف."**[٣].

الجواب السابع: أن تقديم خبر (ما) على اسمها لغة لبعض العرب، ولكنها قليلة، وقد نقلها الفارسي عن الجرمي حيث قال: **" الجرمي في كتابه: إن ناساً قد رووا عن العرب نصب الخبر في "ما" مقدما، نحو "ما منطلقاً زيدٌ" قال: وليس ذلك بكثير والأجود الرفع."**[٤].

وقال الفارسي فيما يبطل نصبه ويجب رفعه، لاختلال شرط (ما): **"وكذلك إن قدمت الخبر عليه فقلت: ما منطلق زيد، وما مسيء من أعتب، وقد زعموا أن قوما ينصبون هذا، والأعرف الأكثر غير ذلك."**[٥].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٧٣).

(٢) ينظر: شرح الجمل ٢/٥٧.

(٣) السابق ٢/٥٧.

(٤) المسائل البصريات ٢/٨٥٧.

(٥) الإيضاح ١٢١-١٢٢ تحقيق د. كاظم مرجان.

ففي قوله: "**وقد زعموا أن قوما ينصبون هذا.**" دليل على أنها لغة قليلة؛ بدليل (قد).

قال عبد القاهر: "**وقد زعموا أن قوما ينصبون هذا أنهم يقولون: ما منطلقا زيد.**"[١].

ونقل ذلك أبو حيان عن الجرمي فقال: "**أجاز الفراء أن تقول: ما قائمًا زيد، وحكي الجرمي أن ذلك لُغَيَّةٌ، وحكي: (ما مسيئًا من أعتب).**"[٢].

وهي لغة لا يعتد بها، قال أبو البركات: " **ومنهم من قال: إنها لغة لبعض العرب، وهي لغة قليلة، لا يعتدّ بها.** "[٣].

ونقل العكبري -كذلك- أنها لغة ضعيفة[٤].

الترجيح:

من خلال ما سبق تبين اختلاف العلماء في تأويل هذا البيت، وأن بعضهم -مثل: ابن هشام وابن عصفور- قد رجح أن الفتح في هذا البيت للبناء، لاكتساب المضاف من المضاف إليه البناء، لكننا لو قلنا بذلك في هذا البيت فإننا لا يمكن لنا القول بذلك في قولهم: ما مسيئا من أعتب، وما منطلقا زيد، ولذلك يمكن القول بأن هذه لغة ضعيفة سمعت عن العرب لكنها شاذة، يحفظ ما ورد منها ولا يقاس عليه، والله -تعالى- أعلى وأعلم.

---

(١) المقتصد ٤٣٣/١.

(٢) التذييل والتكميل (٤/ ٢٦٦).

(٣) أسرار العربية (ص: ١٢١).

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٧٧).

المبحث الرابع: المستثنى في كلمة الشهادة

الاسم المستثنى إما أن يكون في جملة موجبة فيجب النصب على الاستثناء كقولنا: قام القوم إلا زيدا، وإما أن يكون في جملة منفية فيجوز النصب على الاستثناء، أو الإتباع على أنه بدل، كقولنا: ما قام القوم إلا زيدا أو إلا زيد، فإن كان النفي بلا النافية للجنس كقولنا: (لا أحد فيها إلا زيد)، وقولنا: (لا إله إلا الله)[١]، فإنه يجوز في لفظ(زيد)، وفي لفظ الجلالة: (الله) النصب على الاستثناء،

---

(١) تنظر المسألة في: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٨٢)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٣٥/٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٣٦/١، وغرائب التفسير ١٨٨/١، ورسائل في اللغة لابن السيد ٢٩٣-٢٩٥ تحقيق د. وليد السراقبي، والمسائل والأجوبة لابن السيد نسخة مصورة من مكتبة الإسكوريال رقم (١٥١٨) لوحة ٢٧، والمفصل في صنعة الإعراب (ص: ٥٢)، ومسألة في كلمة الشهادة للزمخشري، منشورة بمجلة مجمع دمشق عدد ٦٨ ص ٨٢، وما بعدها، وفي الحصائل اللغوية للدكتور الدالي ٢٠٤/٣، وكشف المشكلات ١١٨/١، ٢١٠، والغرة في شرح اللمع ٤٨٣/٢، ، وإعراب لامية الشنفرى (ص: ١٤١)، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي (ص: ١٤٧)، والتبيان للعكبري ١٣٢/١، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٤٥)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٣)، وحواشي المفصل ص٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨٥)، والاستغناء ٣٠٧، وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٠٠)، والتذييل والتكميل (٥/ ٣٠٢)، و البحر المحيط ط العلمية (١/ ٦٣٧)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٥٨)، وإعراب (لا إله إلا الله) المنسوب إلى ابن هشام الأنصاري المنشور بمجلة الجامعة الإسلامية في العددين (٨١-٨٢)، تحقيق د. حسن موسى الشاعر، وقد أعاد نشره عام ٢٠٠٢ لابن الصائغ، وقد قام الأستاذ الدكتور رباح اليمني بنشره في مجلة الدراسات اللغوية (م٢ ع٢/٢٠٠٠) تحت عنوان: المرقاة لاعراب (لا إله إلا الله) لابن الصائغ، وتمهيد القواعد ١٤٢٨/٣، والمقاصد الشافية (٣/ ٣٥٩)، وشرح الجمل لابن الفخار ٩٦٨، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٥٤٤)، والأشباه والنظائر ٥٦٩/٣، وهمع الهوامع (١/ ٥٣٠)، وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده (١/ ١٠٩)، والتجريد في إعراب كلمة التوحيد (١٧-١٨-١٩)، وكنز السعادة في شرح الشهادة ٥١-٥٢، والدرر السنية لزكريا الأنصاري٥١٠/١، وعجالة ذوي الانتباه في إعراب (لا إله إلا الله) ص٣٤١ مجلة الدرعية ع٤٧-٤٨ السنة الثانية عشرة، ورسالة الفضالي في إعراب (لا إله إلا الله) (مجلة كلية التربية للبنات م ٢١(٤) ٢٠١٠) بالجامعة الإسلامية، وحاشية الصبان ٢١٥/٢.

والرفع على البدل من محل (لا) واسمها، أو من محل اسمها قبل دخولها، وقد قال سيبويه في ذلك:

"ومما أجري على الموضع، لا على ما عمل في الاسم: لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله، فـ(لا أحدَ) في موضع اسم مبتدأ، وهي ههنا بمنزلة: (من أحدَ) في: (ما أتاني)، ألا ترى أنك تقول: ما أتاني من أحدٍ لا عبدُ الله ولا زيدٌ؛ من قبل أنه خلفٌ أن تحمل المعرفة على (مِن) في ذا الموضع."[(١)].

وقد استشكل ابن هشام الرفع على البدل من محل اسم (لا)، وذلك في جملة شواهد وأمثلة ذكرها، وذلك حيث قال:

" وَقَول بَعضهم فِي (لَا إِلَه إِلَّا الله): إِن اسْم الله-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-خبر (لَا) التبرئة، وَيَردهُ أَنَّهَا لَا تعْمل إِلَّا فِي نكرَة منفية، وَاسم الله تَعَالَى معرفَة مُوجبَة، نعم: يَصح أَن يُقَال: إِنَّه خبر لـ(لَا) مَعَ اسْمهَا؛ فَإِنَّهُمَا فِي مَوضِع رفع بِالِابْتِدَاءِ عِنْد سِيبَوَيْه[(٢)]، وَزعم أَن المركبة لَا تعْمل فِي الْخَبَر[(٣)]؛ لِضَعْفِهَا بالتركيب عَن أَن تعْمل فِيمَا تبَاعد مِنْهَا وَهُوَ الْخَبَر، كَذَا قَالَ ابْن مَالك[(٤)]، وَالَّذِي عِنْدِي أَن سِيبَوَيْه يرى أَن المركبة لَا تعْمل فِي الِاسْم أَيْضا؛ لِأَن جُزْء الشَّيْء لَا يعْمل فِيهِ، وَأما (لَا رجل ظريفا) بِالنّصب فَإِنَّهُ عِنْد سِيبَوَيْه مثل: يَا زيد الْفَاضِل بِالرَّفْع، وَكَذَا الْبَحْث فِي: (لَا إِلَه إِلَّا هُوَ) للتعريف والإيجاب أَيْضا، وَفِي: لَا إِلَه إِلَّا إِلَه وَاحِد للْإِيجَاب، وَإِذا قيل: لَا مُسْتَحقًّا لِلْعِبَادَةِ إِلَّا إِلَه وَاحِد، أَو إِلَّا الله لم يتَّجه الِاعْتِذَار الْمُتَقَدّم؛

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣١٧).

(٢) قال في الكتاب (٢/ ٢٩٣): "وقال الخليل رحمه الله: يدلك على أن (لا رجلَ) في موضع اسم مبتدأ مرفوع، قولك: لا رجلَ أفضلُ منك؛ كأنك قلت: زيدٌ أفضل منك.".

(٣) قال سيبويه في الكتاب (٢/ ٣٠٠): "لما صار خبرا جرى على الموضع؛ لأنه ليس بوصف ولا محمول على لا، فجرى مجرى: لا أحدَ فيها إلا زيد."، وهذا نص صريح في أن (لا) لا تعمل في الخبر؛ بدليل قوله: "ولا محمول على (لا)" مع إقراره أنه خبر.

(٤) ذكر ابن مالك هذا الكلام وهو يشرح مذهب سيبويه، وذلك حيث قال في شرح التسهيل (٢/ ٥٥): " وكذا مع التركيب على الأصح" فنبهت بذلك على ما ذهب إليه سيبويه من أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول (لا)؛ لأن شبهها بإن ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة، وجزء كلمة لا يعمل، فمقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم والخبر..".

لِأَن (لَا) فِي ذَلِك عاملة فِي الِاسْم وَالْخَبَر لعدم التَّرْكِيب، وَزعم الْأَكْثَرُونَ أَن المرتفع بعد (إِلَّا) فِي ذَلِك كُله بدل من مَحل اسْم (لَا)، كَمَا فِي قَوْلك: مَا جَاءَنِي من أحد إِلَّا زيد، ويشكل على ذَلِك أَن الْبَدَل لَا يصلح هُنَا لحلوله مَحل الأول، وَقد يُجَاب بِأَنهُ بدل من الِاسْم مَعَ (لَا)؛ فانهما كالشيء الْوَاحِد، وَيصِح أَن يخلفهما، وَلَكِن يذكر الْخَبَر حِينَئِذٍ، فَيُقَال: الله مَوْجُود، وَقيل: هُوَ بدل من ضمير الْخَبَر الْمَحْذُوف."[١].

وجه الإشكال:

لفظ الجلالة معرفة، وعلى القول بأنه بدل من محل اسم (لا) فهو مشكل؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، ولا يمكن تسليط (لا) النافية للجنس على لفظ الجلالة؛ ولا إحلاله محل اسمها؛ لأنها لا تعمل في معرفة، وما بعد (إلا) موجب، وهي -أيضا- لا تعمل في موجب.

قال ابن مالك في ذلك: **" ورفعت المبدَل من اسم "لا" لأنه في موضع رفع بالابتداء، ولم تحمله على اللفظ فتنصبَه لأنه معرفة موجب، و(لا) إنما تعمل في منكّر منفيّ."[٢].**

وقال أبو حيان في إعراب: (هو) من قوله: (لا إله إلا هو): **" وَتَقْرِيرُ الْبَدَلِ فِيهِ -أَيْضًا- مُشْكِلٌ عَلَى قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ بَدَلٌ مِنْ (إِلَهٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ تَكْرَارِ الْعَامِلِ، لَا تَقُولُ: لَا رَجُلَ إِلَّا زِيدٌ."[٣].**

وقال ابن الصائغ: " قلت: وقد استشكل من قاعدة: أن البدل لا بد أن يصحّ إحلاله في محل المبدل منه، وهو على نيّة تكرار العامل، ولا يصحّ تكرار "لا" لو قلت: إلا عبد الله في قولك: لا أحد فيها إلا عبد الله. لم يجزْ."[٤].

---

(١) مغني اللبيب (ص: ٥٣٨-٥٣٩).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨٥).

(٣) البحر المحيط في التفسير ط العلمية (١/ ٦٣٧).

(٤) المرقاة ١٥٠.

دراسة ملخصة حول توجيه الرفع في لفظ الجلالة:

وقد بين النحاة الأوجه التي تحتمل رفع لفظ الجلالة، وهي تتلخص في ستة أوجه[١]:

أولا: أن خبر (لا) محذوف، و(إلا الله) بدل من موضع (لا) مع اسمها، أو من موضع اسمها قبل دخولها، والتقدير: لا إله موجود إلا الله، أو: لا إله لنا، أو نحو ذلك، وهذا هو الإعراب المشهور لدى كثير من النحاة[٢].

ثانيا: أن خبر لا محذوف، كما سبق، والإبدال من الضمير المستكن فيه، وهذا الوجه اختاره أبو حيان[٣].

ثالثا: أن الخبر محذوف-أيضا-، و(إلا الله) صفة لـ(إله) على موضع (لا) مع اسمها، أو موضع اسمها قبل دخول (لا)، وذلك بأن تكون (إلا) بمعنى: (غير) ذكر ذلك الأعلم[٤]، وغيره[٥].

---

[١] ينظر: إعراب (لا إله إلا الله) المنسوب لابن هشام ص٤٢، والمرقاة لابن الصائغ ١٣٣.

[٢] ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٨٢)، والمسائل المنثورة ١٠٤، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٣٦/١، وغرائب التفسير ١٨٨/١، وكشف المشكلات ١١٨/١، ٢١٠، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي (ص: ١٤٧)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٤٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٧٥)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨٥)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٠٠)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٥٨)، والمرقاة ١٤٩، والمقاصد الشافية (٣/ ٣٥٨)، والتجريد في إعراب كلمة التوحيد (١٧-١٨-١٩)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٥٤٤)، وهمع الهوامع (١/ ٥٣٠)، والدرر السنية لزكريا الأنصاري١/ ٥١٠، وكنز السعادة في شرح الشهادة ٥١-٥٢.

[٣] ينظر: البحر المحيط ط العلمية (١/ ٦٣٧).

[٤] ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٣٥/٢.

[٥] في الغرة في شرح اللمع ٤٨٣/٢: ورفعوا على البدل والوصف، وينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٣)، وحواشي المفصل ص٨٨، المرقاة ١٥٦.

رابعا: أن يكون الاستثناء مفرغا، و(إله) اسم (لا) بني معها، و(إلا الله) الخبر، وهذا الوجه اختاره ناظر الجيش[١].

خامسا: أن (لا إله) في موضع الخبر، و(إلا الله) في موضع المبتدأ، وهذا رأي الزمخشري[٢].

سادسا: أن تكون (لا) مبنية مع اسمها، و(إلا الله) مرفوع بـ (إله) ارتفاع الاسم بالصفة، واستغني بالمرفوع عن الخبر، حملا لـ(إله) في الإعمال على اسم الفاعل واسم المفعول، نحو: ما مضروبٌ الزّيدان، وما قائِمٌ العَمّران[٣].

الجواب عن الإشكال:

وأجاب ابن هشام عنه بجوابين:

الجواب الأول:

أن لفظ الجلالة (الله) بدل من محل الِاسْم مَعَ (لَا)؛ وعلة ذلك عنده: أن (لا) واسمها كالشيء الواحد، ويذكر -حينئذ- الخبر، فيكون التقدير: الله موجود.

وهذا الذي ذكره ابن هشام مبني على قياس مذهب سيبويه في (لا) النافية للجنس واسمها؛ فإنهما عنده في موضع المبتدأ، وهو -أيضا- مذهب الخليل، وقد بين سيبويه ذلك حيث قال: **"وقال الخليل رحمه الله: يدلك على أن (لا رجلَ) في موضع اسم مبتدأ مرفوع، قولك: لا رجلَ أفضلُ منك، كأنك قلت: زيدٌ أفضل منك."[٤].**

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد (٣/ ١٤٣٠).

(٢) ينظر: مسألة في كلمة الشهادة للزمخشري، منشورة في الحصائل اللغوية ٢٠٨/٣، ومجلة مجمع دمشق م(٦٨) ٨٦/١.

(٣) ينظر: المرقاة ١٤٩.

(٤) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٩٣).

فقولك: (لا رجل) في محل (زيد) من قولك: (زيد أفضل منك)، أي: في محل المبتدأ.

فكذلك يكون البدل من (لا) واسمها؛ لأنهما في موضع المبتدأ، كما نص سيبويه على ذلك.

ورجح السيرافي هذا الوجه، وذلك حيث قال: " والأجود أن يرفع على البدل من موضع (لا)، كما أن الرفع في: (لا إله إلا الله) أقوى وأحسن من أن تقول: (لا إله إلا الله) فتنصب."[١].

الجواب الثاني:

أن يكون لفظ الجلالة بدلا من ضمير الْخَبَرِ الْمَحْذُوف، والتقدير: (لا إله موجود هو إلا الله).

وهذا مذهب أبي حيان حيث قال: **"وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ بَدَلًا مِنْ (إِلَهٍ) وَلَا مِنْ (رَجُلٍ) فِي قَوْلِكَ: لَا رَجُلَ إِلَّا زِيدٌ، إِنَّمَا هُوَ بدل من الضمير المستكن فِي الْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ، فَإِذَا قُلْنَا: لَا رَجُلَ إِلَّا زِيدٌ، فَالتَّقْدِيرُ: لَا رَجُلٌ كَائِنٌ أَوْ مَوْجُودٌ إِلَّا زِيدَ، كَمَا تَقُولُ: مَا أَحَدٌ يَقُومُ إِلَّا زِيدٌ، فَزَيْدٌ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (يَقُومُ)، لَا مِنْ (أَحَدٍ)، وَعَلَى هَذَا يَتَمَشَّى مَا وَرَدَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَلَيْسَ بَدَلًا عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ (لَا)، وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مَرْفُوعٌ مِنْ ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ، ذَلِكَ الضَّمِيرُ هُوَ عَائِدٌ عَلَى اسْمِ (لَا)، وَلَوْلَا تَصْرِيحُ النَّحْوِيِّينَ أنه بدل عَلَى الْمَوْضِعِ مِن اسمِ (لَا)، لَتَأَوَّلْنَا كَلَامَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ بِقَوْلِهِمْ: بَدَلٌ مِنَ اسْمِ (لَا)، أَيْ مِنَ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى اسْمِ (لَا)."[٢].**

تبين من خلال النص أن أبا حيان جعله بدلا من ضمير الخبر المحذوف، وجعله نظير قولهم: ما أحد يقوم إلا زيد، وذلك لأن (زيدا) بدل من الضمير الذي وقع فاعلا.

---

(١) شرح كتاب سيبويه (٣/ ٨٢)، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٧٥)، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٣٦/١.

(٢) البحر المحيط في التفسير ط العلمية (١/ ٦٣٧).

وقد أجاب العلماء عن ذلك بعدة أجوبة، وهي على النحو الآتي:

أولا: جواب الشلوبين:

وقد حُمِل الإبدال في لفظ الجلالة على أن يكون الكلام تاما بتقدير خبر لـ(لا) قبل (إلا): لا إله لنا أو في الوجود، فحمل على ما ذكر فيه الخبر، وذلك مثل قولهم: لا أحد فيها إلا عبد الله، والإشكال فيهما واحد، وقد جعل ابن الصائغ حكمهما واحدا[١]؛ وذلك لأن الاسم في المثال منفي بـ(لا)، وهو كذلك في كلمة الشهادة، وما بعد (إلا) في كل منهما معرفة.

وقد نقل أبو حيان عن الشلوبين جوابا عن الإشكال، وذلك حيث قال: " **قال الأستاذ أبو علي: "إن قلت كيف يكون (عبد الله) في قوله: (لا أحد فيها إلا عبد الله) بدلاً من (أحد)، وأنت لا يمكنك أن تحله محله؟**

فالجواب: أن هذا إنما هو على توهم: ما فيها من أحد إلا عبد الله؛ إذ المعنى واحد، وبلا شك أن هذا يمكنك فيه الإحلال، والتقدير: ما فيها إلا عبد الله""[٢].

ونقل ذلك ابن القيم[٣]، وابن الصائغ[٤]، وناظر الجيش[٥].

وهذا الرأي وجدته عند الرماني في شرحه (كتاب سيبويه)، وذلك حيث قال: "**فالحمل على الأول يكون على ثلاثة أوجه: حمل على اللفظ، وحمل على الموضع، وحمل على التأويل إذا كان الكلام قد وقع موقع ما يخالف إعرابه إعراب المذكور، إلا أنه يدل عليه، جاز أن يحمل الثاني على إعراب**

---

(١) ينظر: المرقاة ١٥٠.

(٢) التذييل والتكميل ٨/٢٢٢.

(٣) ينظر: بدائع الفوائد (٣/ ٦٢).

(٤) ينظر: المرقاة ١٥٠.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد (٥/ ٢١٤٨).

المقدر الذي دل عليه المذكور، كقولك: لا أحد فيها إلا عبد الله، فهذا يدل على التأويل؛ لأن تأويل (لا أحد فيها): ليس فيها أحد، فكأنك قلت: ليس فيها أحد إلا عبد الله."[١].

ثانيا: جواب ابن عصفور والسمين الحلبي:

وقد نقل أبو حيان جوابا لابن عصفور عن مثل ذلك فقال: **"وأجاب ابن عصفور عن هذا بأن قال: "لا يلزم أن يحل (إلا عبد الله) محل (أحد) الواقع بعد (لا)؛ لأن البدل إنما يلزم أن يكون على نية تكرار العامل، وقد حصل ذلك كله في هذه المسألة وأمثالها؛ ألا ترى أن (عبد الله) بدل من موضع (لا أحد) فيلزم أن يكون العامل فيه الابتداء، كما أن العامل في موضع (لا أحد) الابتداء."[٢].**

ونقل ذلك ابن القيم[٣]، وابن الصائغ[٤]، وناظر الجيش[٥].

أي: أن العامل هنا معنوي وهو الابتداء، حملا على أن (لا) واسمها في موضع المبتدأ، كما هو مذهب سيبويه، ولا يلزم الإشكال لأن التقدير على المعنى، لا على اللفظ.

وأجاب السمين بأنه لا يلزم هذا الإشكال؛ لأنهم جعلوا الإبدال على الموضع، فلا يلزمهم تكرير العامل، ولو جعلوه على اللفظ للزم ذلك، وقد بين ذلك فقال: **" وهذا الذي قالَه[٦] غيرُ مشكل لأنهم لم يقولوا: هو بدلٌ من اسمِ (لا) على اللفظِ حتى يَلْزَمَهم تكريرُ العاملِ؛ وإنما كان يُشْكِلُ لو أجازوا إبدالَه من اسمِ (لا) على اللفظِ، وهم لم يُجِيزوا ذلك لعدمِ إمكانِ تكريرِ العاملِ."[٧].**

---

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم) ص٣٩١، تحقيق: سيف عبد الرحمن، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى.

(٢) التذييل والتكميل (٨/ ٢٢٢).

(٣) ينظر: بدائع الفوائد (٣/ ٦٢).

(٤) ينظر: المرقاة ١٥٠.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد (٥/ ٢١٤٨).

(٦) يعني أبا حيان.

(٧) الدر المصون (٢/ ١٩٧-١٩٨).

وقد اتضح أنهم لما تعذر لديهم البدل على اللفظ انتقلوا إلى البدل على الموضع؛ ولذلك فلا يلزم من قال ذلك أن يقدر العامل على اللفظ، كأنه نسب إليه ما لم يقله، ولذلك قال ابن الحاجب: **" فبين ههنا أن البدل ينقسم فيه إلى ما يكون بدلاً من حيث اللفظ وإلى ما لا يستقيم فيه بدل اللفظ فينتقل فيه إلى البدل على المعنى. وهو كل موضع تعذر فيه تقدير العامل في المبدل منه بعد إلا."(١).**

الترجيح:

تبين مما سبق اختلاف آراء العلماء حول توجيه رفع لفظ الجلالة في: (لا إله إلا الله)، وذكر ابن هشام أن أكثر النحويين على أن لفظ الجلالة بدل من محل اسم (لا)، وقد وجه إليه إشكالا، وذلك لعدم صحة إحلاله محل الأول، وقد أجاب عنه بأنه بدل من محل (لا) واسمها، أو بدل من الضمير المحذوف، وذِكرُ ابن هشام هذين الجوابين دليل على ترجيحه لهما على الآراء الأخرى.

والذي أختاره هو ما ذهب إليه ابن عصفور والسمين، وهو أنه لا يلزم إحلال البدل محل المبدل منه في اللفظ هنا؛ وذلك لأنهم نصوا على أن الإحلال على الموضع، فكيف يطالبون بما تركوه وانصرفوا عنه إلى غيره، ولو أرادوا الإبدال على اللفظ للزمهم ذلك.

هذا، والله-تعالى-أعلى وأعلم.

---

(١) أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٧٦).

المبحث الخامس: (الاشتغال): وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الاسم الواقع بعد أداة مختصة بالأفعال

المطلب الثاني: الاسم المرفوع الذي بعده أمر أو نهي

المطلب الأول: الاسم الواقع بعد أداة مختصة بالأفعال

يجب نصب الاسم الواقع بعد أداة مختصة بالأفعال، وذلك مثل: أدوات الشرط والتحضيض، وقد بين ابن هشام ذلك فقال: " **إذا كان الاسم السابق على الفعل الناصب لضميره واقعًا بعد أداة مختصة بالفعل وجب نصبه، نحو: هلّا زيدًا لقيته، وإنّ زيدًا لقيتَهُ فأكرمْهُ.**" [١].

وقد ذكر ابن هشام شاهدا ورد منصوبا ومرفوعا، فأشكلت رواية الرفع عنده فأولها حيث قال: "**وربَّما رفع كقوله:**

(لا تجزعي إنّ منفسٌ أهلكتُهُ ... وإذا هلكتُ فعندَ ذلكِ فاجْزَعِي)[٢]

يروى بنصب (منفس)، وهي رواية سيبويه[٣]، وهي بتقدير: (أهلكت) فلا إشكال، وبرفعه وهي رواية الأخفش[٤]، فقيل: بتقدير فعل مطاوع لأهلكت، أي: إن هلك منفس، وهو رأي الناظم[٥]، وابنه[٦]؛ وذلك لأن (أهلك) مستلزم (لهلك)، ونظيره مع كل ما مر في قوله:

---

(١) تخليص الشواهد ٤٩٩-٥٠٠، وينظر: أسرار النحو لابن كمال باشا ١٣١.

(٢) البيت من الكامل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه صـ٨٤، جمع وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، وقد نسب إليه في الكتاب ١/١٣٤، والكامل ٣/٢١٧، ورواية سيبويه بنصب (منفسا) ، وهذه رواية الأخفش الأصغر في الاختيارين (ص: ٢٦٩)، قال ابن هشام: في تخليص الشواهد (ص: ٥٠٠) ومعناه: لا تجزعي على ما أتلفُهُ من المالِ، ولكن اجزعي إذا هلكت فإنَّك لا تجدين مَنْ يخلفني عليك مثلي.".

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ١٣٤).

(٤) ضُبِط البيت في معاني القرآن للأخفش١/٣٥٤ بالنصب، لكن سياق الكلام يقتضي أن يكون مرفوعا، وذلك لأن الأخفش قال: "وأن يكون رفع (أحداً) على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إنْ) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ.."، ثم ذكر بيتين ليدلل على ذلك، منها هذا البيت.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٤١).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٧٣).

أَسْقَىٰ الإلَهُ عَدَواتِ الوادي[١]

البيت، وقد مرّ، وقيل: هو بتقدير مثل الفعل المذكور، ولكن مبنيًا للمفعول أي: إنْ أُهلك منفس، وقيل: بل هو مبتدأ علىٰ أنه يجوز وقوع المبتدأ بعد أداة الشرط بشرط أن يخبر عنه بفعل، وهو رأي الأخفش والكوفيين، ولا يعوَّل عليه."[٢].

وجه الإشكال:

في رواية رفع (منفس)، وقد وقع بعد (إن) الشرطية، وهي أداة مختصة بالأفعال، فكان الواجب أن ينصب الاسم المشغول عنه علىٰ مذهب سيبويه وجمهور البصريين الذين لا يجيزون رفع الفعل بعد أداة الشرط علىٰ الابتداء[٣]، وقد نص سيبويه علىٰ ذلك فقال: **"وتقول في الخبر وغيره: إنْ زيدا تَرَه تضربْ، تَنصبُ (زيدا)؛ لأن الفعل أنْ يَلي (إنْ) أولىٰ، كما كان ذلك في حروف الاستفهام، وهي أبعدُ من الرفع لأنه لا يُبْنَىٰ فيها الاسم علىٰ مبتدأ."[٤].**

وإن جاء ما ظاهره وقوع الاسم بعد أداة الشرط فلا بد من تقدير فعل محذوف رافع لذلك الاسم، وذلك في نحو ما ورد هذا البيت كما سيأتي.

---

(١) هذا شطر من الرجز في ملحق ديوان رؤبة صـ١٧٣، والبيت بتمامه:

أسقى الإلهُ عُدُوات الوادي   وجَوْفَه كلَّ مُلِثٍ غادي

كلُّ أجشَّ حالكِ السّوادِ

والشاهد في قوله: (كل أجش) حيث رفع كل على أنه فاعل لفعل محذوف؛ وحذف لأنه دل عليه قوله: أسقى، وتقديره: سقاها كل أجش، وعدوات مفردها عدوة وهي جنبات الوادي، والمُلِثّ: من ألثَّ المطر أي: دام أياما، والأجش: السحاب الذي فيه شديد صوت الرعد، مستفاد من: المقاصد النحوية٢/٩٣٩.

(٢) تخليص الشواهد ٤٩٩-٥٠٠.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٨١.

(٤) الكتاب لسيبويه (١/ ١٣٤).

وأما الكوفيون والأخفش فيجوزون وقوع المبتدأ بعد (إن) الشرطية[١]، فـ(منفس) عندهم مبتدأ، وقد أجاز الأخفش في مثل هذا البيت وجهين: الأول: الرفع بتقدير فعل، والثاني: الرفع على الابتداء، وذلك حيث قال: " ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[٢]: **فابتدأ بعد (إن) ، وأن يكون رفع (أحداً) على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها؛ إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إنَّ) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ، كما قال:**

عاوِدٌ هَراةَ وإنْ مَعْمُورُها خَرِبا[٣]

وقال:

(لا تجزعي إنْ منفسا أهلكتُهُ ... وإذا هلكتُ فعندَ ذلكِ فاجْزَعِي)

وقد زعموا أن قول الشاعر:

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمامُها ... فَهَلاَّ الَّتِي عَنْ بينِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ[٤]

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٤٦١)، والمقاصد الشافية ٨١/٣، وفي ارتشاف الضرب ١٨٧٠/٤ نقله أبو حيان عن الكسائي.

(٢) التوبة: ٦.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وأَسْعِدِ اليومَ مَشْغُوفاً إذا طَرِبا

وهو من شواهد الكتاب ١١٢/٣، والمقتضب (٢/ ٧٤)، والأصول في النحو (٢/ ٢٣٢)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ٣٢١)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢٥٣٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٢١)، واستشهد به الأخفش على جواز رفع الاسم بعد (إن) على الابتداء، أو على تقدير فعل، ومنع البصريون الرفع على الابتداء، وحملوه على تقدير فعل.

(٤) البيت من الطويل، ونسب في المؤتلف والمختلف (ص: ٢٥٠) إلى زيد بن رزين بن الملوح، واستشهد به الأخفش على جواز رفع الاسم بعد (إن) على الابتداء، أو على تقدير فعل، ومنع البصريون الرفع على الابتداء، وحملوه على تقدير فعل، قال ابن مالك في شرح التسهيل (٢/ ١٤١): " فرفع نفسا بمات مقدرا لأنه لازم لأتاها حِمامها كلزوم انتفع لنفع.".

لا ينشد إِلاّ رفعاً وقد سقط الفعل على شيء من سببه. وهذا قد ابتديء بعد (إِنّ)، وإِنّ شئت جعلته رفعا بفعل مضمر."[١].

وذكر الرضي أن ما أجازه الكوفيون شاذ، وذلك حيث قال:" **ولا يجوز كونه مبتدأ، لامتناع: إن زيد لقيته، إلا ما حكى الكوفيون في الشاذ.**" وأنشد البيت[٢].

ولهذا ذكر ابن هشام أن هذا الرأي لا يعول عليه[٣].

الجواب عن الإشكال:

الجواب الأول:

أن يكون (منفس) فاعلا مرفوعا لفعل محذوف رافع له، دل عليه الفعل المذكور، وتقديره: إن هلك منفس أهلكته، لأن (أهلك) يستلزم (هلك)، ذكر ذلك ابن هشام، وهذا رأي المبرد حيث قال: "وَكَذَلِكَ: **(لَا تجزعي إِن منفِسٌ أهلكته) على أَن يكون المضمر (هلك).**"[٤].

وذكر ذلك السيرافي[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن مالك[٧]، وبدر الدين ابنه[٨]، وأبو حيان[٩].

---

(١) معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٥٤).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٩٣).

(٣) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٥٠٠).

(٤) المقتضب (٢/ ٧٨).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٤٨٣).

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢١٨).

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٤١).

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٧٣).

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٧٠)، و التذييل والتكميل (٦/ ٣٥٩).

وقد ذكر ابن مالك أن هذا الفعل المقدر هو الفعل المطاوع للفعل المذكور، لأنه لو قدر الفعل الموافق لنصب، لأنه متعدٍ، قال: " **بنصب (المنفس) على إضمار الموافق وبرفعه على إضمار المطاوع.** " [١].

الجواب الثاني:

وذكر ابن هشام وجها آخر للرفع، وهو: أن يكون (منفس) مرفوعا على أنه: (نائب فاعل) لفعل مبني لما لم يسم فاعله من لفظ الفعل المذكور، والتقدير: إن أُهلِكَ منفس أهلكته.

وقد ذكر ذلك أبو حيان حيث قال: " **وكذلك: إن منفس أهلكته، أي: إن أُهلِكَ منفس.** "[٢].

الترجيح:

من خلال ما سبق تبين لنا أن الاسم لا يقع مبتدأ بعد أداة الشرط، وهذا رأي البصريين، وهو ما رجحه ابن هشام واختاره، وأختار ما ذهب إليه ابن هشام والبصريون.

---

(١) **شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٤١).**

(٢) **التذييل والتكميل (٦/ ٣٥٩).**

المطلب الثاني: الاسم المرفوع الذي بعده أمر أو نهي

من حق المبتدأ أن يكون له خبر، ومن حق هذا الخبر أن يكون مما يحتمل الصدق والكذب، وذلك بأن يكون خبريا، لا إنشائيا، فإن جاء ما ظاهره أن الخبر إنشائي، وذلك بأن يكون أمرا، أو نهيا، أو دعاء، فالأولى عند سيبويه أن يقدر للمبتدأ خبر يحتمل الصدق والكذب، ولا يجعل هذا الأمر خبرا(١)، وهذا هو القياس، وقد سار ابن هشام على ذلك فاستشكل ما ورد خلافا لرأي سيبويه **" فَأَما تَرْجِيح النصب فَفِي مسَائِل: مِنْهَا: أَن يكون الْفِعْل الْمَذْكُور فعل طلب، وَهُوَ: الْأَمر وَالنَّهْي وَالدُّعَاء، كَقَوْلِك: زيدا اضربه، وزيدا لَا تهنه، واللهم عَبدك ارحمه؛ وَإِنَّمَا يتَرَجَّح النصب فِي ذَلِك؛ لِأَن الرّفْع يسْتَلْزم الْإِخْبَار بِالْجُمْلَةِ الطلبية عَن المبتدأ؛ وَهُوَ خلاف الْقيَاس؛ لِأَنَّهَا لَا تحْتَمل الصدْق وَالْكذب، وَيشكل على هَذَا نَحْو قَوْله-تَعَالَى-: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ (٢) فَإِنَّهُ نَظِير قَوْلك: زيدا وعمرا اضْرِب أخاهما؛ وَإِنَّمَا رجح فِي ذَلِك النصب كَون الْفِعْل الْمَشْغُول فعل طلب، وَكَذَلِكَ قَوْله-تَعَالَى-: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾(٣)، والقراء السَّبْعَة قد أَجمعُوا على الرّفْع فِي الْمَوْضِعَيْنِ(٤)، وَقد أُجِيب عَن ذَلِك بِأَن التَّقْدِير: مِمَّا يتلى عَلَيْكُم حكم السَّارِق والسارقة فَاقْطَعُوا أَيْدِيهِمَا، فالسارق والسارقة مُبْتَدأ، ومعطوف عَلَيْهِ، وَالْخَبَر مَحْذُوف، وَهُوَ: الْجَار وَالْمَجْرُور، واقطعوا جملَة مستأنفة؛ فَلم يلْزم الْإِخْبَار بِالْجُمْلَةِ الطلبية عَن الْمُبْتَدَأ، وَلم يستقم عمل فعل من جملَة فِي مُبْتَدأ مخبر عَنهُ بِغَيْرِهِ من جملَة أُخْرَى، وَمثله: زيد فَقير فأعطه، وخَالِد مكسور فَلَا تهنه، وَهَذَا قَول سِيبَوَيْهٍ، وَقَالَ الْمبرد: (أل) موصولة بِمَعْنى الَّذِي، وَالْفَاء جِيءَ بهَا لتدل على السَّبَبِيَّة، كَمَا فِي**

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ١٤٤).

(٢) المائدة: ٣٨.

(٣) النور: ٢.

(٤) ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ص: ٥٣٤).

قَوْلك: الَّذِي يأْتيني فَلهُ دِرْهَم وَفَاء السَّبَبِيَّة لَا يعْمل مَا بعْدهَا فِيمَا قبلهَا، وَقد تقدم أَن شَرط هَذَا الْبَاب أَن الْفِعْل لَو سلط على الِاسْم لنصبه." (١).

وجه الإشكال:

وقوع الخبر جملة طلبية، وهو فعل الأمر: (فاقطعوا)، وبين وجها آخر للإشكال في أوضح المسالك، وهو : دخول الفاء في خبر (أل الموصولة)، قال : " **وإنما وجب الرفع في نحو: (زيد أحسن به) لأن الضمير في محل رفع، وإنما اتفق السبعة عليه في نحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ﴾؛ لأن تقديره عند سيبويه : مما يتلى عليكم حكم الزاني والزانية، ثم استؤنف الحكم ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ..." (٢).**

فتبين أن وقوع الخبر طلبا ، ودخول الفاء في خبر(أل الموصولة) هما موضعا الإشكال هنا .

بيان أوجه القراءات في الآيتين:

قرأ جمهور القراء الآيتين بالرفع، وعيسى ابن عمر وابن أبي عبلة بِالنَّصْبِ عَلَى الِاشْتِغَالِ، (ولذلك وردت الآيتان في باب الاشتغال في كتب النحو) فلا إشكال فيها (٣).

ونسبت قراءة النصب في "والسارق" أيضا للهمداني وحميد وشبل في اختياره، وسيبويه عن أبي عمرو(٤)، ولا إشكال في قراءة النصب، بل جاءت علي قياس كلامهم، قال عنها سيبويه: " **وقد قرأ**

(١) شرح قطر الندى لابن هشام صـ ١٩٣-١٩٤.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ١٤٢-١٤٣) ، والبحر المحيط ٤/ ٢٤٦إلي ٢٤٩ .

(٣) البحر المحيط في التفسير (٤/ ٢٤٦) ، و مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه صـ ٣٨ مكتبة المتنبي القاهرة ، و جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٥٠٩) ، لعلم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣هـ) تحقيق: د. مروان العطيَّة – د. محسن خرابة الناشر: دار المأمون للتراث دمشق بيروت الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

(٤) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها صـ٥٣٤ ليوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى: ٤٦٥هـ) تحقيق جمال بن السيد بن رفاعي الشايب نشر

أناس: " وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ " و" الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَ ". أي : بالنصب، وهو في العربيّة على ما ذكرت لك من القوَّة، ولكن أَبَتِ العامَّةُ إلاّ القراءةَ بالرفع." (١).

وجاء الإشكال على قراءة الرفع، واختلف العلماء في تخريجها على قولين:

الأول: ذهب سيبويه ومن وافقه من البصريين إلى أن اللفظين (والسارق) و (الزانية) مبتدآن، وخبرهما محذوف، وتقديره: (في الفرائض الزانية والزاني) أو فيما فرض الله عليكم الزانية والزاني، و(السارق والسارقة فيما فرض عليكم)، ونحو هذا.

قال سيبويه: **" وأمّا قوله عزّ وجلّ: " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ". وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾، فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: " مَثَلُ الجَنَّةِ التي وُعِدَ المُتَّقُونَ "، ثمَّ قال بَعْدُ: " فيها أنهار من ماء "، فيها كذا وكذا. فإنما وُضِعَ المَثَلُ للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديثَ، فكأنّه قال: ومن القَصَص مَثَلُ الجنّة، أو مما يقص عليكم مَثَلُ الجنّة، فهو محمول على هذا الإضمارِ ونحوِه، والله تعالى أعلم. وكذلك " الزانية والزاني "كأنه لمّا قال-جلّ ثناؤُه-: " سورة أنزلناها وفرضناها " قال: في الفرائِض الزَّانِيَةُ والزاني، أو الزانيةُ والزاني في الفرائض ثم قال: فاجْلِدُوا، فجاءَ بالفعل بعد أن مَضَىٰ فيهما الرفعُ. "** (٢).

واستشهد سيبويه علي هذا بقول الشاعر:

مؤسسة سما للتوزيع والنشر الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م . وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات لعلي الباقولي ج١ /٣٤٧تح د.محمد أحمد الدالي مطبعة الصباح ١٩٩٤ دمشق .

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ١٤٤) .

(٢) الكتاب ١/١٤٢،١٤٣ وتنظر المسألة في شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ١/ ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٧٢ ، ١٧٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٦٧ ، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل ٣١٨/٧ ، والدر المصون ٤ /٢٥٤وما بعدها ، والبحر المحيط ٤ /٢٤٦ وما بعدها .

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهمْ ... وأُكرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا (١)

وقدر المبتدأ في هذا البيت: (هذه خولان)، أو هؤلاء خولان، ثم دخلت الفاء في هذا وفي الآيتين رابطة بين جملتين، الأولي خبرية والثانية أمريه، والثانية فيهما بيان وإيضاح للأولي فلذلك أتي بالفاء (٢).

ولو أننا اعتبرناهما جملة واحدة، لكانت الفاء فاصلة بين المبتدأ وخبره-وهما كالشيء الواحد-قبل تمام الفائدة (٣).

ووضح ابن هشام رأي سيبويه فقال: **" فالسارق والسارقة مُبْتَدأ ومعطوف عَلَيْهِ وَالْخَبَر مَحْذُوف وَهُوَ الْجَار وَالْمَجْرُور واقطعوا جملَة مستأنفة، فَلم يلْزم الْإِخْبَار بِالْجُمْلَةِ الطلبية عَن الْمُبْتَدَأ وَلم يستقم عمل فعل من جملَة فِي مُبْتَدأ مخبر عَنهُ بِغَيْرِهِ من جملَة أُخْرَىٰ وَمثله زيد فَقير فأعطه وخَالِد مكسور فَلَا تهنه .." (٤)**.

ولأن الفاء لا تدخل عند سيبويه في الخبر في مثل هذا (٥) .

---

(١) البيت في الكتاب دون نسبة ١/ ١٣٩ ، قال عبد القادر البغدادي في الخزانة ١ / ٤٥٧ : " وَهَذَا الْبَيْت من أَبْيَات سِيبَوَيْهٍ الْخمسين الَّتِي لم يعرف لَهَا ناظم وَالله أعلم " ، في شرح السيرافي للكتاب ١/ ٤٩٣ .

(٢) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٧ / ٣١٩ . شرح السيرافي ١ / ٤٩٣ .

(٣) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي من علماء القرن السادس الهجري تحقيق ودراسة د. محمد بن حمود الدعجاني ط ١ ١٩٨٧ دار الغرب الإسلامي بيروت جا ص ٩٦ .

(٤) شرح قطر الندي ١/ ١٩٤ .

(٥) أوضح المسالك ٢/ ١٤٣ .

المذهب الثاني: وذهب الفراء والزجاج ومن تابعهم إلى أن الكلمتين (السارق والزانية) في الآيتين مبتدآن أيضا، لكن الخبر عندهم جملة الأمر الطلبية، (فاقطعوا) في الآية الأولي، و (فاجلدوا) في الآية الثانية [١].

ودخلت الفاء في الخبر عندهم؛ لأن (أل) الموصولة أشبهت الشرط ؛ وذلك في الدلالة علي العموم وفي معني الجزاء ، فلا يراد بالسارق مثلا شخص بعينه . قال الفراء: " ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ **مرفوعان بِما عاد من ذكرهما. والنصبُ فيهما جائز كما يجوز أزيد ضربته، وأزيدا ضربته. وإنما تختار العرب الرفع في «والسارق والسارقة» لأنهما غير موقتين، فوجِّها توجيه الجزاء كقولك: مَنْ سرق فاقطعوا يده، فـ (من) لا يكون إلا رفعًا، ولو أردت سارقًا بعينه أو سارقة بعينها كَانَ النصبُ وجه الكلام.** " [٢].

ورد أبو حيان علي الفراء في أن مثل هذا لا ينصب؛ لأن تأويله الجزاء، بأن هذا تعليل غير صحيح؛ وذلك لأن الاسم في الجزاء ينتصب كقولك: أيا تضرب أضربه، ولا وجه لمنعه النصب[٣].

وقال المبرد: " **فأما قول الله –جل وعزَّ–:** ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ **وكذلك** ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾**فليس على هذا، والرفعُ الوجه ، لأن معناهُ الجزاءُ، لقوله : "الزانيةُ" أي التي تزني، فإنما وجب القطع للسرقة والجلد للزنا ، فهذا مجازاة ، ومن ثم جاز:**

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١ ، والكامل في اللغة والأدب ٢ / ١٩٦، ١٩٧ تح محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي ط٣ ١٩٩٧ ، ومعاني القران للزجاج ٢ /١٧١، ١٧٢، وأوضح المسالك ١٤٣،١٤٤/٢.

(٢) معاني القرآن ٣٠٦/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٤ / ٩٨.

الذي يأتيني فله درهمٌ ، فدخلت الفاءُ لأنه استحق الدرهم بالإتيان ، فإن لم ترد هذا المعنى قلت الذي يأتيني له درهمٌ ..." (١).

فجاءت (أل) هنا موصولة بمعني الذي، وجاءت الفاء لتدل علي السببية عند المبرد، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلذلك رجح المبرد الرفع علي النصب في الآيتين (٢).

وأضاف ابن هشام رأيا آخر ونسبه لابن بابشاذ (٣)، وهو: أنه يختار الرفع في العموم كالآية، والنصب في الخصوص كـ(زيدا اضربه) ، واستشكل ابن هشام الآيتين من وجهين :

١ - وقوع الخبر جملة طلبيه وفيه خلاف بين العلماء.

٢- ودخول الفاء في خبر (أل الموصولة) وفيه خلاف أيضا، وبيان ذلك فيما يأتي:

أولا : حكم وقوع الخبر جملة طلبيه :

اختلفوا فيه بين الجواز والمنع:

١ - فذهب جمهور النحويين وعلي رأسهم سيبويه ، إلي جواز وقوع الخبر جملة طلبيه (٤).

---

(١) الكامل ٢/ ١٩٦.

(٢) ينظر: شرح قطر الندي لابن هشام صـ١٩٤ .

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ١٤٤ .

(٤) ينظر: الكتاب ١ / ١٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٠٩-٣١٠ طبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع تح د . عبد الرحمن السيد ، و د. محمد بدوي المختون ، وارتشاف الضرب من كلام العرب ج٤ ص ١١١٩مكتبة الخانجي بالقاهرة تح.د رجب عثمان محمد ، ومراجعة د. رمضان عبد التواب ، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ج٤ / ٢٦- ٢٧ تح د حسن هنداوي دار القلم دمشق ٢٠٠٠م ، وشرح الجمل لابن عصفورج١ صـ ٣٥٠- ٣٥١ تح د. صاحب أبو جناح الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية ، وشفاء العليل في شرح كتاب التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسي السلسيلي ٧٧٠هـ ، تح د. عبد الله الحسيني البركاتي المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ج١ صـ٢٨٨- ٢٨٩ ، والمساعد علي تسهيل الفوائد (شرح التسهيل لابن عقيل ت ٧٦٩هـ)ج١صـ٢٣٠ – ٢٣١ دار الفكر بدمشق تح . د محمد كامل بركات، وشرح الرضي علي الكافية ١ / ٢٣٨، ومغني اللبيب صـ ٥٣٠-٥٣١ ط دار الفكر .

قال سيبويه: " **وقد يكون في الأمر والنهى أن يُبْنَى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربْه، ابتدأْتَ عبدَ الله فرفعته بالابتداء، ونبَّهتَ المخاطَبَ له لتُعرِّفَه باسمه، ثم بنيتَ الفعلَ عليه كما فعلت ذلك في الخبر.**"(١)، وهو على جوازه قليل، كما نص عليه ابن هشام (٢).

وجعله ابن السراج من الاتساع في اللغة، قال: " **وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبرًا كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهامًا ولا أمرًا ولا نهيًا وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت، ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت: زيد كم مرة رأيته، فاستجازوا هذا لما كان زيدٌ في المعنى والحقيقة داخلًا في جملة ما استفهم عنه، لأن الهاء هي زيدٌ، وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب.** " (٣).

٢) وذهب ابن الأنباري -كما نسب إليه النحاة -وابن يعيش وبعض الكوفيين إلى منع كون الخبر جملة طلبية (٤).

وحجتهم في ذلك: أن الجملة التي تقع خبرا، لا بد أن تحتمل الصدق والكذب، والجملة الطلبية لا تحتملها سواء أكانت أمر أو نهيا أو غيرهما، فعند ابن يعيش مثلا؛ لا تقع هذه الجمل أخبارا ولا صفات ولا صلات؛ وذلك لأنها طلب واستعلام، لا اختصاص لها بشخص دون شخص ، ولم توضح الموصوف المذكور مثلا ، ولم تبينه ؛ فكذلك في الخبر (٥).

---

(١) الكتاب ١ / ١٣٨ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب صـ ٤٩٦.

(٣) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) تحقيق عبد الحسين الفتلي ، طبعة مؤسسة الرسالة بيروت ج١ / ٧٢ .

(٤) رأي ابن الأنباري موجود في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٩ ، ٣١٠ ، وشرح الرضي علي الكافية ٢٣٨/١ والمغني صـ ٥٣٠ ، ونسب الي بعض الكوفيين فيما ذكرنا من مراجع ، ورأي ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ت ٦٤٣ هـ) في شرحه على المفصل ٣ / ٥٣ إدارة الطباعة المنيرية بمصر .

(٥) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٥٢- ٥٣ .

ونسب إلي ابن السراج أنه يؤول الجملة الطلبية حين وقوعها خبرا علي إضمار القول ، كقولهم: زيد اضربه أي : أقول لك اضربه (١) .

لكن قد تبين من نصه المذكور سابقا، أنه أجاز قول الجمهور علي الاتساع في اللغة (٢).

وأنكر الجمهور ما ذكره ابن الأنباري ومن وافقه ، وحجتهم في ذلك السماع والقياس ، أما السماع فقول رجل من طيىء :

قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كَيفَ يَسْلو... صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وغَرَام (٣)

المبتدأ-وهو كلمة قلب -قد وقع خبره استفهاما وهو قوله: كيف يسلو؟

وأما القياس فإنهم قد ذكروا احتمال الصدق والكذب في الخبر، وذلك إنما يكون في الخبر الذي هو قسيم الإنشاء كما ذكر ابن هشام، لا خبر المبتدأ، وبذلك يرد ابن هشام في المغني علي ما استشكل في شرح القطر (٤).

وقد اتفقوا على أن أصل الخبر أن يكون مفردا، والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب، ومع ذلك وقع خبرا (٥).

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١١١٩/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ج١ ٣٥٠ ، ٣٥١.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٧٢ .

(٣) البيت من الخفيف ، ونسب في التسهيل ١/ ٣١٠ لرجل من طيىء ، وشفاء العليل ١/ ٢٨٨ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١هـ تح عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية مصرج١/ ٣٦٨ بدون نسبة .

(٤) ينظر: مغني اللبيب صـ ٥٣١ .

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٠ ،٣٥١ ، وشفاء العليل ١/ ٢٨٨،٢٨٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/١، ٣١٠ .

فلذلك صح وقوع الجملة الطلبية خبرا، وإن لم تحتمل الصدق والكذب؛ لأنها نائبة عما لا يحتملها وهو المفرد، وقولهم: كيف أنت ثابت باتفاق [١]. ويدل كذلك علي جواز كونها طلبية قوله تعالي: " بل أنتم لا مرحبا بكم " فإن الجملة في الآية إنشائية، وقد اتفقوا علي جواز الرفع في قولهم: أما زيد فاضربه، كما ذكر الرضي [٢].

فإن قيل: ما الدليل علي أن الأصل في الخبر المفرد؟ ولم لا يقال بأن خبر الجملة أصل مثله؟ .

يجيب عن هذا التساؤل الباقولي فيقول: **" قلنا إن الجملة المركبة من المبتدأ والخبر كالجملة من الفعل والفاعل، فكما أنك إذا قلت: قام زيد (قام) أحد جزأي الجملة، وزيد أحد جزأيها ، فالمبتدأ والخبر أيضا جزءان ، فقولك: زيد أبوه قائم ، زيد أحد الجزأين ، وأبوه قائم وهو الجزء الثاني ، لأن هذا نظير ذاك ، فقولك : أبوه قائم في تقدير مفرد ، فعلمت أن خبر المبتدأ أصله الإفراد . "** [٣].

وأخيرا تبين أن الرأي القائل بجواز وقوع الخبر جملة طلبية هو الأرجح، وهذا ما عليه الجمهور، وما أيده ابن هشام في المغني واستشكله في القطر ، وإن كان حكم عليه بالقلة، لكنه أجازه.

ثانيا : حكم دخول الفاء في خبر (أل الموصولة) :

اختلف النحاة في دخول الفاء في خبر أل إلى فريقين:

ذهب جمهور البصريين إلي عدم جواز دخول الفاء في خبر أل؛ وذلك لعدم استيفائها لشروط دخول الفاء في الخبر عامة، ومنها: ما اشترط في الصلة بأن تكون ظرفا أو مجرورا أو جملة فعلية غير شرطية،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٠.

(٢) ينظر: شرح الرضي علي الكافية ١/ ٢٣٨.

(٣) شرح لمع ابن جني لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني ت ٥٤٣هـ ، تحقيق ودراسة د. إبراهيم بن محمد أبو عباة طبعة إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود ١٩٩٠ صـ٢٨٧.

وصلة (أل) اسم فاعل، فخالفت هذا الشرط عندهم، ومنها: ما اشترط في الخبر، وهو: أن يكون مستحقا بالصلة [١].

وفي الآيتين المذكورتين أنكر الأخفش أن يكون الخبر الجملة الأمرية؛ لدخول الفاء في الخبر في هذا الموضع ، قال : " **وما ذكرنا في هذا الباب من قوله: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ ، وقوله: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ ﴾ ليس في قوله: (فَاقْطَعُواْ) و (فَاجْلِدُواْ) خبر مبتدأ لان خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء.**" [٢].

وذلك لأن المبتدأ، يحتاج إلي رابط بالخبر، لأنه مرتبط به ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، فعدم دخول الفاء هو الأصل [٣].

وقال ابن مالك في: " **وكان حق الخبر ألا يدخل عليه فاء؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف، إلا أن المبتدأ يشبه أدوات الشرط فيقترن بالفاء جوازا..**" [٤].

وذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفراء، وذهب المبرد والزجاج إلى جواز دخول الفاء في خبر (أل)؛ واحتجوا بالآيتين على ذلك، فالخبر عندهم فيهما (فاقطعوا) و (فاجلدوا)، فمن جعل الخبر هذين فقد أجاز دخول الفاء في خبر (أل) [٥]، وأول البصريون ذلك، بأن الخبر محذوف كما سبق.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٩٧ ، ٩٨ ، معاني القرآن للأخفش ١/ ٨٦ ، وهمع الهوامع ١/ ٤٠٣ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ١/٣٠٠ .

(٢) معاني القرآن ٨٦/١ .

(٣) ينظر: همع الهوامع ٤٠٣/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٣٧٤ تح . عبد المنعم هريدي نشر جامعة أم القرى ، الطبعة الأولي.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٤٢/١ ، ٣٠٦ ، ٣/ ١٥٥ ، والكامل ١٩٦/٢ ، ١٩٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٢/٢ ، ١٧٣ .

قال الفراء: " **فالعرب تدخل الفاء فِي كل خبرٍ كَانَ اسمه مما يوصل مثل: من والذي، وإلقاؤها صواب.**" [١].

وقد فسر (والسارق) بأن معناها: من سرق، فكأنه حمل (أل) على من [٢].

وأجاز ابن مالك ذلك القول في التسهيل؛ واحتج لذلك بأن (أل الموصولة) قد وقعت موقع (من) أو (ما) الشرطيتين، وذلك في دلالتها على الاستقبال والعموم، وهذان السببان هما اللذان جوّزا دخول الفاء في خبرها، وأن (أل) لو قصد بها مضي أو حاضر، لا يؤتي بالفاء لمفارقتها شبه أل [٣].

الترجيح:

هذا، وقد تبين لنا ما قاله النحويون في وقوع خبر (أل) طلبا، فمنهم من قال بالجواز ومنهم من قال بالمنع، وتبين: جواز وقوع الخبر جملة طلبية عند طائفة كثيرة، ودخول (الفاء) في خبره كدخوله في خبر (أما)، ودخول (الفاء) إيذان بارتباط ما قبلها بها بعدها، وأنه كالحكم له، وكالجواب عنه، والله أعلى وأعلم.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٥٥.

(٢) ينظر: السابق ١/٢٤٢، ٣٠٦ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٢٩ .

المبحث السادس: المجرورات:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: إضافة اسم الفاعل إلى الظرف في قوله-تعالى: (مالك يوم الدين)

المطلب الثاني: إضافة الشيء إلى نفسه

المطلب الثالث: إضافة المصدر إلى مفعوله

المطلب الرابع: إضافة المصدر إلى (مثل) في قوله-تعالى-: (فجزاء مثل)

المطلب الأول: إضافة اسم الفاعل إلى الظرف

أقصد في قوله-تعالى-: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ (١)، وأتحدث أولا عن الإضافة فأقول:

الإضافة تنقسم إلى قسمين:

معنوية: وهي التي ليست في تقدير الانفصال؛ فيكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، كقولك: غلام زيد، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، كقولك: غلام رجل، وتسمى: **الإضافة المحضة أو الحقيقية**(٢).

ولفظية: وهي التي في تقدير الانفصال، فالمضاف يكون نكرة بعد الإضافة، ولا يكتسب التعريف من المضاف إليه، بل تكون إضافته لمجرد التخفيف بسقوط التنوين، وذلك كإضافة اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، كضارب زيد، وتسمى-أيضا-الإضافة غير المحضة أو غير الحقيقية.

واسم الفاعل يكون منونا، فيكون غير مضاف، ويكون مقترنا بأل، فيعمل فيما بعده، ويكون مضافا، فيكون غير منون، وحديثنا هنا عن اسم الفاعل المضاف، ومعلوم أن **إضافة اسم الفاعل** الذي بمعنى الحال أو الاستقبال إضافة لفظية لا تفيد تعريفا؛ فهو نكرة (٣)؛ لأنه يعمل عمل الفعل،

---

(١) الفاتحة: ٤.

(٢) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه (١/ ١٣٩)، المسائل البصريات (٢/ ٩١٣)، البديع في علم العربية (١/ ٢٨٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٢٧)، أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٨٦)، شرح الجمل لابن عصفور٢/١٦٦، فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني المتوفى عام ٦٨٤هـ ١/١٦١.

(٣) والدليل على ذلك وصف النكرة به، كقوله تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ المائدة: ٩٥، وتدخل عليه (رب) كالنكرة، كقوله:

يَا رب غابطنا لَو كَانَ يطلبكم ... لَاقَى مباعدة مِنْكُم وحرمانا

فإضافته في تقدير الانفصال؛ وينبني على ذلك: عدم صحة وقوعه نعتا للمعرفة؛ فلا يقال: الرجل ضارب زيدٍ الآن أو غدا حاضر، أما إذا كان **بمعنى الماضي** فإن إضافته حقيقية لأنه لا يعمل عمل الفعل[١]، ويصح وقوعه نعتا للمعرفة.

وقد تحدث ابن هشام عن اسم الفاعل المضاف في قوله-تعالى-: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾[٢]، ويتلخص ما ذكره فيما يلي:

أن لفظ (يوم) في الآية -في الأصل-ظرف، ثم توسع فيه فجعل مفعولا، وأن المفعول الحقيقي محذوف، وتقديره: مالك الأمر، وأن إضافة مالك تحتمل أن تكون محضة، وذلك على تقدير أن اسم الفاعل بمعني المضي، أو الاستمرار، وتحتمل أن تكون غير محضة، وذلك على تقدير أن اسم الفاعل بمعنى الحال، أو الاستقبال[٣].

ويقع حالا وهو مضاف: ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾ الحج: ٩، ينظر في ذلك: الكتاب ١٦٦/١، والمقتضب ٢٢٧/٣، شرح ديوان الحماسة (ص: ٣٣٢)، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٤، وشرح الكافية الشافية ٩١١/٢.

(١) في هذا خلاف بين النحويين فيرى الجمهور أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فإنه لا يعمل، ويرى الكسائي وهشام وابن مضاء أنه يعمل، ينظر في ذلك: المسائل البصريات (٢/ ٩١٣)، علل النحو (ص: ٣٠١)، المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٢٨٩)، الروض الأنف٨٥/٣، والبديع في علم العربية ٥٠٦/١، وشرح المفصل ٩٩/٤-١٠٠، اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٣٧)، الكافية في علم النحو (ص: ٤١)، شرح الجمل لابن عصفور٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك٧٥/٣، وشرح الرضي على الكافية٢٠٦/٢، ٤١٧/٣.

(٢) الفاتحة: ٤.

(٣) ينظر: مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري ٣٢٩-٣٣٠.

واستشكل ابن هشام من ذلك ما يأتي، قال:

"والذي أشكلَ عندِي في هذا الفصلِ أمرانِ: أحدهما: تجويزُ الزمخشريِّ(١) وغيرِهِ(٢) أنَّ يكونَ ماضياً أو مستمراً، ثمَّ دعواهُمّ حذفَ المفعولِ والتوسعَ (٣)، والماضي لا مفعولَ لهُ، ولا يصحُّ في ظرفِهِ التوسُّعُ؛ لأنَّ الفرضَ أنَّه لا ينصبُ المفعولَ الحقيقيَّ الذي طلبُهُ لهُ منّ حيثُ الحقيقةُ أشدُّ، فهذا أولى، وهذا القولُ نفسُهُ يقالُ في المستمرِّ، فجوازُ التوسعةِ عندي مشروطٌ بصحةِ كونِ الوصفِ يعملُ، لا بدَّ من ذلك، سواءٌ كانَ مَعَ التوسُّعِ فيه منصوباً أو مخفوضاً.

فإن قلتَ: الماضي والمستمرُّ يصحُّ لهُما نصبُ الوصفِ لهُ، وإن لم يستكملْ شروطَ العملِ.

قلتُ: هذا باطلٌ؛ لأنَّهُ ما نُصِبَ حتى صُيِّرَ الفعلُ واقعاً عليهِ البتةَ، ونصبُهُ ظرفاً ممَّا لا يعملُ، فيه ما فيه، فما ظنُّك بنصبِهِ مفعولاً؟ ثُمَّ إنَّ المحذوفَ مفعولٌ حقيقيٌّ لا عذرَ لهم عنهُ.

---

(١) الكشاف تحقيق خليل مأمون شيحا ٢٨/١.

(٢) وقال صدر الأفاضل الخوارزمي بأنه مستمر-أيضا-والإضافة معنوية، في شروح سقط الزند ١٦٦٤، وينظر تفسير البيضاوي ٢٨/١.

(٣) قال أبو علي الفارسي-في كتابه الحجة ٢٠/١-بالتوسع في الظرف هنا، وحذف المفعول به قال: " واعلم أن الإضافة إلى يوم الدين في كلتا القراءتين من باب: يا سارق الليلة أهل الدار، اتّسع في الظرف فنصب نصب المفعول به، ثم وقعت الإضافة إليه على هذا الحدّ."، وينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ٦٨/١-٦٩، والبسيط للواحدي٥٠١/١-٥٠٢، وتفسير الراغب ٥٦/١، ونص على المضي مع التوسع الزمخشري في الكشاف تحقيق خليل مأمون شيحا ٢٨/١، وينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير (١/ ١٥٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٣٣-٤٣٤، وفتح الوصيد في شرح القصيد ٢١٦/٢، وتفسير البيضاوي ٢٨/١، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٢١٩-٢٢٠)، و تفسير النسفي (١/ ٣٠)، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم وآية الكرسي للبصروي ٨٨٩هـ ص: ١٤.

الثاني: أنَّ إضافةَ الصفةِ إلى الظرفِ المتَّسَعِ فيهِ غيرُ محضةٍ؛ لأنَّها إضافةُ الوصفِ العاملِ إلى مفعولِهِ، فكيفِ صحَّ إجراءُ (مالك) نعتاً للمعرفةِ [١]؟

وجوابُ الزمخشريِّ عنْ ذلكَ بأنَّ هذا ماضٍ أو مستمرٌّ ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّهُ لا يُجدِي بعدَ تقديرِكَ المضافَ إليهِ معمولاً، والحقُّ عندي في المسألةِ: أنَّ الوصفَ أُضِيفَ إلى غيرِ معمولِهِ [٢]، كما تقولُ: مصارعُ مصرَ، وجزارُ العيدِ، فكذا(مالك)؛ له نسبةٌ إلى اليومِ على أيِّ وجهٍ كانَ، فأُضِيفَ إليهِ، ولَمْ يكنْ قبلَ ذلكَ ظرفَهُ ولا تُوُسِّعَ فيهِ، كما أنَّا لا نُقَدِّرُ في العيدِ والمصرِ ذلكَ، وإذا قدَّرْنا: مالكُ الأمرِ يومَ الدينِ، فهو توسيعٌ وتفسيرُ معنى، لا تفسيرُ صناعةٍ وإعرابٍ." [٣].

في هذه الآية إشكالان:

أحدهما: لما كان لفظ(مالك) في قوله-تعالى-: ﴿ **مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤** ﴾ على وزن اسم الفاعل، وهو هنا مضاف إلى لفظ(يوم)، واسم الفاعل لا يتعرف بالإضافة، وذلك إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، والنحويون قد أعربوا (الرحمن، والرحيم) صفتين للفظ الجلالة، فظاهر السياق أن (مالك) صفة-كذلك-للفظ الجلالة.

وممن أعرب (مالك) صفة الأخفش حيث قال: **"وأما قوله: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤ ﴾ فإنه يجرّ لأنه من صفة "اللهِ" -عز وجل-."** [٤].

---

[١] ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ١٠١)، والكشاف ٢٨/١، وإعراب القرآن للباقولي ١٦٠/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٥/١، والتبيان ٦/١.

[٢] ينظر: أمالي ابن الحاجب ٣٦٨/١، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥٩٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٦/٢،٢١٨-٢١٩-٢٢٠، والكناش في النحو والصرف لأبي الفداء ٢١٥/١-٣٤٦، وشرح اللمحة البدرية ٢٦٨/٢، شرح شذور الذهب للجوجري١/ ٣٢٨.

[٣] مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري ٣٢٩-٣٣٠.

[٤] معاني القرآن للأخفش ١٥/١.

وأعربها-كذلك-النحاس[١]، وأبو علي الفارسي [٢]، والواحدي [٣]، وعبد القاهر الجرجاني[٤]، وغيرهم.

وهذا يؤدي إلى الوقوع في مخالفة للقاعدة: بوقوع النكرة نعتا للمعرفة؛ ولا بد من مطابقة النعت للمنعوت في (التعريف) إن كان معرفة، أو في(التنكير) إن كان نكرة[٥].

وسبق ابن هشام إلى هذا الرأي الكرماني، حيث قال: " ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤﴾ **الأظهر فيه أنه نكرة، فلا يجري وصفاً على ما قبله، لأن إضافة اسم الفاعل إلى المعرفة، إذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا يفيد تعريفاً؛ ولهذا قرئ (مالكٍ) بالتنوين، (يومًا)بالنصب.**" [٦].

وقال أبو البركات الأنباري: "**ومَنْ قَرَأَ مالِك، لم يجز فيه أن يكون مجروراً على الصفة كما ذكر النحاس بل على البدل**[٧]**؛ لأنّ (مالك) اسم فاعل من الملك، جارٍ على الفعل واسم الفاعل إذا كان للحال أو للاستقبال فإنه لا يكتسب التعريف من المضاف إليه، وإذا لم يكتسب التعريف كان نكرة والنكرة لا تكون صفة للمعرفة.**" [٨].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٩).

(٢) ينظر: الحجة ١/ ٤٠.

(٣) ينظر: البسيط ١/٥٠٣.

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز ٤٥٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٤٤)، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٥، اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٧٢٨)، الكناش (١/ ٢٢٦)، ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٠٩-١٩١٠)، توضيح المقاصد (٢/ ٩٤٧-٩٤٩)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٣٠٢)، شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٢٨٥). إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ٦١٥)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ١٩٤)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٣١٤).

(٦) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/١٠١.

(٧) البدل هو المقصود لا المبدل منه، فكيف يتأتى في (مالك) أن يكون بدلا، ويترك ما قبله، والبدل بالصفات ضعيف، كما ذكر السمين في الدر: ١/٥١.

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٥.

والآخر: أن اسم الفاعل(مالك) إن كان للماضي، أو للاستمرار فإن إضافته معنوية، ولا يعمل عمل الفعل، ويصح-حينئذ-أن يكون صفة للمعرفة؛ لكونه معرفة، لكن تقدير الزمخشري حذف المفعول، أو التوسع في الظرف؛ وذلك بأن يجري الظرف مجري المفعول به، يقتضي هذا عمل اسم الفاعل الماضي وكون الإضافة لفظية؛ لأن الإضافة على الاتساع لفظية لا معنوية، فيحصل التناقض [١].

وأجيب عن ذلك بما يأتي:

أولا: أن اسم الفاعل الذي يدل على الحال أو الاستقبال له حالتان: **أن يكون للتخفيف**، وهذا هو المعروف المشهور، **وأن يكون للتعريف**، و(مالك) في الآية تدل على التعريف، وهذا رأي ابن أبي الربيع حيث قال: **" واسم الفاعلِ إذا كان بمعنى الماضي وأُضيف إلى المعرفة تعرّف، وإذا كان بمعنى الحال والاستقبال وأُضيفَ إلى المعرفة كان على وجهين: على التّعريف، وعلى التّخفيف، وتكون هناك الإضافةُ على التّعريف لأنَّهُ جارٍ على المعرفة. وجَاءَ بَعضُ المتأَخِّرينَ وَقَالَ: إنّ اسْمَ الفاعِلِ إذا كان بمعنى الحالِ والاسْتِقْبالِ فلا تكونُ إضَافَتُهُ إلَّا غَيرَ معرفة، وَتَكُونُ غيرَ مَحْضَة، وَإنّما تَكُونُ للتخفيف، وهذا القَوْلُ فاسِدٌ؛ والصَّحِيحُ ما ذَكَرْتُه أَوَّلًا، وهو أنَّ اسمَ الفاعِلِ إذا كانَ بمعنى الحالِ والاستقبال فَلَهُ إضافتان، إضافة تَعْرِيفٍ وإضافَةُ تخفيف."[٢].**

وهذا الرأي على خلاف المشهور عند النحاة، حيث إن اسم الفاعل إذا كان للحال أو للاستقبال فإنه لا يفيد إلا التخفيف.

---

(١) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي (٣/ ١١٠).

(٢) تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لابن أبي الربيع ص١٧٩، تحقيق د. صالحة بنت راشد، في رسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود، رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد ١٤٣٠/٨٦٨.

ثانيا: أن يكون اسم الفاعل(مالك) بدلا، لا نعتا، وهذا رأي الكرماني، والباقولي [١]، وأبي البركات الأنباري[٢]، وأبي البقاء العكبري [٣].

وقد ذكر الكرماني ذلك فقال: " **وله وجهان: أحدهما، أن أَكْثر أَلْفَاظ القيامة جاء بلفظ الماضي تحقيقا، فكان هذا أيضاً محمولًا على معنى المضي، فأفاد التعريف، والثاني: أنه مجرور بالبدل، والبدل يجري بين الأسماء على اختلاف أحوالها.** " [٤].

وقال الباقولي: " **هذا باب ما جاء في التنزيل من أسماء الفاعلين مضافة إلى ما بعدها، بمعنى الحال أو الاستقبال، فمن ذلك قوله-تعالى-: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤﴾، الإضافة فيه إضافة غير تحقيقية، وهو في تقدير الانفصال، والتقدير: مالك أحكام يوم الدين؛ وإذا كان كذلك لم يكن صفة لما قبله، ولكن يكون بدلا**" [٥].

واختار الكرماني ومن وافقه أن يكون(مالك) بدلا؛ لأنه لا يشترط في البدل والمبدل منه أن يتطابقا تعريفا وتنكيرا [٦].

وعارض أبو حيان والسمين أن يعرب (مالك) بدلا، لأنه بدل بمشتق وهو ضعيف، قال أبو حيان: " **وَلَا بَدَلَ نَكِرَةٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ، لِأَنَّ الْبَدَلَ بِالصِّفَاتِ ضَعِيفٌ.** " [٧].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للباقولي (١/ ١٦٠)، وكشف المشكلات ١/٦.

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٥.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٦).

(٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ١٠١).

(٥) إعراب القرآن للباقولي (١/ ١٦٠).

(٦) ينظر: فاتحة الإعراب ١/٣٣٥-٣٣٦. وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٥٦.

(٧) البحر ١/٣٨.

وقال السمين: " **وإمَّا أن يُجْعَلَ بدلا، وهو ضعيف لأنَّ البدلَ بالمشتقات نادرٌ.**" [(١)].

وبين أبو حيان علة ضعف البدل بالمشتق فقال: "**والبدلُ بابُهُ أن يكونَ بالجوامِدِ لأَنَّه في نيةِ تكرارِ العاملِ، والصفاتُ التي هي غيرُ مختصةٍ بجنسِ الموصوفِ لا تباشرُهَا العوامِلُ إلَّا في ضرورةِ شعرٍ.**"[(٢)].

ثالثا: أن يكون (مالك) صفة للفظ الجلالة، وصح ذلك لأنه تعرف بكونه صار معروفا بذلك الوصف؛ فاسم الفاعل خرج-حينئذ-عن كونه صفة محضة مشتقة مقيدة بزمن، وعومل معاملة الأسماء الجامدة.

وهذا رأي أبي حيان، ونسبه إلى سيبويه، قال أبو حيان: " **وَحَلُّ هَذَا الْإِشْكَالِ هُوَ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ، إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوِ الِاسْتِقْبَالِ، جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَتَعَرَّفُ بِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ؛ إِذْ يَكُونُ مَنْوِيًّا فِيهِ الِانْفِصَالُ مِنَ الْإِضَافَةِ، وَلِأَنَّهُ عَمِلَ النَّصْبَ لَفْظًا. الثَّانِي: أَنْ يَتَعَرَّفَ بِهِ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً، فَيُلْحَظ فِيهِ أَنَّ الْمَوْصُوفَ صَارَ مَعْرُوفًا بِهَذَا الْوَصْفِ، وَكَانَ تَقْيِيدُهُ بِالزَّمَانِ غَيْرَ مُعْتَبَرٍ، وَهَذَا الْوَجْهُ غَرِيبُ النَّقْلِ، لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا مَنْ لَهُ اطِّلَاعٌ عَلَى كِتَابِ سِيبَوَيْهِ وَتَنْقِيبٌ عَنْ لَطَائِفِهِ. قَالَ سِيبَوَيْهِ-رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: وَزَعَمَ يُونُسُ وَالْخَلِيلُ أَنَّ الصِّفَاتِ الْمُضَافَةَ الَّتِي صَارَتْ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ قَدْ يَجُوزُ فِيهِنَّ كُلِّهِنَّ أَنْ يَكُنَّ مَعْرِفَةً، وَذَلِكَ مَعْرُوفٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، [(٣)] انْتَهَى.**" [(٤)].

---

(١) الدر المصون (١/ ٥١).

(٢) التذييل والتكميل ٣/١١٨.

(٣) نص سيبويه: "وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفاتِ المضافةَ إلى المعرفة التي صارت صفةً للنكرة، قد يجوز فيهن كلهن أن يكون معرفةً، وذلك معروفٌ في كلام العرب. يدلّك على ذلك أَنّه يجوز لك أن تقول: مررتُ بعبد الله ضاربِك، فجعلتَ ضاربك بمنزلة صاحبك." الكتاب لسيبويه (١/ ٤٢٨). وينظر: شرح السيرافي ٢/٣١٩.

(٤) البحر المحيط في التفسير ط العلمية (١/ ١٣٧).

رابعا: أن اسم الفاعل نعت؛ لأنه معرفة، أضيف إلى غير معموله، بأن يكون اسم الفاعل (مالك) منسوبا إلى اليوم، كما تقول: مصارع مصر، أي: المصارع المنسوب إلى مصر، وهذا اختيار ابن هشام، وهو رأي ابن الحاجب قبله، حيث قال: "**وإذا أُضيفَت الصفةُ إلى غيرِ معمولها كانتْ معنويةً أيضًا. فإذا قلتَ: ضربُ زيدٍ حسنٌ، فإضافةُ (ضرب) وإنْ كانَ مضافًا إلى معمولِهِ معنويةٌ، وكذلك إذا قلتَ: ضاربُ مصرَ، فالإضافةُ معنويةٌ، لأنكَ لم تُرِدْ أنَّ الضربَ واقعٌ في مصرَ، وإنما نسبتَ الضاربَ إلى مصرَ، كما لو نسبتَه إلى العلمِ وشبهِهِ لتعريفِهِ. وعلى ذلك حملَ بعضُهم: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ ﴾؛ كراهةَ أنْ تجريَ النكرةُ صفةً على المعرفةِ. وعلى هذا الوجهِ يكونُ معرفةً؛ لأنَّها إضافةٌ معنويةٌ فتفيدُ تعريفًا.**" [١].

وتكون الإضافة–على هذا الوجه–بمعنى اللام، قال الرضي: " **ولعل المصنف جعل ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ ﴾ بتقدير اللام، كمصارع مصر، فلذا قال: "ومن ذلك: مالك يوم الدين"، لكن ذلك مخالف لإطلاق قوله قبل، أو بمعنى في، في ظرفه، والوجه في تعرف ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ ﴾ حتى وقع صفة (لله): أنه بمعنى اللام، نحو: قتيل كربلاء–رضي الله عنه–.**" [٢].

الترجيح:

والرأي الأولى بالقبول أن إضافة اسم الفاعل هنا إضافة معنوية؛ وهذا لأنه ليس عاملا؛ لكونه بمعنى الماضي أو الاستمرار، وليس (اليوم) متعلقا به، ولا هو مفعوله على التوسع، بل الإضافة إليه بمعنى اللام، وهذا ما يقتضيه السياق، وتقتضيه قراءة (مَلَكَ يومَ) على الفعل الماضي[٣]، والله أعلم.

---

(١) أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٨٧).

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢١٩.

(٣) هي قراءة علي، ينظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص: ١٢١).

المطلب الثاني: إضافة الشيء إلى نفسه

لا يجوز عند ابن هشام إضافة الشيء إلى نفسه، وقد استشكل ابن هشام ما ورد خلافا لتلك القاعدة فقال: "**ويحكى أَن (ابْن الْأَخْضَر)(١) سُئِلَ بِحَضْرَة (ابْن الأبرش)(٢) عَن وَجه النصب فِي قَول النَّابِغَة:**

أَتاني أَبَيتَ اللَعنَ أَنَّكَ لُمتَني ... وَتِلكَ الَّتي تَستَكُّ مِنها المَسامِعُ

مَقالَة أَن قَد قُلتَ سَوفَ أَنالُهُ ... وَذَلِكَ مِن تِلقاءِ مِثلِكَ رائِعُ(٣)

فَقَالَ:

ولا تَصْحَبِ الأَرْدَى فَتَرْدَى مَعَ الرَّدِي (٤)

فَقيل لَهُ: الْجَواب، فَقَالَ ابْن الأبرش: قد أجَاب، يُرِيد: أَنه لما أضيف إِلَى الْمَبْنِيّ اكْتسب مِنْهُ الْبناء فَهُوَ مَفْتُوح لَا مَنْصُوب، وَمحله الرّفْع بَدَلا من (أَنَّك لمتني)، وَقد رُوِيَ بِالرّفْع، وَهَذَا الْجَواب عِنْدِي غير

---

(١) ابْن الْأَخْضَر هو: "علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران، أبو الحسن ابن الأخضر التَّنوخيُّ الإشبيليُّ اللُّغويُّ. [المتوفى: ٥١٤ هـ]، كان مقدَّمًا في علم اللُّغة والعربية والآداب، أخذ عن أبي الحجَّاج يوسف الأعلم. وسمع من أبي علي الغسَّاني، وغيره، وكان موصوفاً بالذَّكاء والإتقان والدِّين والثِّقة، حمل عنه الناس، وتوفي في مُنْسَلخ السّنة.". نقلا عن تاريخ الإسلام ٢٢٤/١١، وينظر: تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب صـ٨٠.

(٢) ابْن الأبرش هو: " خَلَف بن يوسف بن فرتون، أبو القاسم ابن الأبرش، الأندلسي، الشنتريني، النحوي. [المتوفى: ٥٣٢ هـ]، روى عن: عاصم بن أيّوب، وأبي الحسين بن سراج، وأبي علي الغساني، وكان رأسًا في العربية واللُّغات، مع الفضْل، والدّين، والخير، والانقباض، وكان كثير التَّجَوّل في الأندلس، ومن محفوظاته كتاب " سيبويه ". نقلا عن: تاريخ الإسلام تحقيق بشار ٥٧٠/١١، وينظر: تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب صـ٨٠.

(٣) البيتان من الطويل، وهما للنابغة الذبياني في ديوانه صـ٧٦، دار المعرفة بيروت.

(٤) شطر بيت من الطويل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه صـ١٠٧، والبيت بتمامه:

إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ فَصَاحِبْ خِيَارَهُمْ... ولا تَصْحَبِ الأَرْدَى فَتَرْدَى مَعَ الرَّدِي

وذكر هذا البيت هنا إشارة إلى بناء (مقالة) بالفتح لما أضيف إلى (أن)، فاكتسب منه البناء.

جيد؛ لعدم إِبْهَام الْمُضَاف، وَلَو صَحَّ لصَحَّ الْبناء فِي نَحْو: غلامك وفرسه وَنَحْو هَذَا مِمَّا لَا قَائِل بِهِ، وَقد مضى أَن ابْن مَالك[1] منع الْبناء فِي (مثل) مَعَ إبهامها؛ لكَونهَا تثنى وَتجمع، فَمَا ظَنك بِهَذَا؟ وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوب على إِسْقَاط الْبَاء، أَو بإضمار أَعنِي، أَو على المصدرية.

وَفِي الْبَيْت إِشْكَال لَو سَأَلَ السَّائِل عَنهُ لَكَانَ أولى؛ وَهُوَ: إِضَافَة (مقَالَة) إِلَى (أَن قد قلت)؛ فَإِنَّهُ فِي التَّقْدِير: مقَالَة قَوْلك؛ وَلَا يُضَاف الشَّيْء إِلَى نَفسه، وَجَوَابه: أَن الأَصْل (مقَالَة) فَحذف التَّنْوِين للضَّرُورَة لَا للإضافة، وَ(أَن) وصلتها بدل من (مقَالَة)، أَو من (أَنَّك لمتني)، أَو خبر لمَحْذُوف، وَقد يكون الشَّاعِر إِنَّمَا قَالَه (مقَالَة أن) بِإِثْبَات التَّنْوِين وَنقل حَرَكَة الْهمزَة فأنشده النَّاس بتحقيقها؛ فاضطروا إِلَى حذف التَّنْوِين، ويروى (ملامة) وَهُوَ مصدر لـ(لمتني) الْمَذْكُورَة، أَو لأخرى محذوفة."[2].

وجه الإشكال:

في قوله: (مقالة أن) إشكال، وذلك حيث إنه مضاف إلى المصدر المؤول من(أَن) والفعل(قلت)، وتقديره: مقالة قولك، وهذا من إضافة الشيء إلى نفسه، وقد استشكل ابن هشام ذلك موافقا رأي جمهور البصريين الذين يمنعون إضافة الشيء إلى نفسه.

وقد استشهد بهذا البيت ابن خروف[3]، وأبو حيان[4]، والسمين الحلبي[5] على أنه من باب ما يكتسب فيه المضاف من المضاف إليه البناء لأنه مبني، وذلك بإضافة (مقالة) هنا إلى (أَن)، وهو

---

(١) ينظر ذلك في: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٦٣).

(٢) مغني اللبيب ٤٨٩.

(٣) وفي شرح الجمل لابن خروف ص ١٠٥٨.

(٤) التذييل والتكميل ١٢/١٠٠.

(٥) في الدر المصون٥/٥٠.

حرف مبني، فاكتسب منه البناء، **وقد أنكر ابن هشام ذلك**؛ وعلة إنكاره: أن ابن مالك لم يجز ذلك إلا في الاسم المبهم(١)، وهذا غير مبهم، بل إنه قد منع هذا في بعض المبهم، وهو (مثل) فمنعه في مثل هذا أولى.

وقد تابع السيوطي ابن هشام في ذلك، حيث نقل عن ابن مكتوم في تذكرته أنه قال: "وفي هذا الجواب نظر فإنهم نصوا على أنه ليس كل ما يضاف إلى مبني يجوز بناؤه وإنما ذلك مخصوص بما كان مبهما نحو: غير ومثل وبين ودون وحين ونحوها، وقد ذكرت له ذلك بعد فأذعن له."(٢).

وهذه الحكاية في هذا البيت منقولة عن أبي حيان الذي استشهد بها على بناء (مقالة) لما أضيفت إلى مبني(٣)، وذكرها أبو القاسم الشاطبي(٤)، والراعي الأندلسي(٥)، والسيوطي(٦)، وأحمد المقري(٧)، وعبد القادر البغدادي(٨).

الجواب عن الإشكال:

وقد أجاب ابن هشام عن هذا بتأويلين:

التأويل الأول: أن يكون (مقالة) ليس مضافا إلى المصدر المؤول، بل هو على حذف التنوين، وذلك بأن يكون في (مَقَالَة) تنوين، ثم حذف لضرورة الشعر.

---

(١) ينظر ذلك في: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٦٣).

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي – ط المجمع (٣/ ٣١٠-٣١١).

(٣) التذييل والتكميل ١٢/ ١٠٠.

(٤) الإفادات والإنشادات لأبي القاسم الشاطبي، ص: ٨١-٨٣، تحقيق: د. محمد أبو الأجفان.

(٥) الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية للراعي الأندلسي تحقيق سلامة عبد القادر صـ١٧١-١٧٣، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ١٤٠٠-١٤٠١.

(٦) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي – ط المجمع (٣/ ٣٠٨-٣١١.

(٧) نفح الطيب تحقيق: إحسان عباس ٥/ ٢٦٦.

(٨) خزانة الأدب (٢/ ٤٦٢).

التأويل الثاني: أَو أن الرواية بالإضافة خطأً من الرواة، وذلك بأن يكون الأصل عند الشاعر بالتنوين، لكنهم أخطأوا في النقل عنه.

وقد عارض الدماميني هذا فقال: **"هذا عجيب يلزم من فتح بابه القدح في كل ما يستدل به، وارتكاب هذا أمر شنيع."**[١].

وهناك جواب آخر عن هذا البيت:

جواب الدماميني:

وقد أجاب عنه الدماميني بأن ذلك من إضافة الأعم إلى الأخص ولا إشكال، فـ(مقالة) اسم عام، و(قولك) مراد به هذا القول، وهذه تسمى: الإضافة البيانية، والتقدير على هذا الوجه: مقالة هي قولك، ونقل عنه ذلك الشمني[٢]، والدسوقي[٣]، والأمير[٤].

وقال عبد القادر البغدادي: "ولا يخفى أن هذا كله تعسف، وإنما هو من إضافة الأعم إلى الأخص، لأن (مقَالَة) أعم من قولك، وهي من الإضافة البيانية، كشجر الأراك، أي: مقالة هذا القول."[٥].

الترجيح:

مما سبق يتبين أن الرأي الراجح في (مقالة) أنها من إضافة الأعم إلى الأخص، وهذا رأي الدماميني، والله أعلم.

---

(١) رأي الدماميني في حاشية الشمني ج٢ / ١٩٧.

(٢) السابق ٢/١٩٧.

(٣) حاشية الدسوقي طبعة دار السلام ٢/١٠٧٦.

(٤) حاشية الأمير ج٢ / ١١٥.

(٥) خزانة الأدب (٢/ ٤٦١).

المطلب الثالث: إضافة المصدر إلى مفعوله

يضاف المصدر إلى فاعله فينصب مفعوله وهذا هو الأكثر، وذكر ابن مالك أن إضافته إلى مفعوله ورفع فاعله قليل[١]، وذلك كقول النبي -ﷺ-: " **وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا.**"[٢].

والأكثر الاستغناء عنه، وذلك كقوله-تعالى-:﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾[٣]،﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ ﴾[٤]،﴿ وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ ﴾[٥].

وقد عد ابن هشام هذه المسألة مشكلة معنى وصناعة، فقال[٦]: " **قَول ابْن السَّيِّد [٧] فِي قَوْله -تَعَالَى-: ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾(٨) إِن (من) فَاعل بِالمصْدَرِ؛ وَيَردهُ أَن المعْنى حِينَئِذٍ: وَللهَّ على النَّاس أَن يحجّ المستطيع؛ فَيلْزم تأثيم جَمِيع النَّاس إِذا تخلف مستطيع على الْحَج، وَفِيه مَعَ فَسَاد الْمَعْنى ضعف من جِهَة الصِّنَاعَة؛ لِأَن الْإِتْيَان بالفاعل بعد إِضَافَة الْمصدر إِلَى الْمَفْعُول شَاذ حَتَّى قيل: إِنَّه ضَرُورَة كَقَوْلِه:**

(أفنى تلادي وَمَا جمعت من نشب ... قرع القواقيز أَفْوَاه الأباريق) [٩]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١١٨).

(٢) جزء من حديث رواه الإمام عبد الرزاق في مصنفه باب(من ترك الصلاة)، حديث رقم/ ٥٠١٢، (٣/ ١٢٥)، وحديث رقم/ ٩٢٧٩، باب وجوب الغزو ١٧٣/٥.

(٣) البقرة: ٨٥.

(٤) النساء: ٢٠.

(٥) النساء: ١٠٤.

(٦) مغني اللبيب صـ ٦٩٤ ، ٦٩٥ ط دار الفكر.

(٧) العَلاَّمَةُ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ السَّيِّد النَّحْوِيّ، اللُّغَوِيّ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ، أَقرَأَ الآدَابَ، وَشَرَحَ (المُوَطَّأَ) ، وَلَهُ كِتَاب (الاقتضَاب فِي شرح أَدب الكِتَاب) ، وَكِتَاب(الأَسبَاب الموجبَة لاخْتِلاَف، الأَئِمَّة، وَأَشيَاء، وَنظمٌ فَائِق،.مَاتَ فِي رَجَب، سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ وَخَمْسِ مائَةٍ. من سير أعلام النبلاء١٩/٥٣٢-٥٣٣.

(٨) آل عمران: ٩٧.

(٩) سبق تخريجه ص٢٤.

فِيمَن رَوَاهُ بِرَفْع (أَفْوَاه)، وَالْحق جَوَاز ذَلِك فِي النثر إِلَّا أَنه قَلِيل، وَدَلِيل الْجَوَاز هَذَا الْبَيْت؛ فَإِنَّهُ رُوِيَ بِالرَّفْع مَعَ التَّمَكُّن من النصب، وَهِي الرِّوَايَة الْأُخْرَى؛ وَذَلِكَ على أَن (القواقيز) الْفَاعِل، و(الأفواه) مفعول، وَصَحَّ الْوَجْهَانِ لِأَن كلا مِنْهُمَا قرع ومقروع، وَمن مَجِيئه فِي النثر الحَدِيث: " وَحج الْبَيْت من اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا " [١]**، وَلَا يَتَأَتَّى فِيهِ ذَلِك الْإِشْكَال لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ذكر الْوُجُوب على النَّاس."** [٢].

وجه الإشكال:

الإشكال في الآية في إعراب (من) فاعلا للمصدر، ونسب ابن هشام هذا الوجه لابن السيد، وورد عند السهيلي دون نسبة، ورد عليه[٣]، ونسبه ابن أبي الربيع إلى بعض الكوفيين[٤].

وذكر ابن هشام أن فيه ضعفا من جهتي الإعراب والمعني ؛ أما الإعراب فإن إضافة المصدر إلي مفعوله ورفع الفاعل خلاف الأصل في الترتيب الوضعي ، وعلل لذلك ابن هشام بقوله: " **وَإِنَّمَا كَانَ إِعْمَال الْمُضَاف للْفَاعِل أَكثر؛ لِأَن نِسْبَة الْحَدث لمن أوجده أظهر من نسبته لمن أوقع عَلَيْهِ، وَلِأَن الَّذِي يظْهر حِينَئِذٍ إِنَّمَا هُوَ عمله فِي الفضلة، وَنَظِيره: أَن (لات) لما كَانَت ضَعِيفَة عَن الْعَمَل لم يظهروا عَملهَا غَالِبا إِلَّا فِي منصوبها، وَإِنَّمَا كَانَ إِعْمَال الْمُضَاف للْمَفْعُول الَّذِي ذكر فَاعله ضَعِيفا؛ لِأَن الَّذِي يظْهر–حِينَئِذٍ–إِنَّمَا هُوَ عمله فِي الْعُمْدَة** .." [٥]، ولأن إضافة المصدر إضافة محضة حقيقية عند

---

(١) سبق تخريجه ص٢٣.

(٢) المغني ٥٠٤.

(٣) نتائج الفكر ٢٤١.

(٤) البسيط ٤٠٣/١.

(٥) شرح شذور الذهب لابن هشام ، صـ ٤٩٣ ، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .

أكثر النحاة [١]، فإضافة الفاعل إليه أجود وأحسن، كما ذكر ابن مالك[٢]، وابن الفخار[٣]، وقد استنكر ابن الفخار هذا الوجه الإعرابي في الآية وهو (إضافة المصدر إلي المفعول ورفع الفاعل)، وذكر أنه لم يرد إلا في الشاذ في قراءة[٤]: " ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّاءُ ﴾ برفع (عبده) وهو الفاعل ورفع تابعه وهو: (زكرياء)، ومعني كلامه هذا : أنه لا يجوز حمل فصيح القراءة علي الشاذ[٥].

وحكم بعضهم بأنه شاذ أو ضرورة شعرية (كما ذكر ابن هشام)، قال الأقيشر:

أَفْنَى تِلادي وَمَا جمّعتُ من نَشَبٍ ... قرعُ القواقيزِ أَفْواهُ الأَباريقِ [٦]

فيمن رفع (الأفواه)، ولا إشكال علي رواية النصب في (الأفواه) ، ومنه قول الحطيئة :

أمنْ رسمِ دارٍ مربعٌ ومصيفُ ... لعينيكَ منْ ماءِ الشؤونِ وكيفُ [٧]

---

(١) خلافا لابن برهان وابن الطراوة ، فإنها عندهم غير محضة ، والصحيح أنها محضة ، لورود السماع بنعت المصدر ، وذلك كقول الشاعر :

إن وجدي بك الشديد أراني ... عاذرا فيك من عهدت عذولا

هذا في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ٢١٥/١، ، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٢٦/٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣٥.

(٣) أبو عبد الله الفخار– المتوفي ما بين ٧٥٣ و٧٥٦هـ – وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل ، رسالة دكتوراه لحماد بن محمد حامد الثمالي ، العام الجامعي ١٤٠٩– ١٤١٠هـ ، ج ٢ / ٥٧٣.

(٤) مريم:٢، في الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ص: ٥٩٥): " (عَبْدَهُ زَكَرِيَّا) مرفوعان.".

(٥) نسب القرطبي القراءة لأبي العالية في تفسيره ٧٥/١١ ، الجامع لأحكام القرآن.

(٦) البيت من البسيط وهو للأقيشر الأسدي في الشعر والشعراء ٢/ ٥٤٦، دار الحديث القاهرة ١٤٢٣هـ ، وخزانة الأدب ٤٩١/٤ تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(٧) البيت من الطويل، وهو للحطيئة جرول بن أوس ، وهو من قصيدة يمدح فيها سعيد بن العاص ، وهو في ديوانه صـ٢٥٣ بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني ، تحقيق نعمان أمين طه ، مطبعة مصطفي البابي الحلبي ، الطبعة الأولي ١٩٥٨م ، وفي أمالي ابن الشجري ١١١/٢، وفي الحماسة البصرية١٣٩/١ ، وفي الأغاني

الرسم مصدر مضاف إلي المفعول (دار) ، مع وجود الفاعل مرفوعا ، وهو (مربع)[١].

ومنه أيضا قول الفرزدق:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَىٰ فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ .... نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ [٢]

فالمصدر (نَفْيَ) أُضيف إلىٰ مفعوله (الدراهيمِ) ورفع فاعله (تَنْقَادُ) ، وذلك علي رواية رفع تنقاد.

وأما الفساد من جهة المعني؛ فإنه علي هذا الوجه من الإعراب، يلزم تأثيم الناس كلهم إذا تخلف مستطيع عن الحج لأن المعني -حينئذ-: (وللهّ علىٰ جميع النَّاس أَن يحجّ المستطيع)، وذلك المعني فاسد،

لأبي الفرج الأصفهاني ت ٣٥٦هـ ، ٢٢٥/١٧ ، تحقيق علي محمد البجاوي، بإشراف محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، في إيضاح شواهد الإيضاح ١/١٧١-١٧٢: "والرسم هنا: بقية الأثر، والمربع: زمن الربيع، والمصيف: المنزل في الصيف والمصيف: زمن الصيف. ويحتمل أن يكون المصدر من صاف، يصيف، والمربع أيضاً: الموضع الذي يرتبع فيه، والشؤون هنا: عروق الدمع. والشؤون أيضاً: تمائم في الجمجمة، واحدها: شأن، والشؤون أيضاً: الأمور، واحدها: شأن... قال: وقوله"وكيف" أي: سائل، يقال: وكف المطر والدمع والبيت، وكوفاً، ووكيفاً، ووكافاً، وأوكف أيضاً.".

(١) الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ت ٣٧٧هـ ، ١٥٨/٢ ، تحقيق د: حسن شاذلي فرهود ، ط١ ١٩٦٩م ، والبسيط في شرح الجمل ١/ ٤٠٣ .

(٢) البيت من البسيط وهو للفرزدق كما في الكامل للمبرد ٢٨٥هـ ١/ ٢٠٢، وهو من شواهد الكتاب لسيبويه ٢٨/١ ، وسر صناعة الإعراب ٤٠/١ ، و ضرائر الشّعْر لابن عصفور الإشبيلي صـ ٣٦ ، وفي التذكرة الحمدونية ج٥ / ٢٦٠، وفي لسان العرب (٣/ ٤٢٥): "والتَّنْقادُ: تمييزُ الدراهِمِ وإِخراجُ الزَّيْفِ منها، وفي لسان العرب (٥/ ٢٨٦): وَقْتِ الْهَاجِرَةِ وَقْتَ تَوَسُّطِ الشَّمْسِ السَّمَاءَ. يُقَالُ: وَغَرَتِ الهاجرة وَغْراً أَي رَمِضَتْ وَاشْتَدَّ حَرُّهَا، ويروي البيت بجر (تنقاد)، ويكون في هذه الرواية شاهدا للفصل بين المتضايفين (المصدر وفاعله) بالمفعول وهو : الدراهيم ، وليس هذاموضعه.

وذكر ذلك الإشكال-أيضا-: السهيلي[١]، والرضي [٢]، وأبو حيان[٣]، والسمين الحلبي[٤]، وابن عادل الحنبلي[٥].

وفي الإجابة عن الآية خمسة أوجه[٦]:

أولا: أن (من) في موضع جر (بدل بعض من كل)، والضمير الرابط محذوف، تقديره: (من استطاع منهم)، وهذا أشهر الوجوه الجائزة وأكثرها قبولا، وهذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين [٧].

وعلى هذا تكون (من) في موضع جر، لأنها بدل من (الناس)؛ لأن فرض الحج إنما يلزم المستطيعين من الناس، وهذا الضمير المحذوف يقبح حذفه في الكلام، فما الذي حسنه هنا؟

وقد أجاب السهيلي عن ذلك فقال: " **وحذف هذا الضمير قبيح في أكثر الكلام، وحسنه هاهنا أمور، منها: أن " مَن " واقعة على من يعقل كالاسم المبدل منه، فارتبطت به.**

ومنها: أنها موصولة بما هو أخص من الاسم الأول، ولو كانت أعم لقبح حذف الضمير العائد مثال ذلك أنك لو قلت: " رأيت إخوتك مَن ذهب إلى السوق "، تريد: مَن ذهب منهم، لكان قبيحاً، لأن الذاهب إلى السوق زعم من الإخوة.

---

(١) ينظر: نتائج الفكر صـ ٢٤٠.

(٢) ينظر: شرح الرضي علي الكافية ٢/ ٧٨ .

(٣) ينظر: تذكرة النحاة لأبي حيان صـ١٨٨- ١٨٩، والبحر ٣/ ٢٧٥.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/ ٣٢١.

(٥) ينظر: اللباب ٥/ ٤١٣.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٢٧٥ -٢٧٦ ، الدر المصون ٣/ ٣٢١ -٣٢٢ ، اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ٥/ ٤١٣- ٤١٤، شرح شذور الذهب لابن هشام من ٤٩٣ إلي ٤٩٥ ، ومغني اللبيب ٦٩٤ – ٦٩٥ .

(٧) ينظر: الكتاب ١/١٥٢ ، والمقتضب (١/ ٢٧، ٣/١١١)، والأصول في النحو (٢/ ٤٧)، اللمع في العربية لابن جني (ص: ٨٩)، أسرار العربية (ص: ٢١٧)، البسيط في شرح جمل الزجاجي ج١صـ ٤٠٢-٤٠٣ .

وكذلك لو قلت: " البس الثياب ما حسن وكمل "، تريد: ما حسن منها، ولم تذكر الضمير، لكان أبعد في الجواز، لأن لفظ ما أعم من لفظ الثياب، وكذلك الحسن والكامل.

وحق بدل البعض من الكل أن يكون أخصَّ المبدل منه، فإن كان أعم وأضفته إلى ضمير، أو قيدته بضمير يعود إلى الأول، ارتفع العموم وبقي الخصوص.

ومما حسن حذف الضمير في هذه الآية أيضا مع ما تقدم، طول الكلام بالصلة والموصول." [١].

ثانيا: أن (من) في موضع جر بدل كل من كل ، وذلك لأن المراد بالناس بعضهم لا كلهم ، فهو عام أريد به خاص؛ لأن الله لم يكلف الحج من لا يستطيعه، ومن استطاع هو المراد ببعض الناس، فيكون بدل كل من كل ، والضمير الرابط محذوف تقديره أيضا : (منهم) ونسب الزركشي في البرهان ، والشيخ خالد في التصريح هذا القول لابن برهان [٢].

ثالثا: أن (من) في موضع رفع بالابتداء، (ونسب ابن هشام وابن عصفور هذا الوجه للكسائي) ، وهي مَوْصُولَة ضمنت معنى الشَّرْط، أَو شَرْطِيَّة وَحذف الْخَبَر أَو الْجَواب، أَي : (من اسْتَطَاعَ فليحج) ، ويري الكسائي أن حذف جواب الشرط لفهم المعني أحسن من حذف الضمير الرابط في البدل ، وحسن ابن عصفور هذا القول ، قال : " وهذا الذي ذهب إليه حسن جدا " وضعفه ابن خروف ، ورده الشيخ ابن هشام في شرح القطر، و نقله الشيخ خالد عنه بأن : "لا حاجة إلى الحذف مع إمكان تمام الكلام" [٣].

---

(١) ينظر: نتائج الفكر ٢٤٢.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن ج ٤٥٧/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٩٣/٢.

(٣) التصريح ١٩٣/٢، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٦ . وشرح الجمل لابن خروف ٣٥٠/١ ، وشرح قطر الندي صـ ٣٠٩.

رابعا: أنها خبر مبتدأ محذوف تقديره: (هم من استطاع)، ونسبه الواحدي لأبي بكر ابن الأنباري فقال: " **وقال ابن الأنباري: ويجوز أن يكون في موضع رَفْعٍ؛ على الترجمة للناس؛ على معنى: (هُمْ مَن استطاع إليه سبيلا).** "[١].

خامسا: أنها في موضع نصب مفعول، والتقدير: (أعني من استطاع) ، وهذا الوجه وسابقه مأخوذان من وجه البدل ؛ فإن كل ما جاز إبداله ، جاز قطعه عن البدلية إلي الرفع أو النصب [٢].

الترجيح:

يرى ابن هشام جواز إضافة المصدر إلي المفعول ورفع الفاعل، وذلك في الشعر والنثر علي السواء، لكنه عنده قليل، قال ابن هشام: " **والحق جَوَاز ذَلِك فِي النثر، إِلَّا أَنه قَلِيل**" [٣]، ثم قال: "**وَالْمَشْهُور فِي (من) فِي الْآيَة، أَنَّهَا بدل من النَّاس (بدل بعض)** .." [٤].

بل اعتبر إنكار ذلك غلوا فقال: " **وَلَقَد غلا بَعضهم فَزعم فِي الْمُضَاف للْمَفْعُول ثمَّ يذكر فَاعله بعد ذَلِك أَنه مُخْتَصّ بالشعر** .." [٥].

وكذلك أجازه ابن جني في اللمع وقاس عليه، وذلك حيث قال: " **فَإِن أضفت الْمصدر إِلَى الْفَاعِل انتصب الْمَفْعُول بِهِ، وَإِن أضفته إِلَى الْمَفْعُول بِهِ انجر وارتفع الْفَاعِل بِهِ، تَقول: عجبت من أكل زيد الْخبز وَمن أكل الْخبز زيد.**" [٦].

---

(١) التفسير البسيط (٥/ ٤٤٧).

(٢) الدر المصون ٣٢١/٣ ، واللباب في علوم الكتاب ٥/ ٤١٣ .

(٣) مغني اللبيب صـ ٦٩٤.

(٤) السابق صـ ٦٩٤-٦٩٥ .

(٥) شرح شذور الذهب صـ ٤٩٣- ٤٩٤ .

(٦) اللمع في العربية صـ ١٩٦-١٩٧.

وضعفه أبو حيان في البحر، وأجازه في التذكرة، قال في التذكرة وهو عنه أيضا قليل: **" فيه إضافة المصدر إلي المفعول مع وجود الفاعل، وذلك مما يقل، إلا أنه وإن كان قليلا، فليس يمتنع ..."** [١].

والخلاصة :

أنه يكثر–عند ابن هشام–إضافة المصدر إلي الفاعل، مع وجود المفعول، ويقل عكسه: (إضافة المصدر إلي المفعول مع وجود الفاعل)، أي: يجوز وإن كان قليلا، وهو في هذا تابع لابن مالك وغيره[٢]، وقاس ابن هشام عليه ومثل له بقوله : "أعجبني شربُ العسلِ زيدٌ" واستشهد بالبيتين: (قرع القواقيز أفواه، ونفي الدراهيم تنقاد) [٣]، لكن لا بد من مراعاة المعنى، فإن فسد المعنى فلا يتخرج الكلام عليه، ومنه الآية الكريمة، فالأولى فيها ما تقرر لدى جمهور النحاة أنها بدل بعض من كل، والضمير الرابط محذوف، وتقديره: من استطاع منهم[٤].

---

(١) البحر ٣/ ٢٧٦ ، والتذكرة ص ١٨٩ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١١٨).

(٣) المغني صـ ٦٩٤ ، وأوضح المسالك ٣/ ١٧٧ ، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢/٢٠٨–٢٠٩.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٣٥).

المطلب الرابع: إضافة المصدر إلى (مثل) في قوله-تعالى-: (فجزاءُ مثلِ)

وأقصد به الإضافة في قوله-تعالى-: ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [١]، بإضافة (جزاء) إلى (مثل)، فإنها مشكلة عند ابن هشام؛ لأنها قد ترتب عليها-في الظاهر-معنى غير المراد، وقد بين ذلك فقال: "﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ **من قرأ بتنوين (الجزاءِ) ورفعِ (المثل) فقراءته ظاهرةٌ[٢]؛ لأنَّ الجزاءَ الواجبَ موصوفٌ بكونِه مماثلًا لما قتل من النعم.**

وأما من أضافَ الجزاءَ للمثلِ[٣] فقراءتُهُ مُشكِلَةٌ؛ لأنَّ الواجبَ جزاءُ نفسِ المقتولِ، لا جزاءُ مثلِ المقتولِ.

الجواب: إنَّ هذا الإشكالَ يرتفعُ بأَنْ لا يُقَدَّرَ (مثل) بمعنى: مماثل، كما هي في تلك القراءةِ، بل يقدر: مراد بها ذاتُ الشيءِ ونفسُه، بمنزلتها في قوله-تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٤]، وقول الشاعر:

على مثل ليلى يقتل المرء نفسه

أي: على ليلى، بدليل قوله:

وإن بات من ليلى على اليأس طاويا[٥]

---

(١) المائدة: ٩٥.

(٢) في شرح طيبة النشر لابن الجزري ص٢٢١أنها قراءة الكوفيين ويعقوب.

(٣) وهي قراءة ابْن كثير، وَنَافِع، وَأَبُي عَمْرو، وَابْن عَامر، وأبي جعفر، ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد صـ٢٤٧، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران صـ١٨٧، وحجة القراءات ٢٣٥.

(٤) الشورى: ١١.

(٥) البيت من الطويل وهو لمجنون ليلى في ديوانه صـ ٥٧ تعليق ودراسة يسري عبد الغني، واستشهد به ابن هشام على أنه ذكر المثل وأراد الذات، ذكر مثل ليلى وأرادها بذاتها.

وقد جاء ذلك-أيضا-في (المَثَلِ)، قال الله -تعالى-: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾[١]؛ وذلك لأن (المِثْلَ) و(المَثَلَ) بمعنى، كما أن (الشِبهَ) و(الشَبَهَ) كذلك."[٢].

وجه الإشكال:

على قراءة إضافة (جزاء) إلى (مثل) يترتب على هذا الوجه الإعرابي إشكال ، وهو أن يكون-على هذا-قد أوجب جزاء مثل المقتول، مع أن الواجب جزاء المقتول لا مثله ، فكأنه حين الإضافة قد أضاف الشيء إلى نفسه، وقد ذكر ذلك الطبري حيث قال: " **وَأَوْلَى الْقِرَاءَتَيْنِ فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾[٣] بِتَنْوِينِ (الْجَزَاءِ) وَرَفْعِ (الْمِثْلِ)؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ هُوَ الْمِثْلُ، فَلَا وَجْهَ لِإِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَأَحْسَبُ أَنَّ الَّذِينَ قَرَأُوا ذَلِكَ بِالْإِضَافَةِ رَأَوْا أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى قَاتِلِ الصَّيْدِ أَنْ يَجْزِيَ مِثْلَهُ مِنَ الصَّيْدِ بِمِثْلٍ مِنَ النَّعَمِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ كَالَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ، بَلِ الْوَاجِبُ عَلَى قَاتِلِهِ أَنْ يَجْزِيَ الْمَقْتُولَ نَظِيرَهُ مِنَ النَّعَمِ."[٤].**

وذكر ذلك-أيضا-ابن فضال في كتابه[٥].

وقال أبو علي الفارسي: " **ولا ينبغي إضافة جزاء إلى المثل؛ ألا ترى أنّه ليس عليه جزاء مثل ما قتل في الحقيقة، إنّما عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله."[٦].**

---

(١) الأنعام: ١٢٢.

(٢) أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن لابن هشام ١٤-١٥.

(٣) المائدة: ٩٥.

(٤) تفسير الطبري ٨/٦٨٠ طبعة هجر.

(٥) قال ابن فضال: "وأما من قرأ بالإضافة فإن بعض النحويين أنكر عليه ذلك؛ لأنه من إضافة الشيء إلى نفسه. وليس كذلك؛ لأن (الجزاء) ها هنا مصدر، وهو غير (المثل) وإنما هو فعل المجازي. (ومثل) ها هنا بمعنى ذات الشيء كما تقول: مثلك لا يفعل كذا، وأنت تريد: أنت لا تفعل كذا.". النكت في القرآن الكريم (ص: ٢٠٥).

(٦) الحجة للفارسي ٣/٢٥٥.

الجواب عن الإشكال:

أولا: جواب ابن هشام:

ألا يكون (مثل) -في حال الإضافة- بمعنى مماثل، بل يكون المراد منه ذات الشيء ونفسه.

وممن نص على هذا: مكي حيث قال: " **جَازَت الْإِضَافَة عِنْدهم على معنى قَول الْعَرَب: (إِنِّي لأكرم مثلك) يُرِيدُونَ: أكرمك، فعلى هَذَا أَضَاف الْجَزَاء إِلَى مثل الْمَقْتُول يُرَاد الْمَقْتُول بِعَيْنِه، فَكَأَنَّهُ فِي التَّقْدِير: فَعَلَيهِ جَزَاء الْمَقْتُول فِي الصَّيْد.**"[١].

وقال ابن فضال: "**وأما من قرأ بالإضافة فإن بعض النحويين أنكر عليه ذلك؛ لأنه من إضافة الشيء إلى نفسه. وليس كذلك؛ لأن (الجزاء) ها هنا مصدر، وهو غير (المثل) وإنما هو فعل المجازي. (ومثل) ها هنا بمعنى ذات الشيء كما تقول: مثلك لا يفعل كذا، وأنت تريد: أنت لا تفعل كذا.**"[٢].

وذكر ذلك -أيضا- أبو البركات الأنباري[٣].

وهذا الكلام أصله لأبي علي الفارسي حيث قال: " **وأما من أضاف الجزاء إلى مثل، فقال: ﴿فَجَزَاءُ مِثْلِ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ فإنّه وإن كان عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله، فإنّهم قد يقولون: أنا أكرم مثلك، يريدون: أنا أكرمك، فكذلك إذا قال: ﴿فَجَزَاءُ مِثْلِ مَا قَتَلَ﴾، فالمراد: جزاء ما قتل، كما أن المراد في: أنا أكرم مثلك: أنا أكرمك. فإذا كان كذلك كانت الإضافة في المعنى كغير الإضافة، لأنّ المعنى: فعليه جزاء ما قتل.**"[٤].

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٧.

(٢) النكت في القرآن الكريم (ص: ٢٠٥).

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ١/٣٠٤.

(٤) الحجة ٣/٢٥٦.

ونقل هذا المهدوي[١]، والواحدي [٢]، وابن عطية[٣]، والفخر الرازي[٤].

ومعنى ذلك أن المراد بالحكم في الآية المضاف إليه لا المضاف، ذكره ابن يعيش حيث قال: " **وقد يطلق (مثل) ويكون المراد به ما أضيف إليه، كما يقول القائل لمن يخاطبه: (مثلك لا يتكلم بهذا)، و(مثلك لا يفعل القبيح)، وعليه قوله-تعالى-: ﴿فَجَزَاءُ مِثْلِ مَا قَتَلَ مِنَ النَعَمِ﴾ في قراءة الجماعة غير أهل الكوفة ، بخفض "مثل" والإضافة. ألا ترى أنه إنما يلزمه جزاء المقتول، لا جزاء مثله.** "[٥].

وقد يفهم من كلامهم أنهم قالوا بزيادة (مثل) هنا، وإن كانوا لم ينصوا على ذلك، ونص على أن (مثل) زائدة أو مقحمة: تاج القراء الكرماني[٦]، وابن العربي[٧]، والباقولي[٨]، وبيان الحق

---

(١) ينظر: شرح الهداية للمهدوي ٢/٢٦٩.

(٢) ينظر: التفسير البسيط ٧/٥١٩-٥٢٠.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٢٣٧).

(٤) ينظر: تفسير الرازي مفاتيح الغيب ١٢/٤٣٠.

(٥) شرح المفصل ٢/٩٨.

(٦) ينظر: غرائب التفسير ١/٣٣٧.

(٧) ينظر: أحكام القرآن ٢/١٨٣.

(٨) ينظر: كشف المشكلات ٢/٣٦٩.

النيسابوري[١]،وأبو العلاء الكرماني[٢]، وابن أبي مريم[٣]، وأبو البقاء العكبري[٤]،وأبو شامة المقدسي[٥]، والقرطبي[٦]، والبيضاوي[٧]، وغيرهم[٨].

وعقب السمين على القائلين بالزيادة بقوله: " **فـ(مثل) زائدةٌ، وهذا خلاف الأصلِ.**"[٩].

وعقب الشهاب الخفاجي عليه بقوله: " **وقيل: إنه يفوت عليه أيضاً اشتراط المماثلة بين الجزاء، والمقتول.**"[١٠].

ثانيا جواب الفارسي و الزمخشري:

أن يكون من إضافة المصدر إلى مفعوله، ويقدر هنا مفعولان حذف أحدهما لدلالة الكلام عليه، وأضيف المصدر إلى المفعول الثاني(المثل) تخفيفا، تقديره: يُجْزَىٰ المقتولُ مثلَه من النعم.

قال الفارسي: "**ولو قدّرت الجزاء تقدير المصدر، فأضفته إلى المثل، كما تضيف المصدر إلى المفعول به، لكان في قول من جرّ مثلا على الاتساع الذي وصفنا، ألا ترىٰ أن المعنىٰ: فجزاء مثل ما قتل، أي: يجازىٰ مثل ما قتل، والواجب عليه في الحقيقة جزاء المقتول لا جزاء مثل المقتول.**"[١١].

---

(١) ينظر: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن (١/ ٤٣٥).

(٢) ينظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني (ص: ١٥٥).

(٣) ينظر: الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ٤٥١/١، للإمام نصر بن علي بن محمد أبي عبدالله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي المتوفى بعد ٥٦٥هـ، تحقيق: عمر حمدان، رسالة دكتوراه ١٤٠٨هـ أم القرى.

(٤) قال بأنها: "في حكم الزائدة." التبيان ٤٦٠/١.

(٥) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٤٣٤).

(٦) ينظر: تفسير القرطبي (٦/ ٣٠٩).

(٧) ينظر: تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ١٤٤).

(٨) ينظر: البحر ٢٢/٤، وإتحاف فضلاء البشر صـ ٢٥٦ طبعة دار الكتب العلمية.

(٩) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٤٢٠).

(١٠) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (٣/ ٢٨٢).

(١١) الحجة ٣/ ٢٥٧.

ذكر ذلك الزمخشري، حيث قال: "**وقرئ﴿فَجَزَاءُ مِثْلِ مَا قَتَلَ﴾ على الإضافة، وأصله: فجزاءٌ مثلَ ما قتل، بنصب مثل بمعنى: فعليه أن يجزئ مثل ما قتل، ثم أضيف كما تقول: عجبت من ضربٍ زيدًا، ثم من ضرب زيدٍ.**"[(١)].

ونقل ذلك أبو شامة المقدسي[(٢)]، والنسفي[(٣)]، وأبو القاسم ابن جزي[(٤)]، وأبو حيان[(٥)]، والسمين[(٦)]، ونظام الدين النيسابوري[(٧)].

وذكر الشهاب الخفاجي أن إضافة الجزاء للمثل هنا إضافة بيانية: " **فالأولى جعل الإضافة بيانية، أي: جزاء هو مثل ما قتل.**"[(٨)].

وقال ابن عطية: " **قال القاضي أبو محمد: ويحتمل قوله-تعالى-: ﴿فَجَزَاءُ مِثْلِ﴾ أن يكون المعنى فعليه أن يجزي مثل ما، ثم وقعت الإضافة إلى المثل الذي يجزي به اتساعا.**"[(٩)].

وقدر الرازي الإضافة هنا بمعنى من، حيث قال: " **وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فَجَزَاءُ مِثْلِ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ كَقَوْلِكَ خَاتَمُ فِضَّةٍ أَيْ خَاتَمٌ مِنْ فِضَّةٍ.**"[(١٠)].

---

(١) الكشاف صـ٣٠٩ تحقيق شيحا.

(٢) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٤٣٤).

(٣) ينظر: تفسير النسفي: مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٤٧٥).

(٤) ينظر: تفسير ابن جزي: التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٢٤٤).

(٥) ينظر: البحر المحيط، طبعة العلمية (٤/ ٢٢).

(٦) ينظر: الدر ٤/٤١٩.

(٧) ينظر: تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣/ ١٥).

(٨) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣/٢٨٣.

(٩) المحرر الوجيز ٢/٢٣٧.

(١٠) مفاتيح الغيب (١٢/ ٤٣٠).

أي: جزاء من مثل ما قتل، ونقل ذلك نظام الدين النيسابوري[١].

الترجيح:

أن تكون الإضافة في الآية من قبيل إضافة المصدر إلى مفعوله، كما قال السمين: " **منها: أنَّ «جزاء» مصدرٌ مضافٌ لمفعوله تخفيفاً، والأصل: فعليه جزاءٌ مثلُ ما قتل، أي: أن يَجزي مثلَ ما قتل، ثم أُضيف، كما تقول: «عجبت من ضربٍ زيداً» ثم «من ضرب زيدٍ» ذَكَر الزمخشري وغيره، وبَسْطُ ذلك أنَّ الجزاءَ هنا بمعنى القضاء والأصل: فعليه أن يُجْزَى المقتولُ من الصيد مثلَه من النعم، ثم حُذِف المفعولُ الأول لدلالة الكلامِ عليه وأُضيف المصدرُ إلى ثانيهما، كقولك: «زيدٌ فقيرٌ ويعجبني إعطاؤك الدرهمَ» أي: إعطاؤك إياه.** "[٢].

هذا، والله أعلم.

---

(١) ينظر: تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣/ ١٥).

(٢) الدر ٤/٤١٩.

المبحث السابع: التوابع:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النعت: وفيه مسألة واحدة:

وقوع الاسم الجامد نعتا لاسم الإشارة

المطلب الثاني: العطف: وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: تأويل العطف في قولهم: (أنتَ أعلمُ ومالكَ)

المسألة الثانية: عطف (الملائكة) في قوله:﴿ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَۚ ﴾

المسألة الثالثة: عطف: (ولا أصغر)، (ولا أكبر) على (مثقال)

المسألة الرابعة: العطف على اسم (إن) قبل مجيء الخبر

المسألة الخامسة: قوله-تعالى-: (والمقيمين) بين العطف والقطع

المسألة السادسة: العطف على معمولي عاملين مختلفين

المطلب الأول: النعت، وفيه مسألة واحدة

وقوع الاسم الجامد نعتا لاسم الإشارة

ذكر ابن هشام أن النحاة يشترطون الجمود لعطف البيان، ويشترطون الاشتقاق للنعت(١)، وبناء على ذلك قال: " وَمن الْخَطَأ فِي الثَّانِي قَول كثير من النَّحْوِيين فِي نَحْو: مَرَرْت بِهَذَا الرجل: إِن (الرجل) نعت، قَالَ ابن مَالك(٢): أَكثر المتأخرين يُقَلّد بَعضهم بَعْضًا فِي ذَلِك؛ وَالْحَامِل لَهُم عَلَيْهِ توهمهم أَن عطف الْبَيَان لَا يكون إِلَّا أخص من متبوعه، وَلَيْسَ كَذَلِك؛ فَإِنَّهُ فِي الجوامد بِمَنْزِلَة النَّعْت فِي المشتق، وَلَا يمْتَنع كَون المنعوت أخص من النَّعْت، وَقد هدي ابْن السيد(٣) إِلَى الْحق فِي المسألة فَجعل ذَلِك عطفا لَا نعتا، وَكَذَا ابْن جني(٤). اهـ.

قلت: وَكَذَا الزّجاج(٥)، والسهيلي(٦)، قَالَ السُّهيْلي: وأما تَسْمِيَة سِيبَوَيْهٍ لَهُ نعتا فتسامح، كَمَا سمى التوكيد وَعطف الْبَيَان صفة، وزعم ابْن عُصْفُور أَن النَّحْوِيين أَجَازُوا فِي ذَلِك الصّفة وَالْبَيَان(٧)، ثمَّ استشكله بِأَن الْبَيَان أعرف من المبين وَهُوَ جامد، والنعت دون المنعوت أَو مسَاوٍ لَهُ وَهُوَ مُشْتَق، أَو فِي تَأْوِيله، فَكيف يجْتَمع فِي الشَّيْء أَن يكون بَيَانا ونعتا؟

---

(١) ينظر: المغني ٥٣٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٢٠-٣٢١).

(٣) في رسائل في اللغة لابن السيد ص(٢٠٧) تحقيق د. وليد السراقبي، جعل ابن السيد المواضع التي ينفرد بها عطف البيان ثلاثة: الأول: باب النداء، والثاني: المبهمات، والثالث: اسم الفاعل، قال: "وأما المبهمات فنحو قولهم: مررت بهذا الرجل، ولقيت هذا الغلام، والنحويون يتسامحون في هذا فيسمونه نعتا، وإنما هو في الحقيقة عطف بيان." وينظر: كتاب المسائل والأجوبة لوحة (٦٢).

(٤) سر صناعة الإعراب (٢/ ٣٧).

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٦٨).

(٦) نتائج الفكر في النحو (ص: ١٦٨).

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٢/١.

وَأجَاب بأنه: إِذا قدر نعتا فَاللَّام فِيهِ للْعهد، وَالِاسْم مؤول بِقَوْلِك: الْحَاضِر أَو الْمشَار إِلَيْهِ، وَإِذا قدر بَيَانا فَاللَّام لتعريف الْحُضُور، فيساوي الْإِشَارَة بذلك، وَيزِيد عَلَيْهَا بإفادته الْجِنْس الْمعِين فَكَانَ أخص، قَالَ: وَهَذَا معنى قَول سِيبَوَيْهٍ. اهـ.

وَفِيمَا قَالَه نظر؛ لِأَن الَّذِي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ اسْم الْإِشَارَة نَفسه إِذا وَقع نعتا، كـ (مَرَرْت بزيد هَذَا)، فَأَما نعت اسْم الْإِشَارَة فَلَيْسَ ذَلِك مَعْنَاهُ، وَإِنَّمَا هُوَ معنى مَا قبله، فَكيف يجْعَل معنى مَا قبله تَفْسِيرا لَهُ؟"[١].

وجه الإشكال والجواب عنه:

حكى ابن هشام إشكالا لابن عصفور في قولهم: (مررت بهذا الرجل)، وهو أن (الرجل) في هذا المثال في إعرابه عند النحاة وجهان: الوجه الأول: أن يكون صفة، وهذا ظاهر قول سيبويه[٢]، وقول المبرد[٣]، وثعلب[٤]، وابن السراج[٥]، والفارسي[٦]، والزمخشري[٧]، وأبي السعادات بن الأثير[٨]، وابن الحاجب[٩]، وحجتهم في ذلك: أن أسماء الإشارة مبهمة، وليس لها دلالة على حقيقة الذات، فكان وصفها بما يدل على الذات[١٠]، والوجه الثاني: أن يكون عطف بيان، وهذا قول

---

(١) مغني اللبيب ٥٣٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٧-٨.

(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ٢١٦).

(٤) ينظر: مجالس ثعلب ٤٤.

(٥) ينظر: الأصول في النحو (١/ ١٥١).

(٦) ينظر: المسائل البصريات (٢/ ٧٦٥).

(٧) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ١٥١).

(٨) ينظر: البديع في علم العربية (٢/ ٤٢)، وينظر: درة الغواص (ص: ١٧٢).

(٩) ينظر: الكافية في علم النحو (ص: ٢٩-٣٠).

(١٠) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦٣٤.

الزجاج[١]، وابن جني[٢]، وابن السيد[٣] ، والسهيلي[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن مالك[٦]، وحجتهم في ذلك أن الأصل في النعت أن يكون مشتقا، وليس هذا كذلك، قال في ذلك ابن جني: " **وليس في الحقيقة بصفة؛ لأن الصفة لا بد من أن تكون مأخوذة من فعل أو راجعة إلى معنى الفعل، وليس الرجل ونحوه مما بينه وبين الفعل نسبة؛ ولكنه لما كان (هذا) و(الرجل) في هذا الموضع كالشيء الواحد، والثاني منهما يفيد الأول بيانا وإيضاحًا، أشبه ذلك حال الصفة الصريحة نحو: مررت بزيد الكريم، ونظرت إلى محمد العاقل؛ فجاز لهم أن يسموا الرجل ونحوه وصفًا مجازًا لا حقيقة.**"[٧].

وعلى قاعدة أن: **المنعوت أخص من النعت، وعطف البيان أخص من المبين**، فعلى هذا يكون (الرجل) في المثال أخص وغير أخص، قال في ذلك ابن عصفور: " **فإن قيل: فقد زعمتَ أنَّ (عطفَ البيان) أخصُّ من (النعت)، وقد أجزت في (الرجل) وهو معرَّف بالألف واللام أن يكون عطف بيان على هذا، والمشار أعرف مما فيه الألف واللام.**" [٨].

وقال: " فإن قيل: فإذا قدَّرته أعرف من «هذا» فكيف أجزت أن يكون نعته، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت؟"[٩].

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٦٨).

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٣٧).

(٣) في كتاب المسائل والأجوبة لوحة (٦٢) جعل ابن السيد المواضع التي ينفرد بها عطف البيان ثلاثة: الأول: باب النداء، والثاني: المبهمات، والثالث: اسم الفاعل، قال: "وأما المبهمات فنحو قولهم: مررت بهذا الرجل، ولقيت هذا الغلام، والنحويون يتسامحون في هذا فيسمونه نعتا، وإنما هو في الحقيقة عطف بيان.".

(٤) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص: ١٦٨).

(٥) ينظر: شرح ابن يعيش على المفصل ٣٢٣/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٢٠-٣٢١).

(٧) سر صناعة الإعراب (٢/ ٣٧).

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٢/١.

(٩) السابق ٢٧٢/١.

وأجاب ابن عصفور عن وجه (عطف البيان) فقال: " **فالجواب: إنَّ الألف واللام لمّا كانت للحضور ساوىٰ المعرَّف بها المشار في التعريف، وزاد عليه بأن المشار لا يعطي جنس المشار إليه، والرجل يعطي فيه الألف واللام الحضور، ويعطي هو أنَّ الحاضر من جنس الرجال، فصار المشار إذن أعرف من هذا." (١).**

وعلىٰ هذا الوجه اعتراض: بأن اسم الإشارة "**تعيين بالعين والقلب، و(الرجل) تعيين بالقلب؛ وما تعين من جهتين أخص مما تعين من جهة واحدة."(٢).**

وأجاب عن وجه (النعت) فقال: " **فالجواب: إنّك إذا قدَّرته نعتاً فلا بد أن تكون الألف واللام للعهد كما تقدَّم في بيان معنىٰ النعت وكأنكَ قلت: مررتُ بهذا الرجلِ، وهو الرجل الذي بيني وبينك فيه العهدُ، ولا تجعل الألف واللام علىٰ ذلك إذا قدَّرته عطف بيان بل تجعلها للحضور، وهذا الذي ذكرتُه هو معنىٰ كلام سيبويه." (٣).**

وقد لخص ابن هشام كلام ابن عصفور، وساقه ليرد عليه في إجازة وجه (النعت) في (الرجل)، حيث إنه أجازه علىٰ أن يكون قد لوحظ في (الرجل) معنىٰ الاشتقاق، بأن يكون بمنزلة: الحاضر، أو المشار إليه(٤)؛ ولذا عارضه ابن هشام فقال: " **وَفِيمَا قَالَه نظر؛ لِأَن الَّذِي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ اسْم الْإِشَارَة نَفسه إِذا وَقع نعتا، كـ(مَرَرْت بزيد هَذَا)، فَأَما نعت اسْم الْإِشَارَة فَلَيْسَ ذَلِك مَعْنَاهُ، وَإِنَّمَا هُوَ معنىٰ مَا قبله، فكيف يجْعَل معنىٰ مَا قبله تَفْسِيرا لَهُ؟"(٥).**

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٢/١.

(٢) المسائل البصريات ٧٦٥/٢-٧٦٦، وينظر: حاشية الدسوقي ١١٧٨/٢.

(٣) السابق ٢٧٢/١.

(٤) السابق ٢٧٢/١.

(٥) مغني اللبيب ٥٣٦.

ويلاحظ أن ابن هشام قد عقب على وجه النعت، ولم يعقب على وجه (عطف البيان)؛ لأن ذلك ما ارتضاه وذهب إليه.

تعقيب:

من خلال ما سبق تبين أن ابن عصفور حكى قول النحويين في قولهم: مررت بهذا الرجل، حيث أجازوا في (الرجل) وجهين: الأول: **أن يكون نعتا**، وهذا ظاهر قول سيبويه[١]، وقول وكثير من النحاة، والثاني: أن **يكون عطف بيان**، وهذا قول الزجاج، وابن جني، وابن السيد، وتبعهم ابن مالك، وابن هشام، وقد بنى ابن عصفور إشكاله على **قاعدتين: الأولى:** أن النعت لا يكون أخص من المنعوت، وقد رد عليه ابن مالك فقال: " **والأكثر أن يكون النعت دون المنعوت في الاختصاص أو مساويا له، فالأول نحو: رأيت زيدا الفاضل. والثاني نحو: رأيت الرجل الصالح، ولا يمتنع كونه أخص من المنعوت كرجل فصيح.**"[٢].

وقد نقل ابن هشام ذلك عن ابن مالك[٣].

والثانية: أن عطف البيان لا بد أن يكون أخص من المبين، وقد رد عليه فقال: " **ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح.**"[٤].

وقد نقله ابن هشام عن ابن مالك[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٧-٨.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٠٧).

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٥٣٦.

(٤) شرح التسهيل (٣/ ٣٢٥).

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٥٣٦.

وتبين لنا من خلال ما سبق أن ابن هشام قد أجاب عن الإشكال الذي ذكره ابن عصفور بما نقله عن ابن مالك في مغنيه.

وسبب ترجيح وجه (عطف البيان) عند ابن هشام وغيره في قولهم: مررت بهذا الرجل: أنه غير مشتق ولا مؤول بالمشتق، وأنه لو كان (الرجل) نعتا لاسم الإشارة هنا لصح أن يكون نعتا لغيره، ولكن لا يصح أن تقول: رأيت شخصا رجلا، ونحو ذلك[١]، قال ابن مالك: **"ولا ينعت إلا بمصحوب أل، وإن كان مصحوب أل جامدا محضا كمررت بذلك الرجل، فهو عطف بيان لا نعت لأنه غير مشتق ولا مؤول بمشتق، وأكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه وهو غير صحيح، فإن عطف البيان يقصد به في الجوامد من تكميل المتبوع ما يقصد بالنعت في المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوع عطف البيان أخص منه، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت، وقد هدى أبو محمد بن السيد إلى الحق في هذه المسألة، فجعل ما تبع اسم الإشارة من الرجل ونحوه عطف بيان، وكذا فعل ابن جني، حكاه أبو علي الشلوبين، وهكذا ينبغي." [٢].**

وهذا الرأي هو الذي مال إليه ابن هشام في هذه المسألة، والله-تعالى-أعلى وأعلم.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٢١).

(٢) ينظر: السابق (٣/ ٣٢٠-٣٢١).

المطلب الثاني: العطف: وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: تأويل العطف في قولهم: (أنتَ أعلمُ ومالكَ)

الواو العاطفة حرف يقتضي التشريك في الحكم الإعرابي لفظا، بين المعطوف عليه والمعطوف، وكذلك يقتضي التشريك في المعنى بينهما، وذلك نحو: قام زيد وعمرو، فإن عمرا قد شارك زيدا في اللفظ بأن رفع، وفي المعنى بأنه: قد وقع منه القيام مثله، وذلك لأنهما عاقلان، يصح منهما وقوع الفعل، ومما يجب فيه العطف إذا تضمنت الواو الدلالة على معنى المعية قولهم: (أنت أعلم ومالك)، وضابطه كما ذكره أبو حيان: **"أن تتقدم (الواوَ) جملةٌ غير متضمنة معنى فعل، نحو قولك: أنت أعلم ومالك."[١].**

وقد ذكر ابن هشام أن في قولهم: (أنت أعلم ومالك) إشكالا في عطف (مالك) على ما قبلها، وذلك في (المغني)، وفي رسالة نقلها عنه السيوطي في (الأشباه والنظائر في النحو)[٢]، وبيانها فيما يأتي:

قال ابن هشام: **" وَأما (أَنْت أعلمُ وَمَالُك) فمشكلٌ؛ لِأَنَّهُ إِن عُطِفَ على (أَنْت) لزِمَ كَونُ (أعلم) خَبرًا عَنْهُمَا، أَو على (أعلم) لزِمَ كَونُهُ شَرِيكَه فِي الخبريَّة، أَو على ضمير (أعلم) لزم -أَيْضا- نِسْبَة الْعلم إِلَيْهِ، والعطف على الضَّمِير الْمَرْفُوع الْمُتَّصِل من غير توكيد وَلَا فصل، وإعمال أفعل فِي الظَّاهِر، وَإِن قدر مُبْتَدأ حذف خَبره لزم كَون الْمَحْذُوف (أعلم).**

وَالْوَجْه فِيهِ: أَن الأَصْل (بِمَالك)، ثمَّ أنيبت الْوَاو مناب الْبَاء؛ قصدا للتشاكل اللَّفْظِيّ لَا للاشتراك الْمَعْنَوِيّ، كَمَا قصد بالْعَطْف فِي نَحْو: (وأرجلكم) فِيمَن خفض على القَوْل بِأَن الْخَفْض للجوار،

---

(١) التذييل والتكميل ٨/١١٤.

(٢) مغني اللبيب ٥٩٤، ورسالة ابن هشام:(أنت أعلم ومالك) في الأشباه والنظائر للسيوطي ٤/٣٢-٥٠.

وَنَظِيره: بِعْت الشَّاء شَاة ودرهما، وَالْأَصْل: شَاة بدرهم، وَقَالُوا: النَّاس مجزيون بأعمالهم إِن خير فَخير[١]، أَي: إِن كَانَ فِي عَمَلهم خير، فحذفت كَانَ وخبرها."[٢].

وجه الإشكال:

ذكر ابن هشام أربعة أوجه للإشكال في هذ المثال، وذلك على عطف(مالك) على المبتدأ (أنت)، أو عطفه على الخبر(أعلم)، أو عطفه على الضمير في (أعلم)، أو على ألا يعطف، ويقدر له مبتدأ يكون خبرا عنه:

أولا: على عطف (مالك) على (أنت) يكون (أعلم) خبرا عنهما، ولا يصح ذلك، قال ابن هشام: " أما الأول: فلاستلزامه مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في التجرد للإخبار عنه بـ (أعلم). "[٣].

لأن التقدير حينئذ: أنت ومالك أعلم، فيكون قد نسب العلم إلى المال؛ وهو محال، **وقد ذكر هذا أبو حيان فيما نقله عن أبي القاسم بن القاسم الخضراوي**[٤]، وذلك حيث قال: " **وقال أبو القاسم بن القاسم الخضراوي: (أنت أعلم ومالك): لا يصح عطف (ومالك) على (أنت) على حد: (أنت أعلم وزيد)؛ لأنك تضمر في هذا خبرًا من جنس ما أظهرته، والمال لا يعلم.**"[٥].

---

(١) مجمع الأمثال (٢/ ٣٤١).

(٢) مغني اللبيب ٥٩٤، ورسالة ابن هشام:(أنت أعلم ومالك) في الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٢/٤-٥٠.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي – ط المجمع (٤/ ٣٢).

(٤) في بغية الوعاة (٢/ ٨٤-٨٥): "عبد الرَّحْمَن بن عَليّ بن يحيى بن الْقَاسِم الجزيري الخضراوي أَبُو الْقَاسِم القَاضِي النَّحْوِيّ، قَالَ ابْن الزبير: كَانَ من أهل الْمعرفَة بِالْعَرَبيَّةِ وصناعة التوثيق، معتدل الخُلق، سَالم الصَّدْر، عدلا فَاضلا. روى عَن أَبِيه القَاضِي أبي الْحسن صَاحب الوثائق، وَأبي إِسْحَاق ابْن ملكون، وَأخذ عَن أبي الْوَلِيد بن رشد كِتَابه النِّهَايَة، وأقرأ بِبَلَدِهِ، روى عَنهُ القاضيان: أَبُو الْخطاب بن خَلِيل وَأَبُو عبد الله بن عِيَاض. وَكَانَ مِمَّن رُحل إِلَيْهِ إِلَى سبتة، وَأخذ عَنهُ كتاب سِيبَوَيْهٍ وَغَيره، وَكَانَ حَيا سنة خمس وستمِائَة، وَقَالَ ابْن عبد الْملك: كَانَ متفننا فِي المعارف، مقرئا مجوّدا، نحويا ماهرا، فَقِيها حَافِظًا، متحققا بذلك كُله، تصدر لإقرائه والإفادة بِهِ، وَمَات سنة ثَمَان وستمِائَة، ابْن أَربع وَخمسين أَو نَحْوهَا."، وينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج (ص: ٢٣٩).

(٥) التذييل والتكميل (٢٨٥/٣)، (٨/ ١١٦).

وقد نقله عنه ناظر الجيش[١].

ثانيا: إن عطف على الخبر(أعلم) فإنه يكون شريكا له في الإخبار عن المبتدأ، لأن المعطوف على خبر شيء هو خبر لذلك الشيء، ولا شك في عدم صحة قولنا: أنت مالك[٢]، قال ابن هشام: " **وأما الثاني: فلاستلزامه مشاركة له في الإخبار به عن (أنت).**"[٣].

وقد ذكر ذلك-أيضا-أبو حيان عن أبي القاسم: " **ولا على (أعلم) لأن المعطوف على الخبر خبر يصح انفراده، فلو قلت: (أنت مالك) لم يصح.**"[٤].

ثالثا: إن عطف على الضمير فإنه يكون العلم قد نسب إلى المال ولا يصح، إضافة إلى: العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد ولا فصل، وإعمال اسم التفضيل:(أعلم) في الظاهر:(ومالك)، وهو شاذ في غير مسألة الكحل، قال ابن هشام: " **وأما الثالث: فلاستلزامه مشاركته في إسناد (أعلم) إليه؛ وكل ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى، ويلزم على الثالث-أيضا-من حيث الصناعة رفع اسم التفضيل للظاهر في غير (مسألة الكحل)، والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل، وهما ضعيفان، فإن استسهل الأول بأنهم: يغتفرون في الثواني مالا يغتفرون في الأوائل؛ أجيب: بأن اغتفارهم ذلك لم يثبت في مسألة رفع اسم التفضيل الظاهرَ في غير محل النزاع، فيحمل هذا عليه.**"[٥].

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٨٧٦).

(٢) من تمهيد القواعد ٢٠٦١/٤بتصرف.

(٣) الأشباه والنظائر ٣٣/٤.

(٤) التذييل والتكميل (٢٨٥/٣)، وتمهيد القواعد ٨٧٦/٢-٨٧٧.

(٥) الأشباه والنظائر ٣٣/٤.

وقد ذكر ذلك-أيضا-أبو حيان[١]، ونقله عنه ناظر الجيش[٢].

رابعا:

على وجه القطع عن العطف إما أن يقدر مبتدأ لـ(مالك)، فتقول: (أنت أعلم فأنت ومالك)، وإما أن يقدر خبرا، فتقول: (مالك أعلم)، وهذا لا يصح من حيث المعنى، قال ابن هشام: "**وأما الرابع: فإنه لابد من تقدير خبر آخر حينئذ، فإن قدر المحذوف مبتدأ، فالتقدير: (أنت ومالُكَ)، وإنَّ قُدِّرَ خبرا فالتقدير: (مالك أعلم)، وكلاهما ظاهر الاستحالة، ولا يمكن أن يقدر مبتدأ أو خبرا غير ما تقدم ذكره؛ لأن مثل هذا الحذف مشروط بكون المحذوف مماثلا للمذكور كما في قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾**[٣]."[٤].

وهذا من كلام ابن مالك حيث قال: " **ومالك معطوف في اللفظ ولا يجوز رفعه على القطع وإضمار الخبر، لأن المال لا يخبر عنه بأعلم؛ وشرط عطف المبتدأ المضمر خبره أن يكون خبره مثل خبر المعطوف عليه.**"[٥].

أجوبة الإشكال:

أما عن جواب هذا الإشكال ففيه أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن (مالك) قد عطف على المبتدأ (أنت)، و(أعلم) خبر عنهما، ونسب العلم إلى المال مجازا، قال ابن هشام: " **أن (مالك) معطوف على (أنت)، و(أعلم).**"[٦].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٣/٢٨٥).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٢/٨٧٦-٨٧٧.

(٣) الرعد: ٣٥.

(٤) الأشباه والنظائر ٤/٣٣-٣٤.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٥١).

(٦) الأشباه والنظائر ٤/٣٤-٣٥.

وذكر علة ذلك، ونسبه إلى ابن الصائغ فقال: "**واعتذر عن نسبة (أعلم) إلى المال بوجهين أحدهما: أنه لما كان النظر في المال يلزمه منه في الأكثر مجيئه على حسب اختيار الناظر فيه نسب العلم إليه مجازا، وقاله ابن الصائغ، وعلى قوله قالوا، وللتشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها.**"[١].

وقد ذكر أبو حيان العلة الأولى [٢]، ونقلها عنه ناظر الجيش[٣]، وذكر ذلك الوجه وعلته-أيضا- المرادي[٤]، وخالد الأزهري[٥]، والسيوطي[٦].

وقد استبعد ابن هشام هذا الرأي فقال: " **وفي هذا الوجه نظر: بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز؛ لأنا لا نعلمهم أجازوه إلا في المجازيّ اللغويّ، أما في المجازيّ العقليّ بأن يسند اللفظ إلى أمرين معا: إلى أحدهما بطريق الحقيقة، وإلى الآخر بطريق المجاز فلا، ثم لا خفاء بما في هذا الوجه من البعد في المعنى.**"[٧].

حكم عليه ابن هشام بالبعد؛ لبعد المعنى، وللجمع بين الحقيقة والمجاز.

ورده ناظر الجيش لعدم الدليل عليه، ولبعده.[٨].

---

(١) الأشباه والنظائر ٤/٣٤-٣٥.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٤٨٧/٣.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد٤ /٢٠٦٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل للمرادي صـ ٥١٦.

(٥) ينظر: موصل النبيل إلى شرح التسهيل صـ ٥٩٢ .

(٦) ينظر: همع الهوامع (٢/ ٢٤٣)، والمطالع السعيدة ٤٣٨.

(٧) الأشباه والنظائر ٣٥/٤.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد ٢٠٥٣/٤-٢٠٥٤.

الوجه الثاني: أن (مالك) معطوف لفظا، لكنه لم يقصد به التشريك في المعنى، فاللفظ على العطف، والمعنى على الخبر، وهذا مذهب الجرمي[١]، وأبي بكر بن طاهر[٢]، وابن مالك[٣]، ونقله خالد الأزهري[٤]، لكنهم اختلفوا في التأويل بعد ذلك:

فالجرمي قد نقل رأيه أبو حيان وفسره، حيث قال: " **فقال الجرمي: و(مالك) معطوف على (أنت)، لا على التشريك في الخبر الذي هو (أعلم)، بل هو بمنزلة: (شاة ودرهم)، أي: معطوف في اللفظ خبر في المعنى؛ لنيابته منابه، فقولهم: (الشاة شاة ودرهم)، الشاة: مبتدأ، وشاة مبتدأ، ودرهم خبره، والجملة خبر الأول.**"[٥].

وعلى هذا الرأي أبو القاسم الخضراوي[٦].

ويتضح من خلال النص أن الجرمي قد جعل (مالك) معطوفا على المبتدأ (أعلم)، أي: أنه قيل في اللفظ: أنت أعلم ومالك فأشركوه في الإعراب لفظا، لكنه خبر في المعنى: أنت أعلم بمالك، حيث نابت الواو عن الباء، كما أن تقدير المثال: الشاة شاة بدرهم.

وقد عقب ابن هشام على رأيه بأنه: ذكر أن الواو بمعنى الباء، لكنه لم يذكر فائدة العطف[٧].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٠٩٢)، والتذييل والتكميل ٢٨٥/٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٨٧/٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٥١/٢.

(٤) ينظر: موصل النبيل إلى شرح التسهيل لخالد الأزهري صـ ٥٩٢.

(٥) ارتشاف الضرب (٣/ ١٠٩٢).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٨٥/٣.

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر ٣٧/٤.

وأبو بكر بن طاهر نقل رأيه أبو حيان-أيضا-حيث قال: **" وقال أبو بكر بن طاهر: هو معطوف على (أعلم)، والأصل: (بمالك) فوضعت الواو موضع الباء، فعطفت على ما قبلها، ورفعت ما بعدها في اللفظ، وهو بمعنى الباء متعلقة بأعلم."[١].**

ويتضح من خلال هذا النص أن ابن طاهر قد جعل (مالك) معطوفا على الخبر(أعلم).

وابن مالك قال في شرح التسهيل: **" والمواضع التي لا يصلح فيها العطف على ضربين: أحدهما ترك فيه العطف لفظا ومعنى، والثاني استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ، كاستعمال النعت على الجوار."[٢].**

ثم قال بعدها: **"ومن الثاني قولهم: (أنت أعلم ومالُكَ)، أي: أنت أعلم مع مالك كيف تدبره، و(مالك) معطوف في اللفظ، ولا يجوز رفعه على القطع وإضمار الخبر، لأن (المال) لا يخبر عنه بـ(أعلم)؛ وشرط عطف المبتدأ المضمر خبره أن يكون خبره مثل خبر المعطوف عليه."[٣].**

وواضح أن ابن مالك جعل العطف لفظيا، وذكر فائدته: أنه كاستعمال النعت على الجوار، أي: فائدته التناسب اللفظي، لكنه لم ينبه إلى نيابة الواو عن الباء.

وابن مالك في هذا الرأي قد تبع سيبويه في تفسير (الواو) هنا بـ(مع)، وذلك حيث قال: **" ومثله: (أنتَ أَعلَمُ ومالُكَ)، فإِنَّما أردتَ: أنت أَعلمُ مع مِالك."[٤].**

---

(١) الارتشاف ١٤٨٧/٣.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٥١/٢.

(٣) السابق: ٢٥١/٢.

(٤) الكتاب ٣٠٠/١.

وقد فسره **ابن مالك** تفسير **السيرافي**، حيث قال: **" و(أنت أعلم ومالك) معناه: أنت أعلم مع مالك فيما تدبره به."**[١].

وقد اعتبر ابن هشام أن ابن مالك سائر على مذهب الجرمي: في أن العطف هنا على المبتدأ، ثم عارض قولهما، واختار قول ابن طاهر، وذلك حيث قال: **" ويظهر لي أن الصواب خلاف ما زعماه: من أن المعطوف عليه المبتدأ، وأن الصواب أنه الخبر، وهو قول ابن طاهر؛ وذلك لأنه حمل على الأقرب، وأن هذا العطف كالخفض في " هذا جحر ضب خرب "؛ وذلك يقتضي تجاور الاسمين، ولأن الباء ملحوظة المعنى كما ذكرنا، ومعناها متعلق بالخبر، فليكن العطف على الخبر ليتحد التعلقان: (المعنوي واللفظي."**[٢].

وقد اختار ناظر الجيش أن يكون العطف هنا على الخبر، كاختيار ابن هشام[٣].

وقد استشكل ابن هشام هذا الوجه في ظاهره؛ وذلك لمخالفته إجماع النحاة أن: (الواو العاطفة تقتضي التشريك بين المتعاطفين في اللفظ والمعنى)، وذلك حيث قال: **" وهذا القول مشكل في الظاهر؛ لمخالفته لما عليه إطباق النحويين من أن: (الواو العاطفة للمفرد تقتضي التشريك في اللفظ والمعنى."**[٤].

ثم أجاب عنه فقال: " ولم أر من وفاه حقه من الشرح. وأقول: لا خفاء بان المعنى: (أنت أعلم بمالك)، وهذا هو أصل الكلام، ثم إن العرب أنابوا (واو العطف) عن (باء الجر)؛ للتوسيع في الكلام، وليتناسب اللفظان المتجاوران، وليفاد بالحرف الواحد معنى الحرفين، فإن الواو حينئذ تفيد في المعنى

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ١٩٨/٣.

(٢) الأشباه والنظائر ٣٧/٤.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٢٠٦٣/٤.

(٤) الأشباه والنظائر ٣٥/٤.

(الإلصاق) لنيابتها عن حرف، وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الإعراب اعتبارا بأصلها وظاهر لفظها، وعلى هذا فاللفظ لفظ المعطوف والمعنى معنى المفعول فلا إشكال في اللفظ ولا في المعنى."[١].

الوجه الثالث: أن (ومالك) معطوف لفظا ومعنى على الخبر: (أعلم)، والمعطوف على الخبر خبر، وذلك على مذهب ابن خروف في قولهم: (كل رجل وضيعته)[٢]، الذي يرى فيه أن الواو سدت مسد الخبر فيُكتفَى بها كما يكتفى بـ(مع)، ولا يقدر خبرا محذوفا، والتقدير: كل رجل مع ضيعته، والتقدير هنا كأنك قلت: أنت أعلم مع مالك، ذكر ذلك ابن هشام ونسبه إلى ابن الصائغ، وذلك حيث قال:"**الوجه الثاني: أنه معطوف لفظا ومعنى على الخبر وكأنه قيل: أنت ومالك، وذلك على قول ابن خروف في(كل رجل وضيعته): إن الخبر العاطف والمعطوف لكونهما بمنزلة (مع) ومجرورها " قاله ابن الصائغ."**[٣].

وذكره-أيضا-أبو حيان[٤]، وناظر الجيش[٥].

وقد عارض ابن هشام هذا القول، وذلك حيث قال: "**وفيه نظر لأمرين: أحدهما: أنه ليس المراد الإخبار عن الشخص بأنه أعلم على الإطلاق، وبأنه مع مال لم يحل بينهما حائل.**

---

(١) الأشباه والنظائر ٤/٣٥-٣٦.

(٢) يقول ابن خروف في شرح الجمل صـ ٣٩٤ "وأما واو (مع) فقولهم: (كل رجل وضيعته)، أي: مع ضيعته، وما زلت وزيدا حتى فعل، وقد نص عليه-رحمه الله-في بعض أبواب الأحوال، وهو باب(فاه إلى في)، ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه وصحة معناه، فإن قدر: (مقرونان) فلبيان المعنى"، وقد رد قوله ابن مالك: بأنه مذهب مهجور، في شرح التسهيل له ١/٢٨٥.

(٣) الأشباه والنظائر ٤/٣٧-٣٨.

(٤) التذييل والتكميل ٨/١١١.

(٥) تمهيد القواعد ٤/٢٠٦٤.

والثاني: أن التفريع على هذا القول الضعيف إنما يقتضي أن المعطوف عليه المبتدأ لا الخبر، كما أنه في (كل رجل وضيعته) كذلك، ثم المعروف عن ابن خروف أن (الواو) ومصحوبها أغنيا عن الخبر كإغناء الوصف في: (أقائم الزيدان) لا لأنهما الخبر."[1].

الوجه الرابع: أن (مالك) خبر لمبتدأ محذوف، لدلالة ما قبله عليه، ويكون -حينئذ- من عطف الجمل؛ لأنه يصير عطفا لجملة على جملة والتقدير: أنت أعلم وأنت ومالك، والمعنى: أنت ومالك مقرونان، ذكره ابن هشام ونسبه إلى ابن الصائغ.

وهو -أيضا- قول الرضي[2]، وذكره -أيضا- أبو حيان[3]، وناظر الجيش[4].

قال الرضي في ذلك: **"والتقدير الأصلي فيه: (أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك)، ثم خفف بحذف معمول (أعلم)، وحذف المبتدأ المعطوف عليه (مالك)؛ لقيام القرينة على كلا المحذوفين."**[5].

ثم قال -أيضا-: **"وقولنا فـ (أنت ومالك)، مثل: (كل رجل وضيعته)، أي: (فأنت ومالك مقترنان)، والمعنى: أنا لا أدخل بينك وبين مالك، ولا أشير عليك بما يتعلق بإصلاحه، فأنت أعلم بما يصلحه."**[6].

---

(١) الأشباه والنظائر ٤/٣٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١/٥٢٠.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٨٧،

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٤/٢٠٦٤.

(٥) شرح الكافية ١/٥٢٠.

(٦) السابق ١/٥٢٠.

والرضي قد قدره على مرحلتين: الأولى: تقدير مبتدأ محذوف، ومتعلق لخبر الجملة الأولى: (أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك)، والثانية: حمله على قولهم: (كل رجل وضيعته)، فصار التقدير: أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك مقترنان.

وقد رد هذا الرأي ابن هشام، وذلك حيث قال: " **وفيه نظر؛ لأنه خلاف المعنى؛ إذ معنى الكلام حينئذ: (أنت أعلم من غيرك على الإطلاق)، و(أنت ومالك مقرونان)، ثم مثل هذا لا يسمى خبرا إلا بتجوز على قول ابن خروف." [١].**

ورده-كذلك-**ناظر الجيش** في كتابه[٢].

الترجيح:

وأرجح في ذلك ما ذهب إليه الجرمي وابن طاهر وابن مالك، من أن ذلك من قبيل العطف على اللفظ في الظاهر، وهو رأي ابن هشام الذي رجحه، وساق أدلته على ذلك، حيث قال: " **وإنما هو من باب ترك كلمة والإتيان بأخرى مكانها لتقارب معناها، كالإتيان بالواو نحو: (سرت والنيل) مكان (مع)؛ لكون (الباء) للإلصاق، و(واو العطف) للجمع؛ وهما متقاربان، والذي يدل على مجيء الواو خلفا عن الباء قولهم: " بعت الشاء شاة ودرهما " أي: شاة بدرهم؛ لأنا قاطعون بأن الدرهم ثمن لا مبيع، ولأنهم قالوا أيضا: (بعت الشاء شاة بدرهم)، وهذا الذي ذكرته هو أصح وأوضح ما يقال في المسألة."[٣].**

والله -سبحانه وتعالى- أعلى وأعلم.

---

(١) الأشباه والنظائر ٤/٣٨.

(٢) تمهيد القواعد ٤/٢٠٦٤.

(٣) الأشباه والنظائر ٤/٣٦.

المسألة الثانية:

عطف (الملائكة) في قوله: ﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَۚ﴾[١]

وأقصد به تعقيب ابن هشام على ما أورده الزمخشري في تفسير سورة النساء في قوله-تعالى-: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَۚ﴾، وذلك حيث أورد الزمخشري ثلاثة أوجه لعطف (الملائكة)، حيث قال: " **فإن قلت: علام عطف قوله: (ولَا الْمَلائِكَةُ)؟ قلت: لا يخلو إمّا أن يعطف على (المسيح)، أو على اسم (يكون)، أو على المستتر في: (عبّداً)؛ لما فيه من معنى الوصف، لدلالته على معنى العبادة، كقولك: مررت برجل عبد أبوه، فالعطف على (المسيح) هو الظاهر؛ لأداء غيره إلى ما فيه بعض انحراف عن الغرض؛ وهو أن المسيح لا يأنف أن يكون هو ولا من فوقه موصوفين بالعبودية، أو أن يعبد الله هو ومن فوقه، فإن قلت: قد جعلت الملائكة (وهم جماعة) عبداً لله في هذا العطف، فما وجهه؟ قلت: فيه وجهان: أحدهما: أن يراد: ولا كل واحد من الملائكة، أو: ولا الملائكة المقربون أن يكونوا عباداً لله، فحذف ذلك لدلالة (عبدًا لله) عليه إيجازاً، وأمّا إذا عطفتهم على الضمير في: (عبّداً)، فقد طاح هذا السؤال.** "[٢].

تبين من خلال نص الزمخشري أن في عطف (الملائكة) ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون عطف على (المسيح)، وهو الظاهر. **الوجه الثاني:** أن يكون عطف على الضمير في (يكون).

الوجه الثالث: أن يكون عطف على الضمير في (عبدا)؛ وقد تحمل ضميرا وإن كان اسما لما فيه من معنى الوصف(عابدا).

---

(١) النساء: ١٧٢.

(٢) الكشاف تحقيق شيحا ٢٧٥.

وقد ذكر ابن هشام في رسالة له[١] أن في هذا التوجيه بعض إشكال، وقد بينه حيث قال: "**وقع في بعضِ الدروسِ الكلامُ على قوله-تعالى-: ﴿لَّن يَسۡتَنكِفَ ٱلۡمَسِيحُ﴾ الآية، وأُورِدُ كلام الزمخشري[٢]، وهو كلام حسن، غير أن فيه بعض إشكال [لدفعه][٣]، وذلك أنه قال: (الأجود في: ﴿ولا الملائكة﴾ عطفه على ﴿المسيح﴾ لا على المستتر في ﴿يكون﴾ ، أو في (عبد)، لأدائها إلى بعض الانحراف عن الغرض، وذلك أن الغرض أن المسيح لا يأنف أن يكون هو ولا الملائكة موصوفين بالعبودية.)، ثم سأل فقال: (يلزم على هذا الإعراب الذي اخترته أن تكون الجماعة وهم الملائكة مخبرا عنهم بعبد.)، وأجاب بأن المراد: (ولا كل من الملائكة)، أو بأن التقدير: (ولا الملائكة أن يكونوا عبيدا لله)، ثم حذفه من الثاني إيجازا، ثم قال: (وأما إذا عطف على المستتر في: ﴿عبدا﴾ فقد طاح هذا السؤال.) انتهى ملخصا[٤].**

فقيل: يلزمه على الجواب الأول أن يقال: (أن يكونا) بالتثنية، لا (أن يكون) بالإفراد؛ لأن الإخبار عن اثنين، والعطف بالواو، فإن أجيب بأن التقدير: (ولا كل واحد من الملائكة أن يكون عبدا) فذلك خلاف ظاهر قوله، فإنه إنما قدر في الوجه الثاني، وكيف جاز في الوجه الثاني أن يقدر الجمع مدلولا عليه بالمفرد؟

---

(١) ألف ابن هشام رسالة في هذه الآية، وقد وضح فيها كلام الزمخشري في عطف (الملائكة) على (المسيح)، وقد حققت بعنوان (مسائل في النحو لابن هشام) ص١١١-١٢٢، تحقيق: الدكتور طه محسن، منشور بمجلة المورد العراقية، بالمجلد الخامس والعشرين، العددين الثالث والرابع، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، وقد حققها على نسختين بتركيا، ووجدت نسخة ثالثة رقم ١٠٢ مجاميع تيمور في لوحة: ١٢٣-١٢٤، وتبدأ بقول ابن هشام: " إذا قيل: (إن جاءك واحد من زيد وعمرو فأكرمه).".

(٢) الكشاف تحقيق شيحا ٢٧٥.

(٣) ورد بالنص: لدفنه، وقد يكون اللفظ الصحيح-والله أعلم-: لدفعه.

(٤) الكشاف تحقيق شيحا ٢٧٥.

وكيف يطيح السؤال إذا قدر العطف على ضمير (عبدا)؟

فكتبت على ذلك ما نصه: [١]إذا قيل: (إن جاءك واحد من زيد وعمرو فأكرمه) وجب توحيد الضمير وإن تقدمه اسمان متعاطفان بالواو؛ لأن الضمير في المعنى إنما وقع بعد قولنا: واحد، لأنه المحكوم عليه، ووقوعه في اللفظ بعد (زيد وعمرو) لا عبرة به؛ لأنهما إنما ذكرا لبيان أن الواحد المحكوم عليه متردد بينهما، وليس عاما في كل واحد من الناس، ولا خاصا بفرد بعينه، وكذلك الحكم في قولنا: ما جاءني زيد ولا عمرو إلا وأكرمته، لأن معناه[٢]: ما جاءني واحد من هذين الرجلين إلا وأكرمته، وعلى هذا فإذا قدر عطف (الملائكة) على (المسيح)، أو على ضميره المستتر في: (يكون)، وقدر فيهما أن الجمع مراد به كل واحد، كما في حكاية أبي زيد: (دخلنا على الأمير فكسانا حلة)[٣]، فالمعنى: لن يستنكف واحد من هذين القبيلين اللذين هما: (المسيح وكل واحد من الملائكة) أن يكون عبدًا لله، ولو صرح بذلك لتحتم الإفراد على ما مر، فكذلك الحكم فيما هو بمعناه، وأما إذا لم يقدر في الجمع ما ذكرنا[٤]، فلا بد أن يقدر معه اسم معطوف على مفعول (يستنكف) في الوجه الأول، أو على خبر (يكون) في الوجه الثاني، والعاطف لذلك المحذوف هو نفس (الواو) التي عطفت الجمع على الفاعل أو على الاسم، وهو من عطف المفردات، ويجب أن يكون ذلك المحذوف جمعا في الوجه الثاني، أو لفظا

---

(١) بداية المخطوطة رقم ١٠٢ مجاميع تيمور لوحة ١٢٤، المحفوظة بدار الكتب القومية.

(٢) في المخطوطة: لوحة ١٢٤زيادة في هذا الموضع: "لأن معناه على ما يشهد به التأمل."، وهذه النسخة لم يعتمد عليها المحقق.

(٣) في النوادر ٢٢١-٢٢٢: "ويقال: أتينا الأمير فكسانا كلنا حلة، وأعطانا كلنا مائة، معناه: كسا كل واحد منا حلة، وأعطى كل واحد منا مائة.".

(٤) في المخطوطة: وإذا لم يسلك بالجمع هذا التقدير، أعني: أن يراد كل واحد، فلا بد من تقدير اسم معطوف معه على مفعول (يستنكف).

مشتملا على جمع في الوجه الأول كما سيأتي تقديره[١]، ولا يقدح في ذلك كون المذكور [٢]مفردا، لأن التقدير إنما يكون على حسب المقدر له، ألا ترى إلى بيت الكتاب:

نَحْنُ بِما عندَنَا وأنتَ بِمَا عِندَكَ راضٍ [والرَأْيُ مُخْتَلِفُ][٣]

كيف استدل بالواحد على الجمع؟ فهذا كالآية الكريمة، إلا أن الحذف فيه من الأول لدلالة الثاني، وفي الآية الكريمة بالعكس، فمن هذا الوجه لا غير افترقا، والتقدير على الوجه الأول: لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله، ولا الملائكة أن يكونوا عبيدا لله، وعلى الثاني: لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله، ولا الملائكة عبيدا لله، على معنى: لن يستنكف المسيح أن تكون الملائكة عبيدا لله[٤]، فالتقدير على هذا الوجه أقل، إلا أن المعنى على الوجه الأول أوجه كما قال الزمخشري، وأما إذا قدر العطف على المستتر

---

(١) في المخطوطة لوحة ١٢٤: ويجب في الوجهين جميعا أن يكون تقدير المحذوف جمعا، أو مشتملا على ضمير جمع، كما سيأتي بيانه.

(٢) في المخطوطة: كون المدلول عليه واحدا.

(٣) هذا البيت من المنسرح، وقد ورد في النص ناقصا للكلمتين الأخيرتين فأتممته، وهو مختلف في نسبته، فقد نسب إلى قيس بن الخطيم في ملحقات ديوانه ٢٣٩، وفي الكتاب١/٧٤، ونسب إلى عمرو بن امرىء القيس في البيان والتبيين (٣/ ٦٩)، و شرح أبيات سيبويه (١/ ١٨٦)، وفرحة الأديب ١٦٦، ولهما في إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٦٧-١٧٠)، ونسب في الإنصاف ٧٩/١ إلى دِرْهَمُ بن زيد الأنصاريّ، والشاهد فيه: نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض، حيث حذف الخبر من الجملة الأولى لدلالة خبر الجملة الثانية عليه، والخبر في الأولى جمع، وفي الثانية مفرد، فهذا موضع الشاهد عند ابن هشام، والتقدير: نحن راضون بما عندنا.

(٤) قد وقع اضطراب في هذا الموضع، لذا قال المحقق في الهوامش ص١١٨: كذا ورد التقدير وفيه بعد؛ ولعل صوابه: لن يستنكف المسيح أن يكون ولا الملائكة عبيدا لله، وفي المخطوطة وقع اضطراب يدل على نقصان في الكلام، فقد ذُكر وجه واحد: "والتقدير على الوجه الأول: لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله ولا الملائكة عبيدا لله، على معنى: لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله والملائكة عبيدا لله."، والكلام الأخير في المخطوطة يدل على صحة تقدير المحقق، والله أعلم.

في: (عبدا) فلا إشكال في إفراد (عبد) وضمير (يكون)، لأن الملائكة على هذا الوجه إنما جعلوا شركاء في العبودية، لا في الاستنكاف المنفي، ولا في الكون المذكور، والله-تعالى-أعلم."[١].

وجه الإشكال:

لاحظ ابن هشام غموضا في توجيه العطف على التقديرات الثلاثة، وهو كما يلي:

على الوجه الأول، وهو: عطف (الملائكة) على (المسيح) يرد سؤال: لماذا جاء الضمير في (يكون) بالإفراد، وكذلك في (عبدا) مفردا؟

قال عصام الدين إسماعيل القونوي: "**عطف على المسيح لا على الضمير المستتر في (أن يكون)؛ إذ إفراد العبد يأبى ظاهرا؛ فلذا احتيج إلى تقدير: (أن يكونوا عبيدا) في العطف على (المسيح).**"[٢].

وعلى الوجه الثاني: عطف (الملائكة) على الضمير في (يكون) لماذا قدر الجمع:(الملائكة) مدلولا عليه بالمفرد (الضمير في يكون)؟

وما معنى أنه: على الوجه الثالث: عطف (الملائكة) على (عبدا) يسقط هذا السؤال، ويزول الإشكال؟

الجواب عن الإشكال:

وقد أجاب ابن هشام عن ذلك بما يأتي:

التوجيه الأول: أجاب ابن هشام بأنه إذا قدر عطف (الملائكة) على (المسيح)، أو على ضميره المستتر في (يكون)، وكان الجمع مرادا به كل واحد فإنه يكون العطف من قبيل المفردات، لأن الحكم

---

(١) مسائل في النحو لابن هشام ص١١١-١١٢، تحقيق: الدكتور طه محسن، منشور بمجلة المورد العراقية، المجلد الخامس والعشرون، العددان الثالث والرابع، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

(٢) حاشية القونوي على البيضاوي ٧/٣٧٠.

مطلوب لكل فرد بعينه، والتقدير: **لن يستنكف كل واحد من الملائكة والمسيح أن يكون عبدا لله؛** وذلك لأن عدم الاستنكاف من عبادة الله مراد به كل واحد منهم، وليس خاصا بفرد بعينه، فلا يغني إيمان واحد منهم عن الآخر، وعلل ابن هشام لذلك بأن هذا الكلام لو ورد التصريح به لفظا لتحتم الإفراد في الكلام، فكذلك يكون الحكم في الذي يكون بمعناه.

وقد استدل ابن هشام على ذلك بما رواه أبو زيد: **"ويقال: (أتينا الأمير فكسانا كلنا حلة، وأعطانا كلنا مائة)، معناه: كسا كل واحد منا حلة، وأعطى كل واحد منا مائة."**[١].

وهذا الجواب للزمخشري كما مر[٢]، ونقله عنه الرازي[٣]، وأبو حيان[٤]، وابن هشام.

التوجيه الثاني: أن يكون في كلا الوجهين قد حذف من الثاني لدلالة الأول عليه، ويكون-أيضا-قد استدل بالمفرد على الجمع، كما ورد ذلك في قول الشاعر:

نَحْنُ بِما عندَنَا وأنتَ بِمَا عِندَكَ راضٍ والرَأيُ مُخْتَلِفُ

ووجه الاستشهاد به: الاستدلال بالخبر المفرد المذكور في قوله: **(وأنت راضٍ)،** على الخبر المجموع المحذوف في قوله: **(نحن بما عندنا)**؛ فتقديره: نحن راضون، وإن كان هذا الشاهد من حذف الأول لدلالة الثاني عليه، فهو عكس الآية الكريمة.

وتقدير الكلام في الآية على وجه عطف (الملائكة) على (المسيح): **لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله ولا الملائكة أن يكونوا عبيدا لله،** وقد سار ابن هشام على رأي الزمخشري[٥]، فرجح هذا الوجه،

---

(١) النوادر ٢٢١-٢٢٢.

(٢) ينظر: الكشاف تحقيق شيحا ٢٧٥.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب (١١/ ٢٧٣).

(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير ط العلمية (٣/ ٤١٩).

(٥) الكشاف تحقيق شيحا ٢٧٥.

ورجحه-أيضا-العكبري[١]، والبيضاوي[٢]، وأبو حيان[٣]، والسمين[٤]، والنيسابوري[٥]، وأبو السعود[٦]، والشهاب الخفاجي[٧]، والشوكاني[٨]، والآلوسي[٩].

وذكر أبو حيان أنه لو ضمن(عبدا) معنى: (ملكا) لم يحتج إلى هذا التقدير ويكون من قبيل عطف المفردات، قال في ذلك: **" وفي الكلام حذف، التقدير: ولا الملائكة المقربون أن يكونوا عبيد الله، فإن ضمن (عبداً) معنى: ملكاً لله لم يحتج إلى هذا التقدير، ويكون إذ ذاك (ولا الملائكة) من باب عطف المفردات، بخلاف ما إذا لحظ في (عبد) الوحدة؛ فإن قوله: (ولا الملائكة) يكون من باب عطف الجمل لاختلاف الخبر. "**[١٠].

وتقدير الكلام على عطف (الملائكة) على اسم (يكون)، وهو الضمير: **لن يستنكف المسيح أن يكون هو ولا الملائكة عبيدا لله.**

التوجيه الثالث: أن يكون عطف (الملائكة) على الضمير في (عبدا)؛ والتقدير: **لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا هو ولا الملائكة المقربون**، ولفظ (عبدا) مؤول بمشتق، فيرفع الفاعل ويتحمل

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤١٣).

(٢) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ١١١).

(٣) ينظر: البحر المحيط في التفسير ط العلمية (٣/ ٤١٩-٤٢٠).

(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ١٦٨).

(٥) ينظر: تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٢/ ٥٣٥).

(٦) ينظر: تفسير أبي السعود (٢/ ٢٦١).

(٧) ينظر: حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (٣/ ٢٠٥).

(٨) ينظر: فتح القدير للشوكاني (١/ ٦٢٥).

(٩) ينظر: تفسير الألوسي = روح المعاني (٣/ ٢١٢).

(١٠) البحر المحيط في التفسير ط العلمية (٣/ ٤١٩).

ضميرا، على معنى: عابد، وقد ذكر الزمخشري ذلك[١]، ومثل له بقولهم: مررت برجل عبد أبوه، فقد وقع (عبد) وصفا (لرجل)، فأولوا ذلك بالمشتق، وعاد عليه الضمير في: (أبوه).

وعلى هذا الوجه تكون (الملائكة) شركاء في العبودية، لا في الاستنكاف ولا في الفعل:(يكون)، ولا إشكال في إفراد (عبدا)، ذكر ابن هشام ذلك.

الترجيح:

مما سبق يتبين أن الرأي الراجح هو عطف (الملائكة) على (المسيح)، وهذا ما اختاره الزمخشري وتبعه ابن هشام والمفسرون، واستدلوا على ذلك بما يأتي:

أولا: أن الاختيار عطف (الملائكة) على (المسيح)؛ حتى لا يؤدي ذلك إلى الانحراف عن الغرض، وهو كما قال أبو حيان: **"وَالِانْحِرَافُ عَنِ الْغَرَضِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ هُوَ كَوْنُ الِاسْتِنْكَافِ يَكُونُ مُخْتَصًّا بِالْمَسِيحِ، وَالْمَعْنَى الْقَائِمُ اشْتِرَاكُ الْمَلَائِكَةِ مَعَ الْمَسِيحِ فِي انْتِفَاءِ الِاسْتِنْكَافِ عَنِ الْعُبُودِيَّةِ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ اسْتِنْكَافِهِ وَحْدَهُ أَنْ يَكُونَ هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ عَبِيدًا، أَوْ أَنْ يَكُونَ هُوَ وَهُمْ يَعْبُدُ رَبَّهُ اسْتِنْكَافُهُمْ هُمْ، فَقَدْ يَرْضَى شَخْصٌ أَنْ يَضْرِبَ هُوَ وَزَيْدٌ عَمْرًا وَلَا يَرْضَى ذَلِكَ زَيْدٌ."**[٢].

ثانيا: دخول(لا)، فلو كان العطف على ضمير (يكون)، أو على ضمير (عبدا) لما دخلت (لا)، ذكر ذلك أبو حيان فقال: **"وَيَظْهَرُ أَيْضًا مَرْجُوحِيَّةُ الْوَجْهَيْنِ مِنْ جِهَةِ دُخُولِ لَا، إِذْ لَوْ أُرِيدَ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ فِي يَكُونَ، أَوْ عَلَى الْمُسْتَتِرِ فِي عَبْدًا. لَمْ تَدْخُلْ لَا، بَلْ كَانَ يَكُونُ التَّرْكِيبُ بِدُونِهَا تَقُولُ: مَا يُرِيدُ زَيْدٌ أَنْ يَكُونَ هُوَ وَأَبُوهُ قَائِمَيْنِ، وَتَقُولُ: مَا يُرِيدُ زَيْدٌ أَنْ يَصْطَلِحَ هُوَ وَعَمْرٌو، فَهَذَانِ وَنَحْوُهُمَا لَيْسَا مِنْ مَظِنَّاتِ دُخُولِ لَا، فَإِنْ وُجِدَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ دُخُولُ لَا فِي نَحْوٍ مِنْ هَذَا فهي زائدة."**[٣].

---

(١) الكشاف تحقيق شيحا ٢٧٥.

(٢) البحر المحيط في التفسير ط العلمية (٣/ ٤٢٠).

(٣) البحر المحيط في التفسير ط العلمية (٣/ ٤٢٠).

وقال الطيبي: **"وإنما يكون منحرفا لأن إسناد عدم الاستنكاف حينئذ منه لا من الملائكة، والذي سيق له الكلام عدم استنكاف الملائكة -أيضا-، قال صاحب التقريب: وجود (لا) في المعطوف يستدعي العطف على المسيح؛ لأنه المنفي أولا."**[١].

هذا، والله -تعالى- أعلى وأعلم.

---

(١) حاشية الطيبي فتوح الغيب: ٥/٢٤٥.

المسألة الثالثة: عطف: (ولا أصغر)، (ولا أكبر) على (مثقال)

مما يجب مراعاته عند تقرير حكم إعرابي أن يراعي المعرب المعنى، ولا يجوز تجاهل ذلك، قال ابن هشام في (الجهة الأولى التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها): **" الْجِهَة الأولى: أَن يُرَاعِي مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهر الصِّنَاعَة وَلَا يُرَاعِي المعنى، وَكَثِيرًا مَا تزل الأقدام بِسَبَب ذَلِك، وَأول وَاجِب على المعرب أَن يفهم معنى مَا يعربه مُفردا أَو مركبا."(١).**

وقد وردت آية قد أعربها المفسرون والمعربون-في الظاهر- إعرابا يؤدي إلى فساد المعنى، وذلك في قوله-تعالى-: ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝٦١ ﴾(٢) وقد ذكر ابن هشام ذلك، وبين توجيهه حيث قال: **"فَأَمَّا قَوْلُهُ-تَعَالَى-: ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝٦١ ﴾، فَظَاهر الْأَمر جَوَاز كَون (أَصْغَر وأكبر) معطوفين على لفظ (مِّثْقَالِ) أَو على مَحَله، وَجَوَاز كَون (لَا) مَعَ الْفَتْح تبرئة، وَمَعَ الرّفْع مُهْملَة أَو عاملة عمل (لَيْسَ)، وَيُقَوِّي الْعَطف أَنه لم يُقْرَأ فِي سُورَة (سبأ) فِي قَوْله-سُبْحَانَهُ-: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ (٣) الْآيَة إِلَّا بِالرَّفْع؛ لما لم يُوجد الْخَفْض فِي لفظ (مِثْقَالُ)؛ وَلَكِن يشكل عَلَيْهِ أَنه يُفِيد ثُبُوت العزوب عِنْد ثُبُوت الْكتاب، كَمَا أَنَّك إِذا قلت: مَا مَرَرْت بِرَجُل إِلَّا فِي الدَّار كَانَ إِخْبَارًا بِثُبُوت مرورك بِرَجُل فِي الدَّار، وَإِذا امْتنع هَذَا تعين أَن الْوَقْف على (فِي ٱلسَّمَآءِ) وَأَن مَا بعْدهَا مُسْتَأْنف، وَإِذا ثَبت ذَلِك فِي سُورَة (يُونُس) قُلْنَا بِهِ فِي سُورَة (سبأ)، وَأَن الْوَقْف على (ٱلْأَرْضِ)،**

---

(١) مغني اللبيب ٤٩٧.

(٢) يونس: ٦١.

(٣) سبأ: ٣.

وَأَنه إِنَّمَا لم يَجِيء فِيهِ الْفَتْح اتبَاعا للنَّقْل، وَجوز بَعضهم الْعَطف فيهمَا على أَلا يكون معنى يعزب: يخفى، بل يخرج إِلَى الْوُجُود." [١].

وجه الإشكال:

إعراب(أصغر) و(أكبر)عطفا على (مثقال)، لفظا أو محلا مشكل؛ لأنه يؤدي إلى وجه محال من المعنى؛ لأنه يفيد حينئذ أن شيئا يعزب عن الله-تعالى-وهو قد استدركه في كتاب، وهذا شيء مستحيل في حقه-تعالى-.

وما ينطبق على هذه الآية في سورة (يونس)، ينطبق على آية (سبأ)، وقد فسر ذلك ابن الحاجب فقال: **"وجهُ الإشكالِ في الآيتينِ أنَّ قولَهُ: (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر)، معطوفٌ على قوله: (مِّثۡقَالِ)، أو على موضعِ (مِن مِّثۡقَالِ) في (يونس)، ولذلك قرئَ في (يونس) رفعاً وخفضا، ولم يقرأ في (سبأ) إلا رفعاً؛ لمجيء (مثقال) مرفوعاً، وإذا تقرر ظهور عطف (ولا أصغر ولا أكبر) على ما قبله، وكان الاستثناء غير منقطع، كان قوله: (فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ) استثناء مُفرَّغاً، صفة لمثقال، مستثنى من صفة عامة محذوفة، كقولك: ما مررت برجل إلا في الدار، أو مستثنى من متعلق للفعل عام، كقولك: ما مررت برجل إلا في الدار، على معنى: ما مررت في مكان من الأمكنة برجل إلا في هذا المكان، وعلى التقديرين يلزم أن يكون الفعل المنفي قبل إلا مستثنى باعتبار ثبوت ما بعدها؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما مررت برجل إلا في الدار، كنت مخبراً عن مرور ثبت لك برجل في الدار، أو ثبت في الدار لرجل على التقديرين، وإذا تقرر ذلك كان المعنى: ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب، وهو غير مستقيم؛ إذ ليس المراد أنه يعزب إذا كان في كتاب."** [٢].

---

(١) مغني اللبيب ٣١٧-٣١٨.

(٢) أمالي ابن الحاجب (١/ ١٩٤).

ونقل هذا الإشكال الواحدي [١]، والكرماني [٢]، والزمخشري [٣]، ونقله-أيضا-الباقولي [٤]، والرازي [٥]، والسخاوي [٦]، وأبو شامة [٧]، وأبو حيان [٨]، والسمين الحلبي [٩]، والزركشي [١٠]، والنيسابوري [١١]، والسيوطي نقلا عن السراج البلقيني في رسالة له سماها: (الاستغناء بالفتح المبين في الاستثناء في (ولا أكبر الا في كتاب مبين)[١٢]،وأبو السعود [١٣]، والأشموني [١٤].

---

(١) ينظر: التفسير البسيط١١/٢٤٥-٢٤٦.

(٢) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل١/٤٨٨.

(٣) ينظر: الكشاف٢/٣٥٥.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للباقولي١/١٨٤، وفي كشف المشكلات ١/٥٤٤-٥٤٥، و الاستدراك على أبي علي ٢٣٤-٢٤٠.

(٥) ينظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٧/ ٢٧٤).

(٦) ينظر: فتح الوصيد في شرح القصيد٣/٩٧٨.

(٧) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني١/٥٠٩.

(٨) ينظر: البحر المحيط في التفسير (٦/ ٧٩-٨٠).

(٩) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٢٣٠).

(١٠) ينظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٥١).

(١١) ينظر: تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣/ ٥٩٥).

(١٢) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو من ٤/٥٢٠إلى ٥٤٤. والسراج البلقيني هو العلامة الفقيه سراج الدين عمر بن رسلان الكناني الشافعي المعروف بالبلقيني مات سنة ٨٠٥ هـ، ترجمته في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤/٣٦-٤٣.

(١٣) ينظر: تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٤/ ١٥٨).

(١٤) هو أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (المتوفى: نحو ١١٠٠هـ)، صاحب كتاب منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ت عبد الرحيم الطرهوني (١/ ١٣٤).

وقد أجيب عن ذلك بأمور:

أحدها: أن تكون (الواو) في (ولا أصغر) للاستئناف لا للعطف، وعلى قراءة النصب في (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) في سورة(يونس) تكون (لا) نافية للجنس، و(أصغر) اسمها، وعلى قراءة الرفع في (يونس وسبأ) [(١)]، يكون (أصغر) مرفوعا بالابتداء، نسب الرفع على الابتداء في آية سورة(يونس) إلى الزجاج [(٢)]، وذكر الوجهين الكرماني حيث قال: " **لما جاز رفعه على الاستئناف جاز فتحه على التبرئة.**" [(٣)].

وقال في آية(سبأ): **"قوله: (وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ) عطف على قوله: (مِثْقَالُ)، ويجوز أن يرتفع بالابتداء، (إِلَّا فِي كِتَابٍ) خبره.**" [(٤)].

وذكر ذلك الزمخشري حيث قال: "﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾ **القراءة بالنصب والرفع، والوجه النصب على نفي الجنس، والرفع على الابتداء ليكون كلاما برأسه.**" [(٥)].

ونقل ذلك ابن الحاجب [(٦)]، وابن هشام [(٧)]، وغيرهم.

---

(١) قرأ حمزة ويعقوب بالرفع في ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾، والباقون بالفتح شرح طيبة النشر في القراءات١/٢٤٩، وفي (سبأ) لم يقرأ إلا بالرفع فقط، إبراز المعاني من حرز الأماني١/٥٠٩، وينظر الكنز في القراءات العشر ٢/٥٠٣، وسراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي١/٢٤٥، و المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر ١/١٦٢، و غيث النفع في القراءات السبع١/٢٠٩.

(٢) في معاني القرآن للزجاج ٣/٢٦ قال: ومن رفع فالمعنى: ما يَعْزُبُ عن ربك مثقالُ ذرَّةٍ ولا أصْغَرُ من ذلك ولا أكبَرُ إلا في كِتَابٍ مُبين، والخبر قوله: (إِلَا في كِتَابٍ مُبِينٍ).

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ٤٨٨).

(٤) السابق ٢/٩٢٦.

(٥) الكشاف ٢/٣٥٥.

(٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب١/١٩٤-١٩٥.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ٣١٧-٣١٨، وينظر تفسير الإيجي ٢/١٤٣.وتفسير أبي السعود٤/١٥٨.

ثانيها: أن يكون الوجه العطف، لكن على أن يكون معنى يعزب: يبين، أو يظهر، أو يصدر، أو يخرج إلى الوجود، ولا يكون بمعنى: يخفى، ذكره ابن الحاجب فقال: **" أن يكون قوله: (وَمَا يَعۡزُبُ) بمعنى: ما يخرج إلى الوجود إلا في كتاب، فلا يلزم ما تقدم من الإشكال، إذ المعنى: أنه يخرج في كتاب، لا معنى: أنه يخفى، فيكون (ولا أصغر ولا أكبر) بهذا التقدير عطفاً على ظاهره، ويكون الفتح في (يونس) علامة للخفض عطفاً على مثقال أو على ذرة، والرفع عطفاً على موضع (مِن مِّثۡقَالِ)، ويكون الضم في (سبأ) عطفاً على (مِّثۡقَالِ)، ولم يأت الفتح فيه على هذا التقدير، إذ ليس قبله ما يصح عطفه عليه بالفتح، والله أعلم بالصواب."** [١].

ونقل ذلك الكواشي[٢]، وابن هشام [٣]،والسيوطي عن السراج البلقيني [٤]، وأبو السعود[٥]، والشهاب في الحاشية[٦]، والأشموني [٧].

قال الكواشي: **"ويجوز أن يكون متصلا مستثنى من (يعزب)، ويكون معنى (يعزب): يبين ويصدر، المعنى: لم يصدر عن الله-تعالى-شيء بعد خلقه له إلا وهو في اللوح، تلخيصه: كل مخلوق مكتوب."** [٨].

---

(١) أمالي ابن الحاجب ١/١٩٥.

(٢) ينظر: تفسير الكواشي، مخطوط بمكتبة الملك عبد العزيز العامة رقم ١٨٢٦، لوحة رقم ٢١٠، والكواشي هو موفق الدين أبو العباس الكواشي الشافعي، المقرئ، المفسر، الزاهد، بقية الأعلام، أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع، وكواشة قلعة من بلاد الموصل، ولد سنة تسعين وخمسمائة وتوفي في سابع عشر جمادى الآخرة سنة ثمانين وستمائة، وقرأ على والده، وقدم دمشق، وأخذ عن السخاوي وغيره، وسمع من ابن روزبة، وتقدم في معرفة القراءات والتفسير والعربية. من كتاب معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي ١/٣٦٨-٣٦٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب٣١٨.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٤/٥٣٧، ٥٣٩، ٥٤٤.

(٥) ينظر: تفسير أبي السعود ٤/١٥٨.

(٦) ينظر: حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي٥/٤٣.

(٧) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (١/ ٣٣٣).

(٨) ينظر: تفسير الكواشي لوحة مصورة ٢١٠.

وعارضه السراج البلقيني فقال: " **فتفسير (يعزب) بـ(يبين ويذهب) لا يعرف؛ إنما المعروف في (عزب) ما تقدم، نعم قال الصغاني في العباب: (قال أبو سعيد الضرير: يقال: ليس لفلان امرأة تعزبه أي: تذهب عزبته بالنكاح، ومثل قولك: تمرضه: أي تقول عليه في مرضه** [١]**، ثم قال الصغاني: (والتركيب يدل علي تباعد وتنح) فتفسيره بالظهور بعيد، ولئن سلمناه فلأي شيءٍ جمع بين الظهور والذهاب؟ وكأنه قصد بذلك أن علم الغيب مكتوم، فما يظهر منه ويذهب إلا في كتابٍ مبين.**" [٢].

ثالثها: أن يكون الوجه العطف-كما ذكروا-على قراءة الرفع في (يونس وسبأ) وعلى قراءة النصب في(يونس)، لكن على أن يكون الاستثناء من محذوف، ذكر ذلك أبوشامة حيث قال: "**ويزيل الإشكال أن يقدر قبل قوله: (إِلَّا فِي كِتَٰبٍ) ليس شيء من ذلك إلا في كتاب مبين.**" [٣].

ونقله عن أبي شامة السمين الحلبي [٤]، وابن عادل الحنبلي [٥]، ونقله السيوطي عن سراج الدين البلقيني حيث قال بعد أن ذكر وجه العطف عند الفارسي: " **فيصير التقدير على ذلك: لا يعذب عنه شيءٌ إلا في كتاب وهذا فاسد) انتهى. وليس ما ذكره أبو علي بفاسد إذا جعلنا الاستثناء من محذوف أو منقطعاً.**"[٦].

---

(١) التركيب موجود في تهذيب اللغة ٨٨/٢، وأساس البلاغة١/٦٥٠، ولسان العرب ٥٩٦/١، وتاج العروس ٣٦٤/٣.

(٢) الأشباه والنظائر ٥٣٩/٤.

(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني٥٠٩/١.

(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٢٣١).

(٥) ينظر: اللباب في علوم الكتاب٣٦٥/١٠.

(٦) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي٥٣٣/٤.

وعلى هذا الوجه اعتراض، قال النحاس: " **قال أبو جعفر: استثناء من محذوف محال؛ لأنه استثناء من شيء لم يذكر، ولو جاز هذا لجاز: إنّي أضرب القوم إلّا زيدا، بمعنى: لا أضرب القوم إنّما أضرب غيرهم إلّا زيدا، وهذا ضدّ البيان، والمجيء بما لا يعرف معناه.**" [١].

وعدَّ الشهاب في حاشيته هذا الوجه من الوجوه الضعيفة في تأويل الآية [٢].

رابعها: أن يكون الوجه العطف، لكن على أن يكون الاستثناء منقطعا، أي: للاستدراك بمعنى لكن، ذكر ذلك الباقولي حيث قال: "**فالجار يتعلق بمحذوف خبر ابتداء مضمر، وهو هو، أي: هو ثابت في كتاب مبين، و (إِلَّا) بمعنى (لكن)، ولا يجوز أن يكون (إِلَّا فِي كِتَابٍ) استثناء متصلاً بقوله (وَما يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ)؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون: يعزب عن ربك مثقال ذرة إذا كان في كتاب مبين، فثبت أن الجار خبر ابتداء مضمر، وكذلك في سورة سبأ.**" [٣]. وذكر ذلك الرازي[٤]، وأبو البقاء العكبري[٥]، والكواشي[٦]، والبيضاوي[٧]، والنسفي[٨]، وأبو حيان [٩]، وذكره السمين [١٠]،

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١٣٧/٣.

(٢) ينظر: حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (٥/ ٤٣).

(٣) إعراب القرآن للباقولي١٨٤/١، والاستدراك على أبي علي صـ٢٤١، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات٤٠٢/٢، ٥٤٦.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب٢٧٥/١٧.

(٥) ينظر: التبيان٦٧٩/٢.

(٦) ينظر: تفسير الكواشي لوحة مصورة رقم ٢١٠.

(٧) ينظر: تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣/ ١١٨).

(٨) ينظر: تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٣/ ٥٢).

(٩) ينظر: البحر ٨٠/٦، ٥١٩/٨.

(١٠) ينظر: الدر المصون٢٣٠/٦.

وابن عادل[١]، والزركشي[٢]، وغيرهم، ونُقِل عن مكي قوله: **"وكون (إلا) بمعنى (لكن) مستعمل كثير."** [٣].

ولشهاب الدين القرافي توجيه لهذه الآية؛ حيث جعل الاستثناء منقطعا من جهة الحكم لا من جهة الجنس، ومؤكدا لما قبله، قال بعد ذكر الآية: **"استثناء منقطع؛ لأن(يعزب) معناه: يغيب، ولا يمكن أن يغيب وهو في الكتاب المبين، فصار (لا يعزب) الأول لم يستثن منه شيء، وقوله-تعالى-: ﴿فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ ٦١﴾[٤] تقديره: إلا هو في كتاب مبين، فهو غير عازب-أيضا-ويصير هذا الاستثناء في معنى المؤكد(لا يعزب)؛ لأنه مخرج منه، والمحسن للاستثناء-من حيث الجملة لا بحسب الإرادة الكائنة في الآية-أن الظروف المتخيلة كثيرة أن تكون هذه المذكورات في الكتاب المبين وأن لا تكون فيه، فأخبر الله-تعالى أنها في الكتاب المبين، والاستثناء هاهنا منقطع من جهة الحكم؛ لأنه لم يحكم بعد(إلا) بنقيض ما حكم به قبل(إلا)، بل بمثله، ولم يكن منقطعا من جهة الجنس؛ لأن المحكوم عليه بعد(إلا) هو الكائن قبلها؛ فلا انقطاع من جهة الجنس، بل من جهة الحكم."** [٥].

ورجح هذا الوجه البقاعي فقال: **" ويجوز -ولعله أحسن-إذا تأملت هذه مع آية يونس أن يعطف على مثقال، ويكون الاستثناء منقطعاً، ولكن على بابها في كونها بين متنافيين."** [٦].

---

(١) ينظر: اللباب ١٠/٣٦٥.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن ١/٥١.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو ٤/٥٢٩.

(٤) يونس: ٦١.

(٥) الاستغناء في الاستثناء لشهاب الدين القرافي ص٣٨٨.

(٦) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ١٥/٤٤٧.

خامسها: أن تكون (إلا) عاطفة بمعنى (الواو)، ذكر ذلك الواحدي حيث قال: "﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٦١﴾، أي: وهو أيضًا في كتاب مبين، والعرب تضع (إلا) موضع واو النسق كثيراً على معنى الابتداء " [١].

ثم ذكر الواحدي آيات على هذا المعنى، ثم قال: "**فقد ثبت أن (إلا) بمعنى واو النسق تستعمل، فقوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٦١﴾ معنى (إلا) هاهنا: واو النسق، وأضمر بعده (هو)، والعرب تضمر (هو) وما يتصرف منه كقوله: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [٢] ، أي: هي حطة." [٣]. وذكره (إلا) بمعنى الواو هنا قياس على ما ذكره أبو عبيدة في قوله-تعالى-: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ [٤]، حيث قال: "موضع «إلّا» هاهنا ليس بموضع استثناء، إنما هو موضع واو الموالاة، ومجازها: لئلا يكون للناس عليكم حجة، وللذين ظلموا." [٥].**

وحكى رأي الواحدي الرازي[٦]،والقرطبي[٧]،وأبو حيان [٨]، والسمين[٩]،والنيسابوري[١٠].

---

(١) التفسير البسيط١١/٢٤٦-٢٤٧.

(٢) البقرة: ٥٨.

(٣) التفسير البسيط ١١/٢٤٧.

(٤) البقرة: ١٥٠.

(٥) مجاز القرآن ١/٦٠.

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب١٧/٢٧٥.

(٧) ينظر: تفسير القرطبي (٨/ ٣٥٧).

(٨) ينظر: البحر المحيط في التفسير (٦/ ٨٠).

(٩) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٢٣١).

(١٠) ينظر: تفسير النيسابوري غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣/ ٥٩٥).

وقد ضعف العلماء ورود(إلا) بمعنى (الواو)، قال النحاس: " **ولا يجوز أن يكون (إلا) بمعنى (الواو)، ولا يعرف ذلك في كلام العرب، ولا يصح في المعنى.**" (١).

ولأنهما متضادان في المعنى، قال النحاس: " **وأما كان إلّا بمعنى الواو فلا وجه له ولا يجوز في شيء من الكلام. ومعنى «إلّا» خلاف معنى الواو.**" (٢).

وقال الأنباري: "**إنما قلنا إن (إلا) لا تكون بمعنى الواو لأن إلا للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر.**" (٣).

ولأنه يؤدي إلى قلب المعنى قال مكي: " **وهو قول بعيد من الصواب لأنه يفسد المعاني ويغير ما بني عليه الكلام.**" (٤).

وقال: " **ولا يجوز كون " إلا " بمعنى الواو؛ لأنه تقلب المعاني، فيلزم إذا قلت له: عندي عشرة إلا أربعة أن تكون قد أقررت بأربعة عشر وهذا محال.**" (٥).

وقال: " **وقيل: " إلا " بمعنى الواو، وليس بشيء؛ هذا نقض كلام العرب.**" (٦).

وعند الفراء لا يجوز إلا إذا سبقها استثناء، قال: "**إنما تكون إلا بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهنالك تصير بمنزلة الواو كقولك: لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة.**" (٧).

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢٣٢/١، ومعاني القرآن له ١٥٩/٢.

(٢) إعراب القرآن للنحاس١٣٧/٣.

(٣) الإنصاف ٢١٨/١.

(٤) الهداية لمكي ٥٠٨/١.

(٥) السابق ٥٣٧٦/٨-٥٣٧٧.

(٦) السابق٧١٦٤/١١. وينظر الكشف٥٣٢/٢.

(٧) معاني القرآن للفراء٨٩/١.

وما ذكروه من تضعيف لهذا الرأي بشكل عام، ذكروه في هذه الآية [١].

ومسألة: (وقوع إلا بمعنى الواو) من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين [٢]، منع ذلك البصريون، وأجازه الكوفيون، وليس هذا موضعها.

سادسها: أن يكون الاستثناء متصلا، لكن نخرج من الإشكال بأن يكون في الآية تقديم وتأخير، ذكره الكواشي حيث قال: " **ويجوز أن يقدم [ويؤخر]** [٣]**، تقديره: وما يكون في شأن وما تتلو منه من قرآن ولا تعملون من عمل إلا في كتاب مبين إلا كنا عليكم شهودا إذ تفيضون فيه، إلى (ولا أكبر)، تلخيصه: ما من شيء إلا وهو في اللوح ونحن نشاهده في كل آن.**" [٤].

وذكر ذلك السيوطي نقلا عن السراج البلقيني، وعارضه فقال: "**فلأنه يلزم مجاز ان أحدهما بالتقديم والتأخير، والثاني تكرير إلا.**"[٥].

وعده كذلك الشهاب في حا شيته من الأقوال الضعيفة: " **وفي الآية أقوال أخر ضعيفة، كجعل إلا عاطفة بمعنى الواو، وكون الكلام على التقديم والتأخير.**" [٦].

سابعها: أن يكون الاستثناء متصلا، ويفيد بتأويل المعنى التأكيد، قياسا على قوله –تعالى-: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي

---

(١) ضعفه الرازي في تفسيره ١٧/٢٧٥، وأبو حيان في البحر٦/٨٠، والسمين في الدر٦/٢٣١، وابن عادل في اللباب١٠/٣٦٥، و حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي٥/٤٣

(٢) ينظر ذلك في الأزمنة والأمكنة للمرزوقي صـ٤٩٩، وفي الإنصاف ١/٢١٦، وفي التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١/٤٠٣، وفي شرح التسهيل لابن مالك٣/٣٤٥، وارتشاف الضرب ٣/١٤٩٧-١٤٩٨، وخزانة الأدب٣/٤٢٣.

(٣) في مخطوطة جامعة الملك (أن يقدم وهو خبر)، وفي مخطوطة مجلس شورى إيران(يقدم ويؤخر) وهو الأنسب.

(٤) تفسير الكواشي لوحة مصورة ٢١٠.

(٥) الأشباه والنظائر٤/٥٣٩.

(٦) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (٥/ ٤٣).

كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴿٥٩﴾﴾ (١)، وتقديره: والمعني: وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة ٍ في الأرض ولا في السماء إلا يعلمها ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في علمه، ذكره السراج البلقيني، ولكنه ضعفه فقال: " **وهذا وجه ٌآخر في الآية؛ إلا أن فيه حذف المؤكد بخلاف (إلا يعلمها) فإنه مذكور."** (٢).

ثامنها: أن يكون من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم، ذكره ابن عرفة فقال: " **قوله-تعالى-: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴿٦١﴾﴾ من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم، وإن جعلنا الاستثناء متصلا لأنه يوهم أنه يعزب مع أنه معلوم له." (٣).**

وهذا الكلام لايصح في حق الله-سبحانه وتعالى-.

وضعفه السراج البلقيني فقال: **وهذا التقدير لا يصح من جهة أن فيه فرض محال، وليس في اللفظ ما يدل عليه، وأيضاً فيؤدي إلى تكثير المجاز؛ وإن كان الأمر كذلك لما تقرر أن الباري جل جلاله عالم بالكليات والجزئيات(٤).**

الترجيح:

مما سبق تبين أن توجيه هذه الآية على ثمانية أوجه:

أحدها: أن تكون (الواو) في (ولا أصغر) للاستئناف لا للعطف، ذكره الكرماني(٥).

---

(١) الأنعام: ٥٩.

(٢) الأشباه والنظائر٤/٥٤٢.

(٣) تفسير ابن عرفة (٢/ ٣٤٧).

(٤) الأشباه والنظائر ٤/٥٤٣، بتصرف.

(٥) غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ٤٨٨).

ثانيها: أن يكون الوجه العطف، لكن على أن يكون معنى يعزب: يبين، أو يظهر، أو يصدر، أو يخرج إلى الوجود، ولا يكون بمعنى: يخفى، ذكره ابن الحاجب(١).

ثالثها: أن يكون الوجه العطف-كما ذكروا-على قراءة الرفع في (يونس وسبأ) وعلى قراءة النصب في(يونس)، لكن على أن يكون الاستثناء من محذوف، ذكره أبو شامة المقدسي(٢).

رابعها: أن يكون الوجه العطف، لكن على أن يكون الاستثناء منقطعا، أي: للاستدراك بمعنى لكن، ذكر ذلك الباقولي(٣).

خامسها: أن تكون (إلا) عاطفة بمعنى (الواو)، ذكر ذلك الواحدي (٤).

سادسها: أن يكون الاستثناء متصلا، لكن نخرج من الإشكال بأن يكون في الآية تقديم وتأخير، ذكره الكواشي (٥).

سابعها: أن يكون الاستثناء متصلا، ويفيد بتأويل المعنى التأكيد، ذكره السراج البلقيني(٦).

ثامنها: أن يكون من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم، ذكره ابن عرفة (٧).

---

(١) أمالي ابن الحاجب ١/١٩٥.

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني ١/٥٠٩.

(٣) إعراب القرآن للباقولي ١/١٨٤، والاستدراك على أبي علي صـ٢٤١، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٢/٤٠٢، ٥٤٦.

(٤) التفسير البسيط ١١/٢٤٦-٢٤٧.

(٥) تفسير الكواشي لوحة مصورة ٢١٠.

(٦) الأشباه والنظائر ٤/٥٤٢.

(٧) تفسير ابن عرفة (٢/ ٣٤٧).

وأوجه هذه الآراء: أن تكون (الواو) في (ولا أصغر) للاستئناف لا للعطف، **إذ به نخرج من هذا الإشكال، وهذا رأي الزجاج**[١]**، والكرماني(٢)، والزمخشري** [٣]**، وابن الحاجب،** [٤]، **ووافقهم** ابن هشام [٥]، وغيره، **والله-تعالى-أعلى وأعلم.**

---

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٢٦ .

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ٤٨٨).

(٣) الكشاف ٢/٣٥٥.

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب١/١٩٤-١٩٥.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٣١٧-٣١٨، وينظر تفسير الإيجي ٢/١٤٣.وتفسير أبي السعود٤/١٥٨.

المسألة الرابعة: العطف على اسم (إن) قبل مجيء الخبر

مقتضى القياس أن (الواو) تعطف ما بعدها على ما قبلها، فيتبعه في إعرابه، فإن كان ما قبلها مرفوعا رفع ما بعدها؛ لأنه تابع له؛ والتابع يتبع ما قبله في إعرابه مطلقا.

وقد عطف قوله-تعالى-: (والصابئون) [١] بالواو على ما قبله، والظاهر أن ينصب، لأنه معطوف على اسم(إن)، لكن (والصابئون) جاء مرفوعا، وقد استشكل ابن هشام ذلك فقال: **"ومَا تصنَعُ بـ(الصابئونَ) منْ قولِهِ-تعالَى-في السورةِ التِي تلِيهَا: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ ﴾ [٢]؟**

فإِنَّهُ جَاءَ بِالوَاوِ، وقدْ كانَ مقتضَى قيَاسِ مَا ذكرتُ: أنْ يكونَ(والصابئِينَ) باليَاءِ؛ لأَنَّهُ معْطُوفٌ عَلَى المنْصُوبِ، والمعْطُوفُ علَى المنصوبِ منصوبٌ، وجمعُ المذكرِ السالمِ يُنصَبُ باليَاءِ كَمَا ذكرْتُ.".

وقد أجاب ابن هشام عنها فقال: "وأمَّا الآيةُ الثانيةُ ففيهَا أيضاً أوجهٌ: أرجحُهَا وجهَان [٣]: أحدُهُمَا: أنْ يكونَ (الذينَ هادُوا) مرتفعاً بالابتداءِ، و (الصابئونَ والنصارَى) عطفٌ عَليهِ، والخبرُ

---

(١) تنظر هذه المسألة في الكتاب ١٥٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣١٠/١-٣١١-٣١٢، ومجاز القرآن لأبي عبيدة١٧٢/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٥/١، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٣٨/١، ومعاني القرآن للزجاج ١٩٢/٢-١٩٣، والأصول في النحو لابن السراج ٢٥٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧٦/١، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢٩٧/١-٢٩٨، والمحتسب لابن جني ٢١٧/١، وتفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين ٣٨/٢، ودرة التنزيل وغرة التأويل للإسكافي ٢٥٤/١-٢٥٦، وتفسير الثعلبي ٩٥/٤، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢٣٢/١-٢٣٣، والتفسير البسيط للواحدي ٤٧٢/٧-٤٧٥، ودرج الدرر في تفسير الآي والسور لعبد القاهر الجرجاني ٦٨٢/٢، والنكت في القرآن الكريم لابن فضال ٢٠٢/١-٢٠٣، وتفسير السمعاني ٥٤/٢، وتفسير الراغب الأصفهاني ٤٠٤/٥-٤٠٦، وغرائب التفسير ٣٣٤/١-٣٣٥، والكشاف ٦٦٠/١-٦٦٢، وأمالي ابن الشجري ١٧٦/٣-١٧٨.والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٨٨/٥.

(٢) المائدة: ٦٩.

(٣) ورجح هذين الوجهين أبو البركات الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن٢٩٩/١-٣٠٠.

محذوفٌ، والجملةُ في نيةِ التأخيرِ عمَّا في حيِّزِ (إنَّ) معَ اسمِهَا وخبرِهَا، كأنَّهُ قيلَ: إنَّ الذينَ آمنُوا بألْسِنَتِهِمْ منْ آمَنَ مِنْهُمْ أيْ: بقلبِهِ بِالله، إلَى آخرِ الآيةِ، ثمَّ قيلَ: (والذينَ هادُوا والصابئونَ والنَّصَارَىٰ كَذٰلِكَ) [(١)].

والثاني: أنْ يكونَ الأمرُ مَا ذكرْنَا: منْ ارتفاعِ (الذينَ هادُوا) بالابتداءِ، وكونِ مَا بعْدَهُ عَطْفًا عليهِ، ولكنْ يكونُ الخبرُ المذكورُ لهُ، ويكونُ خبرُ (إنَّ) محذوفاً مدلولاً عليهِ بخبرِ المبتدأِ [(٢)]، كأنَّهُ قيلَ: إنَّ الذينَ آمنُوا منْ آمنَ منْهُمْ، ثمَّ قيلَ: والذينَ هادُوا. إلَى آخرِهِ، والوجهُ الأوَّلُ أجْوَدُ؛ لأنَّ الحذفَ منْ الثاني لدلالةِ الأوَّلِ أوْلَى منْ العَكْسِ، وقرأَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ بالياءِ [(٣)]، وهيَ مَرْوِيَّةٌ عنْ ابنِ كثيرٍ [(٤)] ولَا إشْكَالَ فيهَا." [(٥)].

وجه الإشكال:

رفع (الصابئون) بالواو مع أن الظاهر أنه معطوف على اسم (إن) وهو (الذين)، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعطف (الصابئون) بالرفع على اسم إن قبل مجيء الخبر، وهو ممنوع؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد وهما (إن والابتداء)، وهذا عند البصريين، وأجازه الكوفيون، وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين [(٦)].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/١٥٥.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ١/٢٢٢.

(٣) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١/٣٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٧٦، شواذ القراءات للكرماني ١٥٨.

(٤) ينظر: الكشاف ١/٦٦٢، قال السمين: " وقرأ أُبي بن كعب وعثمان بن عفان وعائشة والجحدري وسعيد بن جبير وجماعة: «والصابئين» بالياء، ونقلها صاحب «الكشاف» عن ابن كثير، وهذا غير مشهور عنه" ٤/٣٦٢.

(٥) شرح ابن هشام لشذور الذهب تحقيق الشيخ محمد محيي الدين ص٨٣-٨٤.

(٦) لمن أراد تفصيل ذلك: ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٥١)، التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٤١)، وغير ذلك.

قال ابن هشام: " **لا يجيز بصري أن ترفع الاسم بعد العاطف قبل مجيء الخبر، نحو: إن زيدا وعمروٌ قائمان، لئلا يتوارد عاملان وهما (إنَّ) والابتداء على معمول واحد وهو الخبر، وأجاز ذلك الكوفيون.**"(١).

وقد أجيب عن هذه الآية بأمور:

أحدها: أن (الصابئون) مرفوع بالابتداء، و(من آمن) خبر(الذين)وحذف خبر (الصابئون) لدلالة خبر (الذين) عليه، والنية بـ(الصابئون) التأخير، وتقديره: إنَّ الذين آمنوا من آمن منهم بالله وعمل صالحا فلا خوف عليهم، والذين هادُوا والصابئون والنصارى كذلك، وهذا قول سيبويه وجمهور البصريين، قال سيبويه: " **وأما قوله عز وجل: " والصابئون "، فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله " والصابئون " بعدما مضى الخبر.**" (٢).

ونص الزجاج على أن هذا قول جميع البصريين فقال: " **وقال سيبويه والخليل، وجميع البصريين إِن قوله: (وَالصَّابِئُونَ) محمول على التأخير، ومرفوع بالابتداءِ.**" (٣).

وأنشدوا في ذلك قول الشاعر:

وإلاّ فاعلَموا أنّا وأنتم ... بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ (٤)

---

(١) تخليص الشواهد لابن هشام ٣٧٢-٣٧٣.

(٢) الكتاب ١٥٥/٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٣/٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو منسوب لبشر بن أبي خازم في الكتاب١٥٦/٢، والإنصاف١٥٤/١، وفي الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب٦٠/١، وبلا بنسبة في أصول ابن السراج٢٥٣/١، والمفصل للزمخشري ٣٩٤/١، وهو في ديوانه ١٦٥، والشاهد فيه: استدل به بعض العلماء على حذف خبر الثاني لدلالة الأول عليه، واستدل آخرون بعكس ذلك.

المعنى: وإلا فاعلموا أنَّا بغَاة ما بقينا في شقاق، وأنتم أيضاً كذلك." [١].

ثانيها: أن (الصابئون) مرفوع بالابتداء و(من آمن) خبره والمحذوف هو خبر (إن) [٢]، وهو عكس الأول، ويكون حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وذكر هذا الوجه كل من مكي بن أبي طالب[٣]، وابن الشجري [٤]، ونسباه إلى الأخفش والمبرد.

وضعف هذا الرأي من جهة أن الحذف من الثاني لدلالة الأول هو الأولى -كما ذكر ابن هشام[٥].

ثالثها: أن (الصابئون) مرفوع بالابتداء، وخبره-أيضا- (من آمن)، وخبر (إن) محذوف، ولكن تقديره إن كانوا مؤمنين: إن الذين آمنوا والذين هادوا يرحمون، وقدره ابن عصفور بقوله : لهم أجرهم، وتقديره إن كانوا كافرين: يعذبون، ونقل الواحدي عن أبي بكر ابن الأنباري أنه لهشام بن معاوية [٦].

واختار ابن عصفور هذا الرأي فقال: " **وهذا الوجه حسن جدا؛ لأنه ليس فيه أكثر من حذف خبر (إن) لفهم المعنى وقد تقدم مجيء ذلك في فصيح الكلام.**" [٧].

وقال أبو حيان في هذا الوجه: "**ورُجِّح هذا التقدير بأن حذف ما قبل العاطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب قبل دخول(إن)، نحو قوله:**

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٩٣.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/١٨٤.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٢-٢٣٣.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣/١٧٧-١٧٨.

(٥) شرح شذور الذهب ٨٤، ومغني اللبيب ٦١٧.

(٦) ينظر: البسيط للواحدي ٧/ ٤٧٥.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٥٦.

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنا وأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ راضٍ والرأْيُ مُخْتَلِفُ (١)

وبعد دخول (إن)، نحو قول الآخر:

خَلِيْلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِني وَأَنْتُمَا ... وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوَىٰ دَنِفَانِ (٢)

التقدير: نحن بما عندنا راضون، و (فإني دنف)." (٣).

رابعها: أن(الصابئون) مرفوع بالابتداء والمحذوف خبره-كالرأي الأول-لكنه لاينوىٰ به التأخير، ذكره أبو البقاء وضعفه للزوم الحذف، قال: " **أن يكون خبر الصابئين محذوفا من غير أن ينوىٰ به التأخير، وهو ضعيف أيضا؛ لما فيه من لزوم الحذف"** (٤).

خامسها: أن (الصابئون) معطوف علىٰ الضمير في هادوا-علىٰ أن يكون هادوا بمعنىٰ تابوا- وهذا رأي الكسائي نقله عنه الفراء، وعارضه بكونه في التفسير غير ذلك قال: " **قَالَ الْكِسَائي: أرفع (الصابِئون) عَلَىٰ إتباعه الاسم الَّذِي فِي (هادوا)، ويجعله من قوله: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾**(٥) **لا**

---

(١) البيت من المنسرح وهو منسوب لقيس بن الخطيم في الكتاب١/٧٤، ومنسوب إلى عمرو بن امرئ القيس الأنصاري الخزرجي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي١/١٨٦، ولدِرْهَمُ بن زيد الأنصاريّ في الإنصاف ٧٩/١، وغير منسوب في المقتضب ٣/٤،١١٢/٧٣، وفي التبيين عن مذاهب النحويين ٣٣٨/١، ٣٤٥، وهو من الشواهد على حذف خبر "إن" لدلالة خبر المبتدأ عليه.

(٢) البيت من الطويل وهو غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك٢/٥٠، وأوضح المسالك١/٣٤٩، ومغني اللبيب ٦١٧/١، ٨١٠، وشرح الأشموني على الألفية ٣١٤/١، والتصريح على التوضيح١/٣٢٣، وهو من الشواهد على حذف خبر "إن" لدلالة خبر المبتدأ عليه.

(٣) التذييل والتكميل ١٨٨/٥-١٨٩.

(٤) التبيان ٤٥١/١.

(٥) الأعراف: ١٥٦.

من اليهودية، وجاء التفسير بغير ذَلِكَ لأنه وصف الَّذِينَ آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، ثُمَّ ذكر اليهود والنصارىٰ فقال: من آمن منهم فله كذا، فجعلهم يهودا ونصارىٰ. " [١].

وضعفوا هذا الرأي لسببين: الأول: عدم تأكيد الضمير قبل العطف عليه، والعطف على الضمير من غير توكيد أو من غير أن يفصل بينهما بما يقوم مقام التوكيد قبيح عند النحويين[٢]، والثاني: إشراك الصابئين مع اليهود في اليهودية، قال النحاس: **" قال أبو جعفر: وسمعت أبا إسحاق يقول، وقد ذكر له قول الأخفش والكسائي: هذا خطأ من جهتين: أحدهما أن المضمر المرفوع يقبح العطف عليه حتىٰ يؤكّد، والجهة الأخرىٰ أن المعطوف شريك المعطوف عليه فيصير المعنىٰ: إنّ الصابئين قد دخلوا في اليهودية وهذا محال. "** [٣].

وعند الأخفش أن الفعل(هادوا) أجري علىٰ (الصابئون) فرفعه –وإن لم يكن عليه في المعنىٰ– قال: **" وقال بعضهم: "لما كان قبله فعل شبه في اللفظ بما يجري علىٰ ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله وهو (الَّذِينَ هَادُواْ) أجراه عليه فرفعه به وإن كان ليس عليه في المعنىٰ ذلك أنه تجيء أشياء في اللفظ لا تكون في المعاني، منها قولهم: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ". فقد يجوز أشباه هذا والمعنىٰ على خلافه. "** [٤].

سادسها: أن (الصابئون) معطوف علىٰ الضمير في (آمنوا)، ذكره الراغب الأصفهاني حيث قال: **" وقيل: قوله: (وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ) معطوف علىٰ المضمر في قوله: (ءَامَنُواْ) كأنه قيل: إن الذين آمنوا هم والذين هادوا والصابئون. "** [٥].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣١٢/١.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١٧٧/٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢٧٦/١.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢٨٥/١–٢٨٦.

(٥) تفسير الراغب الأصفهاني ٤٠٥/٥–٤٠٦.

سابعها: أن (الصابئون) معطوف في المعنىٰ علىٰ موضع اسم (إن)، فإن موضعه رفع، وهذا رأي الأخفش حيث قال: " **قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ﴾ في موضع رفع في المعنىٰ؛ لأنه كلام مبتدأ، لأَنَّ قَوْلَهُ: (إِنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ) و(زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) من غير أن يكون فيه (إنّ)في المعنىٰ سواء ، فإن شئت إذا عطفت عليه شيئاً جعلته علىٰ المعنىٰ. كما قلت: إنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ وعمرٌو**" [١].

وعارضه الزمخشري فقال: " **فإن قلت: هلا زعمت أن ارتفاعه للعطف علىٰ محل إن واسمها؟ قلت: لا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر، لا تقول: إن زيدا وعمرو منطلقان.**" [٢].

ولكن الأخفش رجح العطف بعد تمام الجملة الأولىٰ بمجيء الخبر فقال: "**ولكنه إذا جعل بعد الخبر فهو أحسن وأكثر.**" [٣].

وجعله الفراء عطفا لضعف عمل (إن)، لكن جواز ذلك مطلق عند الكسائي، ومقيد عند الفراء بما لا يتبين فيه الإعراب، قال الفراء: " **فإن رفع (الصَّابِئِينَ) عَلَىٰ أَنَّهُ عطف عَلَىٰ (الذين)، و (الذين) حرف عَلَىٰ جهة واحدة فِي رفعه ونصبه وخفضه، فلمّا كَانَ إعرابه واحدًا وَكَانَ نصب (إنّ) نصبا ضعيفًا، وضعفه أَنَّهُ يقع عَلَىٰ الاسم ولا يقع عَلَىٰ خبره جاز رفع الصابئين، ولا أستحبُّ أن أقول: إنّ عبد الله وزيد قائمانِ لتبين الإعراب فِي عبد الله، وقد كَانَ الْكِسَائي يُجيزه لضعف إنّ.**" [٤].

وعارض الزجاج هذا القول وخطأه فقال: " **وهذا التفسير إقدام عظيم علىٰ كتاب اللهَّ وذلك أنهم زعموا أن نَصْبَ (إِنَّ) ضعيف لأنها إنما تغيِّرُ الاسم ولا تغير الخبرَ، وهذا غلط لأن (إِنَّ) عملت عَمَلَيْن النَصْبَ، والرفع، ولَيْسَ في العربية ناصب ليس معه مرفُوع لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يسم فاعله، وكيف يكون نصب (إِنَّ) ضعيفاً وهي**

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١/٢٨٥.

(٢) الكشاف ١/٦٦١.

(٣) السابق ١/٢٨٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٣١٠-٣١١.

تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها، نحو قوله: ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾[١] ونَصْبَ (إِنَّ) مِنْ أَقْوَى المَنصوبَاتِ." [٢].

ثامنها: أن (إن) حرف جواب هنا بمعنى (نعم)، ذكره مكي [٣]، والكرماني [٤]، وأبو البقاء[٥].

ولاختلافهم في ورود ذلك ضعفه أبو حيان فقال: " **أَنْ تَكُونَ (إِنَّ) بِمَعْنَى نَعَمْ حَرْفُ جَوَابٍ، وَمَا بَعْدَهُ مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ، فَيَكُونُ وَ(الصَّابِئُونَ) مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنَ الْمَرْفُوعِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ(إِنَّ) بِمَعْنَى (نَعَمْ) فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ، وَعَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ ذَلِكَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ فَتَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ يَتَقَدَّمُهَا يَكُونُ تَصْدِيقًا لَهُ، وَلَا تَجِيءُ ابْتِدَائِيَّةً أَوَّلَ الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ جَوَابًا لِكَلَامٍ سَابِقٍ." [٦].**

تاسعها: أن (الصابئون) رفع لأنه جاء على لغة بني الحارث بن كعب الذين يجعلون المثنى بالألف في كل أحواله، فحمل الجمع على المثني، ذكر ذلك الرأي مكي [٧]، وذكره أبو البقاء وقال عنه: "**وهو بعيد.**"[٨].

وسبب بعده أن قياسه على هذه اللغة هنا غير سديد.

---

(١) المائدة: ٢٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٩٢-١٩٣.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٢.

(٤) ينظر: غرائب التفسير للكرماني ١/٣٣٥.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن١/٤٥١.

(٦) البحر ٤/٣٢٥.

(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٢.

(٨) ينظر: التبيان ١/٤٥٢.

وعارضه أبو البركات الأنباري فقال: " **وهذا إنما حكي عنهم في التثنية، فأما الجمع الصحيح فلم يُحكَ عنهم ولا يعتبرون لفظه.** " [١].

وعارضه السمين وضعفه فقال: " **وكأنَّ شبهةَ هذا القائلِ على ضَعْفِها أنه رأى الألفَ علامةَ رفعِ المثنى، وقد جُعِلَتْ في هذه اللغةِ نائبةً رفعاً ونصباً وجراً، وكذا الواو هي علامةُ رفعِ المجموعِ سلامةً، فيبقى في حالةِ النصب والجر كما بَقِيت الألف، وهذا ضعيفٌ بل فاسدٌ.** " [٢].

عاشرها: أن النون في(الصابئون) حرف إعراب قياسا على (زيتون)، و(عربون) [٣]، وهذا رأي أبي البقاء حيث قال: " **أن يجعل النون حرف الإعراب، فإن قيل: فأبو علي، إنما أجاز ذلك مع الياء لا مع الواو، قيل: قد أجازه غيره والقياس لا يدفعه.** " [٤].

وعارضه السمين بقوله: " **ما دام جمعاً فلا أحفظُ فيه ما ذكره أبو البقاء، ومن أَثْبَتَ حجةٌ على مَنْ نفى لا سيما مع تقدُّمِه في العلم والزمان.** " [٥].

وهذا رأي خارج على قواعد اللغة، فأقول: قد ورد هذا اللفظ في القرآن مرة بالياء ومرة بالواو، فدل ذلك على أن إعرابه بالحروف مثل سائر إعراب جمع المذكر السالم، وهذا كافٍ لرد هذا الوجه والله-تعالى-أعلم.

الحادي عشر: أن (إن) اسمها ضمير الشأن ذكره الكرماني وضعفه، قال: " **العجيب: (إن)أي الأمر والشأن، وهذا ضعيف، وبابه الشعر**"[٦].

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ١/٣٠١.

(٢) الدر المصون ٤/٣٦٠.

(٣) السابق ٤/٣٦١.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/٤٥٢.

(٥) الدر المصون ٤/٣٦٢.

(٦) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/٣٣٥.

الترجيح: بعد ما تم عرضه من آراء في هذه المسألة يتبين أن أقوىٰ الآراء فيها أن (الواو) هنا للاستئناف، ويكون الرفع بتقدير خبر محذوف، تقديره: والصابئون كذلك، وهذا رأي سيبويه[١] وجمهور النحويين، والله أعلم.

(١) ينظر: الكتاب ٢/١٥٥.

المسألة الخامسة: قوله-تعالى-: (والمقيمين) بين العطف والقطع

مقتضى القياس أن (الواو) تعطف ما بعدها على ما قبلها، فيتبعه في إعرابه، فإن كان ما قبلها مرفوعا رفع ما بعدها؛ لأنه تابع له؛ والتابع يتبع ما قبله في إعرابه مطلقا (رفعا ونصبا وجرا).

وقد دخلت الواو على قوله-تعالى-: (والمقيمين)[١]، والظاهر أن ما قبله مرفوع، فكان حقه أن يرفع بالواو، لكنه جاء بالياء، وقد استشكل ابن هشام ذلك فقال: " **فإنْ قلتَ: فما تصنعُ في (المقيمينَ) منْ قولِهِ-تعالَى-في سورةِ النساءِ: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ﴾[٢]؟ فإنَّهُ جاءَ بالياءِ، وقدْ كانَ مقتضَى قياسِ ما ذكرتُ: أنْ يكونَ بالواوِ؛ لأنَّهُ معطوفٌ على المرفوعِ، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ، وجمعُ المذكرِ السالمِ يُرفعُ بالواوِ كما ذكرتُ."[٣].**

وقد أجاب ابن هشام عن هذه الآية فقال: " ففيهَا أوجهٌ: أرجحُهَا وجهانِ: أحدُهمَا: أنَّ (المقيمينَ) نصبٌ علَى المدحِ، وتقديرُهُ: وأَمْدَحُ المقيمينَ، وهُوَ قولُ سِيبَوَيْهِ والمُحَقِّقِينَ[٤]، وإنَّمَا قُطِعتْ

---

(١) تنظر هذه المسألة في الجمل في النحو المنسوب للخليل ص٨٨، والكتاب ٦٣/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٠٦/١-١٠٧، ومعاني القرآن للأخفش١ /١٦٧، والكامل للمبرد ٣٠/٣، وجامع البيان للطبري ٣٩٥/٩-٣٩٦، ومعاني القرآن للزجاج٢ /١٣٠-١٣٢، وإعراب القرآن للنحاس١ /٢٤٩-٢٥٠، والانتصار للباقلاني ٥٥٥/٢، وتفسير الثعلبي ٥٢/٢-٥٣، والهداية لمكي٢ /١٥٢٧، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢١٢/١-٢١٣، والكشاف ٥٩٠/١، وأمالي ابن الشجري٢ /١٠٢-١٠٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٨٣/٢، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ٧٣٢/٢-٧٣٣، والبحر المحيط ١٣٤/٤-١٣٥، والدر المصون ١٥٣/٤-١٥٥، وهمع الهوامع للسيوطي ١٥٣/٣.

(٢) النساء: ١٦٢.

(٣) شرح شذور الذهب بتحقيق محمد محيي الدين(ص٨٣).

(٤) في الكتاب ٦٢/٢-٦٣ قال سيبويه في (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح): "يقولون: أهلِ الحمد والحميد هو، وكذلك الحمد لله أهلِه: إن شئت جررت، وإن شئت نصبت. وإن شئت ابتدأت.." ثم قال: "ومثل ذلك

هذهِ الصِفَةُ عنْ بقيَّةِ الصِفَاتِ لبيَانِ فضْلِ الصَّلَاةِ عَلىٰ غيْرِهَا، وثانيهَا: أنَّهُ مخفوضٌ[(١)]، لأنَّه معطوفٌ عَلىٰ (مَا) في قولِهِ -تعَالَىٰ-: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾، أيّ: يؤمنونَ بالكتبِ وبالمقيمينَ الصلاةَ، وهمُ الأنبياءُ، وفي مصحفِ عبدِ الله: ﴿والْمُقِيمُونَ﴾ بالواوِ، وهيَ قراءةُ مالكِ بنِ دينارٍ الجحدرِي، وعيسىٰ الثقفيِّ [(٢)]، ولا إشكالَ فيهَا." [(٣)].

وجه الإشكال:

مجيء (المقيمين) بالياء، مع أن الظاهر أنه معطوف على (الراسخون)، وهو مرفوع؛ والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله.

وقد أجيب عن ذلك بأمور:

أحدها: أن (المقيمين) نصب على المدح؛ أي: بقطع التابع عن التبعية إلى النصب علي المفعولية، والتقدير: أمدح المقيمين، وهذا رأي سيبويه، حيث قال في باب ما ينتصب على المدح:" ومثل ذلك قول الله عز وجل: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[(٤)] " [(٥)].

قول الله عز وجل:﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾.".

(١) رأي الكسائي، معاني القرآن للفراء ١/١٠٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٥٠.

(٢) القراءة في معاني القرآن للفراء١/١٠٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/٩٢، ٢٥٠، ومختصر في شواذ القراءات لابن خالويه صـ٣٦، والمحتسب ١/٢٠٣، وشواذ القراءات للكرماني ١٤٧.

(٣) شرح شذور الذهب بتحقيق محمد محيي الدين(ص٨٤).

(٤) النساء: ١٦٢.

(٥) الكتاب ٢/٦٢-٦٣.

وهـذا -أيضـا-رأي الأخفـش [١]، والمـبرد [٢]، والزجـاج [٣]، والنحـاس [٤]، ونسـبوه إلى البصريين[٥].

وأوضح ابن هشام أن العلة في إجازة القطع والخروج عن مشاكلة الإعراب هو: التنبيه على المدح هنا؛ وذلك لبيان فضل الصلاة على غيرها [٦].

والنصب على المدح يقول في بيان معناه الواحدي: **" معنى المدحِ والذمِّ في النحو: أن العربَ لما أطنبت في وصفٍ بمدح أو ذم سلكت طرقًا، وأتت بأوصاف كثيرة، فلذلك خالفت بإعراب الأوصاف، تنويهًا بالموصوف وتنبيهًا على المراد، كأنهم ظنوا أنهم لو أجروا الأوصافَ على نحوٍ واحدٍ، كانوا قد أتوا بوصفٍ واحدٍ."** [٧].

ثانيها: أن (المقيمين) مجرور بالعطف على (ما) في قوله -تعالى-: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾، والمعنى: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة، واختلفوا في تفسيرها [٨] فقالوا: الملائكة وقالوا: هم الأنبياء، أو المؤمنون[٩].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٦٧.

(٢) ينظر: الكامل للمبرد ٣/٣٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٣٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للنحاس ١/٢٥٠.

(٥) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢/١٣٢، والتبيان في إعراب القرآن١/٤٠٧.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب ٨٤.

(٧) التفسير البسيط للواحدي ٣/٥٢٦.

(٨) ينظر: تفسير الطبري ٩/٣٩٦.

(٩) ينظر: تفسير الثعلبي ٣/٤١٤.

ونسب الفراء هذا الرأي إلى الكسائي حيث قال: " **وقال فيه الكسائي (وَالْمُقِيمِينَ) موضعه خفض يرد على قوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾: ويؤمنون بالمقيمين الصلاة هُمْ والمؤتون الزكاة.**" [١].

وذكر الفراء حجة الكسائي في اختياره هذا، حيث قال: " **وإنما امتنع من مذهب المدح- يعني الكسائي- الَّذِي** فسرت لك، **لأنه قال: لا ينصب الممدوح إلا عند تمام الكلام، ولم يتمم الكلام في سورة النساء. ألا ترى أنك حين قلت: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ ﴾إلى قوله: (وَالْمُقِيمِينَ- والْمُؤْتُونَ) كأنك منتظر لخبره، وخبره في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ١٦٢﴾.**"[٢].

وأيد الطبري هذا الرأي واختاره، وللحجة نفسها ضعف وجه النصب على المدح [٣].

ورد الواحدي حجة الكسائي فقال: " **وقول البصريين في هذا هو الصحيح الظاهر، وقوله: إن الكلام لم يتم، إذ الخبر قوله: (أُولَئِكَ) لا يصح، لأن الخبر إنما هو: (يُؤْمِنُونَ)، مع أنه قد يجوز الاعتراض بالمدح بين الاسم والخبر، كما يجوز الاعتراض بالقسم، لأنه في تقدير جملة تامة.**" [٤].

وعارض النحاس -أيضا-رأي الكسائي فقال: " **قال أبو جعفر: وهذا بعيد؛ لأن المعنى يكون ويؤمنون بالمقيمين.**"، ونقله عنه مكي أبو طالب، وابن الشجري [٥].

---

(١) معاني القرآن للفراء ١٠٧/١.

(٢) السابق ١٠٧/١

(٣) ينظر: تفسير الطبري٣٩٧/٩-٣٩٨.

(٤) التفسير البسيط للواحدي ١٩٣/٧. وانظر الهداية إلى بلوغ النهاية ١٥٢٨/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٢٥٠/١، ومشكل إعراب القرآن٢١٢/١، وأمالي ابن الشجري ١٠٣/٢.

ثالثها: أن(المقيمين) معطوف على الظرف (قبل)، والتقدير: ومن قبل المقيمين، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، حكى هذا الرأي الفراء[١]،و ابن قتيبة[٢].

قال الفراء: **"وبعضهم: (مِنْ قَبْلِكَ) ومن قبل(المُقِيمِين)"** [٣].

ولكن ما ذكره الفراء يحتمل أن يكون عطفا على الكاف في(قبلك)، ويحتمل أن يكون عطفا على الظرف نفسه وهو(قبل).

وذكره صريحا النحاس حيث قال: **" أن يكون و(المقيمين) عطفا على (قبلك) ويكون المعنى: ومن قبل المقيمين ثم أقام (المقيمين) مقام قبل كما قال: (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ)."** [٤].

رابعها: أن يكون معطوفا على الضمير في (منهم)، حكاه الفراء فقال:**" وبعضهم: (لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُم ومن(المُقِيمِين)"** [٥].

وذكره الطبري[٦]، والزجاج [٧]، والنحاس [٨]، ونسبه الواحدي إلى أبي زيد[٩].

---

[١] ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٠٧.

[٢] ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١/٣٩.

[٣] معاني القرآن للفراء ١/١٠٧.

[٤] إعراب القرآن للنحاس ١/٢٥٠.

[٥] معاني القرآن للفراء ١/١٠٧.

[٦] ينظر: جامع البيان ٩/٣٩٧.

[٧] ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢/١٣١.

[٨] ينظر: معاني القرآن للنحاس ١/٢٥٠.

[٩] ينظر: التفسير البسيط للواحدي ٧/١٩٠.

وضعفه الزجاج فقال: **"وهذا عند النحويين رَدِيء، أعني العطف على الهاء والميم؛ لأنه لا يعطف بالظاهر المجرور على المضمر المجرور إلا في شعْرٍ."** [١].

والعطف على الضمير المجرور لا يجوز إلا بإعادة الجار عند البصريين، ويجوز بدون إعادته عند الكوفيين، وهذه من المسائل الخلافية بينهم[٢].

خامسها: أن يكون معطوفا على الضمير في (إليك) وهو الكاف، حكاه الفراء فقال: **" وكان النحويّون يقولون: (الْمُقِيمِينَ) مردودة على (بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ-إلى الْمُقِيمِينَ)."** [٣].

ونقله عنه ابن قتيبة [٤]، والطبري[٥]، والباقلاني [٦]، وغيرهم [٧].

وحكمه في الضعف كحكم سابقه.

سادسها: أن يكون معطوفا على الضمير في (قبلك) وهو الكاف، حكاه النحاس [٨]، ومكي أبو طالب، وغيرهم [٩].

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١٣١/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف (٢/ ٣٧٩).

(٣) معاني القرآن للفراء ١٠٧/١.

(٤) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٣٩/١.

(٥) ينظر: جامع البيان ٣٩٧/٩.

(٦) ينظر: الانتصار ٥٥٥/٢.

(٧) ينظر: تفسير الثعلبي ٤١٤/٣، والبحر المحيط ١٣٥/٤، والدر المصون ١٥٤/٤.

(٨) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٢٥٠/١.

(٩) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢١٢/١. وانظر التبيان٤٠٨/١، وتفسير القرطبي ١٤/٦.

ونسب الواحدي هذا الرأي إلى قطرب، وضعفه للحكم السابق [١].

الترجيح:

بعد ما تم عرضه من آراء في هذه المسألة يتبين أن أقوى الآراء في هذه المسألة النصب على قطع (المقيمين) عما قبلها، وهذا نصب على الاختصاص والمدح، والتقدير: وأمدح المقيمين؛ وعلة ذلك مدح الصلاة، وتعظيمها عما سواها، فهي ركن المسلم الذي لا يسقط عنه إلا بذهاب عقله.

هذا، والله-تعالى-أعلى وأعلم.

---

(١) ينظر: التفسير البسيط للواحدي ٧/١٩٣.

المسألة السادسة: العطف على معمولي عاملين مختلفين

ضابط هذه المسألة:

قال الرضي: "**أن تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع، أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين، على معمولي عاملين مختلفين، نحو: إن زيدا ضرب عمرا، وبكرا خالدا.**"[١].

ومجمل آراء النحاة في حكم العطف على معمولي عاملين في ثلاثة أقوال: الأول: المنع مطلقا، وهذا رأي سيبويه وكثير من البصريين، الثاني: الجواز مطلقا وهذا رأي الأخفش وجماعة من الكوفيين، الثالث: الجواز بشروط سأذكرها مجملة، وهذا رأي جماعة، منهم: الأعلم الشنتمري، وابن الحاجب، وابن هشام.

وقد وردت شواهد ظاهرها أنها من العطف على معمولي عاملين، وهذا مخالف لقول سيبويه؛ وقد استشكلها ابن هشام فقال: "**وَمِمَّا يشكل على مَذْهَب سِيبَوَيْهِ قَوْله:**

هَوِّنْ عليكَ فإِنَّ الأُمورَ ... بكَفِّ الإلهِ مَقاديرُها

فَليسَ بآتِيكَ مَنْهِيُّها ... ولا قاصِرٍ عنكَ مأْمورُها[٢]

لِأَن (قَاصِر) عطف على مجرور الْبَاء، فَإِن كَانَ (مأمورها) عطفا على مَرْفُوع (لَيْسَ) لزم الْعَطف على معمولي عاملين، وَإِن كَانَ فَاعِلا بـ(قاصر) لزم عدم الارتباط بالمخبر عَنهُ؛ إِذْ التَّقْدِير حِينَئِذٍ: فَلَيْسَ منهيها بقاصر عَنْك مأمورها.

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٤٤).

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعور الشني (بشر بن منقذ) في ديوانه صـ٢٤ صنعة وتحقيق: السيد ضياء الدين الحيدري، وقد نسب إليه في الكتاب لسيبويه (١/ ٦٣)، و شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٣٧) للسيرافي، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/ ١٦٢)، و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٢٥)، و البديع في علم العربية (١/ ٣٨٥)، و شرح شواهد المغني (١/ ٤٢٧).

وَقد أُجِيب عَن الثَّانِي بِأَنَّهُ: لما كَانَ الضَّمِير فِي (مأمورها) عَائِدًا على الْأُمُور كَانَ كالعائد على المنهيات لدخولها فِي الْأُمُور.

وَاعْلَم أَن الزَّمَخْشَرِيّ مِمَّن منع الْعَطف الْمَذْكُور، وَلِهَذَا اتجه لَهُ أَن يسْأَل فِي قَوْله-تَعَالَى-: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢﴾ [١] الْآيَات. فَقَالَ: فَإِن قلت: نصب (إِذا) معضل، لِأَنَّك إِن جعلت الواوات عاطفة وَقعت فِي الْعَطف على عاملين؛ يَعْنِي: أَن (إِذا) عطف على (إِذا) المنصوبة بـ(أقسم)، والمخفوضات عطف على (الشَّمْس) المخفوضة بواو الْقسم، قَالَ: وَإِن جعلتهن للقسم وَقعت فِيمَا اتّفق الْخَلِيل وسيبويه على استكراهه[٢]؛ يَعْنِي: أَنَّهمَا استكرها ذَلِك لِئَلَّا يحْتَاج كل قسم إِلَى جَوَاب يَخُصُّهُ، ثمَّ أجَاب بِأَن فعل الْقسم لما كَانَ لَا يذكر مَعَ وَاو الْقسم بِخِلَاف الْبَاء صَارَت كَأَنَّهَا هِيَ الناصبة الخافضة، فَكَانَ الْعَطف على معمولي عَامل.

قَالَ ابْن الْحَاجِب: وَهَذِه قُوَّة مِنْهُ واستنباط لِمَعْنى دَقِيق، ثمَّ اعْترض عَلَيْهِ[٣] بقوله-تَعَالَى-﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ۝١٦ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ۝١٧ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ ۝١٨﴾[٤] فَإِن الْجَار هُنَا (الْبَاء)، وَقد صرح مَعَه بِفعل الْقسم، فَلَا تنزل (الْبَاء) منزلَة الناصبة الخافضة اهـ.

وَبعد، فَالْحق جَوَاز الْعَطف على معمولي عاملين فِي نَحْو: فِي الدَّار زيد والحجرة عَمْرو، وَلَا إِشْكَال حِينَئِذٍ فِي الْآيَة."[٥].

---

(١) الشمس ١-٢.

(٢) الكشاف ١٢٠٥ تحقيق شيحا.

(٣) ينظر: الإيضاح شرح المفصل ١٤٧/٢-١٤٨.

(٤) التكوير: ١٥-١٨.

(٥) مغني اللبيب ٤٦٣-٤٦٤.

وجه الإشكال:

في قول الشاعر: **(فَليسَ بآتِيكَ مَنْهِيُّها ... ولا قاصِرٍ عنكَ مأْمورُها)** إشكال، فإنه على رواية الجر: يكون (قاصر) معطوفا على (بآتيك)، و (مأمورها) معطوف على (منهيها) فيكون عطفا على معمولي عاملين، وهذا ممنوع على قول سيبويه ومن وافقه، وإن جعلنا(مأمورها) فاعلا للوصف (قاصر) الذي اعتمد على النفي، لزم عدم اشتماله على ضمير يربطه بما قبله.

وقد عد ابن هشام هذا مشكلا على مذهب سيبويه الذي يرى عدم جواز العطف على معمولي عاملين.

وتتلخص آراء النحاة في هذه المسألة فيما يأتي:

الرأي الأول: الجواز مطلقا، ونسب ذلك إلى الكوفيين[١]، والأخفش، وأصحاب هذا المذهب لا يرون إشكالا في هذا الشاهد ولا في غيره، بل استدلوا بها على جواز ذلك.

الرأي الثاني: المنع مطلقا، وهذا رأي سيبويه، وذلك حيث أورد البيتين ثم عقب عليهما فقال: " **لأنه جعل المأمورَ من سبب الأُمور ولم يجعله من سبب المذكَّر وهو المَنهِيّ. وقد جره قوم فجعلوه المأمورَ للمنهي، والمنهِي هو الأُمورُ لأنّه من الأُمور وهو بعضُها.**"[٢].

---

(١) ينظر: الموفي في النحو الكوفي، مجلة المجمع العلمي بدمشق مج٢٥/٢٤٦.

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٦٤).

وقد أوضح ابن السراج رأي سيبويه في هذا الشاهد وغيره، فقال: " **ومذهب سيبويه في جميع هذه ألا يعطف على عاملين، ويذكر أن في جميعها تأويلًا يرده إلى عمل واحد.**"[١]، وقد ذكر هذا المبرد[٢]، والسيرافي[٣].

وقد علل المانعون لهذا بما يأتي:

العلة الأولى: "أن العطف على عاملين، لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته."[٤].

العلة الثانية: لو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر، وما لم يكن شائعا كثيرا في كلام العرب لا يمكن تقبله[٥]، والأكثر المنع، وموافقة الأكثر أولى[٦].

العلة الثالثة: " العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمُعَدٍّ واحد، فلا يجوز، كما لا يجوز ما هو بمنزلته."[٧].

الرأي الثالث: الجواز المقيد بشروط: فمنهم من اشترط أن يكون أحدهما جارا حرفا أو اسما، سواء تقدم المجرور المعطوف أم تأخر، ومنهم من اشترط أن يتقدم المجرور المعطوف، ولم يشترط تقدم المعطوف عليه، ومنهم من اشترط أن يتقدم المجرور في المتعاطفين، ومنهم من جوزه في العوامل المعنوية كالابتداء، وفي اللفظية الزائدة، ومنعه في اللفظية.

---

(١) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٧١).

(٢) ينظر: الكامل في اللغة والأدب (٣/ ٧٤)، والمقتضب (٤/ ١٩٥).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٣٨).

(٤) الأصول في النحو (٢/ ٦٩).

(٥) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٦٩).

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٧٨).

(٧) السابق ٣٧٨/٣.

الجواب عن الإشكال:

أجاب النحاة عن الإشكال في هذا البيت بما يأتي:

أولا: أن يكون (قاصر) معطوفا بالجر على (بآتيك)، وهو اسم فاعل عامل، لأنه اعتمد على نفي، ويكون (مأمورها) فاعلا له، وجاز ذلك وإن لم يكن الضمير في (مأمورها) ضمير المنهي؛ لأن المنهي بعض الأمور، أو أنه ضمير(منهي)، وقد أنث لأنه مضاف إلى مؤنث؛ فاكتسب التأنيث، وهو رأي سيبويه حيث قال: " **وقد جره قوم فجعلوه المأمورَ للمنهي، والمنهي هو الأُمورُ لأنّه من الأُمور وهو بعضُها، فأجراه وأنّثه كما قال جرير:**

إذا بعض السنين تعرقتنا ... كفى الأيتام فَقدَ أَبي اليَتيمِ

ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجعدي:

فلَيْسَ بِمَعْروفٍ لنا أنْ نَرُدَّها ... صِحاحاً ولا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تعُقَّرَا

كأنّه قال: ليس بمعروف لنا رَدُّها صحاحا ولا مستَنْكَرٌ عَقرُها، والعَقْر ليس للردّ. وقد يجوز أن يُجَرَّ ويَحملَه على الردّ ويؤنِّثَ لأنَّه من الخيل، كما قال ذو الرُّمّة:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت ... أعاليها من الرَياح النَّواسِمِ

كأنّه قال: تسفَّهَتْها الرّياحُ، وكأنه قال: ليس بآتِيَتكَ مَنْهِيُّها وليس بمعروفةٍ ردُّها، حين كان من الخيل والخيل مؤنثة فأنّث."[١].

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٦٤).

ثانيا: أن يكون (قاصر) مجرورا بحرف جر محذوف لدلالة الأول عليه، وعليه فلا إشكال، وهذا رأي ابن مالك حيث قال: **"وليس هذا من العطف على عاملين، بل من حذف عامل لدلالة عامل مثله عليه، وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير."**[١].

ثالثا: جواز عطف (قاصر) على (بآتيك)، و(مأمورها) على (منهيها)، ولا إشكال في ذلك، وهذا ما اختاره ابن هشام في قوله: **" وَبعد، فَالْحق جَوَاز الْعَطف على معمولي عاملين فِي نَحْو: فِي الدَّار زيد والحجرة عَمْرو، وَلَا إِشْكَال حِينَئِذٍ فِي الْآيَة."**[٢].

فهذا النص دليل على أن ابن هشام قد أجاز العطف على معمولي عاملين مختلفين، بشرط أن يتقدم المجروران، وتكون الجملتان متساويتين ومتعادلتين.

الترجيح:

من خلال ما سبق يتبين أن ابن هشام وافق الأعلم في إجازة صورة واحدة من العطف على معمولي عاملين مختلفين، وهي: أن يتقدم المجروران المعطوفان، لتكون الجملتان متساويتين، وأؤيد ما ذهب إليه ابن هشام؛ لأن هذه الصورة قد وردت بالاستقراء لكلام العرب، فلا يمنع من قبول ذلك الرأي ما دام قد ورد به سماع، والله-تعالى-أعلى وأعلم.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٨٧).

(٢) مغني اللبيب ٤٦٣-٤٦٤.

المبحث الثامن: الأسماء المبنية: وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: عود الضمير إلى (كل)

المطلب الثاني: اسم الإشارة: وفيه مسألة واحدة:

لزوم اسم الإشارة المثنى الألف

المطلب الثالث: الاسم الموصول: وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حذف العائد المنصوب

المسألة الثانية: حذف العائد المجرور

المطلب الرابع: الظروف: وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: من أحكام ظروف الغايات

المسألة الثانية: (إذ)

المطلب الخامس: (كم)

المطلب السادس: (مهما)

المطلب الأول: عود الضمير إلى كلمة (كلّ)

عرفها ابن هشام فقال:

"كـلٌّ: اسْـمٌ مَوْضُـوعٌ لاسـتغراقِ أَفْـرَادِ الْمُنكَّـرِ نَحْـوُ: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[١]، والْمُعَرَّف الْمَجْمُـوع نَحْـو: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ ﴾[٢]، وأجـزاء الْمُفْـرد الْمُعَرَّف نَحْو: كل زيد حسن، فَإِذا قلت: أكلت كل رغيف لزيد كَانَت لعُمُوم الْأَفْرَاد، فَإِن أضـفت الرَّغِيف إِلَى زيد صَارَت لعُمُوم أَجزَاء فَرد وَاحِد" [٣].

ومن أحوالها[٤]-إذا لم تقع نعتا أو توكيدا-: أن تكون نكـرة غـير مضـافة لفظـا لا تقـديرا، أو تكون مضافة: إما إلى نكرة، وإما إلى معرفة، فإن أضيفت إلى نكرة لزم اعتبار المعنـى فـيما أضـيف إليها من ضمير وغيره [٥]؛ بأن تكون بحسب ما يضاف إليها، فيعود إليها الضمير مفردا مع المفرد، ومثنى مع المثنى، وجمعا مع الجمع، ومذكرا مع المذكر، ومؤنثا مع المؤنث، وإن أضيفت إلى معرفـة فالأفصح مراعاة لفظها، وهناك تفصيلات ليس هذا موضعها.

---

(١) آل عمران: ١٨٥.

(٢) مريم: ٩٥.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٢٥٥).

(٤) ينظر: أصل ذلك عند سيبويه ٢٠٣/١ حيث قال:" فإن أضفتَ فقلت: " هذا " أوّلُ رَجُلٍ، اجتَمع فيه لزومُ النكرة وأَنْ يُلفَظ بواحدٍ " وهو يريد الجمع "؛ وذلك لأنه أراد أن يقول: أوّلُ الرِّجالِ، فحذف استخفافاً واختصارا، كما قالوا: كلُّ رجلٍ، يريدون كلَّ الرجال.". وانظر: المقتضب ٢٩٨/٢، والخصائص ٣٣٨/٣، والإنصاف٣٦٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٥/٣-٣٠٠، وارتشاف الضرب ١٨١٩/٤، وأحكام كل وما عليه تدل لتقي الدين السبكي صـ٣٠، ومغني اللبيب صـ ٢٦١، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للأزهري ٤٩، ودليل الطالبين لكلام النحويين للمقدسي ٩٢، وحاشية الصبان علي الأشموني١٢٤/٣، والموجز في قواعد العربية للأفغاني ٣٤٥/١..

(٥) هذا الرأي وهو وجوب مراعاة المعنى عند الإضافة إلى المفرد رأي ابن مالك، ونسبه ابن هشام والسبكي إلى أبي حيان جواز الأمرين، وعند ابن هشام كالرأي الأول، لكن في حالة المفرد إن أُريد نِسْبَة الحكم إِلَى كل وَاحِد وَجب الْإِفْرَاد نَحْو كل رجل يشبعه رغيف أَو إِلَى الْمَجْمُوع وَجب الْجمع.

واستشكل ابن هشام في هذا الباب ما يأتي:

قال ابن هشام [١]: "**وَرُبَمَا جمع الضَّمِير مَعَ إِرَادَة الحكم على كل وَاحِد كَقَوْلِه:**

(مِنْ كلِّ كوماءَ كثيراتِ الْوَبَرْ) [٢]

وَعَلِيهِ أجَاز ابْن عُصْفُور فِي قَوْله:

(وما كُلُّ ذي لُبٍّ بِمُؤتيكَ نُصْحَه ... وما كلُّ مُؤتٍ نُصْحَه بِلَبيبِ) [٣]

أَن يكون مؤتيك جمعا حذفت نونه للإضافة، وَيحْتَمل ذَلِك قَول فَاطِمَة الْخُزَاعِيَّة تبكي إخوتها:

(إِخْوَتي لاَ تَبْعَدُوا أبَداً ... وَبَلَى وَالله قد بَعِدُوا)

(كُلُّ ما حَيٍّ وَإِنْ أَمِرُوا ... وارِدُوا الْحَوْضِ الَّذِي ورَدُوا) [٤]

وَذَلِكَ فِي قَوْلهَا: (أمروا)، فَأَما قَوْلهَا: (وردوا) فَالضَّمِير لإخوتها، هَذَا إِن حملت الْحَيّ على نقيض الْمَيِّت وَهُوَ ظَاهر، فَإِن حَملته على مرادف الْقَبِيلَة فالجمع فِي(أمروا) وَاجِب مثله فِي: ﴿ كُلُّ حِزْبٍۭ

---

(١) مغني اللبيب ٢٦١-٢٦٣.

(٢) قال البغدادي في شرح أبيات المغني ٢٢٧/٤: "وقال ابن وحيي: هذا مصراع من الرجز التام، أو بيت تام من مشطوره". ولم ينسبه، وهو-أيضا-بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي صـ١٨٤، وفي المعجم المفصل في شواهد العربية ١٠/١٠، والشاهد: كل كوماء كثيرات، حيث جمع النعت جمع مؤنث، ووصف ابن هشام هذا بالقلة، وكان الأصل أن يقال: كوماء كثيرة.

(٣) من الطويل، ونسب إلى أبي الأسود الدؤلي في ديوانه صـ٤٥، في الحيوان للجاحظ ٣١٨/٥، وفي العمدة لابن رشيق ٤/٢، وفي التذكرة الحمدونية ٣٠١/٣، وفي شرح أبيات المغني ٢٢٨/٤، وغير منسوب في الكتاب ٤٤١/٤ .وفي شرح التسهيل ٧٣/٣. والشاهد تجويز ابن عصفور أن يكون(بمؤتيك) جمعا قد حذفت النون منه للإضافة.

(٤) من بحر المديد، وقد نسبه المؤلف هنا إلى فاطمة الخزاعية، ونسب إليها في ديوان الحماسة لأبي تمام صـ ١٦٣أحمد حسن دار الكتب العلمية، وفي شرح أبيات المغني ٢٣١/٤.

بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ۝٥٣ ﴾[1]، وَلَــيْسَ مــن ذَلِــك ﴿ وَهَمَّتۡ كُلُّ أُمَّةِۭ بِرَسُولِهِمۡ لِيَأۡخُذُوهُۖ ﴾[2]؛ لِأَن الْقُرْآن لَا يخرج على الشاذ، وَإِنَّمَا الْجمع بِاعْتِبَار معنى الْأمة، وَنَظِيره الْجمع فِي قَوْله -تَعَالَى-: ﴿ أُمَّةٞ قَآئِمَةٞ يَتۡلُونَ ﴾[3]، وَمثل ذَلِك قَوْلـه -تَعَـالَى-: ﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٖ يَأۡتِينَ ﴾[4]، فَلَيْسَ الضامر مُفردا فِي الْمَعْنى لِأَنَّهُ قسيم الْجمع وَهُوَ (رجَالًا)، بـل هُـوَ اسْم جمع[5] كالجامل والباقر، أَو صفة لجمعٍ مَحْذُوف، أَي: كل نوع ضامر، وَنَظِيره: ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ ﴾[6]، فَإِن (كَافِر) نعت لمَحْذُوف مُفْرد لفظا مَجْمُـوع معنى، أَي: أول فريـق كَافِر، وَلَوْلَا ذَلِك لم يقل: (كَافِر) بِالْإِفْرَادِ، وأشكل من الْآيَتَيْنِ[7] قَوْله -تَعَـالَى-: ﴿ وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾[8]، وَلَو ظفر بهَا أَبُو حَيَّان لم يعدل إِلَى الِاعْتِرَاض بِبَيْت عنترة[9]، وَالْجَوَاب عَنْهَا: أَن جملَة (لَّا يَسَّمَّعُونَ) مستأنفة أخبر بهَـا عَـن حَـال المسـترقين، لَا صـفة لكـل

---

(١) المؤمنون: ٥٣، والشاهد في الآية: كل حزب، حيث أريد بلفظ الحزب الجماعة من الناس، فوجب جمع الخبر وهو قوله–تعالى–: فرحون؛ لمراعاة المعنى في: كل حزب، فالمضاف إليه مفرد لفظا جمع معنى، وأريد الحكم على كل واحد.

(٢) غافر: ٥.

(٣) آل عمران: ١١٣.

(٤) الحج: ٢٧.

(٥) لم أعثر فيما تيسر لي من مراجع عن كون (ضامر) يأتي اسم جمع ك(جامل)و(باقر)، وقال الدكتور الخطيب في تحقيقه للمغني٣/١٠٧: " لم أهتد إلى مثل هذا القول عند المتقدمين".

(٦) البقرة: ٤١.

(٧) الآيتان هما: ﴿ وَهَمَّتۡ كُلُّ أُمَّةِۭ بِرَسُولِهِمۡ لِيَأۡخُذُوهُۖ ﴾، ﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٖ يَأۡتِينَ ﴾ كما في حاشية الدسوقي ٤٥٦/١.

(٨) الصافات: ٧–٨.

(٩) بيت عنترة قد سبق في المغني ص٣٥٦، وهو قوله:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ ... فَتَرَكْنَ كُلَّ حديقةٍ كَالدِّرْهَمِ

شَيْطَان، وَلَا حَال مِنْهُ؛ إِذْ لَا معنى للْحِفْظ من شَيْطَان لَا يسمع، وَحِينَئِذٍ فَلَا يلْزم عود الضَّمِير إِلَى (كل)، وَلَا إِلَى مَا أضيفت إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَائِد إِلَى الْجمع الْمُسْتَفَاد من الْكَلَام." [١].

وجه الإشكال:

وقوع الضمير في الآيات الثلاث-في ظاهر الأمر-مجموعا بعد (كل) المضافة إلى المفرد-مع أن القياس إفراده-مع التفاوت بينها في قوة الإشكال.

ففي الآية الأولى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾[٢]، جاء الضمير في قوله-تعالى-: ﴿بِرَسُولِهِمْ﴾ مجموعا، مع أن الظاهر أن لفظ﴿أُمَّةٍ﴾ مفرد.

وفي الآية الثانية: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾[٣]، جاء الضمير في قوله-تعالى-: ﴿يَأْتِينَ﴾ مجموعا، مع أن لفظ﴿ضَامِرٍ﴾ مفرد؛ ويترتب عليه-إن أعرب (يأتين) صفة-عدم المطابقة بين الصفة(يأتين) والموصوف (ضامر) [٤].

قال عنه السيوطي في شرح شواهد المغني١/٤٨٣: "وقوله: (جادت ... البيت) أورده المصنف في (كلٍّ) شاهدا على عدم مراعاة المعنى في ضميرها، حيث قال: فتركن، ولم يقل فتركت.". وقال ذلك ابن هشام لأن الاعتراض بالآية أقوى من الاعتراض بالبيت، وعارض الدسوقي هذا الكلام فقال: "وهذا تحامل من المصنف على أبي حيان؛ لأن أبا حيان عرف الجواب عن الآية، لأن الجواب مذكور في الكشاف، وهو معلوم لأبي حيان، لأنه فسر القرآن بتفسير عظيم، فلما عرف جوابها لم يعترض بها." مغني اللبيب بحاشية الدسوقي ١/٤٥٥-٤٥٦.

(١) مغني اللبيب ٢٦١-٢٦٣.

(٢) غافر: ٥.

(٣) الحج: ٢٧.

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية٣/١٢٥.

وفي الثالثة: ﴿ وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [(١)]، جاء الضمير في قوله – تعالى: ﴿يَسَّمَّعُونَ﴾ مجموعا، مع أن لفظ ﴿شَيۡطَٰنٖ﴾ مفرد؛ ويترتب عليه عدم المطابقة بين الصفة التي هي ضمير الجمع في: (يسمعون)، والموصوف الذي هو مفرد(شيطان) [(٢)]، ويترتب عليه-إن أعربنا جملة (يسمعون) صفة أو حالا فساد المعنى؛ إذ التقدير علي وجهي الحال والصفة: وحفظا من كل شيطان مارد غير سامع، ولا فائدة من حفظ السماء من شيطان لا يسمع.

وهذه الآية وجه الإشكال فيها أقوى من الآيتين السابقتين، ووجه ذلك كما قال الدسوقي: **"وجه كونه أشكل أن الشيطان مفرد لفظا ومعنى، والحكم على كل فرد من أفراده، وقد جمع الضمير بعده في قوله: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾، ولا يتأتى أن يقال هنا: أن (شيطان) صفة لموصوف محذوف جمع في المعنى-كما قيل في (ضامر)-ولا أنه جمع في المعنى-كما قيل في (أمة)، و(ضامر)-."** [(٣)].

وأجيب عن ذلك بأمور:

أما الآية الأولى: فلفظ (أمة) مفرد في اللفظ جمع في المعنى، فأعاد الضمير على معناها[(٤)]، ولفظ (أمة) مما يجوز أن يراعى فيه وجود التاء في اللفظ فيؤنث الضمير، وأن يراعى فيها الدلالة على الجمع فيجمع، وقد اجتمعا في القرآن في قوله-تعالى-: ﴿ أُمَّةٞ قَآئِمَةٞ يَتۡلُونَ ﴾[(٥)]، وفي قوله-تعالى: ﴿ كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ ﴾[(٦)]، وفي غير ذلك.

---

(١) الصافات: ٧-٨.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية٣/١٢٥.

(٣) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/٤٥٦. وينظر الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب لأبي عبد الله الرصاع المتوفى عام ٨٩٤هـ، ٤/٨٤ الجزء الأخير من أول فاطر إلى آخر الكتاب.

(٤) ينظر: الدر المصون ٩/٤٥٨.

(٥) آل عمران: ١١٣.

(٦) آل عمران: ١١٠.

وعند الأخفش روعي معنى كل فجمع، قال: "﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ﴾ **فجمع على "الكُلَّ" لأن "الكُلَّ" مذكر معناه معنى الجماعة."** [١].

وقد اعترض الدسوقي على الاستشهاد بهذه الآية، وعلى عدها من المشكل فقال: **"وقد اعترض بأنَّه لا يُتَوَهَّمُ أصلاً، فأمةٌ كـ(حزب) جمعٌ معنى؛ فيجب جمع الضميرين من غير إشكالٍ، ولا توهمَ خلافاً للمصنف."** [٢].

وأما الآية الثانية فقد أجيب عنها بأمور:

أحدها: أن (ضامر) ليس مفردا، لكنه اسم جمع كـ(الجامل) و(الباقر)؛ لذلك صح عود الضمير إليها مجموعا، وقد انفرد بهذا الرأي-فيما أعلم-ابن هشام [٣].

وهناك اعتراض على هذا القول، وهو: أن الوارد عند اللغويين كون (ضامر) مفردا لفظا ومعنى، ولم يرد استعماله اسم جمع، وقد حاولت تتبع رأي ابن هشام -فيما تيسر-فلم أجده.

وقال الدكتور عبد اللطيف الخطيب: **"لم أهتد إلى مثل هذا القول عند المتقدمين"**[٤].

ويمكن أن يكون مرجع ابن هشام في ذلك إلى قول أبي جعفر النحاس: **"«يأتين» لأن معنى (ضامر) معنى (ضوامر)؛ فنعته بـ(يأتين)."** [٥].

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢/٤٩٨.

(٢) حاشية الدسوقي على المغني ١/٤٥٦.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٢٦٢.

(٤) مغني اللبيب، تحقيق الخطيب ٣/١٠٧.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣/٦٧.

وثانيها: أن يكون(ضامر) صفة لموصوف محذوف وهذا الموصوف جمع في المعنى، و(يأتين) صفة، وعاد الضمير على هذا الجمع المحذوف، وقال بهذا الرأي تقي الدين السبكي[(١)].

وثالثها: أن يكون(يأتين) جملة مستأنفة -ليست صفة-فتكون جملة أخرى غير الأولى؛ فيجوز -حينئذ-وقوع الضمير مجموعا؛ ولا يلزم عليه عود الضمير إلى (كل) المضافة إلى المفرد، قاله السبكي [(٢)]، والصبان [(٣)].

ورابعها: أن يكون قد جمع الضمير في (يأتين) على معنى (كل)، فإنه جمع؛ وذلك لأن (كل) لفظ يدل على العموم، والعموم والجمع متقاربان، فأتى الخبر على المعنى بلفظ الجمع، ذكر ذلك مكي [(٤)].

وهذا رأي الطبري، نص عليه ورجحه[(٥)]حيث قال: **"قيل: يأتين. فجمع لأنه أريد بكل ضامر: النوق. ومعنى الكلّ: الجمع، فلذلك قيل: يأتين. وقد زعم الفراء أنه قليل في كلام العرب: مررت على كلّ رجل قائمين. قال: وهو صواب، وقول الله: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾[(٦)]، ينبئ على صحة جوازه." [(٧)].**

---

(١) ينظر: أحكام كل وما عليه تدل صـ٤١.

(٢) ينظر: السابق ٤١.

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٢٥/٣.

(٤) ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية (٧/ ٤٨٧٤).ومشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٤٩٢).

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٦٠٥/١٨.

(٦) الحج: ٢٧.

(٧) تفسير الطبري ٦٠٥/١٨.

وهذا -أيضا-رأي الأنباري [١]، والثعلبي[٢]، والكرماني [٣].

وأما الآية الثالثة فقد أجيب عنها بأمور:

أحدها: أن تكون جملة (لا يسمعون) صفة لـ(شيطان)، أجازه العكبري، وأجازه النيسابوري والإيجي بتأويل، قال العكبري: **" وموضع الجملة جر على الصفة."** [٤]، وقال النيسابوري: **" لو كان صفة باعتبار ما يؤول إليه حالهم جاز."** [٥]، وقال الإيجي: **" صفة ولا محذور معنى؛ لأن معناها: لا يمكنون من التسمع، كما لا يخفى."** [٦].

وذكره الزمخشري وضعفه فقال: **" فلا تصحّ الصفة؛ لأنّ الحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يستمعون لا معنى له."** [٧].

وحكى رأي الزمخشري كثير ممن أتى بعده، ومنهم الفخر الرازي [٨]، والبيضاوي [٩]، وأبو حيان[١٠]، والسمين[١١]، وأبو السعود [١٢].

---

(١) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣١٣/١.

(٢) ينظر: تفسير الثعلبي ١٨/٧.

(٣) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل (٢/ ٧٥٨).

(٤) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٠٨٨).

(٥) تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٥/ ٥٥٥). وهو نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (المتوفى: ٨٥٠هـ).

(٦) تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (٣/ ٤٣٧)، وهو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسني الحسيني الإيجي الشافعيّ (المتوفى: ٩٠٥هـ).

(٧) الكشاف (٤/ ٣٥).

(٨) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٦/ ٣٢٠).

(٩) ينظر: تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٥/ ٦).

(١٠) ينظر: البحر المحيط في التفسير (٩/ ٩٢).

(١١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ٢٩٣).

(١٢) ينظر: تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٧/ ١٨٥).

وأجاز ابن المنير وجه كون الجملة صفة، وعارض الزمخشري فقال: "**والجواب عن إشكاله الوارد على الوجه الأول: أن عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه، فحال الشيطان حال كونه محفوظا منه هي حاله حال كونه لا يسمع، وإحدى الحالين لازمة للأخرى، فلا مانع أن يجتمع الحفظ منه، وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة لا على أن عدم السماع ثابت قبل الحفظ بل معه وقسيمه.**" [١].

ونقل الشمني ردا على ذلك فقال: "**واعترضه اليمني بأن الصفة هنا كاشفة، فلا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه، وإلا لم تكن كاشفة، هذا هو الأصل والسابق إلى الفهم، وأما تسميته الشيء باسم ما يؤول إليه فمجاز، والأصل الحقيقة، وأقول: الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه، وظاهر أن جملة (لا يسمعون) إذا جعلت صفة للشياطين ليست كذلك.**"[٢].

ثانيها: أن تكون (لا يسمعون) حالا من (شيطان)، أجاز ذلك العكبري فقال: "**وموضع الجملة جر على الصفة، أو نصب على الحال.**" [٣].

وقد عارضه السمين فقال: "**وقد وَهِم أبو البقاء فجوَّزَ أَنْ تكون صفةً، وأَنْ تكونَ حالاً، وأَنْ تكونَ مستأنفةً، فالأولان ظاهرا الفسادِ، والثالثُ إن عني به الاستئنافُ البيانيُّ فهو فاسدٌ أيضاً، وإنْ أرادَ الانقطاعَ على ما قَدَّمْتُه فهو صحيحٌ.**" [٤].

وامتنع ذلك لفساد المعنى-أيضا-قال ابن هشام: "**فَإِن الَّذِي يتَبَادَر إِلَى الذِّهْن أَنه صفة لكل شَيْطَان أَو حَال مِنْهُ، وَكِلَاهُمَا بَاطِل؛ إِذْ لَا معنى للْحِفْظ من شَيْطَان لَا يسمع.**" [٥].

---

(١) تفسير الزمخشري الكشاف (٤/ ٣٥).

(٢) حاشية الشمني على المغني ٢/١١٩.

(٣) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٠٨٨).

(٤) الدر المصون (٩/ ٢٩٣).

(٥) مغني اللبيب صـ٥٠١.

ومنع ابن هشام-أيضا-أن تعرب حالا مقدرة، قال: " **فَإِن قلت: اجْعَلْهَا حَالا مقدرَة، أَي: وحفظا من كل شَيْطَان مارد مُقَدرا عدم سَماعه، أَي: بعد الْحِفْظ، قلت: الَّذِي يقدر وجود معنى الْحَال هُوَ صَاحبهَا، كالمرور بِهِ فِي قَوْلك: مَرَرْت بِرَجُل مَعَه صقر صائدا بِهِ غَدا، أَي: مُقَدرا حَال الْمُرُور بِهِ أَن يصيد بِهِ غَدا، وَالشَّيَاطِين لَا يقدرُونَ عدم السماع وَلَا يريدونه**." [١].

ثالثها: أن تكون جملة (لا يسمعون) مستأنفة استئنافا نحويا لا بيانيا، ويكون الضمير عائدا إلى الجمع المستفاد من الكلام، وتقديرها: هم لا يسمعون، وهذا رأي الأخفش، حيث قال: "**فإن شئت جعلت "لا يَسَّمَّعُون" مبتدأ.**" [٢].

وفصل هذا الرأي الزمخشري حيث قال: " **فبقي أن يكون كلاماً منقطعاً مبتدأ اقتصاصاً لما عليه حال المسترقة للسمع، وأنهم لا يقدرون أن يسمعوا إلى كلام الملائكة. أو يتسمعوا وهم مقذوفون بالشهب مدحورون عن ذلك، إلا من أمهل حتى خطف خطفة واسترق استراقة؛ فعندها تعاجله الهلكة بإتباع الشهاب الثاقب.**" [٣]، وذكر وجه الاستئناف الفخر الرازي [٤]، والقاضي البيضاوي[٥]،

---

(١) السابق صـ٥٠٢.

(٢) معاني القرآن للأخفش (١/ ١٤٠).

(٣) الكشاف ٤/٣٥-٣٦.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٦/ ٣٢٠).

(٥) ينظر: تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٥/ ٦).

والنسفي[١]، وأبو حيان [٢]، والسمين [٣]، والنيسابوري [٤]، والإيجي [٥]، وخالد الأزهري[٦]، السعود[٧]، والشهاب الخفاجي [٨]، وأبو الفداء إسماعيل [٩]، وذكره الصبان[١٠]، وغيرهم.

قال ابن هشام: " **من الِاسْتِئْنَاف مَا قد يخفى، وَلـه أمثلـه كَثِـيرَة أَحـدهَا: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ مـن قَوْله-تَعَـالَى-: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [١١]؛ فَـإِن الَّـذِي يتبَـادَر إِلَى الذِّهْن أَنه صفة لكل شَيْطَان أَو حَال مِنْهُ، وَكِلَاهُمَا بَاطِل؛ إِذْ لَا معنى للْحِفْظ من شَيْطَان لَا يسمع، وَإِنَّمَا هِيَ للاستئناف النَّحْوِيّ، وَلَا يكون استئنافا بيانيا لفساد الْمَعْنى -أَيْضا-.** " [١٢].

وتفسير تعيين ابن هشام لوجه الاستئناف هنا: أن (لا يسمعون) جملة وقعت بعد لفظ نكرة، وهو: (شيطان)، ومعلوم أن هناك قاعدة تنص على أن: (الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات)، ولكي يجوز إعرابها حالا أو صفة وضع لها ابن هشام قيودا أربعة [١٣]:

---

(١) ينظر: تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٣/ ١١٧).

(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير (٩/ ٩١-٩٢).

(٣) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ٢٩٣).

(٤) ينظر: تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥/ ٥٥٥).

(٥) ينظر: تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (٣/ ٤٣٧).

(٦) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (ص: ٤٩).

(٧) ينظر: تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٧/ ١٨٥).

(٨) ينظر: حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٧/ ٢٥٩).

(٩) ينظر: روح البيان (٧/ ٤٤٩)، وهو إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (المتوفى: ١١٢٧هـ).

(١٠) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/ ١٢٥).

(١١) الصافات: ٧-٨.

(١٢) مغني اللبيب ٥٠١-٥٠٢.

(١٣) ينظر: مغني اللبيب من ٥٦٠إلى ٥٦٥.

أحدها: أن تكون الجملة خبرية لا إنشائية، لأن الجمل الإنشائية لا تعرب صفة ولا حالا[١].

ثانيها: أن تكون صالحة للاستغناء عنها، فتخرج بذلك جملة الصلة، وجملة الخبر، والجملة المحكية بالقول؛ فإنها لا يستغنى عنها [٢].

ثالثها: أن يوجد المقتضى [٣]،وهو كما قال الدسوقي: **"صحة كون العامل في صاحب الحال عاملا فيها؛ بأن كان قويا كـ(الفعل) وما شابهه، لا إن كان ضعيفا كـ(الابتداء)؛ فإنه لا يصح حينئذ؛ ولذا قالوا: لا يصح الحال من المبتدأ."** [٤].

رابعها: انتفاء المانع[٥]، أي: عدم وجود ما يمنع إعراب الجملة حالا أو صفة.

والمانع عند ابن هشام أربعة أنواع:

أحدها: ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده، وهو: دخول أدوات الاستقبال على الجملة، نحو: أكرمني محمد سأشكره، أو سوف أشكره، أو لن أنسى كرمه؛ فلا يجوز إعراب الجملة بعد النكرة هنا حالا؛ لأن جملة الحال منافية للاستقبال، ويتعين فيها الاستئناف.

ثانيها: **" مَا يمْنَع وَصفِيَّة كَانَت متعينةً لَوْلَا وجودُ الْمَانِع، وَيمْتَنع فِيهِ الِاسْتِئْنَاف لِأَن الْمَعْنى على تَقْيِيد الْمُتَقَدّم."** [٦]، وذلك كدخول الواو على الجملة في قوله-تعالى-:﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾ [٧]، فلا يجوز اعتراض الواو بين الصفة والموصوف خلافا للزمخشري ومن وافقه.

---

(١) ينظر: السابق ٥٦١.

(٢) ينظر: السابق ٥٦٣.

(٣) ينظر: السابق ٥٦٣.

(٤) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب٢/٩٠٧.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٥٦٤.

(٦) مغني اللبيب ٥٦٤.

(٧) البقرة: ٢٥٩.

ثالثها: " **مَا يمْنَع أَحدَهمَا دون الآخر، وَلَوْلَا الْمَانِع لكانا جائزين، وَذَلِكَ نَحْو: مَا جَاءَنِي أحد إِلَّا قَالَ خيرا، فَإِن جملَة القَوْل كَانَت قبل وجود (إِلَّا) مُحْتَملَة للوصفية والحالية وَلما جَاءَت (إِلَّا) امْتنعت الوصفية.**" [١].

رابعها: "**مايمنعها معا، نحو: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۞ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾[٢].**"[٣]. فجملة: (لا يسمعون) توافرت فيها القيود الثلاثة الأُوَل لإعرابها (حالا) أو (صفة)، ولكن لم يتحقق القيد الرابع، وهو انتفاء المانع، وهو هنا فساد المعنى الذي منع الوجهين معا، قال المقدسي[٤]: " **وقد تقع الجملة بعد النكرة والمعرفة ولا تكون حالاً ولا صفةً؛ لفساد المعنى نحو قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۞ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾**.".

ونقل الشمني اعتراضا للدماميني على رأي ابن هشام فقال: " **وإنما هي استئناف نحوي: في الشرح: ولك أن تقول إذا جعل استئنافا نحويا: كان إخبارا عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بأنهم لا يسمعون فيرد الإشكال، وهو أنه لا معنى للحفظ ممن هو في نفس الأمر لا يسمع كما أخبر عنه، فيكون المصنف قد وقع فيما فر منه، فإن قلت: التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا إشكال، قلت: هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة-أيضا-فتخصيص التقدير بحالة الاستئناف يكون تحكما.**"[٥].

---

(١) مغني اللبيب ٥٦٤.

(٢) الصافات: ٧-٨.

(٣) مغني اللبيب ٥٦٤.

(٤) دليل الطالبين لكلام النحويين ٩٢/١، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (المتوفى: ١٠٣٣هـ).

(٥) حاشية الشمني على المغني١١٩/٢.

ورد عليه الشمني فقال: **"وأقول: يمكن الجواب عن أصل السؤال بأنه إذا جعل استئنافا نحويا يكون إخبارا عن هؤلاء الشياطين، لا بوصف كونهم محفوظا منهم."** [١].

والغريب قول ابن هشام عن أبي حيان بعد ذكر الإشكال في الآية: **" وَلَو ظفر بهَا أَبُو حَيَّان لم يعدل إِلَى الِاعْتِرَاض بِبَيْت عنترة."** [٢].

فابن هشام يشير إلى قوله سابقا: **" وَهَذَا الَّذِي ذكرْنَاهُ من وجوب مُرَاعَاة الْمَعْنى مَعَ النكرَة نَص عَلَيْهِ ابْن مَالك ورده أَبُو حَيَّان بقول عنترة:**

(جَادَتْ عَلَيْهِ كلُّ عينٍ ثَرَّةٍ... فتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقةٍ كالدِّرهمِ) [٣]

فَقَالَ تركن وَلم يقل تركت فَدلَّ على جَوَاز كل رجل قَائِم وقائمون." [٤].

فكيف يقول ذلك؟ وقد شرح أبو حيان الآية في تفسيره [٥] وذكر إعرابها؟ وعارض الدسوقي هذا الكلام فقال: **"وهذا تحامل من المصنف على أبي حيان؛ لأن أبا حيان عرف الجواب عن الآية، لأن الجواب مذكور في الكشاف، وهو معلوم لأبي حيان، لأنه فسر القرآن بتفسير عظيم، فلما عرف جوابها لم يعترض بها."** [٦].

---

(١) السابق٢/١١٩.

(٢) مغني اللبيب ٢٦٣.

(٣) البيت لعنترة وهو في ديوانه صـ١٩٦، ونسب إليه في جمهرة أشعار العرب ١/٣٥٤، وفي شرح المعلقات التسع ١/٢٢٧، وفي الحيوان ٣/١٤٩، وفي الكامل ١/٩، والبديع لابن المعتز١/٨٤، و شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري١/٣١٢.

(٤) مغني اللبيب ٢٦٣.

(٥) البحر المحيط في التفسير (٩/ ٩١-٩٢).

(٦) حاشية الدسوقي على المغني ١/٤٥٥-٤٥٦.

وقال الأمير: " **يبعد عدم تنبهه لها مع أن ما ذكره المصنف في الكشاف، بل تعرض لها أبو حيان في البحر بمثله.** " [١].

ونقل الشمني عن الدماميني قوله: "**في الشرح: هذا تحامل عجيب على أبي حيان، بل الظن بأبي حيان أنه ظفر بالآية وبالجواب عنها، فإن ذلك كله مذكور في الكشاف وهو نصب عينيه.** " [٢].

ثم دافع عن موقف ابن هشام فقال: " **وأقول: جاز ألا يكون في كلام المصنف تحامل؛ بأن يكون معنى كلامه: أن أبا حيان لم يظفر بها اعتراضا على ابن مالك ورد عليه لأنها مجاب عنها، وليس معناه: أنه لم يطلع عليها، وإذا جاز أن يكون معنى كلامه ما ذكرنا حمل عليه.** " [٣].

ونقل ذلك الرصَّاع –أيضا– فقال: " قلت : لا يعني الشيخ أن أبا حيان لم ير هذه الآية رأسا، بل لم يستحضرها عند الرد على ابن مالك وإن كان قد أعربها في محلها ، ولعله استحضرها ورآها مغنية لما ذكرهافلم يصح الرد بها." [٤]. هذا، والله –تعالى– أعلى وأعلم.

---

(١) حاشية الأمير على المغني١/١٦٩.

(٢) حاشية الشمني على المغني٢/٢٤.

(٣) السابق ٢/٢٤. وينظر الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب، ٤/٨٥ الجزء الأخير من أول فاطر إلى آخر الكتاب.

(٤) الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب، ٤/٨٥.

المطلب الثاني: لزوم اسم الإشارة المثنى الألف

وأعني به ما جاء في قوله-تعالى-: ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[١]، فإنه قد جاء المثنى في لغة العرب معربا بالحروف تنوب عن الحركات، فيرفع بالألف نائبة عن الضمة، وينصب بالياء نائبة عن الفتحة، ويجر أيضا بالياء نائبة عن الكسرة، هذا هو الغالب من لغة العرب، لكنه جاء في بعض الشواهد في لغتهم لازما حالا واحدة، حيث لزم الألف رفعا ونصبا وجرا، وهذا على خلاف قياس كلامهم، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعرا ونثرا، فمن العلماء من جعله لغة لبعض قبائل العرب، ومنهم من أوله على عدة أوجه سأذكرها إن شاء الله.

وقد تناول ابن هشام هذه المسألة في كتبه، وذلك في معرض حديثه عن القراءات في قوله- تعالى-: ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾، يقول ابن هشام: **"والثالثة: (إنَّ) بالتشديد، (هذان) بالألف، وهي مشكلة؛ لأن (إنَّ) المشددة يجب إعمالها؛ فكان الظاهر الإتيان بالياء، كما في القراءة الأولى.** "[٢].

موجز ما ذكره ابن هشام في الآية:

أحدها: ذكر ابن هشام في المغني في معرض حديثه عن إن المشددة المكسورة الهمزة هذه المسألة، وأن إن ترد بمعنى نعم [٣].

ثانيها: أن اسم إن ضمير الشأن [٤].

---

(١) طه: ٦٣. وفي السبعة في القراءات (ص: ٤١٩): "فَقَرَأَ نَافِع وَابْن عَامر وَحَمْزَة والكسائى (إِن) مُشَدّدَة النُّون، (هذان) بِأَلف خَفِيفَة النُّون.".

(٢) شرح شذور الذهب تحقيق محمد محيي الدين ص٧٥.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٠)، وشرح الشذور ٧٧.

(٤) شرح الشذور ٧٨.

ثالثها: وقيل: هذان ليس إعرابا بل هو بناء ولو جاء بالياء نصبا وجرا، وذلك لتضمنه معني الإشارة فهذه القراءة عند من قال ذلك أقيس، لأن الأصل في المبني ألا تختلف صيغه [١].

رابعها: وذكر بعضهم أن ألف هذان ليست ألف المثنىٰ، بل هي ألف المفرد وقدر سقوط ألف المثنىٰ إذ لو ثني علىٰ أصله لقيل: هذيان [٢].

خامسها: أن (الهاء) في (هذان) اسم (إن)، قال: **"قَول بَعضهم فِي: ((إِن هَذَانِ لساحران)): إِنَّهَا إِن وَاسْمهَا أَي: إِن الْقِصَّة وذان مُبْتَدأ وَهَذَا يَدْفَعهُ رسم إِن مُنْفَصِلَة وَهَذَانِ مُتَّصِلَة"**. يعني أن الهاء في هذان ضمير القصة وليست هاء التنبيه [٣].

سادسها: هذان اسمها وجاءت علىٰ لغة بني الحارث بن كعب في إجراء المثنىٰ بالألف دائما [٤].

وقد أجيب عن الآية بأمور:

أولا: من العلماء من ذكر أن (إن) بمعني: (نعم)، ومنهم الوراق حيث قال:**"وحملوا (إن) علىٰ نعم؛ لأَن (نعم) إِيجَاب واعتراف، و (إِن) تَحْقِيق وَإِثْبَات؛ فلتضارعهما فِي الْمَعْنىٰ حملت (إِن) علي(نعم)."**[٥].

أي: نعم هذان لساحران.

واستدل أصحاب هذا الرأي بقول الأعرابي لابن الزبير:**"لعن الله ناقة حملتني إليك"** فقال:**" إن وصاحبها "**وروي: (وراكبها)، وقوي ذلك الشاهد ورودها بمعني: (نعم)؛ إذ لا يجوز حذف

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٨.

(٢) شرح الشذور ٧٨.

(٣) مغني اللبيب ٥٦١.

(٤) شرح شذور الذهب ٧٥.

(٥) علل النحو (ص: ٤٥١) لابن الوراق.

الاسم والخبر جميعا، ذكر ذلك ابن هشام في المغني [١]، وروي ذلك كثير من أئمة اللغة [٢]، وورود إن بمعني نعم ذكره سيبويه في الكتاب فقال [٣]: "**وأما قول العرب في الجواب إنَّه، فهو بمنزلة أجل. وإذا وصلت قلت إنَّ يا فتى، وهي التي بمنزلة أجل، قال الشاعر:**

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّبُو ... حِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ" [٤]

أي: فقلت نعم، وإن كانت بمعني نعم على هذا الرأي فالهاء للسكت.

وقد اعترض النحاة على كون (إن) في الآية بمعني: (نعم)، وضعفوا ذلك لما يلي:

١ـ أنه مع ورود (إن) بهذا المعني عند سيبويه كما ذكرنا، لكن بعض النحاة حكم عليه بالشذوذ حتى قيل: إنه لم يثبت، وضعفه أبو حيان في البحر، وابن هشام في المغني، ونسب النحاة ذلك إلي أبي عبيدة [٥].

---

(١) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٧/١.

(٢) ينظر: ينظر: العين ج٨/ ٣٩٨. غريب الحديث لابن قتيبة الدينوري ١/ ٥٣٨. حروف المعاني والصفات للزجاجي ٥٦/١ أساس البلاغة ٣٧/١. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ١٢٤/١ النهاية في غريب الحديث والأثر ٧٨/١، لسان العرب ٣١/١٣، الجنى الداني في حروف المعاني/٣٩٩، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٣/٣. سر صناعة الإعراب ٥٨/٢، اللمع في العربية لابن جني ٤٢/١،٤٣، الكليات ٩١٣/١ لأبي البقاء ، وكتاب الإرشاد إلي علم الإعراب للكيشي صـ ١٧٠، وخزانة الأدب (/٦٣، ٣٢٤/١٠، ٢١٣/١١).

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٥١).

(٤) من بحر الكامل المجزوء المرفل من شواهد سيبويه ٣/ ١٥١ وينسب هذا الشاهد إلى ابن الرقيات وهو موجود في ديوانه ص ٦٦تح د محمد يوسف نجم ، وابن يعيش ١/ ٣٩٧، والمغني ١/ ٥٧، والسمط ١/ ٩٣٩، والجمهرة ١/ ٦١، والخزانة ١١/ ٢١٣.٢١٦، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٢٣/٢، . لسان العرب (٩٨/٣ . ٣١/١٣)، تاج العروس (٣٤/ ٢٠٠).

(٥) ينظر: البحر المحيط في التفسير (٤/ ٣٢٥). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٦. ٥٧). الجنى الداني (ص: ٣٩٨).

وقدر من أنكر ذلك (الهاء) في قوله: (فقلت إنه) أنها اسم إن والخبر محذوف تقديره: (كذلك أو قد كان)، وأن هذا اختصار بالحذف لما علم معناه ، وأن الأخفش لما ذكر أن معنى (إن) هنا نعم إنما يريد التأويل لا أنه موضوع في أصل اللغة [١].

٢ ـ أن دخول اللام على خبر المبتدأ شاذ لا يقعُ إلاَّ ضرورةً في الشعر كقولِه:[٢]

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوْزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرْضَى من اللحمِ بعظمِ الرَّقَبَهْ

وقيل: اللام زائدة ورد بأن اللام لا تزاد إلا في ضرورة الشعر [٣].

وقيل: اللام في الأصل داخلة على مبتدأ محذوف والتقدير: لهما ساحران ورد بأمرين:

أحدهما: أن الضرورة الواقعة من دخول اللام على الخبر باقية.

والثاني: وأن اللام للتوكيد والحذف للاختصار والجمع بينهما هنا كالجمع بين متنافيين [٤].

وحمل ابن هشام [٥] دخول اللام علي وجه آخر وهو: أنه شبهت (إن) التي بمعني نعم بالتي للتأكيد والشيء عندهم ينزل منزلة الشيء لكونه بلفظه، وذلك كقوله:

ورج الْفَتى للخير مَا إِن رَأَيْته ... على السن خيرا لَا يزَال يزِيد [٦]

فَزَاد إِن بعد مَا المصدرية لشبهها فِي اللَّفْظ بِمَا النافية.

---

(١) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٥٣٧) ، الصحاح (٥/ ٢٠٧٤).

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج نسب إليه في ضياء السالك إلى أوضح المسالك (١/ ٢٠٨) ، وهو موجود في زيادات ديوان رؤبة صـ١٧٠، والشاهد فيه: (لعجوز)؛ دخول اللام على الخبر ضرورة.

(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٧) ، الحجة للقراء السبعة (٥/ ٢٣٠).

(٤) ينظر: المغني ٥٧، والحجة ٥/٢٣٠.

(٥)ينظر: المغني ص٥٧.

(٦) من الطويل ينسب للمعلوط بن بذل القريعي في لسان العرب (١٣/ ٣٥) ، وفي تاج العروس من جواهر القاموس ٢٠٨/٣٤، وفي شرح التصريح ٢٤٦،٢٤٥/١، وبلا نسبة في الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٢٢).

ثانيا: أن اسم إن ضمير الشأن محذوفا، والتقدير:(إنه هـذان لسـاحران) أي: إن الشـأن أو الأمر كذا وكذا ..إلخ، قال الزجاج:" **قال النحويون القُدَمَاء: ههنا هاء مضمرة، المعنى إنـهُ هـذانِ لَسَاحِرَانِ..**"(١).

وقد ردوه من وجهين أيضا (٢): أحدها: أن فيه حذف اسمِ «إنَّ»، وهـو غـيرُ جـائزٍ إلاَّ في الشـعرِ، بشرطِ أَنْ لا تباشرَ «إنَّ» فعلاً كقولِه:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يوماً ... يَلْقَ فيها جَآذراً وظِباءَ (٣)

ولم تجْعَل من في (البيت) اسْمهَا لِأَنَّهَا شَرْطِيَّة بِدَلِيل جزمها الْفِعْلَيْنِ وَالشّرط لَهُ الصَّدْر فَلَا يعْمـل فِيـهِ مَا قبله (٤).

وإنما كان حذفه شاذًّا لأن فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع (أي لما فيـه مـن الإبهام ثم التفصيل) لأنه موضوع لمبهم يفسره ما بعده، فإذا لم يتعين للسـامع منـه معنـى انتظـر مـا بعده؛ ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما، وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه (٥)، وما ورد في كتاب سيبويه من حذف في مقام التوكيد، حمله ابن جني على القلة بأنه ليس لغة لكـل العـرب بـل لبعضهم، وحذف لطول الكلام (٦).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٦٢).

(٢)ينظر: النكت في القرآن الكريم (ص: ٣٢١)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ٦٧)

(٣) نسبه السيوطي للأخطل التغلبي، وهو في ذيل ديوانه، ص١٩٨، بتحقيق: د. قباوة، وهو في شرح شواهد المغني (١/ ١٢٢)، وفي خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (١/ ٤٥٨).

(٤) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٦).

(٥)ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١١٩/١، وحاشية الدسوقي علي مغني اللبيب جـ١ صـ٨٠.

(٦)ينظر: مغني اللبيب٥٧. ٥٨، سر الصناعة ٥٩/٢. ٦٠، الكتاب لسيبويه ٢/ ١٥٧ تح هارون، الدر المصون (٨/ ٦٧).

والثاني: دخول اللام في الخبر شاذ، وقد سبق ذكره.

وذكر ابن هشام أنه: مَتَىٰ أَمْكَنَ الْحَمْلُ عَلَىٰ غَيْرِ ضَمِيرِ الشَّأْنِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ (١).

ثالثا: أن (هذان) ليس إعرابا بل هو بناء ولو جاء بالياء نصبا وجرا، وذلك لتضمنه معنى الإشارة فهذه القراءة عند من قال ذلك أقيس، لأن الأصل في المبني ألا تختلف صيغه. أي: أنه اسم إشارة مبني وان جاء متغيرا بالعوامل الداخلة عليه كصورة المعرب، فـ(هذان) بناء، وكذلك: (هذين)، فلما جاءت القراءة بالألف في هذان مع وجود إنّ المشددة الناصبة اعتبرها النحاة قد جاءت على الأصل في المبني وهو (لزومه حالة واحدة في جميع التراكيب) ولذلك حكم بعضهم على هذه القراءة بأنها أقيس.

ولأن المفرد هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني فحمل المثنى عليهما في البناء وفي الإبهام لأنه مبهم لم يظهر فيه إعراب في المفرد ولا في الجمع، فكذلك في المثنى، وبأن هذين وإن جاءت على صورة المثنى، لكنها صيغة وضعت للاثنين المشار إليهما في حالتي الجر والنصب (٢).

ورجح الإمام ابن تيمية هذا القول، وكذلك رجحه ابن الحاجب وابن كيسان وعد ابن الحاجب أيضا اختلاف الصيغ ليس إعرابا لوجود علة البناء دون معارض (٣).

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٣٤١) ، وهذا القول موجود عند ابن هشام في المغني (ص: ٦٣٨) .

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي علي مغني اللبيب جـ١ صـ ٨١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/١١٩، ومجموع الفتاوى (١٥/ ٢٥٧) ، ورسالة ابن تيمية المنشورة في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة عدد ١٦(من صـ٦٢٧إلي ٦٣٥).

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب جـ ١صـ ١٥٧، إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣٢).

ولكن بعضهم رده؛ لأنه لا يعرف ذلك الكلام في غير هذا المكان؛ لأن التثنية لا تختلف ولا تأتي إلا على طريقة واحدة، والواحد والجمع يختلفان، فجاز فيهما البناء ولم يجز في التثنية؛ لأن فيها دليل الإعراب وهو (الألف) ومحال أن تكون الكلمة مبنية معربة في وقت واحد (١).

وقد اختلف النحاة في كون اسم الإشارة المثنى مبنيا أو معربا فقال الأكثرون ببنائه لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع ولارتجال صيغه كما ذكرنا.

وقال بعضهم بأنه معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل، وادعاء أن كل صيغة منها مستأنفة خلاف الظاهر ولأنهم قصدوا أن يجري المثنى على نهج واحد لا اختلاف فيه بين العاقل وغيره والمذكر وغيره.(٢).

رابعا: وذكر بعضهم أن ألف هذان ليست ألف المثنى، بل هي ألف المفرد وقدر سقوط ألف المثنى إذ لو ثني على أصله لقيل: هذيان (٣).

قال الفراء (٤): " **وجدت الألف (من هَذَا دِعامة وليست بلام فعل، فلمّا ثنّيت زدتُ عليها نونًا ثُمَّ تركت الألف) ثابتة عَلَى حالِها لا تزول عَلَى كل حال كما قالت العرب (الَّذِي) ثُمَّ زادوا نونًا تدل عَلَى الجمع، فقالوا: الَّذِينَ فِي رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) فِي رفعه ونصبه وخفضه** ".

ونقل عنه ذلك الإمام الطبري في تفسيره (٥).

---

(١) ينظر: النكت في القرآن الكريم ١/٣٢١.

(٢) ينظر: شرح الرضي علي الكافية ٢/٤٧٤. ٤٧٥ نشر جامعة قارينوس تصحيح د يوسف حسن عمر.

(٣)ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٨).

(٤) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٨٤).

(٥) ينظر: تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن ت شاكر (١٨/ ٣٢٩).

وقيل: هذان ليس بتثنية لأن اسم الإشارة من المعارف والتثنية خاصة بالنكرة على حد قولهم، فلما لم يصح تنكيره لم يصح تثنيته وجمعه من لفظه [١].

وفسر ابن جني قول الفراء بأنه أراد ياء النصب ثم حذفها لما اجتمعت هذه الياء وألف هذا فالتقي ساكنان فحذف ياء المثنى للتخلص من التقاء الساكنين وأبقي ألف المفرد [٢].

قال المرادي: "**صيغة مرتجلة لا تثنية حقيقية**." [٣].

وردوا هذا القول لما يأتي:

١- لأن انقلاب الألف في هذان ياء (هذين) دل على أن (هذان) كسائر التثنية وبعد شبهه عن الحرف وشابه سائر الأسماء المعربة، ولذلك فإن الألف المحذوفة هي ألف المفرد التي في (هذا) والألف الموجودة هي علامة التثنية، وكيف نحكم على هذان بأنه مثنى هذا وليس فيه علامة تثنية؟ لأنه لا توجد تثنية ليس فيها علامة تدل عليه، ولو قيل: النون هي علامة التثنية لرددنا عليه وقلنا: لو كانت النون هي علامة التثنية، لم تكن تسقط وتحذف من نحو (غلاما زيد)، ولكن هذه النون عوض عن الألف المحذوفة، أو هي النون المماثلة لنون المثنى التي هي عوض عن الحركة والتنوين في الاسم المتمكن، وذلك لما جاء الاسم المبهم غير المتمكن على صورة الاسم المتمكن (صورة التثنية) [٤].

---

(١) ينظر: إيجاز البيان عن معاني القرآن لمحمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري، تحقيق الدكتور حنيف بن حسن القاسمي (٢/ ٥٥١).

(٢) الخصائص لابن جني ط المكتبة العلمية جـ٣ صـ ٦٥ تح محمد علي النجار.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١/ ٤٠٦) .

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي (٥/ ٢٣١) ، والنكت في القرآن الكريم (ص: ٣٢٢).

٢- أن ياء التثنية هي الطارئة على ألف هذا فكان يجب أن تحذف الألف مكانها وذلك عنده في (باب الحكم للطارئ) [١].

خامسا: ذكر النحاس أن الألف في (هذان) مشبهة بألف (يفعلان)؛ فلما لم تنقلب ألف (يفعلان) لم تنقلب ألف (هذان)، قال النحاس: **" قال أبو جعفر: وقيل: شبّهت الألف في قولك: هذان بالألف في يفعلان، فلم تغير"**[٢].

والرد عليه: أنه ثبت مجيء المثنى من هذا مرة بالألف ومرة بالياء؛ فدل ذلك على أنه كسائر ألفاظ المثنى، يتغير بتغير العوامل المتعاقبة عليه، ولأنه لا توجد تثنية دون علامة تدل عليه والألف هي علامة التثنية ودليل الإعراب، أما الألف في (يفعلان) فهو ضمير؛ لا يصح أن ينقلب ولا يتغير، ولا تؤثر فيه العوامل المتعاقبة عليه، بل هو ضمير يأتي فاعلا أو نائبا له، وعليه فألف (هذان) حرف، وألف (يفعلان) اسم فلا يصح التشبيه بينهما [٣].

سادسا: ذكر بعض النحاة أن الهاء في (هذان) في الآية ليست هاء التنبيه، وجعلوها ضميرا، وهو الضمير الذي يسمى ضمير القصة، والتقدير على هذا (إنها ذان لساحران) أي: إن القصة ذان لساحران، ذكر ذلك ابن هشام حيث قال **"قَول بَعضهم فِي (إِن هَذَانِ لساحران) إِنَّهَا إِن وَاسْمهَا أَي إِن الْقِصَّة وذان مُبْتَدأ؛ وَهَذَا يَدْفَعهُ رسم إِن مُنْفَصِلَة وَهَذَانِ مُتَّصِلَة"**[٤].

يعني أن الهاء في هذان ضمير القصة وليست هاء التنبيه.

وقد ردوا هذا القول لوجهين:

---

(١) الخصائص ٣/ ٦٥.

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣٢) وانظر الهداية الى بلوغ النهاية (٧/ ٤٦٦٢، وشرح الهداية للمهدوي بن عمار ٤٤٠هـ ٢/ ٤١٧ . ٤١٩ تح د حازم سعيد حيدر.

(٣) النكت في القرآن الكريم (ص: ٣٢٣).

(٤) المغني صـ ٧٧٧ .

١ـ من جهة الخط: رسمت إن منفصلة عن الهاء ولو كانت الهاء ضميرا لاتصلت بإن.

٢ـ ما ذكر قبل ذلك وهو أن اللام على هذا التقدير قد دخلت على خبر المبتدأ غير المنسوخ، وعلمنا أنه شاذ، ولا تدخل إلا في ضرورة الشعر(١).

سابعا: "وقيل: لما كانت (إنَّ) مشبهة بالفعل، وليست بأصل في العمل ألغيت هاهنا، كما تلغي إذا خففت، وهذا قول علي بن عيسى الرماني، وهو غير صحيح؛ لأنها لم تلغ مشددة في غير هذا الموضع، وأيضاً فإنها قد أعملت مخففة نحو قوله–تعالى-:﴿ وَإِن كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (٢) في قراءة من قرأ كذلك؛ لأنها إنما عملت لشبهها بالفعل كما ذكره والفعل قد يعمل وهو محذوف " (٣).

ثامنا: أنها لغة بني الحارث بن كعب، وعزيت لكنانة وَبني العنبر وَبني الهجيم وبطون من ربيعَة وَبكر بن وَائِل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة وعذرة(٤)، وهم يلزمون المثنى الألف في كل أحواله رَفْعاً ونَصْباً وجراً.

وهذا عند الفراء حيث قال (٥): " **فقراءتنا بتشديد (إنّ) وبالألف عَلَى جهتين: إحداهما عَلَى لغة بني الحارث بن كعب: يجعلونَ الاثنين فِي رفعها ونصبها وخفضها بالألف، وأنشدني رجلٌ من الأسد عنهم. يريد بني الحارث:**

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ج ٦ص ٢٨٤ تح د عبد اللطيف محمد الخطيب ط١ (٢٠٠٠) الكويت– والدر المصون ٨/ ٦٦.

(٢) هود: ١١١، في السبعة في القراءات (ص: ٣٣٩): "فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع (وَإِن) مُخَفّفَة، (كلا لما) مُخَفّفَة، وَقَرَأَ عَاصِم فى رِوَايَة أَبى بكر (وَإِن كلا) خَفِيفَة (لما) مُشَدّدَة.".

(٣) ينظر: النكت في القرآن الكريم ١/ ٣٢١.

(٤) همع الهوامع ١/١٤٥.

(٥) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٨٤).

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَىٰ ... مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا [١]

قَالَ: وما رأيت أفصح من هَذَا الأسدي وحكىٰ هَذَا الرجل عنهم: هَذَا خطُّ يَدَا أخي بعينه.

وَذَٰلِكَ-وإن كَانَ قليلًا-أقيس لأن العرب قالوا: مسلمون فجعلوا الواو تابعة للضمة (لأن الواو لا تُعرب) ثُمَّ قالوا: رأيت المسلمين فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم. فلمّا رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحًا: تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلانِ فِي كل حَالٍ.وقد اجتمعت العرب عَلَىٰ إثبات الألف فِي كِلا الرجلين فِي الرفع والنصب والخفض وهما اثنان، إلا بنىٰ كنانة فإنهم يقولون: رأيت كلِىٰ الرجلين ومررت بكلَيِ الرجلين. وهي قبيحة قليلة، مَضَوْا عَلَىٰ القياس . " [٢].

وسر تلك اللغة ما قاله ابن جني في سر الصناعة: " علىٰ أن من العرب من لا يخاف اللبس، ويجري الباب علىٰ أصل قياسه، فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث، فيقول: قام الزيدان، وضربتُ الزيدان، ومررتُ بالزيدان، وهم بنو الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة ..."[٣].

وتفسير لغتهم أنهم يقلبون الْيَاء الساكنة إِذا انْفَتح مَا قبلهَا ألفا[٤]، يَقُولُونَ: أخذت الدرهمان، واشتريت ثَوْبَان، وَالسَّلَام علاكم، قال الشاعر [٥]:

أَعْـرِفُ منهَا الجِيـدَ وَالْعَيْنَانَا ... وَمَنـخِرَيْن أَشبـهَا ظَبْـيَانَـا

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو (للمتلمس الضبعي) في ديوانه: ص٣٤، بتحقيق: الصيرفي، وفي الأصمعيات (ص: ٢٤٦ وفي: الوَحشيَّات ١/ ١١٢ وهوَ الحَماسَة الصُّغرى لأبي تمام. وفي الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ١٧٨)..

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٨٤).

(٣) سر صناعة الإعراب (٢/ ٣٣٩).

(٤) النوادر لأبي زيد صـ ٢٥٩ ط دار الكتاب العربي بيروت. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (٧/ ٤٥٢).

(٥) البيت من الرجز وهو منسوب لرجل من بني ضبة في خزانة الأدب (٧/ ٤٥٢) وفي كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي (ص: ١٢٣) ، والنوادر لأبي زيد صـ ٢٩ ط .

وقال أبو النجم :

إن أَبَـاهَـا وأَبَـا أَبَـاهَـا ... قَـدْ بَـلَـغَـا فـي المَـجْـدِ غَـايَـتَـاهَـا (١)

الترجيح:

هذا، ويرى الباحث أن وجه كون هذه القراءة لغة من أجود ما خرجت عليه الآية، وذلك حتى لا نقع في التأويلات والتعليلات التي وقع فيها من ضعفوها، ولورودها عند القراء المجمع على تواتر قراءتهم، ولرفع ادعاء من قال بوقوع ما يخالف القياس من القرآن والحديث، وإذا كان المصدر الأول للغة هو السماع؛ فإنه ينبغي قبول تلك اللغة، وبخاصة رجوعها إلى قبيلة من القبائل التي يوثق بعربيتها، والقول بأنها لغة أولى من القول بالضرورة، وقد جاءت على لسان النبي –صلى الله عليه وسلم–: : **«لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ»**(٢)، قال السيوطي: "وَلُزُوم الْألف لُغَة وَعَلِيهِ: **«لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ»**."(٣).

والله –تعالى– أعلى وأعلم.

---

(١) من الرجز، وهو في ديوان أبي النجم العجلي صـ ٤٥٢ جمع وشرح وتحقيق د محمد أديب عبد الواحد، ونسبه بعضهم إلى رؤبة وألحق بديوانه صـ١٦٨ .

(٢) سنن أبي داود تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (٢/ ٦٧)، باب (في نقض الوتر)، عن طلق بن علي، حديث رقم (١٤٣٩).

(٣) همع الهوامع ١/١٤٥.

المطلب الثالث: الاسم الموصول: وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حذف العائد المنصوب

تمهيد:

الاسم الموصول يفتقر أبدا إلى جملة تخصصه وتتممه، وهذه الجملة هي جملة الصلة[١].

ولا بد لجملة الصلة من عائد يربط بينها وبين الموصول؛ وذلك لأن الجملة تامة في نفسها، ولا تكون جملة الصلة تماما للاسم الموصول وكالجزء منه إلا بذلك الرابط الذي هو العائد، ويأتي في محل رفع ونصب وجر [٢].

قال أبو البركات الأنباري: "**فإن قيل: فَلِمَ وجب العائد من الصلة إلى الموصول؟ قيل: لأنَّ العائد يعلقها بالموصول، ويتممها به، ولذلك لم يجز أن يرتفع (زيد) بـ(خرج) في قولهم: الذي خرج زيد؛ لأنَّه يؤدي إلى أن تخلو الصِّلة من العائد إلى الموصول.**"[٣].

ولكن إن كان العائد منصوبا فلا يحذف إلا بثلاثة شروط:

أولها: أن يكون العائد متصلا، نحو قوله-تعالى-: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾[٤]، أي: أنزلته، فإن كان ضميرا منفصلا فلا يجوز حذفه، نحو: جاء الذي إياه أكرمت، لأن حذفه يوقع في اللبس بالمتصل، ويفوت الغرض من الانفصال، وهو الاهتمام عند النحويين والاختصاص عند البيانيين[٥].

---

(١) اللمع في العربية لابن جني ١٢٩/١،واللباب في علل البناء والإعراب ١١٣/٢.

(٢) اللباب ٢/ ١٢٥.

(٣) أسرار العربية (ص: ٢٦٤).

(٤) سورة البقرة ٤١.

(٥) شرح بانت سعادص٤١، والتصريح بمضمون التوضيح ١٧٤/١.

ثانيها: أن يكون ناصبه فعلا تاما أو وصفا، فالفعل كما في الآية السابقة، والوصف كقول الشاعر (١):

ما اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فاحمَدَنْهُ بِهِ ... فَمَا لَدَىٰ غَيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ

أي: الذي الله موليكه، حذف الضمير العائد على الموصول جوازا وناصبه هنا الوصف، ولو كان ناصبه حرفا فلا يجوز الحذف، نحو: هذا الذي كأنه أسد، ولو كان ناصبه فعلا ناقصا فلا يجوز الحذف أيضا، نحو: جاءني الذي ليسه زيد.

ثالثها: أن يكون العائد متعينا للربط؛ فلو كان معه ضمير آخر يصلح للربط لا يجوز حذفه، نحو: جاء الذي ضربته في داره (٢).

نص الإشكال:

وقد وجدت إشكالا عند ابن هشام في حذف العائد المنصوب في إعراب قوله-تعالى-: ﴿فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ﴾ (٣)، وذلك حيث قال: " **قال النحاة: لا يحذف العائد على الموصول إلا إذا كان متصلا، وقالوا: إذا اجتمع ضميران متحدا الرتبة يجب الفصل نحو: زيد الدرهم أعطيته إياه، ويشكل على مجموع القاعدتين قوله-تعالى-:**﴿فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ﴾؛ **فإن العائد على الموصول محذوف، وهو المفعول الثاني لـ(آتي)، فإما أن يقدر أنه حذف متصلا؛ فيلزمهم عدم وجوب**

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو مجهول القائل في شرح التسهيل لابن مالك١/٢٠٥، وشرح الكافية الشافية١/٦٧،وتخليص الشواهد لابن هشام صـ١٦١،وأوضح المسالك١/١٧٣، وشرح الألفية للأشموني١٥٦،١، والتذييل والتكميل٣/٧٣.

(٢) تمهيد القواعد٢/٦٩٥،والمقرب١/٦١،والتذييل والتكميل ٣/٧٢-٧٥.

(٣) سورة الطور ١٨.

الفصل بين الضميرين المتحدين في الرتبة، أو يقدر أنه حذف منفصلا؛ فيلزمهم إجازة ما منعوه في باب الموصول من حذف العائد المنفصل.

ولما ذكرت هذا الاعتراض أجاب بعض الناس عنه بمنع كون(ما)هنا موصولة، قال: وإنما نجعلها مصدرية أي: بإيتاء ربهم، ولا تحتاج إلى عائد، بل الكلام يحتاج إلى مفعول ثانٍ عائد إلى المتقين لا إلى ما؛ لأن (ما) حرف، وذلك الضمير حذف منفصلا، ولا محذور، هذا ملخص بما قال.

وهذا إنما يكون جوابا علي تقدير أن يكون لم يرد مثل هذا مما هو نص في الموصولية، أما إذا ورد ما هو نص، ولا يحتمل المصدرية، فلا يتأتى فيه هذا التأويل، وقد جاء [1]، وهو قوله-تعالى-: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ ﴾[2]، ﴿ رَبَّنَا وَأَدۡخِلۡهُمۡ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمۡ ﴾ (٣)، إلي غير ذلك." (٤).

وجه الإشكال:

ذكر ابن هشام وجهين للإشكال على تقديرين للعائد هنا:

الأول: على تقدير العائد منفصلا وتقديره:(آتاهم ربهم إياه) يقع إشكال، وهو حذف العائد المنصوب منفصلا وهو ممنوع عند النحاة، وقد قال ابن الناظم في ذلك: **" ولو كان العائد المنصوب بالفعل ضميرًا منفصلًا، كما في نحو: جاء الذي أكرمت لم يجز حذفه؛ لئلا تفوت فائدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام."[5].**

---

(١) وجه ابن هشام الآية على أساس (مراعاة النظير الوارد في القرآن).

(٢) سورة مريم ٦١.

(٣) سورة غافر ٨.

(٤) مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري ص٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥.

(٥) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٦٧).

الثاني: على تقدير العائد متصلا وتقديره: (آتاهموه) يقع إشكال، وهو وقوع الضميرين المتحدين في الرتبة متصلين؛ وهو ممنوع عندهم؛ لأن اتصالهما يؤدي إلى الثقل، ويوهم التكرار، كما ذكر ابن مالك ذلك فقال: "**والمراد بالموافقة في الرتبة كونهما لمتكلم كـ(علمتني إياي)، أو لمخاطب كـ(علمتك إياك)، أو لغائب كـ(زيد علمته إياه)، أو لغائبين كقولك: (مال زيد أعطيته إياه)، فانفصال ثاني الحاضرين متعين أبدًا؛ لأنه لا يكون إلا مثل الأول لفظا، ومتحدا به معنى، فاستثقل اتصالهما، ولأن اتصالهما يوهم التكرار.**" [١].

الجواب عن الإشكال:

وأجاب ابن هشام عن مثل ذلك بجوابين:

الجواب الأول:

وأجاب ابن هشام عن ذلك فقال: " والجواب عن النحاة فيه يحتاج إلى تلطف؛ لأن السؤال في غاية القوة، وغاية ما يمكن أن يقال: إن الحذف لا يستدعي تقدم المحذوف مذكورا، ثم يطرأ عليه الحذف، وإنما هو عبارة عن عدم وجوده في الكلام، وعدم وجود الضمير هنا لتقدير المتكلم إياه متصلا، ولا يلزم من امتناع النطق به متصلا امتناع تقديره متصلا؛ لأن منع اتصاله لأمر لفظي، وهو قبح اللفظ، وذلك لا يلزم على تقديره متصلا."[٢].

ومعنى ذلك: أنه يجوز تقدير الضمير متصلا في الآية، وتقديره متصلا ليس ممنوعا، وذلك لأنه ليس كل ما قدر ينطق به، وقد سبق أبو حيان إلى ذكر تلك القاعدة فقال: "**ولا يلزم من تقدير الشيء كونه ينطق به في الكلام، فكم من مقدر لا ينطق به، وكثيراً ما في كتاب (س) من تقدير، ويقول: ((فهذا تمثيل ولا يتكلم به)).**"[٣].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٥١)، وينظر: شرح ابن الناظم على الألفية (ص: ٤١).

(٢) مختصر التذكرة ٦٢٤-٦٢٥.

(٣) التذييل والتكميل (١١/ ٦٦).

تبين من خلال نص أبي حيان أن سيبويه كان يقدر أمثلة كثيرة، وإن كانت العرب لا تنطق بها، وهذا يدل على أن ابن هشام قد جرى هنا على ذلك المنهج في التقدير.

على سبيل المثال: قال سيبويه في باب الاشتغال: **" وإذا نصبتَ زيداً لقيتُ أخاه، فكأنَّه قال: لا بست زيدا لَقِيتُ أخاه، وهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به."**[١].

فكما قدر سيبويه فقال: لابست زيدا لقيت أخاه، قدر ابن هشام الضمير متصلا في الآية، كأنه قيل في غير القرآن: بما آتاهموه، وإن كان في كل ذلك لا ينطق به.

وأجاب السمين بذلك عن قوله-تعالى-: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ ﴾[٢]، وذلك حيث قال: **" لا يلزمُ مِنْ مَنْعِ ذلك ملفوظاً به مَنْعُه مقدَّراً، لزَوالِ القُبْح اللفظي."**[٣].

الجواب الثاني:

أن يقدر العائد في مثل ذلك منفصلا، ولا يمتنع حذفه بإطلاق، فيقال: (بما آتاهم إياه)، ويجوز أن يقدر متصلا، ولا إشكال، وذلك لأنه يستوي معناه هنا متصلا ومنفصلا، ولا يفوت بحذفه غرض، كما سبق ذكره، وهو: (الاهتمام عند النحويين والاختصاص عند البيانيين).

وبهذا أجاب ابن هشام عن حذف العائد في قوله-تعالى-: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾[٤]، وذلك في أثناء حديثه عن قول كعب بن زهير:

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٨٣).

(٢) البقرة: ٣.

(٣) الدر المصون ١/٩٥.

(٤) البقرة: ٣.

فلا يَغُرَّنْكَ ما مَنَّتْ وما وَعَدَتْ ... إنّ الأمانيَّ والأحلامَ تضليلُ[١]

قدر حذف الضميرين مختلفي الرتبة في البيت: ما منتكه، أو منتك إياه، ثم قال: "وأما الضمير في البيت فإنه يستوي معناه متصلا ومنفصلا؛ فلا يفوت بتقديره غرض، وبهذا يجاب عن سؤال يورد في نحو قوله-تعالى-: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ٣ ﴾، وتقديره: أنه
إن قدر: (ومما رزقناهموه) لزم اتصال الضميرين المتحدي الرتبة، وذلك قليل في ضمير الغيبة ممتنع في غيرها، ولا يحسن حمل التنزيل على القليل، وإن قدر: (رزقناهم إياه) لزم حذف العائد المنفصل، والجواب بالثاني، وأن العائد المنفصل لا يمتنع حذفه على الإطلاق."[٢].

جواب السمين الحلبي:

أن يكون اختلاف الضميرين جمعا وإفرادا أجاز تقدير الضمير متصلا، فتقول: آتاهموه، ورزقناهموه.

قال السمين: " ويمكن أن يُجاب عن الأولِ بأنه لَمَّا اختلَفَ الضميران جَمْعاً وإفراداً وإن اتَّحدا رتبةً جاز اتصالُه."[٣].

أو يجوز تقدير حذف الضمير المنفصل لعدم اللبس، قال السمين في ذلك: " وعن الثاني بأنه إنما يُمنع لأجلِ اللَّبْس الحاصلِ؛ ولا لَبْسَ هنا." [٤].

---

(١) من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه بشرح السكري ص٩، والشاهد فيه: ما منت، حيث قدر ابن هشام مفعولين، فقدر الثاني منهما متصلا أو منفصلا: منتكه، أو منتك إياه، ولا إشكال في ذلك على كلا التقديرين.

(٢) شرح بانت سعاد ١٨١.

(٣) الدر المصون (١/ ٩٥).

(٤) الدر المصون (١/ ٩٥).

جواب الراعي الأندلسي:

أن الضمير حذف متصلا، وجاء على لغة قليلة عند العرب؛ طلبا للتخفيف بحذف ذلك الضمير، وقد بين ذلك الراعي الأندلس فقال: **"أن الفصحاء رجعوا في هذه المسألة إلى اللغة القليلة، وهي لغة الاتصال، أعني: عند اجتماع ضميري الغيبة المختلفين، فارتكبوا اللغة القليلة، وتركوا لغتهم طلبا للتخفيف بحذفه، أي: لعلمهم أنهم إذا قدروه متصلا يحذفونه؛ فيخف الكلام بالحذف."**[١].

وقد أشار سيبويه إلى ورود اللغتين في ضمير الغيبة فقال: **" فإذا ذكرتَ مفعولين كلاهما غائب فقلت: (أعطاهوها) و(أعطاهاه) جاز، وهو عربي، ولا عليك بأيها بدأت، من قبل أنهما كلاهما غائب، وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم؛ والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه."**[٢].

تعقيب:

ومما يحتاج إلى تعقيب هنا ما ذكره ابن هشام من عدم جواز أن تكون (ما) مصدرية؛ واحتج لذلك بورود النظير الصريح الذي هو نص في الموصولية، وحمل هذه الآية عليه، وهذا أمر عجيب؛ فإن كبار المفسرين قد أجازوا كون (ما) هنا مصدرية، ومنهم الزمخشري حيث قال: **"فإن قلت: علام عطف قوله: (وَوَقاهُمْ رَبُّهُمْ)؟ قلت: على قوله: (فِي جَنَّاتٍ)، أو على (آتاهُمْ رَبُّهُمْ) على أن تجعل ما مصدرية، والمعنى: فاكهين بإيتائهم ربهم، ووقايتهم عذاب الجحيم."**[٣].

---

(١) الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية ١٥٩-١٦٠.

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٦٥).

(٣) الكشاف تحقيق شيحا: ١٠٥٦.

وتبعه النسفي[١]، وأبو حيان[٢]، والسمين[٣]، وابن عادل[٤]، والآلوسي[٥].

الترجيح:

تبين مما سبق أن اتصال ضميري الغيبة المتحدين في الرتبة جائز عند سيبويه، ولكنه على لغة قليلة، وأن العائد المنفصل لا يمتنع حذفه بإطلاق، بل يجوز إذا لم يؤدِّ إلى فوات غرض من ذكره، أو لعدم اللبس، أو إذا لم يكن محصورا، وأن العائد يجوز تقديره متصلا في الآية الكريمة وأمثالها، ولا يؤدي ذلك إلى القبح اللفظي، لأن القبح اللفظي مبني على وجوده في اللفظ، أما الإعراب التقديري فلا يؤدي إلى ذلك، وهذا رأي ابن هشام، والسمين الحلبي[٦]، وهو الراجح، والله أعلم.

---

(١) ينظر: تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٣/ ٣٨٤).

(٢) ينظر: البحر المحيط ط العلمية (٨/ ١٤٥).

(٣) ينظر: الدر المصون (١٠/ ٦٩).

(٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (١٨/ ١٢٤).

(٥) ينظر: تفسير الألوسي = روح المعاني (١٤/ ٣١).

(٦) ينظر: الدر المصون (١/ ٩٥).

المسألة الثانية: حذف العائد المجرور

شروط حذف العائد المجرور:

والعائد المجرور يكون مجرورا بالحرف وبالإضافة، والمجرور بالحرف لا يحذف إلا بشروط ذكرها ابن هشام وغيره، وهي على النحو التالي(١):

أولا: أن يكون الموصول أو الموصوف بالموصول مجرورا بمثل الحرف الذي جر به العائد معني ومتعلقا، وذلك مثل: ذهبت إلى الذي ذهبتَ إليه يا محمد، والموصوف بالموصول مثل: مررت بمحمد الذي مررتَ به(٢).

ثانيا: ألا يكون الضمير العائد في موضع نائب الفاعل نحو قولك: مررت بالذي مُر به، فالحذف لا يجوز هنا؛ لأن نائب الفاعل يقوم مقام الفاعل، والفاعل عمدة لا يستغني عنه الكلام، فكذلك ما يقوم مقامه هنا(٣).

ثالثا: أن يكون العائد متعينا للربط بين الصلة والموصول، فلو كان معه ضمير آخر يصلح للربط لا يحذف ذلك الضمير، وذلك مثل قولك: ذهبت إلى الذي ذهبت إليه في داره، فلو حذف الضمير (إليه) لم يدل دليل علي حذفه؛ لوجود ضمير آخر وهو الهاء في (داره) (٤).

---

(١) ينظر: المقرب لابن عصفور ٦١/١-٦٢، شرح الكافية الشافية ٢٩٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك٢٠٥/١-٢٠٦، ارتشاف الضرب ١٠٢٠/٢وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي٤٥٧/١-٤٥٨، وأوضح المسالك ١٧٦/١وما بعدها، وشرح ابن عقيل علي الألفية ١٧٣/١وما بعدها، وتمهيد القواعد ٦٩٢/٢، ومختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري(٣٤٠,٣٥٠)، وشرح الأشموني ١٦٠/١وما بعدها، وهمع الهوامع ٣٤٧/١.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٣٥).

(٣) التذييل والتكميل (٣/ ٨٠).

(٤) التذييل والتكميل (٣/ ٨١).

رابعا: ألا يكون الضمير محصورا نحو: مررت بالذي ما مررت إلا به، أو إنما به مرر، فلا يجوز حذفه هنا؛ إذ لو حذف لفات الغرض من الحصر[١].

ومن شواهد الحذف القياسي للعائد قوله-تعالى-: ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾[٢]، أي: منه، فحذف العائد لأنه جر بحرف مثل الذي جر به الموصول معنى، وهو حرف الجر(من)، واتحد المتعلقان معني أيضا، وهما الفعلان (يشرب- تشربون).

ومن شواهده الشعرية:

نصلي للذي صلت قريش ... ونعبده وإن جحد العموم(٣)

أي: صلت له.

والموصوف بالموصول كقول الشاعر:

إنْ تُعْن نفسُك بالأمرِ الذي عُنِيَت ... نفوسُ قوم سَمَوْا تَظْفَرْ بما ظَفِروا (٤)

أي: عنيت به.

وقد استشكل ابن هشام ما اختل فيه بعض الشروط فقال: " ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾[٥] : **(مَا) مَصْدَرِيَّة، أَي: بِالْأَمر، أَو مَوْصُول اسْمِي، أَي: بِالَّذِي تؤمره، على حد قَوْلهم:**

---

(١) السابق: الصفحة نفسها.

(٢) المؤمنون ٣٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو غير منسوب إلي قائل معين في التسهيل لابن مالك١/٢٠٥، وفي شرح الكافية الشافية ١/٢٩٣، شرح قطر الندي لابن هشام ١/١١٠،والمقرب١/٦٢.

(٤) البيت من البسيط وقد جاء في التسهيل بلا نسبة ١/٢٠٦، ونسبه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٢٩٣ لبعض الطائيين، والعيني في المقاصد النحوية (١/ ٤١٥) قد نسبه إلى كعب بن زهير، وليس في ديوانه.

(٥) الحجر: ٩٤.

(أمرتك الْخَيْر ...)[١]

وَأما من قَالَ: (أَمرتك بِكَذَا)- وَهُوَ الْأَكْثَر -فيشكل؛ لِأَن شَرط حذف الْعَائِد الْمَجْرُور بالحرف أَن يكون الْمَوْصُول مخفوضا بِمثلِهِ معنى ومتعلقا، نَحْو:﴿ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ ﴾[٢]، أَي: مِنْهُ، وَقد يُقَال: إِن (اصدع) بِمَعْنى:(اؤمر)."[٣].

وجه الإشكال:

حذف العائد المجرور مع فقدان شرط الحذف، وذلك في قوله-تعالى-: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾: على قول الكسائي[٤] الذي جعل (ما) موصولة، والفعل (أمر) متعديا بحرف الجر (الباء)، فيكون التقدير: اصدع بالذي تؤمر به، فيكون العائد على الموصول محذوفا، وقد فقد شرط الحذف، وهو: أن يكون العائد مجرورا بمثل ما جر به الموصول معنى ومتعلقا، وقد اختلف متعلق كل منهما هنا؛ فمتعلق الموصول الفعل (اصدع)، ومتعلق العائد المجرور المحذوف الفعل (تؤمر)، وهذا خلاف ما اشترطه البصريون لصحة حذف العائد المجرور.

---

(١) جزء من بيت، وهذا البيت من البسيط، وتكملته:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به .. فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وهو من شواهد الكتاب ٣٧/١، وهو منسوب لعمرو بن معديكرب في الكتاب لسيبويه (١/ ٣٧)، وبلا نسبة في المقتضب ٣٦/٢، وقيل: للعباس بن مرداس، أو لخفاف بن ندبة في شرح أبيات سيبويه١٧٠/١، ونسب لهؤلاء أيضا، ولزرعة بن السائب في خزانة الأدب ٣٤٣/١، والشاهد فيه: أمرتك الخير حيث نصب مفعول (أمر) الثاني وهو كلمة (الخير) بنزع الخافض.

(٢) المؤمنون: ٣٣.

(٣) مغني البيب ٥٣٢-٥٣٣.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ت غازي (٢/ ٣٩٠).

قال الأخفش: **"وليس هذا في معنى (فاصدع بالذي تؤمر به)؛ لو كان هذا المعنى لم يكن كلاما حتى تجيء بـ(به)، ولكن: (اصدع بالأمر)، جعل (ما تؤمر) اسما واحداً."[١].**

وقد ذكر النحاس مذهب البصريين والكسائي فقال: **"(بِمَا تُؤْمَرُ): مصدر عند البصريين، أي: بأمرنا، وقال الكسائي: (التقدير: بما تؤمر به، مثل: ﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمۡۗ﴾[٢]، أي: (بربّهم)، ثم حذفت (الباء)، قال أبو جعفر: لا يجوز حذف (الباء) عند البصريين في كلام ولا شعر."[٣].**

وقد ذكر مكي القيسي ذلك[٤].

جواب الإشكال:

الجواب الأول:

أن الأولى عند ابن هشام نصب العائد المحذوف، لا جره، فيكون التقدير: بما تؤمره؛ وذلك لأن الفعل (أمر) من جملة عشرة أفعال تتعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر تارة، وبنفسها تارة أخرى[٥]، وقد ذكر أبو حيان ذلك فقال: " **فأما قوله: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾: فلا ينبغي أن يقدر: (بما تؤمر به)؛ لئلا يختلف المتعلق، ولكن (أمر) تتعدي تارة بحرف جر، وتارة بنفسها، فيكون التقدير: بما تؤمره؛ فيكون الضمير المحذوف منصوبا، وفي حذفه شروط جواز الحذف."[٦].**

---

(١) معاني القرآن للأخفش (١/ ٤٣).

(٢) هود: ٦٠.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ت غازي (٢/ ٣٩٠).

(٤) ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية (٦/ ٣٩٣٧).

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٤٧٧).

(٦) التذييل والتكميل (٣/ ٨٠).

الجواب الثاني:

ولما كان الأفصح في هذا الفعل أن يتعدى إلى الثاني بحرف الجر، وذلك كقوله-تعالى-: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ﴾ (١)، كان النصب بإسقاط الجار توسعا، كما ذكر أبو علي الفارسي ذلك فقال: " **فكما عدّي (نادى) لمّا كان في معنى: (دعا) بالجار، كذلك عدّي (عاقد)- لمّا كان بمعنى: (عاهد)- به واتسع فيه، وحذف الجار فوصل الفعل إلى المفعول، ثمّ حذف من الصلة الضمير الذي كان يعود إلى الموصول، كما حذف من قوله: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾**."(٢).

تبين من خلال نص الفارسي أن الأفعال الأربعة: (نادى)، و(عاقد)، و(عاهد)، و(أمر) حكمها واحد من حيث الاتساع بحذف الجار وتعدي الفعل إلى المفعول بنفسه، و(عاقد) في قوله: (بما عاقدتم)، حذف منه الضمير العائد، كما حذف من: (بما تؤمر).

وقد ذكر ابن فضال-أيضا-أن هذا من باب إسقاط الجار توسعا، فتعدى الفعل بنفسه(٣).

وقد جعل ابن هشام نصب العائد المحذوف بتعدي الفعل إليه مباشرة، وذلك نظير قول القائل:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به .. فقد تركتك ذا مال وذا نشب(٤)

---

(١) البقرة: ٤٤.

(٢) الحجة للقراء السبعة (٣/ ٢٥٣).

(٣) ينظر: النكت في القرآن الكريم (ص: ٢٨٢).

(٤) سبق تخريجه.

فإن الفعل (أمر) تعدىٰ إلىٰ المفعول الثاني: (الخير) بعد إسقاط حرف الجر علىٰ سبيل الاتساع، وفي الآية مثل ذلك، فيحمل العائد علىٰ نظيره في هذا الشاهد، ونص ابن هشام أن في هذا الفعل (أمر) لغتين: لغة التعدية مباشرة، ولغة التعدية بوساطة حرف الجر[١].

الجواب الثالث:

أن يكون قد حذف العائد في الآية لتقارب المعنىٰ بين الفعلين: (اصدع) و(اؤمر)، وقد أشار ابن هشام إلىٰ ذلك فقال: " **وَقد يُقَال: إِن (اصدع) بِمَعْنىٰ:(اؤمر)**."[٢].

ويستفاد من هذا النص أن هذا الرأي ضعيف؛ لأنه عبر بـ(قد)، وبقوله: (يقال).

الجواب الرابع:

أن تكون (ما) مصدرية، والتقدير: اصدع بالأمر، وعلىٰ هذا فلا إشكال أيضا.

وهذا رأي الفراء حيث قال: " **ولم يقل: بِما تُؤْمر بِهِ-والله أعلم-أراد: فاصدع بالأمر**."[٣].

وذكر ذلك الأخفش[٤]، ونسبه النحاس إلىٰ البصريين[٥]، وذكره مكي القيسي[٦]، وابن فضال[٧]، وغيرهم[٨].

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٤٧٧).

(٢) مغني البيب ٥٣٢-٥٣٣.

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ٩٣).

(٤) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ٤٣).

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ت غازي (٢/ ٣٩٠).

(٦) ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية (٦/ ٣٩٣٧).

(٧) ينظر: النكت في القرآن الكريم (ص: ٢٨٢).

(٨) ينظر: المفردات في غريب القرآن (ص: ٧٨٥)، وغرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ٥٩٥)، الكشاف ت: شيحا ٥٦٦، و أمالي ابن الشجري (٢/ ٥٥٧)، والروض الأنف ت الوكيل (٣/ ٣٩) .

الترجيح:

تبين مما سبق أن العائد المحذوف هنا لا يلزم أن يكون مجرورا، بل يجوز أن يكون منصوبا؛ وذلك لأن (أمر) من الأفعال السماعية التي تتعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر على الأصل، ويحذف هذا الجار سماعا[١]، وذلك على سبيل التوسع بحذفه، فيتعدى مباشرة بعد حذف الجار، وقد تكون (ما) مصدرية، فلا يلزم هذا الإشكال-أيضا-، وقد رجحه ابن هشام فقال: " والأظهر في ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾ المصدرية."[٢]، هذا، والله-تعالى-أعلى وأعلم.

---

(١) ينظر: البحر المحيط في التفسير ط العلمية (٥/ ١٩٥)، والدر المصون (٧/ ١٨٤).

(٢) المغني ٣١٠.

المطلب الرابع: الظروف: وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: ظروف الغايات

تعريفها:

هي الظروف المبنية على الضم، المقطوعة عن الإضافة لفظا، مع نية الإضافة إليها معنى، وهي (قبل وبعد وفوق وتحت وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون ومن عل)، وأول في قولهم: (ابدأ بهذا أول) (١)، وسبب تسميتها بذلك:

قال ابن يعيش: " **إنما قيل لهذا الضرب من الظروف: غايات؛ لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا أضيفت، كانت غايتها آخر المضاف إليه؛ لأن به يتم الكلام، وهو نهايته. فإذا قطعت عن الإضافة، وأريد معنى الإضافة، صارت هي غايات ذلك الكلام، فلذلك من المعنى قيل لها: غايات.**" (٢). أو أنَّها حدودٌ ونهاياتٌ لما تحيط بِهِ، وغايةُ الشَّيْء آخِره؛ فسمّيت بمعناها (٣)، ووردت تلك التسمية عند سيبويه (٤)، والمبرد(٥)، وابن السراج(٦)، والفارسي(٧)، وغيرهم.

ومن أحكامها: أنها لا تقع أخبارا، ولا صفات، ولا صلات، ولا أحوالا، وهذا رأي سيبويه حيث قال: "**ويدلُّك على أن قبل وبعد غير متمكنين أنه لا يكون فيهما مفردينِ ما يكون فيهما مضافين؛ لا تقول: قبل وأنت تريد أن تبني عليها كلاماً، ولا تقول: هذا قبل، كما تقول: هذا قبل العتمة.**"(٨).

---

(١) المفصل للزمخشري صـ٢١٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٠٤)، وينظر ذلك في التعليقة على كتاب سيبويه (٣/ ١٠٠).

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٨٣).

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٢٨٦.

(٥) ينظر: المقتضب ٣/١٧٤.

(٦) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ١٤٢).

(٧) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه (٣/ ١٠٠).

(٨) الكتاب ٣/٢٨٦.

ووافق سيويه في ذلك الباقولي[١]، وابن الخباز[٢]، والمنتجب حسين الهمداني[٣]، والبيضاوي[٤]، وأبو حيان [٥]، والسمين [٦]، وناظر الجيش[٧]، وزكريا الأنصاري [٨]، والشهاب الخفاجي [٩]، والمرابط الدلائي [١٠]، وغيرهم.

وخالف سيبويه في ذلك الفراء [١١]، والطبري [١٢]، والزجاج[١٣]، والنحاس [١٤]، والمرزوقي[١٥]، والحوفي[١٦]، والزمخشري [١٧]، وابن عطية [١٨]، خالفوه جميعا، وأجازوا إعراب ظرف الغاية (من

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للباقولي ٢٧٥/١. وكشف المشكلات١/٦١٢-٦١٣، والإبانة في تفصيل ماءات القرآن صـ٢٢٤.

(٢) ينظر: النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز١/٢٠٠ تحقيق عبد الله عمر حاج.

(٣) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد٣/٩١، تحقيق فؤاد مخيمر، والهمداني هو: المُنْتَجَب بْن أَبِي العزّ بْن رشيد، الإمَام منتجب الدين أبو يوسف الهمذاني، المقرئ، المتوفى: ٦٤٣ هـ، نزيل دمشق، وشيخ الإقراء بالزَّنْجِيليّة، ومصنِّف " شرح الشاطبية "، وغير ذلك، ينظر ذلك في تاريخ الإسلام ت بشار (١٤/ ٤٨٤).

(٤) ينظر: تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣/ ١٧٣).

(٥) ينظر: البحر المحيط ٣١١/٦، والتذييل والتكميل ٨١/٤-٨٢، وارتشاف الضرب (٣/ ١١٣٤).

(٦) ينظر: الدر المصون ٥٣٩/٦-٥٤٠.

(٧) ينظر: تمهيد القواعد٢/١٠٢٦.

(٨) ينظر: إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الأنصاري (ص: ٣٤٦).

(٩) ينظر: حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (٥/ ١٩٨-١٩٩).

(١٠) ينظر: نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي ٦٥١/٢-٦٥٢، ١١٩٩/٣-١١٠٠.

(١١) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٥٣).

(١٢) ينظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٦/ ٢٠٨).

(١٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٤/٣-١٢٥.

(١٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢١١-٢١٢).

(١٥) ينظر: شرح ديوان الحماسة ٣٢٩/١.

(١٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن للإمام الحوفِيّ – سورة يوسف دارسة وتحقيقا ٢٨٤/١.

(١٧) ينظر: الكشاف ٤٩٤/٢.

(١٨) ينظر: المحرر الوجيز ٢٦٩/٣.

قبل) خبرا، وذلك كما في قوله-تعالى-: ﴿ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ ﴾ (١).

وسيأتي ذكر ذلك.

واستشكل ابن هشام من ذلك ما يأتي:

قال ابن هشام: " وَقَوله-تَعَالَى-: ﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ ﴾، (مَا) إِمَّا زَائِدَة؛ فـ(من) مُتَعَلقَة بـ(فرطتم)، وَإِمَّا مَصْدَرِيَّة فَقيل: موضعهَا هِيَ وصلتها رفع بِالِابْتِدَاءِ وَخَبره (من قبل)؛ ورد بِأَن الغايات لَا تقع أَخْبَارا وَلَا صلاتٍ وَلَا صِفَاتٍ وَلَا أحوالا، نَص على ذَلِك سِيبَوَيْهٍ(٢)، وَجَمَاعَة من الْمُحَقِّقين، وَيشكل عَلَيْهِم: ﴿ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ ﴾(٣)، وَقيل: نصب عطفا على (أَنَّ وصلتها) أَي: أَلم تعلمُوا أَخذ أبيكم الموثق وتفريطكم؛ وَيلْزم على هَذَا الْإِعْرَاب الْفَصْل بَين العاطف والمعطوف بالظرف وَهُوَ مُمْتَنع، فَإِن قيل: قد جَاءَ: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ (٤)، ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً ﴾(٥)، قُلْنَا: لَيْسَ هَذَا من ذَلِك كَمَا توهم ابن مَالك، بل الْمَعْطُوف شَيْئَانِ على شَيْئَيْنِ." (٦).

---

(١) يوسف: ٨٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٢٨٦.

(٣) الروم: ٤٢.

(٤) يس: ٩.

(٥) البقرة: ٢٠١.

(٦) مغني اللبيب ٣١٢.

وجه الإشكال:

في الآية الأولى: على وجه إعراب المصدر المؤول من (ما) والفعل(فرطتم) مبتدأ، وخبره (من قبل)، يقع إشكال بوقوع الظرف المقطوع عن الإضافة (ظرف الغاية) خبرا عن المبتدأ، وذلك لا يجوز عند كثير من النحاة. وسبق إلى بيان وجه الإشكال في الآية الباقولي حيث قال: **" (ما فرطتم) في موضع ابتداء، ولا يكون مرتفعاً بالظرف، لأن (قبل) لما بُني خرج من أن يكون خبراً، ألا ترى أنه قال: لا يبنى عليه شيء، ولا يبنى على شيء."** [١].

وذكره-أيضا-ابن الخباز[٢]، والمنتجب حسين الهمداني [٣]، والبيضاوي[٤]، وأبو حيان [٥]، والسمين [٦]، وناظر الجيش[٧]، وزكريا الأنصاري [٨]، والشهاب الخفاجي [٩]، والمرابط الدلائي [١٠]، وغيرهم.

وفي الآية الثانية: ظاهر الأمر وقوع ظرف الغاية (من قبل) صلة لـ(الذين)، وهذا عند كثير من النحاة ممنوع.

---

(١) إعراب القرآن للباقولي ١/٢٧٥. وكشف المشكلات١/٦١٢-٦١٣، والإبانة في تفصيل ماءات القرآن صـ٢٢٤.

(٢) ينظر: النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز١/٢٠٠ تحقيق عبد الله عمر حاج.

(٣) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد٣/٩١.

(٤) ينظر: تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣/ ١٧٣).

(٥) ينظر: البحر المحيط ٦/٣١١، والتذييل والتكميل ٤/٨١-٨٢، وارتشاف الضرب (٣/ ١١٣٤).

(٦) ينظر: الدر المصون ٦/٥٣٩-٥٤٠.

(٧) ينظر: تمهيد القواعد٢/١٠٢٦.

(٨) ينظر: إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الأنصاري (ص: ٣٤٦).

(٩) ينظر: حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (٥/ ١٩٨-١٩٩).

(١٠) ينظر: نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي ٢/٦٥١-٦٥٢، ٣/١١٩٩-١١٠٠.

وسبب منع ذلك قد ذكره أبو سعيد السيرافي فقال: " **وقد حكاه سيبويه ولا أعلم له مخالفا، ورأيت من احتج فقال: لأنه لا فائدة فيه؛ لأن الفائدة في التوقيت بما قد أضيف إليه في غير الخبر، والصلة في ذلك عندي أن (قبل وبعد) إذا كانا خبرين فقد حذف من الكلام ما يعمل في الظرف، كقولنا: زيد قبل عمرو، فالتقدير فيه: استقر قبل عمرو، فإذا حذفنا المضاف إليه فقد حذفنا ما قبله في التقدير وما بعده، فصار ذلك إجحافا فاجتنبوه**" [١].

من خلال النص تبين أن سبب منع وقوع ظرف الغاية خبرا، أو صلة هو الإجحاف؛ وذلك بوقوع حذف في الكلام بعد حذف، حيث حذف تم حذف المتعلق، ثم حذف المضاف إلى الظرف، فوقع الإجحاف.

وقد أجيب عن ذلك بأمور:

أما الآية الأولى ففيها أوجه:

أحدها: أن (ما) زائدة فيكون الظرف متعلقا بالفعل بعدها، والتقدير: ومن قبل هذا فرطتم، وذكر هذا الوجه الفراء[٢]، والطبري [٣]، والزجاج[٤]، والنحاس [٥]، والثعلبي[٦]، والحوفي[٧]،

---

(١) شرح كتاب سيبويه السيرافي ٤/٥٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء٢/٥٣.

(٣) ينظر: جامع البيان١٦/٢٠٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣/١٢٤.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس٣/٢١١.

(٦) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن٥/٢٤٥.

(٧) ينظر: البرهان في علوم القرآن للإمام الحَوفِيّ – سورة يوسف دارسة وتحقيقا١/٢٨٤.

ومكي[١]، والواحدي [٢]، والخطيب التبريزي[٣]، والكرماني [٤]، والبغوي[٥]، والزمخشري [٦]، وابن عطية [٧]، والباقولي [٨]، وابن الأنباري [٩]، وغيرهم.

ورجحه الزجاج فقال: **"أَجود الأوجه: أن يكون (مَا) لغواً، فيكون المعنىٰ: وَمِنۡ قَبۡلُ فَرَّطۡتُمۡ فِي يُوسُفَ."** [١٠].

ثانيها: أن تكون (ما) مصدرية، وهي والفعل في تأويل مصدر مبتدأ، والخبر قوله: في يوسف، والتقدير: وتفريطكم كائن أو مستقر في يوسف، ذكره الكرماني [١١]، وابن عطية [١٢]، والباقولي وأبو حيان[١٤]، والسمين[١٥]، والخطيب الشربيني [١٦].

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن١/٣٩٣.

(٢) ينظر: التَّفْسِيرُ البَسِيْط١٢/٢٠٤، والوسيط٢/٦٢٥، والوجيز١/٥٥٦.

(٣) ينظر: الملخص في إعراب القرآن صـ٦٤.

(٤) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل١/٥٤٧.

(٥) ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي٢/٥٠٧.

(٦) ينظر: الكشاف٢/٤٩٤.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز٣/٢٦٩.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للباقولي ١/٢٧٥. وكشف المشكلات ١/٦١٢-٦١٣، والإبانة في تفصيل ماءات القرآن صـ٢٢٤.

(٩) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٣.

(١٠) معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣/١٢٤.

(١١) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل١/٥٤٧.

(١٢) ينظر: المحرر الوجيز٣/٢٦٩.

(١٣) ينظر: الإبانة في تفصيل ماءات القرآن صـ٢٢٤، وكشف المشكلات ١/٦١٢.

(١٤) ينظر: البحر ٦/٣١١.

(١٥) ينظر: الدر المصون ٦/٣٤٠.

(١٦) ينظر: السراج المنير (٢/ ١٢٩).

ونسب ابن عطية -وتابعه أبو حيان والسمين-هذا الوجه إلى أبي علي الفارسي، قال ابن عطية: **"ويصح أن تكون في موضع رفع بالابتداء والخبر قوله: فِي يُوسُفَ، كذا قال أبو علي"** [١].

وعارضه أبو حيان بقوله: **"وَالظَّاهِرُ أَنَّ فِي (يُوسُفَ) مَعْمُولٌ لِقَوْلِهِ: (فَرَّطْتُمْ)، لَا أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ."** [٢].

وسبب ذلك ذكره السمين فقال: **"وفيه نظر؛ لأنَّ السياقَ والمعنى يجريان إلى تعلُّق (في يوسف) بـ(فَرَّطْتُم)؛ فالقولُ بما قاله الفارسي يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقَطْعِه عنه."**[٣].

ثالثها: أن تكون (ما) مصدرية، والمصدر المؤول من(ما) والفعل(فرطتم) منصوب بالعطف على مفعول(تعلموا)، وهو: المصدر المؤول من (أن واسمها وخبرها)، والتقدير: ألم تعلمُوا أَخذ أبيكم عليكم الموثق وتعلموا تفريطكم في يوسف من قبل، ذكر ذلك الفراء حيث قال: **"فإن شئت جعلتها نصبًا، أي ألم تعلموا هذا وتعلموا من قبلُ تفريطكم في يوسف."** [٤].

وذكر ذلك-أيضا-الطبري [٥]، والزجاج [٦]، والنحاس [٧]، والثعلبي[٨]، والحوفي[٩]، وذكره مكي القيسي وعارضه فقال: **" وَيجوز أَن تكون (من) مُتَعَلقَة بـ(تعلموا) فِي قَوْله: (ألم تعلمُوا)، فَيكون (مَا**

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز٣/٢٦٩، البحر ٦/٣١١، والدر٦/٣٤٠.

(٢) البحر ٦/٣١١.

(٣) الدر المصون ٦/٣٤١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء٢/٥٣.

(٥) ينظر: جامع البيان ١٦/٢٠٨.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/١٢٥.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٢١٢.

(٨) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٥/٢٤٥.

(٩) البرهان في علوم القرآن للحَوفِيّ – سورة يوسف دارسة وتحقيقا ١/٢٨٤.

فرطتم) مصدرا فِي مَوضِع نصب علىٰ الْعَطف علىٰ (أَن)، وَالْعَامِل (تعلمُوا)، وَفِيه قبح للتفريق بَين حرف الْعَطف والمعطوف بِـ(من قبل)؛ وَهُوَ حسن عِنْد الْكُوفِيّين، وقبيح عِنْد الْبَصرِيين." [١].

رابعها: أن تكون (ما) مصدرية، والمصدر المؤول من(ما) والفعل(فرطتم) منصوب بالعطف علىٰ اسم (أن)، والتقدير: ألم تعلموا أنَّ أباكم وأنَّ تفريطكم من قبل في يوسف، ذكر ذلك الكرماني[٢]، والباقولي [٣]، وأبو البقاء العكبري [٤]، والبيضاوي[٥]، والسمين [٦]، وخبره-حينئذ- إما أن يكون (من قبل) وهو ممنوع بما تقدم، وإما أن يكون قوله: (في يوسف)، واختار ذلك أبو البقاء، لئلا يجعل (من قبل) خبرا [٧].

وفيه عندهم ما في سابقه من الفصل بين العاطف والمعطوف [٨].

خامسها: أن تكون (ما) موصولة، أي: بمعنىٰ الذي، و(فرطتم) بمعنىٰ: قدمتم، ويكون فيها الوجهان: الرفع علىٰ الابتداء، و(من قبل) خبره، وهو ممنوع، والنصب عطفا علىٰ(أن)، وفيه الفصل

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٣٩٣).

(٢) ينظر: غرائب التفسير ٥٤٧/١.

(٣) ينظر: الإبانة في تفصيل ماءات القرآن صـ٢٢٤.

(٤) ينظر: التبيان ٧٤٢/٢.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل ١٧٣/٣.

(٦) ينظر: الدر المصون ٥٤٢/٦.

(٧) ينظر: التبيان ٧٤٢/٢.

(٨) ينظر ذلك في التبيان ٧٤٢/٢، الدر المصون ٥٤٢/٦.

بين العاطف والمعطوف، ذكر ذلك المرزوقي[١]، والزمخشري [٢]، وابن عطية[٣]، والرازي[٤]، والبيضاوي[٥]، وأبو حيان [٦]، والسمين [٧].

وأما الآية الثانية فقد أجيب عنها بما يأتي:

أن تكون (من قبل) في قوله-تعالى-: ﴿ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ ﴾[٨]، ظرفا متعلقا بخبر (كان)، وهو: (مشركين)، وصلة الموصول قوله: ﴿كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ ﴾، ذكر ذلك الدماميني[٩]، ونقل ذلك عنه الشمني في حاشيته على المغني [١٠]، والشهاب الخفاجي في حاشيته على البيضاوي[١١]، والأمير في حاشيته على المغني [١٢].

قال الدماميني: " **فإن قلت: فما تصنع بقوله-تعالى-في سورة الروم: ﴿ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ ﴾؟ قلتُ: هذا السؤالُ استشكل به ابن هشام في المغني قولَ المحققين ولم يجب عنه، ويمكن الجواب بأنا لا نسلّم أن قوله-تعالى-: (من قبل) صلةُ (الذين)، بل الصلةُ هي قوله -تعالى-:**

---

(١) ينظر: شرح ديوان الحماسة ١/٣٢٩-٣٣٠.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/٤٩٥.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز (٣/ ٢٦٩).

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب (١٨/ ٤٩٣).

(٥) ينظر: أنوار التنزيل ٣/١٧٣.

(٦) ينظر: البحر ٦/٣١١.

(٧) ينظر: الدر المصون ٦/٥٤٢.

(٨) الروم: ٤٢.

(٩) ينظر: العيون الغامزة على خبايا الرامزة صـ ٢٦١.

(١٠) ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب ٢/٨٦.

(١١) ينظر: عِنَايةُ القاضي وكِفَايةُ الراضي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي ٥/١٩٩.

(١٢) ينظر: حاشية الأمير على المغني ٢/١٣.

﴿كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ﴾، و(من قبل) ظرفٌ لغوٌ متعلقٌ بخبر(كان)، وقُدِّم عليه ولا مانع، فلا إشكال حينئذ على سيبويه ولا على غيره من المحققين." [١].

وذكر الشمني وجها آخر وهو: أن (من قبل) متعلق بكان تامة محذوفة، قال: "**وقيل: إنه متعلق بـ(كان) تامة محذوفة، وفاعلها صلة (الذين)، والتقدير: عاقبة الذين كانوا من قبل**"[٢].

وسبب تقدير (كان) تامة ذكره الأمير فقال: "**وتقدر تامة لئلا يلزم وقوع الغاية خبرا.**"[٣].

---

(١) العيون الغامزة على خبايا الرامزة صـ ٢٦١.

(٢) حاشية الشمني على مغني اللبيب ٢/٨٦.

(٣) حاشية الأمير على المغني ٢/١٣.

المسألة الثانية: (إذ)

تأتي (إذ) ظرفا للماضي، لا تخرج عنه عند جمهور النحاة[١]، كما في قوله تعالي:﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾[٢]، ولا تخرج عن الظرفية عندهم إلا أن يضاف إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه، نَحْو:(يَوْمئِذٍ)، (وَحِينَئِذٍ)، أَو غير صَالح لَهُ نَحْو قَوْله -تَعَالَى-:﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[٣].

وعند غير الجمهور تخرج عن الظرفية وتكون مفعولا عاملها فعل محذوف تقديره: (اذكر)، نحو قوله تعالي: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[٤]، وتكون بدلا من المفعول، مثل قوله تعالي:﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾[٥]، وتخرج عن الم ضي وتكون ظرفا لما ي ستقبل من الزمان؛ أي: بمعنى (إذا)، وذ لك كقو له ت عالي:﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾[٦]، وتكون للتعل يل، كقو له ت عالي:﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[٧]،وتكون للمـ فا جاة[٨]،بـ عد(بيـ نا)،(وبينما)، نحو قولهم: (بينا أنا كذلك إذ جاء زيد)، وتكون شرطية يجزم بها حين تركب مع(ما)، وعملها الجزم جائز لكنه قليل[٩]، وتكون زائدة، نسـب هذا لأبي عبيدة وابن قتيبة، وحملا عليه قوله-تعالى-:﴿وَإِذْ

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١١٢.

(٢) سورة التوبة: ٤٠.

(٣) سورة آل عمران: ٨٠.

(٤) سورة البقرة: ٣٠.

(٥) سورة مريم: ١٦.

(٦) سورة الزلزلة: ٤.

(٧) سورة الزخرف: ٣٩.

(٨) ينظر: الجني الداني ١/١٨٩.

(٩) ينظر: مغني اللبيب ١/١٢٠.

﴿قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[١]،ورده المرادي[٢]، وتكون للتحقيق بمعنى(قد)، وضعفه ابن هشام [٣].

وقد وردت شواهد مشكلة عند ابن هشام في هذا الباب، وهي على النحو الآتـي:

الشاهد الأول: الإشكال في إعراب (إذ) في قوله –تعالى-: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٩﴾﴾[٤] :

استشكل ابن هشام إعراب (إذ) في الآية فقال[٥]: **"قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾، إن قيل: كيف وقوع الماضي وهو(إذ) ظرفا للمستقبل وهو(ينفع) المنفي (بلن)؟**

فقد أجيب عنه بأمور:

أحدها: أن (إذ) بمعنى (إذا)، وهذا خطأ لأن(ظلمتم) لا يكون يوم القيامة، فلا يصح: اشتراككم في العذاب إذ ظلمتم. الثاني: أن(إذ)حرف تعليل لا ظرف، أي: لن ينفعكم لأجل ظلمكم اشتراككم في العذاب، وارتضاه كثير، وفيه نظر؛ لأن مفهومه أن عدم انتفاعهم بالتأسي والاشتراك في العذاب لأجل ظلمهم ولولاه كانوا ينتفعون به، وهذا محال.

الثالث: أنه على حذف مضاف: ولن ينفعكم اليوم بعد إذ ظلمتم، أي: بعد أن فعلتم ما فعلتم من وضع الأشياء في غير موضعها.

---

(١) سبق تخريجها.

(٢) ينظر: الجنى الداني ١٩٢/١.

(٣) ينظر: المغني ١١٦/١، ولتفصيل تلك الأوجه انظر شرح ابن مالك للتسهيل (٢٠٦/٢-٢٠٩)، وارتشاف الضرب ١٤٠٢/٣، وشذور الذهب ١٦٣، وهمع الهوامع ١٧٢/٢، وحاشية الصبان علي شرح الأشموني.

(٤) سورة الزخرف: ٣٩.

(٥) مختصر تذكرة ابن هشام لمحمد بن جلال الدين التباني،صـ٥٢٤.

الرابع: أنه على حذف مضاف-أيضا-أي: ولـن يـنفعكم اليـوم اشـتراككم في العـذاب نفـع إذ ظلمتم، قال عبد اللطيف البغدادي: أي نفع اشتراككم في الظلم انتهي.

قلت: ويلزم على هذا نسبة النفع لزمن الظلم، وهو مجاز، وحمل(ظلمتم)على اشتراككم في الظلم وهو لا يعطيه، ثم إنه لا يلزم من هذا الكلام نفي النفع عنهم يوم القيامة مطلقا، بل نفيه بالنسبة إلى انتفاعهم بالظلم في الدنيا، والواقع أنهم لا ينتفعون في الآخرة بشيء ما، ولعبد اللطيـف في المسـألة قول مخبَّط لا يلتئم منه شيء.

والخامس: أن(إذ)بدل من(اليوم)، وجاز ذلك مـع تخـالفهما لأن الـدنيا والآخـرة عنـد الله تعـالي كالزمن الواحد الممتد، فيجوز إبدال بعضه من بعض.

وذكر في موضع آخر(١): "أنه يجوز أن يكون (إذ ظلمتم) بدلا من(اليوم)، فيكون المعني: إذ ثبت ظلمكم، والعامل في(إذ)ما عمل في(اليوم)، وهو إما(ينفع)المنفي علي معني: أن انتفاعكم في ذلك اليوم منتفٍ كما تقول: ما نفعني زيد في الدنيا، فالمنفي النفع باعتبار الدنيا وهو معني العامل، وعلى هذا لا يكون المنفي من جهة الآية النفع مطلقا، وإنما هو نفي نفع مخصـوص مقيد بكونه في الآخرة (٢).

ويجوز أن يكون العامل ما في(لن)من معني النفي، أي: انتفي في هذا اليوم النفع، فيكون المنفي النفع مطلقا، فإن قلت: فالإشكال في(إذ)باق لأنها للمضي، وإذا جعلتها من(اليوم) واليوم يوم القيامة، فقد استعملتها لما هو مستقبل.

---

(١) أي: ذكر المؤلف ابن هشام.

(٢) هذا الرأي منقول نصا عن أمالي ابن الحاجب ١/١٤١-١٤٢.

والجواب: أن النفع المقدر في ذلك اليوم المقصــود بالنفي-على أن يكون النفي هو العامل-إنما يقدر بعد ثبوت ظلمهم لأن المعني: يقال لهم: ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم، فالنفي المقول لهم بعد زمان ثبوت ظلمهم واستمراره فصح التعبير عنه بلفظ المضي لأنه بالنسبة إلى عامله ماض مستمر" (١).

وجه الإشكال:

استشكل ابن هشام هنا أن تعرب (إذ التي تدل على الزمن الماضي) ظرفا للفعل (ينفع الذي يدل علي الزمن الحاضر)، وفصل وجه الإشكال في موضع آخر فقال: " **وَيبقى إِشْكَال فِي الْآيَة وَهُوَ: أَن (إِذْ) لَا تبدل من الْيَوْم؛ لاخْتِلَاف الزمانين، وَلَا تكون ظرفا (لينفع)؛ لِأَنَّهُ لَا يعْمل فِي ظرفين، وَلَا لـ (مشتركون)؛ لِأَن مَعْمُول خبر الأحرف الْخَمْسَة لَا يتَقَدَّم عَلَيْهَا، وَلِأَن مَعْمُول الصِّلَة لَا يتَقَدَّم على الْمَوْصُول، وَلِأَن اشتراكهم فِي الْآخِرَة لَا فِي زمن ظلمهم."(٢).**

وقد أجيب عن هذا الإشكال بأربعة أمور:

الأول: أن تكون (إذ) بمعنى (إذا)؛ أي: تدل على الاستقبال هنا؛ فيصح حينئذ وقوعها ظرفا للفعل (ينفع)، أو بدلا من ظرفه وهو(اليوم)، لكن ابن هشام **خطَّأَ** هذا الوجه؛ لاختلاف زمن الظلم الذي وقع في الماضي في الحياة الدنيا، عن زمن النفع الذي يقع في يوم القيامة.

الثاني: أنها للتعليل[٣] بمعنى اللام، أي: لن ينفعكم لأجل ظلمكم اشتراككم في العذاب، واختلفوا فيها بين الاسمية والحرفية، قال ابن هشام: " **وَهل هَذِه حرف بِمَنْزِلَة لَام الْعلَّة أَو ظرف وَالتَّعْلِيل مُسْتَفَاد من قُوَّة الْكَلَام لَا من اللَّفْظ؟**

---

(١) مختصر التذكرة ٥٢٧.

(٢) مغني اللبيب ١١٤.

(٣) انظر: (أمالي ابن الحاجب ١/١٤٣، ٢/٦٢٩) ، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب ٢/٧٣٩، وارتشاف الضرب ٣/١٤٠٤، والبحر المحيط٩/٣٧٥، والجني الداني ١/١٨٨، والدر المصون ٩/٥٩٢، والقاموس المحيط١/٣٣٠.

فَإِنَّهُ إِذا قيل: (ضَربته إِذْ أَسَاءَ) وَأُرِيد بـ(إِذْ) الْوَقْت، اقْتضى ظَاهر الْحَال أَن الْإِسَاءَة سَبَب الضَّرْب قَولَانِ.."(١) .

ويرى ابن جني بقائها علي الظرفية مع إفادتها التعليل(٢)، حيث قال: **" وقد كثر استعمال (ظروف الزمان) عن (أن)، وذلك لمقاربة المصدر ظرف الزمان، من ذلك قولك: (أحسنت إليك إذ أطعتني)، معناه: إن أطعتني أي: من أجل أن أطعتني، وأسأت إليك إذ عصيتني، أي: من أجل أن عصيتني، ألا ترى أن الثاني مُسبب عن الأول، ومن حكم السبب أن يتقدم ما كان مسببا عنه، ومنه قول الله – سبحانه-: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ٣٩﴾، أي: لن ينفعكم من أجل أن ظلمتم اشتراككم في العذاب.."(٣).**

وجردها السهيلي عن الظرفية، وجعلها حرفا للتعليل(٤)،ونسب ذلك إلي سيبويه(٥)، ودليل ذلك قوله: " وإنما أخرجوها عن الاسمية، في نحو قوله –تعالى-:

﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾ ، جعلها سيبويه ههنا (حرفاً بمنزلة أن).." (٦).

---

(١) ينظر:مغني اللبيب ١١٣.

(٢) التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري) لابن جني ٢٢٦/١.

(٣) السابق الصفحة نفسها.

(٤) نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي صـ ١٠٤، وأورده مع جملة آراء العكبري في التبيان١١٤٠/٢.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢٩٤/١: " ومثل أَنْ فى لزوم (ما) قولهُم إمَّا لاَ، فألزموها ما عوضاً. وهذا أَحْرَى أن يُلزموا فيه إذْ كانوا يقولون: آثِراً ما، فيُلزِمُون ما، شبّهوها بما يَلزم من النُّونات في لأفعلنَّ، واللامِ فى إن كان لَيَفعلُ، وإن كان ليس مثلَه، وإنَّما هو شاذٌ كنحوِ ما شُبّه بما ليس مثلَه، فلمّا كان قبيحًا عندهم أن يذكروا الاسمَ بعد أَنْ ويَبتدئوه بعدها كقُبْحِ (كَيْ عبدُ الله يقولَ ذاك،)، حملوه على الفعلِ حتَّى صار كأَنَّهم قالوا: (إذ صرتَ منطلقا فأنا أَنطلِقُ معك)، لأنَّها فى معنى إذْ في هذا الموضع، وإذ في معناها –أيضاً – في هذا الموضع، إلاّ أنّ إذ، لا يُحذَفُ معها الفعل.".

(٦) نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي صـ ١٠٤–١٠٥، والأمالي ٢٥.

ثم بين معنى(أن) هنا فقال: " **فقد لاح لك قرب ما بينها وبين (أن) التي للمفعول من أجله، ولذلك شبهها سيبويه بها في سواد كتابه...**" [١].

وتبع ابن مالك السهيلي في ذلك، حيث قال: "**وتجيء حرفاً للتعليل وللمفاجأة، وليست حينئذ ظرف مكان ولا زائدة؛ خلافا لبعضهم..**"[٢].

ولابن هشـــام اعتراض معنوي على رأي من جعل(إذ) حرفا للتعليل، قال: " **وفيه نظر؛ لأن مفهومه أن عدم انتفاعهم بالتأسي والاشـتراك في العذاب لأجل ظلمهم ولولاه كانوا ينتفعون به، وهذا محال..**"[٣].

واعترض الدماميني على وجه من جعلها حرفا –أيضـــا–فقال: " **القول بأنها حرف تعليل يلزم عليه أن تكون(إذا) حرف تعليل في قولك: (سأضرب زيدا إذا أساء)، ولا قائل به.**"[٤].

ولم يرجح في هذا الوجه ابن هشـــام كون(إذ) حرفا أفاد التعليل، أو ظرفا في ســياق أفاده، لكنه اختار وجه كونها هنا للتعليل –ســواء أكانت حرفا أم اســـما–واســتحســـن ذلك وأيده، فقال: "**والرابعة: إذ التي للتعليل، نحو قوله تعالى:﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾، أي: لأجل ظلمكم، فهذا أجود ما خرجت عليه الآية، واختلف هل هي حرف أو اسم.**"[٥].

الثالث: أن (إذ) بدل من (اليوم) وأولوا ذلك على أربعة أوجه:

---

(١) السابق ١٠٤–١٠٥.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ٩٣/١.

(٣) مختصر التذكرة ٥٢٧.

(٤) شرح الدماميني على المغني ٣١٥/١.

(٥) مختصر التذكرة ٥٠٠.

أولها: أن الكلام على حذف مضــاف[١]، وتقديره: (بعد إذ ظلمتم)، فحذف المضــاف للعلم به؛ والتقدير هنا ليصــحح وجه البدل، وذكر هذا الوجه قبل ابن هشــام: أبو البقاء العكبري[٢]، وأبو شامة الدمشقي[٣]، وأبو حيان[٤].

ثانيها: أنها على حذف مـضاف -أيـضا- ولكن تقديره: (ولن ينفعكم اليوم ا شتراككم في العذاب نفع إذ ظلمتم)، ونسـب ابن هشـام إلى عبد اللطيف البغدادي[٥] أنه قال: أي نفع اشـتراككم في الظلم، ثم وجه اعترا ضات لذلك وهي: أنه نـسب النفع إلى زمن الظلم؛ وذلك لا يـصح على وجه حقيقي بل على وجه مجازي، وأنه حمل الفعل (ظلمتم) على معنى الا شتراك في الظلم، ولا يتأتى فيه هذا التأويل، وأن هذا التأويل لا ينفي عنهم النفع مطلقا، بل نفيه بالنســبة إلى انتفاعهم بالظلم في الدنيا؛ مع أنهم لن ينتفعوا في الآخرة بشيء مطلقا، وأن الرجل كلامه في المسألة غير ملتئم.

ثالثها: أن(إذ) بدل من اليوم؛ وجاز ذلك مع اختلاف الزمانين؛ لأن الدنيا والآخرة متصلتان عند الله كالزمن الواحد الممتد، وهذا رأي الفارسي، نقله عنه ابن جني فقال في الخصائص: "**طاولت أبا علي -رحمه الله تعالى- في هذا وراجعته فيه عودًا على بدء، فكان أكثر ما برد منه في اليد، أنّه لما كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل بينهما، إنما هي هذه فهذه، صار ما يقع في الآخرة كأنه واقع في الدنيا؛ فلذلك أجرى (اليوم) وهو في الآخرة مجرى وقت الظلم وهو قوله: (إذ ظلمتم) ووقت الظلم**

---

(١) ينظر: المغني ١١٥.

(٢) ينظر: التبيان للعكبري المتوفي:٦١٦هـ ١١٤٠/٢.

(٣) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة صـ ٦٠.

(٤) ينظر: البحر المحيط لابي حيان ٣٧٥/٩، وأيضا في الدر المصون ٥٩٢/٩.

(٥) لم يتيسر لي الوصول إلي هذا الرأي من مصادر أخري، وعبد اللطيف هو ابن يوسف بن محمد بن على بن أبي سعد البغدادي الملقّب بالمطجّن، ولد ببغداد سنة تسع وخمسين وخمسمائة، وله من التصانيف: شرح بانت سعاد، وذيل الفصيح، وخمس مسائل نحوية، وشرح مقدمة ابن بابشاذ، وشرح الخطب النباتية، وشرح سبعين حديثا، وشرح أربعين حديثا طبية، والرد على فخر الدين الرازي في تفسير سورة الإخلاص، وكتاب شرح نقد الشعر لقدامة، توفي ٦٢٩هـ معجم الأدباء ١٥٧٢/٤.

إنما كان في الدنيا، فإن لم تفعل هذا وترتكبه بقي (إذظلمتم) غير متعلق بشيء، فيصير ما قاله أبو علي إلى أنه كأنه أبدل (إذ ظلمتم) من (اليوم)، أو كرره عليه، وهو كأنه هو.."[١].

وحرص أبوعلي الفارسي وتلميذه ابن جني على تأويل بقاء(إذ) على الظرفية أو البدل من الظرف-فتكون ظرفا أيضا-لأنهم التزموا برأي الجمهور القائل بلزوم (إذ) للظرفية، وأنها لا تخرج عنها أبدا، إلا أن يضاف إليها كما سبق ذكره، قال أبو حيان: " **وإلى أنها لا تخرج عن الظرفية ذهب الأستاذ أبو علي.**"[٢] .

رابعها: أن (إذ) بدل-أيضا-ويؤول (إذ ظلمتم) على معنى: إذ ثبت ظلمكم، وقائل هذا الزمخشري، ونقله عنه أبو البقاء[٣]، وابن الحاجب[٤]، والبيضاوي[٥]، والنسفي[٦]، وأبو حيان[٧]، والسمين[٨]، قال الزمخشري: " **فإن قلت: ما معنى قوله -تعالى- (إِذْ ظَلَمْتُمْ)؟ قلت: معناه: إذصح ظلمكم وتبين ولم يبق لكم ولا لأحد شبهة في أنكم كنتم ظالمين، وذلك يوم القيامة، وإذ: بدل من اليوم..**"[٩].

وذكر ابن الحاجب أن العامل في(إذ) على هذا الوجه هو الفعل(ينفع) أو ما في لن من معنى (النفي)[١٠].

---

(١) الخصائص ١٧٢/٢، وانظر-أيضا- ٢٢٤/٣.
(٢) ارتشاف الضرب ١٤٠٤/٣.
(٣) ينظر: التبيان ١١٤٠/٢.
(٤) ينظر: الأمالي ١٤١/١.
(٥) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل٩٥/٥.
(٦) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٢٧٣/٣.
(٧) ينظر: البحر ٣٧٥/٩.
(٨) ينظر: الدر المصون ٥٩١/٩.
(٩) الكشاف للزمخشري ٢٥٣/٤.
(١٠) أمالي ابن الحاجب ١٤٢/١.

وعل هذا الموضع اعتراض نقله ابن هشام عن ابن الحاجب، ومضمونه: بقاء الإشكال في إعراب(إذ) بدلا من (اليوم)، لكون(إذ) للزمن الماضي، و(اليوم) للاستقبال.

وأجاب عنه بأن النفع المنفي يوم القيامة يقدر بعد زمان ثبوت ظلمهم واستمراره؛ فهو وإن كان ماضيا، لكنه ماضٍ مستمر؛ لذلك صح التعبير عنه بلفظ المضي؛ لكن بشرط أن يكون النفي هو العامل([1]).

الرابع: أن (إذ) ظرف متعلق بما دل عليه المعنى، وهذا رأي الحوفي، نسبه إليه أبو حيان فقال: " **وَقَالَ الْحَوْفِيُّ: الْيَوْمَ ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَنْفَعَكُمْ، وَلَا يَجُوزُ تَعَلُّقُ إِذْ بِهِ، لِأَنَّهُمَا ظَرْفَا زَمَانٍ، يَعْنِي مُتَغَايِرَيْنِ فِي الْمَعْنَى تَغَايُرًا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْتَمِعَا، قَالَ: فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْأَخِيرِ، يَعْنِي لِذَلِكَ التَّغَايُرِ مِنْ كَوْنِ هَذَا ظَرْفَ حَالٍ وَهَذَا ظَرْفَ مُضِيٍّ. قَالَ: وَلَكِنْ تَكُونُ إِذْ مُتَعَلِّقَةً بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ اجْتِمَاعُكُمْ، ثُمَّ قَالَ: وَفَاعِلُ يَنْفَعَكُمُ الِاشْتِرَاكُ. وَقِيلَ: الْفَاعِلُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ ظُلْمُكُمْ، أَوْ جَحْدُكُمْ، وَهُوَ الْعَامِلُ فِي إِذْ، لَا ضَمِيرُ الْفَاعِلِ..**"([2]).

ففي هذا النص ذكر لوجه كون (إذ) ظرفا، وعاملها أحد شيئين([3]):

الأول: أنها متعلقة بما دل عليه المعنى، وتقديره: (ولن ينفعكم اجتماعكم إذظلمتم).

الثاني: أن العامل فيها هو ذلك الفاعل المقدر لا ضميره، والتقدير: (ولن ينفعكم ظلمكم أو جحدكم إذ ظلمتم).

---

(١) ينظر:مختصر التذكرة ٥٢٧، نقلا عن أمالي ابن الحاجب ١/١٤٢-١٤٣.

(٢) البحر ٨/ ١٨دار الكتب العلمية، الدر المصون ٩/٥٩٢.

(٣) ينظر: الدر المصون ٩/ ٥٩٢.

وعارض السمين هذا الرأي فقال: " **فظاهرُ هذا متناقضٌ؛ لأنَّه جَعَلَ الفاعلَ أولاً اجتماعَكم، ثم جعلَه آخِراً الاشتراكَ..**"(١).

ويرى الباحث أن إخراج (إذ) هنا عن الظرفية إلى الحرفية رأي جانبه الصواب؛ لأنه ليس هناك دليل عليه في لغة العرب، ولم يرد خروج (إذ) عن الظرفية إلى الحرفية إلا في موضع واحد وهو: ورودها بمعني الشرط حين تركب مع (ما).

قال الكرماني: " **العجيب: قول من زعم (إذ)هاهنا حرفا، وهذا بعيد؛ لأن (إذ) إنما يكون حرفاً إذا اتصل به (ما) في الشرط ..**"(٢).

ويختار هنا رأي من جعلها بدلا من (اليوم)-والبدل من الظرف ظرف – لأن الدنيا والآخرة عند الله كالزمان الواحد الممتد؛ فيجوز إبدال بعضه من بعض، ولا يمنع ذلك من إفادتها التعليل – مع بقائها على الظرفية-وهذا رأي ابن جني(٣).

الشاهد الثاني: الإشكال في إعراب (إذ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴿١١﴾﴾(٤):

قال ابن هشام: " **مما يشكل على أن(إذ)لما مضى قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴿١١﴾﴾ الآية؛ فإن الظاهر أنها ظرف لـ(سيقولون)، وهو مستقبل.**

---

(١) الدر المصون ٩/٥٩٢.

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني (٢/ ١٠٦٤).

(٣) ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري) لابن جني ١/٢٢٦، والخصائص ٢/١٧٢، وانظر–أيضا– ٣/٢٢٤.

(٤) سورة الأحقاف: ١١.

والجواب من أوجه[١]: أحدها: أن يقدر: وإذ لم يهتدوا به جحدوا، أو كفروا، ثم استؤنف ذكر ما يوقعونه في المستقبل، وأُتي بالفاء إيذانا بأنه مسبب عما قدر متعلقا لـ (إذ).

الثاني: أن(إذ) وإن كانت لما مضي، إلا أن ما بعدها مستمر، فصار فيه شائبتان: شائبة تقتضي المضي لوقوع ذلك، وشائبة تقتضي الاستقبال لاستمراره، فعُبِّر (بإذ) باعتبار المضي، وعُلِّق(فسيقولون) باعتبار استمراره، لأنه مستقبل في المعني.

الثالث: أن تكون متضمنة معني الشرط لوجود الفاء بعدها، وكونها في معنى(إذا)، وذلك إنما يكون للشرط، فكأن المعنى: إذا لم يهتدوا به فسيقولون، وحسن التعبير بـ(إذ)؛ لدلالتها على تحقيق ذلك؛ لأنها في أصل وضعها لتحقيق الشيء لكونها للمضيِّ، وكذا: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [٢]، تصح فيه الوجوه كما قدمت."[٣].

وجه الإشكال:

وقوع (إذ) التي للزمن الماضي ظرفا-في ظاهر الكلام-للفعل(فسيقولون) الذي للزمن المستقبل، وقد دخلت عليه-أيضا-الفاء المانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها ، كما ذكرالسهيلي ذلك فقال: " وَلَيْتَ شِعْرِي مَا يَقُولُ فِي قَوْلِهِ -سُبْحَانَهُ-: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ١١﴾ فَإِنْ جَوّزَ وُقُوعَ الْمُسْتَقْبَلِ فِي الظّرْفِ الْمَاضِي عَلَى أَصْلِهِ الْفَاسِدِ، فَكَيْفَ يَعْمَلُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ فِيمَا قَبْلَهَا لَا سِيّمَا مَعَ السّينِ، وهو قبيح أن تقول: غدا سآتيك، فكيف إن قُلْت: غَدًا فَسَآتِيك، فَكَيْفَ إنْ زِدْت عَلَى هَذَا وَقُلْت: أَمْسِ فَسَآتِيك، وَإِذْ عَلَى أَصْلِهِ بِمَنْزِلَةِ أَمْسِ، فَهَذِهِ فَضَائِحُ لَا غِطَاءَ عَلَيْهَا.."[٤].

---

(١) هذه الأجوبة موجودة في أمالي ابن الحاجب ١/٢١٥.

(٢) الآية من سورة المجادلة: ١٣.

(٣) مختصر التذكرة ٥٣٠-٥٣١.

(٤) الروض الأنف للسهيلي تحقيق: عبد الرحمن الوكيل ٤/١٦٦.

وقال الدماميني: " **فإن علقوا (إذ) بـ(سيقولون) أشكل؛ لاقترانه بالفاء المانعة من عمل ما قبلها فيما بعدها.**"[١].

وقد أجيب عن ذلك بأمور:

أولها: أن(إذ) للتعليل، وهذا رأي ابن مالك حيث قال في ذلك: " وتجيء إذ للتعليل كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ يَنشُرۡ لَكُمۡ رَبُّكُم مِّن رَّحۡمَتِهِۦ﴾[٢]،وكقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ ١١﴾ [٣].."[٤].

وارتأى هذا الرأي الرضي[٥]، وأبو حيان[٦]، والمرادي[٧]، وابن هشام[٨]، حيث قال في المغني: " **وَمِمَّا حملوه على التَّعْلِيل:** ﴿وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ ١١﴾"[٩].

ثانيها: أن تكون (إذ) ظرفا، ويقدر لها متعلق تتعلق به، وتقديره: (وإذ لم يهتدوا به جحدوا، أو كفروا، أو ظهر عنادهم، أو قالوا ما قالوه)، وأتي بالفاء إشعارا بأن ما بعدها مسبب عن هذا المتعلق المقدر، وهذا رأي الزمخشري حيث قال: "**فإن قلت: لا بدّ من عامل في الظرف في قوله: (وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا**

---

(١) شرح الدماميني علي المغني ٣١٧/١.

(٢) الكهف: ١٦.

(٣) الأحقاف:.١١

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/٢.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية١٨٤/٣.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٠٤/٣.

(٧) ينظر: الجنى الداني ١٨٩/١.

(٨) ينظر: مغني اللبيب ١١٤.

(٩) ينظر: السابق ١١٤.

بِهِ)، ومن متعلق لقوله: (فَسَيَقُولُونَ)، وغير مستقيم أن يكون (فَسَيَقُولُونَ) هو العامل في الظرف؛ لتدافع دلالتي المضي والاستقبال، فما وجه هذا الكلام؟ قلت: العامل في (إذ) محذوف؛ لدلالة الكلام عليه، كما حذف من قوله: (فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ) وقولهم: حينئذ الآن، وتقديره: وإذ لم يهتدوا به ظهر عنادهم، فسيقولون هذا إفك قديم، فهذا المضمر صحّ به الكلام، حيث انتصب به الظرف وكان قوله: (فَسَيَقُولُونَ) مسببا عنه.."[١].

وأخذ هذا الرأي عن الزمخشري: الفخر الرازي[٢]، وأبو البقاء العكبري[٣]، وابن الحاجب[٤]،والبيضاوي[٥]، والنسفي[٦]، وأبو حيان[٧]، والسمين[٨]،والنيسابوري[٩]، وزكريا الأنصاري[١٠]، وأبو السعود[١١]، والشوكاني[١٢]، والآلوسي[١٣].

ثالثها: أن تكون (إذ) بمعنى (إذا)، أي: للاستقبال؛ وبذلك يصح وقوعها ظرفا لاتحاد الزمان، ودخلت (الفاء) بعدها لأنها متضمنة معنى الشرط، قال الرضي: " **وأما قوله-تعالى-: ﴿وَإِذْ لَمْ**

---

(١) ينظر: الكشاف ٤/٣٠٠-٣٠١.
(٢) ينظر: مفاتيح الغيب للفخر الرازي ١٢/٢٨.
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٥٥/٢.
(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢١٥/١.
(٥) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ١١٣/٥.
(٦) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي ٣١٠/٣-٣١١.
(٧) ينظر: البحر المحيط ٤٣٧/٩.
(٨) ينظر: الدر المصون ٦٦٥/٩.
(٩) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري ١١٩/٦.
(١٠) ينظر: إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الأنصاري ٤٨٩/١.
(١١) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود ٨١/٨.
(١٢) ينظر: فتح القدير للشوكاني ٢١/٥.
(١٣) ينظر: روح المعاني ١٧١/١٣-١٧٢.

يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾، وقوله: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا﴾ [(١)]: فلإجراء الظرف مجرى كلمة الشرط، كما ذكر سيبويه في نحو قولهم: زيد حين لقيته فأنا أكرمه.."[(٢)].

والتعبير بـ(إذ) أفاد التحقيق المستفاد من الزمن الماضي.

وأجاز هذا الوجه في الآية الرضي حيث قال: " **كما أن (إذ) تكون للمستقبل كـ(إذا)، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾، على أنه يمكن أن تؤول بالتعليلية..**" [(٣)].

وعارض المرادي وقوع (إذ) بمعنى (إذا)، ونسب ذلك إلى المحققين، وذلك حيث قال:

" **وذهب أكثر المحققين إلى أن (إذ) لا تقع موقع (إذا)، ولا (إذا)موقع (إذ)، وهو الذي صححه المغاربة..**"[(٤)].

وذكر جوابهم عن الآيات التي تحتمل ذلك ، حيث قال: " **وأجابوا عن هذه الآية ونحوها، بأن الأمور المستقبلة لما كانت في إخبار الله، تعالى، متيقنة مقطوعاً بها عبر عنها بلفظ الماضي، وبهذا أجاب الزمخشري[(٥)]، وابن عطية[(٦)]، وغيرهما.**"[(٧)].

رابعها: أن إعمال الفعل المستقبل في الظرف الماضي لغرض معنوي وهو: (قصد الملازمة والمبالغة)، فكأن الحدث المستقبل قد وقع في الماضي وصار لازما له، وهذا رأي الرضي حيث قال:

---

(١) الآية من سورة المجادلة: ١٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية٣/١٨٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية٣/١٨٤.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني ١/١٨٨.

(٥) ينظر: الكشاف ٤/١٧٨.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٤/٥٦٩.

(٧) الجنى الداني في حروف المعاني ١/١٨٨.

"وإنما جاز إعمال المستقبل الذي هو (سيقولون) و (فأووا)، و(فأقيموا) في الظروف الماضية التي هي: (إذ لم يهتدوا)، و (إذ اعتزلتموهم)، و (إذ لم تفعلوا)، وإن كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في نحو: أما زيد فمنطلق، من الغرض المعنوي، أي قصد الملازمة، حتى كأن هذه الأفعال المستقبلة، وقعت في الأزمنة الماضية، وصارت لازمة لها، كل ذلك لقصد المبالغة."[١].

الشاهد الثالث: الإشكال في إعراب (إذ) في قوله -تعالى-: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾[٢]:

قال ابن هشام: " قوله -تعالى-: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾، انظر ماذا ترى في هذا المقام العضل؛ فإن (يعلمون) مستقبل بدليل (سوف)، وماضٍ بدليل نصبه لهذا الظرف الذي هو (إذ)؛ لأن عامل الظرف واقع فيه، وأنت تعلم أن (إذ) ماضٍ؟

قلت: إن (إذ) ترد بمعني (إذا) للمستقبل."[٣].

وجه الإشكال:

وقوع (إذ) التي للماضي ظرفا للمستقبل وهو الفعل (يعلمون).

أجوبة الإشكال:

أولها: أن (إذ) هنا تدل على الاستقبال؛ أي بمعنى (إذا)؛ فيصح حينئذ أن يكون الفعل عاملا في الظرف لاتحاد الزمان.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٧٥-٤٧٦.

(٢) سورة غافر: ٧٠-٧١.

(٣) مختصر التذكرة ١٧٣.

وهذا الرأي ذكره العكبري[١]، وابن مالك[٢]، وأبو حيان[٣]، والسمين[٤]، وابن هشام[٥]، والزركشي[٦]، والحسن النيسابوري[٧]، والجلالان[٨].

ثانيها: أن (إذ) هنا حكاية للحال الآتية بأسلوب الماضي؛ حيث إنه قد نُزل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع لأن أخبار الله –تعالى– واقعة لا شك فيها –وحكاية الحالين (الماضية والآتية) كثيرة في القرآن–وهذا رأي ابن جني حيث قال: **" وعكسه في الزمان وإن كان نظيره في حكاية الحال قول الله –تعالى–: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾، و " إذ " لما مضى، وإنما هذا حديث عما يكون في القيامة إلا أنه حكى الحال قال: " إذ " حتى كأن المخاطبين بهذا حضور للحال، في هذا ضرب من تصديق الخبر. أي: كأن الأمر حاضر لا شك فيه وواقع لا ارتياب به. وحكاية الحالين الماضية والآتية كثير في القرآن والشعر.."**[٩].

وأخذ هذا الرأي عن ابن جني–مع شرح وتفصيل–: مكي أبوطالب، حيث قال: **" وجاءت " إذ " وهي لما مضى مع " سوف " وهي لما يستقبل، لأن أفعال الله جل ذكره بعباده في معادهم كالكائنة**

---

(١) ينظر: التبيان ١١٢٢/٢، ١٢١٣/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٢/٢.

(٣) ينظر: البحر ٢٧١/٩.

(٤) ينظر: الدر المصون ٤٩٤/٩.

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب ١٦٣، والمغني ١١٣.

(٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢٠٧/٤.

(٧) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٤٣/٦.

(٨) ينظر: تفسير الجلالين ٦٢٧/١.

(٩) التمام في تفسير أشعار هذيل ٩٥/١.

الحالة بهم لصحة وقوع ذلك وكونه. فأخبر عنها وهي لم تكن بلفظ ما قد كان، لصحة وقوعها وثبات كونها، فهي كالكائنة، فلذلك اجتمعت " إذ " و " سوف "."[١].

كذلك أخذه عن ابن جني الباقولي[٢].

وزاد تاج القراء (الكرماني) أنه:" **جعل المتوقع في حكم الموجود، ولأن أكثر ألفاظ القيامة جاءت بلفظ الماضي تحقيقاً.**"[٣].

وقال الزمخشري: " **فإن قلت: وهل قوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ إلى مثل قولك: سوف أصوم أمس؟ قلت: المعنى على إذا: إلا أن الأمور المستقبلة لما كانت في أخبار الله تعالى متيقنة مقطوعا بها: عبر عنها بلفظ ما كان ووجد، والمعنى على** الاستقبال."[٤].

ونقل عن الزمخشري: الفخر الرازي[٥]، والبيضاوي[٦]، وابن أبي الربيع[٧]، والنسفي[٨].

ثالثها: أن زمن الآخرة موصول بزمن الدنيا فجعل المستقبل منه كالماضي، وهذا رأي ابن جني الذي سبق في الآية الأولي[٩]، نقله عنه أبو البقاء في هذه الآية حيث قال: " **وقيل: إن زمن الآخرة**

---

(١) الهداية إلي بلوغ النهاية ٦٤٢٦/١٠.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للباقولي ٨٨٨/٣.

(٣) غرائب التفسير ١٠٣٣/٢.

(٤) الكشاف ١٧٨/٤.

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب ٥٣٢/٢٧.

(٦) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ٦٣/٥.

(٧) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢٤٢/١، ٨٦٧/٢-١٠١٤.

(٨) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي ٢٢٠/٣.

(٩) ينظر: الخصائص ١٧٢/٢، وانظر-أيضا- ٢٢٤/٣.

موصول بزمن الدنيا، فجعل المستقبل منه كالماضي، إذ كان المجاور للشيء يقوم مقامه، وهذا يتكرر في القرآن كثيرا ؛ كقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[١]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾[٢]، و ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ﴾ ."[٣].

رابعها: أن (إذ) ماضٍ وقع قبل (سوف) لأن العلم سابق للأغلال حقيقة، ذكر ذلك تاج القراء الكرماني، ونسبه للمبرد حيث قال: " **الغريب: المبرد: "إذ" صارت زماناً قبل "سوف"، لأن العلم وقع منهم بعد ثبوت الأغلال التي كانوا سمعوا بعد أن حق وحقت بالوجود.."**[٤].

خامسها: أن (إذ) منصوبة نصب المفعول به، أو منصوبة بتقدير: اذكر، ذكر ذلك السمين حيث قال: " **قلت: ولا حاجةَ إلى إخراجِ «إذ» عن موضوعِها، بل هي باقيةٌ على دلالتِها على المضيِّ، وهي منصوبةٌ بقولِه «فسوفَ يَعْلَمون» نَصْبَ المفعولِ به أي: فسوف يعلمونَ يومَ القيامة وَقْتَ الأغلالِ في أعناقِهم أي: وقتَ سببِ الأغلالِ، وهي المعاصي التي كانوا يَفْعَلونها في الدنيا كأنَّه قيل: سيعرفون وقتَ معاصيهم التي تجعل الأَغلالَ في أعناقِهم. وهو وجهٌ واضحٌ، غايةُ ما فيه التصرُّف في «إذ» بجَعْلِها مفعولاً بها، ولا يَضُرُّ ذلك؛ فإنَّ المُعْرِبين غالِبُ أوقاتِهم يقولون: منصوبٌ ب اذْكُرْ مقدراً ولا يكون حينئذٍ إلاَّ مفعولاً به لاستحالةِ عملِ المستقبل في الزمنِ الماضي. وجَوَّزوا أَنْ يكونَ منصوباً ب اذْكُرْ مقدَّراً أي: اذكُرْ لهم وقتَ الأغلالِ ليخافوا ويَنْزَجِروا.."**[٥].

---

(١) الأنعام: ٢٧.

(٢) الأنعام: ٣٠.

(٣) التبيان ١/١٣٦.

(٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢/١٠٣٣.

(٥) الدر المصون ٩/٤٩٥.

سادسها: أن (إذ) لمطلق الزمان، ذكر ذلك أبو القاسم شهاب الدين المقدسي حيث قال: "**وإذ وإذا في كل ذلك لمجرد الزمان مع قطع النظر عن مضي واستقبال فهو مثل:** ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ﴾[١]، ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾.."[٢].

ويميل الباحث إلى أن (إذ) ظرف ماضٍ، وعاملها(يعلمون)، وجاز ذلك لأن أخبار القرآن المستقبلة متيقنة الوقوع، وذلك آكد حيث استحضر الحالة الآتية، وعبر عنها بالمضي كأنها حدثت وانتهت. إلى غير تلك المعاني والله-تعالى-أعلم.

---

(١) غافر: ١٨.

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني ١/٧١١-٧١٢.

المطلب الخامس: (كم)

(كَمْ): اسمٌ لعددٍ مبهمِ الجنسِ والمقدارِ مبنيٌّ[١] على السكون، وتكون خبرية بِمَعْنى (كثير)، وتكون استفهامية بمعنى (أَي عدد) [٢]، وتشترك كل من (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية في خمسة أمور، وهي: الاسمية، والإبهام، والافتقار إِلَى التَّمْيِيز، وَالْبناء، وَلُزُوم التصدير خلافا لبعضهم، ويفترقان في خمسة أمور ذكرها ابن هشام فقال: " **أَحدهَا: أَن الْكَلَام مَعَ الخبرية مُحْتَمل للتصديق والتكذيب بِخِلَافِهِ مَعَ الاستفهامية، الثَّانِي:" أَن الْمُتَكَلّم بالخبرية لَا يَسْتَدْعِي من مُخَاطبَه جَوَابا لِأَنَّهُ مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لِأَنَّهُ مستخبر، الثَّالِث: أَن الِاسْم الْمُبدل من الخبرية لَا يقْتَرن بِالْهَمْزَةِ بِخِلَاف الْمُبدل من الاستفهامية، يُقَال فِي الخبرية: كم عبيد لي خَمْسُونَ بل سِتُّونَ وَفِي الاستفهامية: كم مَالك أعشرون أم ثَلَاثُونَ. الرَّابِع: أَن تَمْيِيز كم الخبرية مُفْرد أَو مَجْمُوع تَقول كم عبيد ملكت وَكم عبد ملكت.... وَلَا يكون تَمْيِيز الاستفهامية إِلَّا مُفردا خلافًا للكوفيين.**

الْخَامِس: أَن تَمْيِيز الخبرية وَاجِب الْخَفْض، وتمييز الاستفهامية مَنْصُوب وَلَا يجوز جَرّه مُطلقًا خلافًا للفراء والزجاج وَابْن السراج وَآخَرين، بل يشْتَرط أَن تجر كم بِحرف جر، فَحِينَئِذٍ يجوز فِي التَّمْيِيز

---

(١) بنيت كم لشبهها بالحرف؛ حيث كانت على حرفين، وتضمنت معنى حرف الاستفهام: " وَهِي اسْم لوُجُود حدّ الِاسْم وعلاماته فِيهَا وإِنَّمَا بنيت فِي الِاسْتِفْهَام لتضمنَّها معنى همزَة الِاسْتِفْهَام وبنيت فِي الْخَبَر لمشابهتها (ربّ) من أوجه أَحدهَا أَنَّهَا تختصُّ بالنكرة كَمَا تخْتَص (ربّ) بهَا وَالثَّانِي أَنَّهَا لغاية التكثير كَمَا أَن (ربّ) لغاية التقليل وَالْجَامِع بَينهمَا الْغَايَة فِي طرفِي الْعدَد وَالثَّالِث أَنَّ (كم) لَهَا صدر الْكَلَام كَمَا أَنَّ (ربُ) كَذَلِك وَالْمرَاد بذلك أَنَّه لَا يعْمل فِيهَا مَا قبلهَا فإنْ قلت قد يدْخل على مَا هَذَا سَبيله حرف الجرّ فَيعْمل فِيهِ قيل حرف الجرّ الدَّاخِل عَلَيْهَا مِمَّا يتعلَّق بِمَا بعْدهَا كَقَوْلك بكم رجل مَرَرْت فيؤخّر الْعَامِل الْأَصْلِيّ وإِنَّمَا قدّمت الْبَاء لأَنَّهَا وصلَة بَين الْعَامِل والمعمول فَلَو أخرتهما جَمِيعًا لم تتحقَّق الوصلة.." اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٣١٤/١، والجنى الداني ٢٦١/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢٤٣، وشرح قطر الندى لابن هشام ٢٤٠.

وَجْهَان: النصب وَهُوَ الْكثير، والجر خلافًا لبَعْضهم، وَهُوَ بِمن مضمرة وجوبا، لَا بِالْإِضَافَة خلافًا للزجاج.." [١].

وقد ورد إشكال في إعراب محل (كم)، وفي إبدال (أنهم) منها في قوله-تعالى-: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٣١﴾﴾[٢]:

قال ابن هشام: " العَاشِر[٣]: (كم) الخبرية نَص على ذَلِك بَعضهم وَحمل عَلَيْهِ قَوْله -تَعَالَى-: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٣١﴾﴾، وَقدر كم خبرية مَنْصُوبَة بـ(أهلكنا) وَالْجُمْلَة سدت مسد مفعولي (يروا) وَ(أَنَّهُمْ)بِتَقْدِير: (بِأَنَّهُم)، وَكَأَنَّهُ قيل: (أهلكناهم بالاستئصال)، وَهَذَا الْإِعْرَاب وَالْمعْنَى صَحِيحَانِ، لَكِن لَا يتَعَيَّن خبرية (كم) بل يجوز أَن تكون استفهامية، وَيُؤَيِّدهُ قِرَاءَةُ ابْن مَسْعُود [٤]: ﴿مَنْ أَهْلَكْنَا﴾، وَجوَّز الفراء [٥] انتصاب (كم) بـ(يروا) وَهُوَ سَهْو سَوَاء قُدِّرَتْ خبريَّة أَو استفهاميَّة، وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: (أَن ومعمولاها بدل من كم)[٦]، وَهَذَا مُشكِلٌ؛ لِأَنَّهُ إِن قدَّر (كم) معمولة لـ(يروا) لزم مَا أوردناه على الفراء من إخراج كم عَن صدريَّتها، وَإِن قدَّرهَا معمولة لـ(أهلكنا) لزم تسلُّط (أهلكنا) على (أنهم) وَلَا يَصح أَن يُقَال: (أهلكنا

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٢٤٥.

(٢) يس: ٣١.

(٣) يتحدث ابن هشام عن الأمور التي تعلق أفعال القلوب عن العمل، وعدها عشرة، وهذا عاشرها، وهنا علقت (كم) الفعل (يروا) عن العمل.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٧٦/٢.

(٥) السابق ٣٧٦/٢.

(٦) الكتاب لسيبويه ١٣٢/٣، ذكر ذلك سيبويه في باب: "هذا بابٌ تكون فيه أنَّ بدلا من شيءٍ ليس بالآخر" ومما مثل به الآية.

عدم الرُّجُوع)، وَالَّذِي يصحِّحُ قَوْله عِنْدِي أَن يكون مُرَاده: أَنهَا بدل من (كم) وَمَا بعْدهَا، فَإِن (يرَوا) مسلَّطةٌ فِي الْمَعْنى على (أَنَّ وصلتِها)."[١].

وجه الإشكال:

أن (كم) مما يكون له الصدارة، سواء كانت كم استفهامية أم خبرية، وإن أبدلنا جملة (أنهم) من (كم)-على قول سيبويه- فإما أن تكون (كم) منصوبة بالفعل (يروا)، فيلزم عليه إخراج (كم) عن الصدر، وما كان له الصدر لا يعمل فيه ما قبله، وإما أن تكون (كم) منصوبة بـ(أهلكنا)- والبدل على نية تكرار العامل-ولا يصح تسلط الفعل (أهلكنا) على جملة (أنهم) لأنه لا معنى لقولك: أهلكنا عدم الرجوع، قال ابن هشام: " **وَأما قَول بَعضهم فِي ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٣١﴾﴾: أبدلت أَن وصلتها من كم، فمردود بِأَن عَامل الْبَدَل هُوَ عَامل الْمُبدل مِنْهُ،فَإِن قدر عَامل الْمُبدل مِنْه يرَوا فـ(كم) لَهَا الصَّدْر؛ فَلَا يعْمل فِيهَا مَا قبلهَا، وَإِن قدر أهلكنا فَلَا تسلط لَهُ فِي الْمَعْنى على الْبَدَل.." [٢].**

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد صـ٣٨٠، وشرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق عبد الغني الدقر صـ٤٧٤-٤٧٥، وتنظر المسألة في الحجة لأبي علي الفارسي ٢٦٢/٥،ومشكل إعراب القرآن لمكي٦٠٢/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ٣٩٣/٢-٣٩٤، والتفسير البسيط للواحدي ٤٧٦/١٨، وغرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني ٩٥٩/٢، والمحرر الوجيز لابن عطية ٤٥٢/٤، وإعراب القرآن للباقولي ٥٨٧/٢، وتنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف ص٢٢١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤/١٥، و أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ٢٧٦/٤، وتفسير ابن عرفة ٣٤٥/٣-٣٤٦-٣٤٧، و بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزأبادي٣٨٦/٤-٣٨٧، و غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري ٥٣١/٥، و تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ١٦٥/٧-١٦٦.

(٢) مغني اللبيب ٢٤٣-٢٤٤.

وقد أجيب عن ذلك بأمور:

أحدها: أن تكون (أن) وصلتها بدلا من (كم) والجملة بعدها-لا كم وحدها-ذكر ذلك ابن هشام؛ لتصحيح رأي سيبويه، وهذا رأي أبي علي الفارسي وأبي البقاء، حيث قال الفارسي: **"(كم) لا يجوز أن يكون منصوبًا (بِيَرَوْا)، ولكنّها في موضع نَصْبٍ مِمّا بعدَه (وأنّ) بدَلٌ مِنْ موضعِ (كمّ) فعلى هذا يكونُ (أنَّ) بَدَلاً منْ (كَمّ).."** (١).

وقال أبو البقاء: **" (وأنهم إليهم): بفتح الهمزة، وهي مصدرية، وموضع الجملة بدل من موضع «كم أهلكنا» والتقدير: ألم يروا أنهم إليهم."** (٢).

وعارضه أبو حيان فقال: **" وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ كَمْ لَيْسَ بِمَعْمُولٍ لِيَرَوْا."** (٣).

ورد عليه السمين بقوله: **" قلت: قد تقدَّم أنها معمولةٌ لها على معنى أنها مُعَلَّقَةٌ لها."** (٤).

ثانيها: أن تكون (أن وصلتها) مفعولا لأجله، و(كم) مفعولا لأهلكنا، وجملة (كم أهلكنا) معمولة ليروا على أنه علق عن العمل، قال ابن هشام: **" وَالصَّوَاب أَن كم مفعول لأهلكنا وَالْجُمْلَة إِمَّا معمولة ليروا على أَنه علق عَن الْعَمَل فِي اللَّفْظ وَأَن وصلتها مفعول لأَجله.."** (٥). وهذا الرأي منقول عن ابن الحاجب حيث قال: **" العامل في (كم) قوله: أهلكنا. لأن (كم) لا يعمل فيها ما قبلها، وتكون الجملة معمولة (يروا)، و (أنهم إليهم لا يرجعون) مفعول لأجله تقديره: لأنهم."**(٦).

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٢/٢٤٥. والمسائل المنثورة١٩١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٨١.

(٣) البحر المحيط ٩/٦١.

(٤) الدر المصون ٩/٢٦٣.

(٥) مغني اللبيب ٢٤٤.

(٦) أمالي ابن الحاجب ١/٢٤٣.

ثالثها: أن تكون(كم) مفعولا لـ (أهلكنا)، وجملة: (كم أهلكنا) جملة معترضة بين (يروا) وما سد مسد مفعوليه وهو (أن ومعمولاها)، قال ابن هشام: **" وَإِمَّا مُعْتَرِضَة بَين {يرَوا} وَمَا سد مسد مفعوليه وَهُوَ (أَنَّ) وصلتها.. "** [١].

وهذا أيضا عن ابن الحاجب حيث قال: **" وبعض البصريين يجعل (كم أهلكنا قبلهم من القرون) معترضاً، و (أنهم إليهم لا يرجعون) معمول (يروا). "** [٢] .

رابعها: أن تكون (كم) مفعولا لـ(أهلكنا)، و(أنهم) بدل من معنى الجملة قبله، وهذا رأي الزجاج حيث قال: " **وموضع " كَمْ " نصبٌ بـ(أَهْلَكْنَا)؛ لأن(كَمْ) لا يعمل فيها ما قبلها، خبراً كانت أو استفهاماً، و (أَنَّهُمْ) بدل من معنى (ألم يروا كم أهلكنا) والمعنى: ألم يروا أن القرون التي أهلكنا أنهم لا يرجعون.** " [٣].

وارتأى هذا الزمخشري لكنه أضاف إليه حيث قال: " **أَلَمْ يَرَوْا: ألم يعلموا، وهو معلق عن العمل في كَمْ؛ لأن كم لا يعمل فيها عامل قبلها، كانت للاستفهام أو للخبر، لأن أصلها الاستفهام، إلا أن معناه نافذ في الجملة، كما نفذ في قولك: ألم يروا إن زيدا لمنطلق، وإن لم يعمل في لفظه. وأَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لا يَرْجِعُونَ بدل من كَمْ أَهْلَكْنا على المعنى، لا على اللفظ، تقديره: ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم.** " [٤].

---

(١) مغني اللبيب ٢٤٤.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٢٤٣/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٥/٤.

(٤) الكشاف ١٣/٤-١٤.

خامسها: أنَّ «أنهم» معمولٌ لفعل محذوفٍ دَلَّ عليه السياقُ والمعنى، تقديره: قَضَيْنا وحَكَمْنا أنهم لا يَرْجعون، وهذا رأي أبي حيان حيث قال: " **وَالَّذِي تَقْتَضِيهِ صِنَاعَةُ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ أَنَّهُمْ مَعْمُولٌ لِمَحْذُوفٍ، وَدَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى، وَتَقْدِيرُهُ: قَضَيْنَا أَوْ حَكَمْنَا أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ.** "(١).

سادسها: أن تقدر قبل(أنهم) حرف جر وهو(الباء)؛ فتصير الجملة في صلة (أهلكناهم)، وتقديره: أهلكناهم بأنهم إليهم لا يرجعون، ذكره السيرافي (٢).

ونسبه أبو جعفر النحاس إلى المبرد (٣)، وكذلك نسبه إليه الفارسي حيث قال: " **وقد فَسَّرَ أبو العباس الآية تفسيرًا لم يجعلْ (أنّهم) فيها بَدَلاً مِنْ (كمْ)، فقال: (كمْ) في موضعِ نَصْبٍ (بيرَوْا)، والمعنى: ألمْ يروا كم أهلكنا من القرون بالاسْتِئْصال، (فأنَّ) موضعُهُ نصبٌ كأنَّه: ألم يروا كم أهلكْنا من القرون اسْتِئْصالاً.** " (٤). وكذلك نسبه إليه–أيضا–مكي أبو طالب (٥).

سابعها: أن تعمل (يروا) في الجملة الأولى، وفي الاسم المؤول من الجملة الثانية من غير إبدال، نقله أبو حيان عن الفراء حيث قال: " **وَنُقِلَ عَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّهُ يُعْمِلُ (يَرَوْا) فِي الْجُمْلَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِبْدَالٍ، وَقَوْلُهُمْ فِي الْجُمْلَتَيْنِ تَجَوُّزٌ؛ لِأَنَّ (أَنَّهُمْ) وَمَا بَعْدَهُ لَيْسَ بِجُمْلَةٍ، وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفِيَّةَ هَذَا الْعَمَلِ.** " (٦).

وقد ذكر ابن عرفة كيفية إعمال (يروا) في الجملتين، حيث جعلهما مفعولين لـ(يروا) أو في موضع المفعولين، قال ابن عرفة: " **وأما كيفية العمل فبأن يكون (كم) مفعولا أولَ لـ(يروا)، إذ (أهلكنا)**

---

(١) البحر المحيط ٩/٦٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٣٥٤.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٦٥.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ٢/٢٤٥.

(٥) الهداية إلى بلوغ النهاية ٩/٦٠٢٨.

(٦) البحر المحيط ٩/٦٢.

صفة حذف منها العائد كما تقدم، و(أنهم) مفعول ثانٍ، أو يكون (يروا) مطلقا [١] عن العمل و(كم) في موضع المفعول الأول، و(أنهم) في موضع المفعول الثاني .." [٢].

الترجيح:

مما سبق تبين أن ابن هشام يرى أن: (أنَّ) وصلتها بدل من جملة: (كم أهلكنا)، وأن هذا مراد سيبويه؛ وذلك لأن (يرى) من أفعال القلوب، وهو -وإن كان معلقا عن العمل فيما بعده في اللفظ- لدخوله على ما يكون له الصدارة، وهو (كم)، فهو عامل فيه من جهة المعنى، وعليه: فلا تكون (كم) قد أخرجت عن صدريتها.

---

(١) لعله يريد معلقا عن العمل.

(٢) تفسير ابن عرفة ٣٤٧/٣.

المطلب السادس: (مهما)

وأعني بذلك بيان موضعها الإعرابي في قول الشاطبي:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً ... لِتَنْزِيلِهاَ بالسَّيْفِ لَسْتَ مُبَسْمِلَا[١]

وأذكر بعض أحكامها فأقول:

مهما: بسيطة عند بعض النحاة، ومركبة من (ما) الشرطية، و(ما) الزائدة عند آخرين، وتأتي على أربعة معانٍ: أولا: أن تكون من أسماء الشرط، وهو المشهور.

ثانيا: أن تكون ظرفية، وهذا رأي ابن مالك[٢]، وذكر أبياتا منها:

وإِنَّكَ مهما تُعطِ بطنَكَ سُؤلَهُ ... وفرجَكَ نَالا مُنتهى الذَمِّ أجمعَا [٣]

ورده ابنه بأنه: لا حجة فيه؛ لصحة تقدير (مهما) بالمصدر[٤]، وأنكر ذلك الزمخشري[٥].

ثالثا: أن تكون استفهامية، واستشهدوا بقوله:

---

(١) هذا بيت من الشاطبية، وتسمى: (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع)، للإمام الشاطبي ٥٩٠هـ،المحقق: محمد تميم الزعبي صـ٩، وهي منظومة من بحر الطويل، وهو يذكر أن سورة (براءة) لا تذكر فيها البسملة وصلا ولا ابتداء بقراءتها.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٢٥-١٦٢٦).

(٣) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه صـ١٧٤ تحقيق الدكتور عادل سليمان : شرح التسهيل لابن مالك ٤/٦٩، و شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٢٦)، ومغني اللبيب (ص: ٣٢٤)، واستشهد به ابن مالك على أن (مهما) تأتي ظرفية، ورد هذا بأنها قد تكون بمعنى المصدر، قال ناظر الجيش في تمهيد القواعد (٩/ ٤٣٢٤):

"لأنه لا مانع من أن يكنى بـ «ما» و «مهما» عن مصدر فعل الشرط.".

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٦١٠).

(٥) الكشاف تحقيق شيحا ٣٨١.

مَهْمَا لِيَ اللَيْلَةَ مهما ليه ... أودىٰ بِنَعْلي وسِرْباليهْ[١]

رابعا: ونقل المرادي عن السهيلي أنها تكون حرفا، ثم قال: "وهو غريب."[٢].

واختلفوا فيها: أبسيطة هي أم مركبة؟ علىٰ ثلاثة أقوال: أحدها: أنها بسيطة، ثانيها: أنها مركبة من(ما) الشرطية، و(ما) الزائدة، وأبدلت الألف هاء، وهذا قول الخليل[٣]، وثالثها: أنها مركبة من اسم الفعل (مه) بمعنىٰ: اسكت، وهو قول الزجاج[٤].

وقد ذكر ابن هشام إشكالا في إعراب (مهما) في بيت من الشاطبية، وذلك حيث قال: **" من الْمُشْكلِ قَوْلُ الشاطبي-رَحِمَه الله-:**

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً[٥]

ونقول فِيهِ: لَا يجوز فِي (مهما) أَن تكون مَفْعُولا بِهِ لـ(تصل)؛ لاستيفائه مَفْعُوله، وَلَا مُبْتَدأ لعدم الرابط، فَإِن قيل: قدر (مهما) وَاقعَة علىٰ (بَرَاءَة) فَيكون ضمير (تصلها) رَاجعا إِلَىٰ (بَرَاءَة)، وَحِينَئِذٍ فـ(مهما) مُبْتَدأ، أَو مفعول لمَحْذُوف يفسره (تصل)، قُلْنَا: اسْم الشَّرْط عَامٌّ، وَ(بَرَاءَة) اسْم خَاصٌّ،

---

(١) البيت من بحر السريع، وقد نسب إلى عمرو بن ملقط في: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٥٧)، وضرائر الشعر (ص: ٦٣)، وتخليص الشواهد ٤٧٥، والمقاصد النحوية (٢/ ٩٢٠)، والشاهد فيه: استدلوا به على استعمال (مهما) استفهاما، قال المرادي في الجنى الداني: ٦١١: "فلا حجة فيه، لاحتمال أن تكون مه بمعنى: اكفف، وما هي الاستفهامية.".

(٢) الجنى الداني ٦١٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٦٨)

(٤) ينظر: السابق (٤/ ٦٨).

(٥) هذا شطر من بيت من الشاطبية صـ٩، وهي منظومة من بحر الطويل، والبيت بتمامه:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً ... لِتَنْزِيْلِهاَ بالسَّيْفِ لَسْتَ مُبَسْمِلَا

وهو يذكر أن سورة (براءة) لا تذكر فيها البسملة وصلا ولا ابتداء بقراءتها.

فضميرها كَذَلِك، فَلَا يرجع إِلَىٰ الْعَام، وبالوجه الَّذِي بَطل بِهِ ابتدائية (مهما) يبطل كَونهَا مشتغلا عَنْهَا الْعَامِل بالضمير.

وَهَذِه بِخِلَافِهَا فِي قَوْله:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُورَةٍ[١]

فَإِنَّهَا هُنَاكَ وَاقعَة علىٰ الْبَسْمَلَة الَّتِي فِي أول كل سُورَة فِي عَامَّة، فَيصح فِيهَا الِابْتِدَاء أَو النصب بِفعل يفسره تصل، أَي: وَأي بَسْمَلَة تصل تصلها، والظرفية بِمَعْنىٰ: وَأي وَقت تصل الْبَسْمَلَة علىٰ القَوْل بِجَوَاز ظرفيتها، وَأما هُنَا فَيتَعَيَّن كَونهَا ظرفا لـ(تصل) بِتَقْدِير: وَأيّ وَقت تصل بَرَاءَة، أَو مَفْعُولا بِهِ حذف عَامله، أَي: وَمهما تفعل، وَيكون (تصل) و (بدأت) بدل تَفْصِيل من ذَلِك الْفِعْل، وَأما ضمير (تصلها) فلك أَن تعيده علىٰ اسْم مظهر قبله محذوفا، أَي: وَمهما تفعل فِي بَرَاءَة تصلها أَو بدأت بهَا، وَحذف (بهَا)، وَلما خَفِي الْمَعْنىٰ بِحَذْف مرجع الضَّمِير ذكر (بَرَاءَة) بَيَانا لَهُ، إِمَّا علىٰ أَنه بدل مِنْهُ، أَو علىٰ إِضْمَار أَعنِي، وَلَك أَن تعيده علىٰ مَا بعده وَهُوَ (بَرَاءَة)، إِمَّا علىٰ أَنه بدل مِنْهُ مثل: رَأَيْته زيدا، فمفعول (بدأت) مَحْذُوف، أَو علىٰ أَن الْفِعْلَيْنِ تنازعاها، فأعمل الثَّانِي متسعا فِيهِ بِإِسْقَاط الْبَاء، وأضمر الفضلة فِي الأول علىٰ حد قَوْله:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهُ ويُرْضِيكَ صاحِبٌ ... جِهَارًا فكُنْ في الْغَيْبِ أَحْفَظَ للوُدِّ[٢]."[٣].

---

(١) شطر من بيت من الشاطبية، صـ٩، والبيت بتمامه:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُورَةٍ... فَلاَ تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهاَ فَتَثْقُلَا

يذكر أنه لا يجوز الوقف على البسملة موصولة بآخر سورة.

(٢) البيت من الطويل، وهو غير منسوب إلى قائل معين في: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٧١)، و شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٤٩)، و شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٨٦)، و ارتشاف الضرب (٥/ ٢٤٠٢)، في شرح شواهد المغني (٢/ ٧٤٥): "والبيت استشهد به على إعمال الثاني من المتنازعين، وهو: يرضيك في (صاحب) فاعلا، وإضمار المفعول في الأول ضرورة، والقياس ألا يضمر بل يحذف.".

(٣) مغني اللبيب ٣٢٥-٣٢٦.

وجه الإشكال:

عدم وضوح العامل في (مهما)؛ وذلك لأنه لا يجوز في (مهما) أن تكون مفعولا به للفعل(تصل)؛ لأنه قد استوفى مفعوله، وهو الضمير، ولا يجوز إعرابها مبتدأ والجملة بعدها خبر؛ لأنه لا بد من رابط من ضمير أو غير ذلك، ولا رابط هنا، ولا يجوز أن تعرب مبتدأ بتقدير وقوعها على(براءة) فيكون الضمير لها في (تصلها)، ولا يجوز أن تكون من باب الاشتغال للسبب نفسه، فما إعرابها؟

الجواب عن الإشكال:

وقد ذكر ابن هشام لها جوابين:

الجواب الأول: أن تكون ظرفا، والتقدير: وأي وقت تصل (براءة)، وهذا الرأي لأبي شامة المقدسي، وذلك حيث قال: "**وفي مهما بحوث حسنة ذكرناها في (الشرح الكبير)، وحاصله: أنها في استعمال الناظم هنا، وفي قوله:**

ومهما تصلها أو بدأت براءة

بمعنى: [متى ما][^1]؛ ووجه صحة هذا الاستعمال: أن (مهما) مركبة من (ما) التي للشرط، ومن (ما) المزيدة للتأكيد، ثم أبدلت ألف (ما) الجزائية هاء فصار (مهما)، وقد استقر أن (ما) الجزائية تتضمن معنى الزمان، ولهذا يقال لها: (الظرفية)، كقوله-تعالى-: ﴿فَمَا ٱسۡتَقَٰمُواْ لَكُمۡ فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡۚ

[^1]: هذا كما في شرح أبيات المغني للبغدادي ٦/٤، وفي الأصل: (بمعنى شيء ما)، وما عند البغدادي هو الأصح.

﴾(١) فمتى أبدلت ألف الظرفية هاء لدخول المزيدة عليها صار (مهما): متى ما، ومتى كانت المبدلة غير ظرفية لم تكن بهذا المعنى والله أعلم."(٢).

وقد نسبه إليه عبد القادر البغدادي في شرح أبيات المغني(٣)، وهو-أيضا-رأي ابن آجروم(٤).

يتضح من خلال النص أن (مهما) عند أبي شامة معناها: (متى ما)، أي: أنها ظرفية، وذلك هو الوجه الأول الذي ذكره ابن هشام، وهذا مبني على رأي من يجيز في (مهما) أن تكون ظرفية.

أما من أنكر في (مهما) أن تكون ظرفية، فإنه رد هذا الوجه، ومن هؤلاء: السمين الحلبي، فإنه عارض رأي أبي شامة، حيث قال في شرح الشاطبية: "**قلت: هذا الذي قاله قول مرجوح مرغوب عنه، قال الزمخشري-عند قوله-تعالى-: ﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ﴾ (٥)-: إن هذه الكلمة في عداد الكلم التي يحرفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها في غير موضعها، ويحسبها بمعنى: (متى ما)، ويقول: مهما جئتني أعطيتك، وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء، ثم يذهب فيفسر: ﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ﴾ بمعنى: الوقت فيلحد في آيات الله ولا يشعر(٦). انتهى. وقوله: إن (ما) الجزائية استقر فيها أن تكون للزمان؛ ولهذا يقال لها: الظرفية، فلم يقل النحويون ذلك إلا في المصدرية، أما الشرطية فلا، إلا من لا يعتد بكلامه. "**.(٧).

---

(١) سورة التوبة: ٧.

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٤١).

(٣) ينظر: شرح أبيات المغني ٤/٦.

(٤) ينظر: فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ٣٤٦/٢-٣٤٧ لابن آجروم المتوفى ٧٢٣هـ، دراسة وتحقيق: عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى.

(٥) الأعراف: ١٣٢.

(٦) الكشاف تحقيق: شيحا ٣٨١.

(٧) العقد النضيد للسمين الحلبي ١/ ١٩١-١٩٢تحقيق د. أيمن رشدي، دار نور المكتبات جدة.

يتضح من خلال النص أن السمين الحلبي قد أنكر أن تكون (مهما) هنا ظرفية لأمرين: الأمر الأول: أنه لا يرىٰ صحة وقوعها ظرفية، ووافق في ذلك الزمخشري.

الأمر الثاني: أن التي يصح فيها أن تكون ظرفية هي: (ما) المصدرية، كما تقول: لأقومن ما دمت قائما، والمعنىٰ: مدة دوامك قائما، وذلك علىٰ رأي من يرىٰ في (مهما) أنها مركبة من (ما) الشرطية، و(ما) الزائدة.

الجواب الثاني: أن تكون مفعولا به قد حذف عامله، والتقدير: مهما تفعل أي شيء تفعل في (براءة) من الوصل والابتداء، ويكون الفعلان (تصلها) و (بدأت) تفسيرا لذلك المحذوف، ولما حذف الفعل (تفعل) بقي الضمير في (تصلها) غير عائد علىٰ شيء، فأبدل منه (براءة) بيانا له، إما علىٰ أنها بدل منه، أو أنها منصوبة بتقدير: أعني، ذكر ذلك ابن هشام.

وهذا رأي محمد بن الحسن الفاسي، حيث قال: **"و(مهما) في موضع نصب بفعل محذوف، تقديره: ومهما تفعل، أي: وأيما شيء تفعل في (براءة) من الوصل أو الابتداء، وقوله: (تصلها أو بدأت) تفسير لذلك الفعل المحذوف، ولما حذف ذلك الفعل، أشكل عود الضمير في (تصلها)، فجعل ما كان يعود عليه بدلا منه للبيان، أو منصوبا بإضمار: (أعني)."[١].**

وَلَكَ أَن تعيد الضمير علىٰ مَا بعده، وَهُوَ: (بَرَاءَة)، إِمَّا علىٰ أَنه بدل مِنْهُ، مثل: رَأَيْته زيدا، فمفعول (بدأت) مَحْذُوف، أَو علىٰ أَن الْفِعْلَيْنِ تنازعاها، فأعمل الثَّانِي متسعا فِيهِ بِإِسْقَاط الْبَاء، ذكر هذين الوجهين أبو عبد الله محمد بن أحمد الشهير بـ(شعلة)، وذلك حيث قال: **"والمصراع من باب تنازع**

---

(١) شرح الفاسي للشاطبية ٩٩/١، (اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة) لأبي عبد الله محمد بن حسن الفاسي المتوفى ٦٥٦هـ، دراسة وتحقيق: عبد الله عبد المجيد عبد الله نمنكاني، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى.

الفعلين وإعمال الثاني، لكن الأحسن حذف الضمير من (تصلها)، كقوله-تعالى-: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[(١)]، ويجوز أن تكون (براءة) بدلا من الضمير في: (تصلها)."[(٢)].

وقد ذكر ذلك-أيضا-السمين الحلبي[(٣)].

وقد رد ابن آجروم هذا الوجه لتكلفه، ولكثرة التأويل فيه، وذلك حيث قال: **" ولا يخفى ما في هذا الإعراب من التكليف مع ضعفه."[(٤)].**

وهناك جواب ثالث لم يذكره ابن هشام وهو:

أن تكون (مهما) منصوبة على المصدرية، ذكر ذلك السمين الحلبي حيث قال: " ومحل(مهما) النصب على المصدرية، كأنه قال: أي إتيان أتت، فالناصب له: أتت."[(٥)].

وقد نقله عنه البغدادي في شرح ابيات المغني[(٦)].

ونقل الشمني عن الدماميني: أنه نصبها على المصدرية لكن على أن يكون المعمول (تصل)، وذلك حيث قال: **"في الشرح: لا يتعين ذلك، بل يجوز أن تكون عبارة عن المصدر، فتكون في محل نصب بـ(تصل) على أنه مفعول مطلق."[(٧)].**

---

(١) الكهف: ٩٦.

(٢) كنز المعاني في شرح حرز الأماني ٣٤٦/١، وهو لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الموصلي الحنبلي الشهير ب(شعلة)، المتوفى ٦٥٦هـ، تحقيق د. محمد إبراهيم المشهداني دار البركة للطباعة بدمشق.

(٣) ينظر:العقد النضيد ٣٤٦/١-٣٤٧.

(٤) فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ٣٤٧/٢.

(٥) العقد النضيد للسمين الحلبي ١٩٢/١.

(٦) شرح أبيات المغني ٤/٦.

(٧) حاشية الشمني ٩٤/٢.

الترجيح:

مما سبق تبين أن القول بظرفية (مهما) مبني على رأي ضعيف في مجيئها بهذا المعنى، والقول بأن مفعولها محذوف فيه تكلف في التقدير والتأويل والحذف والذكر، وأختار الرأي الثالث؛ لأنه أقل تأويلا وتكلفا، وهو **أن تكون (مهما) منصوبة على المصدرية**، وهذا رأي السمين الحلبي[1].

والله-سبحانه وتعالى-أعلى وأعلم.

---

(1) العقد النضيد للسمين الحلبي ١/١٩٢.

المبحث التاسع: إعمال الصفة المشبهة: وفيه مطلب واحد:

وصف معمول الصفة المشبهة

الصفة المشبهة عرفها ابن الحاجب فقال: " **ما اشتُقَّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثّبوت.**"[١]، وقد شبهت باسم الفاعل المتعدي فعملت عمله، وتشبهه-كذلك-في أنها صفة، وتتحمل ضميرا، وتذكر وتؤنث، وتثنى وتجمع، كما أن اسم الفاعل كذلك[٢]، وتخالفه في أحد عشر وجها ذكره ابن هشام، ومنها: تصاغ من اللازم، وتكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر، ولا تجري غالبا على حركات الفعل وسكناته، ويكون معمولها سببيا، ولا يتقدم عليها، وتخالف فعلها في العمل فتنصب، وغير ذلك[٣].

ومنها: عدم جواز إتباع معمولها بصفة[٤]، عند الزجاج ومتأخري المغاربة، فلا تقول عندهم: مررت برجل حسن وجهه الجميل، وقد استشكل ابن هشام عليهم ورود السماع في الحديث بذلك، وذلك حيث قال فيما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة: "**الْعَاشِر: أَنَّه يجوزُ إتباعُ معمولِهِ بِجَمِيعِ**

---

(١) الكافية في علم النحو (ص: ٤١).

(٢) ينظر: المفصل للزمخشري ٢٩٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥/٢.

(٣) ينظر:مغني اللبيب ٤٣٧-٤٣٩.

(٤) وأجازوا إتباع معمولها بالتوكيد أو البدل أو العطف.

التوابعِ، وَلَا يُتبعُ معمولُها بِصفةٍ، قَالَهُ الزّجاجُ ومتأخرو المغاربةِ، وَيُشْكِلُ عَلَيْهِم الحَدِيثُ فِي صفةِ الدَّجَّالِ: "أَعورُ عينِهِ الْيُمْنَى"[١]."[٢].

وجه الإشكال:

في قوله: **(أعور عينه اليمنى)** وقع لفظ (اليمنى) نعتا لمعمول الصفة (عينه)، الذي هو في الأصل فاعل الصفة(أعور)؛ وهذا ممنوع عند الزجاج ومتأخري المغاربة؛ واحتجوا بعدم السماع عن العرب، وضعف عمل الصفة المشبهة فلا تعمل في الصفة والموصوف معا وبأن في الصفة ضميرا يعود إلى معمول الصفة المشبهة، فصار كالضمير، والضمير لا ينعت ولا ينعت به، وقد استشكل ابن هشام عليهم هذا الوجه؛ وذلك لورود السماع به في الحديث الشريف، وقد سبق (ابن النحوية) ابن هشام في بيان ذلك حيث قال: **" يجوز أن يتبع معمول الصفة بجميع التوابع إلا النعت؛ لأنه لم يسمع عن العرب، قاله الزجاج، فلا يقال: جاءني زيد الحسن الوجه الجميل، على أن (الجميل) صفة (للوجه) "**[٣].

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري ٤/١٦٧، وهو رقم: ٣٤٤١، باب (باب قول الله: ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا ﴾ [مريم: ١٦] " وتمامه: " عن سالم، عن أبيه، قال: لا والله ما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعيسى أحمر، ولكن قال: " بينما أنا نائم أطوف بالكعبة، فإذا رجل آدم، سبط الشعر، يهادى بين رجلين، ينطف رأسه ماء، أو يهراق رأسه ماء، فقلت: من هذا؟ قالوا: ابن مريم، فذهبت ألتفت، فإذا رجل أحمر جسيم، جعد الرأس، أعور عينه اليمنى، كأن عينه عنبة طافية، قلت: من هذا؟ قالوا: هذا الدجال، وأقرب الناس به، شبها ابن قطن " قال الزهري: رجل من خزاعة، هلك في الجاهلية."، وفي سنن الترمذي تحقيق شاكر، ٤/٥١٤ رقم: ٢٢٤١، ومسند البزار ١٢/١١٠، رقم: ٥٦٢٠.

(٢) مغني اللبيب ٤٣٩.

(٣) شرح ابن النحوية (بدر الدين محمد بن يعقوب)، المتوفى: ٧١٨هـ: على ألفية ابن معط)، والمسمى بـ(حرز الفوائد وقيد الأوابد) السفر السابع الجزء الأول صـ ٢٤٥، تحقيق عبد الله بن عمر حاج إبراهيم رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى: ١٤١٧هـ.

وقد نقل ذلك أبو حيان[١]،ونقله أبو عبد الله الفخار عن ابن عصفور[٢]، وناظر الجيش[٣]، والدماميني[٤]، والسيوطي[٥]، وشهاب الدين القسطلاني[٦]، وزكريا الأنصاري[٧]، والصبان[٨].

وقد ذكر ابن النحوية علة منع ذلك فقال: "**واختلفوا في منع النعت هنا، فقيل: إنما امتنع هنا لأن معمول الصفة لما كان سببا غير أجنبي، أشبه الضمير لكونه أبدا محالا على الأول وراجعا إليه؛ والضمير لا ينعت، فالذي أشبهه لا ينعت، وقيل: لأنها ضعيفة في العمل؛ لأنها في الدرجة الثالثة في العمل، فلم تقوَ أن تعمل في الموصوف والصفة.**"[٩].

الجواب عن الإشكال:

وقد أجيب عن ذلك بعدة أجوبة:

أولا: أن تكون (**اليمنى**) **خبرا لمبتدأ محذوف، تقديره: هي اليمنى**؛ وذلك بأن تكون جوابا عن سؤال سائل قال: أي عينيه؟ قيل له: هي اليمنى، وقد ذكر ابن النحوية حيث قال: "**فإن قيل: فقد جاء في حديث الدجال: "أعورُ عينِهِ الْيُمْنَى، فـ(اليمنى) صفة لـ(العين)، وهي معمولة للصفة المشبهة؟**

فالجواب: أن (اليمنى) خرج مخرج البيان؛ كأنه لما قال: (أعور عينه)، قال قائل: أي عينيه؟

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١١/٣٤-٣٥، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٥٤).

(٢) ينظر: أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه: شرح الجمل صـ٤٨٦.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٢٨٠٤).

(٤) ينظر: مصابيح الجامع (٧/ ١٥٥).

(٥) ينظر: همع الهوامع (٣/ ٨٦).

(٦) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٥/ ٤١٥).

(٧) ينظر: منحة الباري بشرح صحيح البخاري (٦/ ٥٣٦).

(٨) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/ ٧).

(٩) حرز الفوائد وقيد الأوابد صـ١/٢٨٥، وينظر التذييل والتكميل ١١/٣٤-٣٥، وتمهيد القواعد ٦/٢٨٠٤.

قيل: اليمنى، أي: هي اليمنى."[١].

ونقل ذلك عنه الدماميني[٢]، والقسطلاني[٣]، وزكريا الأنصاري[٤]، والشمني[٥].

ثانيا: أن تكون لفظة (اليمنى) مبتدأ، ويكون خبرها قوله: **(كأن عنبة طافية)**، ذكره الدماميني حيث قال: " **قلت: وقد لاح لي الآن أن يجعل قوله: (اليمنى) مبتدأ، وقوله: (كأن عنبة طافية) خبره، والعائد محذوف؛ أي: كأن فيها، ويكون بهذا وجهًا آخر في دفع ما قاله ابن هشام."[٦]**.

ثالثا: أن تكون (اليمنى) مفعولا لفعل محذوف، وتقديره: أعني اليمنى، ذكر ذلك الشمني حيث قال: " **وأقول: وخرجه-أيضا-بعضهم على أنه منصوب بفعل محذوف وهو (أعني)."[٧]**.

الترجيح:

ظاهر الأمر أن (اليمنى) نعت لـ(عينه)، وما ذكروه تأويلات بعيدة، وإن كان ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج، فإني أقول بجواز نعت معمول الصفة، لأنه قد سمع في الحديث الشريف، وأذكر ما قاله الشاطبي في إجازة وجه إضافة الصفة إلى معمولها في نحو: حسن وجهِه، وأعور عينِه: **"وأما مسألة (حسن وجهِه) فالجمهور على أنه تجوز في الشعر، وأجازه الكوفيون، ومال ابن خروف إلى الجواز**

---

(١) حرز الفوائد وقيد الأوابد ٢٨٥.

(٢) ينظر: مصابيح الجامع (٧/ ١٥٥-١٥٦).

(٣) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٥/ ٤١٥).

(٤) ينظر: منحة الباري بشرح صحيح البخاري (٦/ ٥٣٦).

(٥) ينظر: حاشية الشمني على المغني ١٦٢/٢.

(٦) مصابيح الجامع (١٥٦/٧.

(٧) حاشية الشمني على المغني ١٦٢/٢.

حين جاء منه في الحديث مواضع، فهو أكثر في السماع من: (حسنٍ وجهَه)، وإنما فيه من جهة القياس قبح تكرار الضمير، وهو غير معتبر مع السماع؛ لأن القياس تابع للسماع، لا متبوع له."[1].

(1) المقاصد الشافية ٤/٤٢٨.

المبحث العاشر: إعمال اسم التفضيل: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر

لا يجوز على قول البصريين[١] أن يبتدأ بالوصف، أو أن يعمل عمل الفعل إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام أو شبه ذلك مما يسوغ الابتداء به أو إعماله، نحو أقائم زيد، ومن الوصف: اسم التفضيل، وهو لا يعمل في الظاهر إلا على قبح، في نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، ولا يعمل في الظاهر قياسا إلا في مسألة الكحل، وشروطها: أن يحل محل الفعل، ويسبقه نفي، ويكون مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين، ومثاله: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد[٢]، ولا بد في اسم الفاعل وكل ما حمل عليه(كاسم التفضيل) أن يعتمد على نفي أو استفهام، أو نحو ذلك مما يسوغ عمله فيما بعده[٣]، وإذا كان اسم التفضيل مجردا من أل والإضافة فإنه يجب إفراده وتذكيره، والإتيان بعده بالمفضل عليه مجرورا بمن، ولا يجوز الفصل بين (أفعل) التفضيل و(من) التي تدخل على المفضل عليه بفاصل أجنبي عن اسم التفضيل، قال ابن مالك: " **ولا يفصل بين أفعل التفضيل و(من) بأجنبي لأنهما بمنزلة المضاف، والمضاف إليه بوجه ما.**"[٤].

وقد ذكر ابن هشام إشكالا في إعراب اسم التفضيل: (خير) في بيت من الشعر، وذلك حيث قال:

" وَمن الْمُشكل قَوْله:

---

(١) اشتراط الاعتماد مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين والأخفش أنه يعمل دون اعتماد على شيء، وفي هذه المسألة كلام ليس هذا موضعه، لمزيد من التفصيل ينظر: التذييل والتكميل ١٠/٣٢٠.

(٢) ينظر في ذلك: الكافية في علم النحو (ص: ٤٣)، وشرح الرضي على الكافية (٣/ ٤٦٣)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٤٦)، وأوضح المسالك ٣/٢٩٨.

(٣) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٦٠).

(٤) شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٣١).

فَخيرٌ نَحنُ عِنْد النَّاسِ مِنْكُم...[١]

لِأَن قَوْله: (نَحن) إِن قدر فَاعِلا لزم إِعْمَالُ الْوَصْف غير مُعْتَمِد؛ وَلم يثبُت، وَعملُ (أفعل) فِي الظَّاهِر فِي غير مَسْأَلَة الْكحل؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِن قُدِّرَ مُبْتَدأً لزم الْفَصْلُ بِهِ-وَهُوَ أَجْنَبِي-بَين (أفعل) وَ(من)، وخرجه أَبُو عَليٍّ[٢]، وَتَبعهُ ابْن خروف[٣] على أَن الْوَصْف خبر لـ(نَحْنُ) محذوفة، وَقدر (نَحن) الْمَذْكُورَة توكيدا للضمير فِي (أفعل)."[٤].

وجه الإشكال:

في قوله: (فخير نحن) حيث وقع لفظ (خير) في أول الكلام، وهو اسم تفضيل نكرة، فإن أعربناه مبتدأ لزم وقوع المبتدأ نكرة دون أن يعتمد على نفي أو استفهام، أو غير ذلك، ووقوع المبتدأ نكرة لا يجوز عند الجمهور[٥]؛ وذلك لأن المبتدأ اسم محكوم عليه، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوما، ذكر ذلك الرضي[٦]، ويلزم عليه-أيضا-أن يعمل اسم التفضيل في الاسم الظاهر في غير (مسألة

---

(١) شطر بيت من الوافر، والبيت بتمامه:

فَخيرٌ نَحنُ عِنْد النَّاسِ مِنْكُم ... إذا الداعي المُثَوِّبُ قالَ يا لا

وقد نسب إلى الفرزدق في: الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ١٣٨)، وفي الإبانة في اللغة العربية (٤/ ٤٨٧)، و لسان العرب (١٢/ ٥٦٣)، وليست في الديوان، ونسبه أبو زيد إلى زهير بن مسعود الضبي في النوادر:صـ٢١، ونقل عنه ذلك: ابن هشام في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ١٨٥)، والعيني في المقاصد النحوية (١/ ٤٨٩)، والسيوطي في شرح شواهد المغني (٢/ ٥٩٥)، والبغدادي في خزانة الأدب (٢/ ١٣)، والمعنى: "أَيْ نَحْنُ عِنْدَ الْحَرْبِ إذَا نَادَى بِنَا الْمُنَادِي وَرَجَّعَ نِدَاءَهُ أَلَا لَا تَفِرُّوا" اللسان ٦٥/١.

(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ٢٧٢)، البغداديات ٤١٥، تحقيق: صلاح الدين عبدالله.

(٣) نسبه إليه أبو حيان في: التذييل والتكميل (٣/ ٢٧٥).

(٤) مغني اللبيب ٣٢٥، وينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ١٨٥).

(٥) ينظر ذلك في: الكتاب ٤٨/١، ٣٢٩، الأصول في النحو (١/ ٥٩)، وشرح السيرافي ٣٠٣/١، والخصائص (١/ ٣١٨)، وأمالي ابن الشجري (٣/ ١٩٣)، ونتائج الفكر في النحو (ص: ٣١٥)، وغير ذلك.

(٦) شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٣١).

الكحل)[١]، وهذا-أيضا-ضعيف، وإن أعربنا (خير) خبرا مقدما، و(نحن) مبتدأ مؤخرا، يلزم على ذلك: الفصل بين اسم التفضيل و(من) في قوله: (منكم) بالمبتدأ؛ وهو أجنبي عنهما فلا يجوز الفصل به، قال في ذلك ابن مالك: **"ولا يفصل بين (أفعل) التفضيل و(من) بأجنبي؛ لأنهما بمنزلة المضاف، والمضاف إليه بوجه ما."**[٢].

وأصل هذا الإشكال عند أبي علي الفارسي، وذلك حيث ذكر البيت ثم قال: **" قال أبو عمر: كان أبو الحسن[٣] يزعم أن ذلك لا يجوز في الكلام؛ لأن (منكم) من صلة (خير)، والقول في ذلك: أنك إذا قدرت (نحن) ابتداء، و(خير) خبره، لم يجز في الكلام؛ ذلك لأنك تفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي منهما، وإن قدرت ارتفاع (خير) بالابتداء، وجعلت (نحن) مرتفعاً به، وإن لم يعتمد على شيء، فإنه لا يقبح الفصل، ولم يكن الفاعل في هذا كالابتداء، لأن الفاعل بمنزلة جزء من الفعل، ألا ترى أن سيبويه أجاز: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد[٤]، إذا رفع (الكحل) بـ(أحسن)، ولو رفع فقال: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، فرفع (الكحل) بالابتداء، لم يجز الفصل بينهما بالابتداء، كما أجاز الفصل بينهما بالفاعل."**[٥].

من خلال النص يتضح أن هذا البيت هو من شواهد أبي الحسن الأخفش على إجازة إعمال الوصف دون أن يعتمد على شيء، وقد أجاز ذلك في هذا البيت؛ وذلك ليتخلص من الفصل بين (اسم

---

(١) وذلك لأنه في مسألة الكحل قد توافرت فيه الشروط، وهي: أن يحل محل الفعل، وسبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين، ينظر في ذلك: الكافية في علم النحو (ص: ٤٣)، وشرح الرضي على الكافية (٣/ ٤٦٣)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٤٦)، وأوضح المسالك ٢٩٨/٣.

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٣١).

(٣) هو الأخفش، لأنه هو الذي يرى إعمال الوصف دون أن يعتمد على شيء.

(٤) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣١).

(٥) شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ٢٧١-٢٧٢)، وينظر: البغداديات ٤١٥.

التفضيل) وصلته (من) بأجنبي عنهما، وهو (المبتدأ)، وقد ساق الفارسي كلامه، ورد عليه بأن إعمال الوصف دون اعتماد على شيء قبيح[1].

وقد نقل ذلك أبو البقاء العكبري[2]، وابن مالك[3]، وأبو حيان[4]، وابن عقيل[5]، وناظر الجيش[6]، والعيني[7]، والسيوطي[8]، وعبد القادر البغدادي[9].

وقد نقل العيني عن ابن هشام في التذكرة أنه قال: " **وقال ابن هشام في التذكرة: فإن قيل: أيجوز أن يكون (خير) خبر مبتدأ مقدمًا، ومنكم: غير صلة بل ظرف؟ كأنه قال: فخير نحن عند الناس فيكم؛ كما أنشد أبو زيد -أيضًا-:**

ولستُ بالأَكثَرِ منهم حَصًى[10]

تقديره: ولست أكثر فيهم حصى؛ لأن (أل) و(من) لا يجتمعان.

---

(١) ينظر: البغداديات ٤١٧.

(٢) ينظر: شرح ديوان المتنبي للعكبري (٢/ ٢٧١).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٧٣).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ٢٧٤).

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٩٤).

(٦) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٨٦٤).

(٧) ينظر: المقاصد النحوية (١/ ٤٩١).

(٨) ينظر: شرح شواهد المغني (٢/ ٥٩٥).

(٩) ينظر: خزانة الأدب (٢/ ٩).

(١٠) شطر بيت من السريع منسوب إلى الأعشى ميمون بن قيس، وهي في ديوانه صـ١٤٣، بشرح وتعليق د. محمد حسين، والبيت بتمامه:

ولستُ بالأَكْثَرِ منهم حَصًى... وإنَّما العِزَّةُ للكاثِرِ

الاستشهاد فيه: في قوله: "بالأكثر منهم" فإنه جمع بين الألف واللام وكلمة من، وذلك ممتنع؛ لا يقال: زيد الأفضل من عمرو، كما في المقاصد النحوية ٤٩٢/١.

فالجواب: أن هذا ليس قصد الشاعر ولا المعنى عليه، إنما يريد: نحن خير منكم، لأنا نفعل ما لا تفعلون؛ ألا تراه يقول بعده:

فلَمْ تثِقِ العواتقُ من غَيورٍ ... بغَيرتِهِ وخلَّينَ الحِجالا."[١].

وفي هذا النص يرفض ابن هشام وجها آخر يؤول المعنى عليه هنا، وهو: أن يكون الجار والمجرور (منكم) متعلقا بـ(اسم التفضيل)، لكن على أنه مجرد ظرف لا يراد منه (من) التي تدخل على المفضل عليه، فأجاب بأنه بعيد، لأن ذلك خلاف المراد هنا، وابن هشام قد تابع في ذلك-أيضا-أبا علي الفارسي، فهذا من كلامه في كتابه (البغداديات) [٢].

الجواب عن الإشكال:

أولا: أن يكون الوصف: (خير) خبرا لمبتدأ محذوف، ويكون (نحن) توكيدا له، والتقدير: فنحن خير نحن، وقد نسب ذلك ابن هشام إلى الفارسي وابن خروف، وهو كما قال، فقد قال الفارسي: " **أن يكون قوله: (خير) خبر مبتدأ محذوف، كأنه في التقدير: فنحن خير عند الناس منكم، فـ(نحن) على هذا في البيت ليس بمبتدأ، لكنه تأكيد لما في (خير) من ضمير المبتدأ المحذوف؛ وحسن هذا التأكيد لأنه حذف المبتدأ من اللفظ، ولو لم يحذف لكان حسنا أيضا، وإذا كان كذلك لم يقع الفصل بشيء أجنبي، بل بما هو منه ويحسن الفصل به.**"[٣]، وقد نقل ذلك أبو حيان عن ابن خروف، وذلك حيث

---

(١) المقاصد النحوية (١/ ٤٩٢).

(٢) ينظر:البغداديات ٤١٧.

(٣) البغداديات: ٤١٥، وينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ٢٧٢).

قال: **" خرج الأستاذ أبو الحسن بن خروف قوله: (نحن) على أنه تأكيد للضمير المستكن في قوله (فخير)، و(خير): خبر مبتدأ محذوف، التقدير: فنحن خير نحن، كما تقول: أنت قائم أنت."**[١].

وبعد تقدير حذف المبتدأ لا يلزم ما ذكر الأخفش: من إعمال الوصف دون اعتماد، ولا يلزم الفصل بين (اسم التفضيل) و(من) بأجنبي.

وقد يعترض معترض فيقول: قد فصلت بين (اسم التفضيل) و(من) بأجنبي، وهو: التوكيد، فأجاب الفارسي: "**وقد وقع الفصل بالفاعل بين الصلة في نحو قوله: "ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة."**[٢]**، وكان ذلك حسنا سائغا، فإذا ساغ كان التأكيد-أيضا-أسوغ؛ لأنه قد يحسن حيث لا يحسن غيره من الأسماء."**[٣].

ثانيا: وقد أجاز أبو حيان أن يكون (خير) خبرا مقدما، و(نحن) مبتدأ مؤخر، ولا فصل بين (اسم التفضيل) وصلته (من)؛ وذلك على قول الكوفيين بأن الخبر هو رافع المبتدأ، فيكون (نحن) معمولا لـ(خير)، و(من) متعلقة به، فلا يكون الفصل بأجنبي، وقد ذكر ذلك أبو حيان حيث قال: **" وأما قوله "فخير نحن "فخير: خبر مقدم، ونحن: مبتدأ، وعلى ما قررناه ونصرناه من مذهب الكوفيين**

---

(١) التذييل والتكميل (٣/ ٢٧٥)، وقد رجعت إلى شرح ابن خروف لكتاب سيبويه صـ٤٠٣، فوجدته قد ذكر البيت، ولكن لم يذكر ما نقله عنه أبو حيان فيما بين أيدينا، ورجعت إلى شرح الجمل له فلم يتيسر لي العثور عليه.

(٢) قد ورد ما يشبه ذلك من الفصل بالفاعل بين(أفعل) و(من) في الحديث، ففي مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٢٥٠) في باب (التكبير في أيام التشريق)، حديث رقم/١٣٩١٩: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهِنَّ الْعَمَلُ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَيَّامِ الْعَشْرِ، فَأَكْثِرُوا فِيهِنَّ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالتَّحْمِيدَ»، والشاهد: أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهِنَّ (الْعَمَلُ) مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ، حيث وقع (العمل) وهو الفاعل فاصلا بين (أحب) و(من)، وينظر: مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٤/ ٣٧٦)، و مسند أحمد ت شاكر (٦/ ٥٩)، و سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ١٢٢)، و مستخرج أبي عوانة (٢/ ٢٤٥)، و المعجم الأوسط (٢/ ٢١٠).

(٣) البغداديات ٤١٥-٤١٦.

أن الخبر هو رافع المبتدأ[١]، فالمبتدأ معمول له، كما أن "من "الداخلة على المفضل عليه متعلقة به، فلم يفصل بينهما بأجنبي."[٢].

تعقيب على هذا الرأي:

قد بنى أبو حيان هذا الرأي على مذهب الكوفيين في العامل في (المبتدأ والخبر)، حيث ذهبوا إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، لأن كلا منهما يقتضي الآخر، وهذا قول مرجوح، لمخالفته لمذهب سيبويه وجمهور البصريين الذين ذهبوا إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر إما مرفوع بالابتداء كذلك، أو مرفوع بالمبتدأ عند سيبويه[٣]، أو بهما معا، على خلاف في ذلك قد تقرر[٤].

الترجيح:

بعد عرض المسألة تبين أن الرأي الراجح هو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، وتابعه ابن خروف، واختاره ابن هشام، وهو أن اسم التفضيل (خير) خبر لمبتدأ محذوف، ونحن المذكورة توكيد له، والتقدير: فنحن خير نحن، ولا يضر الفصل بالتوكيد بين (اسم التفضيل) و(من)، والله-تعالى- أعلى وأعلم.

---

(١) يشير إلى قوله: "والذي نذهب إليه ونختاره- وهو الذي يقتضيه النظر- قول الكوفيين في أن كلا منهما رافع للآخر، وذلك أن كلا منهما يقتضي الآخر، وما كان مقتضيًا لشيء، وليس بمستقل، فينبغي أن يكون عاملًا فيه. ونحن نرد جميع ما احتج به على بطلان هذا المذهب.".

(٢) التذييل والتكميل ٢٧٥/٣.

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ١٢٦).

(٤) ينظر ذلك في: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٢٢)، و اللمحة في شرح الملحة (١/ ٢٩٣)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٤٤)، و شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٦٩)، و شرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٤)، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ١٩٣).

المطلب الثاني

الجمع بين إضافة اسم التفضيل و(من) الجارة

لاسم التفضيل ثلاثة أحوال: أحدها: أن يكون مجردا من (أل) والإضافة، وثانيها: أن يكون مقترنا بـ(أل)، وثالثها: أن يكون مضافا، والذي يعنينا هنا أنه إن كان مضافا فلا يجوز أن تجمع بين الإضافة و(من) الجارة للمفضل عليه، وقد قال في هذا ابن مالك: **"ولا توجد (من) جارة للمفضول إلا و(أفعل) عارٍ من الإضافة والألف واللام، وندَرَ إيقاعُ (من) بعد مضافٍ إلى مالا اعتدادَ بذكره."[١].**

وقد ذكر ابن هشام بيتا خالف في ظاهره هذه القاعدة، وأشار إلى أن هذا البيت قد أشكل على أبي علي فقال: **"جاءت النِّيَابَة فِي الْمُتَّصِل بِثَلَاثَة شُرُوط: كَون المنوب عَنهُ مُنْفَصِلا، وتوافقهما فِي الْإِعْرَاب، وَكَون ذَلِك فِي الضَّرُورَة، كَقَوْلِه:**

...ألا يُجاورَنا إلاَّكِ دَيّارُ[٢]

وَعَلِيهِ خرج أَبُو الْفَتْح قَوْله:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٥٧).

(٢) هذا عجز بيت من البسيط، والبيت بتمامه:

وَمَا نُبَالِي إذَا مَا كنْتِ جَارَتَنَا ... أَن لاَ يُجَاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّارُ

وهو غير منسوب إلى قائل معين في: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٢٣)، والخصائص (١/ ٣٠٧)، ودرة الغواص في أوهام الخواص (ص: ١٣١)، والمفصل في صنعة الإعراب (ص: ١٦٨)، والشاهد فيه كما في الخصائص ٣٠٧/١: وضع الضمير المتصل موضع المنفصل ضرورة في قوله: إلاك، والتقدير إلا إياك.

نَحنُ بغرسِ الودِيِّ أعلمُنَا ... منَّا بركضِ الْجِيَادِ فِي السدَفَ(١)

فَادّعىٰ أَن (نَا) مَرْفُوع مُؤَكد للضمير فِي (أعلم)، وَهُوَ نَائِب عَن (نَحن)؛ ليتخلص بذلك من الْجمع بَين إِضَافَة (أفعل) وَكَونه بِـ(من)، وَهَذَا الْبَيْت أشكَلَ علىٰ أبي عَليّ حَتَّىٰ جعله من تَخْلِيط الإعرَاب."[٢].

وجه الإشكال:

في قوله: (**أعلمنا منا**) حيث أضاف (أعلم) إلىٰ الضمير (نا)، ثم أتىٰ بـ(من) الجارة للمفضل عليه، ولا يجمعون بين الإضافة و(من)، وقد بين ابن الحاجب علة ذلك فقال: **"لأنهم إنما يضيفونه إلىٰ ما هو مفضل عليه، وإنما يذكرون (من) ليبينوا بعدها المفضل عليه؛ فكان الجمع بينهما عبثا لا فائدة فيه."[٣].**

وقال أبو جعفر الرعيني: **"لأن الإضافة تعطي الاتصال، و(من) تعطي الانفصال، والشيء لا يكون منفصلا متصلا في وقت واحد."[٤].**

---

(١) البيت من المنسرح، وهو منسوب إلى قيس بن الخطيم في زيادات ديوانه صـ ٢٣٦، وفي ضرائر الشعر (ص: ٢٨٣)، ولسعد القرقرة في الأمثال لابن سلام ١٤١، والفاخر للمفضل (ص: ٧١)، وتهذيب اللغة ٣٠٠/١٢، والصحاح (٤/ ١٣٧٢)، وجمهرة الأمثال (٢/ ٣٣١)، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال (ص: ٢١٠)، ومجمع الأمثال (١/ ٩٤)، والمستقصى في أمثال العرب (٢/ ٣٧١)، وللأنصاري في المحكم والمحيط الأعظم (٩/ ٤٥٧)، والودي في لسان العرب١٤٧/٩: صغار النخل، والسدف في اللسان ١٤٦/٩: السُّدْفةُ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيم الظُّلْمة. قَالَ: والسُّدْفةُ فِي لُغَةِ قَيْس الضَّوْء.

(٢) مغني اللبيب ٤٢٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٦٥٥/١.

(٤) شرح ألفية ابن معطٍ تحقيق: عبد الله عمر حاج إبراهيم صـ ٣٢٠.

الجواب عن الإشكال:

أولا: جواب ابن جني:

ذكر ابن هشام جوابا نسبه إلى ابن جني، وهو: أن (نا) في (أعلمنا) توكيد للضمير في (أعلم)، وهو نائب عن (نحن)؛ وعلة هذا التوجيه أن يتخلص من الجمع بين الإضافة و(من)، وقد تتبعت ما تيسر لي من كتب ابن جني لتوثيق ذلك فلم أعثر عليه، وتتبعت ما تيسر لي من المراجع فوجدت مؤلفيها نقلوا كلام ابن هشام دون توثيق من كتب ابن جني، ومنهم الدماميني[١]، والعيني[٢]، والسيوطي[٣]، والبغدادي[٤].

ثانيا: جواب الفارسي:

ثم ذكر ابن هشام أن هذا البيت من تخليط الإعراب عند الفارسي، ولعل هذا فيما لم يصل إلينا من كتبه، لكنني قد وجدت الفارسي قد أجاب عن هذا الشاهد بأنه على نية سقوط المضاف إليه، وذلك حيث قال: **"وأيهم جاءك وجاؤوك، ولا تضيفه إلى الاسم المختص المفرد، إلا أن تسأل عن أجزائه وأبعاضه، كما لا تضيف (كلا) إليه إلا أن تريد أن تعم أعضاءه وأبعاضه، فإذا كان كذلك قبح إضافة (أي) إلى المفرد كما قبح إضافة (كل) و(كلا) إليه، فأما قوله:**

فأيِّي وأيُّ ابنِ الحصينِ وعَثعَثٍ غداةَ التقينا كانَ بالحلفِ أغدَرا[٥]

---

(١) ينظر: مخطوطة تعليق الفرائد للدماميني، لوحة رقم ١٨٢، رقم الحفظ: ٤١٥/٤٢ بمكتبة المسجد النبوي.

(٢) ينظر ذلك في: المقاصد النحوية (٤/ ١٥٤٩)، وأشار المحقق في الهامش بعدم وجوده فيما بين أيدينا من كتب ابن جني.

(٣) ينظر: شرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٥).

(٤) ينظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٣٥/٦.

(٥) البيت من الطويل، وهو منسوب إلى خداش بن زهير في ديوانه من صنعة الدكتور يحيى الجبوري صـ١١٤، وهو منسوب إليه في كتاب سيبويه ٣٠٤/٢، والشاهد فيه: إضافة (أي) إلى ضميرين مفردين، والقياس فيها إذا أضيفت إلى معرفة أن تضاف إلى اثنين فصاعدا ، والتقدير: فأينا.

وقول الآخر:

فأيِّي ما وأيُّك كانَ شرًّا.. فقيدَ إلى المقامةِ لا يرَاها[١]

وقول الآخر أنشده أبو زيد:

وقد علمَ الأقوامُ أيِّي وأيُّكم .. بني عامرٍ أوفى وفاءً وأكرَمُ[٢]

فالتقدير في ذلك: أينا، وهذا إنما جاء في الشعر للحمل على المعنى، كما جاء في (كلا)، فأما إعادة (أي) فعلى التأكيد كما أن قولهم: المال بيني وبينك، وأخزى الله الكاذب مني ومنه، إنما هو: بيننا، ومنا، ومما يقرب من ذلك قول الشاعر:

نَحنُ بغرسِ الودِيِّ أعلمُنَا ... منَّا بركضِ الجِيَادِ في السدَفَ

المعنى: نحن بكذا أعلم منا بكذا، فعلامة الضمير في: (أعلمنا) مثل الاسم الأول في: (بيني) وفي: (أيي)، و(مني)، ولا اعتداد به كما لا اعتداد بهذه الأسماء؛ ومما يقوي ما تأولناه في البيت من أن الاسم المضاف إليه فضل: ما حكي من قول العرب: وضعت يدي بين إحدى مقمورتين، فـ(إحدى) كأنه فضل؛ ألا ترى أنك لا تضيف (بين) إلا إلى اثنين فصاعدا."[٣].

---

(١) البيت من الوافر، وهو منسوب إلى العباس بن مرداس، وهي في ديوانه جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري صـ١٦٣، وقد نسب إليه في الكتاب ٤٠٢/٢، وفي شرح السيرافي له ١٦٤/٣، وفي شرح أبيات سيبويه ١٠١/٢، والشاهد فيه: إضافة (أي) إلى مفرد معرفة، وقياسها أن تضاف إلى ضمير جمع معرفة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لشاعر جاهلي يسمى الجميح بن الطماح الأسدي، وقد نسب إليه في ديوانه، جمع وتحقيق أ: أحمد هاشم السامرائي، مجلة سر من رأى، المجلد السادس العدد العشرون ٢٠١٠ صـ٥١،النوادر لأبي زيد صـ١٨٣، و شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٦٨)، وشرح ابن يعيش للمفصل ١٥١/٢، والشاهد فيه كالذي قبله.

(٣) ينظر: المسائل الشيرازيات صـ ٤٥٤-٤٥٥.

ومن خلال النص يتبين أن أبا علي الفارسي قد أول البيت على طرح المضاف إليه، وقد قام بالتنظير بينه وبين الأبيات السابقة؛ وذلك ليثبت أن الإضافة في حكم العدم في ذلك البيت، وهذا الرأي هو المشهور في تأويل هذا البيت، فقد تبع الفارسي في ذلك كثير ممن أتى بعده، ومنهم ابن مالك[١]، وأبو حيان[٢]، والمرادي[٣]، وابن هشام[٤]، وابن عقيل[٥]، والسلسيلي[٦]، وناظر الجيش[٧]، وأبو جعفر الرعيني[٨]،والعيني[٩]، والأشموني[١٠]، وخالد الأزهري[١١]، والسيوطي[١٢]، وعبد القادر البغدادي[١٣].

ثالثا: جواب ابن عصفور:

أن (منا) تأكيد للاسم المضاف (أعلمنا)، وهذا مما يجوز للشاعر في الضرورة، لأنه قد ورد في كتابه: الضرائر، وذلك حيث قال: **" ومنه: تأكيد الاسم المخفوض بالإضافة باسم مخفوض (بمن)، حملاً على المعنى، نحو قول قيس بن الخطيم:**

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٥٨.

(٢) ينظر: منهج السالك ٤٠٩، والتذييل والتكميل ١٠/٢٦٣، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٢٧.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٩٣٦)، شرح التسهيل للمرادي ٦٥٨.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٤٢٢.

(٥) ينظر: المساعد ٢/١٧٤.

(٦) ينظر: شفاء العليل ٢/٦١٣.

(٧) ينظر: تمهيد القواعد (٦/ ٢٦٦٧).

(٨) ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني السفر السابع ١/٣٢٠.

(٩) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٤/ ١٥٥٠).

(١٠) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٣٠٤).

(١١) ينظر: موصل النبيل ٣/٨٣٣.

(١٢) ينظر: شرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٥).

(١٣) ينظر: خزانة الأدب (٩/ ٢١٩).

نحن بغرسِ الوديِّ أعلمناُ ... منا بركضِ الجيادِ في السُّدَفِ

فوكد ضمير المتكلم المخفوض بإضافة (أعلم) إليه بالمجرور بـ (من) حملاً على المعنى، ألا ترى أن قوله:

نحن بغرسِ الوديِّ أعلمناُ ... منا بركضِ الجيادِ في السُّدَفِ

معناه: أعلم منا بركض الجياد، فلذلك حكم له، بدلاً من حكمه، بحكم الضمير المجرور بـ(من)."[١].

وقد نقله عنه عبد القادر البغدادي[٢].

رابعا: جواب ابن منظور:

أن تكون (من) بمعنى (في)، وقد بين ذلك فقال: **"وقَوْلُهُ: (أَعلمُنا مِنَّا) جَمَعَ بَيْنَ إضافةِ (أَفْعَلَ) وَبَيْنَ (مِن)، وَهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ كَمَا لَا تَجْتَمِعُ الأَلف وَاللَّامُ وَ(مِنْ) فِي قَوْلِكَ: زيدٌ الأَفضلُ مِنْ عَمْرٍو، وَإِنَّمَا يَجِيءُ هَذَا فِي الشِّعْرِ عَلَى أَن تجعل (مَنْ) بِمَعْنَى (فِي)، كَقَوْلِ الأَعشى:**

ولَسْتُ بالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى[٣]

أَي: وَلَسْتُ بالأَكثر فِيهِمْ، وَكَذَا: (أَعلمنا مِنّا)، أَي: فِينَا."[٤].

---

(١) الضرائر ٢٨٣-٢٨٤.

(٢) ينظر: شرح أبيات المغني ٦/٣٣٥.

(٣) صدر بيت من السريع، وعجزه:

وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

وهوللأعشى في ديوانه صـ١٤٣، واستشهد به ابن منظور على أن (من) بمعنى (في)، وذلك لأن (من) لا تجتمع مع اسم التفضيل المقترن بأل، وفيه تأويلات أخرى ليس هذا موضعها.

(٤) لسان العرب (٩/ ١٤٧).

خامسا: جواب أبي عبيد البكري والميداني:

أنها لغة يمانية، وهذا جواب أبي عبيد البكري حيث قال: " **قوله: أعلمنا: لغة معروفة أي أعلم منا، وهي لغة يمانية.**"[١].

وقد نص الميداني على أنها لغة أهل هجر، حيث قال: " **وقوله "أعلمنا" أراد أعلم منا وهي لغة أهل هَجَر، يقولون: نحن أعلمنا بكذا منا.**"[٢].

الترجيح:

بعد عرض آراء النحويين تبين أنه لا يجمع بين أفعل التفضيل و(من) في غالب لغة العرب، وما ورد من ذلك فإنه نادر، أو لغة قليلة لا يقاس عليها، وتبين أن أشهر الآراء في البيت هو رأي أبي علي الذي أوله على إسقاط المضاف إليه وعدم الاعتداد به، وقد تبعه في ذلك أكثر النحاة كما ذكرت، والله-تعالى-أعلى وأعلم.

---

(١) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال (ص: ٢١١).

(٢) مجمع الأمثال (١/ ٩٤).

الفصل الثاني: المشكل من الأفعال

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الفعل المضارع: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: رافع المضارع

المطلب الثاني: اتصال الفعل المضارع بنون التوكيد الخفيفة

المبحث الثاني: الفعل الماضي: وفيه مطلب واحد:

حذف حرف الجر مع الفعل (دخل)

المبحث الثالث: الأفعال الناسخة: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة

المطلب الثاني: دخول (إلا) على الفعل الناسخ

المبحث الرابع: أفعال المقاربة: وفيه مطلب واحد:

وقوع المصدر المؤول خبرا عن اسم الذات

المبحث الأول: الفعل المضارع: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: رافع المضارع

هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين(١)، وسوف أوجز القول فيها لكثرة كلام العلماء والدارسين فيها، فأقول:

اختلفت أقوال النحاة في رافع المضارع، فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم عند الكوفيين(٢)، وابن الحاجب(٣)، وابن مالك(٤)، وابن هشام(٥)، وبحروف المضارعة عند الكسائي(٦)، ولمشابهته للاسم عند ثعلب(٧)، ولحلوله محل الاسم عند سيبويه(٨)، والبصريين(٩)، واستشكل ابن هشام قول البصريين فقال: **"القائلون بأن رافع المضارع حلوله محل الاسم يشكل عليهم أمور، منها: أنهم عدوا وجه مضارعته للاسم التي بها استحق الإعراب: قالوا: إنه مثله في الحركات والسكنات، وفي الإبهام والتخصص، وأنه يقع موقعه فتقول: مررت برجل يكتب، وإن شئت قلت: كاتب، وممن ذكر ذلك**

---

(١) ينظر: الإنصاف (٢/ ٤٤٨).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٤٨)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٤٧٣).

(٣) ينظر: الكافية في علم النحو (ص: ٤٤).

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢٢٨)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥١٩)، ألفية ابن مالك (ص: ٥٧).

(٥) ينظر: أوضح المسالك (٤/ ١٤١).

(٦) ينظر: علل النحو (ص: ١٨٨)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٢٢٨).

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٩١)، شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٥٧).

(٨) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ١٠).

(٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٩)، ٣/١٩١، التعليقة على كتاب سيبويه (٢/ ١٢٩)، علل النحو (ص: ١٨٧)، اللمع في العربية لابن جني (ص: ١٢٤).

عبد القاهر[١]؛ فيلزم أن يكون الحلول محل الاسم مقتضيا لشيئين: مطلق الإعراب، وهذا الإعراب الخاص وهو الرفع، ولم يثبت في غيره، وأيضا: كيف يكون مقتضى الرفع مقتضى النصب؟

ومنها: كاد زيد يقوم؛ فإنه لا يجوز هنا: قائما، فيلزم مرفوع بلا رافع، وأجيب عن هذا بأن (كاد) مثل (كان)، فمقتضى القياس الجواز، ولكن عدلوا عن ذلك؛ لأن (كاد) للتقريب من الحال، والصيغة ليست موضوعة له، فأتوا بالمضارع الذي هو موضوع له ليتناسبا.

ويدل على وضعه للحال: وضع (قام) للمضي، و(قم) للمستقبل، وأنه لا يدل على خصوصية المستقبل إلا بمخلص، ويدل على الحال دلالة راجحة إذا تجرد من القرائن."[٢].

وجه الإشكال:

قول البصريين بأن رافع المضاع لوقوعه موقع الاسم، وهذا معترض بأمور:

أن قولهم: (رفع لوقوعه موقع الاسم) يقتضي مطلق الإعراب: (الرفع والنصب والجر)، لا الرفع فقط؛ ولذلك اعترض ابن هشام عليه بقوله: **"كيف يكون مقتضى الرفع مقتضى النصب؟"**.

أنه وقع موقعا يقع فيه الاسم بالجملة، وذلك بعد (إن) الشرطية، لكنه لم يرفع، بل جزم[٣].

---

(١) ينظر: المقتضب ١/١١٧-١٢٣، قال عبد القاهر ١/١٢٠: "أنك تقول: مررت برجل يكتب؛ فيقع موقع (كاتب) ويكون بمعناه.". وملخص ما ذكره ثلاثة أوجه للمشابهة بينهما: ١- أنهما متشابهان في الشيوع والعموم ثم يدخل على كل منهما ما يزيل شيوعه، وهو حرف الاستقبال إذا دخل على المضارع يخصصه للاستقبال: سيفعل، سوف يفعل، والاسم يتعرف بأل، ويدخل عليه الموصول، جاءني الرجل الذي تعلم.

٢- أن لام الابتداء تدخل على كل منهما. ٣- أن الفعل المضارع يقع وصفا للاسم كما أن اسم الفاعل كذلك، تقول: مررت برجل يكتب، كما تقول: مررت برجل كاتب.

(٢) مختصر التذكرة ٣٠٨.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٤٧٣).

أنه يقع في مواقع ليس للاسم في الأصل، وذلك بعد الأدوات المختصة بالأفعال، مثل: التحضيض، وبعد (لو)[١].

أنه يقع في مواقع كانت للاسم في الأصل وتركت في الاستعمال، وذلك في الرفع بعد (كاد): كاد زيد يقوم، وكان الأصل أن يقال: (كاد زيد قائما) حملا على (كان) لكن هذا الأصل تركوا استعماله، وجاء الفعل خبرا لـ(كاد)؛ لأن (كاد) تدل على قرب وقوع حدث، والمناسب له (الفعل)[٢]، فيلزم على المواضع التي لا يقع فيها الاسم بالأصالة، أو بالاستعمال أن يوجد مرفوع بلا رافع.

الجواب عن الإشكال:

ذكر ابن هشام أن المضارع رفع لتجرده من الناصب والجازم، وذلك حيث قال: " **رافعُ المضارع تجرُّده من الناصب والجازم وفَاقاً للفَرَّاء، لا حُلُوُله محلَّ الاسم خلافاً للبصريين؛ لانتقاضه بنحو: (هَلاّ تَفْعَلُ).** "[٣].

تبين من خلال النص موافقته للفراء وابن مالك والكوفيين في أن المضارع رفع لتجرده من الناصب والجازم؛ واختار ذلك لسلامته من الاعتراض.

الترجيح:

تبين مما سبق اختلاف النحاة في رافع الفعل المضارع، وتبين أن سيبويه والبصريين يرون أنه رفع لوقوعه موقع الاسم، والكسائي يرى الرفع بحروف المضارعة، وثعلب يراه بمشابهة الاسم، ويرى الكوفيون أنه رفع لتجرده من الناصب والجازم، وتبع الكوفيين ابن مالك فرجحه لسلامته

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥١٩).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٦).

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٤/ ١٤١).

من النقض، وقد بين ذلك فقال: " **وبه أقول، لسلامته من النقض، بخلاف الأول فإنه ينتقض بنحو، "هلا تفعل" و"جعلت أفعل" و"مالك لا تفعل" و"رأيت الذي يفعل"؛ فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها."[١].**

وقد تبعه ابن هشام في ذلك، فاختار هذا الرأي ورجحه في هذا الموضع[٢].

لكنه رجح رأي البصريين في المغني في الْبَاب السَّادِس: **(فِي التحذير من أُمُور اشتهرت بَين المعربين وَالصَّوَاب خلَافهَا)**، فقال: " **وَالتَّاسِع: قَوْلهم فِي الْمُضَارع فِي مثل: يقوم زيد: فعل مضارع مَرْفُوع لخلوه من ناصب وجازم، وَالصَّوَاب أَن يُقَال مَرْفُوع لحلوله مَحل الِاسْم، وَهُوَ قَول الْبَصرِيين؛ وَكَأن حاملهم على مَا فعلوا إِرَادَة التَّقْرِيب، وَإِلَّا فَمَا بالهم يبحثون على تَصْحِيح قَول الْبَصرِيين فِي ذَلِك، ثمَّ إِذا أعربوا أَو عربوا قَالُوا خلاف ذَلِك."[٣].**

وكل مايمكن أن يقال: إن العربي يرفع المضارع إذا لم يسبقه ناصب ولا جازم، فإن سبقه ناصب نصبه، وإن سبقه جازم جزمه، وأكتفي بهذا الإيجاز، والله-تعالى-أعلى وأعلم.

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥١٩).

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٤/ ١٤١).

(٣) المغني ٦١٨.

المطلب الثاني: اتصال الفعل المضارع بنون التوكيد الخفيفة

وأقصد هنا: اتصالها بالفعل المضارع في **قراءةِ ابـنِ ذكـوانَ**[١] ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [٢]، وذلك بأن ما كان على مثال: (يفعلان) من الأمثلة الخمسة، فقد منع جماعة البصريين اتصال النون الخفيفة بالفعل المضارع وفعل الأمر المتصلين بألف الاثنين، أو نون النسوة، وهذه مسألة خلافية، وقد قال فيها أبو البركات: **" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، نحو: "افْعَلَانْ وافْعَلْنَانْ" بالنون الخفيفة، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري، وذهب البصريون إلى انه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين."[٣].**

وقد ذكر ابن هشام هذه المسألة، وعدها من المشكل، وذلك حيث قال: "**قراءةُ ابـنِ ذكـوانَ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ مشكـلةٌ؛ فـإنَّ الظاهرَ أنَّ (لا) ناهيةٌ، فمستحيلٌ كونُ (النونِ) نونَ الرفعِ، فبقيَ أنْ تكونَ نونَ التأكيدِ، وذلك مشكلٌ على كلِّ قولٍ: أمَّا على قولِ الجمهورِ[٤] فلأنَّ التأكيدَ بالخفيفةِ لا يكونُ بعَد الألفِ، وأمَّا على قولِ يونُسَ فلأنَّه يجيزُهُ ويجمعُهُما ساكنينِ؛ لأنَّه يستدِلُّ بـ(حلْقَتَا**

---

(١) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٥/ ٣٣١٨)، التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (ص: ١٢٣)، وجامع البيان في القراءات السبع له –أيضا– ٣/١١٨٨، و الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة لابن يزداد الأَهْوَازي (المتوفى: ٤٤٦هـ) (ص: ٢٠٤)، العنوان في القراءات السبع للمقرئ الأنصاري السرقسطي (المتوفى: ٤٥٥هـ) (ص: ١٠٥).

(٢) يونس: ٨٩.

(٣) الإنصاف (٢/ ٥٣٦).

(٤) حكى قول الجمهور الفارسي في الإيضاح صـ٢٥٤.

البطانِ)[١]، وبقراءةِ نافعٍ: ﴿وَمَحْيَايْ﴾[٢]وشبهِ ذلكَ، وهذه متحركةٌ [٣]، وكأنَّ سكونَ النونِ الخفيفةِ عندَ النحاةِ مجمعٌ عليهِ، ولكنَّ منهُمْ منْ لا يرىٰ جمعَ ساكنينِ فمنعَ، ومنهُمْ منْ يراهُ فأجازَ، نحوُ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾، الموجبُ لحذفِ نونِ الرفعِ فيهِ شيئانِ: الجازمُ، واجتماعُ النوناتِ، هذا علىٰ قولِنَا: إنَّ الفعلَ معربٌ، وأمَّا علىٰ قولِ الجزوليِّ[٤] وأبي عليٍّ[٥]: إنهُ مبنيٌّ، فالموجبُ أيضاً شيئانِ: البناءُ واجتماعُ النوناتِ، و(هلْ تفعلانِ) الموجبُ عندَهما أيضًا الشيئانِ، وعندَ القائلينَ بالإعرابِ شيءٌ واحدٌ وهوَ اجتماعُ النوناتِ."[٦].

وجه الإشكال:

الوجه الظاهر من النظرة الأولىٰ لقراءة ابن ذكوان (تتبعان) بكسر النون وتخفيفها هو أن (لا) ناهية والنون نون التوكيد، وعلىٰ هذا الوجه إشكال، وهو: أن جمهور البصريين[٧] منعوا وقوع النون الخفيفة (التي للتأكيد) بعد ألف الاثنين؛ وذلك لأن ألف الاثنين ساكنة، وكذلك نون التوكيد الخفيفة، فيلتقي ساكنان، وهو عندهم ممنوع.

---

(١) الشاهد فيه: إثبات الألف الساكنة مع لام التعريف الساكنة أيضا فيستدلون به على التقاء الساكنين، وهذا مثل من أمثال العرب، وفي الصحاح ٥/٢٠٧٩: " ويقال: (التقتْ حَلَقَتا البِطانِ) للأمر إذا اشتدّ."، وفي جمهرة الأمثال للعسكري١/١٨٨: " ضُرب مثلا لِلْأَمْرِ يبلغ الْغَايَة فِي الشدَّة والصعوبة..".

(٢) الأنعام ١٦٢، السبعة في القراءات لابن مجاهد١/٢٧٥.والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران ١/٢٠٦.

(٣) نبه إلي ذلك الواحدي في تفسيره البسيط ١١/٣٠٠.

(٤) لعل ابن هشام يستشهد ببناء الفعل هنا عند الجزولي بقوله في المقدمة الجزولية ٢٨٢-٢٨٣: " وعلى نون التوكيد الخفيفة منفتحا ما قبلها بإبدالها ألفا، ومنضما أو منكسرا بحذفها، ورد علامة الرفع والوقف عليها، وعلى الثقيلة بالإسكان وبإلحاق الهاء. وكل حركة بناء فلك إلحاقها الهاء، ما لم تكن في آخر الفعل الماضي.

(٥) قال الفارسي في التعليقة٤/٣٣: " قال أبو علي: إنما لم يثبت نون الرفع معها، لأن الرفع إعراب، والخفيفة إذا دخلت بني الفعل لدخولها وزال عنه الإعراب.".

(٦) مختصر تذكرة ابن هشام ٥٧٥-٥٧٦. وتنظر المسألة في شرح الهداية للمهدوي ٢/٣٤٣، والكشف عن وجوه القراءات ١/٥٢٢، وجامع البيان للداني ٣/١١٨٨.والتفسير البسيط للواحدي ١١/٢٩٩-٣٠٠-٣٠١، وفتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين السخاوي٣/٩٨٠.

(٧) ينظر: الإيضاح للفارسي ٢٥٤.

والقراءة مشكلة -أيضا- على قول يونس؛ فإنه وإن كان أجاز وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين، لكن النون عنده ساكنة، وهي في الآية هنا متحركة، قال الواحدي في تحقيق هذا الأمر: **" وغَلِطَ بعضُهم فزعمَ أنَّ هذَا علىٰ مذهبِ يونسَ، فإنَّه يجيزُ إدخالَ النونِ الخفيفةِ في فعلِ الاثنينِ وفعلِ جماعةِ النساءِ، وهذا غلطٌ؛ لأنَّ تلكَ النونَ الخفيفةَ ساكنةٌ غيرُ متحركةٍ، وأجازَ يونسُ في ذلكَ الجمعَ بينَ ساكنينِ، وابنُ عامرٍ يقرأُ بالتخفيفِ والتحريكِ، وجميعُ أهلِ النحوِ خالفُوا يونسَ في ذلكَ الوجهِ ."**[١].

والحق أن يونس لم يخالف وحده، بل ذلك رأيه ورأي الكوفيين، وهذه مسألة من مسائل الخلاف، قال أبو البركات الأنباري: **"ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، نحو "افْعَلَانْ وافْعَلْنَانْ" بالنون الخفيفة، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري، وذهب البصريون إلى انه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين."**[٢].

وأجيب عن ذلك بأمور:

أولها: أن تكون (لا) ناهية، وتكون النون مخففة أريد بها التشديد، وحذفت النون كما حذفت الباء من (رُبَّ)، وهذا الرأي عند أبي علي في الحجة، حيث قال: **" فأمّا منْ قرأ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ بتخفيفِ النونِ، فإنَّه يمكنُ أنْ يكونَ خفَّفَ الثقيلةَ للتضعيفِ، كما حذفُوا: رُبَّ، وإنَّ ونحوَهما منَ المضاعفِ، إلا أنَّه حذفَ الأوَّلَ منَ المِثلَينِ، كما أبدلُوا الأوَّلَ منَ المِثْلَينِ في نحوِ: (قيراطٍ ودينارٍ)، ولزِمَ ذلكَ في هذا الموضعِ، لأنَّ الحذْفَ لوْ لحقَ الثانيةَ للزِمَ التقاءَ ساكنينِ على غيرِ ما يُسْتَعْمَلُ في الأمرِ العامِّ الشائعِ. ألَا ترَىٰ أنَّ اجتماعَ الساكنينِ على هذا الحدِّ غيرُ مأخوذٍ بهِ عندَ العامَّةِ.. "**[٣].

---

(١) التفسير البسيط للواحدي ١١/٣٠٠.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٣٦.

(٣) الحجة للفارسي ٤/٢٩٣-٢٩٤.

وقد عارض مكي هذا الوجه فقال: " **وهوَ وجهٌ ضعيفٌ قليلٌ**." [١].

وقيل: هي نون التوكيد الخفيفة حركت لالتقاء الساكنين، وهو قول الزمخشري حيث قال:" **وقرئ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ بالنون الخفيفة، وكسرها لالتقاء الساكنين تشبيهاً بنون التثنية**.."[٢].

وقال محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري: " **﴿وَلَاتَتَّبِعَآنِّ﴾ بتشديدِ النَّونِ وتخفيفِها. وهُمَا نونَا التَّأكيد، وإنما انْكَسَرتْ فيِها؛ لأنَّها شابَهَتْ نونَ (يفعلانِ) في الخبر لوقوعِها بعدَ الألفِ واجتماع الساكنين**." [٣].

وعارض ذلك الأنباري بقوله: "**وبطل أن تكسر النون؛ لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد**."[٤].

وسبب إنكار العلماء هذا، وتضعيف سابقه عدم ورود نحو ذلك في الاستعمال اللغوي، قال ابن الحاجب: " **وقولُ منْ قالَ: إنَّها نهييَّةٌ وإنَّ النونَ نونُ التأكيدِ الخفيفةِ كسرتْ، أوْ الثقيلةِ حذفتِ الأولى منها، ضعيفٌ، لا ينبغي أنْ تُؤَوَّلَ قراءةٌ صحيحةٌ عليهِ، لأنَّهُ لمْ يثبُتْ في اللغةِ مثلُهُ. واللهُ أعلمُ بالصوابِ**."[٥].

ثانيها: أن تكون (لا) نافية والجملة خبرية في معنى الإنشاء، كقوله تعالى: ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[٦]، وهذا عند الفارسي-أيضا- حيث قال: " **وإن شئت كان على لفظ الخبر، والمعنى:**

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي أبي طالب ٥٢٢/١.

(٢) الكشاف ٣٦٦/٢.

(٣) إيجاز البيان عن معاني القرآن ٤٠٣/١ ، تحقيق الدكتور حنيف بن حسن القاسمي ١/ ٤٠٣، وباهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن ٦٤٦/١.

(٤) الإنصاف ٥٣٧/٢.

(٥) أمالي ابن الحاجب ١٩٩/١-٢٠٠.

(٦) البقرة ٨٣.

الأمر، كقوله:﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾(١)، و﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا ﴾(٢)، أي: لا ينبغي ذلك."(٣).

ثالثها: أن تكون (لا) نافية أيضا والواو واو الحال، وجملة الفعل المضارع (تتبعان) في محل نصب حال، ذكره الفارسي، وذكره ابن بابشاذ (٤)، والسخاوي(٥).

قال الفارسي: " **وإن شئت جعلته حالا من: استقيما، وتقديره: استقيما غير متبعين..**"(٦).

وعلى هذا الوجه اعتراض وهو: أن الفعل المضارع المنفي بلا أو المثبت لا تباشره واو الحال، فيقدر للفعل هنا مبتدأ يكون هو خبره، وتكون الجملة من المبتدأ وخبره في موضع نصب حال، قال ابن مالك: "**وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفي بلا فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر..**"، وكان مما ذكر الآية(٧)،وقال السمين بأنها: "**في موضع الحال أي: فاستقيما غيرَ مُتَّبِعَيْنِ، إلا أنَّ هذا معترَض بما قَدَّمْتُه غيرَ مرة مِنْ أنَّ المضارع المنفي ب «لا» كالمثبت في كونِه لا تباشره واوُ الحال، إلا أنْ يُقَدَّر قبلَه مبتدأ فتكونَ الجملةُ اسميةً أي: وأنتما لا تَتَّبعان.**"(٨).

---

(١) البقرة/ ٢٢٨.

(٢) البقرة/ ٢٣٣.

(٣) الحجة لأبي علي ٤/٢٩٤.

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ١/٢٠٩-٢١٠.

(٥) ينظر: فتح الوصيد في شرح القصيد٣/٩٨٠.

(٦) السابق: ٤/٢٩٤.والإنصاف ٢/٥٤٨.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٦٧-٣٦٨.

(٨) الدر المصون ٦/٢٦٢.

رابعها: أن تكون (لا) نافية والواو للاستئناف، والجملة خبرية محضة بأن يقدر مبتدأ، وتقديره: وأنتما لا تتبعان، والفعل المضارع في محل رفع خبر المبتدأ، ذكره السمين حيث قال: **" أنه خبرٌ محضٌ مستأنف لا تَعَلُّقَ له بما قبله، والمعنى: أنهما أُخْبِرا بأنهما لا يتَّبعانِ سبيل الذين لا يعلمون.."**[١].

الترجيح:

وأرى أن تكون (لا) نافية والفعل خبر لمحذوف تقديره: وأنتما لا تتبعان، والجملة في محل حال، أو هي خبرية-أيضا-بمعنى الإنشاء؛ لأنه ينبغي حمل القراءة على وجه قوي، وألا تحمل علي وجه ضعيف ما دام هناك وجه قوي، قال المهدوي: **" فلا وجه لقول من غلط ابن ذكوان في قراءته هذه، لو لم يكن لها مخرج إلا وجه واحد من هذه الوجوه لكان كافيا، ولم يحل لأحد أن يقدم على الطعن في حرف ثبتت به الرواية مع صحة مخرجه."** [٢]،هذا، والله -تعالى- أعلم.

---

(١) الدر المصون ٦/٢٦٢.

(٢) شرح الهداية للمهدوي ٢/٣٤٣.

المبحث الثاني: الفعل الماضي: وفيه مطلب واحد:

حذف حرف الجر مع الفعل (دخل)

الفعل (دخل) يأتي في الدخول الحقيقي فيجوز ذكر حرف الجر معه، نحو: دخلت البيت، ويأتي في الدخول المعنوي، نحو: دخلت في الأمر أو المسألة، فيمتنع حذف الجر، وذلك لأن حذف حرف الجر مع الفعل اللازم في الأمور الحسية تجوز، وحذفه في الأمور المعنوية تجوز آخر، فكرهوا وقوع تجوزين[١]، وقد ورد حديث جاء فيه حذف حرف الجر في الأمور المعنوية؛ فجعله ابن هشام مشكلا، وذلك حيث قال: **"وقعَ في بعضِ المتونِ: ((فَلَمَّا دَخَلَ الصَّلَاةَ))[٢]، وهذا مشكلٌ؛ لأنَّه بمنزلةِ: (دخلَ في الأمرِ)، وذلك لا يجوزُ إلا بحرفِ الظرفِ، فأمَّا قولُ (علي بن سليمان)[٣]: إنَّه يجوزُ: (دخلتُ الأمرَ)، بحذفِ ذلك في كلِّ موضعٍ يتعينُ فيه الحرفُ؛ فإنَّ ذلكَ قولٌ أباه المحققون، فلا يصحُّ الحملُ عليه."**[٤].

---

(١) مغني اللبيب ٣١١.

(٢) جزء من حديث روي في مستخرج أبي عوانة ٤٤٣/١، في باب (بَيَانُ إِبَاحَةِ تَرْكِ الِائْتِمَامِ بِالْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ قَاعِدًا إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ قَاعِدًا)، حديث رقم (١٦٤١)، في بيان قصة مرض النبي–صلى الله عليه وسلم– وينظر: مسند أحمد ط الرسالة حديث رقم: ٢٢٨٦٣ (٣٧/ ٥٠٧)، وفي ٤٣/٦٠ حديث رقم: ٢٥٨٧٦، وصحيح البخاري حديث رقم: ٧١٣، (١/ ١٤٤) ، وصحيح مسلم حديث رقم: ٤١٨، (١/ ٣١٣)، وفي السنن الكبرى للنسائي حديث رقم: ٩٠٩، (١/ ٤٣٨)، ، وسنن النسائي الصغرى حديث رقم: ٨٣٣،(٢/ ٩٩)، و شرح مشكل الآثار رقم: ٤٢٠٦ (١٠/ ٣٩٨)، و الزيادات على كتاب المزني (ص: ٢٥٢)،وصحيح ابن حبان رقم: ٦٨٧٣، (١٥/ ٢٩٣)، وورد مثل ذلك كثيرا.

(٣) هو الأخفش الأصغر، ورأيه في: تسهيل الفوائد (ص: ٨٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٥٠)، التذييل والتكميل (٧/ ١٩– ٢٢) ونسبه أبو حيان–أيضا–إلى ابن الطراوة، وفي تمهيد القواعد ١٧٣١/٤، وفي شرح التصريح على التوضيح (١/ ٤٦٩).

(٤) مختصر تذكرة ابن هشام ١٧٢/١٧١.

وجه الإشكال:

في قوله: (دخل الصلاةَ) إشكال: وهو إسناد الفعل (دخل) إلى اسم من أسماء المعنى بغير وساطة حرف الجر، قال في ذلك ابن هشام: **" أَنهم لَا يجمعُونَ بَين مجازين، وَلِهَذَا لم يجيزوا (دخلت الْأَمر)؛ لِئَلَّا يجمعوا بَين حذف (فِي) وَتَعْلِيق الدُّخُول باسم الْمَعْنى، بِخِلَاف: (دخلت فِي الْأَمر)، (وَدخلت الدَّار)."**[١].

وقد ذكر ابن عصفور ذلك، وجعله دليلا على أن الفعل (دخل) فعل لازم، وذلك حيث قال: **"أنهم يقولون: (دخلت في الأمر)؛ ولا يوصل إلى الأمر وأشباهه من المعاني إلا بـ(في)؛ فلو كانت (دخلت) متعدية بنفسها، لما عدوها إلى الأمر بـ(في)، فدل ذلك على أنها غير متعدية بنفسها، فإن قيل: فلأي شيء لم يقولوا: (دخلت الأمر)، كما قالوا: (دخلت الدار)؟**

فالجواب: إن قولك: دخلت في الأمر مجاز من جهة المعنى؛ لأن الدخول حقيقة إنما يتصور في الأجسام، وحذف حرف الجر مجاز؛ فكرهوا التجوز بعد التجوز."[٢]، وذكر ذلك-أيضا-السيرافي[٣]،

---

(١) مغني اللبيب ٣١١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٩.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٧٢).

والشريف الكوفي[١]، وابن الدهان[٢]، وابن خروف[٣]، والعكبري[٤]، والرضي[٥]، وابن فلاح[٦]، وأبو حيان[٧]،وناظر الجيش[٨]، وكذلك ذكره السيوطي[٩].

وقد عارض ابن هشام قياس حذف الجر في قولهم: (دخلت الأمر)، و في كل موضع يتعين فيه الحرف على مذهب الأخفش الأصغر، وقد ذكر رأيه ابن عصفور ورده حيث قال: " **وزعم (عليُّ بن سليمان الأخفش) أنّه: يجوز حذف حرف إذا تعيّن موضع الحذف والمحذوف، قياساً على ما جاء من ذلك، نحو: بريتُ القلمَ السكينَ، يريد: بالسكين؛ لأنّه قد تعيّن المحذوف وهو (الباء)، وموضع الحذف وهو (السكّين)، فإن اختلَّ الشرطان أو أحدُهما منع، نحو: رغِبتُ الأمرَ، لا يجوز لأنّه لا يعلم هل أردت: رغِبتُ في الأمرِ أو عن الأمرِ، وكذلك لا يجوز: اخترتُ إخوتَكَ الزيدين، لأنّه لا يُعلم هل أردتَ: اخترتُ إخوتَكَ من الزيدين أو الزيدين من إخوتِكَ، فلم يتعيّن موضع الحذف. والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك وإن وُجِدَ الشرطان فيه لقِلّة ما جاءَ من ذلك؛ إذ لا يُحفظ مِنه إلاّ الأفعال التي ذكرناها.**"[١٠].

---

(١) ينظر: البيان في شرح اللمع ٢١٠.

(٢) ينظر: في الغرة في شرح اللمع لابن الدهان٥٦٩هـ ١/٣١٢-٣١٣ (من أول باب إن وأخواتها إلى نهاية باب العطف) تحقيق د. فريد بن عبد العزيز الزامل دار التدمرية.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٧٧.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٧٤).

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٤٩٢).

(٦) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح٢ /٦٠٩. تحقيق نصار بن محمد بجامعة أم القرى.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٨/ ٩٦).

(٨) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٨٩٥.

(٩) ينظر: الأشباه والنظائر ١/٣٦، وهمع الهوامع ٢/١٧٠.

(١٠) شرح الجمل ابن عصفور ١/٢٨٥.

وقد اشترط الأخفش -كما يتضح- تعين المحذوف، وموضع الحذف، ورد ذلك ابن عصفور لقلة وروده.

وقد ذكر رأيه -أيضا- ابن مالك[١]، والرضي[٢]، وأبو حيان نقله عن الأخفش وابن الطراوة[٣]، وذكره -أيضا- خالد الأزهري[٤].

منشأ الإشكال:

وقد نشأ هذا الإشكال لاختلافهم في الفعل (دخل)، أيتعدىٰ إلىٰ المفعول بنفسه أم يصل إليه بحرف الجر:

فمذهب سيبويه والجمهور أنه فعل لازم، وما ورد نحو: دخلت الدار أو البيت، فإنه منصوب علىٰ الاتساع بإسقاط حرف الجر، والأصل فيه دخلت في الدار أو في البيت، وهو يحفظ لا يقاس عليه.

قال سيبويه: "**وقد قال بعضهم ذهب الشامَ، يشبّهه بالمبهَم، إذ كان مكاناً يَقع عليه المكانُ والمذهبُ. وهذا شاذّ؛ لأنّه ليس في ذهبَ دليلٌ علىٰ الشام، وفيه دليلٌ علىٰ المذهبِ والمكانِ. ومثلُ ذهبت الشامَ: دخلتُ البيت.**"[٥].

ونسب أبو حيان إلىٰ سيبويه أن النصب هنا علىٰ الظرفية[٦].

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٨٣).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ١٣٨).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٧/ ١٩-٢٣).

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (١/ ٤٦٩).

(٥) الكتاب لسيبويه (١/ ٣٥).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥١/٧.

ونسب أبو البركات الأنباري للجرمي أن (دخل) يتعدىٰ عنده بنفسه دون حرف الجر[١].

ومذهب المبرد-كالجرمي- أن ما بعد الفعل هنا منصوب علىٰ أنه مفعول به؛ وذلك لاطراد حذف الجر فيه، وأن هذا الفعل يتعدىٰ إلىٰ المفعول تارة بنفسه وتارة أخرىٰ بحرف الجر، وذلك حيث قال: **"فَأَما (دخلت الْبَيْت) فَإِن (الْبَيْت) مفعول، تَقول: الْبَيْت دَخلته، فَإِن قلت: فقد أَقُول: دخلت فِيهِ قيل: هَذَا كَقَوْلِك: عبد الله نصحت لَهُ ونصحته، وخشنت صَدره وخشنت بصدره، فتعديه إِن شِئْت بِحرف، وَإِن شِئْت أوصلت الْفِعْل، كَمَا تَقول: نبأت زيدا يَقُول ذَاك ونبأت عَن زيد فَيكون نبأت زيدا...فَهُوَ فِي التَّعَدِّي كَقَوْلِك: عمرت الدَّار وهدمت الدَّار وأصلحت الدَّار."[٢].**

وبناء عليه عدوه إلىٰ كل الأماكن المختصة، كما تقول: دخلت البيت، والدار، والمسجد، والحديقة.

وعند ابن مالك قد قاسه فيما اطرد حذفه، حيث قال: **"فإن ورد حذفه وكثر قُبل وقِيس عليه، وإن لم يكثر قُبل ولم يُقس عليه، فمن الذي كثر قولهم: دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك، فيقاس علىٰ هذا دخلتَ البلد والبيت وغير ذلك من الأمكنة."[٣].**

وعند ابن عقيل أنها منصوبة علىٰ التشبيه بالمفعول به لأن الظرف هو ما تضمن معنىٰ في باطراد، وهذه كذلك[٤].

---

(١) ينظر: أسرار العربية ١٤٤.

(٢) المقتضب ٤/٣٣٧-٣٣٩.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٤٩).

(٤) شرح الألفية لابن عقيل ٢/١٩٢.

واستدل ابن السراج على صحة مذهب سيبويه بأن الدخول انتقال من مكان إلى آخر؛ والانتقال لا يكون إلا بحرف، واستدل -كذلك- بعدم تعدي النظير، مثل: غرت، وعدم تعدي النقيض، مثل: خرج، والشيء يحمل على نظيره وعلى نقيضه[١].

وزاد على ذلك السيرافي أن الأمور المعنوية مثل: (الأمر) ونحوه يسند إليها الفعل(دخل) بوساطة حرف الجر، فتقول: دخل في الأمر، ودخلت في كلام زيد؛ وهذا دليل على أنهم توسعوا في هذا الفعل مع الأماكن فقط[٢].

وزاد الفارسي على ذلك أن مصدره (فعول)، تقول: دخل دخولا، وأكثره لازم لا يتعدى والشيء يحمل على الأكثر[٣]، إلى غير ذلك مما ذكروه في المسألة.

الجواب عن الإشكال:

لم يذكر ابن هشام جوابا عن هذا الإشكال، لكنه اكتفى بالاعتراض، على رأي الأخفش الذي يقيس ذلك في كل موضع تعين فيه موضع الحذف، وتعين فيه المحذوف.

وبحثت فيما تيسر لي من كتب شروح الحديث، فلم أجد جوابا، لكنه مما هو مؤكد أن هذه الرواية في هذا الحديث محمولة على الرواية الأخرى التي وردت بإثبات حرف الجر فيها: **"فلما دخل في الصلاة"**[٤]، وهي أكثر شهرة من هذه، ورواها كثير منهم.

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ١/١٧٠-١٧١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سبويه ١/٢٧٢.

(٣) ينظر: التعليقة ١/٦١.

(٤) وردت هذه الرواية بإثبات حرف الجر عند كثير منهم، ينظر في ذلك: مسند أحمد ط الرسالة حديث رقم: ٢٢٨٦٣ (٣٧/ ٥٠٧)، وفي ٤٣/٦٠ حديث رقم: ٢٥٨٧٦، وصحيح البخاري حديث رقم: ٧١٣، (١/ ١٤٤) ، وصحيح مسلم حديث رقم: ٤١٨، (١/ ٣١٣)، وفي السنن الكبرى للنسائي حديث رقم: ٩٠٩، (١/ ٤٣٨)، ، وسنن النسائي الصغرى حديث رقم: ٨٣٣،(٢/ ٩٩)، و شرح مشكل الآثار رقم:

وقد قال ابن حجر في فتح الباري: **"وَهُوَ مُحْتَمَلٌ أَيْضًا بِأَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ دَخَلَ فِي مَكَانِ الصَّلَاةِ."**(١).

والتأويل على هذا: أن يكون على حذف مضاف، والتقدير: دخل في مكان الصلاة، هذا على تأويل أن أبا بكر لم يكن قدر شرع في الصلاة.

وأما على تأويل أنه قد استفتح الصلاة وبدأها، فيكون قد ضمن معنى هذا الفعل، فلذلك تعدى بنفسه.

ويمكن القول بأن استعمال الدخول في قولهم: (دخل الصلاة) استعمال مجازي، وهو قد حمل على الاستعمال الحقيقي في قولهم: دخلت البيت، لما كثر وروده واستعماله بحرف الجر، وبحذفه، قيس على مذهب ابن مالك الذي قال: **"فإن ورد حذفه وكثر قُبل وقِيس عليه، وإن لم يكثر قُبل ولم يُقس عليه، فمن الذي كثر قولهم: دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك، فيقاس على هذا دخلتَ البلد والبيت وغير ذلك من الأمكنة."**(٢).

وأما على مذهب سيبويه فهو على إسقاط الخافض، وهو شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه.

هذا، والله-سبحان وتعالى-أعلى وأعلم.

٤٢٠٦ (١٠/ ٣٩٨)، و الزيادات على كتاب المزني (ص: ٢٥٢)، وصحيح ابن حبان رقم: ٦٨٧٣، (١٥/ ٢٩٣)، وورد مثل ذلك كثيرا.

(١) فتح الباري لابن حجر (٢/ ١٥٤).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٤٩).

المبحث الثالث: الأفعال الناسخة: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة

الأصل في الجملة الاسمية أن يكون المبتدأ فيها معرفة والخبر نكرة، قال في ذلك الرضي: **"اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما، قال المصنف: لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته."**[١].

وكذلك الأصل في باب (كان) وأخواتها تعريف اسمها وتنكير خبرها[٢]، قال في ذلك الزمخشري: **"وحال الاسم والخبر مثلها في باب (الابتداء) من أن كون المعرفة اسماً والنكرة خبراً حدالكلام."**[٣].

وقد استشكل ابن هشام ما هو عكس ذلك فقال: **" إذا اجتمعت نكرة ومَعْرِفة، فالمعرفةُ الاسم والنكرة الخبر، نحو: كانَ زيدٌ قائمًا، وقد يعكس في الضرورة كقول خداش بن زهير:**

---

(١) شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٣١).

(٢) ينظر ذلك في: الأصول في النحو (١/ ٦٧)، والمحلى لابن شقير صـ٩٥-٩٦، وإعراب القرآن للنحاس ت غازي (٢/ ١٨٦)، والحجة في القراءات السبع (ص: ١٧١)، وعلل النحو (ص: ٢٥٢)، والمحتسب (١/ ٢٧٩)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣/ ٩٣٢)، وما يجوز للشاعر في الضرورة (ص: ١٦٧)، وشرح الجمل لابن بابشاذ صـ١٣٠، والتبصرة للصيمري ١٨٦/١، والبديع في علم العربية (١/ ٤٧٢)، وشرح ديوان المتنبي للعكبري (٢/ ١٣٩، ٢٦٦/٤)، ومفتاح العلوم (ص: ٢٠٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٣٨)، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ١٧)، وضرائر الشعر (ص: ٢٩٥)، والبسيط لابن أبي الربيع صـ٧١٣، واللمحة في شرح الملحة (٢/ ٥٨٢)، وشرح المشكاة للطيبي الكاشف عن حقائق السنن (٨/ ٢٦٦٨)، ومغني اللبيب (ص: ٤٣٣)، و الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية (ص: ٣٩٥).

(٣) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٤٩).

(فإنَّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ ... أظبيٌ كان أُمَّكَ أَمْ حِمارُ)[١]

أنشدهُ سيبويه على ذلك[٢]، وأشكل على كثيرين، فقالوا: إنما أخبر عن معرفةٍ بمعرفةٍ؛ إذْ اسم (كان) ضمير، وأُجِيبَ بأوجهٍ:

أحدها: أن ضمير النكرة نكرة، وردّ بأنهم اختلفوا في ضمير النكرة أمعرفةٌ هو أم نكرةٌ؟ فلم يختلفوا في صحة وقوعه في محل المعرفة، وإنما الخلاف في المعرفة، هل هي عبارة عمّا يتعين مدلوله وجودًا، أو على أي وجه كان، ولهذا يقال: ضربت رجلاً وهو راكبٌ، وجاءني رجل وكان راكبًا، ولولا أن الضمير في حكم المعرفة لم يقع مبتدأ، واسمًا لـ(كان)، قاله ابن الحاجب[٣].

ويرد قوله في المثال الأول بأن النكرة يُبتدأ بها بعد (واو الحال) كما مر، وأما المثال الثاني فقد يُرَدّ بأن الخبر فيه نكرة وليس بمستقيم، لأنه كما يمتنع أن يخبر بمعرفة عن نكرة كذا يمتنع أن يخبر بنكرة عن

---

(١) البيت من الوافر، وهو مختلف في نسبته، فقد نسب إلى خداش بن زهير في الكتاب ٤٨/١، والمقتضب ٩٤/٤، وشرح السيرافي للكتاب ٣٠٥/١، ونسب إليه في ديوانه من صنعة الدكتور يحيى الجبوري صـ ٦٦، ونسب إليه–أيضا–في: تحصيل عين الذهب صـ ٧٧، وشرح المختار من لزوميات المعري ١٢٦–١٢٧، ونسب إلى زرارة بن فروان في الاشتقاق (ص: ٢٩٥)، ونسب إلى ثروان بن فزارة في حماسة البحتري صـ٤١٣، وشرح أبيات سيبويه ١٥٦/١، وفي فرحة الأديب صـ٥٣، وفي معجم البلدان١٧٥/٥–١٧٦: أنشده ابن الأعرابي لابن عم خداش بن زهير، ومعنى البيت في شرح شواهد المغني للسيوطي ٩١٩/٢: "إن الإنسان إذا استغنى بنفسه لا يبالي عن من انتسب إليه من شريف أو وضيع"، فإن الظبي أو الحمار يستغني عن أمه بعد عام ولا يبالي بها، ويروى في عيون الأخبار (٢/ ٦):

فإنك لا يضرّك بعد حول

ويروى الشطر الثاني في شرح أبيات سيبويه (١/ ١٥٧):

أظبي كان خالك أم حمار

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٤٨).

(٣) ينظر: الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٧١/٢ تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله.

نكرة من غير مصحح، نحو: كان رجل قائمًا، ثم لو قُدِّر ضاربٌ معهود لصح أن يقال: جاءني اليوم رجل وكان الضاربَ، وهذا نظيرُ مسألتِنا.

والوجهُ الثاني: أنه لا ضميرَ في (كان)، بل (ظبي) اسمُها تقدّم للضرورة.

وقد يُعْتَرَضُ هذا بأنّ ابن السِّيد نقل في كتابه الاقتضاب: أنّ البصريين لا يُجيزُون تقديمَ الفاعل في نَثْر ولا شِعْر[١]، فالمشبه بالفاعل أولى:

ويُجابُ بأنّ الأصل: (أظبيًا كانَ أمُّك)، بنصب (الظبي) ورفع (الأم)، ثم عكس الإعراب وتُرِك (الظبي) في موضعِهِ؛ لأنه خبرٌ في المعنى وإن كان مرفوعًا، ورفع (حمار)، لأنه تابع، فإن اعترض بأنه كان يجب ثبوت التاء في (كان)، لأن المسند إليه بالحقيقة (أمّك)، أُجيب: بأن التاء إذا حذفت في النثر في قول بعضهم: قال فلانة، مع ظهور الإسناد إلى المؤنث، فحَذْفُها في الشعر مع الإسناد في اللفظ إلى المذكر أولى.

والثالث: أنّ (ظبي) ليسَ اسمًا لـ(كان) المذكورة لما ذكرنا، ولا مبتدأ، لأنّ الاستفهام بالجمل الفعلية أولى، بل هو اسم لكان محذوفةٌ تفسرها المذكورة، والتقدير: أكان ظبي أمّك، وهذا محل الاستشهاد، لا (كان) المذكورة ومعمولاها.

ورُدَّ بأن الهمزة التي قبل أم المتصلة يليها أحد المستويين، نحو: أزيد عندَك أم عمرو؟ وعلى هذا التقدير إنّما وَلِيَها (كان) فهو نظيرُ: أقام زيد أم عمرو، ولا تعادل في ذلك بين الهمزة وأم، لاختلاف ما وليها.

والجوابُ: أنها لما كانت محذوفة وجوبًا كانت كأنّها لا وُجودَ لها، وكأنّ التعادل موجودٌ في اللفظ فاكتفى بذلك، بل لو ظهرت كان لم يضر، لأنها غير مقصودة، وإنّما العِبْرَةُ بما يذكر مقصودًا."[٢].

(١) قال ابن السيد في الاقتضاب ١٧٢/٣: "والبصريون لا يجيزون تقدم الفاعل قبل الفعل في اضطرار ولا غيره.".

(٢) تخليص الشواهد ٢٧٢-٢٧٥.

وجه الإشكال:

ملخصه في وجهين:

الأول: وقوع اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة على خلاف القياس.

الثاني: في البيت المذكور عند ابن هشام الذي استشهد به سيبويه، ما وجه استشهاده به على تلك القاعدة، مع أن الظاهر أن الاسم والخبر معرفتان؟

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

الإشكال في قوله: أظبي كان أمك، حيث استشهد به سيبويه على وقوع اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة، وذلك حيث قال: **"ولا يبدأ بما يكون فيه اللبسُ، وهو النكرة؛ ألا ترى أنَّك لو قلت: كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً، كنتَ تُلْبسُ، لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللَّبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ، وقد يجوز في الشعر وفي ضعْفٍ من الكلام، حَمَلَهم على ذلك أنه فِعْلٌ بمنزلة: (ضَرَبَ)، وأنّه قد يُعلَم إذا ذكرتَ زيداً وجعلته خبرا أنه صاحبُ الصَّفة على ضعفٍ من الكلام."**[١].

ثم ذكر عدة شواهد على هذا منها البيت المذكور عند ابن هشام.

ويلاحظ في نص سيبويه ما يلي:

الملاحظة الأولى: أن الأصل في الكلام الإخبار بالنكرة عن المعرفة، وأن منع الابتداء بالنكرة سببه ما يحدث من لبس، لعدم تعيين المبتدأ.

الملاحظة الثانية: أن سيبويه جعل تنكير الاسم وتعريف الخبر ضعيفا، وهو قد يأتي نادرا في الشعر من قبيل الضرورة الشعرية، وقد سهل ذلك عنده سببان: **الأول:** الشبه بين (كان) وغيره من

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٤٨).

الأفعال: من حيث إنه فعل متصرف[١] مثل: (ضرب)، فشبه اسم (كان) بفاعل (ضرب)؛ حيث يجوز مجيء فاعل (ضرب) نكرة؛ فحمل عليه اسم (كان)، **الثاني:** أن اسم (كان) وخبرها كالشيء الواحد، فتعريف أحدهما تعريف للآخر، قال في ذلك أبو سعيد السيرافي: **" وسوّغ-أيضا-في (كان) أن الاسم فيها هو الخبر، فإذا قلت: (كان قائم زيدا)، فزيد هو القائم الذي قد نكرته، فتعرّف المنكور بتعريفك زيدا؛ إذ كانا لشيء واحد، فكأنّك تعرّف المخبر عنه بمعرفة خبره، وكان ضعفه أنك لم تعرف بنفسه، وحكم الاسم أن يعرّف بنفسه، ثم يستفاد خبره."**[٢].

الملاحظة الثالثة: بالنسبة للبيت محل الدراسة، ما وجه استشهاد سيبويه به على وقوع اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة، والاسم هنا ضمير يعود إلى (ظبي)، والضمير معرفة؟

ومن هنا اختلف الناس في تأويل استشهاد سيبويه بهذا البيت:

فمنهم من عارض سيبويه لاستشهاده به، وقد ذكر ذلك السيرافي حيث قال: **"فأما البيت الأول، فقد ردّ على سيبويه الاستشهاد به؛ لأنّه جعله شاهدا لجعل النكرة اسما والمعرفة خبرا، واسم (كان) في هذا البيت ضمير (ظبي)؛ والضمير معرفة، فحصل من هذا أن اسم (كان) وخبرها معرفتان، لأن الضمير معرفة، و(الأم) معرفة."**[٣].

فالمبتدأ والخبر عندهم معرفتان؛ فلا وجه للاستشهاد به.

الجواب عن الإشكال:

أولا: من النحاة من وافق سيبويه على الاستدلال بذلك الشاهد، وأوله على أن الضمير في (كان) العائد إلى (ظبي) نكرة، والضمير إذا عاد إلى النكرة فإنه لا يستفاد منه أكثر من النكرة، ومن

---

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب صـ٧٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٠٦/١.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (١/ ٣٠٥).

هؤلاء المبرد حيث قال: **" اعْلَم أَن الشُّعَرَاء يضطرون فيجعلون الِاسْم نكرَة وَالْخَبَر معرفَة؛ وَإِنَّمَا حملهمْ على ذَلِك معرفتهم أَن الِاسْم وَالْخَبَر يرجعان إِلَى شَيْء وَاحِد."** [١].

وقال السيرافي حيث قال: **"وليس الأمر على ما ظنه الرادّون على سيبويه، وذلك أنّ الذي أحوج أن يكون الاسم معروفا تبيين المخبر عنه للمخاطب حتى لا يلتبس عليه ويستفيد خبره على ما بيّنّاه، وضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النّكرة."**[٢].

ثانيا: أنه لا ضمير في (كان)، بل (ظبي) اسمها تقدم ضرورة، ذكر ذلك ابن هشام وقد عارض ذلك بأن اسم (كان) مشبه بالفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل عند البصريين، وقد نقل ذلك عن ابن السيد في الاقتضاب، وما نقله حق، فقد قال ابن السيد: **"والبصريون لا يجيزون تقدم الفاعل قبل الفعل في اضطرار ولا غيره."**[٣]، وقد أجاب ابن هشام عن هذا الاعتراض بأن الأصل نصب (ظبي) ورفع (الأم) ثم عكس الإعراب، وبقي (ظبي) مرفوعا وإن كان في المعنى منصوبا، وهذا كله مأخوذ عن ابن الحاجب[٤].

ثالثا: أن (ظبي) اسم (كان) محذوفة تفسرها المذكورة، والتقدير: أكان ظبي أمك[٥]، وهذا الرأي ذكره السيرافي[٦]، وابن جني عن شيخه في مختار التذكرة[٧]، وليس الشاهد في (كان) المفسرة وجملتها، وليس اسما لكان لأن اسمها مشبه بالفاعل؛ فيأخذ حكمه بعدم التقدم على الفعل، وليس

---

(١) المقتضب ٩١/٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٠٥-٣٠٦).

(٣) الاقتضاب ١٧٢/٣.

(٤) ينظر: الإيضاح ٧٢/٢.

(٥) ينظر: الإفصاح شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارقي صـ٣٣٢.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٠٦).

(٧) ينظر: مختار التذكرة ٢٩٩، وينظر: شرح ابن القواس على ألفية ابن معط ٨٧٩/٢.

مبتدأ لأن الاستفهام بالفعل أولى؛ لأن الاستفهام عن حركات الأجسام لا الأجسام، ذكره الفارقي[١]، وبعد (سواء) و (لا أبالي) لا تدخل (همزة التسوية) إلا على الفعل، ذكره الرضي[٢].

رابعا: أن الإخبار بمعرفة عن نكرة جائز في الاختيار في باب (إن) وفي باب (كان)، بشرط الفائدة، وهذا رأي ابن مالك حيث قال: " **وقد يخبر هنا وفي باب (إن) بمعرفة عن نكرة اختيارا.**"[٣].

وقال: " **ولما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل، والمنصوب مشبها بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة.**"[٤].

وما ذكره ابن مالك مبني على تفسيره للضرورة، حيث إن تفسيرها عنده: ما لا مندوحة للشاعر عنه، وهذا بخلاف تفسير النحاة للضرورة بأنها: ما ورد في الشعر مخالفا للقياس، سواء أكان للشاعر عذر عنه أم لم يكن؟

يتبين ذلك من خلال قوله: "**فمن ذلك قول حسان رضي الله عنه:**

كَأَنَّ سُلافةً في بيتِ رأسٍ ... يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ[٥]

---

(١) ينظر: الإفصاح شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارقي صـ٣٣٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٤/٢٠٩.

(٣) تسهيل الفوائد ٥٤.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٥٦).

(٥) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت–رضي الله عنه–في ديوانه ١٧/١ تحقيق د. وليد عرفات، والرواية فيه: (كأن خبيئة من بيت رأس)، والشاهد: يكون مزاجها عسل وماء في رواية نصب: مزاجها، ورفع: عسل، حيث يكون قد أخبر بمعرفة عن نكرة ضرورة، وهو من القلب الذي يشجع عليه أمن اللبس عند الزمخشري في المفصل: ٣٥١.

فجعل مزاجها وهو معرفة خبر كان، وعسل اسمها وهي نكرة، وليس القائل مضطرا لتمكنه من أن يقول: يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ، فيجعل اسم كان ضمير سلافة، ومزاجها عسل، مبتدأ وخبر في موضع نصب بكان. ومثله قول القطامي:

قِفي قبل التَفَرُّق يا ضُباعا ... ولا يكُ موقفٌ منكِ الوَداعا (١)

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختارا لا مضطرا، لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفي منك الوداعا، أو: ولا يك موقفنا الوداعا، والمحسن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول."(٢).

خامسا: أن ذلك لغة لبعض العرب وهم بنو دارم وبنو نهشل، ذكر ذلك النحاس حيث قال:"**بعض العرب وهم بنو دارم وبنو نهشل يقولون: قائم كان عبد الله وكان قائم عبد الله فيجعلون النكرة اسما والمعرفة خبرا لكان وإنما يفعلون ذلك لأن النكرة أشد تمكنا من المعرفة."(٣).**

الترجيح:

بعد عرض ما ذكره النحويون في هذه المسألة يتبين أنهم قد اختلفت آراؤهم فيها، فمنه من جعلها ضرورة، ومنهم من جعلها من القلب الذي يشجع عليه أمن الإلباس، ومنهم من جعلها لغة، وتبين بعد ذلك أن الراجح ما ذهب إليه سيبويه وتبعه الجمهور أنه باستقراء كثير من كلام العرب يتبين أن

---

(١) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه صـ٢٥٨ تحقيق الربيعي، والشاهد فيه: ولا يك موقف منك الوداعا، حيث جعل اسم (يكون) وهو: موقف نكرة، وجعل الخبر (الوداعا) معرفة وهذا عكس الأصل، وهو عند جمهور النحويين من الضرورة الشعرية.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٥٦).

(٣) شرح أبيات سيبويه للنحاس تحقيق غازي صـ٣٨.

الأصل: أن يأتي المبتدأ أو اسم (كان) معرفة والخبر نكرة، ولا يجوز عكس ذلك إلا في الشعر، والقول بالضرورة فيه تيسير وبعد عن الاختلافات والتأويلات، هذا والله-سبحانه وتعالى-أعلى وأعلم.

المطلب الثاني: دخول (إلا) على خبر الفعل الناسخ

الأفعال الناسخة هي التي تدخل على المبتدأ فترفعه ويصير اسمها، وعلى الخبر فتنصبه ويصير خبرها، وهي: (كان، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وأمسى، وزال، ودام، وفتئ، وبرح، وانفك)، فـ(كان) وأخواتها يجوز أن يدخل عليها حرف النفي، وألا يدخل، تقول: كان زيد قائما، وما كان زيد قائما، ويجوز أن يدخل عليها حرف الاستثناء: ما كان زيد إلا قائما، ويجوز ألا يدخل، أما الأفعال الأربعة: (زال، وفتئ، وبرح، وانفك) فلا بد أن يدخل عليها حرف نفي، فتقول-مثلا-: ما زال محمد قائما، لأنها تدل-في نفسها-على معنى النفي، فيدخل عليها النفي، ونفي النفي إثبات، فيصير الكلام موجبا؛ ، وتكون بمعنى الاستمرار؛ ولأجل هذا منعوا أن يقترن خبرها بأداة الاستثناء(إلا)؛ لأنه يصير-حينئذ-استثناء مفرغا، وهو لا يكون في الكلام الموجب[1]، وقد ورد شاهد شعري استشكله ابن هشام؛ لوروده على هذا النحو، وذلك حيث قال في معاني (إلا): " **وَالرَّابِع: أَن تكون زَائِدَة، قَالَه الْأَصْمَعِي وَابْن جني، وحملا عَلَيْهِ قَوْله:**

حَرَاجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلا مُنَاخَةً ... عَلَى الْخَسْفِ أو نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا [2]

وَابْن مَالك، وَحمل عَلَيْهِ قَوْلَه:

---

(١) ينظر: الإفصاح للفارقي ٢١٩-٢٢١، ومنثور الفوائد ٤٩-٥٠.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه صـ ٨٦، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، الحراجيج: جمع حرجوج، وهي الناقة الضامرة، ويقال: هي الطويلة المتمادية لا تكاد تنقطع، الخسف: الجوع، وهو أن تبيت الناقة على غير علف، وجه الاستشهاد: مجيء خبر "تنفك" مقرونًا بـ "إلا" على وجه الشذوذ، لأن (تنفك) بمعنى النفي، فإذا دخل عليها (ما)، تكون قد نفيت النفي، ونفي النفي إثبات، وليس هذا المعنى مرادا.

أَرَىٰ الدَّهْرَ إِلَّا منجنونًا بأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا معذبًا[١]

وَإِنَّمَا الْمَحْفُوظُ (وَمَا الدَّهْر)، ثمَّ إِن صحت رِوَايَته فَتخرج علىٰ أَن (أرىٰ) جَوَاب لقسم مُقَدّر، وحذفت (لَا) كحذفها فِي: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾[٢]، وَدلّ علىٰ ذَلِك الِاسْتِثْنَاء المفرغ، وَأما بَيت ذِي الرمة فَقيل: غلط مِنْهُ، وَقيل: من الروَاة، وَأن الرِّوَايَة (آلا) بِالتَّنْوِينِ، أَي: شخصا، وَقيل: تنفك تَامَّة بِمَعْنىٰ: مَا تنفصل عَن التَّعَب، أَو مَا تخلص مِنْهُ؛ فنفيها نفي و(مناخة) حَال، وَقَالَ جمَاعَة كَثِيرَة: هِيَ نَاقِصَة، وَالْخَبَر (علىٰ الْخَسف)، و(مناخة) حَال، وَهَذَا فَاسد؛ لبَقَاء الْإِشْكَال؛ إِذْ لَا يُقَال: جَاءَ زيد إِلَّا رَاكِبًا."[٣].

وجه الإشكال:

في قوله: (**ما تَنْفَكُّ إلا مُنَاخَةً**) أدخل الشاعر (إلا) علىٰ خبر (تنفك)، وهو لا يجوز؛ لأن هذه الأفعال تفيد النفي قبل دخول حرف النفي، فلما دخل حرف النفي صارت مثبتة، لأن نفي النفي إثبات، وصار الاستثناء مفرغا، وهو لا يكون في الكلام الموجب، كما قال ابن يعيش: " **ومعناها علىٰ الإيجاب، وإن كان في أولها حرف النفي؛ وذلك أن هذه الأفعال معناها النفي، فـ(زال)، و(برح)، و(انفك)، و(فتئ) كلها معناها خلاف الثبات؛ ألا ترىٰ أن معنىٰ (زال): (برح)؟ فإذا دخل حرف النفي نفي (البراح)، فعاد إلىٰ الثبات وخلاف الزوال، فإذا قلت: (ما زال زيد قائما)، فهو كلام معناه الإثبات، أي: هو قائم، وقيامه استمر فيما مضىٰ من الزمان، فهو كلام معناه الإثبات، ولهذا المعني لم**

---

(١) البيت من بحر الطويل، منجنونا: هي الدولاب التي يستقى عليها والأكثر فيها التأنيث، وهو غير منسوب في: البديع في علم العربية ١/٥٦٩، واللباب للعكبري ١/١٧٦، وروايتهما: وما الدهر، وفي شرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٥١: أرى الدهر، ونسبه السيوطي إلى بعض بني سعد، في شرح شواهد المغني ١/٢٢٠، الشاهد فيه على هذه الرواية: وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب، فحكموا بزيادة(إلا)، ولكنهم صححوا الرواية الأخرى المذكورة.

(٢) يوسف: ٨٥.

(٣) مغني اللبيب ٨٤. وتخليص الشواهد٢٧٠ /٢٧١.

تدخل (إلا) على الخبر، فلا يجوز: (لم يزل زيد إلا قائما)، كما لم يجز: (ثبت زيد إلا قائما)؛ لأن معنى (ما زال): ثبت."[١]

وقد سبق إلى ذكر هذا الإشكال كثير من العلماء، منهم: الفراء[٢]، وأبو جعفر النحاس[٣]، والسيرافي[٤]، وأبو منصور الأزهري[٥]، وأبو علي الفارسي[٦]، والمرزباني[٧]، وابن جني[٨]، والمرزوقي[٩]، والواحدي[١٠]، والزمخشري[١١]، وغيرهم[١٢].

وهؤلاء العلماء منهم من خطأ ذا الرمة، فقد ذكر العكبري ذلك، حيث قال: "**وقد كان الأصمعي لا يحتج بشعر ذي الرُّمة، ويقول: فيه أشياء خارجة عن طريقة العرب.**"[١٣].

وقد عقب أبو حيان على ذلك فقال: "**وجمهور أهل العلم على الاحتجاج بكلامه.**"[١٤].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٥٩).
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٨١).
(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ت غازي (٥/ ٢٧٢).
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٢٤٤).
(٥) ينظر: تهذيب اللغة (٩/ ٣٣٨).
(٦) ينظر: المسائل الحلبيات (ص: ٢٧٣).
(٧) ينظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء (ص: ٢٣٦).
(٨) ينظر: المحتسب (١/ ٣٢٩).
(٩) ينظر: الأزمنة والأمكنة (ص: ٩٩).
(١٠) ينظر: التفسير البسيط (٢٤/ ٢٠٦).
(١١) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٥٣).
(١٢) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٧٣)، وأسرار العربية (ص: ١١٨)، والإنصاف (١/ ١٢٧)، والبديع في علم العربية (١/ ٤٦٧).
(١٣) التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٠٦).
(١٤) التذييل والتكميل (٤/ ٢٠٠).

ومنهم من ذكر أنه خطأ من الرواة، ومنهم من أخذ يؤول البيت على وجه يصح في العربية، وقد أوله بعضهم على وجه قد عده ابن هشام مشكلا، وذلك حيث قدروا: أن (تنفك) فعل ناقص، واسمه ضمير مستتر، والخبر (على الخسف)، و(مناخة) حال، وهذا أحد وجهين ذكرهما السيرافي[١]، وهو عند الفارسي[٢]، وأبي البركات الأنباري[٣]، والعكبري[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن مالك[٦]، والرضي[٧]، وغيرهم[٨].

وقد استشكل ابن هشام هذا الوجه؛ وذلك لوقوع (إلا) بعد الفعل الناقص (تنفك)، وهذا ممنوع، وهذا قد سبق إليه تاج الدين الإسفراييني، حيث رد هذا الوجه فقال: **"والاعتذار بجعله حالا، و(على الخسف) خبرا ضعيف؛ لما أن الاستثناء المفرغ قلما يجيء في الإثبات، ويقدر المستثنى منه بعده، وتقدير التمام في (تنفك) أحسن منه."**[٩].

وهذا رأي أبي حيان، حيث قال: **"ويلزم فيه ذلك؛ لأنه إيجاب، ولم يأخذ العامل عمله."**[١٠].

وقد نقل هذا الإشكال عن ابن هشام (المكناسي) في شرحه على الألفية[١١].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٢٤٥).

(٢) ينظر: المسائل الحلبيات (ص: ٢٧٨).

(٣) ينظر: أسرار العربية (ص: ١١٨)، والإنصاف ١٢٨/١.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٧٠)، و التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٠٥).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٥٩).

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٥٨)، شرح الكافية الشافية (١/ ٤٢٢).

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ١٩٧).

(٨) ينظر: لسان العرب (١٠/ ٤٧٧).

(٩) اللباب في علم الإعراب صـ ١٤٧.

(١٠)التذييل والتكميل (٤/ ٢٠٣)

(١١) ينظر: شرح المكناسي على الألفية ٧٢/٢.

جواب الإشكال:

وهناك عدة أجوبة أخرى ذكرها النحاة على الوجه الآتي:

أولا: أن يكون الفعل (تنفك) تاما، ومعنى كونه تاما: أن يكتفي بفاعله، وهو هنا الضمير المستتر، و(مناخة) حال، ذكره ابن هشام[١]، ومن أسبق من روي عنه ذلك الفراء في (معاني القرآن)، حيث قال: " **قلت: قَدِ انفككت منك، وانفك الشيء من الشيء، فيكون بلا جحد، وبلا فعل، وَقَدْ قَالَ ذو الرمة:**

قلائص لا تنفك إلّا مُناخة ... عَلَى الخسف أَوْ ترمي بها بلدًا قفرا

فلم يدخل فيها (إلا) إلا وهو ينوي بها التمام وخلاف: يزال، لأنك لا تَقُولُ: ما زلت إلا قائمًا."[٢].

وقد عقب الواحدي على هذا فقال: " **فجعله الفراء من الانفكاك الذي هو الانفصَال.**"[٣].

وتقدير المعنى في ذلك: ما تنفصل عن الشدة في السير إلا مناخة، وقد نقل ذلك أبو جعفر النحاس عن المازني[٤]،وقد ذكر ذلك أبو سعيد السيرافي[٥]، وذكره الأزهري في التهذيب[٦]،وذكره-أيضا-الفارسي[٧]، وابن فضال المجاشعي[٨]، وابن الشجري[٩]، وذكر ابن الأنباري أن هشاما نقله عن

---

(١) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٢٧١). ومغني اللبيب ٨٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٨١/٣.

(٣) التفسير البسيط (٢٤/ ٢٠٦).

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس تحقيق: غازي ٢٧٢/٥.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٢٤٥).

(٦) ينظر: تهذيب اللغة (٩/ ٣٣٨).

(٧) ينظر: المسائل الحلبيات (ص: ٢٧٩).

(٨) ينظر: شرح عيون الإعراب صـ١٠٣.

(٩) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٧٣).

الكسائي[١]، وذكر هذا الرأي-أيضا- ابن خروف[٢]، وابن عصفور[٣]، وأبو عبد الله ابن الفخار[٤].

ورجح تاج الدين الإسفراييني هذا الوجه فقال: " **وتقدير التمام في تنفك أحسن منه.**"[٥].

ووافقه ابن مالك، حيث قال: " **أصَحها: أن (تنفك) فعل تام، وهو مطاوع (فكه) إذا خلصه أو فصله، فكأنه قال: ما تتخلص من السير أو تنفصل منه إلا في حال إناختها على الخسف.**"[٦].

وقد وافقهما ابن هشام ، حيث قال: " **وهذا أجودُ ما قيل، لأن الكلام مع التامة نفي لا إيجابٌ.**"[٧].

ثانيا: أن يكون (تنفك) فعلا ناقصا، و(آلا) بمعنى شخص، ولا تكون أداة استثناء، ذكره ابن هشام، حيث قال: " **ومنهم من غلط الرواة، وقال: الصوابٌ (إلّا) بالتنوين، والإلُّ يُطلق على الشخص، والنَّسمَةِ، فهو الخبر.**" [٨].

وذكره الفارسي[٩]، والمرزباني[١٠]، وأبو البركات الأنباري[١١]، وابن عصفور[١٢].

---

(١) ينظر: الإنصاف (١/ ١٢٩).
(٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف صـ ٤٣٦.
(٣) ينظر: ضرائر الشعر (ص: ٧٦).
(٤) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار صـ ٣١٨.
(٥) اللباب في علم الإعراب صـ ١٤٧.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٧-٣٥٨.
(٧) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٢٧١). ومغني اللبيب ٨٤.
(٨) تخليص الشواهد ٢٧٠.
(٩) ينظر: المسائل الحلبيات (ص: ٢٧٩).
(١٠) ينظر: الموشح (ص: ٢٣٦).
(١١) ينظر: الإنصاف (١/ ١٢٨).
(١٢) ينظر: ضرائر الشعر (ص: ٧٦).

ثالثا: نقل ابن هشام عنهم أن (إلا) زائدة، وذكر ذلك ابن جني[١]، وذكره-أيضا- الواحدي[٢]، وابن عصفور[٣]، وابن أبي الربيع[٤].

وقد رده ابن هشام، حيث قال: **"ولم يُثبت أكثر النحويين زيادة (إلا)."[٥].**

وسبق إلى ذلك أبو حيان حيث قال: **" وَضَعُفَ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يُثْبِتْ زِيَادَةَ إِلَّا فِي مَكَانٍ مَقْطُوعٍ بِهِ، فَتُثْبِتُ لَهَا الزِّيَادَةَ."**[٦].

رابعا: ذكر العكبري رواية رفع (مناخة)، وذلك حيث قال: **" فيروى بِالرَّفْع على أنّه خبر مُبْتَدأ مَحْذُوف، وَمَوْضِع الْجُمْلَة حَال"**[٧].

والتقدير على ذلك: إلا هي مناخة.

الترجيح:

مما سبق تبين أن أرجح الآراء القول بتمام الفعل: (تنفك)، بمعنى: ما تنفصل عن السير، قال ابن هشام: " وهذا أجودُ ما قيل، لأن الكلام مع التامة نفي لا إيجابٌ."[٨]، والله أعلم.

---

(١) ينظر: المحتسب (١/ ٣٢٩).

(٢) ينظر: التفسير البسيط (٢٤/ ٢٠٦).

(٣) ينظر: ضرائر الشعر (ص: ٧٥-٧٦).

(٤) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي صـ ٧٣٥.

(٥) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٢٧١)، ومغني اللبيب ٨٤.

(٦) البحر المحيط في التفسير ط العلمية (١/ ٦٥٨)، التذييل والتكميل (٤/ ٢٠٠).

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٧٠)، والإنصاف (١/ ١٢٨).

(٨) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٢٧١). ومغني اللبيب ٨٤.

المبحث الرابع: أفعال المقاربة: وفيه مطلب واحد:

وقوع المصدر المؤول خبرا عن اسم الذات في قولهم: عسى زيد أن يقوم

من أفعال المقاربة: (عسى)، ورجح ابن هشام أنه فعل[١]؛ لإسناده إلى الضمائر، وجمهور النحاة على أنه ملحق بباب (كان)، فيرفع الاسم وينصب الخبر، لكن ابن هشام استشكل رأيهم؛ لأن (أن والفعل) في تأويل مصدر يقع خبرا عن (اسم عسى)، وتقديره: عسى زيد القيام، والمصدر لا يقع خبرا عن الجثة، وقد ذكر ابن هشام ذلك حيث قال: " **وتستعمل على أوجه: أَحدهَا: أَن يُقَال: عَسى زيد أَن يقوم، وَاخْتلف فِي إعرابه على أَقْوَال: أَحدهَا وَهُوَ قَول الْجُمْهُور: أَنه مثل: كَانَ زيد يقوم[٢]، وَاسْتشْكل بِأَن الْخَبَر فِي تَأْوِيل الْمصدر والمخبر عَنهُ ذَات، وَلَا يكون الْحَدث عين الذَّات.**

وَأجِيب بِأُمُور: أَحدهَا: أنه على تَقْدِير مُضَاف[٣]، إِمَّا قبل الِاسْم أَي: عَسى أَمر زيد الْقيام، أَو قبل الْخَبَر، أَي: عَسى زيد صَاحب الْقيام، وَمثله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[٤]، أَي: وَلَكِن صَاحب الْبر من آمن بِاللَّه، أَو: وَلَكِن الْبر بر من آمن بِاللَّه.

---

(١) ينظر: المغني ١٥٨.

(٢) ينظر: اللمع ١٤٤-١٤٥، وتوجيه اللمع ٣٩٤/١-٣٩٥، وشرح اللمع للباقولي ٦٨٢، وشرح العبرتي ٢٤٣، والبيان للشريف الكوفي ٤٨٢، والنجم الثاقب ١٠٣٩/٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٣٧٥، والمنهاج للعلوي ٦٤٢/١، والمرتجل ١٢٩-١٣٠، وشرح جمل عبد القاهر ٥٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٣٣، والافتتاح شرح المصباح ٢٢١، والمقدمة الجزولية ٢٠٤-٢٠٥، والقواعد البصروية ١٦٤، وحاشية المكودي على الألفية ٢١٣/١، والصفوة الصفية ٤٧/٢، وأسرار العربية (ص: ١٠٨)، والبديع في علم العربية (١/ ٤٨٠)، وشرح ابن طولون على الألفية ٢٣٠/١ وهو فعل لا يتصرف لتضمنه معنى حرف الترجي: منثور الفوائد ٣٩.

(٣) ينظر: النجم الثاقب ١٠٣٩/٢، وحاشية ابن النحوية على الكافية ٤١٤/٢، وشرح لب الألباب للبركلي ٤١١، وشرح العوامل لخالد الأزهري ٢٦٥، وحاشية الخضري ٢٤٣/١، وقواعد المطارحة ٦٩، وشرح الفصول ٣١٥، وتعليق الفرائد ٢٩٧/٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٠١/٢.

(٤) البقرة: ١٧٧.

وَالثَّانِي: أنه من بَاب: زيد عدل وَصَوْم(١)، وَمثله: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾(٢).

وَالثَّالِث: أَن (أَن) زَائِدَة لَا مَصْدَرِيَّة(٣)، وَلَيْسَ بِشَيْء؛ لِأَنَّهَا قد نصبت، وَلِأَنَّهَا لَا تسْقط إِلَّا قَلِيلا.".

وَالْقَوْل الثَّانِي: أَنَّهَا فعل مُتَعَدٍّ بِمَنْزِلَة: (قَارب) معنى وَعَملا، أَو قَاصِر بِمَنْزِلَة: (قرب) من أَن يفعل(٤)، وَحذف الْجَار توسعا، وَهَذَا مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ والمبرد(٥).

وَالثَّالِث: أَنَّهَا فعل قَاصِر بِمَنْزِلَة: (قرب)، و(أَن) وَالْفِعْل بدل اشْتِمَال من فاعلها، وَهُوَ مَذْهَب الْكُوفِيّين، وَيَردهُ أَنه حِينَئِذٍ يكون بَدَلا لَازِما تتَوَقَّف عَلَيْهِ فَائِدَة الْكَلَام، وَلَيْسَ هَذَا شَأْن الْبَدَل.

وَالرَّابِع: أَنَّهَا فعل نَاقص كَمَا يَقُول الْجُمْهُور، و(أَن) وَ(الْفِعْل) بدل اشْتِمَال كَمَا يَقُول الْكُوفِيُّونَ، وَأَن هَذَا الْبَدَل سد مسد الجزأين كَمَا سد مسد المفعولين فِي قِرَاءَة حَمْزَة-رَحمَه الله-: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾(٦) بِالْخِطَاب، وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك."(٧).

---

(١) ينظر: الخصائص (٣/ ١٨٩)، التذييل والتكميل (٤/ ٣٤٨)، والجنى الداني (ص: ٤٦٤).

(٢) يونس: ٣٧.

(٣) ينظر: قواعد المطارحة ٦٩، وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٢١٥).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٧٢).

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١٥٧/٣: "وتقول: عسيت أن تفعل، فأن هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل، أي: قاربت ذاك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل."، وفي المقتضب (٣/ ٦٨): "وعسيت أَن أقوم، أي: دَنَوْت من ذَلِك، وقاربته بِالنِّيَّةِ و (أَن أقوم) فى معنى الْقيام.". وينظر: مجالس ثعلب: ٣٠٧، وأخبار الزجاجي: ١٢٩، وعمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص: ٤١٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٩٤).

(٦) آل عمران: ١٧٨، في الكامل: " (وَقَرَأَ حَمْزَة (لَا تحسبن الَّذين كفرُوا) (وَلَا تحسبن الَّذين يَبْخلُونَ)".

(٧) مغني اللبيب (ص: ١٥٨-١٥٩).

وجه الإشكال:

على رأي الجمهور في إعراب (عسى زيد أن يقوم) القائلين بأن (عسى) ناقصة مثل (كان)، فيكون (زيد) اسمها، و(أن) والفعل خبرها، ولما كانت (أن) والفعل في تأويل مصدر، والتقدير: عسى زيد القيام، فإن هذا المصدر قد وقع خبرا لـ(عسى)، والمصدر لا يخبر به عن الجثة، لأنه اسم معنى، وأسماء المعاني لا يخبر بها عن الأشخاص، وأرى أن أصل القول بهذا الإشكال قول سيبويه: **" ولا يستعملون المصدر هنا، كما لم يستعملوا الاسم الذي الفعل في موضعه، كقولك: اذهب بذي تسلم، ولا يقولون: عسيت الفعل، ولا عسيت للفعل."**[1].

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في الجملة المكونة من: الاسم والمصدر المؤول من (أن والفعل) بعد عسى، كقولهم: (عسى زيد أن يقوم) على خمسة أقوال:

القول الأول: أنها مثل الجملة بعد كان، فالاسم اسم (عسى)، والمصدر المؤول خبره، وهذا قول جمهور النحويين[2].

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٥٨).

(٢) ينظر: اللمع ١٤٤-١٤٥، وتوجيه اللمع ٣٩٤/١-٣٩٥، وشرح اللمع للباقولي ٦٨٢، وشرح العبرتي ٢٤٣، والبيان للشريف الكوفي ٤٨٢، والنجم الثاقب ١٠٣٩/٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٣٧٥، والمنهاج للعلوي ٦٤٢/١، والمرتجل ١٢٩-١٣٠، وشرح جمل عبد القاهر ٥٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٣٣، والافتتاح شرح المصباح ٢٢١، والمقدمة الجزولية ٢٠٤-٢٠٥، والقواعد البصروية ١٦٤، وحاشية المكودي على الألفية ٢١٣/١، والصفوة الصفية ٤٧/٢، وأسرار العربية (ص: ١٠٨)، والبديع في علم العربية (١/ ٤٨٠)، وشرح ابن طولون على الألفية ٢٣٠/١ وهو فعل لا يتصرف لتضمنه معنى حرف الترجي: منثور الفوائد ٣٩.

القول الثاني: أن (عسى) فعل متعد مثل: قارب، فالاسم بعده فاعل، والمصدر مفعول، وهو رأي ابن النحوية(١)، والعلوي(٢)، أو أنه فعل قاصر مثل: قرب، والمصدر منصوب على إسقاط الخافض، ونسب ذلك إلى سيبويه(٣) والمبرد، وهو رأي ابن خروف(٤)، **قال سيبويه: "وتقول: عسيت أن تفعل، فأن هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل، أي: قاربت ذاك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل، واخلولقت السماء أن تمطر، أي: لأن تمطر. و(عسيت) بمنزلة: اخلولقت السماء."(٥).**

وقال المبرد: **"وعسيت أَن أقوم، أَي: دَنَوْت من ذَلِك، وقاربته بِالنِّيَّةِ و(أَن أقوم) فِي معنى الْقيام."(٦).**

وقال ابن خروف تعقيبا على قوله-تعالى- ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ (٧): **"فأن في هذا الوجه في موضع نصب بالحمل على المعنى؛ لأنه في تقدير: قارب زيد القيام، واللفظ على تقدير اللام، كأنه: عسى زيد للقيام."(٨).**

وقد رد أصحاب هذا القول رأي الجمهور؛ لئلا يلزم عليه الإخبار بالمصدر عن الجثة، ذكر ذلك ابن خروف فقال: **"ولا يجوز أن تكون (أن) وصلتها خبرا؛ لأن المعنى لا يكون خبرا عن الجثة."(٩).**

القول الثالث: أن تكون (عسى) فعلا لازما بمنزلة: قرب، و(أن) والفعل بدل اشتمال، كأنه قيل: قرب زيد قيامه، ونسبوا ذلك إلى الكوفيين.

---

(١) ينظر: حاشيته على كافية ابن الحاجب ٢/٤١٥.

(٢) ينظر: المنهاج ١/٦٤٢.

(٣) مذهب سيبويه في (عسى) في عمدة الحافظ ٢/٨٢١، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٩٤).

(٤) ينظر: شرح الجمل ٢/٨٣٥.

(٥) في الكتاب ٣/١٥٧.

(٦) في المقتضب (٣/ ٦٨).

(٧) المائدة: ٥٢.

(٨) شرح الجمل له ٢/٨٣٥.

(٩) السابق ٢/٨٣٥.

وقد رد عليهم هذا القول؛ لأن البدل لا يلزم، وهذا لازم، قال ابن النحوية: "**وقال الكوفيون: هو بدل مما قبله، ولا يجوز أن يكون خبرا لـ(عسى)؛ لأن المعنى لا يكون خبرا عن الجثة، وهذا ضعيف -أيضا-؛ لأن البدل لا يلزم ذكره وهذا يلزم ذكره، وأنه في المعنى: المفعول، أو الخبر الذي دلت عليه(عسى)، وليس هذا حكم البدل.**"[١].

القول الرابع: أن تكون فعلا ناقصا، وأن والفعل بدل سد مسد اسم (عسى) وخبرها، وهذا قول ابن مالك حيث قال: " **قلت: والوجه عندي أن تجعل عسى ناقصة أبدا، فإذا أسندت إلى أن والفعل وجه بما يوجه وقوع حسب عليها في نحو: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [٢]، فلما لم تخرج (حسب) بهذا عن أصلها، لا تخرج عسى عن أصلها بمثل: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا ﴾[٣]، بل يقال في الموضعين: سدَّت (أن والفعل) مسد الجزأين، ويوجه نحو: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾[٤]، بأن المرفوع اسم عسى، وأن والفعل بدل سدّ مسد جزأي الإسناد، كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه، فإن المبدل في حكم الاستقلال في أكثر الكلام، ومنه قراءة حمزة: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ﴾[٥]، بالخطاب على جعل (أنّ) بدلا من الذين، وسدّت مسد المفعولين في البدلية، كما سدت مسدهما في قراءة الباقين: (ولا يحسبن) بالياء، على جعل (الذين كفروا) فاعلا.**"[٦].

---

(١) حاشية ابن النحوية ٢/٤١٤.

(٢) العنكبوت: ٢.

(٣) البقرة: ٢١٦.

(٤) المائدة: ٥٢.

(٥) آل عمران: ١٧٨.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٩٤).

وذكر عبد القادر المكي أن رأي ابن مالك عليه اعتراض بأن: المعلوم أن (أن والفعل) يسدان مسد فاعل أو مفعول، أما أن يسدا مسدهما معا فلا نظير لذلك، وبأنه لو جاز الاستغناء عن الاسم والخبر لجاز هنا ذلك في باب (كان)، وليس كذلك، وكما لم يتم الكلام في قولك: كان أن يكون، فإنه لم يتم- أيضا-على القول بالبدلية في: عسى زيد أن يقوم، وبأن الآية على قراءة الخطاب قد أخذت فاعلها، وهذا بخلاف (عسى) هنا. انتهى ملخصا[١].

وذكر عبد القادر المكي أن رأي ابن مالك عليه اعتراض بأن المعلوم أن (أن والفعل) يسدان مسد فاعل أو مفعول، أما أن يسدا مسدهما معا فلا نظير لذلك، وبأنه لو جاز الاستغناء عن الاسم والخبر لجاز هنا ذلك في باب (كان)، وليس كذلك، وكما لم يتم الكلام في قولك: كان أن يكون، فإنه لم يتم-أيضا-على القول بالبدلية في: عسى زيد أن يقوم، وبأن الآية على قراءة الخطاب قد أخذت فاعلها، وهذا بخلاف (عسى) هنا. انتهى ملخصا[٢].

القول الخامس: أن يكون الكلام مبنيا على التقديم والتأخير، وذلك أن تكون (أن) والفعل في محل رفع فاعل(عسى)، و(زيد) فاعل (يقوم)، ذكر ذلك ابن النحوية ولم ينسبه، وقد حكم

عليه بالضعف فقال: " **وهو ضعيف؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، ولا ما في حيز الصلة على الموصول."[٣].**

---

(١) ينظر: هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل ١٣٣٣/٣، تحقيق ودراسة: عثمان محمود حسين الصيني، دكتوراه بجامعة أم القرى.

(٢) السابق ١٣٣٣/٣.

(٣) حاشية ابن النحوية ٤١٤/٢.

توجيه قول الجمهور:

وقد ذكر ابن هشام أربعة أجوبة في توجيه قول الجمهور، وهي على النحو التالي:

الجواب الأول: أن يؤول الكلام على حذف مضاف، إما قبل الاسم فيكون التقدير: عسى أمر زيد القيام، وإما قبل المصدر فيكون التقدير: عسى زيد صاحب القيام، وقد نسب ابن إياز[١]، وابن النحوية[٢]، والرضي[٣] هذا إلى أبي علي الفارسي في (المسائل القصريات).

وقد ذكر ذلك كثيرون[٤].

وقد عارضه الرضي فقال: " **وفي هذا العذر تكلف، إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبدا، لا في الاسم ولا في الخبر.**"[٥].

وقد نقل ذلك الاعتراض الدماميني في شرحه على التسهيل[٦]، وفي شرحه على المغني[٧].

الجواب الثاني: أنه من باب الإخبار بالمصدر للمبالغة، مثل: زيد عدل، وزيد صوم، وقد ذكر ذلك أبو حيان حيث قال: " **ومن أصحاب هذا المذهب من زعم أن (أن) والفعل في هذا الباب تتقدر بالمصدر، وقال: جاز هنا أن يخبر بأن والفعل وليس بالاسم؛ لأن المصدر قد يخبر به عن الاسم غير المصدر على جهة المجاز، نحو قولهم: زيد عدل ورضا.**"[٨].

---

(١) ينظر: قواعد المطارحة ٦٩، وشرح الفصول ٣١٥.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢١٥).

(٣) ينظر: حاشية ابن النحوية ٤١٤/٢.

(٤) **ينظر:** الكناش ٤٦/٢، وشرح الدرة الألفية لابن القواس ٩٠١/٢، والعوامل المائة ٢٦٥، وحاشية الخضري ٢٤٣/١، وشرح لب الألباب للبركلي ٤١١، وغير ذلك.

(٥) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢١٥).

(٦) تعليق الفرائد للدماميني ٢٩٧/٣.

(٧) ينظر: حاشية الشمني ٣٠٠/١، وشرح الدماميني على المغني، تحقيق أحمد عزو ٥١/٢.

(٨) التذييل والتكميل ٣٤٨/٤.

وقد ذكر ذلك ابن النحاس[١]، وخالد الأزهري[٢].

الجواب الثالث: أن تكون (أن) زائدة لا مصدرية، وقد ذكر ذلك ابن إياز[٣]، وعارضه ابن هشام هذا من وجهين: الوجه الأول: أن (أن) قد عملت النصب؛ والزائدة لا تنصب إلا عند الأخفش[٤]، والوجه الثاني: أن الزائد هو: الذي دخوله في الكلام كخروجه، فقد يأتي الكلام به، وقد يأتي بدونه، ولم يرد سقوط (أن) هذه إلا قليلا.

الجواب الرابع: أنه خبر (عسى) مقدر بالمصدر، وذلك المصدر على تقدير اسم الفاعل: عسى زيد قائما، وقد ذكر ذلك في الباب الثامن من المغني، في القاعدة السابعة: **"أن اللفظ يكون على تقدير، وذلك المقدر على تقدير آخر."**[٥].

وقد قال فيه: " وَقَالُوا: عَسى زيد أَن يقوم، فَقيل: هُوَ على ذَلِك."[٦].

الترجيح:

مما سبق تبين أن رأي الجمهور هو الأرجح لما يأتي:

أولا: أن خبر (عسى) قد ورد منصوبا في قولهم: (عسى الغوير أبؤسا)[٧]، وهذا تنبيه على الأصل في الباب، وهو نصب خبر (عسى)، وقد ذكر ذلك ابن جني حيث قال: " **ومما يقوى في**

---

(١) ينظر: التعليقة على المقرب ٢٠٤.

(٢) ينظر: موصل النبيل ٣٢٠.

(٣) ينظر: قواعد المطارحة ٦٩.

(٤) المغني ٦٥٥.

(٥) السابق: ٦٥٤.

(٦) السابق ٦٥٥.

(٧) مثل من أمثال العرب قال في جمهرة الأمثال (٢/ ٥٠): "قَالَ بَعضهم: يضْرب مثلا للرجل يخبر بِالشَّرِّ فيتهم بِهِ"، وينظر: الأمثال لابن سلام (ص: ٣٠٠)، و غريب الحديث للقاسم بن سلام (٣/ ٣٢٠-٣٢٢)، و تصحيح الفصيح وشرحه (ص: ٤٢).

القياس يضعف في الاستعمال مفعول (عسى) اسمًا صريحًا نحو قولك: عسى زيد قائمًا أو قيامًا، هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم."[١].

وقد ذكر ذلك النيلي في شرحه على ألفية ابن معطٍ[٢]، وكذلك ذكره ابن القواس في شرحه[٣].

ثانيا: أنهم لما ردوا الكلام إلى أصله نطقوا باسم الفاعل، ذكر ذلك ابن عصفور[٤]، وذلك في قول الشاعر:

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا ... لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيتُ صَائِمًا[٥]

ثالثا: أن (أن) والفعل لا يؤولان بالمصدر هنا؛ لأنه إنما جاء بعدها المصدر لتدل على أن في الفعل ترجيا، ذكره ابن عصفور[٦].

---

(١) الخصائص ٩٨/١.

(٢) ينظر: الصفوة الصفية ٤٧/٢.

(٣) ينظر: شرح الدرة الألفية لابن القواس ٩٠٠/٢.

(٤) ينظر: شرح الجمل ٢٨٩/٢.

(٥) هذا من الرجز، وهو في ملحقات ديوان رؤبة، وهو غير منسوب في المسائل الحلبيات (ص: ٢٥١)، والخصائص ٩٨/١، و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٨٢)؛ والشاهد فيه: عسيت صائما، حيث ورد خبر (عسى) منصوبا شذوذا، وهذا فيه تنبيه على الأصل في الباب أنه من باب (كان)، يرفع المبتدأ، وينصب الخبر.

(٦) ينظر: شرح الجمل ٢٨٩/٢.

رابعا: أن نحمل (عسى) على نظيره في المعنى (لعل)، فلا نقدر هنا المصدر، كما لم نقدره في نحو قوله-ﷺ-: " **وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ**."[1]، ذكره ابن عصفور[2]، والله-تعالى-أعلى وأعلم.

---

(١) هذا الحديث رواه البخاري في صحيحه (٩/ ٦٩) حديث رقم/ ٦٩٦٧، في (باب إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت، فقضي بقيمة الجارية الميتة، ثم وجدها صاحبها فهي له، ويرد القيمة ولا تكون القيمة ثمنا).

(٢) ينظر: شرح الجمل ٢/٢٨٩.

الفصل الثالث: المشكل من الحروف:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحروف الناسخة: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حذف حرف الجر مع (أنَّ) و(أنْ)

المطلب الثاني: كأن بين البساطة والتركيب

المطلب الثالث: ارتباط خبر (ليت) باسمها

المبحث الثاني: حروف العطف: وفيه مطلب واحد:

(الفاء): وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: مجيء الفاء للتعقيب

المسألة الثانية: الفاء الاستئنافية

المبحث الثالث: حروف الشرط: وفيه مطلب واحد:

مجيء لو مصدرية

المبحث الأول: الحروف الناسخة: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حذف حرف الجر مع (أنّ) و(أنْ)

الأصل ألا يحذف حرف الجر مع الفعل اللازم، تقول: خرجت من الدار، لكن من الحالات التي يجوز فيها الحذف قياسا[١]: إذا جاء بعد الفعل (أنْ) أو (أنَّ)، فيجوز حذف حرف الجر إن تعين، وأمن اللبس، نحو: عجبت أن يقوم زيد، أي: من أن يقوم، فإذا لم يتعين الحرف لم يجز، نحو: رغبت أن تفعل؛ لأن الفعل (رغب) يتعدىٰ بحرفين: (في) و(عن)؛ فيحدث لبس، وقد قال في ذلك ابن مالك: **"واطرد حذف حرف الجر مع (أنّ) و(أنْ) وإن تعيّن عند حذفه، نحو: عجبتُ أنْ يُبغَض ناصحٌ، وطمعت أنّك تُقبل، فلو لم يتعيّن الحرف عند حذفه مع (أنّ) و(أنْ) لامتنع الحذف، نحو: رغبت أن يكون كذا، فإنه لا يُدرىٰ هل المراد رغبت في أن يكون أو عن أن يكون، والمرادان متضادان معنىٰ فيمتنع الحذف في مثل هذا."**[٢].

وقد استشكل ابن هشام آية وردت ظاهرها مخالف لهذه القاعدة، وذلك حيث قال: **" واشترط ابنُ مالك في (أنَّ) و(أنْ) أَمْنَ اللّبْس؛ فَمَنَعَ الحذف في نحو: (رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ) أو (عَنْ أَنْ تَفْعَلَ) لإشكال المراد بعد الحذف، وَيُشْكِل عليه: ﴿ وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [٣]،فحذف الحرف مع أن المُفَسِّرِين اختلفوا في المراد."**[٤].

---

(١) هذا قول جمهور النحاة، ينظر: الكتاب ١٢٨/٣، معاني القرآن للفراء ٢٢٢/٢، ومعاني القرآن للأخفش ١٥١/١، والمقتضب ٣٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥١٥/٤، وأمالي ابن الحاجب ٨١٨/٢، والتذييل والتكميل (٧/ ١٥)، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٣٤/١، وأوضح المسالك ١٨٢/٢، و إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٣٤٢).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٥٠).

(٣) النساء: ١٢٧.

(٤) أوضح المسالك ١٨٢/٢-١٨٣.

وجه الإشكال:

في قوله: (وترغبون أن) حيث إن الفعل (رغب) يتعدىٰ بـ(في) أو (عن)، ويشترط لمثل هذا ألا يحذف فيه الحرف إلا إن كان متعينا، وهو هنا غير متعين، فحدث لبس، قال السمين: " **وهنا سؤال: وهو أنَّ أهلَ العربية ذكروا أن حرف الجر يجوز حذفُه باطراد مع (أَنْ) و(أنَّ) بشرط أَمْنِ اللبس، يعني أن يكون الحرفُ متعيناً نحو: (عجبت أن تقوم) أي: من أن تقوم، بخلاف (مِلْتُ إلىٰ أن تقوم)، أو (عن أن تقوم)، والآيةُ من هذا القبيل.** "[١].

وقد ذكر ذلك-أيضا-أبو حيان[٢]، والمرادي[٣]، وناظر الجيش[٤]، والزركشي[٥]، والجوجري[٦]،والأشموني[٧]، وخالد الأزهري[٨]، والسيوطي[٩].

ومنشأ هذا الإشكال للاختلاف في سبب النزول، فقد روىٰ البخاري في صحيحه: " **أخبرني عروة، أنه سأل عائشة رضي الله عنها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾[١٠]، قالت: يا ابن أختي، هذه اليتيمة تكون في حجر وليها، فيرغب في جمالها ومالها، ويريد أن ينتقص صداقها «فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا في إكمال الصداق، وأمروا بنكاح من سواهن». قالت: " واستفتىٰ الناس**

---

(١) الدر المصون (٤/ ١٠٦).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٧/ ١٥).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد (٢/ ٦٢٥).

(٤) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٧٢٨).

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٣/ ١١٣).

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٥٦٥).

(٧) ينظر: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٤٤٣).

(٨) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٤٦٩).

(٩) ينظر: همع الهوامع (٣/ ٩).

(١٠) النساء: ٣.

رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك، فأنزل الله: ﴿﴿وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ﴾ إلى ﴿وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾، فأنزل الله لهم: أن اليتيمة إذا كانت ذات جمال ومال رغبوا في نكاحها ونسبها وسنتها في إكمال الصداق، وإذا كانت مرغوبة عنها في قلة المال والجمال، تركوها وأخذوا غيرها من النساء " قالت: فكما يتركونها حين يرغبون عنها، فليس لهم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها، إلا أن يقسطوا لها، ويعطوها حقها الأوفى في الصداق."[١].

فيتضح من الحديث أن من وجد الفتاة ذات مال وجمال رغب فيها، ومن وجدها غير ذلك رغب عنها، ومن هنا اختلف التقدير في هذه الآية.

الجواب عن الإشكال:

الجواب الأول: أن الحذف هنا لقرينة، والاختلاف في تقدير أحد الحرفين لاختلاف سبب النزول، ذكر ابن هشام ذلك فقال: **" وَأما ﴿وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ فَإِنَّمَا حذف الْجَار فِيهَا لقَرِينَة، وَإِنَّمَا اخْتلف الْعلمَاء فِي الْمُقدر من الحرفين فِي الْآيَة لاختلافهم فِي سَبَب نُزُولهَا، فَالْخلاف فِي الْحَقِيقَة فِي الْقَرِينَة."**[٢].

ومعنى كلام ابن هشام أن من قدر المحذوف بـ(في) فالحرف عنده متعين، ومن قدره بـ(عن) فالحرف-أيضا-عنده متعين، قال في ذلك ناظر الجيش: **" من قدر (في) قال: إن تقديرها متعين فلا يجيز تقدير (عن)، ومن قدّر (عن) كانت متعينة عنده أيضا؛ فلا يجيز تقدير (في)، وعلى هذا فالحرف المحذوف متعين قطعا."**[٣].

---

(١) صحيح البخاري تحقيق: محمد زهير ج٨/٧، في (باب الأكفاء في المال وتزويج المُقِلّ المُثرِيَة) حديث رقم: ٥٠٩٢.

(٢) مغني اللبيب (ص: ٥٦٨).

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٧٢٨).

وهذا الرأي ذكره المرادي ونسبه إلى أبي حيان في منهج السالك، وذلك حيث قال: **" أن يكون حذف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس، وقد أشار إلى هذا في منهج السالك"**[١].

وفي منهج السالك: **"ويطرد حذف حرف الجر من (أنَّ) و(أنْ) إذا أمن اللبس، فلا يجوز: رغبت أن تقعد؛ لأنه ملبس، إذ يحتمل أن يكون المعنى: رغبت في أن تقعد، ويحتمل أن يكون: رغبت عن أن تقعد، فإن زال اللبس وتعين حرف الجر جاز ذلك، نحو قوله-تعالى-: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾."**[٢].

وعلى هذا فالمعنيان صالحان، وكل من الحرفين مراد على سبيل البدل، ذكر ذلك السمين الحلبي[٣]، ونقله عنه الشهاب الخفاجي، وذكر أن مثل ذلك لا يعد لبسا بل يعد إجمالا[٤].

الجواب الثاني:

أنه حذف حرف الجر ولم يعينه لقصد الإبهام؛ ليرتدع من يرغب فيهن لمالهن وجمالهن، ومن يرغب عنهن لفقرهن ودمامتهن، ذكره المرادي فقال: **" أن يكون حذف لقصد الإبهام؛ ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن."**[٥].

ومعنى ذلك أنه قصد تعميم الحكم فحذف الجار، ذكر ذلك الزركشي[٦].

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٦٢٥.

(٢) منهج السالك صـ ١٢٨، تحقيق سيدني جليزر، تصوير دار أضواء السلف.

(٣) ينظر: الدر المصون (٤/ ١٠٦).

(٤) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣/١٨٣.

(٥) توضيح المقاصد ٢/٦٢٥.

(٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٣/ ١١٣).

وقد استحسن الجوجري هذا الجواب فقال: " **وهذا جواب حسن، لأنه عند إرادة الإبهام لا يخاف اللبس.**"[١].

وقد نقل هذا الجواب-أيضا-الأشموني[٢]، وخالد الأزهري[٣]، والسيوطي[٤]، والصبان[٥].

الجواب الثالث:

أنه وارد، فيحفظ ذلك ولا يقاس عليه، أشار السيوطي إلى ذلك حيث قال: "**فإن لم يؤمن اللبس لم يطرد الحذف، نحو رغبت في أنك تقوم، إذ يحتمل أن يكون المحذوف (عن)، ولا يلزم من عدم الاطراد-أي: القياس-عدم الورود، فلا يشكل بقوله-تعالى-: ﴿ وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾، فتأمل.**"[٦].

ويرد عليه بأن القرآن لا يخرج على الشاذ ما دام الحمل على غيره ممكنا[٧].

---

(١) شرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٥٦٥).

(٢) ينظر: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٤٤٣).

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٤٦٩).

(٤) ينظر: همع الهوامع (٣/ ٩).

(٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ١٣٢).

(٦) البهجة المرضية للسيوطي صـ ٢٣٤، طبعة دار السلام بشرح: محمد صالح.

(٧) ينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي صـ ٢٥٧، لحسين بن علوي بن سالم، رسالة ماجستير بجامعة حضرموت–كلية التربية–المكلا.

الترجيح:

مما سبق يتبين أن الآية الكريمة حذف فيها حرف الجر لوجود قرينة تعين المحذوف بحسب اختلاف سبب النزول، فمن قدر أن المراد: الرغبة في نكاح الفتيات فالحرف عنده يتعين تقديره بـ(في)، ومن قدر أن المراد الرغبة عنهن لفقرهن ودمامتهن فالحرف عنده مقدر بـ(عن)، وهذا رأي أبي حيان، والمرادي، وابن هشام، هذا، والله-تعالى-أعلى وأعلم.

المطلب الثاني: كأن بين البساطة والتركيب

اختلف النحاة حول (كأن)، فمنهم من قال بتركيبها، ومنهم من قال ببساطتها، وقد ذكر ذلك ابن هشام حيث قال: "**حرف مركب عِنْد أَكْثَرهم[١] حَتَّىٰ ادّعىٰ ابن هِشَام[٢] وَابن الخباز الْإِجْمَاع عَلَيْهِ وَلَيْسَ كَذَلِك، قَالُوا: وَالأَصْل فِي (كَأن زيدا أسد): إِن زيدا كأسد، ثمَّ قدم حرف التَّشْبِيه اهتماما بِهِ، ففتحت همزَة (أَن) لدُخُول الْجَار عَلَيْهِ.**"[٣].

ثم اختلف من قال بتركيبها في حكم ما بعد هذه (الكاف) أعملت فيه الجر أم لا؟

وقد بين ذلك ابن هشام فقال: "**ثمَّ قَالَ الزّجاج وَابْن جني: مَا بعد (الْكَاف) جر بهَا، قَالَ ابن جني: وَهِي حرف لَا يتَعَلَّق بِشَيْء لمفارقته الموضع الَّذِي تتَعَلَّق فِيهِ بالاستقرار وَلَا يقدر لَهُ عَامل غَيره لتَمام الْكَلَام بِدُونِهِ[٤]، وَلَا هُوَ زَائِد لإفادته التَّشْبِيه، وَلَيْسَ قَوْله بأبعد من قَول أبي الْحسن: إِن (كَاف التَّشْبِيه) لَا تتَعَلَّق دَائِما[٥]، وَلما رأىٰ الزّجاج أَن الْجَار غير الزَّائِد حَقه التَّعَلُّق قدر (الكاف) هُنَا اسْما**

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ١٥١)، والأصول في النحو (١/ ٢٣٠)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ٣٧٦)، والخصائص (١/ ٣١٧)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣١٣)، و الإبانة في اللغة العربية (٤/ ٤٨٢)، واللمحة في شرح الملحة (٢/ ٥٣٥)، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٣/ ١٦٢)، و المفصل (ص: ٣٩٨)، والإنصاف (١/ ١٦١)، و نتائج الفكر في النحو (ص: ٢٦٦)، و البديع في علم العربية (١/ ٥٣٣)، و التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٥٩)، و اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٠٥)، و شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٦٤)، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤/١، والتعليقة على المقرب ٢١٧، و شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٦)، والنكت الحسان ٧٩.

(٢) أي: الخضراوي، ذكر ذلك في الجنى الداني (ص: ٥٧٠): "ولعدم اشتهار القول بالبساطة، قال ابن هشام: لا خلاف في أن (كأن) مركبة من (أن) و(كاف) التشبيه.".

(٣) مغني اللبيب ١٩٥.

(٤) سر صناعة الإعراب (١/ ٣١٣).

(٥) في كتابه الإعراب عن قواعد الإعراب (ص: ٥٨) نسبه إلى الأخفش وابن عصفور، وينظر: التذييل والتكميل (١١/ ٢٥٤).

بِمَنْزِلَة: (مثل)؛ فَلَزِمَهُ أَن يقدر لَهُ موضعا، فقدره مُبْتَدأ، فاضطر إِلَى أَن قدر لَهُ خَبرا لم ينْطق بِهِ قطّ، وَلَا الْمَعْنى مفتقر إِلَيْهِ، فَقَالَ: معنى كَأَن زيدا أَخُوك: مثل أخوة زيد إياك كَائِن(١)، وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: لَا مَوضِع لـ(أَن) وَمَا بعْدهَا، لِأَن (الْكَاف) و(أَن) صَارا بالتركيب كلمة وَاحِدَة(٢)، وَفِيه نظر؛ لأَن ذَاك فِي التَّرْكِيب الوضعي لَا فِي التَّرْكِيب الطارئ فِي حَال التَّرْكِيب الإسنادي، والمخلص عِنْدِي من الإِشْكَال أَن يدعى أَنَّهَا بسيطة، وَهُوَ قَول بَعضهم(٣).»(٤).

تبين من خلال نص ابن هشام أنه قد نشأ إشكال على رأي من قال بأن (كأن) مركبة؛ لأنه لا بد من بيان شأن (الكاف) أعملت الجر فيما بعدها أم لم تعمل؟ وإن كانت كذلك فبم تتعلق؟

دراسة المسألة:

اختلفت أقوال النحاة في (كأن)، فمنهم من قال بأنها مركبة من (الكاف) و (إن)، والتقدير: إن زيدا كالأسد، فلما قدمت الكاف فتحت الهمزة من (إن)، فصارت: كأن، وهذا قول سيبويه وأكثر النحويين، قال في ذلك سيبويه: " **وسألت الخليل عن (كأنَّ) فزعم أنهَّا (إنَّ) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنَّها صارت مع (إنَّ) بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو: كأيٍّ رجلاً، ونحو: له كذا وكذا درهماً.**"(٥).

ومنهم من قال بأنها بسيطة غير مركبة، قال في ذلك أبو حيان: " **والأولى أن تكون (كأن) حرفًا بسيطًا وُضع للتشبيه كالكاف، وألا تكون مركبة من الكاف و (إن)؛ لأن التركيب على خلاف الأصل.**"(٦).

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ١٣)، و الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٥٦٩).

(٢) ينظر: المقتصد ٤٤٥/١-٤٤٦، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٠٥-٢٠٦)، و شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٧٠).

(٣) ينظر: رصف المباني ٢٠٨- ٢٠٩، و التذييل والتكميل (٥/ ١٢).

(٤) مغني اللبيب (ص: ١٩٥-١٩٦).

(٥) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٥١).

(٦) التذييل والتكميل (٥/ ١٢).

واختلف النحاة القائلون بالتركيب في حكم الكاف وما بعدها على أقوال:

القول الأول: قول ابن جني والزجاج:

يرى ابن جني والزجاج أن ما بعد (الكاف) مجرور بها، لكن (الكاف) حرف عند ابن جني لا يتعلق بشيء لانتقاله من موضعه، حيث أصله التأخير، لكنه عمل الجر فيما بعده، قال ابن جني في سر الصناعة: **" إن سأل سائل فقال: ما وجه دخول الكاف هنا، وكيف أصل وضعها وترتيبها؟**

فالجواب: أن أصل قولنا: كأن زيدا عمرو إنما هو: إن زيدا كعمرو، فالكاف هنا تشبيه صريح، وهي متعلقة بمحذوف، فكأنك قلت: إن زيدا كائن كعمرو، ثم إنهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي هو عليه عقدوا الجملة، فأزالوا (الكاف) من وسطها، وقدموها إلى أولها؛ لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما أدخلوها على (إن) من قبلها، وجب فتح (إن)؛ لأن المكسورة لا يتقدمها حروف الجر، ولا تقع إلا أولا أبدا، وبقي معنى التشبيه، الذي كان فيها وهي متوسطة بحاله فيها وهي متقدمة، وذلك قولهم: كأن زيدا عمرو، إلا أن (الكاف) الآن لما تقدمت بطل أن تكون متعلقة بفعل ولا معنى فعل؛ لأنها فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف، وتقدمت إلى أول الجملة، وزالت عن الموضع الذي كانت فيه متعلقة بخبر (إن) المحذوف، فزال ما كان لها من التعلق بمعاني الأفعال، وليست هاهنا زائدة؛ لأن معنى التشبيه موجود فيها، وإن كانت قد تقدمت، وأزيلت عن مكانها، وإذا كانت غير زائدة فقد بقي النظر في (أن) التي دخلت عليها، هل هي مجرورة بها أو غير مجرورة، فأقوى الأمرين عليها عندي أن تكون (أن) في قولك كأنك زيد، مجرورة بالكاف."[١].

فقوله: (أقوى الأمرين) يدل على أن الكاف تحتمل أن تكون جارة لما بعدها أو ألا تكون كذلك، وقد رجح ابن جني كونها جارة، وحجة ابن جني في ذلك أمران:

---

(١) سر صناعة الإعراب (١/ ٣١٣).

الأول: أن الكاف وإن لم تكن متعلقة بشيء فإنها عملت الجر كما في قوله-تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[١]، وليست متعلقة في الآية عنده بشيء[٢].

الثاني: أن الحرف الناسخ (إن) يفتحون همزته بعد عوامل الجر وغيرها، كقولهم: عجبت من أنك قائم، وأعطيتك لأنك شاكر، وأظن أنك منطلق، وبلغني أنك كريم، ففتح الهمزة في: (كأن) يدل عند ابن جني أن (الكاف) من عوامل الجر[٣].

أما الزجاج فقدر الكاف هنا اسما، وهو مضاف إلى المصدر المؤول بعده، والتقدير عنده في نحو قولك: كأن زيدا أخوك: مثل أخوة زيد إياك كائن، نسب ذلك إليه أبو حيان فقال: " **وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الكاف الجارة في موضع رفع، فإذا قلت (كأني أخوك) ففي الكلام عنده حذف، وتقديره: كأخوتي إياك موجودٌ؛ لأن (أن) وما عملت فيه بتقدير مصدر، فلا تكون الكاف على هذا مقدمة من تأخير.**"[٤].

ويرى ابن هشام أن الذي دفع الزجاج إلى هذا التقدير هو: احتياج الكاف إلى متعلق لأنه حرف غير زائد.

وعارضه بأنه قد قدر له خبرا لم ينطقوا به، ولا المعنى مفتقر إليه[٥].

وقد رد الجرجاني القول بأن (الكاف) في: (كأن) حرف جر فقال: "**وليس لأن في قولك: (كأن زيدا منطلق) إعراب بوجه؛ وذلك أن معنى قولنا في (أن): أن موضعها جر أو رفع: أنها بمنزلة مصدر**

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٣١٤).

(٣) ينظر: السابق ٣١٤/١.

(٤) التذييل والتكميل ١٣/٥.

(٥) ينظر: المغني ١٩٥.

مجرور أو مرفوع، فإذا قلت: عجبت من أنك منطلق قلنا: إنه مجرور؛ لأنك تقول: عجبت من انطلاقك، ولو قلت في قولك: (كأن زيدا منطلق): أن (أن) في موضع جر لوجب أن تقول: كانطلاق زيد بمعناه، وهذا محال؛ لأن قولك: (كانطلاق زيد) ليس بكلام تام، وقولك: (كأن زيدا منطلق) كلام تام، فقد علمت أن هذا بمنزلة قولك: إن زيدا منطلق، وأن الكاف منح بأن للتشبيه فقط، وقد ذهب بعضهم إلى أن قولك: أن زيدا منطلق في قولك: كأن زيدا منطلق في موضع جر بالكاف، وذلك من الغلط الواضح؛ لما ذكرنا من أن حقيقة قولنا: إنه مجرور: الإخبار بأنه في موضع مصدر مفرد، وذلك لا يتأتى هنا؛ إذ لو قلت: كانطلاق زيد لم يكن كلاما."[١].

تبين من خلال النص السابق أن جر الكاف ما بعدها مردود لأنه-حينئذ-مؤول بمفرد، وليس كلاما تاما، ولكن قولك: (كأن زيدا منطلق) كلام تام، فبطل هذا الوجه لذلك.

---

(١) المقتصد ٤٤٦/١.

القول الثاني: أن (الكاف) لما ركبت مع (أن) صارتا كالكلمة الواحدة، فلا عمل للكاف فيما بعدها، وليست معلقة بفعل، ونسب ابن هشام هذا إلى الأكثرين، ومن هؤلاء: عبد القاهر الجرجاني[١]، والعكبري[٢]، وابن مالك[٣]،والمرادي[٤].

قال في ذلك ابن مالك: " **أصل (كأن) منسوخ؛ لاستغناء الكاف عن متعلق به.**"[٥].

وذكر ذلك الرضي تفسيرا لمذهب الخليل الذي نقله عنه سيبويه فقال: " **وسألت الخليل عن (كأنَّ) فزعم أنهَّا (إنَّ) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنَّها صارت مع (إنَّ) بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو: كأيٍّ رجلاً، ونحو: له كذا وكذا درهماً.**"[٦].

وقد فسر الرضي ذلك فقال: " **فصار الكاف مع (أن) كلمة واحدة، فلا عمل للكاف، كما كان لها حين كانت في محل خبر (إن)، لصيرورتها كجزء الحرف، كما ذكرنا في كاف (كذا) و (كأين)، ولا تقتضي ما تتعلق به، كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الخبر، لأنها خرجت بالجزئية عن كونها جارة.**"[٧].

وعارض ابن هشام ذلك فقال: " **وَفِيه نظر؛ لِأَن ذَاك فِي التَّرْكِيب الوضعي لَا فِي التَّرْكِيب الطارئ فِي حَال التَّرْكِيب الإسنادي.**"[٨].

---

(١) ينظر: السابق ١/٤٤٥-٤٤٦.

(٢) ينظر: اللباب ١/٢٠٥-٢٠٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٦).

(٤) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٥٦٩).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٦).

(٦) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٥١).

(٧) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٧٠).

(٨) مغني اللبيب (ص: ١٩٦).

أي: بالنظر إلى الأصل نعلم أنه مركب من كلمتين، فلا تجرد الكلمة من عملها في تركيب طارئ.

ورد الدماميني على ابن هشام فيما نقله عنه الشمني فقال: **"في الشرح: وهذا تركيب وضع؛ لأن واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضعه كذلك، وليس من الأمور التي طرأت في الاستعمال من غير أن يكون لوضع فيها مدخل."**[١].

جواب ابن هشام عن الإشكال:

يرى ابن هشام أن نتخلص من الإشكال بأن نقول ببساطة (كأن)، وفي ذلك قال: **"والمخلص عِنْدِي من الإِشْكَال أَن يدعى أَنَّهَا بسيطة، وَهُوَ قَول بَعضهم."**[٢].

وهذا الرأي اختاره المالقي[٣]، وأبو حيان [٤].

واستدل المالقي بأمور، وهي كالآتي:

أحدها: أن الأصل البساطة، والتركيب طارئ، فالالتفات إلى الأصل أحسن.

وثانيها: أنه يلزم على القول بالتركيب البحث عن متعلق للكاف؛ لعدم زيادتها.

وثالثها: أن الكلام يكون ناقصا لأنه في تأويل مفرد، فتأويل (كأن زيدا قائم): كقيام زيد، ولا يصح ذلك.

---

(١) حاشية الشمني ٢/١٩.

(٢) مغني اللبيب (ص: ١٩٥-١٩٦).

(٣) ينظر: رصف المباني ٢٠٨-٢٠٩.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ١٢).

ورابعها: أنه لا يتأتى القول بالتقديم والتأخير في كل موضع؛ فإن صح في قولك: كأن زيدا أسد أن تقول: أصله: إن زيدا كالأسد، فإنه لا يصح في قولك: كأن زيداً قام أن تقول: أصله: إن زيدا كقام، وكذلك لا يصح في: كأن زيداً في الدار، وكأن زيداً عندك، وكأن زيداً أبوه قائم[١].

الترجيح:

تبين من خلال ما سبق أن أقوى هذه الآراء رأيان:

الأول: القول ببساطة (كأن)، ومعنى هذا: أن الواضع قد وضعها على هذا النحو من أول وهلة، وهذا الذي اختاره ابن هشام.

الثاني: رأي الجمهور القائلين بالتركيب دون عمل للكاف ولا تعلق، وأميل إلى رأي الجمهور؛ وذلك لأنهم نبهوا على الأصل فقالوا بالتركيب، وراعوا حالة التركيب وما أصبح عليه اللفظ، بكونه صار كالكلمة الواحدة، وإذا كان بمنزلة الكلمة الواحدة فقد صارت (الكاف) جزء الكلمة، وجزء الكلمة لا يعمل فيه، وبأن سيبويه قد جعل نظير ذلك مما هجر أصله المركب قولهم: (كذا) و(كأين)، وبأنها خرجت بكونها جزءا عن عمل الجر، وقد بين كل ذلك الرضي[٢] بتفسيره كلام سيبويه السابق الذكر، والله -تعالى- أعلى وأعلم.

---

(١) ينظر: رصف المباني ٢٠٩.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٧٠).

المطلب الثالث: ارتباط خبر (ليت) باسمها

(ليت): حرف من أخوات (إن) تنصب المبتدأ وترفع الخبر، ولا تأتي (إن) وأخواتها بعد الأفعال، وذلك لأنها مشبهة به، وعاملة عمله، قال في ذلك أبو علي الفارسي: **" (إنّ) لا مدخل لها في الأفعال، وكذلك أخوات (إنّ)"**[١].

وإذا وقع الخبر جملة فلا بد من ارتباطه بالمبتدأ بضمير أو نحو ذلك، وقد ذكر ابن هشام بيتا من الشعر ورد فيه خبر (ليت)، غير مرتبط باسمها؛ ولذلك عده من المشكل فقال:

"من مُشكل بَاب (لَيْت) وَغَيره قَول يزِيد بن الحكم:

فليتَ كَفافًا كانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ ... وشَرُّكَ عَنِّي ما ارْتَوَىٰ الماءُ مُرْتَوِ[٢]

وإشكاله من أوجه: أَحدهَا: عدم ارتباط خبر (لَيْت) باسمها؛ إِذْ الظَّاهِر أَن (كفافا) اسْم (لَيْت)، وَأَن (كَانَ) تَامَّة، وَأَنَّهَا وفاعلها الْخَبَر، وَلَا ضمير فِي هَذِه الْجُمْلَة.

وَالثَّانِي: تَعْلِيقه (عَن) بـ(مرتوٍ).

وَالثَّالِث: إِيقَاعه (المَاء) فَاعِلا بـ(ارتوىٰ)، وَإِنَّمَا يُقَال ارتوىٰ الشَّارِب.

وَالْجَوَاب عَن الأول: أَن (كفافا) إِنَّمَا هُوَ خبر لـ (كَانَ) مقدم عَلَيْهَا، وَهُوَ بِمَعْنىٰ كَاف، وَاسم (لَيْت) مَحْذُوف للضَّرُورَة، أَي: فليتك أَو فليته، أَي: فليت الشَّأْن، وَمثله قَوْله:

فَلَيْتَ دفعتَ الهمَّ عنِّي ساعةً[٣]

---

(١) المسائل العسكريات: ٦٤.

(٢) البيت من الطويل، وقد نسب إلى يزيد بن الحكم في: أمالي القالي (١/ ٦٨)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٣٧)، والممتع في صنعة الشعر (ص: ٢٨٣)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٧١)، ولباب الآداب لأسامة بن منقذ (١/ ٣٩٧)، والحماسة البصرية (٢/ ٢٧٦).

(٣) شطر بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

و(خيرك) اسّم (كَانَ)، وَ(كله) توكيد لَهُ، وَالجُمْلَة خبر (لَيت)، وَأما (وشرك) فيروىٰ بِالرَّفْع عطفا علىٰ (خيرك)، فخبره إِمَّا مَحْذُوف، تَقْدِيره: كفافا، فـ(مرتو) فَاعل بـ(ارتوىٰ)، وَإِمَّا (مرتو) علىٰ أَنه سكن للضَّرُورَة كَقَوْلِه:

ولَوْ أَنَّ واشٍ بِاليَمامَةِ دَارُهُ ... وَدَارِي بأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَىٰ لِيَا[1]

وَرُوِيَ بِالنّصب إِمَّا علىٰ أَنه اسّم لـ(لَيت) محذوفة، وَسَهل حذفهَا تقدم ذكرهَا، كَمَا سهل ذَلِك حذف (كل) وَبَقَاء الخَفْض فِي قَوْله:

أَكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارَا[2]

وَإِمَّا علىٰ الْعَطف علىٰ اسّم (لَيت) الْمَذْكُورَة إِن قدر ضمير الْمُخَاطب، فَأما ضمير الشَّأْن فَلَا يعْطف عَلَيْهِ لَو ذكر فَكيف وَهُوَ مَحْذُوف، و(مرتو) علىٰ الْوَجْهَيْنِ مَرْفُوع، إِمَّا لِأَنَّهُ خبر (لَيت) المحذوفة، أَو لِأَنَّهُ عطف علىٰ خبر (لَيت) الْمَذْكُورَة.

فَلَيْتَ دفعتَ الهمَّ عنّي ساعةً ... فَبِتْنَا على ما خَيَّلَتْ نَاعِمِي بَالِ

ونسب إلى عدي بن زيد ، وهي في ديوانه ١٦٢، وفي النوادر صـ١٩٦، والعمدة (٢/ ٢٧١)، و شرح شواهد المغني (٢/ ٦٩٧)، و التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٣٩)، والشاهد فيه: (فليت) حيث حذف اسمها، وهو ضمير الشأن.

(١) البيت من الطويل، وهو لمجنون ليلى في ديوانه صـ١٢٣، والشاهد فيه: ولو أن واش، حيث سبق (واش) بأداة نصب، وكان حقه أن ينون بالفتح، فحذف منه ضرورة.

(٢) البيت من المتقارب، وقد نسب إلى أبي دؤاد في الكتاب لسيبويه (١/ ٦٦)، والأصمعيات (ص: ١٩١)، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٤٤/١، و المفصل (ص: ١٣٧)، و إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٤٢٢)، ونسب إلى عدي بن زيد في الكامل (١/ ٢٢٩)، والشاهد فيه: (ونار) حيث حذف المضاف وهو: (كل)، وأبقى المضاف إليه مجرورا، والذي سهل ذلك تقدم ذكر(كل) مثلها مجرورة.

وَعَن الثَّانِي بِأَنَّهُ: ضمن (مرتو) معنىٰ (كَاف)، لِأَن المرتوي يكف عَن الشّرْب كَمَا جَاءَ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[١] لِأَن (يخالفون) فِي معنىٰ: يعدلُونَ وَيخرجُونَ، وَإِن علقته بـ(كفافا) محذوفا علىٰ وَجه مر ذكره فَلَا إِشْكَال.

وَعَن الثَّالِث أَنه: إِمَّا علىٰ حذف مُضَاف، أَي: شَارِب المَاء، وَإِمَّا علىٰ جعل المَاء مرتويا مجَازًا كَمَا جعل صاديا فِي قَوْله:

وَجُبْت هَجيرًا يَتْرُكُ الماءَ صادِيا [٢]

ويروىٰ (المَاء) بِالنّصب علىٰ تَقْدِير (من)، كَمَا فِي قَوْله-تَعَالَىٰ-: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[٣]، ففاعل (ارتوىٰ) علىٰ هَذَا (مرتو)، كَمَا تَقول: مَا شرب المَاء شَارِب."[٤].

وجه الإشكال:

ذكر ابن هشام ثلاثة أوجه للإشكال في هذا البيت:

أولها: إن جعلنا (كفافا) اسما لـ(ليت)، وجملة (كان خيرك كله) خبرا، لا يصح لسببين: أولها: لعدم وجود الرابط بين الجملة الواقعة خبرا، والمبتدأ، ثانيها: (كفافا) نكرة، ولا مسوغ للابتداء بها هنا، وهذا الوجه عند ابن الشجري حيث قال: "**فإن قلت: هل يجوز أن تنصب (كفافا) بليت، وتجعل (كان) مستغنية بمرفوعها، بمعنىٰ: حدث ووقع، وتخبر بالجملة التي هي: (كان وفاعلها) عن**

---

(١) النور: ٦٣.

(٢) شطر بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

رأيتُ المَرْوَرَى والشَّناخِيبَ دُونَهُ ... وَجُبْتُ هَجِيراً يَترِكُ المَاءَ صَادِيا

وهو للمتنبي في ديوانه صـ٤٤٤، استأنس ابن هشام في المعنى بقوله: يترك الماء صاديا، حيث وصف الماء بالعطش مجازا للمبالغة.

(٣) الأعراف: ١٥٥.

(٤) مغني اللبيب ٢٨٦-٢٨٧.

(كفاف)؟ قيل: إن ذلك لا يصحّ؛ لخلوّ الجملة التي هي: (كان) ومرفوعها من عائد على (كفاف)، فلو قلت: (ليت زيدا قام عمرو) لم يجز؛ لعدم ضمير (في اللفظ وفي التقدير) راجع على اسم (ليت)، فإن قلت: إليه أو معه، أو نحو ذلك، صحّ الكلام."[١].

ثانيها: تعليق الجار والمجرور في قوله: (عني) باسم الفاعل (مرتوي)، وهو لا يتعدى إلى المفعول بـ(عن)، ولكنه يتعدى بـ(من)، أو بـ(الباء)، تقول: ارتوى من الماء أو بها، وهذ-أيضا-عند ابن الشجري[٢].

ثالثها: وقوع الماء فاعلا للفعل في قوله: (ارتوى الماء)، والماء لا يسند إليها الارتواء حقيقة، وهو من كلام ابن الشجري[٣].

أجوبة الإشكال:

الجواب الأول:

وقد أجاب ابن هشام عن عدم وجود رابط بين (ليت) وجملة الخبر: بأن يكون اسم (ليت) ضمير الشأن محذوفا للضرورة؛ لأن ضمير الشأن لا يحذف إذا كان منصوبا إلا ضرورة، وتقديره: فليته كان خيرك كفافا، وقد يقدر ضمير مخاطب: فليتك، و(كفافا) خبر (كان) مقدما، وهو مصدر قد قدر بمعنى اسم الفاعل، تقديره: (كافّ)، والجملة من (كان) واسمها (خيرك) وخبرها (كفافا) في محل خبر (ليت)، وقد ذكر ذلك ابن الشجري، حيث قال: " **فنقول: إن اسم (ليت) محذوف، وهو ضمير الشأن والحديث، وحذفه مما لا يسوغ إلا في الضّرورة.**"[٤]، وممن قدر اسم (ليت)ضميرا في

---

(١) أمالي ابن الشجري (١/ ٢٨١).

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٣.

(٣) ينظر: السابق ١/٢٨٣-٢٨٤.

(٤) السابق (٢/ ١٨).

هذا البيت: أبو علي الفارسي[١]، وعبد القاهر الجرجاني[٢]، ونقله ابن الشجري [٣]، ونسبه أبو علي القيسي إلى أبي الفتح بن جني[٤]، ونقله أبو البركات الأنباري[٥]، وأبو البقاء العكبري[٦]، وعلم الدين السخاوي[٧]، وابن الحاجب[٨]، والرضي[٩]، ونقله عن ابن الشجري السيوطي في الأشباه والنظائر[١٠]، وعبد القادر البغدادي في الخزانة[١١].

فأما قوله: (وشرك) فإنه يروى بالرفع، فيكون فيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون (كفافا) خبرا عن (خيرك وشرك) معا، لأن (كفافا) مصدر؛ وهو يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، ذكر هذا الوجه عبد القاهر الجرجاني، حيث قال: **"فإن جعلته خبرا لـ(كان) رفعت قوله: (خيرك وشرك)، فكأنك قلت: فليت كان خيرك وشرك كفافا عني، بمنزلة قولك: مكفوفين عني؛ لأن الكفاف مصدر؛ فيقع على الواحد والاثنين والجميع، كقولك: رجلان عدل، وقوم عدل، ويكون في (ليت) إضمار الحديث والشأن."[١٢].**

---

(١) في المسائل العسكريات صـ٦٤، قال أبو علي بعد أن ذكر جملة أبيات: "فإنَّ ذلك من الضرورات في الشعر للحاجة إلى إقامة الوزن، وهو يجيء على تقدير الحذف لاسم (إنَّ) المنصوب.".

(٢) ينظر: المقتصد ١/٤٦٦-٤٦٧.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٨٠.

(٤) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٤٥).

(٥) ينظر: الإنصاف (١/ ١٥٠).

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٢٠).

(٧) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (٢/ ٧٢١).

(٨) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٣٤).

(٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٨٠).

(١٠) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي – ط المجمع (٤/ ٣٥٨).

(١١) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي (١٠/ ٤٧٣).

(١٢) المقتصد ١/٤٦٦-٤٦٧.

الثاني: أن يكون (وشرك)معطوفا على (خيرك)، وهو اسم (كان)، فيكون اسما لها وخبره محذوف، تقديره: وكان شرك كفافا، ويكون (مرتو) على هذا الوجه فاعلا، و(الماء) مفعوله. الثالث: أن يكون معطوفا على (خيرك)، وخبره (رتو)، وهو منصوب، لكن حذف فيه التنوين لضرورة الشعر، والأصل: وكان شرك مرتويا، ذكر هذا أبو علي الفارسي، حيث قال:" **إن حملت العطف على (كان)، كان (مرتو) في موضع نصب.**"[1]، ونقله عنه ابن الشجري [2].

ويروى: (وشَرَك) بالنصب، على وجهين:

الأول: أن يكون منصوبا بـ(ليت) محذوفة، وسهل حذفها تقدم مثله.

الثاني: أن يكون معطوفا على اسم (ليت) المذكورة، قال في ذلك أبو علي: " **وإن حملته على (ليت) نصبت قوله: (وشرك)، و(مرتو) مرفوع.**"[3]، وهذا على تقديره بكاف الخطاب: (فليتك)، ولا يجوز العطف على اسم (ليت) إذا قدر ضمير الشأن: (فليته)؛ لأن ضمير الشأن لا يعطف عليه مذكورا ولا محذوفا، ذكره ابن هشام، وهو نقل عن ابن الشجري حيث قال: " **ومن روى (وشَرَك) نصبا، حمله على (ليت)، وليس المراد بالحمل على (ليت) أنه منصوب بالعطف على منصوب (ليت) المذكورة، لأن منصوبها غير ملفوظ به، ولأنك لو لفظت بضمير الشأن لم يجز العطف عليه، لأنه مجهول غير عائد على مذكور، فكيف وهو محذوف؟** "[4].

وأما الجواب عن تعليق الجار والمجرور في قوله: (وشرك عني) باسم الفاعل: (مرتوي)، فالجواب عنه: أنه ضمن (مرتو) معنى: (كافّ)، فعداه بـ(عن)، كما يعدى (كفَّ) بـ(عن)، وهذا لابن الشجري حيث قال: "**و(عن) في الوجهين متعلّقة بمرتوي، وجاز تعلّقها به حملا على المعنى، لا**

---

(١) الإيضاح العضدي: ١٢٣.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٢٨٠-٢٨١).

(٣) الإيضاح العضدي: ١٢٣.

(٤) أمالي ابن الشجري (١/ ٢٨٢).

بموجب اللفظ، لأن حقّ اللفظ أن يقول: ارتويت منه أو به، ولكنه محمول على معنى (كافّ)، لأن الشارب إذا روى كفّ عن الشّرب."(١).

ويجوز أن يتعلق الجار والمجرور بـ(كفافا)، وذلك على وجه أن يكون (كفافا) خبرا محذوفا عن (شرك)، وعلى وجه كون (كفافا) المذكور خبرا عن (خيرك وشرك) معا.

وأما الجواب عن وجه رفع (الماء) في قوله: ارتوى الماء، فهو إما على تقدير مضاف: أهل الماء، أو أسند (ارتوى) إلى (الماء) مجازا ومبالغة، وهذا الذي ذكره ابن هشام هو-أيضا-لابن الشجري حيث قال: " **و(الماء) بمقتضى ما ذهب إليه أبو علي مرفوع، وفي رفعه تأويلان: أحدهما: أن تقدّر مضافا، أي: ما ارتوى شارب الماء، أو أهل الماء، وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فاكتسى إعرابه، كقول مهلهل:**

واسْتَبَّ بعدك يا كُليبُ المجلسُ (٢)

أي: أهل المجلس، وفي التنزيل: ﴿وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾ (٣)، أي حبّ العجل.

والتأويل الآخر: أن يراد: ما ارتوى الماء نفسه، وجاز أن يوصف الماء بالارتواء، على طريق المبالغة، كما جاء وصفه بالعطش للمبالغة."(٤).

---

(١) أمالي ابن الشجري (١/ ٢٨٣).

(٢) شطر بيت من الكامل، والبيت بتمامه:

نُبّئتُ أنَّ النّارَ بعدك أُوقدتْ ... واسْتَبَّ بعدك يا كُليبُ المجلسُ

وهو لمهلهل بن ربيعة في ديوانه صـ ٤٤، شرح طلال حرب، والشاهد: واستب المجلس، حيث حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير: واستب أهل المجلس.

(٣) البقرة: ٩٣.

(٤) أمالي ابن الشجري (١/ ٢٨٤).

ويرىٰ أبو البقاء العكبري أن الصحيح في (الماء) النصب علىٰ أنه مفعول، و(مرتوي) فاعل[١].

الجواب الثاني:

أن يكون (كفافا) اسم ليت، واسم (كان) ضمير مستتر تقديره: هو، و (خيرك) منصوب خبر (كان)، و(شرك) منصوب معطوف عليه، وهذا قول عبد القاهر الجرجاني، ونقله الرضي[٢]، وعبد القادر البغدادي[٣].

قال في ذلك عبد القاهر الجرجاني: **"وإن نصبت (كفافا) بـ(ليت) لم يكن من هذا الباب، وكان اسم (ليت)، وقوله: (كان خيرك كله وشرك) في موضع خبره، ويجب نصب (خيرك) و(شرك)؛ لأنك تجعل في (كان) ضميرا لـ(كفاف)، وإذا جعلت في (كان) ضميره لم يرتفع به (خيرك)، ووجب نصبه بأنه خبر (كان)، فكأنه: فليت شيئا مكفوفا كان هو خيرَك وشرَك، ويجري مجرىٰ قولك: فليت خيرك كله وشرك كانا مكفوفين عني في المعنىٰ."**[٤].

وقد رجح عبد القاهر الوجه الأول، ورد هذا فقال: **"والوجه الأول أوضح، وفي الثاني تعسف."**[٥].

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٢٠).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٨٠).

(٣) ينظر: خزانة الأدب (١٠/ ٤٧٢).

(٤) المقتصد ٤٦٧/١.

(٥) المقتصد ٤٦٧/١.

ويظهر -والله أعلم- أن عبد القاهر رد هذا الوجه لأن فيه الابتداء بالنكرة دون مسوغ، وهذا ضعيف عند الجمهور.

الجواب الثالث:

أن يكون (كفافا) اسم (ليت)، و(خيرك) اسم (كان) مرفوع، و (شرك) معطوف عليه، ويقدر خبر (كان) ضمير يعود إلى (كفافا)، والتقدير: فليت كفافا كانه خيرك وشرك، وهذا الرأي نسبه عبد القادر البغدادي إلى أبي حيان حيث قال: **" قَالَ أَبُو حَيَّان فِي تَذكرته: يَصح جعل (كفافاً) اسْم (لَيْت)، و(خيرك) اسْم (كَانَ)، وتضمر الْخَبَر عَائِدًا على (كفافاً) وَالتَّقْدِير: كَانه خيرك."**[١].

وقد ذكر ذلك أبو حيان في شرح التسهيل، ونسب هذا الرأي إلى ابن هشام الخضراوي فقال: **" أن يكون (كفافًا) اسم (ليت). وقد منع هذا الوجه أبو علي في (التذكرة)، وقال: "يقبح الابتداء بالنكرة، ولأنه ليس في الجملة بعده ذكر يعود عليه، ولا هو هي، قال ابن هشام: "وهذه غفلة من حبر، والتقدير: (كانه خيرك)، ونظيره: أحد قولي (س) في: إن أفضلهم كان زيد، أي: كانه زيد، وإضمار خبر (كان) لا يحصى، وحذفه كحذف سائر الضمائر إذا كان في حكم الموجود، ونصب هذه الحروف للنكرات لا ينحصر، ويخبر بالمعرفة، وهذا غريب لا يجوز في الابتداء ولا في (كان).**"[٢].

---

(١) خزانة الأدب ١٠/٤٧٤-٤٧٥، وليس ذلك في المطبوع من التذكرة لأبي حيان.

(٢) التذييل والتكميل ٥/٦٠-٦١.

الجواب الرابع:

وذكر أبو البقاء العكبري أنه قد تكون (كان) زائدة، حيث قال: **"أَنَّ (كَانَ) زَائِدَة، ويروى (شرَّك) بِالنّصب على أَنَّه مَعْطُوف على اسْم (لَيْت)."[١].**

الترجيح:

مما سبق يتبين أن أولى الآراء بالقبول أن اسم (ليت) ضمير الشأن، وقد حذف لضرورة الشعر، وهذا ما عليه أكثر النحويين ممن ذكرناهم، وهو اختيار ابن هشام.

هذا، والله-تعالى-أعلى وأعلم.

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٢٠).

المبحث الثاني: حروف العطف: وفيه مطلب واحد:

(الفاء): وفيه مسألتان: المسألة الأولى: مجيء الفاء للتعقيب

الفاء حرف مهمل لا عمل له، وتأتي على ثلاثة معانٍ، المعنى الأول: أن تكون عاطفة، وتفيد الترتيب كقام زيد فعمرو، أو التعقيب كالمثال السابق، أو السببية وهي العاطفة للجمل كقوله-تعالى-: ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ ﴾ (١)، والصفات كقوله -تعالى-: ﴿ فَإِنَّهُمۡ لَأٓكِلُونَ مِنۡهَا فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ ٦٦ ﴾ (٢) ، والمعنى الثاني: أن تكون رابطة بين جملتي الشرط وجوابه وذلك حيث لا يصلح الجواب أن يكون شرطا، وذلك في ستة مواضع: أحدها: أن يكون الجواب جملة اسمية كقوله-تعالى-: ﴿ وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٧ ﴾ (٣)، ثانيها: أن يكون الجواب جملة فعلية فعلها جامد كقوله -تعالى-: ﴿ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ ﴾(٤)، وثالثها: أن يكون فعلها إنشائيا كقوله-تعالى-: ﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي ﴾(٥)، رابعها: أن يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى كقوله-تعالى-: ﴿ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ ﴾(٦)، خامسها: أن تقترن بحرف استقبال كقوله-تعالى-: ﴿ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ ﴾(٧)، سادسها: أن تقترن بحرف له الصدر كقولك: إن تقم فرب رجل قام، والمعنى الثالث: أن تكون

---

(١) القصص: ١٥.

(٢) الصافات: ٦٦.

(٣) الأنعام: ١٧.

(٤) البقرة: ٢٧١.

(٥) آل عمران: ٣١.

(٦) يوسف: ٧٧.

(٧) النساء: ٣٠.

زائدة، ولا يثبتها سيبويه، وأجازها الأخفش في الخبر مطلقا حيث حكى: أخوك فوجد، وعند الفراء والأعلم في الخبر إذا كان أمرا أو نهيا[١].

وقد ذكر ابن هشام إشكالا في آيتين على أن معنى الفاء: التعقيب، وذلك حيث قال: **"مما يشكل على أن (الفاء) للتعقيب قوله -تعالى-: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً ﴾ [٢]، فجعل الإتيان بغتة معطوفا على الرؤية بالفاء؛ فمقتضى ذلك أنه يعقبه، ومتى رؤي لم يقل: جاء بغتة إذا وقع بعد ذلك.**

والجواب عنه أمران: أحدهما: أن يراد بالرؤية مشارفتها ومقاربتها، كقوله-تعالى-: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ ﴾ [٣]، والمعنى: إذا قارب حضور الموت، وكذلك: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾[٤]، أي: فشارفن بلوغ أجلهن، لأن الإمساك لا يكون قبل بلوغ الأجل، ويدلك على ذلك أن بلوغ الأجل ظاهر في انقضاء العدة قوله: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾[٥]، الثاني: أن البغتة في أخذه، وذلك لا ينافي رؤيتهم له قبل ذلك، لأنهم قد يرونه ويعتقدونه عذابا ولكن لا يعتقدون أنه لهم، فيأخذهم بغتة بعد رؤيتهم له، كمن يرى نارا وتأخذه بغتة، فيصح أن يقول: رأيت النار فأخذتني بغتة من غير أن أشعر بأخذها لا برؤيتها.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب، من (ص: ١٦٧) إلى: ١٧٣.

(٢) الشعراء: ٢٠١-٢٠٢.

(٣) البقرة: ١٨٠.

(٤) البقرة: ٢٣١.

(٥) البقرة: ٢٣٢.

ومما يشكل-أيضا-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾(١)، فإن إصباح الأرض مخضرة بعد النزول إنما يكون بمهلة، والجواب أن هذه فاء السببية، وليس شرطها أن يكون ما بعدها عقيب ما قبله بل مسببا عنه، كما لو صرح بالشرط؛ ألا ترى إلى صحة قولك: إن يسلم زيد فيدخل الجنة؟

ثم لو سلم أن (الفاء) لمجرد العطف لم يلزم ما ذكر من نفي المهلة، فإن ذلك إنما يكون على حسب ما يعده الناس متعقبا، ولا يعد مثل ذلك فيه مهلة، ألا ترى إلى صحة قولك: تزوج زيد فولد له ولد؟ وإن كان لا يكون إلا بعد مهلة في الوجود، ولكن يصح إذا لم يكن إلا مدة الحمل، وكذاقوله-تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا﴾ (٢)، وإن كان في كل واحدة مهلة."(٣).

وجه الإشكال في الآية الأولى:

عطف إتيان العذاب بغتة على الرؤية بالفاء، فمقتضى ذلك أنه يعقبه، فكيف يرون العذاب ثم يأتيهم بغتة؟

قال في ذلك ابن الحاجب: " عقّبَ الإتيان بغتة بعد الرؤية؛ ولا يستقيم ظاهرا إتيانه بغتة بعد أن شُوهد ورُئي، فلابدّ من حمله على وجه يصحُّ فيه معاقبةُ الإتيان له."(٤).

وقال ابن عرفة: " إن فيها تناقضا؛ لأنهم إذا رأوا العذاب لم يكن إتيانهم بغتة؛ لأن البغتة هو إتيان الشيء على غفلة من غير شعور به."(٥).

---

(١) الحج: ٦٣.

(٢) المؤمنون: ١٤.

(٣) مختصر التذكرة: ٢٦٢-٢٦٤. والمسألة من أمالي ابن الحاجب: ١١٠،١١١، ١٢٣، ١٢٤.

(٤) أمالي ابن الحاجب: ١١٠-١١١.

(٥) تفسير ابن عرفة (٣/ ٢٤٨).

جواب ابن هشام عن الآية الأولى:

وأجاب ابن هشام عن ذلك بجوابين: الأول: أن يراد بالرؤية مشارفتها ومقاربتها، والثاني: أن البغتة في أخذه لهم، وذلك لا ينافي الرؤية.

وهذان الجوابان قد نقلهما ابن هشام عن ابن الحاجب في أماليه[1]، وسبقه إليهما، ونقل الجوابين الزركشي في البرهان[2]، ونقل الجواب الثاني ابن عرفة في تفسيره[3].

جواب الزمخشري:

يرى الزمخشري أنه ليس المعنى تعاقب الرؤية والعذاب، بل المعنى ترتبها في الشدة: رؤيتهم للعذاب، فما هو أشد، وهو لحوقه بهم مفاجأة، يقول الزمخشري: " **فإن قلت: ما معنى التعقيب في قوله: (فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً... فَيَقُولُوا)؟ قلت: ليس المعنى ترادف رؤية العذاب ومفاجأته، وسؤال النظرة فيه في الوجود، وإنما المعنى: ترتبها في الشدّة، كأنه قيل: لا يؤمنون بالقرآن حتى تكون رؤيتهم للعذاب فما هو أشدّ منها وهو لحوقه بهم مفاجأة، فما هو أشدّ منه وهو سؤالهم النظرة، ومثال ذلك أن تقول لمن تعظه: إن أسات مقتك الصالحون فمقتك الله، فإنك لا تقصد بهذا الترتيب أنّ مقت الله يوجد عقيب مقت الصالحين، وإنما قصدك إلى ترتيب شدّة الأمر على المسيء، وأنه يحصل له بسبب الإساءة مقت**

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ١١٠-١١١). ويكاد يكون بنصه، وكان يجب على ابن هشام أن ينسب ذلك النص إلى قائله.

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/ ٢٩٣).

(٣) تفسير ابن عرفة (٣/ ٢٤٨).

الصالحين، فما هو أشدّ من مقتهم وهو مقت الله"[١]، ونقل عنه ذلك أبو حيان في تفسيره[٢]، والسمين الحلبي[٣]، ونظام الدين النيسابوري[٤]، والخطيب الشربيني[٥].

وعارضه الشهاب الخفاجي بأن تفاوت الرتبة من التراخي، ولا دلالة للفاء عليه، قال: **"وههنا شيء وهو: أنّ الزمخشريّ جعل الفاء في قوله: (فيأتيهم)، وفي قوله: (فيقولوا) للتفاوت الرتبي، كأنه قيل: حتى تكون رؤيتهم للعذاب فما هو أشد منها، وهو مفاجأته فما هو أشد منها، وهو سؤالهم النظرة، كقولك: إن أسأت مقتك الصالحون فمقتك الله، وترى (ثم) تقع في هذا الأسلوب أي: التراخي الرتبي كما صرّح به بعض شرّاحه؛ ولا يخفى أنّ تفاوت الرتبة من التراخي، ولا دلالة للفاء عليه، فكان وجهه: أنه من جعل ما هو مقدّم متعقبا لا في كل معطوف بالفاء؛ إذ الرؤية بعد البغت كما صرّح به، فالحامل له على هذا أنّ البغت من غير شعور لا يصح تعقبه للرؤية، وأمّا كون العذاب الأليم منطويا على تلك الشدة، وهي البغت فلا يصح الترتيب هنا وكون الفاء للتفصيل فوهم."**[٦].

وجه الإشكال في الآية الثانية:

أنه قد عطف إصباح الأرض مخضرة على رؤية إنزال الماء، فمقتضى ذلك أنه يعقبه؛ مع أن الاخضرار إنما يكون بعد مهلة من نزول الماء، قال ابن الحاجب: **" (الفاء) للتعقيب من غير مهلة، وإصباح الأرض مخضرة بعد النزول إنما يكون بمهلة."**[٧].

---

(١) الكشاف تحقيق شيحا ٧٧١.

(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير ط العلمية (٧/ ٤١).

(٣) ينظر: الدر المصون ٥٥٧/٨-٥٥٨.

(٤) ينظر: تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥/ ٢٨٦).

(٥) ينظر: السراج المنير (٣/ ٣٥).

(٦) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (٧/ ٢٨).

(٧) أمالي ابن الحاجب ١٢٣/١.

وقال الكيلاني: " **فإن قيل: قولهم: الفاء للتعقيب من غير مهلة يشكل بقوله -تعالى-: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً﴾[١]؛ فإن إصباح الأرض مخضرة لا يكون بعد النزول بمهلة."[٢].**

جواب ابن هشام:

وأجاب ابن هشام عنها بجوابين: الأول: أنها فاء السببية، وهي لا يشترط فيها بعدها أن يكون عقب ما قبلها، **والثاني: أنها على معنى التعقيب**، وهو في كل شيء بحسب ما يعده الناس متعقبا.

وهذا الجوابان لابن الحاجب-أيضا-في أماليه، وذلك حيث قال: " **والجواب: أن هذه الفاء فاء السببية، وفاء السببية لا يشترط فيها ذلكن وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مسبباً عن الأول كما لو صرح بالشرط؛ ألا ترى إلى صحة قولك: إن يسلم زيد فهو يدخل الجنة، مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما، ثم لو سلم ههنا أنها لمجرد العطف لم يلزم ما ذكره من نفي المهلة، فإن ذلك إنما يكون على حسب ما يعده الناس متعقباً، والاخضرار بعد الإنزال يعده الناس متعقبا، ولا يعد مثل ذلك فيه مهلة؛ ألا ترى إلى صحة قولك: تزوج زيد فولد له ولد، وإن كان لا يكون إلا بعد مهلة في الوجود."[٣].**

---

(١) الحج: ٦٣.

(٢) حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب صـ٣٩٢. في كشف الظنون(١/ ١٨٩): الشيخ: محمود بن الحسين الأفضلي، الحاذقي، الشهير: بالصادقي، الكيلاني.المتوفى: سنة سبعين وتسعمائة.

(٣) أمالي ابن الحاجب ١/١٢٣-١٢٤. وينظر شرح المقدمة الكافية ٣/٩٨٠، والكتاب الركني في تقوية كلام النحوي ٢/٩٢٥.

جواب ابن عصفور:

ويرى ابن عصفور أنها عاطفة للفعلين في الآية(١)، وذكر ذلك البيضاوي(٢)، أبو حيان(٣)، والمرادي(٤).

جواب ابن مالك:

ويرى ابن مالك أنها للسببية بمعنى (ثم)، قال: " **وقد يكون مع السببية مهلة، كقوله -تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾**(٥)."(٦).

لكن تعبيره بقد يفيد القلة، وذكر رأي ابن مالك ركن الدين الحديثي(٧).

جواب الرضي:

ويرى الرضي أن العطف هنا بالفاء؛ لأن أول أجزاء الفعل متعقب، لأن الاخضرار يبدأ بعد نزول المطر لكن في مدة ومهلة، قال: " **ثم اعلم أن إفادة الفاء للترتيب، لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل، إذا كان أول أجزائه متعقبا لما تقدم، كقوله -تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾، فإن اخضرار الأرض، يبتدئ بعد نزول المطر، لكن**

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٣/١.

(٢) ينظر: تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٤/ ٧٧).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٢٣/٤، ٢٠٣٣، والتذييل والتكميل ١٠٩/١.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٦٢.

(٥) الحج: ٦٣.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٥٤).

(٧) ينظر: الكتاب الركني ٩٢٤/٢-٩٢٥. وهو: الشيخ، الإمام، ركن الدين، أبو الحسن: علي، المعروف: بابن شيخ العربية، الموصلي."، "ومن شروح (الكافية) : شرح الإمام، ركن الدين، الحديثي: الحسن بن محمد العلوي المتوفى بالموصل سنة ٧١٥، وهو مثل (شرح الرضى) بحثا، وجمعا، بل أكثر منه." كشف الظنون ١٣٧٠/٢،١١١٦.

يتم في مدة ومهلة؛ فجئ بالفاء نظرا إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار، ولو قال: ثم تصبح، نظرا إلى تمام الاخضرار، جاز."[١].

جواب أبي حيان:

وذكر أبو حيان رأيا آخر، وهو: أن العطف هنا على محذوف، قال: **" ولا يُعتقد أن قوله: (فتصبح) معطوف على (أنزل) بل ثَمَّ محذوف، و(فتصبح) معطوف عليه، أي، فأُنبتنا به، فطال النبت فتصبح."[٢].**

وذكر ذلك-أيضا-المرادي[٣]، والزركشي[٤]، وذكر الزركشي -أيضا- في موضع آخر أن الفاء قد تكون للاستئناف[٥].

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٨٩).

(٢) ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٨٦).

(٣) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٦٢).

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٤/ ٢٩٥).

(٥) ينظر: المصدر السابق ٣/٣٧٤.

المسألة الثانية: الفاء الاستئنافية

تكون الفاء استئنافية، بمعنى: أن ما بعدها كلام مستأنف، فهي هنا تعطف جملة على جملة، لا تعطف مفردا على مفرد، وذكر ابن هشام ذلك في آيتين:

الإشكال في الآية الأولى: في قوله-تعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾(١)، وقد استشكل ابن هشام أمرين على أبي البقاء في توجيهه رفع الفعل (تصبح) في الآية، حيث قال ابن هشام:" **وَالثَّانِي: المعطوفة بالحرف، نَحْو: زيد منطلق وَأَبوهُ ذَاهِب، إِن قدرت الْوَاو عاطفة على الْخَبَر، فَلَو قدرت الْعَطف على الْجُمْلَة فَلَا مَوضِع لَهَا، أَو قدرت الْوَاو وَاو الْحَال فَلَا تَبَعِيَّة وَالْمحل نصب، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاء فِي قَوْله-تَعَالَى-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾: الأَصْل: فَهِيَ تصبح، وَالضَّمِير للقصة وتصبح خَبره، أَو تصبح بِمَعْنى أَصبَحت، وَهُوَ مَعْطُوف على أنزل؛ فَلَا مَحل لَهُ إِذًا. اهـ**

وَفِيه إِشْكَالَانِ: أَحدهمَا: أَنه لَا محوج فِي الظَّاهِر لتقدير ضمير الْقِصَّة، وَالثَّانِي: تَقْدِيره الْفِعْل الْمَعْطُوفَ على الْفِعْلِ الْمخبرِ بِهِ لَا مَحَلَّ لَهُ.

وَجَوَاب الأول: أَنه قد يكون قدر الْكَلَام مستأنفا، والنحويون يقدرُونَ فِي مثل ذَلِك مُبْتَدأ، كَمَا قَالُوا فِي (وتشربُ اللَّبن) فِيمَن رفع: إِن التَّقْدِير: وَأَنت تشرب اللَّبن؛ وَذَلِكَ إِمَّا لقصدهم إِيضَاح الِاسْتِئْنَاف، أَو لِأَنَّهُ لَا يسْتَأْنف إِلَّا على هَذَا التَّقْدِير؛ وَإِلَّا لزم الْعَطف الَّذِي هُوَ مُقْتَضى الظَّاهِر، وَجَوَاب الثَّانِي: أَن الْفَاء نزلت الجملتين منزلَة الْجُمْلَة الْوَاحِدَة؛ وَلِهَذَا اكْتفى فيهمَا بضمير وَاحِد، وحينئذ فَالْخَبَر مجموعهما كَمَا فِي جملتي الشَّرْط وَالْجَزَاء الواقعتين خَبرا، وَالْمحل لذَلِك الْمَجْمُوع، وَأما كل مِنْهُمَا فجزء الْخَبَر فَلَا مَحل لَهُ، فافهمه؛ فَإِنَّهُ بديع.

---

(١) الحج: ٦٣.

وَيجب علىٰ هَذَا أَن يدعىٰ أَن الْفَاء فِي ذَلِك، وَفِي نَظَائِره من نَحْو: زيد يطير الذُّبَاب فيغضب قد أخلصت لِمَعْنىٰ السَّبَبِيَّة، وأخرجت عَن الْعَطف، كَمَا أَن الْفَاء كَذَلِك فِي جَوَاب الشَّرْط، وَفِي نَحْو: أحسن إِلَيْك فلَان فَأحْسن إِلَيْهِ، وَيكون ذكر أبي الْبَقَاء للْعَطْف تجوزا أَو سَهوا، وَمِمَّا يلْحق بِهَذَا الْبَحْث أَنه إِذا قيل: قَالَ زيد عبد الله منطلق وَعَمْرو مُقيم، فَلَيْسَتْ الْجُمْلَة الأولىٰ فِي مَحل نصب وَالثَّانِية تَابِعَة لَهَا؛ بل الجملتان مَعًا فِي مَوضِع نصب، وَلَا مَحل لوَاحِدَة مِنْهُمَا؛ لِأَن الْمَقُول مجموعها، وكل مِنْهُمَا جُزْء للمقول، كَمَا أَن جزأي الْجُمْلَة الْوَاحِدَة لَا مَحل لوَاحِد مِنْهُمَا بِاعْتِبَار القَوْل، فتَأَمّله." (١).

وجه الإشكال:

نص أبي البقاء الذي ذكر ابن هشام فيه إشكالا: " **إنما رفع الفعل هنا وإن كان قبله لفظ الاستفهام لأمرين: أحدهما: أنه استفهام بمعنىٰ الخبر: أي قد رأيت؛ فلا يكون له جواب.**

والثاني: أن ما بعد الفاء ينتصب إذا كان المستفهم عنه سببا له؛ ورؤيته لإنزال الماء لا يوجب اخضرار الأرض وإنما يجب عن الماء والتقدير: فهي أي: القصة، و «تصبح»: الخبر.

ويجوز أن يكون «فتصبح» بمعنىٰ: أصبحت، وهو معطوف علىٰ أنزل، فلا موضع له إذا. "(٢).

علىٰ تقدير أبي البقاء: (فهي تصبح) لا ضرورة تدعو إلىٰ تقدير ضمير الشأن أو القصة؛ حيث يمكن جعل (الفاء) استئنافية والفعل مرفوع دون تقدير مبتدأ، ولأنه لا يجوز حذف ضمير الشأن مرفوعا دون وجود دليل علىٰ الحذف، ولأن ضمير الشأن يؤتىٰ به للتأكيد، والحذف ينافي ذلك الغرض، وأنه قدر الفعل المعطوف(تصبح) علىٰ الفعل (أنزل) الذي هو خبر (أن) لا محل له من الإعراب؛ والظاهر أن له محلا حيث عطف علىٰ خبر (أن)؛ والمعطوف علىٰ الخبر في حكم الخبر.

---

(١) مغني اللبيب (ص: ٤٠٧).

(٢) التبيان ٢/٩٤٧.

وقد وضح السمين ذلك فقال: **" ثم قال بعد أن عطف على (أَنْزل): (فلا موضعَ له إذن)، وهو كلامٌ متهافِتٌ؛ لأنَّ عَطْفَه على (أَنْزَلَ) يَقْتضي أن يكونَ له محلٌّ من الإعرابِ، وهو الرفعُ خبراً لـ(أنَّ)، لكنه لا يجوزُ لعدم الرابطِ. "[١].**

ثم قال في تقديره الضمير: **"قلت: ولا حاجةَ إلى تقديرِ مبتدأ، بل هذه جملةٌ فعليةٌ مستأنفةٌ، ولا سيما وقَدَّر المبتدأ: (ضميرَ القصة) ثم حذفه، وهو لا يجوز؛ لأنه لا يؤتى بضميرِ القصة إلاَّ للتأكيدِ والتعظيم، والحذفُ يُنافيه. "[٢].**

الجواب عن الإشكال:

وقد أجاب ابن هشام عن الأول، وهو: (تقدير أبي البقاء ضمير القصة): بأنه يمكن أن يكون قد قدر الفعل (تصبح) مستأنفا بعد الفاء، وتقدير ضمير الشأن أو القصة في مثل هذا هو صنيع النحويين؛ حيث إنهم يقدرون في مثل ذلك ضمير القصة لإيضاح الاستئناف، أو أنه لا يستأنف إلا على تقدير ضمير الشأن أو القصة.

وقد نقل عبد القادر البغدادي عن الشهاب الخفاجي -عند الكلام على قوله-تعالى-: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴿٣﴾ ﴾[٣] ما يوضح ذلك فقال: **" وَفِي شرح التسهيل للدماميني[٤]: "النحويون يقدرُونَ فِي الِاسْتِئْنَاف مُبْتَدأ؛ وَذَلِكَ إِمَّا لقصد إِيضَاح الِاسْتِئْنَاف، وَإِمَّا لِأَنَّهُ لَا يسْتَأْنف إِلَى على هذا التَّقْدِير، وَإِلَّا لزم الْعَطف الَّذِي هُوَ مُقْتَضى**

---

(١) الدر المصون ٢٩٧/٨.

(٢) المرجع السابق ٢٩٨/٨.

(٣) الأنعام: ٣.

(٤) يتضح من خلال النص أن هذا الكلام نقله الدماميني في لوحة رقم (٢٤١) بنصه عن ابن هشام عن (مغني اللبيب صـ٤٠٧)، وهو موجود في مخطوطة شرح التسهيل للدماميني بمكتبة المسجد النبوي، رقم الفيلم(١٥٩)، رقم الحفظ ٤١٥/٤٢، لوحة رقم (٢٤١).

الظَّاهِر." انْتهى. قَالَ شَيخنَا الشهَاب الخفاجي فِي بعض رسائله: حَاصله أَن الْجُمْلَة المضارعية المستأنفة يقتضي كَلَام الْمُفَسّرين والنحاة أَنه لَا بُد فِيهَا من تَقْدِير ضمير مُبْتَدأ، وَاسْتَشْكَلَهُ الْمُتَأَخّرُونَ بِأنهُ لَا ضَرُورَة تَدْعُو إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يجوز الِاسْتِئْنَاف بِدُونِهِ، وَلم يَدْفَعهُ أحد فظنوا أَنه واردٌ غير مندفع، وَلما تَأَمَّلت مَا قَالُوهُ حق التَّأَمُّل ظهر لي أَن الْحق مَا قَالُوهُ، وَأَنه لَا بُد من هَذَا التَّقْدِير؛ لِأَنَّك إِذا وقفت على قَوْله: (فِي الأَرْض) من غير تَقْدِير لم يَقع موقعه؛ إِذْ لم يفد مَا يحسن السُّكُوت عَلَيْهِ، وَالضَّمِير الْمُسْتَتر خفيٌّ لَا يظْهر بَادِي الرَّأْي. فَإِذا قلت: (يعلم) لم يعلم من الْعَالم. فَإِذا كَانَ الْمُبْتَدَأ ظَاهرا أَو فِي حكمه علم الْمُرَاد، وَنَظِيره النَّعْت الْمَقْطُوع إِذا رفع يقدر قبله ضمير، لِأَنَّهُ مُفْرد لَا يُفِيد إِلَّا على ذَلِك التَّقْدِير؛ وَبِهَذَا تبين أَن الِاعْتِرَاض من الغفول عَمَّا قَصده هَؤُلَاءِ الفحول."[١].

وبهذا ظهرت علة تقدير المبتدأ المحذوف بأنه: لا بد منه-عند الشهاب-حتى يكون كلاما مفيدا يحسن السكوت عليه، ويبين الغرض المقصود من الكلام.

وتقدير هذا الضمير فعله سيبويه-لكن في شاهد آخر-حيث قال: " **وإن شئت رفعت على وجهٍ آخر، كأنك قلت: فأنت تحدثُنا. ومثل ذلك قول بعض الحارثيين:**

غير أَنَّا لم تأتنا بيقينٍ ... فنُرَجِّي ونكثِرُ التأميلا [٢]

كأنه قال: فنحن نرجي. فهذا في موضع مبني على المبتدأ."[٣].

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (٨/ ٥٢٩).

(٢) البيت من الخفيف، وهو لبعض الحارثيين في الكتاب ٣١/٣، وشرحه للسيرافي ٢٢٣/٣، وللعنبري في المفصل ٣٢٩، وفي شرحه لابن يعيش ٢٥٥/٤، والشاهد فيه (فنرجي)؛ حيث جاء مرفوعا على القطع عما قبله، والاستئناف، وتقدير مبتدأ، وتقديره: فنحن نرجي.

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ٣١).

جواب سيبويه:

أما في الآية فقد ذكر سيبويه أنها مرفوعة لأنها في كلام موجب قال: " **وسألته عن: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ ، فقال: هذا واجبٌ، وهو تنبيهٌ، كأنك قلت: أتسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا."**[١].

وقد فسر السيرافي كلام سيبويه بأن: (فتصبح) مقطوع عما قبله، أي أنه استئناف قال: **" ومثل ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[٢] قول الله-عز وجل-: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ ، وقول الشاعر:**

فيُنْبتُ حَوْذاناً.. [٣]

لأن المرفوع في ذلك ليس بداخل في الكلام الذي قبله، ولا متصل به، وإنما هو بمنزلة (فيكون) بعد (كن)."[٤].

---

(١) الكتاب٣/٤٠.

(٢) البقرة: ١١٧.

(٣) جزء بيت من الطويل والبيت بتمامه:

فيُنْبتُ حَوْذاناً وعَوْفاً مُنَوِّراً ... سأُتْبِعُه مِن خيرِ ما قال قائلُ

وهو منسوب للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ص ١٢١ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والشاهد فيه فينبت؛ حيث جاء الفعل مرفوعا بعد الفاء، وفي البيت الذي قبله نفي في قوله: (ولا زال)؛ وذلك لأنه على القطع والاستئناف بتقدير مبتدأ، قدره سيبويه في كتابه ٣/٣٧: فذاك ينبت.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٢٣٥.

وفسره الرماني بأنه رفع على المعنى، قال: " **وفي التنزيل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ بالرفع على المعنى، لأن الأول واجب في المعنى، وإنما نبه على ما هو كائن من إنزال الله الماء من السماء.**"(١).

وهذا-أيضا-تفسير الأخفش(٢)، والمبرد (٣)،وعند الفراء: (ألم تر) على معنى الخبر، كأنك قلت فِي الكلام: اعلم أن الله يُنزل من السماء ماء فتصبح الأرض (٤).

ونقل أبو حيان عن ابن خروف أن معنى كلام سيبويه أنه يقدر الفعلين ماضيين، قال: " **قَالَ ابْنُ خَرُوفٍ: وَقَوْلُهُ فَقَالَ: هَذَا وَاجِبٌ، وَقَوْلُهُ: فَكَانَ كَذَا يُرِيدُ: أَنَّهُمَا مَاضِيَانِ، وَفَسَّرَ الْكَلَامَ بِـ(أَتَسْمَعُ) لِيُرِيَكَ أَنَّهُ لَا يَتَّصِلُ بِالِاسْتِفْهَامِ لِضَعْفِ حُكْمِ الِاسْتِفْهَامِ فِيهِ، وَوَقَعَ فِي الشَّرْقِيَّةِ عِوَضُ (أَتَسْمَعُ): (انْتَبِهْ) انْتَهَى.**"(٥).

وأما تقدير العكبري الضمير في الآية فقد سبقه إليه ابن فضال حيث قال: " **ومما يسأل عنه أن يقال: بم ارتفع ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ وقبله استفهام، وهلا انتصب على حد قولك: أفتأتني فأكرمك؟**

والجواب: أنه خبر في المعنى، وإن خرج مخرج الاستفهام، كأنه قال: قد رأيت أن الله تعالى ينزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة، وهو تنبيه على ما قد كان رآه ليتأمل ما فيه، قال الشاعر:

---

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني ص ٨٨١. تحقيق : سيف العريفي جامعة أم القرى رسالة دكتوراه ١٩٩٨.

(٢) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ٧٢).

(٣) ينظر: المقتضب (٢/ ٢٠).

(٤) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٢٩).

(٥) البحر المحيط في التفسير ط العلمية (٦/ ٣٥٦).

أَلم تسأَل الرّبع القَواءَ فيَنْطِقُ ... وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ (١)

ومعناه: سأَلته فنطق، وإن شئت قلت معناه: فهو ينطق، وكذا في الآية: فهي تصبح."(٢).

ويتضح من خلال ما ذكره (العكبري وابن فضال) أن ما ذكراه من كلام في الآية هو من كلام الفراء فيها مع توسيع وتفسير.

الجواب عن الوجه الثاني لابن هشام:

وأجاب ابن هشام عن الثاني، وهو: كون الفعل (تصبح) لا محل له من الإعراب بأن (الفاء) هنا هي السببية التي تعطف بين الجمل، وتربط بينها ويكتفى فيها بضمير واحد، فهي تنزل الجملتين منزلة الجملة الواحدة، فمن خصائصها: أنها تعطف على الخبر ما لا يصح كونه خبرا؛ لخلوه من الضمير، قال ابن هشام في ذلك: "**وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح كونه صلة لخلوه من العائد؛ نحو: "اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك"؛ وعكسه، نحو: "الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد"، ومثل ذلك جارٍ في الخبر والصفة والحال، نحو:** ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾**."** (٣).

فجملتا (أنزل) و(تصبح) معطوفتان، والفاء مغنية عن الربط بينهما بضمير، والخبر مجموع الجملتين (أنزل وتصبح)، وكل منهما–مفردا–جزء الخبر؛ وجزء الخبر لا محل له.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه صـ٣٣، وفي شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٨٧/٢، ودون نسبة في الكتاب ٣٧/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٧/١، والمفصل ٣٢٩، والشاهد فيه (فينطق) حيث جاء الفعل المضارع مرفوعا بعد الفاء المسبوقة بفعل مضارع مجزوم بأداة نفي وجزم وهي (لم)، وقد قدروا ما بعد الفاء مستأنفا فهو مرفوع بتقدير مبتدأ، أي: فهو ينطق.

(٢) النكت ٣٤٦.

(٣) أوضح المسالك ٣٦١/٣–٣٦٢، وينظر: رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك ٤١٢/٢–٤١٣، والمغني صـ ٤٧٤، وإرشاد السالك لابن القيم ٦٢٤/٢، والتصريح ١٦٣/٢.

وهذا الوجه الثاني قال فيه الرصاع: " **قوله: وجواب الثاني ..إلخ.قلت: ما أشار إليه نقله ابن أبي الربيع عن الفارسي، وزعم ابن عصفور أنه متفق عليه، واعترض بأن الفاء إذا كانت للعطف فليس فيها سبب، قلت: وهو اعتراض بعيد، فإنهم ذكروا أن الفاء تكون للسبب ولو كانت عاطفة."** [١].

الترجيح:

وأقول: إن الآية الكريمة قد جاءت على الأصل وهو الرفع على الاستئناف؛ حيث إن الأصل فيما عطف بفاء السببية الرفع-وإن كان قليلا-كما قال الرضي: " **وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية: الرفع، على أنها جمل مستأنفة، لأن فاء السببية لا تعطف وجوبا، بل الأغلب أن يستأنف بعدها الكلام.** "[٢].

أو أن (الفاء) عاطفة بين الفعلين: (أنزل)، و (تصبح)؛ لأن سيبويه ذكر أن الكلام بمعنى الإيجاب، ولا إشكال حينئذ، والله أعلم.

الإشكال في الآية الثانية:

في قوله-تعالى-: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾[٣]، وذلك حيث قال فيها ابن هشام: " **وَزعم ابْنُ مَالك بدرُ الدّين أَنَّه مُسْتَأْنفٌ بِتَقْدِير: فهم يَعْتَذِرُونَ، وَهُوَ مُشكل على مَذْهَب الْجَمَاعَة؛ لاقْتِضَائه ثُبُوتَ الِاعْتِذَار مَعَ انْتِفَاء الْإِذْن كَمَا فِي قَوْلك: مَا تؤذينا فنحبُّكَ بِالرَّفْع، ولصحة الِاسْتِئْنَاف**

---

(١) الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب من سورة (إبراهيم) إلى سورة (سبأ) دراسة وتحقيق صـ ٢٢٨ رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، والرصاع هو محمد بن قاسم بن عبد الله الانصاري، أبو عبد الله، الرصاع: قاض، نحوي، خطيب، عارف بالحديث، من فقهاء المالكية، له كتب، منها= =(التسهيل والتقريب والتصحيح لرواية الجامع الصحيح – خ) و (تذكرة المحبين في شرح أسماء سيد المرسلين – خ) توفي ٨٩٤هـ ينظر معجم أعلام الجزائر صـ١٥١، والأعلام ٧/ ٥.

(٢) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٦٦).

(٣) المرسلات: ٣٦.

يحمل ثُبُوتُ الِاعْتِذَار مَعَ مَجِيء: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾[١] على اخْتِلَاف المواقف، كَمَا جَاءَ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾﴾[٢]، ﴿وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾﴾[٣]، وَإِلَيْهِ ذهب ابْن الْحَاجِب[٤]، فَيكون بِمَنْزِلَة: مَا تَأْتِينَا فتجهل أمورنا، وَيَردهُ أَن الْفَاء غير العاطفة للسَّبَبِيَّة؛ وَلَا يتسبب الِاعْتِذَار فِي وَقت عَن نفي الْإِذْن فِيهِ فِي وَقت آخر، وَقد صَحَّ الِاسْتِئْنَاف بِوَجْه آخر يكون الِاعْتِذَار مَعَه منفيا، وَهُوَ مَا قدمْنَاهُ ونقلناه عَن ابْن خروف من أَن المستأنف قد يكون على معنى السَّبَبِيَّة[٥]، وَقد صرح بِهِ هُنَا الأعلم، وَأَنه فِي الْمَعْنى مثل: ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾[٦]، ورده ابْن عُصْفُور بِأَن الْإِذْن فِي الِاعْتِذَار قد يحصل وَلَا يحصل اعتذار، بِخِلَاف الْقَضَاء عَلَيْهِم فَإِنَّهُ يتسبب عَنهُ الْمَوْت جزما، ورد عَلَيْهِ ابْن الضائع بِأَن النصب على معنى السَّبَبِيَّة فِي (مَا تَأْتِينَا فتحدثنا) جَائِز بِإِجْمَاع[٧]، مَعَ أَنه قد يحصل الْإِتْيَان وَلَا يحصل التحديث، وَالَّذِي أَقُول: إِن مَجِيء الرّفْع بِهَذَا الْمَعْنى قَلِيل جدا، فَلَا يحسن حمل التَّنْزِيل عَلَيْهِ."[٨].

وجه الإشكال:

على قول ابن الناظم (بدر الدين) الذي يرى أن ما بعد الفاء في الآية مرفوع على الاستئناف، فيقتضي ذلك أن يكون الفعل (يؤذن) منفيا، ويكون الفعل (يعتذرون) مثبتا؛ فيكون قد ثبت

---

(١) التحريم: ٧.

(٢) الرحمن: ٣٩.

(٣) الصافات: ٢٤.

(٤) ينظر: الإيضاح شرح المفصل ٢/ ٢٨.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨١١-٨١٢.

(٦) فاطر: ٣٦.

(٧) ينظر ذلك في: اعتراضات ابن الضائع النحوية على ابن عصفور عرض ودراسة صـ ٢٠٢-٢٠٥، رسالة ماجستير للطالب جمعان بن بنيوس بجامعة أم القرى.

(٨) مغني اللبيب ٤٥٧-٤٥٨.

الاعتذار مع انتفاء الإذن في ذلك، وذلك رأي بدر الدين حيث قال: " **فلو قصد بالفاء مجرد العطف، أو بالفعل بعدها بناؤه على محذوف وجب الرفع، فقيل: ما تأتينا فتحدثنا، على معنى: ما تأتينا فما تحدثنا، أو: ما تأتينا فأنت تحدثنا، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾، أي: فهم يعتذرون.**"[١].

واعتذر لهذا الوجه ابن هشام من وجهين:

الوجه الأول: أن يحمل ثبوت الاعتذار مع ثبوت النهي عنه على تعدد المواقف واختلافها يوم القيامة، فلا يؤذن بالاعتذار تارة، ويؤذن به تارة أخرى، ونسب هذا إلى ابن الحاجب، وهذا عنده، لكنه حكم عليه بالضعف، وذلك حيث قال: "**ويجوز أن يكون مستأنفا، فيكون المعنى: أنهم يعتذرون، ويكون ذلك في موقف آخر، لأن المواقف متعددة، ويدل عليه قوله-تعالى-: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾[٢]، وأمثال ذلك، ولكنه ضعيف، والأولى أن يحمل على التشريك في هذا الموضع لسياقه بعد قوله-تعالى-: ﴿ يُؤْذَنُ لَهُمْ ﴾، وإن ثبت أنهم يعتذرون في موقف آخر.**"[٣].

اتضح مما سبق أن ابن الحاجب ذكر وجها لصحة الاستئناف وهو: صحته لتعدد مواقف الحساب، لكنه رده، ورجح العطف بقوله: "**أن يحمل على التشريك في هذا الموضع.**".

الوجه الثاني: أن تكون الفاء للاستئناف، لكنها باقية على معنى السببية، فينتفي الاعتذار حينئذ لانتفاء سببه، وهو الإذن، والتقدير: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون، ونسب ذلك إلى ابن خروف، وهو أحد رأييه في المسألة، حيث يرى أن الفاء تكون للاستئناف مع بقاء السببية فيها، وخرج على ذلك شواهد، وذلك حيث قال: "**وترفع-أيضا-على أحد معنيين: فأحد معنيي الرفع: العطف على الفعل**

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية (ص: ٤٨٤).

(٢) الأنعام: ٢٣.

(٣) الإيضاح شرح المفصل ٢٨/٢.

الأول إن تقدم فعل مرفوع يحمل عليه لفظا ومعنى، والثاني: القطع من الأول على خبر ابتداء مضمر، والمراد به: النفي في المعنى، والفاء ربطت الجملة بما قبلها وأبقت السببية، كقوله:

وَلَقَد تركتِ صبيَّةً مَرْحُومَة ... لم تدر مَا جزعٌ عَلَيْكِ فتجزعُ[١]

فرفع مع بقاء السبب، أي: لو درت لجزعت، ولو أتيت لحدثت، ويجوز: فأنت الآن تحدث، فأوجبت الحديث في الحال، وحملت الفاء جملة على جملة."[٢].

تبين مما سبق أن ابن خروف يجوز أن تكون الفاء للاستئناف السببي في حالة رفع الفعل بعدها، وقد عقب ابن هشام على ذلك فقال: " **وَالَّذِي أَقُول: إِن مَجِيء الرّفْع بِهَذَا الْمَعْنى قَلِيل جدا فَلَا يحسن حمل التَّنْزِيل عَلَيْهِ."**[٣].

الترجيح:

تبين أن ابن هشام حكم على ذلك أنه قليل، وأن الوجه المشهور في الآية أنها للعطف، وقد بين ذلك فقال: " **وَالْمَشْهُور فِي تَوْجِيهه أَنه لم يقْصد إِلَى معنى السَّبَبِيَّة، بل إِلَى مُجَرّد الْعَطف على الْفِعْل وإدخاله مَعَه فِي سلك النَّفْي؛ لِأَن الْمَرَاد بـ ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ﴾: نفي الْإِذْن فِي الِاعْتِذَار وَقد نهوا عَنهُ فِي قَوْله -تَعَالَى-: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾**[٤]**، فَلَا يَتَأَتَّى الْعذر مِنْهُم بعد ذَلِك."**[٥].

---

(١) هذا من الكامل لمويلكٌ المزمومٌ يرثي امرأته في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٣٨، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٣٧٤)، والشاهد فيه: (فتجزع) حيث وقع هذا الفعل بعد الجملة المنفية بـ(لم)، ولكنه لم يجزم عطفا عليه، ولم ينصب بأن مضمرة بعد الفاء، ولكنه رفع على أن تكون الفاء للاستئناف السببي عند ابن خروف.

(٢) شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨١١.

(٣) مغني اللبيب ٤٥٧-٤٥٨.

(٤) التحريم: ٧.

(٥) مغني اللبيب ٤٥٧.

وهذا الكلام يقال-أيضا-في وجه الرفع في قولهم: ما تأتينا فتحدثنا، وذكر ذلك ابن هشام أن وجه القطع مرفوض، حتى لا يكون ما بعد الفاء مثبتا؛ فيؤدي إلى نفي الإتيان وإثبات الحديث، فقال: **"وَأما إجازتهم ذَلِك فِي الْمِثَال السَّابِق فمشكلة؛ لِأَن الحَدِيث لَا يُمكن مَعَ عدم الْإِتْيَان، وَقد يُوَجه قَوْلهم بِأَن يكون مَعْنَاهُ: مَا تَأْتِينَا فِي الْمُسْتَقْبل فَأَنت تحدثنا الْآن عوضا عَن ذَلِك، وللاستئناف وَجه آخر وَهُوَ أَن يكون على معنى السَّبَبِيَّة وَانْتِفَاء الثَّانِي لانْتِفَاء الأول وَهُوَ أحد وَجْهي النصب، وَهُوَ قَلِيل."**[١].

ثم وجهه ابن هشام على وجهين: أن يكون المعنى: ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضا عن ذلك، أو على الاستئناف السببي، ومعلوم من النص السابق على هذا أن ابن هشام رجح أن تكون الفاء لمجرد العطف، على أن يدخل ما بعد الفاء في سلك النفي.

ويضاف إلى ما سبق أنه في وقتنا الحالي يصح هذا المثال على أن تكون الفاء للاستئناف، ويكون التقدير: ما تأتينا فأنت تحدثنا، ويكون ما بعد الفاء مثبتا؛ وذلك لأن وسائل الاتصال الحديثة تمكن الانسان إذا لم يستطع أن يأتي أن يتحدث هاتفيا، أو بإحدى وسائل الاتصال الحديثة.

هذا، والله-تعالى-أعلى وأعلم.

---

(١) مغني اللبيب ٤٥٧.

المبحث الثالث: حروف الشرط: وفيه مطلب واحد:

مجيء لو مصدرية

من استعمالات (لو) أنها تقع بمعنى (أنْ) المصدرية؛ فتؤول هي والفعل بمصدر، لكنها لا تَنْصِب، وعلامتها: أن يصلح في موضعها(أنْ)، وأنها لا تحتاج إلى جواب[1]،وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنٍّ [2]، وذلك عند بعض النحاة كما سيذكر ابن هشام فيما يأتي.

وقد ذكر ابن هشام فيها إشكالا فقال : " **وَأَكْثَرهم لم يثبت وُرُود (لَو) مَصْدَرِيَّة، وَالَّذِي أثْبته: الْفراء[3]، وَأَبُو عَليّ[4]، وَأَبُو الْبَقَاء[5]، والتبريزي[6]، وَابْن مَالك[7]، وَيَقُول المانعون فِي نَحْو: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾[8]: إِنَّهَا شَرْطِيَّة، وَإِن مفعول (يود) وَجَوَاب (لَو) مَحْذُوفَان،**

---

(١) ينظر: الجنى الداني ١/ ٢٨٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٨.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء (١/ ١٧٥).

(٤) نسبه ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٢٩، وفي شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٢ إلى أبي علي في تذكرته، ونص على هؤلاء الأربعة الذين ذكرهم ابن هشام في شرح التسهيل ١/ ٢٢٩.

(٥) ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي صـ١٦، والتبيان ١/ ٩٦.

(٦) ينظر:شرح القصائد العشر (ص: ٢٤).

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٨-٢٢٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٢-٣٠٤. وممن أثبت (لو) المصدرية أبو بكر ابن الأنباري في شرح القصائد السبع (ص: ٥٠)، والواحدي في التفسير البسيط (٤/ ٤٢١)، وابن يعيش في شرح المفصل (٥/ ١٢٤)، والباقولي في إعراب القرآن (٢/ ٤٤٣).

(٨) البقرة: ٩٦.

وَالتَّقْدِير: يود أحدهم التَّعْمِير لَو يعمر أَلف سنة لسره ذَلِك؛ وَلَا خَفَاء بِمَا فِي ذَلِك من التَّكَلُّف، وَيشْهد للمثبتين قِرَاءَة بَعضهم: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا ﴾[١] بحَذْف النُّون [٢]؛ فعطف (فَيُدْهِنُوا) بِالنّصب على (تدهن) لما كَانَ مَعْنَاهُ: أَن تدهن، وَيشْكل عَلَيْهِم دُخُولهَا على (أَنَّ) فِي نَحْو: ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗاۗ ﴾ [٣]، وَجَوَابه: أَن (لَو) إِنَّمَا دخلت على فعل مَحْذُوف مُقَدّر بعد (لَو) تَقْدِيره: تود لَو ثَبت أَن بَينهَا."[٤].

وجه الإشكال:

دخولُ (لو) على (أنَّ) مشكلٌ في قوله-تعالى-: ﴿ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗاۗ ﴾ على رأي من قال: إن (لو) مصدرية؛ و(أنَّ) حرف مصدري؛ فيكون قد دخل حرف مصدري على مثله، وذلك ممنوع عند النحويين، قال أبو حيان في ذلك: **"وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ: (لَوْ) بِمَعْنَى: (أَنْ)، وَأَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ فَهُوَ بَعِيدٌ هُنَا؛ لِوِلَايَتِهَا (أَنَّ)، وَ(أَنَّ) مَصْدَرِيَّةٌ؛ وَلَا يُبَاشِرُ حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ حَرْفًا مصدريًّا إِلَّا قَلِيلًا."** [٥].

وقال السمين: " **وقد زعم بعضُهم أنَّ (لو) هنا مصدريةٌ، هي وما في حَيِّزها في موضع المفعول لـ (تود)، أي: تود تباعُدَ ما بينها وبينه، وفيه ذلك الإِشكالُ، وهو: دُخول حرف مصدري على مثله.**"[٦].

---

(١) القلم: ٩، ووردت القراءة في الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٦).

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٦) قال سيبويه: " وزعم هارون أنها في بعض المصاحف: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾.

(٣) آل عمران: ٣٠.

(٤) مغني اللبيب ٢٦٥.

(٥) البحر المحيط (٣/ ١٠٢).

(٦) الدر المصون ٣/١٢٥.

وأجيب عنه بما يأتي:

أولا: أن تكون(لو) شرطية على أصلها، وجوابها محذوف، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر يقع فاعلا لفعل محذوف؛ وهذا الرأي مبني على رأي أبي العباس المبرد في الاسم الذي يقع بعد لو، حيث يقول في ذلك: **"و (لَو) لَا تقع إِلَّا على فعل، فَإِن قدمت الِاسْم قبل الْفِعْل فِيهَا كَانَ على فعل مُضْمر."**[١].

وهذا ما أشار إليه أبو حيان في جوابه عن الآية فقال: **" و(لَوْ) هُنَا حَرْفٌ لِمَا كَانَ سَيَقَعُ لِوُقُوعِ غَيْرِهِ، وَجَوَابُهَا مَحْذُوفٌ، وَمَفْعُولُ (تَوَدُّ) مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: تَوَدُّ تَبَاعُدَ مَا بَيْنَهَا لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا لَسَرَتْ بِذَلِكَ، وَهَذَا الْإِعْرَابُ وَالتَّقْدِيرُ هُوَ عَلَى الْمَشْهُورِ فِي (لَو)، و(أَنَّ)، وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ مُبْتَدَأٍ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ، وَفِي مَوْضِعِ فَاعِلٍ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْعَبَّاسِ."**[٢].

ونقل ذلك عنه السمين الحلبي في تفسيره [٣]، وابن عادل الدمشقي [٤].

ثانيا: أن تكون (لو) شرطية-كما سبق-وأن وما بعدها في تأويل مصدر يقع مبتدأ خبره محذوف، وذلك على قياس رأي سيبويه في مثل ذلك حيث يقول: **" ولو بمنزلة لولا، ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى أنَّ، نحو لو أنك ذاهبٌ."** [٥].

---

(١) المقتضب (٣/ ٧٧).

(٢) البحر المحيط في التفسير (٣/ ١٠٢).

(٣) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/ ١٢٤).

(٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (٥/ ١٥٥).

(٥) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٣٩).

ونقل أبو حيان عنه ذلك-في كلامه السابق-في إعراب هذه الآية [١]، والسمين الحلبي [٢]، وابن عادل الدمشقي[٣].

ثالثا: أن تكون (لو) مصدرية، وتكون داخلة على فعل تقديره: لو ثبت؛ وعليه فلا يلزم دخول حرف مصدري على مثله، قال ناظر الجيش-في حديثه عن مباشرة لو لأن-: **"وقد باشرت (أنَّ) في قوله-تعالى-: ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ﴾، وهذه الآية أصرح في الدلالة على مصدرية (لو) من الآية الشريفة التي أوردها المصنف [٤]؛ وذلك لتقدم (يود) عليها، ثم الجواب عن المباشرة في: ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ﴾ كالجواب عن المباشرة في: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾**[٥]." [٦].

في النص السابق قرر ناظر الجيش أن الآيتين جوابها واحد، وذلك بتقدير فعل بعد لو، وبكون ذلك من باب التأكيد، وهو جواب ابن مالك عن آية الشعراء حيث قال: " **فإن قيل: كيف دخلت (لو) المصدرية على (أنّ) في نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾؟ فالجواب من وجهين: أحدهما: أن لو داخلة على (ثبت) مقدرا رافعا لأنَّ، فلا يلزم من ذلك مباشرة حرف مصدري لحرف مصدري، الثاني: أن يكون هذا من باب التوكيد اللفظي، وهو من أحسنه؛ لأنه توكيد كلمة بما يوافقها معنى دون لفظ، وهو أجود من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه، ومنه: توكيد (السبل) بـ(الفجاج) في قوله-تعالى-: ﴿ لِّتَسْلُكُوا۟ مِنْهَا**

---

(١) ينظر: لبحر المحيط في التفسير (٣/ ١٠٢).
(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/ ١٢٤).
(٣) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (٥/ ١٥٥).
(٤) وهي قوله-تعالى- :﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾.
(٥) الشعراء: ١٠٢.
(٦) تمهيد القواعد ٢/٧٦٧.

سُبُلًا فِجَاجًا ۝٢٠﴾ [١]، ومنه: توكيد (الذين) بـ(مَنْ) في قراءة زيد بن علي: ﴿وَٱلَّذِينَ مَن قَبۡلِكُمۡ﴾ [٢] " [٣].

وقد وافق ابن هشام ابن مالك في الجواب الأول، وهو: (تقدير الفعل: (ثبت) بعد (لو)، وعارضه في الجواب عن آية الشعراء، ووجه (التوكيد) فقال: " **وَالسُّؤَال فِي الْآيَة مَدْفُوع من أَصله؛ لِأَن (لَو) فِيهَا لَيست مَصْدَرِيَّة، وَفِي الْجَواب الثَّانِي نظر؛ لِأَن توكيد الْمَوْصُول قبل مَجِيء صلته شَاذ، كَقِرَاءَة زيد بن عَليّ ﴿وَالَّذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ﴾ بِفَتْح الْمِيم.**" [٤].

الترجيح:

ومما سبق تبين أن ابن هشام رجح القول بوقوع (لو) مصدرية؛ وأنها في الآية كذلك، وذلك لأنه حكم بالتكلف على رأي القائلين بكونها في الآية شرطية، واستشهد للمثبتين وقوّى رأيهم.

ورجح ناظر الجيش القول بمصدرية (لو) على كونها الشرطية فقال: "**واعلم أن من لم يثبت مصدرية (لو) جعلها في الشواهد المتقدمة الامتناعية، فقال في: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ﴾ أن مفعول(يود) محذوف، وأن جواب (لو) محذوف، وأن التقدير: يود أحدهم التعمير، لو يعمر ألف سنة لسره ذلك، وتخرج بقية الشواهد على نحو ذلك، ولا يخفى ما في هذا التخريج من التكلف، والقول بمصدرية (لو) أسهل منه؛ إذ لا مانع يمنعه من جهة الصناعة النحوية، ولا كلفة فيه بل هو الظاهر.**" [٥].

---

(١) نوح: ٢٠.

(٢) البقرة: ٢١. والقراءة في الكشاف ٩١/١، ومفاتيح الغيب٣٣٥/٢، تفسير البيضاوي (١/ ٥٤)، تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لابن أبي الربيع (ص: ٣٣٢)، البحر المحيط (١/ ١٥٤).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك٢٣٠/١-٢٣١، وتمهيد القواعد ٧٦٦/٢.

(٤) مغني اللبيب ٣٥١.

(٥) تمهيد القواعد٧٦٨/٢.

الفصل الرابع: المشترك:

وفيه مبحث واحد:

المبحث الأول: (ما) بين الاسمية والحرفية

المبحث الأول: (ما) بين الاسمية والحرفية

أعني بذلك (ما) في قوله-تعالى-: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [(١)]، فقد أعربها الرازي استفهامية تعجبية[(٢)]؛ فرارا من القول بالزيادة في القرآن، وذلك على أن الزائد هو المهمل الذي لا معنى له، ولكن ابن هشام بين أن **المقصود بالزائد عند النحاة: هو ما جيء به لمجرد التقوية والتوكيد، لا المهمل**، وقد ذكر ابن هشام إشكالا على إعراب الرازي (ما) استفهامية، وذلك حيث قال: "**وينبغي أن يجتنبَ المعربُ أن يقولَ في حرفٍ من كتابِ الله إنهُ زائدٌ؛ لأنَّه يسبقُ إلى الأذهانِ أنَّ الزائدَ هوَ الذي لا معنى له، وكلامُ اللهِ سبحانَهُ وتعالى منزهٌ عن ذلكَ، وقد وقعَ هذا الوهَمُ للإمامِ فخرِ الدينِ الرازي[(٣)]، فقال: (المحققون على أن المُهملَ لا يقعُ في كلامِ اللهِ -سبحانَهُ- فأمَّا ما في قوله -تعالى-: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ فيمكنُ أن تكونَ استفهاميةً للتعجبِ، والتقديرُ: فبأيِّ رحمةٍ)، والزائدُ عندَ النحويينَ معناهُ الذي لم يُؤتَ بهِ إلَّا لمجردِ التقويةِ والتوكيدِ لا المهمل، والتوجيهُ المذكورُ في الآيةِ باطلٌ لأمرينِ: أحدُهما: أنَّ (ما) الاستفهاميةَ إذا خُفِضَتْ وجبَ حذفُ ألِفِها نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۝١﴾[(٤)].**

والثاني: أنَّ خفضَ (رحمة) حينئذٍ يُشكلُ؛ لأنَّه لا يكونُ بالإضافةِ؛ إذ ليسَ في أسماءِ الاستفهامِ ما يضافُ إلَّا (أي) عندَ الجميعِ، و(كم) عند الزجاج، ولا بالإبدال من (ما)؛ لأنَّ المُبدلَ من اسمِ الاستفهامِ لابدَّ أن يقترنَ بهمزةِ الاستفهامِ نحو: (كيف أنت أصحيح أم سقيم)، ولا صفةً؛ لأنَّ (ما) لا توصفُ إذا كانت شرطيَّةً أو استفهاميَّةً، ولا بيانًا لأنَّ ما لا يوصفُ لا يُعطفُ عليه عطفَ البيانِ:

---

(١) آل عمران: ١٥٩.

(٢) مفاتيح الغيب ٩/٤٠٦-٤٠٧.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٩/ ٤٠٦).

(٤) النبأ: ١.

كالمضمراتِ، وكثيرٌ من المتقدمينَ يُسمُّونَ الزائدَ صلةً، وبعضُهم يسميه مؤكدًا، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيه لَغوا؛ لَكِنَّ اجْتِنَابَ هَذِه الْعبارَةِ فِي التَّنْزِيلِ وَاجِبٌ، وفي هذا القدر كفاية لمن تأمله."[١].

وهكذا وجدنا ابن هشام قد بين معنى الزائد في القرآن بأنه: ما جيء به لمجرد التقوية والتأكيد، وذكر أن بعضهم يسميه صلة، وهي تسمية أبي زيد القرشي[٢]، والخليل[٣]، والفراء[٤]، وغيرهم[٥]. وبعضهم يسميه زائدا، وهي تسمية الأخفش[٦]،وابن قتيبة[٧]، وغيرهما[٨]،وأما عن تسميته بالتأكيد فهي مقترنة بتسميته زائدا.

وبعضهم يسميه لغوا، وهي تسمية سيبويه[٩]، ودعا إلى تجنب التسمية التي لا تليق بكتاب الله- تعالى-.

---

(١) كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب (ص: ١٠٨-١٠٩)، وينظر: مغني اللبيب (ص: ٢٩٦).

(٢) ينظر: جمهرة أشعار العرب (ص: ١٤).

(٣) ينظر: العين (١/ ٢٨٣).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٤٤).

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٨٢).

(٦) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ١٤٢-٢٣٨).

(٧) ينظر:غريب القرآن لابن قتيبة ت أحمد صقر (ص: ١١٤).

(٨) ينظر: الكامل في اللغة والأدب (١/ ٢٦٩).

(٩) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٧٦)

دراسة وتفصيل:

يرىٰ ابن هشام أن (ما) في الآية زائدة لتقوية المعنىٰ وتوكيده، وهذا رأي جمهور النحويين، منهم أبو زيد القرشي[١]، والخليل[٢]، وسيبويه[٣]، والفراء[٤]، والأخفش[٥]، وابن قتيبة[٦]، والمبرد[٧]، وكراع النمل[٨]، وحكىٰ إجماعهم الزجاج، فقال: " ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ﴾ **(ما) بإجماع النحويين ههنا صلة لا تمنع الباءَ من عملها فيما عملت المعنىٰ فبرحمة من اللهَّ لنت لهم. إلا أن " ما " قد أحدثَتْ بدخُولها توكيد المعنىٰ. "**[٩].

---

(١) **ينظر: جمهرة أشعار العرب (ص: ١٤).**

(٢) **ينظر: العين (١/ ٢٨٣).**

(٣) **ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٧٦).**

(٤) **ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٤٤).**

(٥) **ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ١٤٢–٢٣٨).**

(٦) **ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة ت أحمد صقر (ص: ١١٤).**

(٧) **ينظر: الكامل في اللغة والأدب (١/ ٢٦٩).**

(٨) **ينظر: المنتخب من كلام العرب (ص: ٦٨٧).**

(٩) **معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٨٢). وينظر: معاني الحروف الرماني ص ١٥٥.**

وهذا-أيضا-هو رأي كثير من المفسرين، منهم: الجصاص[١]، والسمرقندي[٢]، والفارسي[٣]، وابن أبي زمنين[٤]، وابن زنجلة[٥]، وابن فضال [٦]، وغيرهم كثير.

لكن الإمام الرازي لم يرتض ذلك في الآية، وجعل (ما) فيها استفهامية تعجبية؛ تجنبا لإطلاق الزائد على حرف في القرآن، تجنبا منه أن يكون الزائد بمعنى المهمل، وكلام الله-عز وجل-منزه عن ذلك، وذلك حيث قال: " **ذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّ (مَا) فِي قَوْلِهِ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ صِلَةٌ زَائِدَةٌ، وَمِثْلُهُ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ، كَقَوْلِهِ: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[٧]، و﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ﴾[٨]،﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[٩]، ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ﴾[١٠]، قَالُوا: وَالْعَرَبُ قَدْ تَزِيدُ فِي الْكَلَامِ لِلتَّأْكِيدِ عَلَى مَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[١١]، أَرَادَ فَلَمَّا جَاءَ، فَأَكَّدَ بِأَنْ، وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ: دُخُولُ اللَّفْظِ الْمُهْمَلِ الضَّائِعِ فِي كَلَامِ أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَهَاهُنَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) اسْتِفْهَامًا لِلتَّعَجُّبِ تَقْدِيرُهُ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ، وَذَلِكَ لِأَنَّ جِنَايَتَهُمْ لَمَّا كَانَتْ عَظِيمَةً ثُمَّ إِنَّهُ مَا أَظْهَرَ ألبتة تَغْلِيظًا فِي الْقَوْلِ، وَلَا خُشُونَةً**

---

(١) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ت قمحاوي (٢/ ٣٢٨).

(٢) ينظر: تفسير السمرقندي = بحر العلوم (١/ ٣١١).

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٦/٢١٧، ٣٢٨، ٣٩٧.

(٤) ينظر: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (١/ ٣٣٠).

(٥) ينظر: حجة القراءات ٣٥٢.

(٦) ينظر: النكت في القرآن الكريم (ص: ٤٦٢).

(٧) المؤمنون: ٤٠.

(٨) ص: ١١.

(٩) النساء: ١٥٥.

(١٠) نوح: ٢٥.

(١١) يُوسُفَ: ٩٦.

فِي الْكَلَامِ، عَلِمُوا أَنَّ هَذَا لَا يَتَأَتَّى إِلَّا بِتَأْيِيدٍ رَبَّانِيٍّ وَتَسْدِيدٍ إِلَهِيٍّ، فَكَانَ ذَلِكَ مَوْضِعَ التَّعَجُّبِ مِنْ كَمَالِ ذَلِكَ التَّأْيِيدِ وَالتَّسْدِيدِ، فَقِيلَ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْوَبُ عِنْدِي."[1].

وبذلك نرىٰ أن الرازي أراد برده وجه الزيادة هنا تنزيه القرآن عن كل ما لا يليق به.

أما ذكره أن دخول اللفظ المهمل في القرآن غير جائز فإنه من كلام ابن جرير الطبري حيث يقول: "فَأَمَّا أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فَإِنَّهُمُ اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَىٰ مَا الَّتِي فِي قَوْلِهِ: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ٨٨﴾[2]، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ زَائِدَةٌ لَا مَعْنَىٰ لَهَا، وَإِنَّمَا تَأْوِيلُ الْكَلَامِ: فَقَلِيلًا يُؤْمِنُونَ، كَمَا قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فَزَعَمَ أَنَّ مَا فِي ذَلِكَ زَائِدَةٌ، وَأَنَّ مَعْنَىٰ الْكَلَامِ: فَبِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ؛ وَأَنْشَدَ فِي ذَلِكَ مُحْتَجًّا لِقَوْلِهِ ذَلِكَ بِبَيْتِ مُهَلْهِلٍ:

لَوْ بِأَبَانَيْنِ جَاءَ يَخْطُبُهَا ... خُضِّبَ مَا أَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمِ [3]

وَزَعَمَ أَنَّهُ يَعْنِي: خُضِّبَ أَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمٍ، وَأَنَّ مَا زَائِدَةٌ. وَأَنْكَرَ آخَرُونَ مَا قَالَهُ قَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ فِي مَا فِي الْآيَةِ، وَفِي الْبَيْتِ الَّذِي أَنْشَدَهُ، وَقَالُوا: إِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ عَلَىٰ ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ بِالْخَبَرِ عَنْ عُمُومِ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، إِذْ كَانَتْ مَا كَلِمَةً تَجْمَعُ كُلَّ الْأَشْيَاءِ ثُمَّ تَخُصُّ وَتَعُمُّ مَا عَمَّتْهُ بِمَا تَذْكُرُهُ بَعْدَهَا، وَهَذَا الْقَوْلُ عِنْدَنَا أَوْلَىٰ بِالصَّوَابِ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ مَا لَا تُفِيدُ مِنَ الْكَلَامِ مَعْنَىٰ فِي الْكَلَامِ غَيْرُ جَائِزٍ إِضَافَتُهُ إِلَىٰ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ."[4].

---

(١) مفاتيح الغيب ٤٠٦/٩-٤٠٧.

(٢) البقرة: ٨٨.

(٣) البيت من المنسرح، وهو للمهلهل في ديوانه ص٨٠، اللغة: في جمهرة اللغة (٢/ ١٠٢٨)
وَأَبَان: جبل مَعْرُوف، يُقَال: هما أبانان: أبان الْأسود وَأَبَان الْأَبْيَض، في شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (٣/ ١١٣) المعنى: لو خطبها في بلادي لهشمت أنفه حتى كان يخفيه بالثوب. الشاهد فيه: خُضِّبَ مَا أَنْفُ حيث زاد (ما) بين الفعل ومرفوعه.

(٤) تفسير الطبري ط هجر، (٢/ ٢٣٥)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٨٢).

أفادت (ما) عنده العموم فلا يصح أن نذكرها فيما لا معنى له في الكلام.

وما ذكر بأن (ما) للاستفهام التعجبي، موجود قبل الرازي-أيضا-فقد ذكره الثعلبي في تفسيره حيث قال: " **وقال بعضهم: يحتمل لأن تكون (ما) استفهاما للتعجب تقديره: فبأي رحمة من الله لنت.**"[١].

وذكر مثله-أيضا-الواحدي في تفسيره[٢].

وعارض ابن هشام هذا القول؛ وذلك لأنه مبني على أن الزائد بمعنى المهمل، وليس كذلك، بل هو زائد لتقوية الكلام، وحسن النظم، وتمكين المعنى وتوفيره بتكثير اللفظ، وتمكين للكلام في النفس، وللبعد به عن الألفاظ المبتذلة، فعلى هذا لا يكون حشوا لا يفيد، ومن أسباب تسميته زائدا أنه لا يمنع حرف الجر من العمل فيما بعده[٣]، ولكن على تقدير الرازي ومن وافقه أن (ما) استفهامية تعجبية يكون ذلك مشكلا من وجهين: الأول: أن ما الاستفهامية تحذف ألفها عند اتصالها بحرف الجر، وذلك كقوله -تعالى-: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾[٤]، وهي هنا ثابتة.

وأجاب بعضهم عن ذلك بأن حذف الألف أكثري لا دائمي؛ فَيجوز إِثْبَاتهَا للتَّنْبِيه على إِبْقَاء الشَّيْء على أَصله، ورد بأن حذف الألف شاذ ولا يجوز تخريج التنزيل عليه[٥].

---

(١) تفسير الثعلبي (٣/ ١٩٠).

(٢) ينظر: البسيط للواحدي ١١٨/٦.

(٣) ينظر: المرجع السابق ١١٥/٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥١/٤، ٣٢/٥، سر الفصاحة ١٥٦، البرهان في علوم القرآن (٣/ ٧٣)، تفسير السخاوي ١٥٨/١.

(٤) النبأ: ١.

(٥) من كلام خالد الأزهري بتصرف قليل: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (ص: ١٧١).

الثاني: أن جر (رحمة) مشكل؛ لأن (ما) لا تضاف، ولا يضاف من أسماء الاستفهام إلا (أي) عند جميع النحاة، وكم عند الزجاج[١]، ولا يجوز على وجه البدل؛ لأن البدل من اسم الاستفهام لا بد من اقترانه بهمزة الاستفهام، ولا على أن تكون(رحمة) عطف بيان؛ لأن (ما) الاستفهامية لا توصف، وما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان.

وقد سبق ابن هشام إلى هذا القول القرطبي حيث قال: **" وقيل :"فبما" استفهام، والمعنى: فبأي رحمة من الله لنت لهم، فهو تعجيب. وفيه بعد؛ لأنه لو كان كذلك لكان" فبم" بغير ألف."[٢].**

وسبقه **أبو حيان**-أيضا-فذكر كلام الرازي ثم عقب عليه فقال: " **وَمَا قاله المحققون صَحِيحٌ، لَكِنَّ زِيَادَةَ (مَا) لِلتَّوْكِيدِ لَا يُنْكِرُهُ فِي أَمَاكِنِهِ مَنْ لَهُ أَدْنَى تَعَلُّقٍ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَضْلًا عَنْ مَنْ يَتَعَاطَى تَفْسِيرَ كَلَامِ اللَّهِ، وَلَيْسَ مَا فِي هَذَا الْمَكَانِ مِمَّا يَتَوَهَّمُهُ أَحَدٌ مُهْمَلًا فَلَا يَحْتَاجُ ذَلِكَ إِلَى تَأْوِيلِهَا بِأَنْ يَكُونَ اسْتِفْهَامًا لِلتَّعَجُّبِ. ثُمَّ إِنَّ تَقْدِيرَهُ ذَلِكَ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ جَعَلَ مَا مُضَافَةً لِلرَّحْمَةِ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ خَطَأٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا تُضَافُ مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةُ، وَلَا أَسْمَاءُ الِاسْتِفْهَامِ غَيْرُ أي بلا خلاف، وكم عَلَى مَذْهَبِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَالثَّانِي: إِذَا لَمْ تَصِحَّ الْإِضَافَةُ فَيَكُونُ إِعْرَابُهُ بَدَلًا، وَإِذَا كَانَ بَدَلًا مِنِ اسْمِ الِاسْتِفْهَامِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ فِي الْبَدَلِ، وَهَذَا الرَّجُلُ لَحَظَ الْمَعْنَى وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى مَا تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ مِنْ أَحْكَامِ الْأَلْفَاظِ، وَكَانَ يُغْنِيهِ عَنْ هَذَا الِارْتِبَاكِ وَالتَّسَلُّقِ إِلَى مَا لَا يُحْسِنُهُ وَالتَّسَوُّرُ عَلَيْهِ. قَوْلُ الزَّجَّاجِ فِي مَا هَذِهِ؟ إِنَّهَا صِلَةٌ فِيهَا مَعْنَى التَّوْكِيدِ بِإِجْمَاعِ النَّحْوِيِّينَ.**"[٣].

---

(١) ينظر: البحر المحيط ط العلمية (٣/ ١٠٤)، الدر المصون (٣/ ٤٦٠-٤٦٢)، ومغني اللبيب (ص: ٢٩٦).

(٢) تفسير القرطبي (٤/ ٢٤٨).

(٣) البحر المحيط ط العلمية (٣/ ١٠٣-١٠٤).

ومن وجوه توجيه (ما) في الآية:

أولا: جواز كون (ما)-في غير القرآن-اسما موصولا بمعنى (الذي) ويكون-حينئذ-ما بعدها مرفوعا، أو مجرورا على الإتباع لـ(ما)، لكن القراء لم يقرؤوا به، وهذا رأي الفراء حيث قال: " **وربما جعلوه اسما وهي في مذهب الصلة؛ فيجوز فيما بعدها الرفع على أنه صلة، والخفض على إتباع الصلة لما قبلها كقول الشاعر:**

فَكَفَى بِنا فَضْلا عَلَى مَنْ غَيْرِنا ... حُبُّ النَّبِيِّ محمدٍ إيانا[١]

وترفع (غير) إذا جعلت صلة بإضمار (هُوَ)، وتخفض على الاتباع لمن."[٢].

ثم قال: " **والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية، فلا يقبحن عندك تشنيع مشنع مما لم يقرأه القرّاء مما يجوز.**" [٣].

ثانيا: ما نقله مكي[٤] عن ابن كيسان، والعكبري[٥] عن الأخفش وغيره، أن (ما) نكرة مجرورة بالباء بمعنى: شيء، ورحمة بدل منها، أو نكرة موصوفة، ورحمة نعت لها.

---

(١) البيت من الكامل، واختلفوا في نسبته، قال العيني: " أقول: قائله هو حسان بن ثابت شاعر النبي – صلى الله عليه وسلم –، ويقال: قائله هو بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، ويقال: الأصح أنه لكعب بن مالك الأنصاري الخزرجي." المقاصد النحوية ٤٥٣/١، وقال السيوطي : " هو لكعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه، وقيل لحسان بن ثابت، وقيل لبشير ابن عبد الرحمن بن كعب بن مالك." شرح شواهد المغني ٣٣٧/١. والشاهد فيه كما ذكره الفراء على رواية رفع (غيرنا) فمن اسم موصول وغيرنا خبره والعائد تقديره هو، وعلى رواية الجر إما أن تكون من زائدة، أو تكون نكرة موصوفة وغيرنا صفة لها.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٤٤/١-٢٤٥.

(٣) المرجع السابق ٢٤٥/١.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٧٨.

(٥) ينظر: التبيان ٣٠٥/١.

قال مكي: " **وَقَالَ ابْن كيسَان: (مَا) نكرَة فِي مَوضِع خفض بِالْبَاء وَرَحْمَة بدل من مَا أَو نعت لَهَا.** "[١].

وقال في موضع آخر: " **وَقَالَ ابْن كيسَان: (مَا) فِي مَوضِع خفض بإضافة أَي اليها، وَهِي نكرَة والأجلين بدل من مَا، كَذَلِك قَالَ فِي قَوْله ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ أن رَحْمَة بدل من مَا، وَكَانَ يتلطف فِي أَن لَا يَجْعَل شَيْئا زَائِدا فِي الْقُرْآن، وَيخرج لَهُ وَجها يُخرجهُ من الزِّيَادَة.** "[٢].

وعارض أبو البركات الأنباري هذا فقال: "**وقول من قال: إن (ما) ليست زائدة، وإنما هي نكرة في موضع جر، و(رحمة) بدل من (ما)، وتقديره: فبشيء رحمة، فليس بشيء، وهو خلاف قول الأكثرين؛ لأن زيادة (ما) كثيرة في كلامهم، والقرآن نزل بلغتهم.** "[٣].

وكذلك عارض ناظر الجيش هذا الرأي فقال: " **وما ذكره ابن هشام الخضراوي عن بعضهم أن «ما» في (ربما) بمنزلة (ما) في التعجب، لكنها موصوفة كقولهم: مررت بما عجب لك. وما نقله عن أبي علي أن بعضهم جعل(ما) في قوله -تعالى-: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٤] ، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[٥] اسما بمنزلتها في التعجب وما بعدها بدل؛ لا معول عليه.** "[٦].

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٧٨.

(٢) المرجع السابق: ٢/٥٤٣.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٢٩.

(٤) آل عمران ١٥٩.

(٥) النساء: ١٥٥.

(٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٣٠٤١).

الترجيح:

وأخيرا نقول: بأن (ما) زائدة، ونجد أن الحق مع ابن هشام؛ لأن هذا رأي جمهور العلماء، ولأن تأويل الرازي راعى فيه المعنى دون الصناعة اللفظية، ولأن إطلاق لفظ الزائد اعتبار اصطلاحي، لا يعني ذلك إهمال اللفظ ولا طرحه، إضافة إلى الأدلة التي ساقها ابن هشام واتضح لنا-أيضا- أن هذا رأي شيخه أبي حيان، ورأي القرطبي، والله أعلى وأعلم[١].

---

(١) ينظر: اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن ٣٣٥-٣٤٠.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتيسر الأمور، أحمده وأشكره في الأولى والآخرة على أن وفقني في هذا البحث، ويسر لي العقبات، وأصلي وأسلم على خير خلق الله أجمعين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد...

فبعد دراستي هذا البحث تبين لي ما يأتي:

أولا: أن ابن هشام كان ذا شخصية متميزة مستقلة، يذكر آراء النحاة، ثم يناقشها مناقشة جادة موضوعية، مع الدقة التامة في تحليلها، ثم يرجح منها ما كان قوي الحجة، مؤيدا ذلك بالأدلة.

ثانيا: كان ابن هشام مثل كثير من النحاة يميل إلى البصريين، لكن ذلك لم يمنعه أن يخالفهم إذا وجد الحجة مع غيرهم.

ثالثا: أن ابن هشام اهتم بالقرآن الكريم وقراءاته اهتماما كبيرا، وجعل آيات القرآن أساسا لإرساء القواعد النحوية.

رابعا: احتج ابن هشام بالقراءات القرآنية، المتواتر منها والشاذ، وأبدى احتراما شديدا لها، ولذلك رفض الطعن في القراءات، وكان يوجه ما أشكل منها توجيها سديدا.

خامسا: اهتم ابن هشام بسيبويه، وبكتابه، وبمصطلحاته اهتماما كبيرا، وكان يسعى إلى حل إيضاح ما كان غامضا في كتابه.

سادسا: احتج ابن هشام بالحديث النبوي، وأولاه اهتماما كبيرا.

سابعا: احتج ابن هشام بكلام العرب شعرا ونثرا، ورفض الطعن في فصاحة العربي؛ لأن ذلك يؤدي إلى الحكم بفساد لغته، وتزول الثقة بكلامه.

ثامنا: سعة اطلاع ابن هشام؛ ويدل على ذلك كثرة الكتب التي نقل عنها، مع الدقة غالبا في نسبة الآراء إلى أصحابها.

تاسعا: كان ابن هشام يجانبه الصواب أحيانا في نقل بعض الآراء عن أصحابها؛ يدل على ذلك أنه ذكر أن ابن سيده لم يذكر قولهم: (هلم جرا)، وقد تبين أنه ذكره[١].

ويدل على ذلك-أيضا-أنه نسب إلى صدر الأفاضل القول بوقوع المفعول معه جملة، وقد تبين خلاف ذلك[٢].

عاشرا: كان ينقل بعض الآراء ، لكنه لا ينسبها إلى أصحابها، فقد نقل إشكالا على أن (الفاء) للتعقيب في قوله-تعالى-:﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً ﴾[٣]، وقوله-تعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[٤]، مع أن ابن هشام[٥] يكاد ينقل هذه المسألة بحروفها عن ابن الحاجب[٦]، ولعل سبب ذلك أنهم كانوا لا يعدون ذلك عيبا، والله أعلم.

حادي عشر: نسب إلى ابن هشام كتابان: (إعراب لا إله إلا الله) وقد نشره الدكتور/ حسن موسى الشاعر عام ١٤٠٩هـ، و(الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية)، وقد نشره الدكتور/ نسيب نشاري عام ١٩٩١م، وقد تبين أن الأول: حققت نسبته لابن الصائغ، والثاني: نسخة مزيفة من الاقتراح للسيوطي.

---

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٧/ ٢٠٠).

(٢) ينظر: التخمير ١/٤٤٢.

(٣) الشعراء: ٢٠١-٢٠٢.

(٤) الحج: ٦٣.

(٥) ينظر: مختصر التذكرة: ٢٦٢-٢٦٤.

(٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١١٠-١١١، ١٢٣، ١٢٤.

ويوصي الباحث بثلاثة أمور:

أولا: الاهتمام بمثل هذه المسائل الدقيقة مما يساعد على تكوين ملكة التحليل لدى الباحثين.

ثانيا: استكمال جمع اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن، فقد ذكرت الدكتورة: إيمان حسين أكثر من مائتي اعتراض لم يتم دراستها[١]، إضافة إلى اعتراضاته في كتاب (مختصر التذكرة).

ثالثا: أن يتتبع الباحثون دراسة المسائل المشكلة في كتب العلماء السابقين، وأذكر على سبيل المثال: (مشكل الإعراب عند السمين الحلبي في الدر المصون جمعا ودراسة)، وعلى ذلك فقس.

وبعد.....

فهذا ما استطعت أن أقوم به من جهد وعمل، وأرجو الله أن أكون قد وفقت في ذلك، كما أسأله أن يغفر لي ذنبي، وأن يعلمني ما ينفعني.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.





---

(١) ينظر: اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن ٣٧٣-٤٤١.

الفهارس

أولا: فهرس الآيات القرآنية.

ثانيا: فهرس القراءات القرآنية.

ثالثا: فهرس الأحاديث النبوية.

رابعا: فهرس الآثار والأمثال وأقوال العرب.

خامسا: فهرس الأشعار والأرجاز.

سادسا: فهرس أجزاء الأبيات.

سابعا: ثبت المصادر والمراجع.

ثامنا: فهرس موضوعات البحث.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤ ﴾	٤	١٨٦-١٨٧-١٨٩-١٩٠-١٩٢-١٩٤
﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾	٧	٥٣

سورة البقرة		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣ ﴾	٣	٣١٠
﴿ وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ﴾	٣٠	٣٣١
﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ ﴾	٤١	٢٨١-٢٨٩-٣٠٦
﴿ * أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ ﴾	٤٤	٣١٨
﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٞ ﴾	٥٨	٢٤٩
﴿ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾	٨٣	٣٩٢
﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيۡكُمۡ إِخۡرَاجُهُمۡۚ ﴾	٨٥	١٩٩
﴿ فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ ٨٨ ﴾	٨٨	٤٨٣

﴿ وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾	٩٣	٤٤٩
﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾	٩٦	٤٧٣
﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾	١١٧	٤٤٩
﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ﴾	١٥٠	٢٤٩
﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾	١٧٧	٤١٨
﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ ﴾	١٨٠	٤٥٤
﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً ﴾	٢٠١	٣٢٣
﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا ﴾	٢١٦	٤٢٢
﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾	٢٢٨	٣٩٣
﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾	٢٣١	٤٥٤
﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾	٢٣٢	٤٥٤
﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا ﴾	٢٣٣	٣٩٣
﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ ﴾	٢٥٩	٢٩٠
﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾	٢٧١	٤٥٣

سورة آل عمران		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة

﴿وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗاۗ﴾	٣٠	٤٧٤
﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾	٣١	٤٥٣
﴿أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾	٨٠	٣٣١
﴿مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾	٩٧	٢١-١٩٩
﴿تَبۡغُونَهَا عِوَجٗا﴾	٩٩	١١٧
﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ﴾	١١٠	٢٨٣
﴿أُمَّةٞ قَآئِمَةٞ يَتۡلُونَ﴾	١١٣	٢٨١-٢٨٣
﴿يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ﴾	١٥٤	١٢٧-١٣١
﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ﴾	١٥٩	٤٧٩-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٧
﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٞ﴾	١٧٨	٤٠٣-٤٠٦
﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ﴾	١٨٥	٢٧٩

سورة النساء

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾	٣	٤٣٠
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبٗا ٦﴾	٦	٧١
﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ﴾	٣٠	٤٥٣
﴿وَإِنۡ أَرَدتُّمُ ٱسۡتِبۡدَالَ زَوۡجٖ﴾	٢٠	١٩٩
﴿وَلَا تَهِنُواْ فِي ٱبۡتِغَآءِ ٱلۡقَوۡمِۖ﴾	١٠٤	١٩٩

﴿ وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾	١٢٧	٤٢٩-٤٣١- ٤٣٢-٤٣٣
﴿ فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ ﴾	١٥٥	٤٨٢-٤٨٧
﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ ﴾	١٦٢	٤٠-٢٦٥- ٢٦٦
﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا ١٦٢ ﴾	١٦٢	٢٦٨
﴿ لَّن يَسۡتَنكِفَ ٱلۡمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبۡدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ٱلۡمُقَرَّبُونَۚ ﴾	١٧٢	٢٠-٢٣٢
سورة المائدة		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ إِنَّ فِيهَا قَوۡمٗا جَبَّارِينَ ﴾	٢٢	٢٦٢
﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾	٣٨	٣٥-١٧٤- ١٧٨-١٨٣
﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ ﴾	٥٢	٤٢١-٤٢٢
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾	٦٩	٢٥٥-
﴿ فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ ﴾	٩٥	٢٠٧-٢٠٨
سورة الأنعام		
﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ ٣ ﴾	٣	٤٦٣
﴿ وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٧ ﴾	١٧	٤٥٣
﴿ ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾	٢٣	٤٧٠

﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾	٢٧	٣٤٨
﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾	٣٠	٣٤٨
﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾	٥٩	٢٥١-٢٥٢
﴿ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾	١٢٢	٢٠٨
﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾	١٥٠	٩٤
سورة الأعراف		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾	٥٦	٢٠
﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ ﴾	١٣٢	٣٦١
﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾	١٥٥	٤٤٥
﴿ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ﴾	١٥٦	٢٥٩
سورة التوبة		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾	٦	١٥٦
﴿ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ﴾	٧	٣٦٠
﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ ﴾	٤٠	٣٣١
سورة يونس		

الآية	رقم الآية	
﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾	٣٧	٤١٩
﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٦١﴾ ﴾	٦١	٢٤١-
سورة هود		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ ۗ﴾	٦٠	٣١٧
﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ ۚ ﴾	٨٨	٨٠
﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ ﴾	١١١	
سورة يوسف		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ ﴾	٧٧	٤٥٣
﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ ۖ﴾	٨٠	٣٢٣
﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ ﴾	٨٥	٣٩٦
﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾	٩٦	٤٨٢
سورة الرعد		
﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ ﴾	٣٥	٢٢٤
﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا ﴾	٤٣	٧١
سورة الحجر		
﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾	٩٤	٣١٥

سورة الكهف		
﴿ وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ يَنشُرۡ لَكُمۡ رَبُّكُم مِّن رَّحۡمَتِهِۦ ﴾	١٦	٣٣٢-٣٤٢
﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ٩٦ ﴾	٩٦	٣٦٣

سورة مريم

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ ﴾	١٦	٣٣١
﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ ﴾	٦١	٣
﴿ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ٩٥ ﴾	٩٥	٢٧٩
سورة طه		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ فَقَبَضۡتُ قَبۡضَةٗ مِّنۡ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾	٩٦	٧٦
سورة الأنبياء	رقم الآية	الصفحة
﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ ٣٤ ﴾	٣٤	١٠١-١٠٣
سورة الحج		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٖ يَأۡتِينَ ﴾	٢٧	٢٨١ –٢٨٥

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	٦٣	٤٥٥-٤٥٩--٤٦١-٤٦٥

سورة المؤمنون		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا ﴾	١٤	٤٣٩
﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ٣٣ ﴾	٣٣	٣١٥
﴿ عَمَّا قَلِيلٍ﴾	٤٠	٤٨٢
﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ٥٣ ﴾	٥٣	٢٨١

سورة النور		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾	٢	٣٥-١٧٤-١٧٥-١٧٨-١٨٣
﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾	٤٠	١٥١
﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾	٦٣	٤٤٥-٤٧٣

سورة الشعراء		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾	١٠٢	٤٧٦
﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ٢٠١ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً ﴾	٢٠١،٢٠٢	٤٥٤-٤٧٣

سورة النمل		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩ ﴾	١٩	٢
﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾	٨٨	١٢٢

سورة القصص		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾	١٥	٤٥٣
سورة العنكبوت		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾	٢	٤٢٢
﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾	١٢	٩٩
سورة الروم		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾	٢٤	١١٩
﴿ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ ﴾	٤٢	٣٢٣-٣٢٩
سورة لقمان		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة

﴿ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ ﴾	٢٧	١٣٣-١٢٥

سورة الأحزاب		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ ﴾	١٨	٩٤
سورة سبأ		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ ﴾	٣	-٢٤٢

سورة فاطر		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ ﴾	٣٦	٤٦٩
﴿ نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ ﴾	٣٧	٥٣
سورة يس		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ وَجَعَلۡنَا مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ سَدّٗا وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ سَدّٗا ﴾	٩	٣٢٣
﴿ أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ أَنَّهُمۡ إِلَيۡهِمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ٣١ ﴾	٣١	٣٥٢-٣٥١

سورة الصافات		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾	٨،٧	٣٠-٢٨١- ٢٨٣-٢٨٩- ٢٩١
﴿وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ ۝٢٤ ﴾	٢٤	٤٦٩
﴿ فَإِنَّهُمۡ لَأٓكِلُونَ مِنۡهَا فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ ۝٦٦ ﴾	٦٦	٤٥٣

سورة ص		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ ۝٣ ﴾	٣	١٥٠-١٥٢
﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ ﴾	٦	٩٩
﴿ جُندٞ مَّا هُنَالِكَ ﴾	١١	٤٨٢
﴿ قَالُواْ بَلۡ أَنتُمۡ لَا مَرۡحَبَۢا بِكُمۡۖ ﴾	٦٠	١٨٢
سورة الزمر		
﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾	٦٦	١٠٧

سورة غافر		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
وَهَمَّتۡ كُلُّ أُمَّةِۢ بِرَسُولِهِمۡ لِيَأۡخُذُوهُۖ ﴾	٥	٢٨١-٢٨٢

﴿ رَبَّنَا وَأَدۡخِلۡهُمۡ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمۡ ﴾	٨	٣٠٨
﴿ وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ إِذِ ٱلۡقُلُوبُ ﴾	١٨	٣٤٩
﴿ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ٧٠ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ ﴾	٧٠،٧١	٣٤٥— -٣٤٧-٣٤٩
سورة الشورى		
﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ﴾	١٠	٧٩
﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾	١١	٢٠٧-٤٣٨
سورة الزخرف		
﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ٣٩ ﴾	٣٩	٢٨-٣٣١- ٣٣٢-٣٣٥
﴿ وَقِيلِهِۦ ﴾	٨٨	٢١

سورة الأحقاف		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ ١١ ﴾	١١	٣٤٠-٣٤١- ٣٤٢

سورة الذاريات		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ٢٣ ﴾	٢٣	١٤٨-١٣٩
سورة الطور		

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ ﴾	١٨	٣٠٧

سورة الرحمن

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٞ وَلَا جَآنّٞ ٣٩﴾	٣٩	٤٦٩

سورة المجادلة

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ فَإِذۡ لَمۡ تَفۡعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾	١٣	٣٤١-٣٤٤
﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾	١٩	٤٩

سورة التحريم

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿لَا تَعۡتَذِرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾	٧	٤٦٩-٤٧١

سورة نوح

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ لِّتَسۡلُكُواْ مِنۡهَا سُبُلٗا فِجَاجٗا ٢٠ ﴾	٢٠	٤٧٦
﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ﴾	٢٥	٤٨٢

سورة المرسلات		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ۝٣٦ ﴾	٣٦	٤٦٨-٤٧٠
سورة النبأ		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۝١ ﴾	١	٣٤-٤٧٩-٤٨٤

سورة التكوير		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ ۝١٥ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ ۝١٦ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ۝١٧ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ۝١٨ ﴾	١٥-١٦-١٧-١٨	٢٧٣

سورة الشمس		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ۝١ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ۝٢ ﴾	١-٢	٢٧٣

سورة الزلزلة		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤ ﴾	٤	٣٣١

ثانيـًا: فهرس القراءات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	موضعها
﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾	البقرة	٢١	٤٧٦
﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡۚ﴾	آل عمران	١٧٨	٤١٩، ٤٢٢
﴿ والمُقِيمُونَ﴾ بالواوِ	النساء	١٦٢	٢٤٩
﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ بالنصب	المائدة	٣٨	١٧٦-١٦١
﴿ فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ﴾ بالإضافة	المائدة	٩٥	٢٠٧-٢٠٨ -٢٠٩-٢١٢
﴿وَمَحۡيَايَ﴾	الأنعام	١٦٢	٣٩٠
﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ ٦١﴾ بالرفع	يونس	٦١	٢٢٩
﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾	يونس	٨٩	٣٨٩-٣٩١-٣٩٢
﴿ وَإِن كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡۚ ﴾	هود	١١١	٣٠٣
﴿ ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدَهُۥ زَكَرِيَّآءَ﴾	مريم	٢	٢٠١
﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾	طه	٦٣	٢٩٤-٢٩٥-
﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ﴾ بالنصب	النور	٢	١٧٦-١٦١
﴿ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ﴾ بنصب البحر	لقمان	٢٧	١١١

﴿مَنۡ أَهۡلَكۡنَا﴾	يس	٣١	٣٣٥
﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفۡرَفٍ خُضۡرٖ وَعَبۡقَرِيٍّ حِسَانٖ ٧٦﴾	الرحمن	٧٦	٣٥-٤٥-
﴿وَحُورٌ عِينٞ﴾	الواقعة	٢٢	٣٧
﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ٩﴾	القلم	٩	٣٦-٤٧٤

ثالثـًا: فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	موضعه
١	"أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَعَىٰ أَبُو بَكْرٍ عَامَ حَجَّ؛ إِذْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ -ﷺ- ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ وَالْخُلَفَاءُ هَلُمَّ جَرًّا يَسْعَوْنَ كَذَلِكَ."	٩٧
٢	"أعورُ عينِهِ الْيُمْنَىٰ"	٢٧-٣٦- ٣٦٦-
٣	"عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ خُطْبَةَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَالْخُلَفَاءِ هَلُمَّ جَرًّا إِلَىٰ يَوْمِي هَذَا.	٩٧
٤	"فَلَمَّا دَخَلَ الصَّلَاةَ"،	٣٩٥-
	"فَلَمَّا دَخَلَ في الصَّلَاةَ"،	٤٠٠
٥	"قَالَ مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ وَالْخُلَفَاءُ كُلُّهُمْ هَلُمَّ جَرًّا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَابْنُ عُمَرَ."	٩٧
٦	مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ؛ أَنَّهُ قَالَ: جَلَدَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَبْداً، فِي فِرْيَةٍ ثَمَانِينَ. قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: فَسَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ ذلِكَ. فَقَالَ: أَدْرَكْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، وَالْخُلَفَاءَ هَلُمَّ جَرّاً. فَمَا رَأَيْتُ أَحَداً جَلَدَ عَبْداً، فِي فِرْيَةٍ، أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ."	٩٧
	لا وتران في ليلة	٣٠٥
٧	"ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة."	٣٧٥

٨	" وَحج الْبَيْت من اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا "	٣٦-١٩٩-٢٠٠
٩	" وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَاماً. "	٦٥
١٠	" وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ."	٤٢٧

رابعــًا: فهرس الآثار والأمثال وأقوال العرب

م		موضعها
١	أنتَ أَعلَمُ ومالُكَ	٢٦-٢٢١- ٢٢٢-٢٢٧-
	عسئ الغوير أبؤسا	٤٢٥
	كل رجل وضيعته	٢٢٩-٢٣٠
٢	كنتُ أظنُّ العقربَ أشدَّ لسعةً من الزنبورِ فَإِذا هُوَ إِيّاها	٧٦
٣	قضية ولا أبا حسن لها	٧٧
٤	ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد	٣٧٠-٣٧٢
٥	مَرَرْت بِهَذَا الرجل	٢٠٠
	منّا ظعن ومنّا أقام	٤٦
٦	النَّاس مجزيون بأعمالهم إِن خير فَخير	٢٠٧

خامسا: فهرس الأشعار والأرجاز

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
وماء	الوافر	حسان بن ثابت	٤٠٨
وظباء	الخفيف	الأخطل	٢٩٨
معذبا	الطويل	مجهول	٤١٢
ذيب	البسيط	مجهول	٦٤
غريب	الطويل	الحدرجان	١٤٢
نشب	البسيط	عمرو بن معديكرب	٣٠١-٣١٨
بلبيب	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	٢٨٠
الرقبه	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٩٧
فاستراحوا	الكامل	سعد بن مالك	٣٢، ١٣٥
بعدوا	البسيط	فاطمة الخزاعية	٢٨٠
وردوا	البسيط	فاطمة الخزاعية	٢٨٠
يزيد	الطويل	المَعْلوط بْنِ بَذْلٍ القُرَيْعيّ	٢٩٧
للوُدِّ	الطويل	مجهول	٣٥٩
الوبر	الرجز	مجهول	٢٨٠
البَشَر	الرجز	مجهول	٤١
نارا	المتقارب	أبو دؤاد وعدي بن زيد	٤٤٤
أصبرا	الطويل	امرؤ القيس	١١٩
هلم جرا	الوافر	عائذ بن يزيد	٩٨
ملنيب غرا(تمرا)	الكامل	المؤرج التغلبي	٩٨

فهلم جرا	الكامل	المؤرج	٩٨
شرا-واستمرا	الرجز	مجهول	٩٢
قفرا	الطويل	ذو الرمة	٤١١-٤١٥-
تعقرا	الطويل	النابغة الجعدي	٢٧٦
حمار	الوافر	خداش بن زهير وآخرون	٤٠٣
أغدرا	الطويل	خداش بن زهير	٣٧٩
بشر	البسيط	الفرزدق	١٤٨-١٥٠-١٥٢
ضرر	البسيط	مجهول	٣٠٧
ظَفِروا	البسيط	مجهول	٣١٥
جهور-القبور	الرجز	العجاج	١٢٠
مقاديرها	المتقارب	الأعور الشني	٣١-٢٧٢
مأمورها	المتقارب	الأعور الشني	٣١-٢٧٢
الوداعا	الوافر	القطامي	٤٠٩
أجمعا	الطويل	حاتم الطائي	٣٥٧
المسامع	الطويل	النابغة	١٩٥
رائع	الطويل	النابغة	١٩٥
فتجزع	الكامل	مويلك	٤٧٢
تدفع	الطويل	زيد بن رزين	١٧١
فاجزعي	الكامل	النمر بن تولب	١٦٩-١٧١
مختلف	المنسرح	عمرو بن امريء القيس- قيس بن الخطيم- درهم بن زيد	٢٣٥-٢٣٧-٢٥٩

السدف	المنسرح	قيس بن الخطيم	٣٧٨-٣٨١-٣٨٢
بالإكاف	الرجز	العجاج	٨٢
وكيف	الطويل	الحطيئة	٢٠١
الصَّيارِيفِ	البسيط	الفرزدق	٢٠٢
عَن رَمَقْ	الرمل	مجهول	٦٦
شقاق	الطويل	بشر بن أبي خازم	٢٥٧
سملق	الطويل	جميل بثينة	٤٦٧
الأباريق	البسيط	الأقيشر الأسدي	٣٧-١٩٩-٢٠١
بدا لكا	الرجز	مجهول	١٤٤
مثلا	الطويل	الشاطبي	٩٠
التأميلا	الخفيف	بعض الحارثيين	٤٦٤
مبسملا	الطويل	الشاطبي	٣٥٧
الحجالا	الوافر	الفرزدق	٣٧٤
تضليل	البسيط	كعب بن زهير	٣١١
صائما	الرجز	رؤبة	٤٢٦
لصمما	الطويل	المتلمس الضبعي	٣٠٤
وأكرم	الطويل	الجميح بن الطماح الأسدي	٣٨٠
العموم	الوافر	مجهول	٣١٥
حرام	الوافر	جرير	٧١
كلام	الطويل	الفرزدق	٨٢
وغرام	الخفيف	رجل من طيبيء	١٨١

بدم	المنسرح	المهلهل بن ربيعة	٤٨٣
النواسم	الطويل	ذو الرمة	٢٧٦
سلم	الخفيف	مجهول	٥٨-٦١
كالدرهم	الكامل	عنترة	٢٩٢
اليتيم	الوافر	جرير	٢٧٦
إيانا	الكامل	حسان بن ثابت وآخرون	٤٨٦
ظبيانا	الرجز	رجل من بني ضبة	٣٠٤
دنفان	الطويل	مجهول	٢٥٩
والحزن	المديد	أبو نواس	٣٧-٣٩-٥٣- -٥٤-٥٨- ٥٩-٦١
والوسن	البسيط	المتنبي	٣٨-١١٦
وألومهنه	الكامل	عبد الله بن قيس الرقيات	٢٩٦
إنه	الكامل	عبد الله بن قيس الرقيات	٢٩٦
غاياتها	الرجز	أبو النجم العجلي	٣٠٥
لا يراها	الوافر	العباس بن مرداس	٣٨٠
اهتدىٰ ليا	الطويل	مجنون ليلىٰ	٤٤٤
كما هيا	الطويل	مجهول	١٧٧
طاويا	الطويل	مجنون ليلىٰ	٢٠٧
مرتوي	الطويل	يزيد بن الحكم	٤٤٣
وسِرّباليهْ	السريع	عمرو بن ملقط	٣٥٨

سادسا: فهرس أجزاء الأبيات

فيا ليلةً خُرْسَ الدَجاجِ سَهرتُها	الطويل	مجهول	٤٦
يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا	الرجز	رؤبة	٥١
أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	الوافر	سحيم	٥٤
ترمي بكفي كان من أرمى البشر	الرجز	مجهول	٥٥
وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُورَةٍ	الطويل	الشاطبي	٣٥٩
وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً	الطويل	الشاطبي	٢٩-٣٥٨
أَسْقَى الإِلَهُ عَدَواتِ الوادي	الرجز	رؤبة	١٧٠
عاوِدْ هَراةَ وإِنْ مَعْمُورُها خَرِبا	البسيط	مجهول	١٧١
وقد أغتدي والطير في وكناتها	الطويل	امرؤ القيس	١٢٥-١٣٢
فليت دفعت الهم عني ساعة	الطويل	عدي بن زيد	٤٤٣
وجبت هجيرا يترك الماء صاديا	الطويل	المتنبي	٤٤٥
واستب بعدك يا كليب المجلس	الكامل	المهلهل	٤٤٩
إن أباها وأبا أباها	الرجز	أبو النجم العجلي	٣٣-١٣٧
ظَلَمْتَ ولكنْ لا يدَيْ لكَ بالظُلْمِ	الطويل	الفرزدق	١٤٢
مِنْ كلِّ كوماءَ كثيراتِ الْوَبَرْ	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	٢٦٣
ولا تَصْحَبِ الأَرْدَى فتَرْدَى مَعَ الرَّدِي		عدي بن زيد	١٩٥
ألا يُجاوِرَنا إلاّكِ دَيّارُ	البسيط	مجهول	٣٧٧
فيُنْبِتُ حَوْذاناً	الطويل	النابغة	٤٦٥

فَخيرٌ نَحنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُم	الوافر	الفرزدق	٣٧١
ولستُ بالأَكْثَرِ منهم حَصًى	السريع	الأعشى ميمون بن قيس	٣٧٣-٣٨٢

سابعا: ثبت المصادر والمراجع

أولا: الكتب المطبوعة:

١. الإبانة في اللغة العربية لسَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة – د. نصرت عبد الرحمن – د. صلاح جرار – د. محمد حسن عواد – د. جاسر أبو صفية، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م

٢. الإبانة في تفصيل ماءات القرآن للباقولي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، طبعة مطابع العلم٢٠٠٩.

٣. إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة، تحقيق: إبراهيم عطوة، دار الكتب العلمية.

٤. إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وأبي إسحاق للمكناسي، تحقيق: حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد الرياض ١٩٩٩م.

٥. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أنس مهرة، طبعة دار الكتب العلمية ١٩٩٨.

٦. الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

٧. أحكام القرآن لابن العربي راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

٨. أحكام القرآن للجصاص، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت

٩. أحكام كل وما عليه تدل لتقي الدين السبكي، تحقيق: د. طه محسن، دار الشؤون الثقافية–بغداد–٢٠٠٠م.

١٠. أخبار الزجاجي، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، دار الرشيد ١٩٨٠.

١١. أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: ١٣٧٣ هـ – ١٩٦٦ م.

١٢. الاختيارين للأخفش الأصغر، تحقيق: فخر الدين قباوة، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

١٣. أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة ١٩٨٢م.

١٤. ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق: د/ رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٥. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ.

١٦. إرشاد السالك لابن القيم، د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

١٧. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٨. الإرشاد إلي علم الإعراب للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي ٦٩٥هـ تحقيق: د عبدالله علي الحسيني البركاتي، ود. محسن سالم العميري الأستاذان المساعدان بجامعة أم القري.

١٩. الأزمنة والأمكنة للمرزوقي، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٦، ١٤١٧.

٢٠. أساس البلاغة تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٢١. الاستدراك على أبي علي في الحجة للباقولي، تحقيق: د. محمد الدالي، مكتبة البابطين ٢٠٠٧.

٢٢. الاستغناء في الاستثناء لشهاب الدين القرافي، تحقيق: د. محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٩٨٦.

٢٣. أسرار العربية لأبي البركات، تحقيق: بركات يوسف، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

٢٤. أسرار النحو لابن كمال باشا، تحقيق: د. أحمد حسن حامد، دار الفكر ٢٠٠٢.

٢٥. أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن لابن هشام، محمد نغش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٦. الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي – ط المجمع العلمي بدمشق ١٩٨٧.

٢٧. الاشتقاق لابن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م.

٢٨. إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق: محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م.

٢٩. الأصمعيات تحقيق: احمد محمد شاكر -عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر، الطبعة: السابعة، ١٩٩٣م

٣٠. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، طبعة ١٩٨٥ مؤسسة الرسالة بيروت.

٣١. اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن، د. إيمان حسين، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

٣٢. إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الأنصاري، حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٣. إعراب القرآن للباقولي، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري – القاهرة، ودار الكتب اللبنانية – بيروت -، الطبعة الرابعة – ١٤٢٠ هـ.

٣٤. إعراب القرآن للنحاس ، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، الناشر: عالم الكتب، سنة النشر: ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٣٥. إعراب القرآن للنحاس وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

٣٦. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، وآية الكرسي للبصروي، تحقيق: د. إبراهيم الإسناوي.

٣٧. الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق: علي فودة نيل، الناشر: جامعة الرياض- الطبعة الأولى- ١٩٨١ م.

٣٨. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي للعكبري، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٩. الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشرة مايو ٢٠٠٢ م.

٤٠. أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق :الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٤١. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ت ٣٥٦هـ ، تحقيق: علي محمد البجاوي، بإشراف محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٤٢. الإفادات والإنشادات لأبي القاسم الشاطبي، تحقيق: د. محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة ١٩٨٣.

٤٣. الإفصاح شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي ١٩٧٤.

٤٤. الأفعال لابن القطاع، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤٥. الأفعال للسرقسطي، حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، الناشر: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

٤٦. الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة لأولى، ١٤٠٩-١٩٨٩ م.

٤٧. الاقتضَاب فِي شرح أَدب الكِتَاب لابن السيد، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا - الدكتور حامد عبد المجيد، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٦ م.

٤٨. الأم للشافعي، دار المعرفة - بيروت١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٤٩. أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٥٠. أمالي ابن الشجري، تحقيق: د: محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الأولي ١٩٩١م.

٥١. أمالي القالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م.

٥٢. الأمثال لابن سلام، تحقيق: لدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٥٣. إنباء الغمر بأبناء العمر، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م الطبعة: الثانية، د. محمد عبد المعيد خان.

٥٤. الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لابن عدلان، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٥٥. الانتصار لابن ولاد، تحقيق: د. زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة ١٩٩٦.

٥٦. الانتصار للباقلاني، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٥٧. الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٥٨. أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.

٥٩. أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين، طبعة المكتبة العصرية.

٦٠. إيجاز البيان عن معاني القرآن لمحمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري، تحقيق: د. حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى -١٤١٥ هـ.

٦١. الإيضاح لأبي على الفارسي تحقيق: د. كاظم مرجان، عالم الكتب ١٩٩٦.

٦٢. الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي، د: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب-جامعة الرياض ١٩٩٦.

٦٣. الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

٦٤. إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، من علماء القرن السادس الهجري، تحقيق ودراسة: د. محمد بن حمود الدعجاني ط ١ 1987 دار الغرب الإسلامي.

٦٥. باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن لمحمود بن أبي الحسن (علي) بن الحسين النيسابوريّ الغزنوي، أبي القاسم، الشهير بـ (بيان الحق) توفي بعد(٥٥٣هـ)، تحقيق: د. سعاد صالح، الناشر: جامعة أم القرى.

٦٦. بحر العلوم للسمرقندي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ود. زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية ١٩٩٣.

٦٧. البحر المحيط لابي حيان، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود -الشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوتي، د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية -لبنان / بيروت -**الطبعة**: الأولى ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١ م.

٦٨. البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق: ودراسة: د. فتحقيق: ي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٦٩. البديع لابن المعتز، الناشر: دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.

٧٠. البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ -١٩٥٧م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي.

٧١. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي ٥٩٩-٦٨٨هـ، تحقيق: د. عياد الثبيتي دار الغرب الإسلامي، ط١ ١٩٨٦م.

٧٢. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز أبادي، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٩٩٢م.

٧٣. بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية -لبنان / صيدا.

٧٤. البيان في شرح اللمع للشريف الكوفي، تحقيق: د. علاء الدين حموية، دار عمار (ط١) ٢٠٠٢م.

٧٥. البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات، تحقيق: د. طه عبد الحميد، ومصطفى السقا، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٠.

٧٦. البيان والتبيين للجاحظ، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: ١٤٢٣ هـ.

٧٧. تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء الثالث بتحقيق: عبد الكريم العزباوي ١٩٨٧، والجزء الرابع والثلاثون بتحقيق: علي هلالي، الناشر: دار الهداية.

٧٨. تاريخ الإسلام للذهبي، الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

٧٩. تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٨٠. التبصرة للصيمري، تحقيق: د. فتحقيق: ي أحمد مصطفى، دار الفكر–دمشق ١٩٨٢.

٨١. التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق: : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٨٢. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٨٣. تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، تحقيق: د. حسن الملخ، د. سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، ط٢(٢٠٠٨).

٨٤. تحفة المحتاج في شرح المنهاج للهيتمي ومعه حواشي الشرواني والعبادي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، عام النشر: ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م.

٨٥. تخريج مشكلة الفقر للألباني ط١ ١٩٨٤م .

٨٦. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي- بيروت، ط الأولى سنة ١٩٨٦ م .

٨٧. التخمير شرح المفصل لصدر الأفاضل تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٨٨. التذكرة الحمدونية، لمحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبي المعالي، بهاء الدين البغدادي (المتوفى: ٥٦٢هـ) ، دار صادر، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ

٨٩. تذكرة النحاة لأبي حيان تحقيق: د . عفيف عبد الرحمن جامعة اليرموك ، الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة ١٩٨٦ م.

٩٠. التذييل والتكميل في شرح التسهيل تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق.

٩١. ترشيح العلل في شرح الجمل تصنيف صدر الافاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق: عادل محسن، جامعة أم القرى ١٩٩٨ .

٩٢. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، محمد كامل بركات الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٩٣. التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.

٩٤. تصحيح الفصيح، د. محمد بدوي المختون، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، عام النشر: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٩٥. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

٩٦. تعليق الفرائد للدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى.

٩٧. التعليقة على المقرب لابن النحاس، تحقيق: د. جميل عويضة، وزارة الثقافة بالأردن ٢٠٠٤.

٩٨. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق: د/ عوض بن حمد القوزي، ط الأولى سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٩٩. تفسير ابن عرفة، جلال الأسيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

١٠٠. تفسير الإيجي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٠١. التفسير البسيط للواحدي، مجموعة محققين ، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

١٠٢. تفسير الجلالين، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى.

١٠٣. تفسير الراغب الأصفهاني جزء ٤، ٥: (من الآية ١١٤ من سورة النساء - وحتى آخر سورة المائدة)

١٠٤. تفسير الراغب الأصفهاني، تحقيق: جزء ١: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة، تحقيق: ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، الناشر: كلية الآداب - جامعة طنطا، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

١٠٥. تفسير السخاوي، تحقيق: د. موسى على، ود. أشرف محمد، دار النشر للجامعات، دار ابن حزم، ٢٠٠٩.

١٠٦. تفسير السمعاني، ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الناشر: دار الوطن، الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٠٧. تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين، أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز

١٠٨. تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لابن أبي الربيع صـ١٧٩، تحقيق: د. صالحة بنت راشد، طبعة: جامعة الإمام محمد بن سعود١٤٣٠هـ.

١٠٩. تفسير النيسابوري غرائب القرآن ورغائب الفرقان، الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلميه – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.

١١٠. التفسير الوجيز للواحدي، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار النشر: دار القلم ، الدار الشامية – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

١١١. التفسير الوسيط للواحدي، تحقيق: وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١١٢. تفسير مقاتل بن سليمان، عبد الله محمود شحاته، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، الطبعة: الأولى١٤٢٣ هـ.

١١٣. تقريب المقرب، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة ١٩٨٢.

١١٤. التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني ببغداد، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

١١٥. تمهيد القواعد لناظر الجيش، تحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر ورفاقه، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١١٦. تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف، تحقيق: د. خليفة محمد، كلية الدعوة بليبيا ١٩٩٥م.

١١٧. تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، عام النشر: ١٣٨٩ - ١٩٦٩ هـ.

١١٨. تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط الأولى سنة ٢٠٠١م.

١١٩. توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق: د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام، ط الأولى سنة ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

١٢٠. توجيه بعض التراكيب المشكلة لابن هشام، حققها الدكتور عبد الله الحسيني، مطبعة السعادة ط١-٢٠٠٦.

١٢١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

١٢٢. التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن، دار الفلاح للبحث العلمي تحقيق: التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

١٢٣. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني: تحقيق: أوتويرتزل، دار الكتب العلمية- بيروت، ط الأولى سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٢٤. جامع البيان في القراءات السبع، تحقيق: مجموعة محققين، الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

١٢٥. جامع البيان للطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

١٢٦. الجامع الصحيح للبخاري، محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٢٧. الجامع لأحكام القرآن شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.

١٢٨. الجراثيم لابن قتيبة، حققه: محمد جاسم الحميدي، قدم له: الدكتور مسعود بوبو، الناشر: وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٧م.

١٢٩. جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣هـ) تحقيق: د. مروان العطيَّة - د. محسن خرابة الناشر: دار المأمون للتراث دمشق بيروت الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٣٠. جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، تحقيق: علي محمد البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٣١. جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، دار الفكر- بيروت.

١٣٢. جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين- بيروت، الأولى سنة ١٩٨٧م.

١٣٣. الجنى الداني في حروف المعاني، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت، ط الأولى سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

١٣٤. جواب المسائل العشر لابن بري، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، دار البشائر.

١٣٥. الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد ، لابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩ هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٣٦. حاشية الأمير على المغني، دار إحياء الكتب العربية.

١٣٧. حاشية الشيخ: محمد الخضري الدمياطي على ابن عقيل، ضبط وتصحيح: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣هـ.

١٣٨. حاشية الدسوقي على المغني، طبعة دار السلام٢٠١٠م.

١٣٩. حاشية الشهاب الخفاجي المسماة"عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي" ، دار صادر، بيروت(د ت).

١٤٠. حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، دار الكتب العلمية ٢٠٠١.

١٤١. حجة القراءات لأبي زرعة،تحقيق: د/سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٤٢. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، الناشر : دار الشروق - بيروت، الطبعة الرابعة ، ١٤٠١م.

١٤٣. الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام للفارسي، تحقيق: بدر قهوجي، وبشير جويجاتي، ونشرتها دار المأمون للتراث بدمشق، الطبعة الأولى١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٤٤. الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة لزكريا الأنصاري، تحقيق: د/ مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٤٥. حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، متن الشاطبية، محمد تميم الزعبي، الناشر: مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٤٦. حروف المعاني للزجاجي، تحقيق: د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

١٤٧. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: : محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر : دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، الطبعة : الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

١٤٨. حماسة البحتري، تحقيق: أحمد محمد عبيد، ود. محمد إبراهيم، ط١ ٢٠٠٧م هيئة أبو ظبي للثقافة.

١٤٩. الحماسة البصرية لعلي بن أبي الفرج بن الحسن صدر الدين أبي الحسن البصري ت ٦٥٩هـ تحقيق: مختار الدين أحمد عالم الكتب بيروت ١٩٨٣م.

١٥٠. الحيوان للجاحظ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.

١٥١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٥٢. الخصائص تحقيق: محمد علي النجار الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

١٥٣. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق.

١٥٤. دراسات لأسلوب القرآن الكريم للأستاذ الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، دار الحديث، القاهرة.

١٥٥. الدرة الألفية لابن معطٍ، ضبط سليمان إبراهيم، دار الفضيلة للنشر.

١٥٦. درة التنزيل وغرة التأويل للإسكافي، دراسة تحقيق: وتعليق: د/ محمد مصطفى آيدين، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

١٥٧. درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨/ ١٩٩٨هـ.

١٥٨. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٥٩. دلائل الإعجاز تحقيق: شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م

١٦٠. الدلائل في غريب الحديث قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد (المتوفى: ٣٠٢هـ) تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

١٦١. دليل الطالبين لكلام النحويين للمقدسي، الناشر: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت، عام النشر: ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

١٦٢. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

١٦٣. ديوان أبي الأسود الدؤلي تحقيق: الشيخ محمد حسن، دار الهلال ١٩٩٨م.

١٦٤. ديوان أبي النجم جمع وشرح تحقيق: د محمد أديب عبد الواحد، المجمع العلمي بدمشق ٢٠٠٦م.

١٦٥. ديوان الأخطل، تحقيق: د. فخر قباوة، دار الفكر دمشق، ١٩٩٦م.

١٦٦. ديوان الأعشى ميمون بن قيس، بشرح وتعليق د. محمد حسين مكتبة الآداب بالجماميز ، المطبعة النموذجية

١٦٧. ديوان الأعور الشني(بشر بن منقذ) ، صنعة وتحقيق: السيد ضياء الدين الحيدري

١٦٨. ديوان الحطيئة جرول بن أوس ، بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني ، تحقيق: نعمان أمين طه ، مطبعة مصطفي البابي الحلبي ، الطبعة الأولي ١٩٥٨م

١٦٩. ديوان الحماسة لأبي تمام أحمد حسن دار الكتب العلمية ١٩٩٨م.

١٧٠. ديوان العباس بن مرداس، جمع تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ١٩٩١م.

١٧١. ديوان العجاج تحقيق: د. عبد الحفيظ، مكتبة أطلس دمشق.

١٧٢. ديوان العجاج تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق العربي بيروت ١٩٩٥.

١٧٣. ديوان الفرزدق تحقيق: فاعور، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.

١٧٤. ديوان الفرزدق طبعة باريس.

١٧٥. ديوان القطامي تحقيق: الربيعي، الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠١م.

١٧٦. ديوان المتلمس الضبعي تحقيق: حسن كامل الصيرفي-معهد المخطوطات-١٩٧٠م.

١٧٧. ديوان المتنبي تحقيق: د. عبد الوهاب عزام.

١٧٨. ديوان المهلهل بن ربيعة شرح وتقديم طلال حرب، الدار العالمية.

١٧٩. ديوان النابغة الذبياني تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الثانية-دار المعارف.

١٨٠. ديوان النابغة الذبياني، شرح حمدو طماس، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية٢٠٠٥م.

١٨١. ديوان النمر بن تولب جمع وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر ٢٠٠٠م ط١.

١٨٢. ديوان امريء القيس تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت-٢٠٠٤م.

١٨٣. ديوان امريء القيس تحقيق: محمد أبو الفضل الطبعة الخامسة-دار المعارف.

١٨٤. ديوان بشر بن أبي خازم تحقيق: د. عزة محسن، دمشق ١٩٦٠.

١٨٥. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد، الطبعة الثالثة-دار المعارف.

١٨٦. ديوان جميل بثينة، دار بيروت ١٩٨٢م.

١٨٧. ديوان حاتم الطائي تحقيق: الدكتور عادل سليمان، مكتبة الخانجي ١٩٩٠م.

١٨٨. ديوان حسان بن ثابت-رضي الله عنه- تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر بيروت ٢٠٠٦م.

١٨٩. ديوان خداش بن زهير صنعة الدكتور يحيى الجبوري، مجمع دمشق ١٩٨٦م.

١٩٠. ديوان ذي الرمة في ديوانه ، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت ٢٠٠٦م.

١٩١. ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت.

١٩٢. ديوان عبد الله بن قيس الرقيات تحقيق: د محمد يوسف نجم، دار صادر.

١٩٣. ديوان عدي بن زيد تحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية-بغداد-١٩٦٥.

١٩٤. ديوان قيس بن الخطيم تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر بيروت.

١٩٥. ديوان قيس بن الملوح تحقيق: يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية ١٩٩٩م.

١٩٦. ذيول العبر في خبر من غبر، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد، دار الكتب العلمية بيروت-١٩٨٥م.

١٩٧. رسالة الغفران لأبي العلاء المعري، مطبعة (أمين هندية) بالموسكي - مصر، صححها ووقف على طبعها: إبراهيم اليازجي.

١٩٨. رصف المباني للمالقي، تحقيق: د/أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

١٩٩. روح البيان لأبي الفداء(تفسير)، الناشر: دار الفكر - بيروت.

٢٠٠. روح المعاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

٢٠١. الروض الأنف للسهيلي تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٠٢. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط الأولى سنة ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

٢٠٣. الزيادات على كتاب المزني، دراسة وتحقيق: الدكتور خالد بن هايف بن عريج المطيري، الناشر: دار أضواء السلف، الرياض، دار الكوثر، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

٢٠٤. السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٢٠٥. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، تحقيق: بكر بن عبد الله، د. عبدالرحمن العثيمين، مؤسسة الرسالة ١٩٩٦م.

٢٠٦. سر الفصاحة، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م.

٢٠٧. سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: محمد حسن محمد، وأحمد رشدي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٠٨. سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

٢٠٩. السراج المنير للخطيب الشربيني، الناشر: مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة، عام النشر: ١٢٨٥ هـ.

٢١٠. سفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي، د. محمد الدالي، الناشر: دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

٢١١. السلوك لمعرفة دول الملوك، محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٢١٢. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٢١٣. سنن الترمذي تحقيق: وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

٢١٤. السنن الكبرى للنسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م

٢١٥. سنن النسائي الصغرى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

٢١٦. سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٢١٧. الشافي في شرح مسند الشافعي، تحقيق: أحمد بن سليمان – أبي تميم يَاسر بن إبراهيم، الناشر: مَكتَبَةَ الرُّشْدِ، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

٢١٨. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

٢١٩. شرح ابن القواس على ألفية ابن معط، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي ١٩٨٥م.

٢٢٠. شرح ابن الناظم على الألفية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٢١. شرح ابن طولون على الألفية، تحقيق: د. عبد الحميد جاسم، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٢م.

٢٢٢. شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث– القاهرة، ودار مصر للطباعة، ط العشرون سنة ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٢٢٣. شرح أبيات الجمل لابن السيد، تحقيق: عبد الله الناصير، منشورات علاء الدين ط١ (٢٠٠م).

٢٢٤. شرح أبيات المغني للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف، دار المأمون ١٩٨٨.

٢٢٥. شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.

٢٢٦. شرح أبيات سيبويه للنحاس تحقيق: غازي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ١٩٨٦م.

٢٢٧. شرح الأبيات المشكلة الإعراب (كتاب الشعر) لأبي علي الفارسي تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٢٢٨. شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.

٢٢٩. شرح التسهيل لابن مالك طبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع تحقيق: د . عبد الرحمن السيد ، و د. محمد بدوي المختون، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

٢٣٠. شرح التسهيل للمرادي، تحقيق: محمد عبد النبي، مكتبة الإيمان، ومكتبة جزيرة الورد، ط١ ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٢٣١. شرح الجمل لابن خروف تحقيق: سلوى محمد عمر، طبعة جامعة أم القرى ١٤١٨هـ.

٢٣٢. شرح الجمل لابن عصفور، قدم ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، بإشراف إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–١٩٩٨م.

٢٣٣. شرح الدماميني على المغني، أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي–بيروت–٢٠٠٧م.

٢٣٤. شرح الرضي على الكافية، نشر: جامعة قارينوس تصحيح د يوسف حسن عمر.

٢٣٥. شرح العوامل المائة النحوية في علم العربية لخالد الأزهري، تحقيق: د. البدراوي زهران، ط٢ دار المعارف.

٢٣٦. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة(د ت).

٢٣٧. شرح القصائِد العشر، للتبريزي، إدارة الطباعة المنيرية، سنة ١٣٥٢ هـ.

٢٣٨. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٣٩. شرح اللمحة البدرية لابن هشام، تحقيق: د/ هادي نهر، دار اليازوردي، الأردن ٢٠٠٧م.

٢٤٠. شرح اللمع للباقولي لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني ت ٥٤٣هـ ، تحقيق ودراسة د. إبراهيم بن محمد أبو عباة طبعة إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود ١٩٩٠.

٢٤١. شرح المختار من لزوميات المعري لابن السيد، تحقيق: د. حامد عبد المجيد، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩١م.

٢٤٢. شرح المشكاة للطيبي الكاشف عن حقائق السنن، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

٢٤٣. شرح المعلقات التسع، تحقيق وشرح: عبد المجيد همو، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٤٤. شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٤٥. شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو، مكتبة الرشد ١٩٩٣م.

٢٤٦. شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي، مكتبة نزار مصطفى ١٩٩٧م.

٢٤٧. شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية- الكويت.

٢٤٨. شرح المكودي على الألفية، د. فاطمة الراجحي، جامعة الكويت ١٩٩٣م.

٢٤٩. شرح الهداية للمهدوي أحمد بن عمار، تحقيق: د حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد-الرياض ١٤١٥هـ.

٢٥٠. شرح بانت سعاد تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل، المكتبة الإسلامية ٢٠١٠م ط١.

٢٥١. شرح ديوان الحماسة للتبريزي، الناشر: دار القلم – بيروت.

٢٥٢. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٥٣. شرح ديوان الفرزدق الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى-مطبعة الصاوي.

٢٥٤. شرح ديوان الفرزدق تحقيق: إيليا الحاوي، الطبعة الأولى ١٩٨٣م، دار الكتاب اللبناني-مكتبة المدرسة.

٢٥٥. شرح ديوان المتنبي للبرقوقي، دار الكتاب العربي-بيروت ١٩٨٦م.

٢٥٦. شرح ديوان المتنبي للتبريزي، تحقيق: د. خلف نعمان، دار الشؤون الثقافية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م-بغداد.

٢٥٧. شرح ديوان المتنبي للعكبري، مصطفى السقا/ إبراهيم الأبياري/ عبد الحفيظ شلبي، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

٢٥٨. شرح ديوان المتنبي للواحدي تحقيق: فريدريخ ديتريصي، طبعة مدينة برلين ١٨٩١م.

٢٥٩. شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحقيق: دة للتوزيع – سوريا .

٢٦٠. شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع.

٢٦١. شرح شذور الذهب للجوجري، نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٦٢. شرح شواهد المغني للسيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

٢٦٣. شرح طيبة النشر في القراءات لابن الجزري، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٦٤. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف العراقية، سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

٢٦٥. شرح عيون الإعراب لابن فضال، تحقيق: د. حنا جميل، مكتبة المنار ١٩٨٥.

٢٦٦. شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط الحادية عشرة سنة ١٣٨٣م.

٢٦٧. شرح قواعد البصروية في النحو، لعلاء الدين البصروي (ت ٩٥٠ هـ)، تحقيق: د. عزام عمر، دار البشير- مؤسسة الرسالة ٢٠٠٠م.

٢٦٨. شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٢٦٩. شرح كتاب سيبويه للسيرافي، أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٢٧٠. شرح لب الألباب للبركلي، تحقيق: ك د. حمدي الجبالي، فلسطين ١٩٩٧م ط١.

٢٧١. شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

٢٧٢. شرح مشكل الوسيط، د. عبد المنعم خليفة أحمد بلال، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٢٧٣. شرح نهج البلاغة المؤلف: عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين (المتوفى: ٦٥٦ هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ط٢ ١٩٦٥م.

٢٧٤. شرح نهج البلاغة للشيخ محمد عبده، دار المعرفة-بيروت.

٢٧٥. شروح سقط الزند، مجموعة محققين ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٦م.

٢٧٦. الشعر والشعراء لابن قتيبة دار الحديث القاهرة ١٤٢٣هـ.

٢٧٧. شفاء العليل في شرح كتاب التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسي السلسيلي ٧٧٠هـ ، تحقيق: د. عبد الله الحسيني البركاتي المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، ١٩٨٦م.

٢٧٨. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٢٧٩. شواذ القراءات للكرماني، تحقيق: د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ- بيروت.

٢٨٠. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفورعطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة١٩٨٧م.

٢٨١. صحيح ابن حبان، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٨٢. صحيح مسلم، محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٨٣. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي، تحقيق: د/ محسن بن سالم العميري، مركز البحوث العلمية، وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٨٤. ضرائر الشِّعْر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، الطبعة الأولي ١٩٨٠ م

٢٨٥. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٨٦. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

٢٨٧. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٨٨. العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت

٢٨٩. العقد النضيد للسمين الحلبي، تحقيق: د. أيمن رشدي، دار نور المكتبات جدة ط١ ٢٠٠١م.

٢٩٠. علل النحو، لأبي الحسن بن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد- الرياض، ط الأولى سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٢٩١. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٩٢. عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس، بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢٩٣. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الجيل، الطبعة: الخامسة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٢٩٤. العنوان في القراءات السبع للمقرئ الأنصاري السرقسطي، (الدكتور زهير زاهد - الدكتور خليل العطية)(كلية الآداب - جامعة البصرة)، الناشر: عالم الكتب، بيروت، عام النشر: ١٤٠٥هـ.

٢٩٥. العين للخليل بن أحمد، د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٢٩٦. عيون الأخبار، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت، تاريخ النشر: ١٤١٨ هـ.

٢٩٧. العيون الغامزة على الرامزة، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي ١٩٩٤م.

٢٩٨. غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني، تحقيق: د. شمران سركال، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة-مؤسسة علوم القرآن - بيروت.

٢٩٩. غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري، الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلميه - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.

٣٠٠. الغرة في شرح اللمع لابن الدهان٥٦٩هـ(من أول باب إن وأخواتها إلى نهاية باب العطف) تحقيق: د. فريد بن عبد العزيز الزامل، دار التدمرية ٢٠١١م.

٣٠١. غريب الحديث لابن قتيبة الدينوري، د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني - بغداد

٣٠٢. غريب الحديث للقاسم بن سلام ، د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

٣٠٣. غريب القرآن لابن قتيبة ، أحمد صقر، الناشر: دار الكتب العلمية ، السنة: ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

٣٠٤. غيث النفع في القراءات السبع، أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

٣٠٥. فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، تحقيق: د. محسن سالم العميري، جامعة أم القرى-٢٠١٠م ط١.

٣٠٦. الفاخر للمفضل بن سلمة، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، الطبعة: الأولى، ١٣٨٠ هـ.

٣٠٧. فتح الباري لابن حجر، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.

٣٠٨. فتح القدير للشوكاني، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ.

٣٠٩. فتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي، تحقيق: د. مولاي محمد، مكتبة الرشد ناشرون، ط١ ٢٠٠٢م.

٣١٠. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب حاشية الطيبي على الكشاف، تحقيق: مجموعة محققين، جائزة دبي الدولية ٢٠١٣م.

٣١١. فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني (المتوفى: نحو ٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني-جامعة دمشق-كلية الآداب-دار النبراس.

٣١٢. الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: د. فؤاد مخيمر، دار الثقافة.

٣١٣. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري الأندلسي، تحقيق: د/ إحسان عباس، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط الأولى سنة ١٩٧١ م.

٣١٤. الفصول الخمسون لابن معط، تحقيق: د الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣١٥. الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي، حسن موسى الشاعر، الناشر: دار البشير-عمان الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٣١٦. الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ لأبي العلاء المعري ٤٤٩هـ ضبطه محمود حسن زناتي، دار الآفاق الجديدة بيروت.

٣١٧. فضائل القرآن للقاسم بن سلام، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، الناشر: دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ -١٩٩٥ م.

٣١٨. الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة لابن عابدين، تحقيق: د. حاتم الضامن، دار الرائد العربي- ١٩٩٠م.

٣١٩. القاموس المحيط، للفيروزآبادى، تحقيق: مكتب تحقيق: التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، ط الثامنة سنة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٣٢٠. قواعد المطارحة لابن إياز، تحقيق: قق: د/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، وطبعته مطبعة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٣٢١. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٣٢٢. الكامل في اللغة والأدب تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة- الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٢٣. الكتاب لسيبويه، عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٢٤. الكشاف تحقيق: شيحا، دار المعرفة بيروت- لبنان ٢٠٠٩م ط٣.

٣٢٥. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.

٣٢٦. كشف الظنون، د. محمد التونجي، الناشر: دار الفكر – دمشق/ سوريا، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣٢٧. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لعلي الباقولي تحقيق: د.محمد أحمد الدالي مطبعة الصباح ١٩٩٤ دمشق.

٣٢٨. الكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي أبي طالب، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، ١٩٧٤م.

٣٢٩. الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م.

٣٣٠. الكليات لأبي البقاء، عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م.

٣٣١. الكناش في النحو والصرف لأبي الفداء، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م.

٣٣٢. كنز المعاني في شرح حرز الأماني، وهو لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الموصلي الحنبلي الشهير بـ(شعلة)، المتوفى ٦٥٦هـ، تحقيق: د. محمد إبراهيم المشهداني دار البركة للطباعة بدمشق-٢٠١٢م.

٣٣٣. الكنز في القراءات العشر، د. خالد المشهداني، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٣٣٤. الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، د. محمد حسن عواد، الناشر: دار عمار – عمان – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥.

٣٣٥. اللامات للزجاجي، مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ١٩٨٥م.

٣٣٦. اللامع العزيزي شرح ديوانه لأبي العلاء، تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل ٢٠٠٨م.

٣٣٧. لباب الآداب لأسامة بن منقذ، أحمد محمد شاكر، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٣٣٨. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د/ عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، ط الأولى سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٣٣٩. اللباب في علم الإعراب، تحقيق: د. شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

٣٤٠. اللباب في علوم الكتاب، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

٣٤١. لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٣٤٢. اللمحة في شرح الملحة لمحمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبي عبد الله، شمس الدين ، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ) تحقيق: : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١ ٢٠٠٤م .

٣٤٣. اللمع في العربية لابن جني، فائز فارس ، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

٣٤٤. ما يجوز للشاعر في الضرورة، حققه وقدم له وصنع فهارسه: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي، الناشر: دار العروبة، الكويت - بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.

٣٤٥. المبسوط في القراءات العشر لابن مهران، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: ١٩٨١ م.

٣٤٦. مجاز القرآن، محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى – القاهرة، الطبعة: ١٣٨١ هـ.

٣٤٧. مجالس العلماء للزجاجي، عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة: الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٣٤٨. مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.

٣٤٩. مجمع الأمثال، الناشر : دار المعرفة – بيروت، محمد محيى الدين عبد الحميد.

٣٥٠. مجمل اللغة لابن فارس، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٣٥١. مجموع الفتاوى لابن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم

٣٥٢. المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، عبد الكريم العزباوي، الناشر: جامعة أم القرى، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة ، الطبعة: الأولى• جـ ١ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م)، جـ ٢، ٣ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).

٣٥٣. المحاجاة بالمسائل النحوية تحقيق: د. بهيجة باقر، جامعة بغداد، ومطبعة أسعد بغداد ١٩٧٣م.

٣٥٤. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت

٣٥٥. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سنة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٣٥٦. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط الأولى سنة ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م.

٣٥٧. المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية- بيروت،ط الأولى سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٣٥٨. المحلى لابن شقير، تحقيق: د فائز فارس، مؤسسة الرسالة ١٩٨٧، دار الأمل.

٣٥٩. المحيط في اللغة، دار النشر: عالم الكتب - بيروت / لبنان - ١٤١٤هـ -١٩٩٤ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين.

٣٦٠. مختار تذكرة أبي علي، تحقيق: د. حسين أحمد، مركز الملك فيصل ١٤٣١هـ.

٣٦١. المخترع في إذاعة سرائر النحو للأعلم الشنتمري ، تحقيق: د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا ٢٠٠٦م.

٣٦٢. مختصر الزاهر للزجاجي، تحقيق: تامر محمد، وزارة الأوقاف-قطر ٢٠١٣م.

٣٦٣. مختصر تذكرة ابن هشام لمحمد بن جلال الدين التباني، تحقيق: جابر بن عبد الله السريع، مؤسسة الرسالة ناشرون ط٢٠١٣م.

٣٦٤. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي القاهرة.

٣٦٥. المخصص، لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط الأولى سنة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٣٦٦. مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٣٦٧. المدونة لمالك، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٣٦٨. المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق: الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، سنة النشر: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٣٦٩. المرتجل لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

٣٧٠. المساعد علي تسهيل الفوائد (شرح التسهيل لابن عقيل ت ٧٦٩هـ) جامعة أم القرى ١٩٨٠م، وصورته دار الفكر بدمشق، تحقيق: . د محمد كامل بركات.

٣٧١. المسائل البصريات للفارسي، د/ محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني بمصر، ١٩٨٥م

٣٧٢. المسائل البغداديات ، تحقيق: د/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني ، بغداد.

٣٧٣. المسائل الحلبيات، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت، ١٩٨٧م.

٣٧٤. المسائل السفرية، تحقيق: د. حاتم الضامن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٧٥. المسائل الشيرازيات، تحقيق: د/ حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ٢٠٠٤م .

٣٧٦. المسائل العسكريات، ت د. علي جابر المنصوري، دار الثقافة ٢٠٠٢م.

٣٧٧. المسائل العضديات، تحقيق: د/علي جابر المنصوري، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٧٨. المسائل المنثورة، تحقيق: د/ مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٦هـ.

٣٧٩. مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٣٨٠. المستدرك على الصحيحين للحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.

٣٨١. المستقصى في أمثال العرب، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.

٣٨٢. مسند أحمد، أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٣٨٣. مسند البزار، مجموعة محققين ، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٣٨٤. مسند الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٠ هـ.

٣٨٥. مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط الثانية سنة ١٤٠٥ هـ.

٣٨٦. مصابيح الجامع للدماميني، اعتنى به تحقيق: ا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٣٨٧. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، المكتبة العلمية – بيروت.

٣٨٨. مصنف ابن أبي شيبة، كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٣٨٩. المطالع السعيدة للسيوطي، تحقيق: نبهان ياسين، دار الرسالة ١٩٧٧م.

٣٩٠. معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر : دار إحياء التراث العربي -بيروت، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ.

٣٩١. معاني القرآن للأخفش، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط١(١٩٩٠).

٣٩٢. معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف، ومحمد النجار وعبد الفتاح إسماعيل، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر.

٣٩٣. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب-بيروت ١٩٨٨م.

٣٩٤. المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة، دار الكتب العلمية ١٩٨٤م.

٣٩٥. معجم الشيوخ لابن عساكر ، تحقيق: د. وفاء تقي الدين، دار البشائر دمشق.

٣٩٦. معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور: محمد سمير نجيب، مؤسسة الرسالة دار الفرقان- الطبعة الأولى- ١٩٨٥م.

٣٩٧. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي، دار الكتب العلمية ١٩٩٧م.

٣٩٨. مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله، طبعة: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٩ – ١٩٩٨م.

٣٩٩. مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، دراسة وتحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج، تقديم: الدكتور محسن عبد الحميد، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٤٠٠. مفاتيح الغيب للرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

٤٠١. المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق: د/ علي أبو ملجم، مكتبة الهلال- بيروت، ط الأولى سنة ١٩٩٣م.

٤٠٢. مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر ١٩٧٩م.

٤٠٣. المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ورفاقه، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٤٠٤. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، لبدر الدين العيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ .

٤٠٥. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢م.

٤٠٦. المقتضب، تحقيق أ.د/ محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. - بيروت.

٤٠٧. المقدمة الجزولية في النحو، د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل - د فتحقيق: ي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى.

٤٠٨. المقدمة لابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، ط١ دار يعرب.

٤٠٩. المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٤١٠. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لابن مفلح (المتوفى: ٨٨٤هـ)، د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٤١١. المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحقيق: رر، أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٤١٢. الملخص في إعراب القرآن للخطيب التبريزي، تحقيق: د. يحيى مراد.

٤١٣. الممتع في صنعة الشعر، الدكتور محمد زغلول سلام، الناشر: منشأة المعارف، الإسكندرية .

٤١٤. منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، عبد الرحيم الطرهوني، الناشر: دار الحديث - القاهرة، مصر، عام النشر: ٢٠٠٨.

٤١٥. مناهج البحث والتأليف عند النحاة، د. حمدي عبد الفتاح ط١ ٢٠١٦م.

٤١٦. المنتخب من كلام العرب، د محمد بن أحمد العمري، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٤١٧. منحة الباري بشرح صحيح البخاري، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٤١٨. المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني، حاشية الشُمُنّي على مغني اللبيب، المطبعة البهية بمصر، سنة ١٣٠٥هـ.

٤١٩. المنهاج في شرح جمل الزجاج ليحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: د. هادي عبدالله، الرشد ناشرون، ط١ ٢٠٠٩م.

٤٢٠. منهج ابن القواس بين شرحي الألفية والكافية عرض وتحقيق: ليل، د. محمد المحرصاوي، الهيئة العامة للكتاب ط١ ٢٠٠٦.

٤٢١. منهج السالك لأبي حيان ، تحقيق: سيدني جليزر، تصوير دار أضواء السلف.

٤٢٢. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤م.

٤٢٣. المؤتلف والمختلف، الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٤٢٤. الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق: علي البجاوي -نهضة مصر.

٤٢٥. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، عبد الكريم مجاهد، الناشر: الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٦م.

٤٢٦. موطأ مالك، محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٤٢٧. نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي، تحقيق: مصطفى الصادق العربي مطابع الثورة بنغازي.

٤٢٨. نتائج الفكر في النحوللسهيلي(المتوفى: ٥٨١هـ)، ، تحقيق الشيخ: عادل عبد الموجود، والشيخ: علي معوض، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

٤٢٩. النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب لصلاح بن علي، تحقيق: د محمد جمعة، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط١ ٢٠١٣م.

٤٣٠. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٤٣١. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٤٣٢. نفح الطيب تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر- بيروت – لبنان.

٤٣٣. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، كلية آداب بغداد، ط١ ١٩٨٥م.

٤٣٤. النكت في القرآن الكريم لعلي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٤٣٥. النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف بالمغرب ١٩٩٩م.

٤٣٦. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٤٣٧. النهاية في غريب الحديث والأثر، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

٤٣٨. النوادر لأبي زيد، ط٢ دار الكتاب العربي بيروت-١٩٦٧م.

٤٣٩. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، الناشر: دار الكاتب، طرابلس – ليبيا، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٠ م.

٤٤٠. الهداية إلي بلوغ النهاية، مجموعة رسائل جامعية بجامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

٤٤١. همع الهوامع لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية مصر.

٤٤٢. الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة لابن يزداد الأَهْوَازي (المتوفى: ٤٤٦هـ)، دريد حسن أحمد، الناشر: دار الغرب الإسلامى – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

٤٤٣. الوَحشيَّات وهوَ الحَمَاسَة الصُّغرى لأبي تمام، علق عليه وحققه: عبد العزيز الميمني الراجكوتي وزاد في حواشيه: محمود محمد شاكر.

٤٤٤. الوفيات لابن رافع، صالح مهدي عباس، د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢.

٤٤٥. الوفيات لابن قنفذ، عادل نويهض، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

ثانيا: الرسائل الجامعية

١. ابن النحوية(بدر الدين محمد بن يعقوب المتوفى ٧١٨هـ) وحاشيته على كافية ابن الحاجب، دراسة تحقيق: حسن محمد عبد الرحمن، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى.

٢. أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه: شرح الجمل، تحقيق: حماد بن محمد حامد الثمالي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى.

٣. الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية للراعي الأندلسي تحقيق سلامة عبد القادر صـ١٧١-١٧٣، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ١٤٠٠-١٤٠١.

٤. اعتراضات ابن الضائع النحوية على ابن عصفور عرض ودراسة، رسالة ماجستير للطالب جمعان بن بنيوس بجامعة أم القرى.

٥. الافتتاح شرح المصباح لحسن باشا ابن علاء الدين الأسود، تحقيق ودراسة: معن يحيى، رسالة دكتوراه بكلية الآداب- جامعة الموصل-٢٠٠٣م.

٦. البرهان في علوم القرآن للإمام الحَوفِيِّ - سورة يوسف دارسة وتحقيقا، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

٧. تحفة الغريب تحقيق الجزء الأول د.إبراهيم حسن رسالة رقم ٢٨٩٦دكتوراه١٩٧٣.

٨. الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب لأبي عبد الله الرصاع المتوفى عام ٨٩٤هـ الجزء الأخير (من أول سورة فاطر إلى آخر كتاب (الجمع الغريب) تحقيق: أحمد بن مضيف بن سعود السفياني ٤٢٦٨٠٣٨١، ماجستير بجامعة أم القرى.

٩. الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب للرصاع ، من سورة (إبراهيم) إلى سورة (سبأ) دراسة وتحقيق أحمد بن مصلح بن فايز البركاتي، الرقم الجامعي ٤٢٣٨٠١١ رسالة ماجستير بجامعة أم القرى.

١٠. حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: عايض سعيد، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.

١١. حرز الفوائد وقيد الأوابد شرح ابن النحوية (بدر الدين محمد بن يعقوب)، المتوفى: ٧١٨هـ: على ألفية ابن معط)، والمسمى بـ(حرز الفوائد وقيد الأوابد) السفر السابع الجزء الأول صـ ٢٤٥، تحقيق عبد الله بن عمر حاج إبراهيم رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى: ١٤١٧هـ.

١٢. رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك، تحقيق ودراسة أحمد حسن، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ١٩٨٩م.

١٣. شرح التسهيل لابن عطاء الله التنسي ٨٠١هـ صـ٢٤٣، تحقيق ودراسة إلى باب الفاعل، لفريدة حسن محمد١٩٩٣م، دكتوراه بجامعة أم القرى.

١٤. شرح الجزولية للأبذي من أول باب المقصور والممدود إلى آخر السفر، تحقيق: محمد بن جمل، ماجستير بجامعة أم القرى، رقم (٤١٩٨٤٣٩٦).

١٥. شرح الجمل لابن بابشاذ، دراسة وتحقيق: حسين علي لفتة، كلية الآداب- جامعة بغداد، دكتوراه ٢٠٠٣م.

١٦. شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني تحقيق خديجة محمد حسين، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى١٤٠٧-١٤٠٨هـ.

١٧. شرح الرماني لكتاب سيبويه المجلد الأول تحقيق: محمد إبراهيم يوسف ، رسالة بجامعة أم القرى.

١٨. شرح السنغاقي (الموصل في شرح المفصل) لحسين بن علي بن حجاج السنغاقي ٧١٤هـ تحقيق أحمد حسن أحمد نصر من (قسم الأسماء) إلى نهاية (مبحث الكنايات)، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى رقم: (٧-٨٠٦١-٤١٤) ١٩٩٨م.

١٩. شرح الفصول لابن إياز ، تحقيق محمد صفوت، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة رقم ٢٨٤٧.

٢٠. شرح ألفية ابن معطٍ لأبي جعفر الرعيني (السفر السابع)، دراسة تحقيق: عبد الله عمر حاج إبراهيم، رسالة دكتوراه ١٩٩٨م، بجامعة أم القرى.

٢١. شرح الكافية لابن فلاح، تحقيق نصار بن محمد، بجامعة أم القرى رقم (٤-٩٨٥٩-٦١٤) دكتوراه.

٢٢. شرح اللمع للأسعد بن نصر العبرتي ت ٥٨٩هـ ، تحقيق: صالح بن محمد، رسالة ماجستير، دار العلوم بالقاهرة.

٢٣. شرح المفصل للإسفندري (المقتبس في توضيح ما التبس)، لفخر الدين علي بن عمر الإسفندري ٦٩٨هـ، من أول (باب المفعول فيه) حتي نهاية باب (ومن أصناف الاسم الخماسي)، تحقيق مطيع الله بن عواض السلمي دكتوراه بأم القرى.

٢٤. شرح المفصل للزملكاني تحقيق عبدالعزيز بن محمد الحكمي رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى.

٢٥. شرح كتاب سيبويه للرماني تحقيق : سيف العريفي جامعة أم القرى رسالة دكتوراه ١٩٩٨ .

٢٦. فرائد المعاني في شرح حرز الأماني لابن آجروم المتوفى ٧٢٣هـ، دراسة وتحقيق: عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ١٩٩٧م.

٢٧. الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي للحديثي، تحقيق: محمد بن مرعي، رسالة دكتوراه بأم القرى، الرقم الجامعي42970093 جامعة أم القرى.

٢٨. الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، للإمام نصر بن علي بن محمد أبي عبدالله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي المتوفى بعد ٥٦٥هـ، تحقيق: عمر حمدان، رسالة دكتوراه ١٤٠٨هـ أم القرى.

٢٩. اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، شرح الفاسي للشاطبية، لأبي عبد الله محمد بن حسن الفاسي المتوفى ٦٥٦هـ، دراسة وتحقيق: عبد الله عبد المجيد عبد الله نمنكاني، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ١٤٢٠هـ.

٣٠. المحصل في شرح المفصل لعلم الدين اللورقي، دراسة وتحقيق عبيد بن أحمد المالكي، رسالة دكتوراه، من باب (التحذير) إلى نهاية خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس) عام ١٤٣٢هـ جامعة أم القرى، رقم ٤٢٨٧٠١٢٧ .

٣١. المنتخب الأكمل على كتاب الجمل للخفاف، تح: أحمد بويا ولد الشيخ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، ١٩٩١م.

٣٢. موصل النبيل إلى شرح التسهيل لخالد الأزهري تحقيق: ثريا عبد السميع، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى١٩٩٨م.

٣٣. نزع الخافض في الدرس النحوي ، لحسين بن علوي بن سالم، رسالة ماجستير بجامعة حضرموت- كلية التربية-المكلا.

٣٤. النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز تحقيق عبد الله عمر حاج، ماجستير بأم القرى ١٩٩٢م.

٣٥. نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي ، دراسة وتحقيق: أحمد حاج محمد من أول الكتاب إلى الآية (٢٠) من سورة البقرة، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى.

٣٦. هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل ، تحقيق ودراسة: عثمان محمود حسين الصيني، دكتوراه بجامعة أم القرى١٩٨٩م.

ثالثا: المجلات والدوريات

١. الحدود في علم النحو تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٢. درج الدرر في تفسير الآي والسور لعبد القاهر الجرجاني، دراسة وتحقيق: (الفاتحة والبقرة) وَليد ابن أحمد بن صَالِح الحُسَيْن، (وشاركه في بقية الأجزاء): إياد عبد اللطيف القيسي، الناشر: مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٣. ديوان الجميح بن الطماح الأسدي، وقد نسب إليه في ديوانه، جمع وتحقيق أ: أحمد هاشم السامرائي، مجلة (سر من رأى)، المجلد السادس، العدد العشرون ٢٠١٠.

٤. رسالة ابن تيمية في قوله-تعالى-:﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾المنشورة في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة العدد السادس عشر ١٩٩٨م.

٥. مسائل في النحو لابن هشام، تحقيق: الدكتور طه محسن، منشور بمجلة المورد العراقية، بالمجلد الخامس والعشرين، بالعددين الثالث والرابع، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٦. مفردة ابن محيصن المكي لأبي علي الحسن بن علي الشهير بالأهوازي المتوفى في عام ٤٤٦هـ، نشر في مجلة الأحمدية العدد الثاني والعشرين محرم ١٤٢٧هـ بتحقيق د. عمار أمين الددو.

٧. الموفي في النحو الكوفي، مجلة المجمع العلمي بدمشق المجلد الخامس والعشرون.

ثالثا: المخطوطات:

١. رسالة صرفية لابن هشام بعنوان: إقامة الدليل على صحة التمثيل، مخطوطة مصورة في جامعة الملك سعود في مجموع رقم ٨٠٦.

٢. تحفة الغريب للدماميني، مخطوطة رقم (٨٥٨١) نحو، بمكتبة مجلس الشورى الإيراني.

٣. تعليق الفرائد للدماميني، رقم الحفظ: ٤٢/ ٤١٥ بمكتبة المسجد النبوي.

٤. تفسير الكواشي أحمد بن يوسف ٦٨٠هـ، مخطوط بمكتبة الملك عبد العزيز العامة رقم ١٨٢٦.

٥. غنية الأريب شرح مغني اللبيب، لمصطفى رمزي نسخة مصورة بمكتبة نور عثمانية تحت رقم (٤٦٠٠).

٦. المسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسي، من مكتبة الإسكوريال رقم (١٥١٨).

٧. المصباح لابن يسعون، مخطوطة رقم (١٢٧١) بمكتبة راغب باشا التركية.

٨. مفتاح المفتاح، أو شرح المفتاح لقطب الدين الشيرازي، مخطوطة بمكتبة فيض الله رقم ١٨٤٢.

٩. منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب لابن الملا، مخطوطة مصورة بمكتبة فيض الله رقم (١٩٩٩).

١٠. مواهب الاديب شرح مغني اللبيب لمحمد بن احمد الشهير بـ(وحي زاده) (٩٤٠ – ١٠١٨ م = ١٥٣٣ – ١٦٠٩ م)، مخطوطة مصورة رقم (٢٠٠٠) بمكتبة فيض الله التركية.

ثامنا: فهرس موضوعات البحث

مقدمة.......... ٤

التعريف بابن هشام.......... ١٤

التعريف بالمشكل.......... ٢٥

منهج ابن هشام في عرض المشكلات النحوية.......... ٢٦

الفصل الأول: المشكل من الأسماء.......... ٤٢

وفيه عشرة مباحث:.......... ٤٢

المبحث الأول: الممنوع من الصرف: وفيه مطلب واحد:.......... ٤٥

منع صرف (عباقريٍّ).......... ٤٥

المبحث الثاني: المرفوعات:.......... ٥٣

وفيه مطلب واحد: إعراب كلمة (غير).......... ٥٣

المبحث الثالث: المنصوبات: وفيه أحد عشر مطلبا:.......... ٦٢

المطلب الأول: نصب كلمة (فضلا).......... ٦٢

المطلب الثاني: نصب كلمة (لغة).......... ٧٠

المطلب الثالث: نصب كلمة (خلافا).......... ٧٩

المطلب الرابع: نصب كلمة: (أيضا).......... ٨٤

المطلب الخامس: نصب كلمة: (جرا).......... ٩٢

المطلب السادس: المفعول المقدم الذي اقترن فعله بالفاء.......... ١٠١

المطلب السابع: تسمية سيبويه (المفعول معه) مفعولا به.......... ١٠٩

المطلب الثامن: إعراب كلمة (أسفا).......... ١١٦

المطلب التاسع: إعراب جملة: (والشمس طالعة) حالا.......... ١٢٤

المطلب العاشر: اسم (لا) النافية للجنس.......... ١٣٤

المطلب الحادي عشر: تقدم خبر (ما) الحجازية على اسمها.......... ١٤٧

المبحث الرابع: المستثنى في كلمة الشهادة.......... ١٥٩

المبحث الخامس: (الاشتغال): وفيه مطلبان:.......... ١٦٨

المطلب الأول: الاسم الواقع بعد أداة مختصة بالأفعال.......... ١٦٩

المطلب الثاني: الاسم المرفوع الذي بعده أمر أو نهي.......... ١٧٤

المبحث السادس: المجرورات:.......... ١٨٥

المطلب الأول: إضافة اسم الفاعل إلى الظرف.......... ١٨٦

المطلب الثاني: إضافة الشيء إلى نفسه.......... ١٩٥

المطلب الثالث: إضافة المصدر إلى مفعوله ١٩٨
المطلب الرابع: إضافة المصدر إلى (مثل) في قوله-تعالى-: (فجزاءُ مثل) ٢٠٧
المبحث السابع: التوابع: ٢١٤
المطلب الأول: النعت: وفيه مسألة واحدة ٢١٥
وقوع الاسم الجامد نعتا لاسم الإشارة ٢١٥
المطلب الثاني: العطف: وفيه ست مسائل: ٢٢١
المسألة الأولى: تأويل العطف في قولهم: (أنتَ أعلمُ ومالكَ) ٢٢١
المسألة الثانية: ٢٣٢
عطف (الملائكة) في قوله: ﴿ وَلَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ ٢٣٢
المسألة الثالثة: عطف: (ولا أصغر)، (ولا أكبر) على (مثقال) ٢٤١
المسألة الرابعة: العطف على اسم (إن) قبل مجيء الخبر ٢٥٤
المسألة الخامسة: قوله-تعالى-: (والمقيمين) بين العطف والقطع ٢٦٤
المسألة السادسة: العطف على معمولي عاملين مختلفين ٢٧١
المبحث الثامن: الأسماء المبنية: وفيه ستة مطالب: ٢٧٧
المطلب الأول: عود الضمير إلى كلمة (كلّ) ٢٧٨
المطلب الثاني: لزوم اسم الإشارة المثنى الألف ٢٩٣
المطلب الثالث: الاسم الموصول: وفيه مسألتان: ٣٠٥
المسألة الأولى: حذف العائد المنصوب ٣٠٥
المسألة الثانية: حذف العائد المجرور ٣١٤
المطلب الرابع: الظروف: وفيه مسألتان: ٣٢١
المسألة الأولى: ظروف الغايات ٣٢١
المسألة الثانية: (إذ) ٣٣١
المطلب الخامس: (كم) ٣٥٠
المطلب السادس: (مهما) ٣٥٧
المبحث التاسع: إعمال الصفة المشبهة: وفيه مطلب واحد: ٣٦٥
وصف معمول الصفة المشبهة ٣٦٥
المبحث العاشر: إعمال اسم التفضيل: وفيه مطلبان: ٣٧٠
المطلب الأول: رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر ٣٧٠
المطلب الثاني ٣٧٧
الجمع بين إضافة اسم التفضيل و(من) الجارة ٣٧٧

الفصل الثاني: المشكل من الأفعال.. ٣٨٤
المبحث الأول: الفعل المضارع: وفيه مطلبان: ٣٨٤
المطلب الأول: رافع المضارع.. ٣٨٥
المطلب الثاني: اتصال الفعل المضارع بنون التوكيد الخفيفة.. ٣٨٩
المبحث الثاني: الفعل الماضي: وفيه مطلب واحد: ٣٩٥
حذف حرف الجر مع الفعل (دخل).. ٣٩٥
المبحث الثالث: الأفعال الناسخة: وفيه مطلبان:.. ٤٠٢
المطلب الأول: مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة ٤٠٢
المطلب الثاني: دخول (إلا) على خبر الفعل الناسخ.. ٤١٠
المبحث الرابع: أفعال المقاربة: وفيه مطلب واحد: ٤١٧
وقوع المصدر المؤول خبرا عن اسم الذات في قولهم: عسى زيد أن يقوم.. ٤١٧
الفصل الثالث: المشكل من الحروف:.. ٤٢٨
وفيه ثلاثة مباحث:.. ٤٢٨
المبحث الأول: الحروف الناسخة: وفيه ثلاثة مطالب: ٤٢٩
المطلب الأول: حذف حرف الجر مع (أنَّ) و(أنْ).. ٤٢٩
المطلب الثاني: كأن بين البساطة والتركيب.. ٤٣٥
المطلب الثالث: ارتباط خبر (ليت) باسمها.. ٤٤٢
المبحث الثاني: حروف العطف: وفيه مطلب واحد:.. ٤٥٢
(الفاء): وفيه مسألتان: المسألة الأولى: مجيء الفاء للتعقيب.. ٤٥٢
المسألة الثانية: الفاء الاستئنافية ٤٦٠
المبحث الثالث: حروف الشرط: وفيه مطلب واحد:.. ٤٧٢
مجيء لو مصدرية ٤٧٢
الفصل الرابع: المشترك: ٤٧٧
المبحث الأول: (ما) بين الاسمية والحرفية.. ٤٧٨
الخاتمة.. ٤٨٨
الفهارس.. ٤٩١
أولاً: فهرس الآيات القرآنية.. ٤٩٢
ثانيـاً: فهرس القراءات القرآنية ٥٠٦
ثالثـاً: فهرس الأحاديث النبوية ٥٠٨
رابعـاً: فهرس الآثار والأمثال وأقوال العرب ٥٠٩

خامسا: فهرس الأشعار والأرجاز ٥١٠
سادسا: فهرس أجزاء الأبيات ٥١٤
سابعا: ثبت المصادر والمراجع ٥١٥
ثامنا: فهرس موضوعات البحث ٥٥٢